





١٧٣

هدية العدد [اسطوانة مجانية]
- أزمة الغذاء العالمية فى التقارير الدولية



المحتويات



السنة الرابعة والأربعون
العدد الثالث والسبعون بعد المائة
يوليو ٢٠٠٨

لقاء العدد:

قضايا السياسة الدولية:

لبنان:

إسرائيل .. التحالف مع الخصوم

إفريقيا:

فى الشأن السودانى: (إشراف: هانئ رسلان):

تحت الضوء: أبعاد ومخاطر أزمة الغذاء العالمية:

رؤى عالمية:

د. أســامــه الغــزالى حــرب

الحقبــة الإيرانيــة ؟!

ليس من قبيل المبالغة القول إن تاريخ الشرق الأوسط فى الأعوام القليلة القادمة سوف تطغى عليه، أكثر من أى شيء آخر، الحقيقة الإيرانية، أى إيران كقوة إقليمية ذات نفوذ قوى، يستند إلى أسس اقتصادية وعسكرية وسياسية متينة. غير أن ما هو أهم من ذلك أن الحضور الإيرانى لن يكون فقط على المستوى الإقليمى، وإنما أيضا على المستوى الدولى، حيث سوف تكون إيران - أو هى أصبحت بالفعل - الطرف الآخر فى مواجهة الولايات المتحدة، فيما ذهب توماس فريدمان إلى تسميته "الحرب الباردة الجديدة". وليس ذلك بالأمر المستغرب، ففى الوقت الذى حل فيه خطر الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامى محل خطر الشيوعية الدولية، والمعسكر الشيوعى، يكون من الطبيعى أن تحل أطراف جديدة مثل إيران (وتنظيم القاعدة!) محل روسيا السوفيتية وحلفائها القدامى فى السياسة العالمية.

بالنسبة لنا فى المنطقة العربية، فإن تجليات هذه الحقيقة تبدو شديدة الوضوح.

- فالصراع "المركزى" فى هذه المنطقة، أى الصراع العربى - الإسرائيلى، أصبحت إيران (غير العربية، والبعيدة نسبيا عنه) أكثر الأطراف إزعاجا فيه لإسرائيل، من خلال علاقاتها القوية مع حزب الله - فوق أرض لبنان - من ناحية، ومع حماس فى غزة - فوق أرض فلسطين - من ناحية أخرى. ولا يقل عن ذلك تأثيرا الخطاب السياسى الإيرانى المتشدد إزاء إسرائيل، الذى يعلن رفضه لأى مساومة على الحقوق الفلسطينية، بل والمبشر بنهاية إسرائيل. وفى هذا السياق، كان من الطبيعى تماما أن تكتسب إيران تعاطفا شعبيا عربيا هائلا فى معركتها مع الولايات المتحدة (بل - بمعنى ما - مع العالم كله) فى سعيها لامتلاك قدراتها النووية الخاصة. فالمسألة - فى الذهن العربى العادى - تبدو بالغة البساطة، وهى: بأى منطق تُقبل القنبلة النووية الإسرائيلية، بل ويُتغاضى عنها، فى حين تحرم منها إيران؟

والقضية العربية الأهم، طوال نصف العقد الماضى - أى الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق وسقوط نظام صدام حسين، بكل تداعياتها المأساوية، والتى دفع الشعب العراقى ثمنا باهظا لها - كانت إيران هى الرابح الأكبر منها بلا أى شك. وليس سرا أن الفراغ السياسى الكبير فى العراق، منذ سقوط النظام هناك وحتى الآن، إنما ملأته القوى الحليفة لإيران أكثر من أية قوى أخرى. وفى حين يكرر القادة العسكريون الأمريكيون - من وقت لآخر - شكاواهم من التدخل الإيرانى فى العراق بالبشر والسلاح والمال ...، فإن قدرتهم على مواجهة هذا التدخل محدودة. بل إننا إذا تصورنا - فى ظل الإدارة الأمريكية القادمة بداية العام القادم - أى محاولة جادة لتنفيذ "انسحاب ما" من العراق، فإن إيران سوف تظل هى أيضا الرابحة من هذا الأمر، تماما مثلما هى مستفيدة بالقطع من الوضع الحالى، الذى تنتشر فيه القوات الأمريكية فوق أرض العراق كرهينة محتملة فى متناول الإيرانيين أيضا.

والأزمة اللبنانية، التى أخذ فصلها الأخير فى الانفراج مؤخرا باتفاق الدوحة فى ٢١ مايو الماضى، كان الحضور الإيرانى فيها أيضا أساسيا وثقيلا بداهة، من خلال العلاقة العضوية "بحزب الله". وفى حين رأى الكثيرون - بمن فيهم قوى الغالبية اللبنانية (١٤ آذار) - أن سيطرة حزب الله على بيروت فى ٩ مايو ٢٠٠٨ انطوت على دعم لاشك فيه للنفوذ الإيرانى، فإن اتفاق الدوحة عكس أيضا - بشكل أو آخر - نوعا من تغيير موازين القوى فى لبنان بعد السطوة العسكرية التى أبداها حزب الله وحلفاؤه على أرض الواقع.

وبداهة، فإن هذا كله يستند إلى حقيقة أن الحضور الإيرانى المعاصر فى العالم العربى يرتبط - إلى جانب الجوار الجغرافى والتفاعل التاريخى الممتد بالطبع - بالعلاقة الدينية والعاطفية والنفسية التى لا يمكن إنكارها بين

"الشيعة" العرب، وإيران، وهى حقيقة لا تلغيها حساسية إثارتها من حين لآخر. والخطورة هنا تكمن فى التداخل المحتمل غالبا بين المواجهة العربية - الإيرانية من ناحية، والمواجهة السنية - الشيعية من ناحية أخرى، خاصة فى مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية، والتى تجعل تصعيد أى منهما حافزا لتصعيد الأخرى.

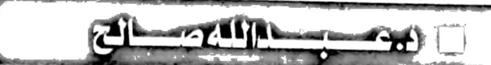
غير أن المفارقة المهمة، هنا، هى أن مصير هذا الحضور الإيرانى الثقيل فى شئون الشرق الأوسط والعالم العربى لن يتحدد بظروف العلاقة النسبية بين القوى العربية والقوة الإيرانية (التى هى محسومة اليوم لصالح تلك الأخيرة)، وإنما بظروف المواجهة الإيرانية مع العالم الغربى - والولايات المتحدة بالأساس - حول سعى إيران لامتلاك القنبلة النووية. وليس من قبيل المبالغة القول إن تصميم إيران على امتلاك السلاح النووى لا يماثله إلا تصميم الولايات المتحدة (بل والعالم الغربى كله) على حرمان إيران من امتلاكه، بما فى ذلك من خلال استخدام القوة العسكرية، إذا تطلب الأمر ذلك. وبعبارة أخرى، فإن "الحقبة الإيرانية" فى إقليم الشرق الأوسط قد تنتهى تماما، وقد تزدهر، تبعا لتداعيات تلك المواجهة مع الولايات المتحدة والعالم الغربى، وتصاعدها العسكرى، خاصة أكثر من أى عامل آخر.

وفى ورقة حديثة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى (صدرت فى يونيو ٢٠٠٨) - ضمن سلسلة أوراق يصدرها المعهد حول أهم القضايا المطروحة على صانعى السياسة الأمريكيين فى تعاملهم مع "التحدى الإيرانى" بعنوان "الملاذ الأخير" - يناقش المؤلفان التداعيات التى يمكن أن تترتب على القيام بعمل عسكرى وقائى ضد إيران، باعتبار أن ذلك سوف يكون خيارا أخيرا لا مفر منه، إذا فشلت محاولات إقناع طهران سلميا بالتخلى عن طموحاتها النووية. فهناك، أولا، حاجة لتحديد معنى "النجاح" أو "الفشل" فى مثل تلك الضربة المفترضة، لأن تدمير المنشآت الحيوية أو العسكرية فى أى بلد لا يعنى بالضرورة تدمير إرادته السياسية أو تصميمه على تحقيق أهدافه المعلنة.

وهناك، ثانيا، نتائج عديدة ومتفاوتة للتأثيرات داخل إيران، بعضها يمكن التنبؤ به، وبعضها الآخر قد يستحيل تقديره أو التنبؤ به، مثل الأضرار غير المقصودة للتدمير العسكرى. وهناك، ثالثا، احتمالات عديدة للرد أو الانتقام الإيرانى، يمكن تقديرها وفقا للسوابق الإيرانية (مثل عملية احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية عام ١٩٨٠، أو الضرب الاستراتيجى ضد أهداف معادية أو مستهدفة كما حدث فى غمار الحرب العراقية - الإيرانية، أو هجمات صاروخية على السفن فى الخليج العربى، أو ضرب أهداف خاصة .. الخ). وهناك - قبل كل ذلك - بدائل عديدة مفترضة للضربة الوقائية، بدءا من العمليات السرية ضد أهداف محددة، وحتى الضربة العسكرية الشاملة، فضلا عن احتمالات تدخل إسرائيل فى تلك العمليات، والآثار المترتبة عليه. وهناك أخيرا ردود أفعال إيرانية محتملة عديدة، مثل الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووى، وتعويق تصدير النفط من المنطقة، وإيقاف تصدير النفط الإيرانى، ومهاجمة القوات والقواعد والمصالح الأمريكية والحليفة فى منطقة الخليج، والهجوم على إسرائيل، سواء من لبنان، أو بمحاولة تدمير مفاعلها النووى فى ديمونة، فضلا عن القيام بعمليات "إرهاب" و"تخريب"، وصولا إلى الحرب الشاملة.

الحقبة الإيرانية، إذن، بمثل ما هى واقع قائم فى اللحظة الراهنة، فإن مآلها لا يزال تكتنفه تساؤلات جادة. غير أن النقطة الأخيرة هنا تتعلق بموقفنا نحن، فى العالم العربى، وفى مصر، إزاء تلك التطورات. ولا يخفى - للأسف - أن المجتمع الدولى - والولايات المتحدة خاصة - فى التعامل مع المسألة الإيرانية تتجاهل المنطقة العربية، اللهم إلا من زاوية الخوف على منابع النفط، من ناحية، والتأثير على إسرائيل، من ناحية أخرى. ولكن الحضور الثقيل لإيران فى قضايانا الحيوية المعاصرة - كما سبقت الإشارة - من ناحية، والتأثيرات المحتملة للطموح النووى الإيرانى، وردود الأفعال الدولية المتوقعة إزاءه، مع وجود الترسانة النووية الإسرائيلية - من ناحية أخرى - تلقى علينا فى العالم العربى، وفى مصر خاصة، تحديات لا يمكننا تجاهلها، وينبغى وجود استراتيجية مصرية وعربية واضحة إزاءها .. وتلك قضية أخرى.

الحماية الدولية للحق فى المساواة



باحث فى العلوم السياسية .

يشهد العالم منذ عقود طفرة هائلة فى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، ترافقت مع التطورات السريعة والمتلاحقة التى يشهدها النظام الدولى، وتزايد المطالب بتحقيق الإصلاح السياسى والديمقراطى على المستويين الداخلى والخارجى، الأمر الذى أدى إلى تبوؤ حقوق الإنسان مكانة متقدمة ضمن أولويات المجتمع الدولى، لتصير عالمية هذه الحقوق وضمان كفالتها للكافة دون تمييز، مرتبطة فى المقام الأول بتوحيدها فى دول العالم أجمع وتوفيرها لجميع بنى البشر، من خلال الآليات الدولية وكذا الأنظمة القانونية الوطنية للدول الأعضاء. فعالمية حقوق الإنسان لا تتحقق دون حمايتها على المستوى القطرى، كما أن حمايتها قطريا تتعزز من خلال الحماية التى تكفلها الاتفاقيات الدولية، فكلا الأمرين مرتبط بالآخر ولا يستقيم بدونه.

وإذا كانت الدول تعد مسئولة قبل مواطنيها والمقيمين على أراضيها عن توفير وضمان وحماية حقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية، فإنها أيضا مسئولة أمام المجتمع الدولى عن إنفاذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان التى انضمت إليها أو أصبحت أطرافا فيها، من خلال الآليات الدولية والإقليمية المشكلة بهدف حماية ورصد ومراقبة تنفيذها، رغم تباين القوة الإلزامية لما يصدر عن هذه الآليات من توصيات أو قرارات، وتشكك البعض فى فعاليتها، فضلا عن ازدواجية المعايير والانتقائية فى التعامل معها من جانب بعض القوى الكبرى التى تميل إلى تسييس موضوعات حقوق الإنسان وتوظيفها لخدمة مصالحها، وهو ما أشارت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما دعت(١) إلى تأكيد أن رعاية حقوق الإنسان وحمايتها، باعتبارها تمثل أولوية متقدمة للمجتمع الدولى، يجب أن تستند إلى مبادئ الحياد والموضوعية، ولا تستخدم لتحقيق غايات سياسية(٢).

ويحتل الحق فى المساواة مكان الصدارة بين كافة حقوق الإنسان، باعتباره ضمانة أساسية لكفالة التمتع بباقى الحقوق المعترف بها للأفراد فى أى مجتمع سياسى، بالنظر إلى أن توفير الحماية لأى حق من هذه الحقوق لابد أن يتم فى إطار من المساواة، وإلا كان ذلك إخلالا بالحق ذاته وانتقاصا منه. هذا فضلا عن أن المساواة تعد مبدأ مهما من مبادئ القانون، تحرص معظم المواثيق العالمية ودساتير الدول على تضمينه نصوصها وتوفير آليات صونه وحمايته.

وترتكز الحماية الدولية لحقوق الانسان، ومن بينها الحق فى المساواة، إلى الوثائق العالمية الأساسية التى تضمنت مبادئ وقواعد حماية حقوق الانسان، والتى صارت بمثابة مدونة لحقوق الانسان، وفى مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمى لحقوق الانسان، إضافة إلى العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإلى جانب هذه الاتفاقيات الشاملة، هناك اتفاقيات خاصة تعنى بحماية حقوق معينة، مثل الحق فى منع التمييز، أو تهدف إلى حماية فئة معينة كالأطفال أو النساء، أو تهدف إلى حماية حق معين لفئة بشرية معينة، كمنع التمييز ضد النساء. كما صدر فى إطار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة عدة اتفاقيات عالمية لحقوق الانسان، مثل اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز فى مجال التعليم، والاتفاقيات المبرمة فى إطار منظمة العمل، مثل الاتفاقية رقم ١٠٠ الخاصة بمساواة العمال والعاملات فى الأجر لدى تساوى قيمة

(١) بموجب القرار رقم ١٥٣/٥٦ الصادر فى ٣ فبراير ٢٠٠٢.

(2) www.un.org/documents/GARes/57/index.html

العمل(٣)، والاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بمنع التمييز فى مجال الاستخدام والمهنة(٤). وبالاضافة إلى الاتفاقيات العالمية لحقوق الانسان، التى عقدت فى إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، قامت المنظمات الاقليمية بعقد العديد من الاتفاقيات لحماية حقوق الإنسان، ومنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والموقعة فى روما فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩، وكذا الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الموقع فى نيروبى فى ١٨ يونيو ١٩٨١.

ومع ذلك، فقد كان التطور الأكبر فى مجال الحماية الدولية لحقوق الانسان هو بداية الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية على المستوى الدولى، باعتباره المقصود من الحماية التى يوفرها القانون الدولى لحقوق الإنسان، وأن كفالة وضمان هذه الحقوق يقتضيان الارتقاء بمركز الفرد والاعتراف له بالشخصية الدولية، بما يمكنه من الوقوف على قدم المساواة أمام دولته ومقاضاتها أمام محاكم قضائية دولية، إذا ما انتهكت أحد حقوقه واستنفد كافة اجراءات ووسائل التقاضى الداخلية، دون أن يحصل على حقه، وإلا صارت الالتزامات التى يرتبها ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية والاقليمية مجرد حبر على ورق(٥).

المبحث الأول -الحق فى المساواة فى الاتفاقيات الدولية :

لاشك فى أن من أهم الانجازات التى حققها المجتمع الدولى خلال القرن العشرين هو توافقه حول مبادئ حقوق الإنسان وإقرار عالميتها، والعمل على كفالتها وصونها من كافة صور الاعتداء عليها. ومع ذلك، فإنه لا يمكن القول إن حقوق الإنسان لم تحظ بأى اهتمام قبل تصاعد الاهتمام الدولى بها فى إطار الأمم المتحدة، التى كان لها الفضل فى تأكيد عموميتها وعالميتها فى النصف الأخير من القرن العشرين. فقد بذلت العديد من الجهود على مر التاريخ من أجل توفير الحماية لحقوق الانسان، ولكن هذه الجهود كانت بالأساس ذات طبيعة إقليمية أو محلية، وارتبطت فى معظمها بالأديان السماوية، أو بجهود عدد من المفكرين والفلاسفة، بدافع إقرار قيم ومثل عليا يسعى إليها البشر فى علاقاتهم ببعضهم البعض. كما أن بعض هذه الحقوق تم تضمينها فى الأنظمة القانونية المختلفة. ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى العهد الأعظم، أو "الماجناكارتا" الذى صدر فى انجلترا عام ١٢٢٥، بعد نضال طويل، ليسجل حقوق الشعب فى مواجهة الملك، ثم الإعلان الأمريكى لحقوق الإنسان سنة ١٧٧٦، والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان سنة ١٧٨٩، كمحاولتين رائدتين لبلورة هذه الحقوق فى إطار إعلانات وطنية، تعكس التجارب الخاصة التى خاضتها تلك الشعوب(٦).

أما على المستوى الدولى، فقد تبلور الاهتمام بقضايا حقوق الانسان منذ منتصف القرن التاسع عشر، كنتيجة مباشرة لمعاناة المجتمع الدولى مما ساد آنذاك من ارتكاب جرائم وانتهاكات فادحة لحقوق الانسان، مثل إبادة الأجناس، والحروب، والرق، والاتجار بالنساء والأطفال. وقد أسفرت الجهود الدولية المتعلقة بمواجهة آثار الحروب عن إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتى أقرت اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤ بهدف توفير الحماية للمدنيين فى أثناء الحروب. واستمرت الجهود الدولية لتسفر بعد ذلك عن توقيع اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩، والبروتوكولين الملحقين بها والصادرين عام ١٩٧٧، بهدف حماية ومساعدة الأسرى والجرحى والمدنيين فى أثناء المنازعات المسلحة، وهذه الاتفاقيات أصبحت تشكل الآن نواة لما يسمى بالقانون الدولى الإنسانى(٧).

ومن جانب آخر، فقد تصاعد الاهتمام الدولى بمواجهة صور التمييز والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، وتمثل ذلك فى الاتفاقيات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق، ومن أهمها "صك برلين" عام ١٨٨٥، وصك مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠، ثم الاتفاقية الدولية لمكافحة الرقيق الأبيض عام ١٩٠٤، وتلتها الاتفاقية المبرمة عام ١٩١٠ لمكافحة الاتجار فى الرقيق الأبيض. ومع إنشاء عصبة الأمم، تصاعد الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الانسان، وتمخضت الجهود الدولية آنذاك عن توقيع اتفاقية إلغاء الاتجار بالنساء والأطفال سنة ١٩٢١(٨).

ومع إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، تسارعت وتيرة الجهود الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان، ووضع الأسس والمفاهيم والمعايير الموضوعية المشتركة التى تكفل صونها من كل عدوان عليها. وقد عبرت الاعلانات والمواثيق والقرارات الدولية التى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها عن الاهتمام البالغ الذى أصبحت تحظى به مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولى. كما تمخض عنها العديد من آليات حماية حقوق الانسان، وفى مقدمتها اللجنة الثالثة بالجمعية العامة للأمم المتحدة

---

(٣) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى ٢٩ يونيو ١٩٥١، وبدأ نفاذها فى ٢٣ مايو ١٩٥٣.

(٤) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى ٢٥ يونيو ١٩٥٨، وبدأ نفاذها فى ١٥ يونيو ١٩٦٠.

(٥) مازال هناك جدل كبير بين فقهاء القانون الدولى حول مدى تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية. فأنصار المدرسة الوضعية يرفضون اعتبار الفرد من شخوص القانون الدولى، ومن ثم ينكرون عليه الشخصية الدولية. وفى المقابل، يعتبر أنصار المدرسة الاجتماعية الواقعية أن الفرد هو الشخص الوحيد فى القانون الدولى. وهناك رأى ثالث يرى أنه رغم انكار القانون الدولى الشخصية القانونية على الفرد، فإنه -أى القانون- لم ينكر الاهتمام بالفرد، فاكسبه العديد من الحقوق بمقتضى الاتفاقيات الدولية، وأتاح مساءلته جنائيا عن المخالفات التى يرتكبها ضد أحكام القانون الدولى مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية:

www.moj.gov.kw/InternationalRelations/page.4htm

(6) Ronald Dworkin, Taking Rights Seriously, London, Duckworth, 1978, p 66.

- Michael Freeman, Human Rights: An Interdisciplinary Approach, Cambridge , Polity , .2002p89

(7) Alan Gewirth, .Human Rights: Essays on Justification and Applications, Chicago; University of Chicago Alan Press, 1982, pp.56-59.

(8) www.1umn.edu/humanrts/arab/b.033html

والمتعلقة بالقضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية، إضافة إلى لجنة حقوق الإنسان التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى بمقتضى المادة (٦٨) من ميثاق الأمم المتحدة، والتى قامت بدور بارز فى رصد انتهاكات حقوق الانسان، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التى تعقد اجتماعات علنية بصدد انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن قيامها بتلقى الشكاوى وإجراء اتصالات بشأنها مع الدول.كما أنشأت الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عدة آليات لضمان احترام حقوق الانسان، من خلال التقارير التى تقدمها الدول، إضافة إلى الشكاوى المقدمة ضد الدول الأطراف عن انتهاكات حقوق الإنسان(٩).

وفى حين أكدت بعض المواثيق الدولية ضرورة حماية كافة حقوق الانسان وكفالتها لجميع الأفراد على قدم المساواة، فقد اهتمت مواثيق دولية أخرى بتأكيد الحق فى المساواة فى حق أو أكثر من الحقوق كالحق فى التقاضى، أو فى مجال معين، مثل المساواة فى الأجر، أو التعليم، أو حظر التمييز بين الجنسين، أو التمييز العنصرى بوجه عام. ومن أهم هذه المواثيق الدولية ميثاق الأمم المتحدة، الذى تشكل مواده فى جملتها أساسا قانونيا تلتزم بموجبه الدول الأطراف باحترام حقوق الإنسان، والمساواة فى التمتع بها بين جميع البشر، على الرغم من عدم تحديد الميثاق لحقوق الإنسان محل الحماية على وجه التفصيل. حيث شدد الميثاق، فى ديباجته وفى المادة الأولى منه، على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك، دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبلا تفرقة بين الرجال والنساء. وقد أكد الميثاق (فى المادة ٥٥ منه) ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان فى العالم وتوفيرها للجميع بلا تمييز. كما أكدت المادة ٥٦ من الميثاق تعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لإدراك هذه المقاصد(١٠).

ثم جاء بعد ذلك الإعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨، والذى تلافى ما كان موجها من انتقادات إلى ميثاق الأمم المتحدة، من عمومية شديدة وعدم تحديد هذه الحقوق. فنص الإعلان على العديد من الحقوق، مثل الحق فى التنقل، وكذا الحق فى الإقامة، وفى الملكية، والحق فى التعليم، وفى التعبير عن الرأى، مؤكدا فى مادته الأولى الحق فى المساواة بقوله "يولد جميع الناس أحرارا، متساوين فى الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء". كما حرص الإعلان فى مادته الثانية على أن يبين أن لكل إنسان الحق فى التمتع بكافة هذه الحقوق دون أى تمييز، على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الفرد، سواء كان هذا البلد، أوالإقليم مستقلا، أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتى، أو كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود(١١).

وهكذا، نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على الحق فى المساواة أمام القانون، وعدم التمييز الذى يجب أن تكفله كل دولة لمن يعيش أو يتواجد على إقليمها، وذلك فى المادة السابعة بقوله: "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية قانونية متكافئة دون أى تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أى تحريض على هذا التمييز". كما أكد أيضا مبدأ المساواة أمام القضاء، بما أشارت إليه مادته العاشرة من حق كل إنسان، على قدم المساواة مع الآخرين، فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا، للفصل فى حقوقه والتزاماته، وأية تهمة جنائية توجه إليه. وأكد الإعلان أيضا المساواة بين الجنسين، بما نصت عليه المادة السادسة عشرة من أن "للرجل والمرأة، متى بلغا سن الزواج، حق التزوج، وتأسيس أسرة، دون أى قيد بسبب الجنس أو الدين، ولكل منهما حقوق متساوية عند الزواج، وفى أثناء قيامه، وعند انحلاله". ليس هذا فقط، بل وأكد الإعلان العالمى لحقوق الانسان أيضا حق كل فرد فى المساواة فى تقلد الوظائف العامة (الفقرة الثانية من المادة ٢١)، والحق فى الحصول على أجر متساو، متى تساوت الأعمال (الفقرة ٢ من المادة ٢٣)(١٢).

وبعيدا عن الجدل الذى أثير حول القيمة القانونية لنصوص هذا الإعلان، وما إذا كان مجرد إعلان مبادئ غير ملزم أم أنه بالفعل اتفاقية دولية، فمن المؤكد أن له قيمة سياسية وأدبية مهمة، لا يمكن اغفالها(١٣)، كما أنه كان أساسا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والدساتير والتشريعات الوطنية. ويعد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كما أكدت ذلك الجمعية العامة مرارا، بمثابة مثل أعلى مشترك، يجب أن تصل إليه الشعوب والأمم، حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع إلى توطيد احترام حقوق الانسان الأساسية التى ورد النص عليها فى مواد الإعلان، عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مستمرة على المستويين القطرى والعالمى لضمان الاعتراف بها. وقد كان لصدور الإعلان العالمى

---

(9) www.unhchr.ch/html/menu6/2/hrc.htm

(١٠) كمال فيلالى، نظام حقوق الانسان فى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، محاضرة القيت على الدارسين فى الدورة الخامسة والعشرين لدراسات حقوق الانسان، المعهد الدول لحقوق الانسان، ستراسبورج، فرنسا، ١٩٩٥، ص٢٠.

(١١) صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، حيث أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة، بقرارها رقم ٢١٧، بموافقة ٤٨ دولة دون اعتراض، وامتناع ثمانى دول عن التصويت:

- Charter of The United Nations and Statue of the International Court of Justice. United Nations, New York.2003.p5-35.

(12) www.un.org/Overview/rights.html

(١٣) أكدت المحكمة الدستورية العليا فى مصر القيمة الأدبية التى يحظى بها الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى حكمها الصادر بجلسة ٢ فبراير ١٩٩٢ فى القضية رقم ١٢ لسنة ١٢ قضائية "دستورية"، مشيرة إلى أن الحق فى المحاكمة المنصفة الذى كفله الدستور المصرى يستمد أصله من الاعلان العالمى لحقوق الانسان، الذى يقرر أن لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره فى محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة (المادة ١٠). كما أن أصل البراءة التى حرص الدستور على ابرازها فى المادة (٦٧) منه هو تأكيد لما قررته المادة (١١) من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

لحقوق الإنسان تأثيرات عديدة ومهمة على مسار تطور القانون الدولى الوضعى فى مجال حقوق الإنسان، وعلى كافة الدساتير والتشريعات الوطنية كذلك(١٤).

وإذا كان الإعلان العالمى لحقوق الانسان قد تضمن صياغة عامة لمجموعة من المبادئ، ولم يرتب التزامات قانونية محددة، فإن الأمم المتحدة اتجهت بعد ذلك إلى صياغة هذه المبادئ فى إطار معاهدات تقرر التزامات محددة على كل دولة مصدقة عليها، وانتهت إلى صياغة العهدين الدوليين المنفذين للإعلان العالمى لحقوق الانسان. وقد استغرق التوصل إلى صياغة مقبولة تراعى التباين فى الثقافات والديانات جهدا كبيرا من جانب لجنة حقوق الانسان، ثم من جانب اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، إلى أن صدقت الجمعية العامة عليهما فى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦. ومع ذلك، لم يدخل العهدان حيز التنفيذ إلا بعد مرور نحو عشر سنوات على اعتمادهما وعرضهما للتوقيع والتصديق. فالعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك فى ٣ يناير ١٩٧٦(المادة ٢٧)، فى حين أصبح العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية نافذا فى ٢٣ مارس عام ١٩٧٦(١٥) مع البروتوكول الاختيارى الأول الملحق به والخاص بتقديم شكاوى من قبل الأفراد. وقد وقعت مصر العهدين بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٦٧، وصدقت عليهما بتاريخ ١٤ يناير ١٩٨٢(١٦).

وقد تضمن العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأكيد ضرورة التزام الدول الأطراف بضمان ممارسة الحقوق المدونة فى العهد دون تمييز من أى نوع، سواء كان ذلك بسبب العنصر، أو الدين، أو الجنس، أو اللغة، أو الرأى السياسى، أو الأصل القومى، أو الاجتماعى أو غيره (المادة الثانية)، وحق كل شخص فى العمل، وحقه أيضا فى الأمن الاجتماعى، وفى الرعاية الصحية، وحقه فى التعليم. كما أكد العهد الدولى الحق فى تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها. وشدد العهد، فى مادته الثالثة، على المساواة بين الجنسين فى التمتع بجميع الحقوق التى تتضمنها نصوصه. وأكد أيضا، فى المادة السابعة، التزام الدول الأطراف بتوفير شروط عمل مرضية وعادلة للجميع، وحق كل شخص فى الحصول على أجر عادل، دون أى تمييز بين الرجل والمرأة، لدى تساوى قيمة العمل(١٧).

أما العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، فهو ينص على تعهد الدول المصدقة عليه بتوفير الحماية لحقوق الأفراد فى الحياة والأمن والتعبير عن الرأى والتجمع السلمى، وكفالة الحقوق المنصوص عليها فى هذا العهد لكافة الأفراد الموجودين على إقليمها والخاضعين لولايتها، دون تمييز بينهم بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل، القومى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو النسب (الفقرة الأولى من المادة الثانية). ويؤكد كذلك المساواة بين كافة الأفراد أمام القانون "المادة ٢٦"، وتمتعهم بحق متساو فى الحماية القضائية "الفقرة الأولى من المادة ١٤". وتنسحب المساواة أمام القانون على جميع الحقوق، وهذا ما أكدته المادة الثانية بقولها "تتعهد كل دولة طرف فى هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد فى إقليمها دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو اللغة ... الخ".

ومقتضى ذلك أن نص العهد على المساواة فى حقوق بعينها لا يعنى انحساره عن باقى الحقوق، فقد تضمنت نصوصه تأكيد أن لكل فرد الحق فى الحياة (المادة السادسة) باعتباره أساسا لكافة الحقوق الفردية، وأيضا الحق فى الحرية وفى الأمان (المادة التاسعة) وكذلك الحق فى التعبير عن الرأى (المادة التاسعة عشرة). فكافة هذه الحقوق يجب أن تقرر للجميع على قدم المساواة، ولا يحرم منها أى فرد لأسباب سياسية أو عنصرية أو عقائدية. كما شدد العهد (فى المادة الثالثة) على تساوى الرجال والنساء فى التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها فى العهد. وأكد المساواة بين جميع الناس أمام القضاء. وأشار (فى المادة الرابعة عشرة) إلى حق كل فرد، عند الفصل فى أية تهمة توجه إليه، أو فى أية دعوى مدنية تتعلق بحقوقه والتزاماته، فى أن تنظر قضيته من جانب محكمة مختصة مستقلة، وبشكل علنى ومنصف وطبقا للقانون. كما أكد العهد (فى مادته الخامسة والعشرين) حق كل مواطن، دون أى وجه من وجوه

(١٤) صلاح الدين عامر، الحماية الدولية لحقوق الإنسان.. نظرة عامة، فى: أحمد فتحى سرور، دراسات فى حقوق الإنسان فى القانون المصرى والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص١-١٨.

(١٥) وذلك وفقا لأحكام المادة ٤٩ من العهد التى تنص أيضا على أن يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

(١٦) انضمت مصر للاتفاقية الأولى بالقرار الجمهورى رقم ٥٣٦ سنة ١٩٨١، والثانية بالقرار الجمهورى رقم ٥٣٧ سنة ١٩٨١، ونشرت الاتفاقية الأولى بالعدد رقم ١٥ من الجريدة الرسمية، فى ١٥ أبريل ١٩٨٢، كما نشرت الاتفاقية الثانية بالعدد رقم ١٤ من الجريدة الرسمية فى ٨ أبريل ١٩٨٢، وعمل بهما اعتبارا من ١٤ أبريل ١٩٨٢ بعد مرور ثلاثة أشهر على التصديق، وذلك عملا بالمادة ٤٩ من الاتفاقية الأولى والمادة ٢٧ من الاتفاقية الثانية. وقد ورد فى المادة الأولى من كلا القرارين المشار إليهما عبارة "مع الأخذ فى الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها". وقد أثارت صياغة هذا الإعلان - ولا تزال تثير - مشكلة حقيقية بالنسبة للاعتراف الدولى بهذين التحفظين، حيث سجلت لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة "الجهة المودع لديها جميع وثائق تصديق الدول على العهدين"، باعتبارها إعلانات لا ترقى إلى كونها تحفظات.

(١٧) جدير بالذكر أن اختلاف مضمون وطبيعة الحقوق التى ينظمها العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن تلك التى ينظمها العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، انعكس على طبيعة الدور الذى طلب من الدول الأطراف الالتزام به. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هى حقوق نسبية، ومن ثم فإن احترامها يتوقف إلى حد كبير على مستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى لكل دولة، وبالتالى فإن كل دولة تلتزم بضمان هذه الحقوق بقدر المستطاع ووفقا لإمكاناتها ومواردها. أما الحقوق المدنية والسياسية، فهى فى معظمها مرتبطة بشخصية الإنسان وكرامته، فضلا عن كونها ذات مضمون واحد ولا تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى، مما يستلزم امتداد الحماية القانونية لهذه الحقوق لجميع الأفراد دون تفرقة، إعمالا لمبدأ المساواة:

www.hrcr.org/docs/Economic&Social/intlconv.html

التمييز المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا العهد، فى المشاركة فى إدارة الشئون العامة، وفى الإدلاء بصوته فى انتخابات نزيهة تجرى دوريا عن طريق الاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى الذى يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، وأن تتاح لكل مواطن فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده على قدم المساواة مع غيره.

وفى إطار الأمم المتحدة، هناك العديد من الآليات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، منها ما أنشئ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان United Nations Commission On Human Rights، والتى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى كجهاز معاون له عام ١٩٤٦، لتقوم بصياغة المادة القانونية الدولية لحماية حقوق الإنسان. وبمرور الوقت، اتسع نطاق عملها ليشمل جميع مشاكل حقوق الإنسان، وأصبحت تتابع وضع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان، وتعمل أيضا كمحفل لاجتماع كل من البلدان الكبيرة والصغيرة، والمجموعات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان من العالم أجمع للتعبير عن مخاوفهم. كما تقوم بإجراء الدراسات وتقديم المقترحات والتوصيات إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وإعداد مشروعات اتفاقيات تتعلق بحقوق الأقليات، ومنع التمييز العنصرى، وأية مسائل أخرى مرتبطة بحقوق الإنسان. وقد أضافت اللجنة إلى دورها المهم فى الصياغة القانونية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، نظاما للمراجعة والمتابعة، يعتمد على تلقى وفحص الرسائل التى ترد إليها من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، فأصبحت، اعتبارا من عام ١٩٦٧، تعين ممثلا، أو خبيرا، أو تشكل مجموعات عمل فى دول بعينها فى حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مثل مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان فى جنوب إفريقيا، والتى صدر قرار اللجنة بإنشائها فى ٦ مارس ١٩٦٧، بهدف التحقيق فى الانتهاكات الخاصة بتعذيب السجناء و المعتقلين فى جنوب إفريقيا(١٨).

وتجتمع اللجنة سنويا فى جنيف لمدة ستة أسابيع خلال شهرى مارس وأبريل، وهى تتكون من ٥٣ دولة عضوا، ويشارك فيها مندوبون عن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، ويقوم بمساعدتها فى عملها كل من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعدد من فرق العمل، إضافة إلى شبكة من الخبراء والممثلين والمقررين المنوط بهم تقديم تقارير بخصوص قضايا محددة(١٩). ومع ذلك، فقد كانت هذه اللجنة تفتقر إلى آليات عمل فعالة، وتعتمد على مجرد إصدار بعض التوصيات أو التدابير العامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنها تستند فى عملها إلى تعهدات عامة، وافقت عليها الدول بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة، ولم ترد هذه التعهدات فى إطار اتفاقى منشئ لالتزامات، ومن ثم لم تستطع أن تؤدى دورا فاعلا لحماية حقوق الإنسان(٢٠). وقد استبدلت بهذه اللجنة المجلس الدولى لحقوق الإنسان UN Human Rights Council،

(١٨) محمد الحسينى مصيلحى، حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولى، مرجع سابق، ص٣٧٤.

www.ohchr.org/english/bodies/chr/complaints.htm

(١٩) الشافعى محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص١٣٤.

www.un.org/Pubs/chronicle/2006/e_alert/033006_unhrc.html

(٢٠) ترجع فكرة تشكيل مجلس لحقوق الإنسان كبديل للجنة حقوق الإنسان إلى عام ٢٠٠٣، عندما قام "فالتر كالين"، أستاذ القانون الدولى، بإعداد دراسة بتكليف من وزارة الخارجية السويسرية حول لجنة حقوق الإنسان والمعوقات التى أدت إلى تراجع قدرتها على العمل. وفى سبتمبر ٢٠٠٤، تقدمت سويسرا بمبادرة ذاتية للأمين العام للأمم المتحدة عن طريق سفيرها فى نيويورك "بيتر ماورد"، تتضمن استبدال لجنة حقوق الإنسان "مقرها جنيف" بمجلس يتمتع بثقل شبيه بالثقل السياسى لمجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقدمت سويسرا ثلاثة بدائل، أولها يقضى بإنشاء مجلس صغير لحقوق الإنسان يتراوح عدد أعضائه ما بين ١٥ و٢٥ عضوا، بما يتيح دعوتهم فى أى وقت لاتخاذ ردود فعل سريعة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان فى أية دولة. ووفقا لذلك، فإنه لن يتم تمثيل كل دول العالم فى المجلس، وسيقتصر التمثيل على خبراء فى مجال حقوق الإنسان. أما البديل الثانى، فهو إنشاء مجلس يتراوح عدد أعضائه بين ٥٠ و٦٠ عضوا، ويتولى تمثيل الدول المعنية فى المجلس مندوبون عنها، إلى جانب عدد قليل من الخبراء الممثلين فيه. والبديل الأخير يتضمن إنشاء مجلس يشبه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمثل فيه كافة الدول، ويتم تكليفه بمهمة التوصل إلى معاهدة دولية ملزمة فى مجال حقوق الإنسان، إلا انه سيكون عرضة لنفس التعقيدات والموازنات السياسية والمصالح الاقتصادية التى أدت إلى شلل عمل لجنة حقوق الإنسان. ودعت وزارة الخارجية السويسرية فى ٢ مايو ٢٠٠٥ إلى اجتماع فى "لوزان" ضم ممثلين من ٦٠ دولة (من بينها سوريا وقطر من الدول العربية) لمناقشة فكرة المجلس الجديد، ولم تحضر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والصين، بينما أعربت ١٥ دولة من الحاضرين عن شكوكها فى أهداف المجلس الجديد. وفى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥، عقد اجتماع اخر بجنيف لمناقشة موضوع مجلس حقوق الإنسان، وشاركت فيه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورئيس ونواب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورئيس المجموعة العربية، وسفراء الجزائر وليبيا وسوريا وسفراء دول اخرى، وعدد من المنظمات غير الحكومية، واتفقوا على أن التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين فى مجال معالجة الانتهاكات المرتكبة فى مجال حقوق الإنسان، ادى إلى إعاقة عمل لجنة حقوق الإنسان. وبينما طالبت بعض الدول بإعطاء مجلس حقوق الإنسان إطارا قانونيا يرقى لمستوى مجلس الأمن، فإن دولا اخرى رات بقاءه كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وخاضعة لإجراءاتها. وكانت الجمعية العمومية بالأمم المتحدة قد ناقشت فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ فكرة تشكيل مجلس لحقوق الإنسان بديل عن لجنة حقوق الإنسان، واقتصرت نقاط الاتفاق بين الدول الأعضاء حول ضرورة إبعاده عن التسييس، وازدواجية المعايير، والكيل بمكيالين. كما اتفق على ان تكون جنيف مقرا له، وان يعقد المجلس ثلاث دورات على الأقل سنويا، وتكون العضوية فيه طبقا للتوزيع الجغرافى. اما نقاط الاختلاف، فكانت تتمحور حول عدد الاعضاء والشروط التى يجب أن تتوافر فيها، مثل وجود سجل نظيف لها فى مجال حقوق الإنسان، وتصديقها على الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، وطريقة انتخاب الدول الأعضاء. وبعد عدة مشاورات، وفى ١٥ مارس ٢٠٠٦، ووفق على صيغة نهائية لإنشاء المجلس، اخذت بكل نقاط الاتفاق، ومنها أن تضم عضوية المجلس ٤٧ دولة، منها ١٣ دولة من إفريقيا، و١٣ من اسيا، و٨ لدول أمريكا اللاتينية، و٧ اعضاء لمجموعة أوروبيا الغربية، و٦ اعضاء لأوروبا الشرقية، وأن تكون العضوية لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة، بعد النظر فى اوضاع حقوق الإنسان للدول المرشحة للعضوية. ويكون المجلس هيئة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ترفع إليها تقاريرها، وأن تجرى عملية مراجعة وتقييم لعمل المجلس بعد مرور خمس سنوات على إنشائه، وان يكون بمقدور المجلس إسقاط عضوية أية دولة تقوم بأعمال تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، وذلك بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين:

www.un.org/apps/sg/sgstates.asp?nid=20090

الذى وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشائه فى ١٥ مارس ٢٠٠٦، بأغلبية (١٧٠) صوتا مقابل (٤) أصوات مع امتناع (٣) دول عن التصويت، حيث انضمت الولايات المتحدة إلى كل من إسرائيل، وجزر المارشال، وبالاو، فى التصويت ضد القرار، فى حين امتنعت كل من فنزويلا، وبيلاروسيا، وإيران عن التصويت(٢١).

ولاشك فى أن إنشاء المجلس الدولى لحقوق الإنسان(٢٢) لن يعالج المشكلات التى واجهتها، ولا تزال تواجهها، الأمم المتحدة، حيث كان المأزق الحقيقى أمام لجنة حقوق الإنسان هو المأزق السياسى، والكيل بمكيالين فى التعامل مع قضية حقوق الإنسان. وفى ظل عدم تغير الواقع السياسى للمجتمع الدولى، لن يكون للمجلس الجديد دور فاعل فى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، خاصة مع اقتصار عضويته على الحكومات وعدم تمثيل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية فيه.

وإلى جانب آليات حماية حقوق الإنسان التى أنشئت بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هناك آليات أخرى تم إنشاؤها بموجب المعاهدات العالمية لحقوق الإنسان لتنفيذ بنودها، ومنها اللجان المعنية بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان. وتقبل بعض هذه اللجان، طبقا لشروط معينة، ادعاءات من الأفراد الذين يزعمون حدوث انتهاكات لحقوقهم المكفولة بموجب المعاهدات. وتنسق الآليات التى أنشئت بموجب هذه المعاهدات أنشطتها من خلال اجتماع سنوى لرؤساء هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الإنسان، ومن خلال الاجتماعات المشتركة بين اللجان. وهناك العديد من الآليات الأخرى للأمم المتحدة تقوم بدور مهم فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع النصوص التى تكفل هذه الحماية، ومتابعة تنفيذها، والرقابة على مدى التزام أعضائها بها، مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى يقع عليه العبء الأكبر فى حماية حقوق الإنسان، لأنه مركز الاهتمام الرئيسى بها، وهو يعمل تحت إشراف الجمعية العامة، ويقدم لها تقريرا سنويا عن أعماله. ويختص المجلس بتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وصياغة مشروعات اتفاقيات لتعرض على الجمعية العامة، والدعوة إلى عقد مؤتمرات بشأن قضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى وضع ما يلزم من ترتيبات بشأن حقوق الإنسان، مع الدول والوكالات الدولية المعنية. ويباشر المجلس اختصاصاته فيما يتعلق بحقوق الإنسان عن طريق عدة أجهزة فرعية تابعة له، منها لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بالإضافة إلى بعض الأجهزة والبرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان، مثل مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، واللجنة الثالثة للأمم المتحدة(٢٣).

وتقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور رئيسى فى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال دورها فى دراسة وإعداد مشروعات المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وإقرارها من جانب الدول الأعضاء. كما تقوم الجمعية العامة بالرقابة على مدى احترام هذه المواثيق والإعلانات، وتصدر توصياتها للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات معينة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، أو تطلب من مجلس الأمن القيام بعمل تنفيذى لوقف هذه الانتهاكات، أو تكلف الأمين العام للمنظمة بالقيام بمساع فى هذا الشأن(٢٤).

ومن أهم آليات الرقابة على انتهاكات حقوق الانسان التى أنشأتها الجمعية العامة، وفقا للاتفاقيات المبرمة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (Human Rights Committee) التى أنشئت بمقتضى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦. وتختص هذه اللجنة بمراقبة تنفيذ الدول لتعهداتها، طبقا للعهد، من خلال وسائل الرقابة المنصوص عليها، وهى التقارير المقدمة من الدول الأطراف(٢٥)، والبلاغات المقدمة من الدول. حيث إن لكل دولة طرف فى هذا العهد أن تعلن فى أى وقت، أنها تعترف باختصاص اللجنة فى تسلم ودراسة بلاغات تنطوى على ادعاء دولة طرف بأن دولة طرفا أخرى لا تفى بالالتزامات التى يرتبها عليها هذا العهد، هذا إضافة إلى الشكاوى المقدمة من الأفراد، حيث يتيح البروتوكول الاختيارى الأول، الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، للجنة حقوق الإنسان بحث المعلومات الواردة إليها من أفراد يدعون أنهم وقعوا ضحايا لانتهاكات من

(21) www.ohchr.org/english/bodies/treaty/index.htm

(٢٢) تعد الجمعية العامة هى الجهاز صاحب الاختصاص العام والأصيل بمناقشة أية مسألة تدخل فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة. وتنص المادة الثالثة عشرة من الميثاق على حق الجمعية العامة فى إجراء الدراسات وتقديم التوصيات بقصد المساعدة على إعمال حقوق الإنسان الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة. وتتصدى الجمعية العامة لقضايا حقوق الإنسان بناء على تقرير من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، كما تراقب أعمال الأجهزة التى ترتبط بها هيكليا كاللجنة المعنية بحقوق الإنسان التى أنشئت بموجب العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية. وقد قامت الجمعية العامة بجهود كبيرة فى مجال حماية حقوق الإنسان، فأصدرت الاعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ليكون نموذجا لكل الدول فى مجال حماية حقوق الإنسان. كما أقرت العديد من الاتفاقيات الدولية العامة التى تضمنت نصوصا واضحة بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مثل العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أنشأت الجمعية العامة العديد من هيئات الرقابة على احترام حقوق الإنسان، مثل اللجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى، واللجنة المعنية بمناهضة الاستعمار، واللجنة الخاصة بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية المتعلقة بحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة: الشافعى محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٥٢.

(٢٣) يلاحظ أن العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اكتفى بوسيلة واحدة للرقابة، هى تقديم الدول لتقارير عن أوضاع حقوق الإنسان بها، ولم يشر إلى الوسيلتين الأخريين وهما البلاغات والشكاوى، وإن كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أنشأ عام ١٩٨٥ لجنة للشكاوى تابعة له، تتكون من ١٨ عضوا من الخبراء ينتخبهم المجلس لمدة ٤ سنوات، وتعقد دورتين لمدة ٣ أسابيع سنويا: www.un.org/docs/ecosoc/structure.html

(24) www.unhchr.ch.html.menu.2.6hrc.html.

(٢٥) اعتمد هذ البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار من الجمعية العامة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، وأصبح نافذا فى ٢٣ مارس ١٩٧٦. اما البروتوكول الاختيارى الثانى الملحق بالعهد، فهو خاص بعقوبة الاعدام، وقد اعتمدته الجمعية العامة فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٩ ودخل حيز التنفيذ فى ١١ يوليو ١٩٩١، ولم تنضم مصر إلى اى من البروتوكولين سالفى الذكر.

جانب دولة طرف فى هذا البروتوكول لحق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها فى هذا العهد(٢٦). ولكن يجب على هؤلاء الأفراد قبل ذلك أن يكونوا قد استنفدوا جميع وسائل واجراءات التقاضى الداخلية قبل التقدم بطلباتهم إلى لجنة حقوق الانسان، وذلك وفقا للمادة الثانية من هذا البروتوكول(٢٧).

وإذا كان العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتيح للدول الأطراف -بموجب المادة الرابعة- أن تتحلل من الحقوق المقررة فى هذا العهد، وتخضعها للقيود المقررة فى قانونها بما يتماشى مع طبيعة هذه الحقوق ولغايات تتعلق بتعزيز الرفاه العام(٢٨)، فإن العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية أتاح للدول أن تتحلل من التزاماتها طبقا للعهد فقط فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة والتى تعلنها بصفة رسمية، وفى الحدود التى تقتضيها متطلبات الوضع، على أن تطبق الاجراءات المتبعة فى هذا الشأن على قدم المساواة ودون تمييز على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الديانة، أو الأصل الاجتماعى. ومع ذلك، فقد نص العهد على حقوق معينة لا يجوز بأى حال تعليقها أو تقييدها(٢٩).

وفى حين أتاح العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول التدرج فى العمل على ضمان تمتع مواطنيها بالحقوق المتضمنة فيه، وفقا لما تسمح به مواردها، فإن العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لم ينص على هذا التدرج، بالنظر إلى طبيعة الحقوق التى يتضمنها والتى لا تقبل بدورها التدرج، حيث أكدت المادة الثانية من العهد تعهد الدول الأطرف باحترام الحقوق المعترف بها وبكفالة هذه الحقوق وإصدار التشريعات اللازمة لذلك(٣٠).

المبحث الثانى- الحق فى المساواة فى الاتفاقيات الدولية الخاصة :

يقصد بالاتفاقيات الدولية الخاصة، تلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، المعقودة فى إطار الأمم المتحدة، والتى تهدف إلى حماية حق معين، مثل الحق فى منع التمييز، أو تهدف إلى حماية فئة معينة كالأطفال والنساء، أو حماية حق معين لفئة بشرية معينة، كمنع التمييز ضد النساء، إضافة إلى الاتفاقيات التى عقدت فى إطار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز فى مجال التعليم، والاتفاقيات المبرمة فى إطار منظمة العمل الدولية، الخاصة بمساواة العمال والعاملات فى الأجر لدى تساوى قيمة العمل(٣١).

ومن أهم الاتفاقيات المعقودة فى إطار الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، والتى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها، وبدأ نفاذها فى ٤ يناير ١٩٦٩ وصدقت عليها ١٥٢ دولة(٣٢). ويعد تمييزا فى حكم هذه الاتفاقية، كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو أفضلية على أساس العرق أو اللون أو الميلاد أو الأصل الإثنى أو العرقى، يكون غرضها أو أثرها إبطال أو إفساد الاعتراف أو التمتع أو ممارسة حقوق الإنسان على قدم المساواة فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو أى مجال آخر من مجالات الحياة العامة(٣٣).

وتؤكد الاتفاقية أن المساواة بين البشر حق أصيل، وأن التمييز العنصرى فيما بينهم له آثاره الضارة بالنسبة للنظام العالمى، وأيضا بالنسبة للأفراد الذين يعيشون معا فى الدولة الواحدة، وأن وجود حواجز عرقية بين الجماعات هو أمر بغيض وغير مقبول. وتتعهد الدول الأطراف فى الاتفاقية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، وأن تعتبر نشر الأفكار القائمة على التفوق العرقى أو الكراهية العرقية، وكذا التحريض على التمييز العنصرى، جريمة معاقبا عليها بمقتضى القانون الداخلى، وألا تسمح للسلطات والمؤسسات العامة بالترويج للتمييز العنصرى أو التحريض عليه، وأن تعلن عدم شرعية جميع المنظمات والنشاطات الدعائية المنظمة التى تروج للتمييز العنصرى وتحظر نشاطها، وتعتبر المشاركة فيها جريمة معاقبا عليها قانونا(٣٤).

كما تحظر الاتفاقية اتخاذ أى تدابير تشريعية أو غير تشريعية، يقصد بها حرمان فئة أو فئات بعينها من الحق فى الحياة، أوالحرية الشخصية، أو إخضاعها لتعذيب أو لعقوبة قاسية أو غير إنسانية أو حاطة بالكرامة، أو إخضاعها لظروف معيشية يقصد منها أن تفضى بها إلى الهلاك العمدى كليا أو جزئيا، أو حرمان

(26) www.unhchr.ch/html/menu6/2/hrc.htm

(٢٧) تلتزم الدولة التى استخدمت حق عدم التقيد بأن تخبر الدول الأطراف الأخرى فورا، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التى لم تعد تتقيد بها، وبالأسباب التى دفعتها إلى ذلك، وعليها أيضا، فى التاريخ الذى تنهى فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

(٢٨) هذه الحقوق هى الحق فى الحياة، ومنع التعذيب، ومنع الرق والعبودية، منع السجن لعدم الوفاء بالتزام تعاقدى، وحظر الأثر الرجعى للتشريعات الجنائية، وحق كل شخص فى الشخصية القانونية، وحرية الفكر والعقيدة.

(29) www.hrcr.org/docs/Civil&Political/intlcivpol.html

(30) www.hrcr.org/index.html

(٣١) انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهورى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٦٧، وصدقت عليها فى اول مايو ١٩٦٧، وأبدت تحفظا على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية التى تقضى بإحالة اى نزاع يتعلق بتطبيق أو تفسير الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه. وقد أبدت العديد من الدول التحفظ نفسه المتعلق بآلية تسوية المنازعات ولا يتعلق بأحكام الاتفاقية، حيث تنص المادة ٢٠ على حظر التحفظ على هدف ومضمون الاتفاقية. وقد نشرت الاتفاقية بالجريدة الرسمية فى العدد ٤٥ فى ١١ نوفمبر ١٩٦٧ ومعمول بها فى مصر اعتبارا من ٤ يناير ١٩٦٩، وهو تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عملا بالمادة ١٩ من الاتفاقية باكتمال تصديق ٢٧ دولة عليها.

(32) www.hrcr.org/docs/CERD/cerd.html

(33) www.un.org/Depts/dhl/resguide

(34) www.un.org/Depts/dhl/resguide

فئة أو فئات بعينها من المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، أو تعمد حرمان أعضاء فى فئة أو فئات معينة من حقوق الإنسان الأساسية، بما فى ذلك الحق فى العمل، والحق فى تشكيل نقابات معترف بها، والحق فى التعليم، والحق فى مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق فى حمل الجنسية، والحق فى التنقل والاقامة، والحق فى الاجتماع والتعبير عن الرأى(٣٥).

وقد أنشأت الاتفاقية لجنة للقضاء على التمييز العنصرى، مهمتها الرقابة على احترام الحقوق المنصوص عليها فى الاتفاقية، وذلك من خلال وسيلتين إجباريتين تلتزم بهما الدول الأطراف، وهما التقارير والبلاغات المقدمة من الدول للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، ووسيلة أخرى اختيارية هى الشكاوى المقدمة من الأفراد والجماعات حول جرائم التمييز العنصرى، وهذه الوسيلة لا تلزم سوى الدول التى تقبل باختصاص اللجنة فى تسلم الشكاوى من الأفراد والجماعات(٣٦).

ومن أهم الاتفاقيات العالمية الخاصة والمتعلقة بحماية الحق فى المساواة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(٣٧). وتحظر هذه الاتفاقية أى تفرقة أو تقييد أو استبعاد يتم على أساس الجنس، ويكون من أغراضه أو آثاره إضعاف أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو فى أى مجال آخر، أو إضعاف أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الاجتماعية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل(٣٨). وقد دعت الاتفاقية إلى سن تشريعات وطنية لحظر التمييز ضد المرأة ومساواتها بالرجل فى جميع الميادين، وفرض حماية قانونية لحقوقها وذلك عن طريق المحاكم المختصة، وإبطال وتغيير القوانين النافذة والأنظمة والأعراف والممارسات التى تشكل تمييزا ضدها "المادة الثانية". ومؤدى ذلك أن الأمم المتحدة تسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى وضع هيكل دستورى وقانونى ملائم يكفل المساواة، واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء الممارسات التمييزية ضد المرأة، سواء كانت من قبل جهات حكومية أو أفراد.

وطالبت الاتفاقية أيضا "فى المادة الخامسة" بإلغاء التمييز، لكيلا يكون أحد الجنسين أدنى أو أعلى، كما دعت الى مكافحة جميع أشكال استغلال المرأة "الناجمة عن التمييز" عن طريق البغاء أو الاتجار بها "المادة السادسة". وتناولت الاتفاقية أيضا الحقوق السياسية للمرأة، والتى تشمل الحق فى التصويت وفى الترشيح، وكذا فى المساهمة فى صياغة سياسات الحكومة، وفى المشاركة فى أية منظمات أو جمعيات غير حكومية. وتناولت الاتفاقية الحقوق المتساوية بخصوص الجنسية واكتسابها وتغييرها أو الاحتفاظ بها، وما يتعلق بجنسية الأطفال "المادة التاسعة". كما تناولت الحقوق الاجتماعية للمرأة، فتحدثت عن التعليم والتربية والمناهج والمنح الدراسية وغيرها "المادة العاشرة"، وعن العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر، وعن الحق فى اختيار المهنة ونوع العمل، والحق فى الرعاية الصحية وإجازات الأمومة، على نحو يتيح للمرأة التمتع بحقوقها ككائن بشرى ومساهم فى بناء المجتمع وتنميته بالتساوى مع الرجل "المادة الحادية عشرة". وتطرقت الاتفاقية الى الصحة، فأكدت دور المرأة بوصفها موفرة للرعاية الصحية لأسرتها، وكمستفيدة هى نفسها من توفيرها "المادة الثانية عشرة"(٣٩).

وتناولت الاتفاقية أيضا المساواة أمام القانون أو المساواة القانونية بين الرجل والمرأة، فأكدت الأهلية القانونية "المادة الخامسة عشرة"، والحق الذى ينبغى أن تتمتع به المرأة بخصوص الزواج والعلاقات الأسرية، فحددت الحق ذاته فى عقد الزواج وحرية اختيار الزوج والحقوق والمسئوليات فى أثناء الزواج وعند فسخه بالنسبة للأطفال فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية وملكية الزوجين. كما منعت خطوبة الأطفال دون سن الزواج، وأوجبت جعل الزواج رسميا "المادة السادسة عشرة". وألزمت الدول الأطراف فى الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير لتغيير الأنماط الثقافية والاجتماعية لسلوك الرجل والمرأة، من أجل القضاء على العادات الاجتماعية والأعراف التى تدعو للتحيز ضد المرأة والاعتقاد بأن أيا من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو تحض على أدوار نمطية للرجل أو المرأة. وبمقتضى الاتفاقية، تم إنشاء لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة لمراقبة التزام الدول الأطراف بأحكام الاتفاقية، وتنفيذ تعهداتها، من خلال ما تقدمه تلك الدول من تقارير دورية بشأن ما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وتنفيذية من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد انضمت مصر للاتفاقية بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١، وصدقت عليها بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨١، وأبدت التحفظات التالية:

١- التحفظ على نص الفقرة الثانية من المادة (٩) بشأن منح المرأة حقا متساويا مع حق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها، بأن يكون ذلك دون إخلال باكتساب الطفل الناتج عن الزواج لجنسية أبيه، وذلك تفاديا لاكتساب الجنسيتين فى حالة اختلاف جنسية الأبوين اتقاء للإضرار بمستقبله. إذ إن اكتساب الطفل لجنسية أبيه هو أنسب الأوضاع له ولا مساس فى ذلك بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ إنه من المألوف أن توافق المرأة - فى حالة زواجها من أجنبى - على انتساب أطفالهما لجنسية الأب.

(35) www.hrcr.org/docs/CERD/cerd.html

(٣٦) اعتمدتها الجمعية العامة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، وبدأ نفاذها فى ٣ سبتمبر ١٩٨١.

(37) www.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/N018/80pdf

(38) www.un.org/Depts/dhl/resguide/specrh.htm

(٣٩) نشرت الاتفاقية، مرفقا بها التحفظات المذكورة، بالجريدة الرسمية، العدد رقم (٥١) فى ١٧ أكتوبر ١٩٨١، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١٨ ديسمبر ١٩٨١، عملا بنص المادة ٢٧ من الاتفاقية. وقد سحبت مصر تحفظها على الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الاتفاقية، حيث أصبح التحفظ المصرى غير ذى جدوى بعد صدور القرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل قانون الجنسية، والذى بمؤداه تحققت المساواة بين الرجل والمرأة المصريين فى حالة الزواج من غير مصرى فى حق انتقال الجنسية لابنائهما.

٢- التحفظ على نص المادة (١٦) بشأن تساوى المرأة بالرجل فى كافة الأمور المتعلقة بالزواج وعلاقات الأسرة فى أثناء الزواج وعند فسخه، بأن يكون ذلك دون إخلال بما تكفله الشريعة الإسلامية للزوجة من حقوق مقابلة لحقوق الزوج، بما يحقق التوازن العادل بينهما، وذلك مراعاة لما تتسم به العلاقات الزوجية فى مصر من قدسية مستمدة من العقائد الدينية الراسخة التى لا يجوز الخروج عليها، وبالنظر إلى أن من أهم الأسس التى تقوم عليها هذه العلاقات، التوازن بين الحقوق والواجبات على نحو من التكامل الذى يحقق المساواة الحقيقية بين الزوجين، بدلا من مظاهر المساواة الشكلية التى لا تحقق للزوجة مصلحة حقيقية من الزواج بقدر ما تثقل كاهلها بقيود. ذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية تفرض على الزوج أداء الصداق المناسب للزوجة والإنفاق عليها من ماله إنفاقا كاملا، ثم أداء نفقة لها عند الطلاق، فى حين تحتفظ الزوجة بحقوقها الكاملة على أموالها ولا تلتزم بالإنفاق منها على نفسها. ولذلك، قيدت الشريعة الإسلامية حق الزوجة فى الطلاق، بأن أوجبت أن يكون ذلك بحكم القضاء، فى حين لم تضع مثل هذا القيد على الزوج.

٣- التحفظ على الفقرة (٢) من المادة التاسعة والعشرين بشأن حق الدولة الموقعة على الاتفاقية فى إعلان عدم التزامها بالفقرة (أ) من تلك المادة بشأن عرض ما قد ينشأ من خلاف بين الدول حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على هيئة التحكيم، وذلك تفاديا للتقيد بنظام التحكيم فى هذا المجال.

٤- تحفظ عام على المادة الثانية، يتعلق بعدم تعارض ما جاء بفقرات هذه المادة مع الشريعة الإسلامية(٤٠).

ومن الاتفاقيات المهمة التى أقرت المساواة بين الرجل والمرأة، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، التى أكدت فى مادتها الأولى حق النساء فى التصويت فى جميع الانتخابات، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون أى تمييز. وأقرت المادة الثانية أهلية المرأة للمشاركة فى انتخاب جميع الهيئات التمثيلية المنتخبة، دون تمييز بينها وبين الرجل. كما أقرت الاتفاقية -فى مادتها الثالثة- أهلية النساء لتولى المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة دون تمييز بينهن وبين الرجال(٤١).

وفى إطار الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة(٤٢)، صدرت عدة اتفاقيات عالمية لحماية حقوق الإنسان، مثل اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز فى مجال التعليم(٤٣)، والاتفاقيات المبرمة فى إطار منظمة العمل، مثل الاتفاقية رقم ١٠٠ الخاصة بمساواة العمال والعاملات فى الأجر لدى تساوى قيمة العمل(٤٤)، والاتفاقية الخاصة بمنع التمييز فى مجال الاستخدام والمهنة(٤٥). وقد حظرت اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز فى مجال التعليم(٤٦) أى تفرقة أو استثناء أو تقييد أو أفضلية، قائمة على العنصر، أو اللون، أو النوع، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى السياسى، أو أى رأى آخر، أو الأصل القومى، أو الاجتماعى، أو الظروف الاقتصادية، أو الميلاد، يترتب عليها عدم المساواة فى المعاملة فى مجال التعليم. وألزمت الدول الأطراف فى الاتفاقية بعدم منع أى شخص أو جماعة من الالتحاق بأى نوع من التعليم وفى أى مستوى، وكذا عدم تقييد أى شخص أو جماعة من الأشخاص بنوع معين من التعليم أقل مستوى من باقى أنواع التعليم. وتلتزم الدول، بموجب المادة السابعة من الاتفاقية، بأن تضمن تقاريرها الدورية لليونسكو معلومات عن الخطوات التى اتخذتها لتطبيق الاتفاقية. كما تم انشاء لجنة توفيق ومساع حميدة(٤٧) للبحث فى سبل تسوية ما قد ينشأ من مشكلات بين الدول الأطراف، تتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية(٤٨).

وقد عقدت العديد من الاتفاقيات فى إطار منظمة العمل الدولية لحماية حقوق العمال وتحريم السخرة والعمل القسرى، وكفالة الحق فى التنظيم النقابى، وتأكيد المساواة فى الأجر لدى تساوى العمل، ومنها الاتفاقية رقم ١١١، التى تلزم الدول الأطراف فيها بأن تطبق سياسة وطنية تهدف إلى تحقيق المساواة فى فرص العمل بالمهن المختلفة(٤٩). أما الاتفاقية رقم ١٥١، الخاصة بحماية حق التنظيم النقابى واجراءات الاستخدام فى المرافق العامة، فهى تكفل للموظفين العموميين الحماية من أية أعمال تمييزية تستهدف المساس بحقهم فى التنظيم النقابى، وتضمن لهم الاستقلال عن

(٤٠) اعتمدتها الجمعية العامة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢، وبدأ نفاذها فى ٧ يوليو ١٩٥٤، وانضمت مصر إليها بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨١، وصدقت عليها بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٨١، ولم تتحفظ على أى من أحكامها، ونشرت بالجريدة الرسمية، العدد ٤٩، فى ٣ ديسمبر ١٩٨١.

(٤١) الوكالات المتخصصة هى منظمات حكومية عالمية يقتصر نشاطها على مجال أو أكثر من مجالات العمل الدولى. ورغم كونها كيانات مستقلة، لها دستورها وأجهزتها الخاصة، فإنها ترتبط بعلاقة مؤسسية خاصة مع الأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وتتعاون معها فى المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن أهمها مجال حقوق الانسان، ولكل دولة الحق فى أن تنضم لأى من هذه الوكالات المتخصصة.

(٤٢) اليونسكو UNESCO -منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- هى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تختص بشئون التعليم والثقافة والاتصالات والتربية، وتهدف إلى الاسهام فى السلام والأمن من خلال تشجيع التعاون بين الأمم فى مجالات التعليم والعلوم والثقافة، وتعزيز الاحترام العالمى للعدالة وحكم القانون وحقوق الانسان، المقررة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وذلك دون تمييز على أساس العرق أو النوع أو اللون أو الدين:
- UNESCO and Human rights, UNESCO, Paris, 1996.

(٤٣) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى ٢٩ يونيو ١٩٥١، وبدأ نفاذها فى ٢٣ مايو ١٩٥٣.

(٤٤) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى ٢٥ يونيو ١٩٥٨، وبدأ نفاذها فى ١٥ يونيو ١٩٦٠.

(٤٥) صدق المؤتمر العام لليونسكو عليها فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠، ودخلت حيز التنفيذ فى ٢٢ مايو ١٩٦٢.

(٤٦) وذلك بموجب البروتوكول الذى أصدرته اليونسكو فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ودخل حيز التنفيذ فى ٢ اكتوبر ١٩٦٨.

(47) www.unesco.org/education/en/ev.php

(٤٨) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى ٢٥ يونيو ١٩٥٨ وبدأ نفاذها فى ١٥ يونيو ١٩٦٠.

(٤٩) اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة فى ٢ يونيو ١٩٧٨ وبدأ نفاذها فى ٢ فبراير ١٩٨١.

السلطات العامة(٥٠). وتتعهد الدول الأطراف فى هذه الاتفاقيات بأن تضمن تقاريرها الدورية معلومات عن الخطوات التى اتخذتها لتنفيذ الالتزامات الواردة بها(٥١).

المبحث الثالث - الحق فى المساواة فى الاتفاقيات الإقليمية :

أبرمت العديد من الاتفاقيات فى إطار المنظمات الاقليمية، من أجل حماية حقوق الانسان وكفالة الحق فى المساواة فى التمتع بهذه الحقوق، عبر اليات فعالة لضمان احترام هذه الاتفاقيات، ورصد الانتهاكات التى ترتكب بالمخالفة لأحكامها، والعمل على مواجهتها. ومن هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والموقعة بروما فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠، ثم الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٦٩. وقد أنشأت كلتا الاتفاقيتين لجنة ومحكمة للنظر والفصل فى الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، وهو ما يعد تطورا مهما فى مجال إقرار مسئولية الدولة أمام غيرها من الدول الأعضاء بالاتفاقية، من خلال قضاء إقليمى متخصص، فضلا عما يمثله منح الفرد الحق فى مخاصمة الدول الأعضاء أمام هذا القضاء، من تطور كبير فى مجال حماية حقوقه.

كما صدر، فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الموقع فى ١٨يونيو ١٩٨١ بنيروبى، والذى دخل حيز التنفيذ فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٦، وانضمت إليه جميع الدول الإفريقية. وقد انبثق عن هذا الميثاق لجنة لحقوق الإنسان والشعوب، تختص بتلقى التقارير الدورية من الدول الأعضاء ومناقشتها، وفحص الشكاوى وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها. كما صدر بروتوكول ملحق بالميثاق الإفريقى لإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان الشعوب، دخل حيز التنفيذ فى ٢٥ يناير ٢٠٠٤. كذلك، فقد صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامى فى أغسطس ١٩٩٠ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام.كما اعتمد الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٤ بالقرار رقم ٥٤٣٧ من مجلس الجامعة العربية، وهو مفتوح حاليا للتوقيع، ولم يكتمل بعد انضمام العدد اللازم من الدول لدخوله حيز التنفيذ(٥٢).

وسوف نتعرض هنا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتبارها تقدم نموذجا رائدا يحتذى للاتفاقيات الإقليمية الخاصة بحماية حقوق الانسان، إضافة إلى الميثاق العربى لحقوق الانسان، الذى يعد أول معاهدة عربية شاملة لحقوق الإنسان. ورغم عدم دخول الميثاق حيز التنفيذ بعد، فإن من المفيد التعرض لأهم ما تضمنه من أحكام.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان :

شكلت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان نموذجا متطورا لصون وحماية حقوق الانسان، مستمدا من تجربة تاريخية عاشتها أوروبا، أفضت بها إلى الايمان بأهمية احترام الحقوق المدنية والسياسية على وجه الخصوص. كما جاءت هذه الاتفاقية نتاجا لحركة أوروبية لصون التراث الأوروبى والمكتسبات الأوروبية فى مجال حقوق الانسان، التى تشكل تراثا مشتركا، وتسهل عملية التوحد بين أعضاء مجلس أوروبا. وقد وقعت الاتفاقية فى روما فى ٤ نوفمبر١٩٥٠، وأصبحت سارية المفعول فى ٣ سبتمبر ١٩٥٣، وهى تعد نموذجا يحتذى فى مجال حماية حقوق الانسان، وتطبيقها على جميع الأفراد الذين يخضعون لقضاء الدول الأطراف دون أدنى تفرقة، إعمالا لحق هؤلاء الأفراد فى التمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة(٥٣).

وتتعلق الاتفاقية بالحقوق المدنية والسياسية أساسا، وليست فيها أية إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية(٥٤). كما أنها لم تنص أيضا على الحقوق الجماعية كالحق فى تقرير المصير والحق فى التنمية، حيث اهتمت الاتفاقية بحقوق الفرد بالأساس، مثل الحق فى الحياة، وفى السلامة الجسمانية، والحق فى الانتقال، وعدم التعرض للتعذيب أو لعقوبة حاطة بالكرامة، إلى جانب الحقوق التى ترتبط بعلاقة الفرد بمجتمعه مثل الحق فى الاجتماع، والتعبير عن الرأى، وحرية الفكر والعقيدة. كما نصت

(50) www.ilo.org/public/english/protection/index.htm

(51) www.sis.gov.eg/Publications/300/299/296/295/.301htm

(٥٢) أثيرت فى إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان قضية العلاقة بين نصوص الاتفاقية والقانون الداخلى، وبرزت العديد من الخلافات بهذا الشأن، على نحو دفع إلى عقد مؤتمر لبحث هذا الموضوع فى ستراسبورج بفرنسا عام ١٩٦٠، كما عقد مؤتمر اخر فى فيينا عام ١٩٩٥ لبحث الموضوع ذاته. وخلصت الآراء خلال هذين المؤتمرين إلى ضرورة توافق التشريعات الداخلية مع التعهدات الدولية، ولكن لم يتم حسم الجدل بشأن كيفية تنفيذ الدول لتعهداتها، وما إذا كانت ملزمة بإصدار تشريعات وطنية لتنفيذها، ام يكفى النص على كون الاتفاقية جزءا من التشريع الوطنى، وما إذا كان على المحاكم الوطنية ان تطبق احكام الاتفاقية حتى ولو لم يتمسك بها أطراف النزاع أم لا. وإذا كانت دساتير بعض الدول تتيح للمحاكم الوطنية تطبيق الاتفاقيات مباشرة فى إقليمها دون الحاجة لتشريع داخلى لنفاذها، مثل المانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا، فإن هذه الدول تصبح ملزمة بتطبيق قواعد الاتفاقية مباشرة. اما بالنسبة لدول اخرى، مثل بريطانيا والدنمارك والنرويج، فإن الأمر يستلزم إصدار تشريع جديد يضمن تبنى نصوص الاتفاقية فى إطار القانون الوطنى، حتى تصبح الاتفاقية قابلة للتطبيق:

Richard Lillich, Invoking International Human Rights law in Domestic courts, American Bar Association, 1985 .pp 1-8.

(٥٣) لتلافى هذا القصور، تم توقيع الميثاق الاجتماعى الأوروبى فى توران بإيطاليا فى ١٨ اكتوبر عام ١٩٦١، ودخل حيز التنفيذ فى ٢٦ فبراير ١٩٦٥، وهذا الميثاق اهتم اساسا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق فى العمل، والحق فى التنظيم النقابى، والحق فى أجر عادل، والحق فى الخدمات الصحية والاجتماعية، ولكن معظم الدول لم تنضم لهذا الميثاق. كما ان الرقابة التى تضمنتها نصوصه ضعيفة واقتصرت على تقديم التقارير. أما نظام الشكاوى الجماعية الذى نص عليه البروتوكول المضاف إلى الميثاق، فلم توافق عليه سوى سبع دول فقط.وقد كان من الممكن إضافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى بروتوكول ملحق بالاتفاقية الأوروبية، حتى تتمتع بالرقابة المنصوص عليها فى الاتفاقية. ولكن يبدو انه كان هناك قصد من تقرير نوع من الرقابة الضعيفة على هذه الحقوق للحد من وضعها موضع التنفيذ.

(54) www.europa.eu.int/pol/rights/index_en.htm

ى حقوق الفرد فى مواجهة القانون، مثل الحق فى الحرية الأمان، وعدم القبض عليه وحبسه إلا بالطرق القانونية، وحقه فى دم تعذيبه أو تعريضه لمعاملة وحشية(٥٥).

وقد حرصت الاتفاقية على كفالة الحق فى المساواة فى التمتع بهذه الحقوق لكافة الأفراد دون تمييز، حيث أكدت المادة ١٤ ضرورة تأمين الحقوق والحريات المبينة بهذه الاتفاقية دون أى تمييز، بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو بسبب الدين، أو الآراء السياسية، أو غيرها من الآراء، أو الأصل القومى، أو الاجتماعى، أو الانتماء إلى أقلية قومية، أو بسبب الثروة، أو الميلاد، أو أى وضع آخر". وبالطبع، فإن واضعى الاتفاقية لم يقصدوا بالمساواة هنا المساواة المطلقة التى ترفض أى تمييز فى المعاملة مهما تكن المبررات، وهذا ما أكدته محكمة العدل الأوروبية، فى قضية اللغات البلجيكية، بخصوص العلاقة بين المادة (١٤) من الاتفاقية والمواد التى تحدد حقوقا أخرى تكفلها الاتفاقية. حيث إن هذه المادة لا تحظر التمييز فى حد ذاته، فى أى نص، وإنما تحظره فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المقررة فى الاتفاقية. حيث أشارت المحكمة إلى قبولها بعض أنواع المعاملة المختلفة، بشرط استنادها إلى مبررات معقولة وموضوعية. وأوضحت أن المادة (١٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان تستهدف إرساء المساواة الكاملة فى التمتع بالحقوق المقررة فى الاتفاقية، وأن التمتع بهذه الحقوق يجب ألا يخضع لأية معاملة تمييزية، باستثناء تلك التى تعد سمة أصيلة فى طبيعة الحق المشار إليه، أو أن يكون القصد منها إصلاح حالة قائمة من عدم المساواة(٥٦).

وقد أنشأت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ثلاثة أجهزة أناطت بها ضمان تنفيذ الدول الأطراف لأحكامها، وكفالة الاحترام اللازم للحقوق المتضمنة فى الاتفاقية دون تمييز، وهذه الأجهزة هى:

أولا- اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان:

عهد لهذه اللجنة نظر الطعون التى ترفع إليها من جانب إحدى الدول الأطراف فى الاتفاقية ضد دولة أخرى طرف بالاتفاقية خالفت أى حكم من أحكامها، وتلقى شكاوى الأشخاص الطبيعيين والمنظمات غير الحكومية من اعتداء إحدى الدول الأطراف على حقوقها المقررة بالاتفاقية. وقد شكل الاعتراف للأفراد بحق تقديم شكاوى وطلب الانتصاف أمام اللجنة، تطورا كبيرا فى القانون الدولى، وذلك على خلاف القواعد العامة لهذا القانون التى لا تسمح للأفراد بهذا الحق إلا بناء على نص صريح، مثل نص المادة ١/٢٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ولهذا، جعل واضعو الاتفاقية هذا الحق اختياريا، بحيث لا يطبق إلا على الدول التى تعلن صراحة قبول اختصاص اللجنة بنظر شكاوى الأفراد. وقد أرست اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان العديد من المبادئ لحماية حقوق الانسان وضمان الالتزام بتطبيقها على قدم المساواة. ومن أمثلة ذلك، مبدأ تحريم الرق والسخرة، ومبدأ المساواة فى الحق فى الزواج وتكوين الأسرة بين الرجل والمرأة، وفى الحقوق السياسية(٥٧).

ثانيا- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

أنشأت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان جهازا قضائيا يختص بكافة الأمور المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية، والتى تحال إليها من قبل الدول الأطراف فى الاتفاقية، أو من قبل اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان. وتتكون المحكمة من عدد من القضاة مساو لعدد الأعضاء فى مجلس أوروبا، وأعضاء المحكمة منتخبون، ومدة عضويتهم تسع سنوات. وتتيح الاتفاقية التقاضى أمام المحكمة للدولة الطرف فى الاتفاقية التى وقع أحد رعاياها ضحية لانتهاك أحد حقوق الإنسان بالمخالفة لأحكام الاتفاقية، وأيضا للدولة التى أحالت القضية للجنة الأوروبية لحقوق الانسان، وكذلك للدولة أو الدول التى قدمت الشكوى فى حقها. ولم تسمح الاتفاقية للفرد بأن يتقاضى مباشرة أمام المحكمة، وإنما سمحت له بالتقدم بشكواه إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان. وتصدر أحكام وقرارات المحكمة بأغلبية الأصوات، وهى أحكام نهائية وملزمة للدول(٥٨).

ثالثا- لجنة الوزراء بمجلس أوروبا :

وهى الجهاز الذى أنشأته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعهدت إليه بمهمة انتخاب أعضاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان من بين القائمة التى يقدمها البرلمان الأوروبى، والإشراف على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتقرير مدى وقوع مخالفة لأحكام الاتفاقية من عدمه، فى حالة عدم قيام اللجنة الأوروبية بالفصل فى القضية، أو فى حالة عدم إحالتها إلى المحكمة الأوروبية. وقرارات لجنة الوزراء تصدر بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين لهم حق الحضور، وهى ملزمة للدول الأطراف(٥٩).

وقد أحدث البروتوكول الحادى عشر الملحق بالاتفاقية، والذى أبرم عام ١٩٩٤، ودخل حيز التنفيذ فى أول نوفمبر ١٩٩٨، تغييرا جوهريا فى آليات حماية حقوق الإنسان من أجل زيادة فعاليتها، حيث استبدل باللجنة الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان، محكمة دائمة لحقوق الإنسان، تتكون من عدد من القضاة مساو لعدد الأطراف المتعاقدين، يتم انتخابهم كل ست سنوات من جانب برلمانات دولهم. وتختص المحكمة بنظر كافة المسائل التى تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها، والتى تحال إليها. وعند النزاع بشأن اختصاص المحكمة تفصل المحكمة فى

(55) www.europa.eu.int/institutions/court/index/en.htm

(٥٦) عبدالعزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، القاهرة، دار النهضة العربية، د.ت، ص٣١٩.

(57) www.hrcr.org/docs/Eur_Convention/euroconv.2html

(58) Ibid.

(٥٩) ويشترط لقبول المحكمة للطلب، وفقا للمادة ٣٥ من البروتوكول الحادى عشر الملحق بالاتفاقية الاوروبية، الا يكون الطلب مجهول المصدر، أو سبق أن نظرته المحكمة من قبل، او يكون متعارضا مع احكام الاتفاقية او البروتوكولات الخاصة بها، او تمت صياغته بشكل ردئ، أو بشكل يعبر عن سوء استخدام الحق. وللمحكمة ان ترفض اى طلب تراه غير مقبول فى اى مرحلة من الإجراءات.
www.1umn.edu/humanrts/english/eupro.11html

ذلك. وأجاز البروتوكول، بموجب المادة ٣٣، لأى طرف متعاقد أن يحيل إلى المحكمة أى مخالفة مزعومة لأحكام الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها من قبل طرف متعاقد آخر. كما سمح للمحكمة أن تتلقى طلبات من أى شخص، أو منظمة حكومية، أو مجموعة من الأفراد تزعم وقوع انتهاك من قبل أحد الأطراف المتعاقدين للحقوق المذكورة فى الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها. ويتعهد الأطراف المتعاقدون كذلك بعدم إعاقة الممارسة الفعالة لهذا الحق بأى حال(٦٠).

ولعل أهم ما جاء به هذا البروتوكول هو أنه سمح للأفراد، الذين يخضعون للقضاء الوطنى فى أية دولة عضو، بالتقدم مباشرة إلى المحكمة لرفع دعوى أمامها ضد الدولة العضو التى تنتهك حقوقهم، وهو ما يعد خطوة رائدة وتطورا نوعيا غير مسبوق(٦١). وبموجب هذا البروتوكول، ألغيت كافة الوظائف القضائية المنوطة بلجنة الوزراء، وبقيت كجهاز سياسى مسئول عن متابعة ما تصدره المحكمة من أحكام وقرارات. وبذلك، أصبحت المحكمة هى الجهاز المنوط به مهمة التحقق من وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها، وفقا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحقة بها.

ولقد ارتقت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بمركز الفرد كشخص دولى يمكنه استيفاء حقوقه بنفسه حتى فى مواجهة دولته(٦٢). وصدر عن المحكمة الأوروبية العديد من الأحكام الملزمة للدول بناء على شكاوى من أفراد، نشير منها- على سبيل المثال- إلى الحكم الصادر عام ١٩٧٩ ضد بلجيكا بضرورة تعديل تشريعاتها لاستبعاد العنصرية وتقرير المساواة بين الأطفال غير الشرعيين والأطفال المولودين لزواج شرعى، ومنحهم الحقوق نفسها، وكذلك الحكم الصادر عام ١٩٨٤ ضد السويد بضرورة المساواة بين المواطنين فى تحمل الأعباء العامة، وإلزامها بدفع تعويضات للملاك الذين جبيت أموال منهم منذ أكثر من عشرين سنة(٦٣).

الميثاق العربى لحقوق الإنسان:

لم يتعرض ميثاق جامعة الدول العربية لموضوع حقوق الإنسان من قريب أو بعيد. ومع ذلك، فإن الجامعة خطت عدة خطوات لتصحيح هذا الوضع، حيث أصدر مجلس الجامعة قرارا فى ٣ ديسمبر ١٩٦٨ بإنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان، إلا أن أداءها بصفة عامة لم يتعد المستوى النظرى، ولم يترجم إلى خطوات عملية ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان العربى. كما تضمنت بعض الاتفاقيات التى عقدت فى إطار الجامعة النص على بعض حقوق الانسان، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات لم تكن مخصصة فى المقام الأول لموضوع حقوق الانسان. وأصدرت الجامعة العربية أيضا ميثاق حقوق الطفل العربى، إضافة إلى الميثاق العربى لحقوق الانسان، الذى يعتبر أول معاهدة عربية شاملة لحقوق الانسان. وقد اعتمد ونشر هذا الميثاق بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٤٢٧ المؤرخ فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٧، وعهد إلى الأمين العام للجامعة بدعوة الدول للتوقيع والتصديق عليه. ورغم أن الميثاق لم يدخل حيز التنفيذ لعدم تصديق عدد كاف من الدول عليه، فإن من المفيد التعرض لأهم ما تضمنه من أحكام(٦٤).

يؤكد الميثاق العربى لحقوق الإنسان، بموجب المادة ٢٨ منه، تعهد كل دولة من الدول الأطراف بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع، لسلطتها، التمتع بكافة الحقوق الواردة فيه، دون أى تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى السياسى، أو الأصل الوطنى، أو الاجتماعى، أو

---

(٦٠) كان البروتوكول رقم ٩ الموقع عام ١٩٩٠، والذى دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤، قد أجاز للدول الأعضاء أن تعلن موافقتها على منح الأفراد الحق فى التقدم بطلبات مباشرة إلى المحكمة.

(٦١) يلاحظ أنه باستثناء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، فإن تعدد أدوات واتفاقيات الحماية الدولية لحقوق الانسان، صاحبه الكثير من المشكلات فى التطبيق العملى، بسبب تباين المفاهيم ومدلولاتها وتناقضها أحيانا من مكان آخر، إضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين الإعلانات النظرية والتصريحات الشفوية بشأن حقوق الإنسان، وبين التطبيق العملى لهذه الحقوق. كما أن الحماية الدولية لحقوق الأفراد، فى مواجهة إخلال دولهم بها، يظل أثرها محدودا بالنظر إلى عدد من الاعتبارات:

أولا- إن الأفراد لا يستمدون حقهم فى رد إخلال دولهم بالحقوق التى كفلتها المواثيق الدولية إلا من خلال معاهدة دولية تكون هذه الدول أطرافا فيها، وبمراعاة احكامها التى يفيدون منها، وعن طريق طلب يقدمونه إلى الجهة التى عينتها المعاهدة. وهم كذلك لا يملكون تنفيذ القرار الصادر من هذه الجهة فى شأن طلباتهم، بل يعود تنفيذه إلى حسن نية دولهم وإرادتها. كما انه ليس بوسعهم متابعة القرار قبل الفصل فيه. والاستثناء الواضح للأحكام المتقدمة تبلوره الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

ثانيا- إن التنظيم الاجرائى للفصل فى طلبات الأفراد بشأن انتهاكات دولهم لحقوق الانسان لا يتم إلا وفقا لمعاهدة دولية، أو بناء على قرار صادر عن منظمة دولية، يتضمن بيانا واضحا بالمسائل التى يجوز التظلم منها. وتتحفظ الدول فى الغالب على النصوص التى تتضمن إثارة مسئوليتها الدولية أو تحريكها من خلال تظلم احد الأفراد المضارين من إخلالها بحقوق الانسان التى كفلتها المواثيق الدولية. ولهذا، فإن المعاهدة الدولية تتضمن أحيانا شرط تخويل إحدى المنظمات الدولية النظر فى إخلال الدول اطرافها بحقوق الأفراد، ولا يعتبر هذا الشرط نافذا فى مواجهة هذه الدول إلا بموافقتها.

ثالثا- إن التنظيم الاجرائى المقرر فى المعاهدات الدولية يتمخض عن نوع من الرقابة على أعمال تمارسها الدول الأطراف، وليس فصلا فى خصومة يدعى احد الأفراد خلالها الإخلال باحد حقوقه. كذلك، فإن القرار الصادر فى هذا التظلم لا يمكن تنفيذه بالقوة الجبرية كالحكم القضائى، فهو مجرد توصية صادرة عن المنظمة الدولية التى عهد إليها بفحص التظلم، وهو ما يعنى ان الأفراد لا يحصلون على حقوقهم المدعى بها إلا بموافقة دولهم. وبطبيعة الحال، فإن التنظيم الذى اقامته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحقة بها يعد استثناء على ذلك.

(62) www.worldlii.org/eu/cases/ECHR

(٦٣) تنص المادة ٢/ب من الميثاق على ان "يدخل هذا الميثاق حيز التنفيذ بعد شهرين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق او الانضمام السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية" أى انه يشترط لدخوله حيز التنفيذ تصديق سبع دول عربية عليه. وحتى الآن، فإن دولة واحدة هى التى وقعت الميثاق ولم تصدق عليه وهى العراق.

(64) www.arabhumanrights.org/regional/arleague/hr-declaration97a.html

الثروة أو الميلاد.وقد حرص الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى البداية على تأكيد حق تقرير المصير لكافة الشعوب، ثم تناول بعد ذلك الحقوق السياسية والمدنية، وأتبعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولم تختلف نصوصه كثيرا عما جاء فى العهدين الدوليين بهذا الشأن(٦٥).

وقد أتاح الميثاق للدول الأطراف التحلل من التزاماتها بشأن كفالة بعض الحقوق الواردة فيه لاعتبارات عديدة، تضمنتها المادة الرابعة، وهذه الاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام وغير ذلك من الضرورات التى تقدرها كل دولة. وأباحت المادة ذاتها (فقرة ب) للدول الأطراف، فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة، أن تتخذ من الاجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقا لهذا الميثاق وذلك وفقا لما تقتضيه بدقة متطلبات الوضع. وهكذا، فتح الميثاق الباب على مصراعيه أمام الدول الأطراف للتحلل من التزاماتها، فأتاح لها فرض قيود على حقوق الانسان فى الظروف العادية، بشرط أن ينص عليها فى القانون، وأن تكون ضرورية لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين، وهذه قضايا عامة وغير محددة على وجه الدقة. كما أجاز الميثاق للدول، فى أوقات الطوارئ، أن تتحلل من التزاماتها وفقا لمقتضى الحال، ولم يشترط الميثاق إعلان حالة الطوارئ رسميا، ولكنه اشترط أن تكون حالة الطوارئ قد وصلت إلى درجة تجعلها تهدد حياة الأمة، إضافة إلى اشتراطه عدم تجاوز الاجراءات التى تتخذها الدولة المدى الذى تقتضيه، وهو أمر يمكن للجنة خبراء حقوق الإنسان التأكد منه(٦٦).

وهناك بعض الحقوق لم يسمح الميثاق بالتحلل منها، سواء فى الأوقات العادية أو حتى فى أوقات الطوارئ، وهى الحقوق الخاصة باللجوء السياسى، والعودة إلى الوطن، وحظر التعذيب والإهانة، والمحاكمة المنصفة، وعدم جواز تكرار المحاكمة عن الفعل ذاته أكثر من مرة. ومع ذلك، فإن مقارنة أحكام الميثاق العربى لحقوق الإنسان بالاتفاقيات الدولية يكشف عن أنه أكد ما تضمنته المواثيق الدولية من حقوق، ولم يضف أية حقوق تراعى الخصوصيات الثقافية، وحرص فقط على تأكيد الاعتزاز بالقومية العربية ورفضه للصهيونية وإدانته لها(٦٧). كما جاءت آليات الرقابة على تنفيذ حقوق الإنسان فى الميثاق ضعيفة، واقتصرت على دراسة التقارير التى تقدمها الدول، دون النص على بحث الشكاوى أو البلاغات من الأفراد أو المؤسسات أوالدول عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان الواردة بالميثاق.

ويلاحظ أن اعتماد الميثاق العربى لحقوق الإنسان جاء بعد مرور قرابة نصف قرن على توقيع ميثاق القاهرة، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٥، والذى أنشأ جامعة الدول العربية. ومن المفارقات أن تكون جامعة الدول العربية هى أول تجمع إقليمى يظهر للوجود، وآخر من يعتمد وثيقة لحقوق الإنسان. ومن الغريب أيضا أن ميثاق جامعة الدول العربية لم ينص فى أى من مواده على حقوق الإنسان. ويرجع البعض ذلك إلى أن حقوق الإنسان لم تكن تحظى آنذاك بالاهتمام الكافى من قبل واضعى ميثاق الجامعة، ولم يكن هناك إحساس بالحاجة وقتئذ إلى تأسيس هيئة أو لجنة مهمتها حماية هذه الحقوق أو مجرد إقرارها. كما أن المجتمع الدولى لم يكن مهتما فى تلك الفترة، أى منتصف الأربعينيات، بحقوق الإنسان، لانشغاله بوضع حد للحرب العالمية الثانية(٦٨). والحقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة، الذى تم توقيعه بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٥ فى مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، أى بعد ثلاثة أشهر فقط من توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة من مواد تشير بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حقوق الإنسان، يدحض هذا الرأى، ويؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، وجود وعى كامل بضرورة احترام حقوق الإنسان وحمايتها آنذاك.

ورغم تأخر الميثاق العربى عن الصدور كثيرا، فقد صدر هزيلا وقاصرا عن مواكبة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد عزفت معظم الدول العربية، لأسباب متباينة، عن التوقيع أو التصديق عليه. كما أدت التحفظات العديدة التى سجلتها العديد من الدول

(٦٥) نص الميثاق العربى لحقوق الانسان على إنشاء لجنة خبراء لحقوق الانسان، تتكون من سبعة أعضاء منتخبين بالاقتراع السرى من مرشحى الدول الأعضاء أطراف الميثاق، لمدة ثلاث سنوات، على أن يكونوا من ذوى الخبرة والكفاءة العالية فى مجال عمل اللجنة. وعهد الميثاق إلى اللجنة بمهمة مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للحقوق الواردة فيه، وذلك من خلال دراسة التقارير التى تقدمها الدول، وتعد تقريرا عنها لتقدمه إلى اللجنة. العربية لحقوق الانسان، والتى يجوز لها أن تنشر التقرير أو لا تنشره.وهذه اللجنة الأخيرة تتكون من ممثلى جميع الدول الأعضاء فى الجامعة، حتى ولو لم يكونوا أطرافا فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان، أى أن الميثاق أتاح لممثلين حكوميين عن دول غير منضمة للميثاق مراقبة تنفيذ بنوده:

www.law.wits.ac.za/humanrts/arab/a.003htm

(٦٦) أشار الميثاق إلى الصهيونية فى موضعين، أولهما: فى المقدمة التى نصت على: "ورفضا للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكا لحقوق الانسان وتهديدا للسلم العالمى". والآخر فى المادة الأولى التى نصت على أن "العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هى تحد للكرامة الانسانية وعائق أساسى يحول دون ضمان الحقوق الأساسية للشعوب، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها". وقد أثار النص فى الميثاق على إدانة الصهيونية حكومة الولايات المتحدة، التى سارعت بإجراء اتصالات مع عدد من الدول العربية من أجل حذف هذا النص. وعند مناقشة مشروع الميثاق فى اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية فى الفترة من ٣٠ يناير إلى ٣ فبراير ١٩٩٤، اقترحت مصر إعادة صياغة النص ليصبح "ورفضا لكافة أشكال العنصرية" وحذف أى توصيف لطبيعة هذه العنصرية. ومؤدى ذلك حذف الإشارة للصهيونية، تماشيا مع إلغاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها الخاص بمعادلة الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٩٢ والذى سبق أن أصدرته فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، وأخذا فى الاعتبار أن الميثاق يركز على المبادئ القانونية العامة، ولا ينبغى أن يغرق فى التفاصيل. هذا إلى جانب أن الاشارة للصهيونية ستجعل الميثاق عرضة للنقد والدعاية السياسية المعادية للعرب، بدلا من استخدامه للنهوض بحقوق الإنسان والارتقاء بها. ولكن وفد فلسطين فى اللجنة القانونية لم يوافق على حذف الإشارة للصهيونية، وأيدته بعض الدول الأخرى، ولذا احتفظ بالنص بإشارتيه السابقتين: محمد نعمان جلال، جامعة الدول العربية وحقوق الانسان، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤، ص٣٥.

(٦٧) الشافعى محمد بشير، ملاحظات حول مشروع الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى: اتحاد المحامين العرب، حقوق الإنسان فى الثقافة العربية والنظام العالمى، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٢١٥-٢١٩.

(68) www.arabhumanrights.og.en/ratification/resarticle.asp

على الميثاق إلى إفراغه من مضمونه، وإدخاله فى بعض الأحيان فى تعارض واضح مع بعض ما جاء فى المواثيق الدولية التى وقعتها الدول الأعضاء(٦٩). كما أثار الميثاق منذ صدوره العديد من الملاحظات والانتقادات من جانب المهتمين والعاملين فى مجال حقوق الإنسان، سواء من حيث مضمون الحقوق التى نص عليها، أو صياغاته العامة والمقتضبة، أو غياب عدد من الحقوق عن نصوصه، مثل الحق فى الانتخاب، والحق فى تشكيل الأحزاب السياسية، وكذا الحق فى تلقى المعلومات واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون تقيد بالحدود الجغرافية، والحق فى مستوى معيشة ملائم، والحق فى التأمين الاجتماعى. كما لم ينص الميثاق صراحة على حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق ذوى الإعاقات.

ومن أهم ما يؤخذ على الميثاق أيضا أنه لا يرقى إلى مستوى المعايير والضمانات الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق المدنية والسياسية، أو أنظمة الحماية الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان. كما أن الميثاق يعطى الحكومات العربية حق التحلل من كافة الحقوق المتضمنة فى نصوصه، ويجيز فرض قيود عديدة عليها (مادة ٤ فقرة ب). ولم يتضمن الميثاق تعهد الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ ما ورد به من حقوق على غرار ما هو معمول به فى الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان أو المواثيق الأخرى. هذا فضلا عن التعميم الشديد واستخدام ألفاظ وتعبيرات غير واضحة وغير محددة على غرار النظام العام، الصحة العامة، الأمن والاقتصاد الوطنيين، مما يعطى الدول والحكومات هامشا واسعا للتحلل من تنفيذ التزاماتها بسبب هذه المبررات.وعلى الرغم من ذلك، لم يحظ الميثاق بتوقيع معظم الدول العربية، رغم توقيعها وتصديقها على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللذين يفرضان معايير والتزامات أكثر صرامة من تلك التى يتضمنها الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

وقد دفع تقاعس الدول الأعضاء عن توقيع الميثاق العربى لحقوق الإنسان اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عام ٢٠٠١ إلى إصدار توصية تحث من خلالها الدول الأعضاء على التصديق على الميثاق، وهى التوصية التى تضمنها قرار مجلس الجامعة رقم ٦٠٨٩ الصادر فى ١٢ مارس ٢٠٠١. وخلال العام التالى (٢٠٠٢)، صدر عن مجلس الجامعة قراران، الأول برقم ٦١٨٤، فى ١٠ مارس ٢٠٠٢، والثانى برقم (٦٢٤٣) فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٢، وطلب فيهما من الأمانة العامة للجامعة العربية مخاطبة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها بشأن تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان. كما أحال مجلس الجامعة موضوع تحديث الميثاق العربى إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بقصد دراسته وإعداد تقرير عنه، ثم إحالته إلى اللجنة الدائمة للشئون القانونية قبل عرضه مجددا على مجلس الجامعة. وكلف مجلس جامعة الدول العربية، بموجب قراره رقم (٦٣٠٢) فى ٢٤ مارس ٢٠٠٣، اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بتحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى ضوء الملاحظات والمقترحات الواردة من الدول العربية(٧٠).

وقد حدد الأمين العام لجامعة الدول العربية مفهوم "تحديث الميثاق" بأنه يعنى العمل على ضمان توافقه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم التناقض معها. ونظرا لأهمية الموضوع ودقته، فقد عهدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بدورها بمهمة تحديث الميثاق إلى لجنة يشارك فيها خبراء حكوميون فى مجال القانون وحقوق الإنسان، على أن تقوم اللجنة بإعادة صياغة الميثاق على ضوء ما تقدمه الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات العلاقة من مقترحات، بما يجعله يستجيب لتطلعات الشعوب العربية، ويتلاءم مع المعايير الدولية، وينسجم مع مضامين الحضارة العربية الإسلامية(٧١).

وسعيا لدعم جهود أعضاء اللجنة ومساعدتها على القيام بمهمة التحديث التى أنيطت بها، وفى إطار مذكرة النوايا الموقعة بين جامعة الدول العربية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان فى أبريل ٢٠٠٢، تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل فريق من الخبراء العرب، يتم اختياره من بين أعضاء هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وأوكل لهذا الفريق مهمة تقديم مقترحات لتحديث الميثاق، حتى تستأنس اللجنة بها عند صياغتها لنصوص الميثاق المستحدث. وعرض هذا الموضوع رسميا على اللجنة العربية الدائمة فى دورتها الاستثنائية الثانية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٣. وقد أبدت اللجنة موافقتها على ذلك، على أن تؤخذ ملاحظات هؤلاء الخبراء العرب على سبيل الاستئناس، مؤكدة بذلك موقف الأمين العام للجامعة، الذى عبر عنه فى الرسالة التى وجهها لمفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان فى ٣١ يوليو ٢٠٠٣(٧٢).

وقد تقدم فريق الخبراء بعدة مقترحات وملاحظات، مؤكدا فى بدايتها ضرورة تجنب إثقال بنود الميثاق المقترح تحديثه بمطالب يصعب تحقيقها، والسعى إلى إعادة صياغة مختلف حقوق الإنسان بشتى أبعادها، السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها، فى ضوء المعايير الدولية، باعتبار أن معظم الدول العربية صدقت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيتى مناهضة التعذيب، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، كما صدقت معظمها على الاتفاقية الدولية الخاصة

(69) www.arabreformforum.org/ar/ImpDocs/AHRrenew.htm

(٧٠) تقرير الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٣.

(71) www.aihr.org.tn/arabic/MenbarDH/charteAraMounia.htm

(٧٢) ومن الحقوق التى طالب الفريق بضرورة تضمينها فى الميثاق، الحق فى التنمية، وفى التمتع بفوائد الإنتاج العلمى والتكنولوجى والمعلوماتى، والحق فى التضامن كقيمة حضارية تمكن الشعوب فى الدول العربية فيما بينها ومع بقية شعوب ودول العالم من العمل على تأمين نسبة أعلى من العدالة بين الأفراد والشعوب، وكذا الحق فى التنوع الثقافى كحق ثابت من حقوق الإنسان والشعوب فى زمن العولمة، وما يطرحه ذلك من رهانات على الدول العربية من أجل تأكيد ذاتيتها كيفا وكما، حتى تضمن لنفسها البقاء ككائن تاريخى حى، وتثبت جدارتها وقدرتها على المساهمة الفاعلة مع الآخرين فى الحوار الثقافى والإبداعى وفى إثراء التراث الإنسانى.

بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

ورأى فريق الخبراء أن تصديق معظم الدول العربية على مختلف هذه الاتفاقيات الدولية يجعلها ملزمة بها ومقرة فى الوقت نفسه بعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، على نحو ما تم تأكيده وإقراره فى إعلان وخطة عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بفيينا سنة ١٩٩٣. كما رأى فريق الخبراء ضرورة أن يؤكد الميثاق العربى لحقوق الإنسان صراحة التزام الدول العربية بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وألا تقل الحقوق المتضمنة فيه عن مستويات الحماية الدولية، مع العمل فى الوقت نفسه على تلافى جوانب القصور الأساسية فى نصوص الميثاق العربى، قبل وبعد التحديث المقترح، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية المتضمنة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مع ضرورة أن يشمل الميثاق المرتقب الحقوق الأساسية التى لا تستقيم بدونها أية وثيقة دولية أو إقليمية أو وطنية تعنى بحقوق الإنسان، مع مراعاة ألا يتم التحفظ من جانب الدول، طبقا للعرف الدولى، على جوهر الحقوق أو على الحقوق ذات الحصانة والتى لا يمكن التحلل منها(٧٣).

وفى إطار دعم التوجه الإصلاحى للأمين العام لجامعة الدول العربية وأهداف الألفية التى وافق عليها الرؤساء والملوك فى قمة الألفية لسنة ٢٠٠٠، ولمواجهة التحديات التى تواجهها المنطقة العربية، وتماشيا مع المستجدات الدولية، اقترح فريق الخبراء على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية النظر فى اتخاذ خطوات ومبادرات إضافية لدعم حقوق الإنسان وتعزيز الجهود المبذولة، ومنها مناشدة الدول العربية استكمال التصديق على العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومراجعة تحفظاتها على الاتفاقيات المنضمة إليها، ودعوتها لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، والعمل على توسيع مهام اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، باعتبارها إحدى اللجان الفنية المتخصصة، لتشمل النظر فى أوضاع حقوق الإنسان فى كل البلدان الأعضاء، بغض النظر عن تصديقها أو عدم تصديقها على الميثاق العربى، وكذا تطوير برامج للتعاون الفنى مع البلدان العربية ونشر الوعى و التعريف بمبادئ حقوق الإنسان(٧٤).

كما تضمنت مقترحات فريق الخبراء ضرورة الدعوة لعقد مؤتمر عربى رفيع المستوى حول حقوق الإنسان بمشاركة واسعة لقوى المجتمع المدنى العربى، مع إيلاء عناية خاصة لمشاركة المنظمات النسائية، وتضمين جدول أعمال مجلس الجامعة، وكذا قمة الرؤساء والملوك العرب، بندا دائما حول حقوق الإنسان فى البلدان العربية، ووضع صيغة لتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وتسهيل حصولها على صفة المراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وتفعيل مشاركتها فى مختلف نشاطات جامعة الدول العربية ولجانها الفنية، وتدعيم إدارة حقوق الإنسان فى الجامعة، وإتاحة الموارد البشرية والمادية التى تمكنها من أداء المهام الموكولة إليها، وتطوير برامج خاصة لحماية حقوق الإنسان فى البلدان العربية، ومراجعة مختلف الاستراتيجيات العربية التى تم تطويرها فى إطار جامعة الدول العربية لتدعيم قدرتها على تحقيق أهدافها، انطلاقا من تحقيق احترام حقوق الإنسان، وأيضا تدعيم التعاون فى مجال حقوق الإنسان مع أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة، والاستفادة من أشكال الدعم الفنى الذى تقدمه هذه الهيئات. كما اقترح فريق الخبراء دعوة الدول العربية لإدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية للتعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة. وتجدر ملاحظة أن مقترحات فريق الخبراء تعرضت للبنود الواردة فى المشروع المعروض عليه، كما أوصت بإضافة بنود جديدة اعتبرها الفريق ضرورية لحماية حقوق الإنسان طبقا للمعايير المتفق عيها(٧٥).

المبحث الرابع - العلاقة بين الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية :

تكتسب العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية أهمية كبيرة، خاصة فى مجال حقوق الإنسان، فقد يترتب على الالتزامات الدولية، فى هذا الصدد، ضرورة اتخاذ العديد من الإجراءات التشريعية وغير التشريعية، حتى تصبح هذه الالتزامات نافذة فى المجال الداخلى. وهنا، تثار العديد من القضايا المتعلقة بكيفية استقبال القانون الداخلى للمعاهدات الدولية، والمكانة التى تحظى بها هذه المعاهدات بين مستويات التشريع الوطنى(٧٦).

---

(٧٣) أعمال هذه القمة وتوصياتها منشورة فى الموقع التالى:
www.arabsummits.org/2000sum/proreort.html

(74) www.arabreformforum.org/ar/ImpDocs/AHRrenew.htm

(٧٥) على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا فى مصر، ينظر إلى عبارة "المعاهدة الدولية" بوصفها مصطلحا عاما ينصرف إلى كل أشكال الاتفاق بين دولتين أو أكثر، إذا كان مكتوبا، سواء فى وثيقة واحدة أو فى وثائق متعددة. وتتناول المعاهدة الدولية فى موضوعها تنظيما لمسائل بذاتها يقع الاتفاق عليها أيا كان نطاقها. ومن ثم، يندرج تحتها ما يتصل بمفهومها من صور هذا الاتفاق على اختلافها، عهدا أكانت أم ميثاقا أم إعلانا أم بروتوكولا أم نظاما أم تبادلا لخطابين. راجع حكم المحكمة فى القضية رقم ٣٠ لسنة ١٧ قضائية "دستورية"، بجلسة ٢ مارس ١٩٩٦. وتباشر المحكمة الدستورية العليا رقابتها على المعاهدات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها من جهتين، أولاهما. تتعلق بالتأكد من استيفائها للأوضاع الشكلية المتعلقة بإبرامها والتصديق عليها ونشرها، فضلا عن ضرورة موافقة السلطة التشريعية على المعاهدات المبينة حصرا فى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور، والمتعلقة بالتجارة والملاحة أو التى يكون موضوعها صلحا أو تحالفا أو متضمنا تعديلا للحدود الاقليمية للدولة، وكذلك التى تتعلق بحقوق السيادة التى تملكها، أو التى تحمل خزانة الدولة بنفقة غير واردة فى الميزانية. أما الجهة الثانية، التى تباشر بها المحكمة رقابتها على المعاهدات الدولية، فتتعلق بمدى اتفاق مضمونها مع الدستور. ذلك أن قوة المعاهدة، وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من دستور مصر، لا تزيد على قوة القانون، فلا تعلوه. وهى تحوز هذه الصفة بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. ولا يتصور بالتالى إعفاؤها من الرقابة القضائية على دستوريتها. حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ مارس ١٩٩٦فى الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٧ قضائية "دستورية" فى الموقع الرسمى للمحكمة على شبكة الانترنت:
www.sccourt.gov.eg/Rules/getRule.asp

(76) www.loc.gov/law/guide/treaties.htm

وهناك نظريتان فى شأن تحديد العلاقة بين القانون الدولى والقانون الداخلى، هما نظرية ثنائية القانون، ونظرية وحدة القانون. ويرى أنصار النظرية الأولى أن القانون الدولى نظام مستقل ومختلف عن القانون الداخلى، من حيث مصادره وموضوعه والمخاطبون به. فالقانون الدولى هو تعبير عن إرادة الجماعة الدولية، ومن ثم فهو يختلف عن القوانين الداخلية للدول، التى تعبر كل منها عن السلطة الاجتماعية الخاصة لكل دولة على حدة. كما أن القانون الدولى ينظم علاقات الدول بعضها ببعض، فى حين ينظم القانون الداخلى علاقات الأفراد. كذلك، فإن المخاطبين بأحكام القانون الدولى هم الدول وغيرها من الشخصيات الدولية، فى حين أن القانون الداخلى يخاطب الأفراد أو السلطات داخل الدولة. وإذا كان القانون الداخلى يشتمل على سلطتين: تنفيذية وقضائية إلى جانب السلطة التشريعية، فإن لا توجد سلطة تنفيذية فى دائرة القانون الدولى، فضلا عن أن السلطة القضائية الدولية لا تزال فى بداياتها. وعلى هذا، فإن القوانين الداخلية لا تعد قواعد قانونية فى إطار القانون الدولى العام، كما أن المحاكم الوطنية لا تطبق ولا تفسر سوى القانون الداخلى، ولا تتعرض للقواعد الدولية إلا إذا تحولت إلى قوانين داخلية(٧٧).

أما نظرية وحدة القانون، فتقوم على أن النظام القانونى، بجميع فروعه من داخلى ودولى، يشكل وحدة غير قابلة للتجزئة، فلا يمكن تفسير قاعدة من القواعد إلا بالرجوع للقواعد الأخرى، وهكذا إلى أن نصل إلى القاعدة الأساسية للقانون كله، وهى القاعدة التى يعتبرها البعض متضمنة فى القانون الدولى العام، باعتباره القانون الأعلى مرتبة من القوانين الداخلية. وبناء على ذلك، فإن الدول تصدر قوانينها الداخلية بتفويض من القانون الدولى. فى حين يرى آخرون أن هذه القاعدة الأساسية متضمنة فى القانون الداخلى (الدستورى)، باعتبار أنه لا توجد سلطة عليا فوق سلطة الدولة، وأن الدستور هو الذى يحدد طبيعة سلطات الدولة وحقوق مواطنيها، ومن ثم تصبح الصدارة لقواعد القانون الداخلى(٧٨). وبطبيعة الحال، فإن الأخذ بنظرية وحدة القانون وتغليب أحكام القانون الدولى على القانون الداخلى هو أمر يتفق وتطور المجتمع الدولى، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان. وحتى فيما يتعلق بالدول التى تتبنى نظرية ثنائية القانون، فإنها ملزمة فى إطارها باحترام تعهداتها الدولية فيما تصدره من قوانين، وإلا تعرضت للمساءلة الدولية.

اما فيما يتعلق بكيفية استقبال قواعد القانون الدولى التعاهدية فى القانون الداخلى، فهناك طريقتان، أولاهما : هى تحويل القاعدة الدولية إلى قاعدة من قواعد القانون الوطنى، من خلال إصدارها فى صورة تشريع داخلى، وهذه الطريقة تعد تطبيقا لنظرية ثنائية القانون. أما الطريقة الثانية، فهى الإدماج التلقائى للقاعدة الدولية فى النظام القانونى الداخلى، والتى تعبر عن نظرية وحدة القانون، وبمقتضاها تصبح هذه القاعدة - بعد تمام الموافقة عليها- جزءا من القانون الداخلى. ولاشك فى أن الإدماج التلقائى للمعاهدات فى القانون الداخلى يعتبر طريقة سهلة وسريعة لضمان النفاذ القانونى لها. ومع ذلك، فكثيرا ما تكون الاتفاقية غير نافذة نفاذا ذاتيا، إما بسبب طبيعة موضوعها، كأن تكون نصوصها على درجة كبيرة من العمومية وتحتاج إلى تدخل تشريعى لوضعها موضع التنفيذ، أو بناء على نص فيها. ومن ذلك ما تنص عليه المادة (٥٣) من الدستور الفرنسى من أن معاهدات السلم والتجارة والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالتنظيم الدولى، وكذلك تلك التى تتعلق بحالة الأشخاص أو التى تفيد تنازلا عن إقليم أو تبادلا أو ضما لإقليم، لا يجوز التصديق أو الموافقة عليها إلا بقانون(٧٩).

إن تدخل السلطة التشريعية يصبح مطلوبا لتنفيذ المعاهدة الدولية، إذا كان موضوعها يقع فى إطار المسائل التى عهد الدستور صراحة إلى السلطة التشريعية بتنظيمها، وعندئذ يدخل تنفيذ المعاهدة فى إطار الاختصاص الذى كفله الدستور لهذه السلطة. أما فى حالة كون موضوع المعاهدة ذا طبيعة دولية، ففى هذه الحالة لا تتدخل السلطة التشريعية لتنفيذ المعاهدة بناء على نص مباشر فى الدستور يخولها هذا الاختصاص، وإنما لأن ولايتها المقررة صراحة بالدستور يندرج تحتها إقرار كافة القوانين التى تراها ملائمة وضرورية لإعمال ولايتها.

وفى الدول الفيدرالية، لا يملك المشرع الفيدرالى تجريم الأفعال المخلة بالنظام داخل حدود الولاية، ولكنه يستطيع تقرير عقوبة على هذه الأفعال ذاتها، إذا كان من شأنها حرمان غير المواطنين بها من الحقوق التى كفلتها لهم معاهدة دولية، فلا يكون القانون الصادر عن المشرع الفيدرالى، سوى إجراء ضرورى وملائم لتنفيذ هذه المعاهدة. ومؤدى ذلك أن جميع المسائل ذات الطبيعة الدولية، وما يتصل بها من حقوق الدول والتزاماتها، تتفرع عن حقوق السيادة التى تباشرها كل دولة على امتداد إقليمها، وليس لسلطة محلية من شأن بها، وإنما الشأن فيها إلى السلطة المركزية، التى تملك من خلال المعاهدة الدولية تنظيم هذه المسائل على المستويات القومية، ولو كان للسلطة المحلية بعض الحقوق فى شأنها(٨٠).

وتختلف الدول فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين المعاهدات الدولية والقانون الداخلى. فهناك دول تعطى هذه المعاهدات مرتبة

---

(٧٧) حامد سلطان، عائشة راتب، صلاح الدين عامر، القانون الدولى العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص ص٢٦-٣١.

(78) Jon Stark, Introduction to international law, London, Butter works, 2003. pp45-49.

(٧٩) تاخذ بعض الدول، ومنها بريطانيا والمانيا، بنظام تحويل المعاهدات التى تصدق عليها أو تنضم إليها، بحيث لا تصبح بذاتها جزءا من التشريع الداخلى، بل لابد من صدور تشريع داخلى او ما يسمى موافقة البرلمان Enabling act of Parliament وفى مصر، لا تصبح المعاهدات التى يتم توقيعها جزءا من التشريع الوطنى إلا بعد التصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية. ولا يعتمد إنفاذ القانون الدولى لحقوق الانسان على المستوى الوطنى على طريقة استقبال القانون الداخلى لأحكام هذا القانون فحسب، وإنما يعتمد ايضا على دور القضاء فى تفسير وتطبيق الدستور والتشريعات الوطنية بما يتفق والمعايير الدولية لحقوق الانسان، فضلا عن دور الضمانات الأخرى غير القانونية، مثل المجتمع المدنى والرأى العام، والأطر الثقافية السائدة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية المطبقة.

(80) www.loc.gov/law/guide/treaties.html

النصوص الدستورية، كما هو الحال فى المانيا(٨١). ودول ثانية تعطى المعاهدة مرتبة وسطى بين القوانين العادية والنصوص الدستورية، مثل فرنسا(٨٢). وهناك دول أخرى تعطى المعاهدة، بعد اندماجها فى القانون الداخلى، قوة القانون، كما هو الحال فى مصر، حيث تنص المادة ١٥١ من الدستور فى فقرتها الأولى على أن ".. تكون للاتفاقية قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة"(٨٣).

وترتيبا على ذلك، فان الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان تعتبر، بعد الموافقة على الانضمام إليها ثم التصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية، بمثابة قانون من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وبالتالى تعتبر نصوصها من النصوص القانونية النافذة أمام جميع السلطات فى الدولة. وفى حالة تعارض مضمون الاتفاقية مع قانون لاحق عليها، وكان للمعاهدة قوة القانون، فإن أولوية التطبيق تكون لهذا القانون دون الاتفاقية. ذلك أن كلا من الاتفاقية والقانون يتكافأ فى الدرجة، فلا يكون القانون اللاحق على المعاهدة إلا معدلا أو منهيا لها. فإذا كانت المعاهدة لاحقة للقانون، فإنها تعدله بشرط أن تكون نافذة بذاتها. وتعتبر الاتفاقية كذلك، إذا كان تنفيذها لا يرتبط بصدور قانون ينقل أحكامها إلى النطاق الداخلى ويجعلها واجبة الاحترام. فإذا كان تنفيذها معلقا على صدور قانون لاحق، فإن القانون السابق يظل قائما إلى أن يصدر هذا القانون.

وتحظى الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بحماية خاصة، هى الحماية المقررة للنصوص الدستورية، وذلك فى مواجهة أية قوانين قد تصدر بالمخالفة لأحكامها الموضوعية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. أى أن صدور قانون لاحق لها، يتضمن مخالفة لأحكامها الموضوعية، يعد بمثابة مخالفة دستورية، باعتباره خالف الأحكام المتعلقة بهذه المبادئ المقابلة لها والواردة بنصوص الدستور المصرى. ومن ثم، فإن هذا القانون اللاحق يصبح عرضة للحكم بعدم دستوريته إذا ما قدم طعن بشأنه للمحكمة الدستورية(٨٤).

وقد يواجه القاضى الوطنى عدة اتفاقيات دولية مختلفة لحقوق الإنسان، أصبحت جزءا لا يتجزأ من التشريع الداخلى، وتحمل فيما بينها نوعا من التعارض أو التضارب، بالنظر إلى ما قد تفرضه إحدى هذه الاتفاقيات من حماية أوسع لحق أو أكثر من حقوق الانسان، مقارنة بغيرها من الاتفاقيات. وهنا، يكون على القاضى أن يزيل هذا التعارض أو التضارب، بتغليب إحدى الاتفاقيات على غيرها، حيث تتضمن معظم الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان صيغا مختلفة توضح الاتفاقية الواجبة التطبيق فى حالة التناقض بين الاتفاقيات. ومن هذه الصيغ ما يعطى اتفاقية ما تفوقا على غيرها من الاتفاقيات، مثل اتفاقية محاربة التمييز فى مجال التعليم الموقعة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠. ويشير البعض إلى بطلان النصوص التى تكفل للاتفاقية بذاتها تفوقا خاصا على التعهدات المستقبلية، وعدم جواز التمسك بها، سواء فى اتفاقية تعقد مع دول أخرى ليست طرفا فى الاتفاقية الأولى، أو فى اتفاقيات لاحقة مع الأطراف ذاتها فى الاتفاقية الأولى، باعتبار أن ذلك يعد مصادرة على إرادة الدول. وقد تنص بعض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان على خضوعها لأحكام معاهدات سابقة أو لاحقة، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان (المادة ٦٠)، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية (المادة ٣/٢٢). ويتعين على القاضى الوطنى الالتزام بهذا الشرط التفضيلى عند الحكم فى النزاع المطروح أمامه(٨٥).

وإذا كانت المعاهدات الدولية تستهدف بالأساس تنظيم العلاقات بين الدول، فإن التطور الراهن فى مجال القانون الدولى جعل هذه المعاهدات بمثابة أداة للتقنين المتطور لقواعد القانون الدولى فى مجال حقوق الإنسان، ليس فقط من خلال بيان هذه الحقوق ورصدها، وإنما أيضا من خلال العمل على ضمانها فيما بين الدول المتعاقدة، وفق الآليات التى تضعها هذه المعاهدات لضمان تنفيذها، وإن كانت هذه الآليات لم تصل بعد إلى حد إلزام الدول المتعاقدة بالعمل على صون حقوق الانسان التى تكفلها المعاهدات، وتكتفى بإنشاء لجان لمراقبة تطبيق هذه الحقوق وتقديم

(٨١) تنص المادة ٢٥ من الدستور الالمانى على أن القواعد العامة فى القانون الدولى التى تتضمن عناصر حماية حقوق الإنسان يكون لها أثر مباشر وتطبق مباشرة فى المحاكم الألمانية. وقد استخلص الفقه الألمانى أن القواعد العامة للقانون الدولى التى تحمى حقوق الإنسان لها قيمة دستورية.

(٨٢) نصت المادة ٥٥ من الدستور الفرنسى على أن لكل اتفاق أو معاهدة دولية قوة تربو على القانون، إذا كان التصديق أو الموافقة عليها قد تم وفقا للأوضاع المقررة، وبشرط تبادل تطبيقها بين الدول أطرافها. كما أكد المجلس الدستورى الفرنسى فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٦ مبدأ سمو القانون الدولى على القانون الداخلى، مشيرا إلى أن هذا السمو لا يصل إلى مرتبة الدستور، وذلك وفقا للمادة ٥٤ من الدستور، التى تنص على أنه إذا تضمن الاتفاق الدولى شرطا يخالف الدستور، فإن الترخيص بالتصديق أو الموافقة عليه لا يصح قبل أن يتم تعديل الدستور.

(٨٣) أوردت الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور المصرى الدائم لعام ١٩٧١ الاتفاقيات التى تتطلب موافقة مجلس الشعب عليها، وهى الاتفاقيات الخاصة بالصلح والتحالف والتجارة والملاحة، وجميع الاتفاقيات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة، أو التى تتعلق بحقوق السيادة، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة.

(٨٤) يلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا أشارت فى العديد من أحكامها إلى الإعلانات والقرارات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وذلك فى معرض تفسيرها للحقوق محل بحثها وردها لأصلها الذى قامت عليه، لتضيف بذلك لقضائها العديد من المبادئ الدستورية المهمة فى مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن المحكمة لم تخلع الحماية الدستورية على جميع حقوق الإنسان الواردة بالاتفاقيات الدولية لمجرد ورودها بتلك الاتفاقيات، ولكنها استخلصت ما يعتبر حدا أدنى فى الدول الديمقراطية لكى تمنحه هذه الحماية الدستورية. وتبدو أهمية ذلك عندما يخلو التشريع الداخلى من هذه الحقوق. وهنا، لا يوجد تضارب بين كون الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان لها مرتبة القانون، وبين منح حماية دستورية لبعض النصوص فى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حتى وإن لم ينص عليها صراحة فى الدستور أو القانون، ما دامت هذه الحقوق فى نطاق المستوى المسلم به فى الدول الديمقراطية. حكم المحكمة الدستورية العليا فى جلستها بتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٤ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٥ قضائية "دستورية"، الجريدة الرسمية، العدد (٨) فى ٢٤ فبراير ١٩٩٤.

(85) Karl Lipman , 'Conflict between treaties', Public Law Encyclopedia, vol 7, 1984, p 471.

توصياتها إلى الدول المتعاقدة التى تخل بها، أو تمارس ضغوطها عليها لتحسين أحوال حقوق الانسان.

والعلاقة بين المعاهدة الدولية والقانون الوطنى يجب أن يحكمها مبدأ حسن النية، والذى يقتضى من الدولة إنفاذ المعاهدة كجزء من القوانين الوطنية فور استكمال إجراءات التصديق عليها ونشرها. ولهذا، حرصت المواثيق الدولية على حفز الدول أطرافها على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإدخال هذه المواثيق حيز التنفيذ فى كافة الأقاليم الخاضعة لولايتها(٨٦). ومن ذلك ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من تعهد كافة الدول، الأطراف فى هذا العهد، بأن تتخذ من جانبها- سواء من خلال جهودها الذاتية أو عن طريق التعاون الدولى، وفى حدود أقصى الموارد المتاحة لها - كافة التدابير التى تكفل، بصورة مطردة، المباشرة الكاملة لهذه الحقوق، بما فى ذلك، وعلى وجه الخصوص، التدابير التشريعية(٨٧). والنص هنا على التدابير التشريعية موجه بالضرورة إلى الدول التى تعلق نفاذ المعاهدة فى القانون الداخلى على صدور قانون خاص يدمجها فى نظمها الوطنية ويجعلها جزءا من تشريعاتها.

وإذا كانت المواثيق الدولية لحقوق الانسان توفر قواعد إجرائية غير قضائية لحماية هذه الحقوق، فإن هذه الحماية لن تؤتى ثمارها إلا عبر آليات الحماية الداخلية، وفى مقدمتها الحماية التى توفرها السلطة القضائية، التى تتمتع أحكامها بخاصية التنفيذ الجبرى فى مواجهة من يجحدون قوتها. ويأتى القضاء الدستورى على قمة النظم القضائية التى تكفل الحماية لحقوق الانسان التى أقرتها المواثيق الدولية، من خلال ما تقوم به المحاكم الدستورية من رقابة على مدى التطابق بين الدستور والمعاهدات المبرمة فيما يتعلق بحقوق الانسان، مستعينة فى ذلك بعدد من الضوابط التى استقر عليها القضاء الدستورى المقارن، وفى مقدمتها أن قائمة حقوق الانسان المنصوص عليها فى الدستور غير مغلقة، أى غير منحصرة فى تلك الحقوق المنصوص عليها صراحة فى الدستور، ولكنها تشمل حقوقا أخرى اساسية وإن لم ينص عليها، مثل الحق فى الحياة، والحق فى العمل، والحق فى ضمان الوسائل الملائمة للعيش. وكما أكدت المحكمة الدستورية العليا فى العديد من أحكامها، فإن التطور الراهن لحقوق الإنسان الأساسية جعل منها جزءا لا يتجزأ من المعايير الدولية التى تبنتها الأمم المتحضرة كقاعدة للتعامل بين الأفراد. فلا يجوز التمييز غير المبرر فى مجال مباشرتها، ولو كان من يطلبها أجنبيا، وإلا اعتبر هذا التمييز نقضا لها، يشكل إخلالا بالحماية المقررة على صعيد تطبيقها. كما أن المعايير الدولية لحقوق الانسان لا يجوز تفسيرها على أنها تخول فردا أو جماعة أو تنظيما سياسيا سلطة النيل من حقوق الإنسان، بمحوها أو بإيراد قيود عليها تزيد على تلك التى ارتضتها الدول الديمقراطية.

---

(٨٦) د. عوض المر، رقابة الشرعية الدستورية ، الدار اللبنانية، ٢٠٠٠ ، ص ٧٨٦ .

(87) www.umn.edu/humanrts/english/b.002html

تطور الأهلية الإجرائية للفرد في القانون الدولى



محمد بوبوش

باحث فى العلاقات الدولية والقانون الدولى،

جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط

أبدى القانون الدولى التقليدى، الذى تطور إلى ما عرف اليوم بالقانون الدولى لحقوق الإنسان - والذى يتميز بعلوه على سائر القوانين الوطنية والدولية مما جعل له ذاتية عن القانون الوطنى(١) - اهتماما مباشرا بالفرد، باعتباره أحد عناصر الكيانات الاجتماعية والسياسية والتوسعات الجغرافية المتعددة. وكان هذا الاهتمام واضحا فى الكتابات الأولى لمن أطلق عليهم بالآباء المؤسسين للقانون الدولى، ومع ذلك لم يتم منح أهلية إجرائية دولية للأفراد إلا فى التطبيقات الحديثة للقانون الدولى. ولم يصبح هذا الحق مقبولا نظريا وعمليا إلا بعد وقت طويل، حيث لم تكن هناك قاعدة عامة للنظر حتى على المستوى القانون العرفى(٢)، والذى عادة ما يهتم بمخاطبة الأفراد مباشرة أو يمنحهم اتخاذ إجراءات على المستوى الدولى(٣). غير أن الفقه اختلف حول مدى أهلية الفرد فى اللجوء إلى القضاء الدولى، بسبب تنوع العمل الدولى فى هذا الإطار.

المبحث الأول- مدى أهلية اللجوء المباشر للفرد للقضاء الدولى :

وفقا للقواعد التقليدية فى القانون الدولى، تتولى الدولة مطالبات رعاياها والدفاع عنها على المستوى الدولى، وذلك وفق نظام الحماية الدبلوماسية التى تباشرها الدولة لصالح رعاياها، والتى تتمثل فى تبنى الدولة لمطالبات رعاياها فى مواجهة الدول الأخرى وذلك من خلال الطرق المتعارف عليها للمطالبة. وإذا نظرنا إلى موقف الفقه من مسألة لجوء الفرد إلى القضاء الدولى، فسنجد أن هناك اتجاهين: أولهما ظل متمسكا بالمبدأ التقليدى المستند إلى عدم توافر الشخصية القانونية لدولة الفرد، وبالتالى عدم أهليته للجوء إلى الطرق الدولية بغية حماية حقوقه (المطلب الأول)، وثانيهما - تحت تأثير متطلبات التطورات التى أصابت النظام الدولى - يرى أن يعترف للفرد بالحق فى اللجوء الدولى لحماية حقوقه (المطلب الثانى).

١- انظر د. الشافعى محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، ذاتيته ومصادره، حقوق الإنسان .. دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، المجلد ٢، إعداد د. محمد شريف بسيونى، محمد سعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩، ص١٨.

٢- انظر د.جميل محمد حسين، التطبيق المباشر للقانون الدولى لحقوق الإنسان فى النظام القانونى الأمريكى، المكتبة العالمية الجديدة بالمنصورة، مصر، ١٩٩٢، ص٦، وما بعدها. وانظر ايضا:

international et la responsabilit international: nouvelles tendances" 84

- C.th Eustathiades "Les sujets du droit international et la responsabilit international: nouvelles tendances" 84 collected courses, 1953, p.550, H. Lauterpacht: International Law and Human Rights, London, Stevens, 1950, p.48.

3- C.F: Eg.A Ch. Kiss "La conditions des etrangers en droit international et les droits de l'hommes" Vol 1. Bruxelles/ Paris, Bruylant, LGDJ, 1972, pp: 449-509.

المطلب الأول- الفرد ليس له حق فى اللجوء المباشر:

وقد أثيرت هذه الخلافات الفقهية أمام لجنة الفقهاء (لجنة العشرة)(٤) التى كلفتها عصبة الأمم بوضع نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولى. وقد انقسم الرأى داخل اللجنة، حيث وجد اتجاه يتزعمه الفقيهان "لابراديل" و"لودر"، يؤيد إعطاء المحكمة اختصاص نظر الخلافات بين الدول والأفراد، مما يقتضيه ذلك من اعتراف للفرد بحق اللجوء المباشر أمامها. ولقد لقى هذا الاتجاه معارضة من فريق آخر يرى أن الخلافات الدولية إنما تثور فيما بين الدول وحدها، وذلك لأن الأفراد ليسوا من أشخاص القانون الدولى، وعلى ذلك لا يعترف لهم بحق اللجوء الدولى المباشر. ومن أنصار هذا الرأى الفقيهان: "أنزيلوتى" و"ستروب".

ويقوم الاتجاه التقليدى على أساس من فكرة مؤداها أن اللجوء إلى المحاكم أمر مقصور على أشخاص القانون الدولى، وحيث إن الفرد لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية التى تلبى له الحق فى الادعاء المباشر أمام هذه المحاكم(٥). ومن أنصار هذه الفكرة: "أنزيلوتى "Anzilotti" و"تريبل "Triepel" و" ستروب K. Strupp"(٦). ويرجع عدم الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية للفرد إلى عدة اعتبارات مختلفة، أهمها:

* إن الفرد موضوع Object وليس شخصا Subject فى القانون الدولى(٧): فالحماية الدولية لحقوق الإنسان، مثلا، لا تعامل الأفراد كالأشخاص وإنما كموضوعات. كما أن ما يقرره القانون الدولى للأفراد من مزايا وفوائد لا يعد حقا يملكه الأفراد مباشرة من القانون الدولى، وإنما بمقتضى الحق الخاص للدول التى تتمتع الأفراد بجنسيتها(٨). ويحلل الأستاذ K.Strupp الفوائد التى يحصل عليها الفرد من القواعد الدولية بأنها ليست إلا انعكاسات للقانون الدولى العام(٩)، وذلك طبقا لنظرية الحقوق المنعكسة(١٠).

* إن الشخص لا يمكن اعتباره شخصا دوليا بالمعنى الذى يقتضى أن تكون له إرادة ذاتية فى مجال إنشاء قواعد القانون الدولى(١١).

وبناء على منطق هذا الاتجاه التقليدى، والذى يذهب إلى أن الفرد ليست له شخصية فى المجتمع الدولى، فإن هذا الفرد لا يملك حقوقا دولية(١٢). وإذا كان الفرد لا يملك حقوقا مستمدة من القانون الدولى، فإنه لا يتمتع بناء على ذلك بحق الادعاء المباشر أمام المحاكم الدولية(١٣).

فالدول وحدها هى التى لها اللجوء إلى المحاكم الدولية، وهى التى تتدخل لحماية مصالح مواطنيها على الصعيد الدولى، هذا التدخل ليس ضرورة قانونية فحسب، وإنما يعد خير ضمان

٤- Comite des juristes وقد عرفت باسم "لجنة العشرة".

- G.Tenekides: L'individu dans L'ordre Juridique International, These, Paris .1933 p: 243.

- Rapport de F.V Garcia Amador sur la "Responsabilite International", Devant la Commission de Droit International, Document A/CN 96/4 Annuaire de Droit International, 1956, Vol2. N 123, p:197.

5- G.Tenekides, op. cit, p:34 et ss.

D.schule, Le droit d'acces des particulirees aux juridictions international, Thse 1934, p:90 et ss.

٦- وينضم إليهم بقية فقهاء مدرسة ثنائية القانون والمدرسة الوضعية.

7- Cesary Bererowski, Les sujets non sourvains des droits international. RCADI, 1938-3 Tom65., p:90 et ss.

8- "The rights is a right of the state, the individual is the subject of that right" Voir: D.Schule Op.cit, p93:, Tenekides, op .cit, p: 31-32.

9- Voir: B.Taxil: Recherches sur la personnalite juridique internationale. l'individu, entre ordre interne et ordre international, These pour l'obtention du Doctorat en Droit International Public, Universite Paris I Panthon- Sorbonne, 2005, op.cit, p:42 et ss.

10- Droit reflexe, pseudo droit, droit- miroir, il ne s'agit pas d'un droit subjectif, puisqu'il ne peut avoir d'autonomie: il n'existe pas seul, n'etant que le reflet d'une obligation. on peut l'assimiler a un "interet" defini comme un "avantage matriel ou moral non juridiquement protege que presente pour une personne, une situation donnee. L'objet de droit est alors le personne beneficiaire ou titulaire de l'interet qui affecte sa situation de fait mais non de droit. Voir La theorie de droit-reflexe etudie par S.Goyard Fabre,"Sujet de droit et objet de droit" en Cahier de philosophie politique et juridique,N 1992,22, Presses Universitaires de Caen, p:27 et ss.

١١- ما يسمى بالأهلية الشارعة Capacite normatif اى القدرة على إنشاء وتكوين قواعد قانونية دولية.

12- Phillip Marshall Brown: The individual and international Law. AJIL, 1924, Vol18., p:532.

١٣- يرى بعض الفقهاء أن عدم أهلية الفرد فى اللجوء المباشر أمام المحاكم الدولية هو أحد العوامل الرئيسية التى تستتبع عدم الاعتراف له بالشخصية الدولية. فيرى الأستاذ Th. Eustathiades انه لكى يمكن اعتبار الفرد شخصا مباشرا للقانون الدولى، لا يكفى أن تطبق عليه قواعد قانونية دولية ويمنح حقوقا، وإنما يجب أن يكون فى إمكانه الدفاع عن هذه الحقوق بنفسه أمام القضاء او اى هيئة دولية أخرى Capacit de faire valoir ces droits، وهنا يعتبر حقيقة شخصا قانونيا دوليا. انظر:

- Recueil des cours de l'institut de Droit International, 1953, Vol3., Tom84., p:410.

اما الفقيه R.QUADRI فيقول إن هناك بعض المعاهدات الدولية التى تنص على ما يسمى باللجوء المباشر للأفراد امام القضاء الدولى، يتعلق الأمر - هنا - بظاهرة استثنائية ومحدودة ولا اهمية لها على الصعيد العملى. انظر:

R.Quadri: "Cours general de Droit International public, R.C.A.D.I, 1964-3,p: 402-.403

لمصالح الأفراد، حيث إنه ينبغى لصالح العدالة الكاملة أن يتحقق التساوى بين الأطراف فى الخصومة، ذلك الأمر الذى لا يتحقق فى خلاف بين فرد ودولة أجنبية إلا بتدخل دولة الجنسية لرعاية مصالح هذا الفرد(١٤). ثم إن لجوء الأفراد إلى التحكيم الدولى شىء مستبعد، حيث إن التداعى أمام المحاكم يكون بواسطة اتفاق التحكيم Compromis الذى ليس إلا اتفاقية تعقدها الدول(١٥). وقد لاقى هذا الاتجاه تأييد الأغلبية خلال مناقشات لجنة رجال القانون التى كلفت بوضع نظام محكمة العدل الدائمة، مما كان من شأنه تقييد حق التقاضى أمام هذه المحكمة على الدول وحدها (المادة ٣٤ من النظام). وقد تأسس هذا الموقف على مجموعة من الاعتبارات تبلور المبادئ التى يرتكز عليها الاتجاه التقليدى(١٦). فقد قيل، أولا، إن النطاق المطلق Le domaine exclusive للمحكمة هو القانون الدولى الذى لا يمكن للأفراد التمسك به، لأنهم ليسوا من أشخاصه.

ثانيا- إنه مما يخل بسيادة الدولة أن يكون فى إمكان الفرد إقامة الدعوى ضدها دون رضاها.

ثالثا- إن اللجوء المباشر للفرد إلى المحاكم الدولية غير مقبول لسببين:

١- إما أن القانون الداخلى يسن للفرد حقا فى مقاضاة الدولة أمام محاكمها، وفى هذه المسألة يملك ضمانة كافية، تجعل من غير المفيد أن تخول له ضمانة أخرى.

٢- وإما أن القانون الداخلى لا يسند له مثل هذا الحق، وفى هذه الحالة لا يمكنه مقاضاة الدولة، وذلك لأن قبول التعاقد مع الدولة التى لا يقر فيها قانونها حق الدعوى القضائية، يفيد قبوله عدم التمتع بهذا الحق، وبالتالى يكون من غير المتصور والمقبول أن يستعمل هذا الحق بطريق آخر، أى المحاكم الدولية(١٧).

رابعا- قيل أخيرا إنه من غير المفيد أن يسند للفرد حق اللجوء المباشر إلى المحاكم الدولية، إذ إنه سوف يكون محميا بصورة أكثر فاعلية بواسطة الدولة التى لها تولى دعواه، حيث إنها ستتميز عن دعواه الخاصة التى يباشرها بنفسه والتى لن تكون لها من الهيبة والإقناع ما لدعوى حكومته(١٨).

المطلب الثانى- الفرد له حق اللجوء المباشر:

يرتكز هذا الاتجاه المؤيد لحق الفرد فى اللجوء المباشر على أساس من النظرية الموضوعية فى تحليل النظام القانونى الدولى، وهى النظرية التى أنشأها الفقيه "ديجى "Leon Duguit وناصرها فى القانون الدولى كثير من الفقهاء كجورج سل وكلسن، وليفيز، وبوليتسن، وفرو دروس وغيرهم. وتقوم الفكرة العامة لهذه النظرية على أن المبادئ القانونية الدولية تستمد مصدرها من واقع وجود علاقات اجتماعية دولية وليس من الإرادة المجردة للدولة والمعبر عنها فى المعاهدات. وبناء على ذلك، تفرض هذه المبادئ على الدول دون تقيد بإرادتها(١٩). ومن هذه الفكرة، يتوصل جانب من الفقه إلى أن للفرد حقوقا يستمدها من مبادئ القانون الدولى متجردة من أى اتصال بإرادة الدولة، ومنها الحق فى اللجوء المباشر إلى المحاكم الدولية، ونظرا لأن الحاجة التى يؤسس عليها الرأى التقليدى الذى لا يعترف للفرد بأهلية اللجوء إلى المحاكم الدولية لم تعد لها قيمتها اليوم.

١- فمن ناحية، القول إن الفرد لا يملك شخصية دولية لم يعد مأخوذا به لدى بعض الفقهاء، ومنهم الأستاذ "جورج سل"، الذى يرى- على أساس من الفكرة الاجتماعية -Sociologique أن النظام القانونى، سواء كان النظام الداخلى أو النظام الدولى، الذى تستمد فيه القاعدة القانونية من الحياة الاجتماعية وليس من خلق الدولة، هو الذى يحدد اختصاصات الممثلين القانونيين Les agents juridique والممثل القانونى هو الفرد Lindividu ، بمن فى ذلك الحكام والمحكومون على حد سواء. ثم إنه يرى لكى تتحقق فعالية النظام القانونى الدولى، من الضرورى أن يجد الشخص القانونى Le sujet de droit أو الممثل القانونى فى الجماعة الدولية، أيا كان: قاضيا يمكنه أن يعرض أمامه كافة المنازعات التى تعنيه كمدع أو كمدعى عليه. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا مع وجود قضاء دولى من الممكن الالتجاء إليه، ويكون لأحكامه القوة التنفيذية الذاتية(٢٠). وعلى أساس من ثبوت المسؤولية الجنائية للفرد، بسبب الجرائم التى قد يرتكبها ضد القانون الدولى، يؤيد الأستاذ "سبيروبولوس" " Spiropoulos " اعتبار الفرد شخصا قانونيا دوليا

14- G.TeneKides: op.cit, P: 35.

ويضيف انه من المناقض لسيادة الدولة ان الفرد الخاضع لنظامها الداخلى بصفة إلزامية تكون له إمكانية الاحتماء بنظام آخر، نفس المرجع، ص٣٦.

15- Barrer et Mrcia: Travaux preparatoires de la session de lausane, Aout, Septembre, AIDI 1927-2,tom 33, p: 607.

16- N.Politis, Les nouvelles tendance de droit international; 1923, p:84 et ss, G.Tenekids op. cit,p: 243 et ss.

١٧- ن بوليتس، الاتجاهات الجديدة فى القانون الدولى، المرجع السابق، ص٨٥.

١٨- نفس المرجع، ص:٨٧، وتنيكيدس، المرجع السابق، ص٢٤٣.

19- G.TeneKids, op. cit. p:42 et ss, D.Shule, op. cit, p:81-82.

20- G.Dcelle, Preface (ch. Carabiber), Les juridictions internationales de droit prive, 1947, p:7-31. F.Rigaux , Le double mouvement d'expansion et de retraction dans l'ordre jurdique international, Revue de Droit International et de Droit Compar, 1960, 1-2, p:20.

21- Cite par: F.Baumgarten, La protection des intrts des particuliers devant les juridictions internationales, Revue de Droit International et legal Compare. .1932 p:775.

مباشرا، وثبوت دوره المستقل أمام جهات القضاء الدولي(٢١). وقيل كذلك إن الحقوق المختلفة التي اعترف بها للفرد بواسطة القانون الدولي، بصرف النظر عن مداها أو طبيعتها، تعني دون شك الاعتراف له بشخصية دولية في حدود معينة(٢٢).

٢- وإذا كان القانون والقضاء الدوليان يسائلان الأفراد عن الأعمال والجرائم التي قد يرتكبونها مخالفة للقانون الدولي، فإنه مما يتفق مع المنطق وجوب تخويلهم الحق في حماية حقوقهم ومصالحهم مباشرة أمام المحاكم الدولية.

٣- إن الاقتصار على طرق الرجوع الداخلية قد لا يحقق للفرد ضمانة كافية في حماية حقوقه، أو قد لا يحققها على الإطلاق، خاصة إذا أدت إلى انكسار العدالة(٢٣).

قد يقال إن الحماية الدبلوماسية تحقق للفرد الضمان الكافي في مثل هذه الحالات، ولكن أوجه النقص التي يشوبها والاعتبارات التي تؤثر في فعاليتها وإيجابيتها من شأنها إبقاء الخطورة كما هي. ففي الواقع، ولو أن مثل هذه الحماية من جانب دولة الجنسية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الضمان الكافي للفرد، فإن هذا الأخير قد يجد نفسه مجردا من السلاح على حد تعبير الأستاذ "تنيكيدس" أمام دولته، إذا ما رفضت هذه الأخيرة مباشرة الحماية الدبلوماسية أو قصرت في تحقيقها(٢٤).

٤- القول إن لجوء الفرد إلى المحاكم الدولية لمقاضاة الدولة مباشرة فيه خرق للنظام القانوني الداخلي لهذه الدولة، ليس له أساس إلا في ظل مبدأ السيادة المطلقة للدولة، بما يقتضيه من اعتبار الدولة القاضي الوحيد في تصرفاتها، ومثل هذه الفكرة لم يعد لها محل الآن.

ومن ناحية أخرى، ليس في حق اللجوء المخول للفرد أي مساس بسيادة الدولة المسئولة، حيث إنه يرتبط بنطاق الحقوق التي يمتلكها ذلك الفرد في مواجهتها(٢٥).

وخلاصة ما ينتهي إليه هذا الاتجاه هو أن فتح باب اللجوء المباشر للأفراد إلى المحاكم الدولية يعد عنصرا ضروريا في التنظيم المنطقي للمجتمع الدولي، الذي يضم في إطاره الأفراد إلى جانب الدول والمجموعات الدولية الأخرى،كما أنه أصبح من غير المقبول الادعاء بأن الفرد منفصل عن دولة الجنسية، ليس له أي مكان من وجهة النظر القانونية في العلاقات الدولية بدعوى أن دولته هي التي تتولى مباشرة دعواه على الصعيد الدولي(٢٦).

ومن القواعد الدولية التي تتعلق بالفرد مباشرة تلك القواعد العرفية والاتفاقية التي اشتمل عليها كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المبرمة في روما بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٠، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٥٣، واتفاقية حماية الأقليات والعهدان الدوليان لسنة ١٩٦٦، والاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز العنصري التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر١٩٦٥، ودخلت حيز التنفيذ في ٤ يناير سنة ١٩٦٩، والمعاهدة الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والتصديق عليها (٣٠ نوفمبر ١٩٧٣، دخلت حيز التنفيذ في ١ يوليو ١٩٧٦)، بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي التي ترتب المسئولية الجنائية من قبل الفرد لانتهاكه قواعد القانون الدولي المتعلق بالقرصنة والاتجار في الرقيق وجرائم الحرب(٢٧). وكانت هذه القواعد السابقة التي اشتملت عليها تلك الاتفاقيات بالإضافة إلى القواعد العرفية كالقرصنة- بمثابة الدافع لكثير من الفقهاء في إضفائهم الشخصية القانونية الدولية على الفرد، وذلك بالإضافة إلى العديد من السوابق الدولية التي مارس فيها الفرد بشكل مباشر الإجراءات القضائية أو شبه القضائية الدولية لحماية حقوقه ومصالحه.

*** تقدير الرأي القائل بمنح الفرد حق اللجوء المباشر:**

وقد وجه للرأي القائل بشأن أن الفرد له أهلية المطالبة الدولية المباشرة انتقادات، وأول هذه الانتقادات تأسيسه حق اللجوء المباشر على تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية، وفي ذلك، يقول "جريج": الواقع أن تطبيق قواعد القانون الدولي على الفرد لا يعني بالضرورة أن الفرد من أشخاص القانون الدولي إلا بإعطاء الشخصية الدولية تعريفا واسعا بشكل يكفي لدخول الفرد فيه، والأقرب إلى واقع الحياة الدولية هو التعريف الذي يعتبر الشخصية الدولية مقصورة على الدول، وبعض المنظمات الدولية التي تتمتع بالفاعلية والاستقلال وأهلية التعامل على المستوى الدولي .ويرى " جيسوب" أن الجماعة الدولية منذ القدم تتألف من الدول، وأن الفرد يلزم بالقاعدة القانونية من خلال إرادة الدولة التي تعبر عنها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو فيما تضعه المنظمة الدولية بإرادة الدولة. فإرادة الدولة هي الأساس لتمتع الفرد بالحقوق وتحمله للالتزامات. ويضيف "جيسوب" قائلا: "الحقيقة التي لا مناص منها هي أن عالم اليوم ينظم على أساس المساواة في الوجود بين الدول، وأن التغيرات السياسية التي ستحدث هي من خلال عمل الدولة فحسب". وقواعد القانون الدولي المتعلقة مباشرة بالفرد لا تسبغ على الفرد الشخصية الدولية، لأن هذه القواعد لا تكسب الفرد حقا ولا تحمله التزاما إلا عن طريق دولته، أو الدولة الأجنبية، التي تتبنى هذه القواعد الدولية في قوانينها الداخلية. فالحقوق الخاصة بالأفراد في الدول الأجنبية، وفقا للمعاهدات المبرمة بين دولتين أو أكثر، لا تنشئها هذه المعاهدات في الحقيقة، ولكن المعاهدات تفرض واجبا على الدول المتعاقدة بإبراز هذه الحقوق إلى الوجود عن طريق قوانينها الداخلية. فعندما تتعهد الدول عن طريق المعاهدات الدولية- بمنافع

22- N.U Document AIC.N 96/4, ACDI: 1956 2, p: .197 Para: .123 AFDI. 1956, p:506.

23 - N.Politis, op. cit, p: 86.

24 - G. TenKides, op, cit, p: 244.

25 - N.politis, op, cit, p: 86.

26 - Ibid, p:83, F.Baumgarten, op, cit, p: 775.

٢٧- الدكتور عبدالغني محمود، المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٨٦-١٤٠٦، ص٥١-٥٢.

لأفراد غير رعاياها، فإن هؤلاء الأفراد لا يكتسبون، كقاعدة، حقوقا دولية، وإنما نشأ لدولتهم، قبل هذه الدول، الحق فى الرخاء بهذه المنافع بالنص عليها فى قوانينها الداخلية. وهذه هى القاعدة، ولكن استثناء يجوز للدولة أن تمنح الأفراد، سواء أكانوا رعاياها أم أجانب حقوقا دولية، حقوقا يكتسبها الفرد مباشرة دون تدخل من التشريعات الداخلية، ويستطيع أن يمارسها باسمه هو أمام الدولية، لكن إرادة الدولة التى تلعب دورها فى منح هذه الحقوق. فالفرد لا يستمدها مباشرة من القانون الدولى، والأصح أن تطلق على هذه الحقوق الدولية التى تتعلق بالفرد " الحقوق التى يتمتع بها الفرد وفقا للقانون الداخلى"(٢٨)، فهى حقوق يرتبها القانون الدولى للأفراد، لكنه لا يخاطب بها الأفراد مباشرة، وإنما يتمتعون بها وفقا للقانون الدولى، فالدول فى جميع الأحوال هى التى تخاطب بأحكام القانون الدولى.

وتتجه المدرسة الحديثة إلى التفرقة بين اهتمام القانون الدولى بالفرد اهتماما مباشرا، وبين مخاطبة القانون الدولى للفرد مباشرة بأحكامه. وتسلم هذه المدرسة بأن الفرد كثيرا ما يكون موضع اهتمام مباشر من القانون الدولى، لكن هذا لا يسبغ عليه وصف الشخصية الدولية. إلا أنه فى حالات نادرة، يخاطب القانون الدولى الأفراد خطابا مباشرا. وفى هذه الحالات الاستثنائية، يكون للفرد شخصية دولية بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح. ويستند أصحاب هذه المدرسة إلى الحالات التى يسمح فيها للفرد باللجوء مباشرة إلى الأجهزة القضائية أو شبه القضائية الدولية، فهو يتمتع بالشخصية الدولية فى نطاق هذه الحالات التى يسمح له فيها باللجوء إلى المحاكم الدولية لحماية حقوقه ومصالحه. لكن هذه الحالات الاستثنائية لا تؤثر على القاعدة العامة، وهى أن الفرد ليس من أشخاص القانون الدولى العاديين، وإنما هو موضوع لهذا القانون، وموضع اهتمامه فى كثير من الحالات(٢٩). وتبقى الدولة التى يحمل المضرور جنسيتها - شخصا طبيعيا كان أو اعتباريا- هى صاحبة الحق فى ممارسة المطالبة الدولية لإصلاح الأضرار التى تقع عليه نتيجة انتهاك دولة أجنبية لالتزاماتها وفقا لقواعد القانون الدولى.

ويرى الدكتور طلعت الغنيمى أن القانون الدولى قد اهتم بالفرد وبممارسة الفرد للحقوق وتحمله للالتزامات الدولية، بما فى ذلك ممارسة المطالبة الدولية مباشرة أمام المحاكم الدولية الشارعة Capacite' normatif، التى تملكها الدول والمنظمات الدولية. ويرى أن التكييف الصحيح لمركز الفرد فى القانون الدولى هو " أن نقر له بذاتية دولية وليس شخصية قانونية دولية، فنجعل منه بذلك وحدة قادرة على كسب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية دون أن ترتفع به إلى مستوى الشخصية القانونية الدولية(٣٠)". ويرى أن اهتمام القانون الدولى بالفرد عن طريق مخاطبته مباشرة بأحكام القانون الدولى، ومساهمة الفرد مباشرة فى الإجراءات القضائية الدولية، يكشف عن اتجاه واضح وهو الإقرار للفرد بذاتية دولية. وما دام الفرد يتمتع بهذه الذاتية الدولية، فإن الحقوق والالتزامات التى يتلقاها على المستوى الدولى توصف بأنها حقوق والتزامات دولية، ويعبر عن هذه الذاتية الدولية بالأهلية الدولية المحدودة(٣١) فهو ينتهى إلى أن الفرد لا يتمتع بمركز دولى إلا على سبيل الاستثناء. ومن هنا، يكون حق اللجوء المباشر هو حقا لدولته، باعتباره من الحقوق التى يستقر عليها القانون الدولى العرفى، والتى لم تنل منها تلك الحالات الاستثنائية التى سمحت فيها الدول بمنح الأفراد حق اللجوء المباشر أو المطالبة الدولية المباشرة، لأن الدول ذاتها هى التى أعطت الأفراد هذا الحق المقرر لها بناء على الاتفاقيات التى أبرمتها. ومن هنا، فليس للفرد حق أصلى فى المطالبة، حتى يمكن أن ينال من القاعدة التقليدية التى قررها القانون الدولى العرفى.

وهناك اختلاف كبير بين منح الفرد الأهلية الكاملة للمطالبة الدولية ومباشرته لها باعتبارها حقا أوليا له، وبين إشراكه فى الدعوى التى تمارسها دولته أو المنظمة الدولية التى يعمل بها ليزود المحكمة الدولية بآرائه حول القضية التى تتعلق مباشرة بحقوقه ومصالحه. فتقديم الفرد المساعدة القانونية للمحكمة فى هذه الحالة أمر ضرورى(٣٢)لاستجلاء الحقيقة، إلا أنه لا يعطى للفرد حق المطالبة الدولية المباشرة. وقد يتعرض الفرد للضرر، نتيجة لتخلى دولته عن تقديم الحماية الدبلوماسية له. إلا أن إعطاء الفرد حق المطالبة الدولية لا يعطيه حماية كاملة بل قد يتعرض لضياع حقوقه، وذلك لأن مركز الفرد فى المنظومة الدولية، بينه وبين الدولة المسؤولة، مركز ضعيف لعدم التساوى بينهما، مما يترتب عليه تحلل الدولة المسؤولة من التزاماتها نحوه(٣٣)، ولذا من مصلحة الفرد أن تتولى دولته المطالبة الدولية لصالحه.

المبحث الثانى- العمل الدولى واللجوء المخول للفرد :

إن تخويل الفرد الحق فى اللجوء الدولى المباشر، على أساس اتفاق دولى ينظم الجهة التى يمكن للفرد اللجوء إليها، هو الإجراء الذى سار العمل الدولى وفقا له. وبمراجعة ما جرى عليه العمل الدولى فى هذا الخصوص، نجد أن هذا الحق فى اللجوء له طبيعة قانونية خاصة، إذ لا يمكن مباشرته إلا فى ظل شروط وحالات محددة. وعليه، سنحاول إبراز التطبيقات العملية لحق اللجوء المخول للفرد (المطلب الأول)، والطبيعة القانونية لهذا الحق (المطلب الثانى).

المطلب الأول- التطبيقات العملية لحق اللجوء المباشر:

إن كثيرا من المحاولات قد جرت باتجاه تمكين الأفراد

٢٨- د. عبدالغنى محمود، المرجع السابق، ص٥٨.

٢٩- د. محمد سامى عبدالحميد، أصول القانون الدولى العام، الجماعة الدولية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، مؤسسة الثقافة الجامعة، الإسكندرية، ص٢٩٧-٢٩٨.

٣٠- د. محمد طلعت الغنيمى، الوسيط فى قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٤٠٤.

٣١- د. محمد طلعت الغنيمى، المرجع السابق، ص٤٠٤-٤٠٨.

32- Brownlie.Ian Principles of Public International Law, 3rd ed, Clarendon Press, Oxford, 1979, pp: 592-593.

٣٣- د. إبراهيم العنانى، اللجوء إلى التحكيم الدولى، دار الفكر العربى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٣، ص٧٤.

وجماعاتهم من المساهمة فى الإجراءات القضائية الدولية، ولكن هذه المحاولات قد فشلت جميعا أو بقيت منفردة ومنعزلة لا يمكن أن تؤخذ كأساس لإضفاء شخصية قانونية دولية على الأفراد. من هذه المحاولات ما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية لاهاى الثانية عشرة لعام ١٩٠٧ التى بقيت دون تصديق، والمتعلقة بإنشاء محكمة غنائم دولية(٣٤) La Cour International des Prises وهذا اللجوء خاص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية للغنائم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن عرض الموضوع كاملا منذ البداية على المحكمة الدولية لإصدار حكم نهائى فيه. ويشترط فى لجوء الفرد من دولة محايدة أن تكون المحاكم الوطنية قد أضرت بممتلكاته، ومع الاحتفاظ بحق الدولة التى ينتمى إليها الفرد بأن تمنعه عن مباشرة اللجوء أو تتولى الدعوى بنفسها مكانه(٣٥). أما إذا كان الفرد من رعايا دول الأعداء، فيشترط إضرار المحاكم الوطنية بممتلكاته فى الحدود التى أوضحتها الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية(٣٦). غير أنه لم يتيسر دخول الاتفاقية الخاصة بمحكمة الغنائم الدولية حيز التنفيذ العملى لوجود عقبات تتعلق بالقانون المطبق والطريقة التى تتبع فى اختيار القضاة(٣٧). وفى العام نفسه فى ٢٠ ديسمبر ١٩٠٧، وقعت دول أمريكا الوسطى الخمس (نيكارجوا، السلفادور، الهندوراس، جواتيمالا، وكوستاريكا) فى واشنطن اتفاقية بإنشاء محكمة عدل لدول أمريكا الوسطى

La Cour de Justice Centre Amerique. وقد أسندت هذه الاتفاقية لرعايا الدول الأطراف حق توجيه الدعوى ضد أى من الحكومات المتعاقدة الأخرى، بسبب مخالفة المعاهدات أو الاتفاقيات والحالات الأخرى ذات الصفة الدولية، سواء قامت حكوماتهم بتأييدها أم لا. ويشترط استنفاد طرق الطعن الداخلية أو أن يبرر الدعوى حالة إنكار للعدالة Deni de Justice (٣٨). وهذه المحكمة تعد فى الواقع أول قضاء دولى منظم، يعمل بحق مبدأ اللجوء المباشر للفرد، دون ضرورة التدخل من جانب دولته، ومقر هذه المحكمة Centage بكوستاريكا(٣٩) وقد أنهت عملها- وفقا لنص الاتفاقية- عام ١٩١٨ دون أن يحدث تجديد لها. ومع ذلك، رفضت هذه الدول (دول أمريكا الوسطى) تخويل الفرد حقا فى اللجوء المباشر فى مشروع ١٩٢٣ الخاص بإنشاء محكمة دولية لدول أمريكا الوسطى(٤٠)، وكذلك فى الميثاق الجديد لمحكمة العدل لدول أمريكا الوسطى الذى وضع عام ١٩٦٢ (٤١).

وقد رفع أمام هذه المحكمة ثمانى دعاوى، منها خمس رفعها أفراد، لم يقبل أربع منها لعدم استنفاد طرق الرجوع الداخلية، وقد حكم فى القضية الخامسة ضد طلب الفرد(٤٢).

٣- بمقتضى معاهدات السلام التى وقعت بعد الحرب العالمية الأولى فى الفترة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٩، أسند للفرد حق لجوء مباشر وكامل إلى محاكم التحكيم المختلطة

Tribunaux Arbitraux Mixtes. التى أنشأتها هذه المعاهدات لتسوية المسائل والأضرار الناتجة عن الحرب(٤٣). فالأشخاص الخاصة Les personnes prives من رعايا دول الحلفاء أو المنضمة إليها، الذين أصابهم ضرر نتيجة الأعمال الحربية، لهم إمكانية تقديم الدعوى بطريق العريضة Le requee أمام هذه المحاكم من الدول تماما. إلا أن الدولة التى يكون أحد رعاياها طرفا فى قضية، ينبغى أن تمثل بوكيل عنها فى هذه القضية. وقد ظلت هذه المحاكم تعمل حتى عام ١٩٢٢(٤٤).

٣٤- د. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات واللنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٢٩٥.

35- Article "le recours peut tre exerce: 2- par un particulier neutre, si la dcision des tribunaux nationaux aport a heinte a ses proprits (article 3-1), sous rserve toute fois du droit de la puissance dont il relve de lui interdire l'accs de la cour ou d'y agir elle-mme en ses lieu et plac"e.

٣٦- وهذه الفقرة خاصة بتحديد ممتلكات الأعداء التى يمكن اللجوء بصدد الإضرار بها إلى محكمة الغنائم الدولية.

37- Schwarzenberger, International Law, vol 1, 3rd ed (London, Stevens limited), 1957, p:143.

٣٨- هذا هو ما تقضى به المادة ٢ من الاتفاقية. وانظر:

- G.Tenekids, op, cit, p:65.

La cour connaitrae galement des debats engages par les sujets d'un pays de l'Amerique Centrale contre l'un des autres gouvernements contractants pour violation de traits ou couventions et les autres cas de caractre international que leur gouvernement soutienne ou nom la dite reclamation et dans le cas ou l'on puise le recours que les lois du pays accordent contre une telle violation ou qu'il soit prouv equ'il a DEM de justice".

39- D.Schule, op.cit, p:47, Guisseppe Sperduti. L'individu et le droit international, RCADI 1956-2, tom.p 90, p:788 ets.

40- Ch. Carabiber, Les Juridictions International de Droit Prive, 194 p:172.

41- H.Kelsen, Principales of International Law, 2nd edition, 1966, pp: 222.

٤٢- انظر:

- Brownlie (Ian), op, cit, p:581.

43- R.Pluhdorn, Le fonctionnement de la jurisprudence des tribunaux arbitraux mixtes crees par les traites de Paris, RCADI, 1932 3, t41., p:137 ets.

٤٤- وعلى العكس، لم تعط معاهدات السلام، الموقعة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧، للفرد حقا فى اللجوء المباشر إلى لجان التوفيق التى نظمتها، وإنما احتفظت بالقاعدة التقليدية فى القانون الدولى التى لا تعترف للفرد بمثل هذا الحق. انظر الكتاب السنوى للجنة القانون الدولى ١٩٥٦، مجلد ٢، ص١٩٨، رقم ١٢٥.

– بموجب اتفاقية جنيف الموقعة بين ألمانيا وبولندا فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٢، أنشئت محكمة تحكيم سيليزيا العليا، والتى أعطت الأفراد أهلية التقديم بطلباتهم مباشرة إليها للحصول على حقوقهم ضد حكومتهم أو الحكومة الأجنبية، ولم تفرق قواعد إجراءات المحكمة – التى نصت عليها المواد ١٦ إلى ٢٤ من الاتفاقية – بين ممثلى الحكومات، والأفراد العاديين كأطراف فى النزاع، فقد أعطى للفرد الأهلية الإجرائية الكاملة لأغراض هذه الاتفاقية(٤٥).

– اتفاقية تسوية المسائل الناتجة عن الحرب والاحتلال التى وقعت فى بون فى ٢٦ مايو ١٩٥٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من جانب، وألمانيا من جانب آخر، قد أقرت للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من رعايا الدول المتعاقدة إمكانية تقديم دعواهم مباشرة أمام لجنة تحكيم الأموال والحقوق والمصالح فى ألمانيا التى أنشأتها هذه الاتفاقية. وتمثل الدولة، التى أحد رعاياها طرف فى خصومة، أمام اللجنة بوكيل مفوض بتقديم – بطريقة شفوية أو كتابية – الحجج والمستندات المؤيدة لدعواه(٤٦) (م ١١ من الاتفاقية).

– اتفاقية التعاون فى استغلال وتنمية مصادر الثروات، خاصة البترولية الموجودة فى باطن الصحراء Sous Sol الموقعة فى ٢٦ يونيو ١٩٦٣ بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية(٤٧) على أساس من مبادئ التعاون التى اتفق عليها الطرفان فى ١٨ مارس ١٩٦٣(٤٨) – نظمت جهازا للتحكيم لأجل تسوية الخلافات التى قد تثور بين السلطات العامة والأفراد أصحاب الحقوق (المادة الثانية). ونصت المادة الخامسة على تعهد الحكومتين الفرنسية والجزائرية بقبول اختصاص محكمة تحكيم دولية، المنشأة فى حالتى الطلب والدفاع فى كل المنازعات التى واجهتها الاتفاقية فى المادة الثانية، وبتنفيذ أحكامها أو تسهيل تنفيذها(٤٩).

كما نص فى اتفاق الزيت الجزائرى – الفرنسى، الموقع فى ٢٩ يوليو ١٩٦٥، على حق الشركات الفرنسية فى مقاضاة الحكومة الجزائرية أمام محكمة للتحكيم التى نظم جهازها فى الاتفاقيات، إذا ما فشلت إجراءات التوفيق فى تسوية الخلاف بينها بشأن تنفيذ أو تطبيق أو تغيير قانون بترول الصحراء، واتفاقيات الامتياز، أو هذا الاتفاق الحالى بمجرد تقديم عريضة دعوى.

– ومن الحالات التى خول فيها للفرد حق مباشرة المطالبة الدولية لإصلاح ضرره، ما نصت عليه اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، التى أبرمت تحت رعاية البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى ١٨ مارس سنة ١٩٦٥(٥٠)، حيث أقامت مركزا دوليا لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات(٥١)، ويضم وسيلتين للتسوية هما: التوفيق(٥٢) والتحكيم(٥٣)، ويتم لجوء الفرد بطريقة مباشرة بمجرد توجيه عريضة إلى السكرتير العام للمركز (المادة ٢٨ بالنسبة للتوفيق والمادة ٣٦ بالنسبة للتحكيم).واختصاص المركز بنظر النزاع هو اختصاص اختيارى، حيث تشترط الاتفاقية (م ١/٢٥) أن يتفق أطراف النزاع كتابة على إحالة الموضوع إلى المركز(٥٤). وأهم ما فى الاتفاقية هو إعطاؤها للأفراد – طبيعيين ومعنويين – حق مقاضاة إحدى الدول مباشرة أمام لجنة التوفيق أو محكمة التحكيم التابعتين للمركز الدولى لمنازعات الاستثمار التابع للبنك الدولى، مما حدا بالأمين العام للمركز إلى الاعتراف بالفرد

45- Voir: M.Korowicz: Une exprience de droit international, la protection des minirotes en haute Silesie, Paris 1946, Brownlie (Ian), op. cit, p:582, Schwarzenberger, International Law, op.cit., p:.144

-FA. Von Der Heydte, l'individu et les tribunaux internationaux, R.C.A.D.I, 1926- 3, T107. p: .315

-Ch. Carabiber, op,. cit, p:.125

-S.Rundstein, l'arbitrage international en mateire prive, R.C.A.D.I, 1928 -3, T23. p: 393 ets.

٤٦- المادة ١١ من ميثاق اللجنة المرفق بالاتفاقية، مجموعة الأمم المتحدة، مجلد ٣٢٢، ص٣١٧.

٤٧- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية، ٣١ أغسطس ١٩٦٣، ص٦٤- ٧٩ وما بعدها.

٤٨- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية، ٢٠ مارس ١٩٦٣، ص٢٦-٣٠ وما بعدها.

٤٩- الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية، ٣١ أغسطس ١٩٦٣، ص٦٤-٧٩ وما بعدها.

انظر كذلك:

- Ch.Vigner, L'accord FRANCO-ALG?RIEN de 26 juin 1963 en matire ptrolier pour le respect des droits acquis au Sahara, AFDI, 1964, p:383 et s.

50- M.Amadio: le contentieux international de l'investissement priv et la convention de la Banque Mondial de 18 Mars .1965 Paris, 1967.

٥١- المواد: ١ إلى ٢٤، انظر ٢٥٠ - ٢٤٦: p. cit. op.M.Amadio

٥٢- المواد: ٢٨ إلى ٣٥ p: 253-.261.Ibid

٥٣- المواد: ٣٦ إلى ٣٨ p: 253- 259.Ibid

٥٤- انظر: جيرهارد فان جلان، القانون بين الامم، ج ١، ص٢٥٢-٢٥٤، الدكتور طلعت الغنيمى، الوسيط فى قانون السلام، المرجع السابق، ص٤٣٠، هامش(٢)، وانظر الدكتور محمد يوسف علوان، النظام القانونى لاستغلال النفط فى الأقطار العربية .. دراسة فى العقود الاقتصادية الدولية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ص٤٤١ وما بعدها.

٥٥- انظر:

- Brochers (A), The Convention on the Settelement of Investment Disputes Between States and Nationals of other States R.C.A.D.I. Vol 136, p:349.

=

كشخص من أشخاص القانون الدولي(٥٥).

– ووفقا للاتفاقية التي أنشأت الجماعة الأوربية للفحم والصلب، التي وقعت في ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٥ يوليو ١٩٥٢، أنشئت محكمة للعدل في ديسمبر سنة ١٩٥٢، وذلك للنظر في المسائل القانونية المتعلقة بتسيير وتطبيق الاتفاقية المنشئة للجماعة، وقد سمح للأفراد برفع دعاواهم مباشرة أمام هذه المحكمة وفقا للاتفاقية (المواد ٣١- ٤٥)(٥٦).

وبموجب معاهدة سنة ١٩٥٧، أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوربية. وفي سنة ١٩٥٨، أنشئت محكمة عدل للجماعات الأوربية الثلاث، وهي الجماعة الاقتصادية الأوربية، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، واليورانيوم، وقد حلت محل المحكمة السابقة. وقد نصت معاهدة روما في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أن محكمة الجماعات الأوربية تختص بمراجعة مشروعية أعمال اللجنة والمجلس، وأن الأفراد والشركات الخاصة يمكنهم التقدم بدعاواهم إلى المحكمة والمجلس واللجنة. كما أعطى الأفراد بشروط معينة حق اللجوء إلى المحكمة بخصوص الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية. وبمقتضى المادة (١٧٣) من معاهدة روما والمادة (١٤٦) من اتفاقية اليورانيوم، أعطى الأفراد حق طلب إلغاء القرارات واللوائح والأعمال الأخرى التي تؤثر عليهم(٥٧) إلى اللجنة التي تحمل الإدانات أو الشكاوى التي خالفت بمقتضاها دولة عضو في هذه الاتفاقية"(٥٨). واستنادا إلى الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦، بخصوص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، والذي أكد الصفة الدولية لتلك المحكمة، يرى كثير من الفقهاء أن هذا الرأي يؤيد الطبيعة الدولية لحقوق وواجبات الموظفين الدوليين، حيث أعطى الموظف الدولي أهلية التقاضي أمام المحكمة الإدارية الدولية، أسوة بأجهزة الأمم المتحدة(٥٩).

وأخيرا، رأى البعض بالمحكمة الإدارية للأمم المتحدة سابقة لها وزنها في إظهار الطبيعة الدولية لحقوق وواجبات موظفي الأمم المتحدة، ومن ثم القول قياسا إن الأفراد لهم شخصيتهم القانونية الدولية، والحقيقة منافية تماما لهذا الرأي. فالحقوق والواجبات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة ليست مكرسة لهم لصفتهم الشخصية والفردية، بل لصفتهم الرسمية كموظفين وممثلين للمنظمة الدولية. فالشخصية الدولية هي شخصية الأمم المتحدة، كما أعلنت عن ذلك محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ١١ أبريل ١٩٤٩، وليست شخصية موظفيها.

إن الحصانات والامتيازات الدولية التي يتمتع بها هؤلاء الموظفون لا تقدم لذواتهم الخاصة، بل في سبيل تنفيذ المهام الموكولة إليهم من قبل منظمة الأمم المتحدة. أما إمكانية لجوء الموظفين إلى المحكمة الإدارية، في سبيل رفع حيف لحق بهم جراء خدمتهم في المنظمة، فهي منظمة من قبل ما يسميه بعض الفقهاء القانون الداخلي للأمم المتحدة(٦٠)، أي من قبل مجموعة القرارات والأحكام الإدارية والمسلكية التي تسود علاقتهم بالمنظمة وليس من قبل القانون الدولي. وإذا كانت المحكمة الإدارية للأمم المتحدة هي هيئة من هيئات المنظمة، أي ذات صفة دولية، كما أشارت إلى ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٦، فإن الأحكام التي تصدرها هي أحكام تتخذ ضمن إطار القانون الداخلي للأمم المتحدة ونظامها الإداري الخاص بها(٦١). إن الأفراد ومجموعاتهم لا يملكون إذن من الناحية القانونية الصرفة المزايا المطلوبة والكافية لاعتبارهم كأشخاص كاملين للقانون الدولي. وكما يلاحظ القاموس الدبلوماسي للاتحاد السوفيتي،" فالفرد ليس شخصا للقانون الدولي رغم أهذا الأخير يحتوي على قواعد تضمن حقوق فئة أو أخرى من الأفراد. إن هؤلاء الأفراد لا يصبحون لمجرد وجود هذه القواعد مشاركين في حياة الأسرة الدولية، ولا يكتسبون صفات شخص القانون الدولي كذلك خلال المؤسسات، ولا الجمعيات الكائنة داخل الدولة تكون أشخاصا للقانون الدولي(٦٢)".

فالمبدأ العام، بالنتيجة، هو أن الفرد لا يظهر على المسرح الدولي عموما إلا من قناة الدولة التي يحمل جنسيتها. وإذا كانت المادة ١٨٧، الفقرة (ج) من اتفاقية مونتيجوباي جامايكا لعام ١٩٨٢ حول قانون البحار – وهي نص متقدم في هذا الشأن على

= Schawrzeberger, Foreign Investments and International Law, chap 9 (1969); Sutherland, the World Bank Convention on the Settlement of Investment Disputes, International and comparative law Quartaly, Vol, 28, p:367- 380 (1979).

56- Brownlie (Ian), op, cit, p:583.

– د. عبد الحق الجناتي الإدريسي، اختصاص المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار بين النص الاتفاقي والاجتهاد التحكيمي، المجلة المغربية للمنازعات القانونية، مطبعة النجاح الجديدة، عدد مزدوج، ٧-٢٠٠٨/٨ .

57- Greig, International law, op, cit, p: 838- 839; Brownlie, op, cit, p:584.

٥٨- د. حسن أبو الأصباع، التطورات الجديدة في القانون الدولي المتعلقة بالمنظمات الدولية والأفراد، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٩، جمادى الثاني، نوفمبر ١٩٩٥، كلية الشريعة والقانون، جامعة دولة الإمارات العربية المتحدة، ص٤٣٨، ص٤٤١-٤٤٢.

٥٩- الدكتور طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص ٤٠٨، وكذلك:

Ian Brownlie, op, cit, p: 588- 589.

٦٠- انظر حول موضوع المحاكم الدولية ومنها المحكمة الإدارية للأمم المتحدة:

- S.Btstid: Les tribunaux administratifs internationaux et leur jurisprudence, R C.A.D.I, 1957, p: 343 et ss.

٦١- راجع:

- B, Palieri: Le droit interne des Organisations Internationales, R.C.A.D.I ,1969, p1 et ss.

٦٢- احمد سرحال، المرجع السابق، ص٢٩٨.

أى حال - تمكن الأفراد والشركات الموقعة لعقود استغلال فى المنطقة الدولية لقاع المحيطات من الظهور أمام الغرفة الخاصة بحل خلافات قاع المحيطات من المحكمة الدولية لقانون البحار، فإن هذه المادة باستنادها إلى المادة ٥١ تشترط إشراف وتبنى

(Patronage) الدولة للشخص أو الشركة التى يحمل جنسيتها أو تراقبها (أو على الأقل التبنى من قبل شركة حكومته) ، ومثل هذا التبنى لا يبتعد كثيرا عن الحماية الدبلوماسية. وهذا الأخير يسمح للفرد المتضرر، الذى لم يتلق تعويضا مناسبا لقاء اتباعه الوسائل المفتوحة حسب القانون الداخلى للدولة أو حسب أنظمة الهيئة الدولية المعنية، بأن يطلب تدخل دولته ضد هذه الدولة الأخيرة أو المنظمة، ويدلل بالتالى على عدم قدرة الفرد على الاستواء على المسرح الدولى بصورة مباشرة ومستقلة عن دولته. أضف إلى ذلك أن السلطة الاستنسابية، التى تتمتع بها الدولة فى قبول أو رفض طلب الحماية أو التبنى الذى يتقدم به مواطنها المتضرر، تدل مرة أخرى على صحة ما أتينا به وعلى ارتباط الفرد عموما من الناحية القانونية بدولته.

المطلب الثانى- الطبيعة القانونية لحق اللجوء المخول للفرد :

الحق فى اللجوء الذى تمنحه الاتفاقيات الدولية للفرد هو حق لجوء مباشر، مقيد بشروط وحالات معينة، ينبغى مراعاتها لقبول اللجوء أمام هذه الجهات. ومع ذلك، فمسألة التقيد بحالات وشروط معينة قد أثارت البحث من أجل تحديد عام لها. وهنا، ينبغى أن يراعى منذ البداية أن القاعدة العامة مؤداها أن الدول ذات العلاقة هى التى تحدد فى المعاهدة الدولية الحالات والشروط التى فى إطارها يمارس الفرد حق اللجوء المباشر.

أولا- حق لجوء مباشر:

احتدم الجدل الفقهى قديما حول تكييف حق اللجوء المخول للفرد، خاصة بعد إنشاء محاكم التحكيم المختلطة بمقتضى معاهدات سلام باريس (١٩١٩)، والتى أنهت الحرب العالمية الأولى. وقد وضعت بصدد ذلك تفسيرات قانونية مختلفة، نوجزها فيما يلى:

(أ) التفسير الأول: مستمد من فكرة النيابة أو التمثيل(٦٣) Representation، بمعنى أن الفرد فى لجوئه أمام محكمة دولية لا يعمل بصفته الذاتية، وإنما بوصفه نائبا أو ممثلا

Repesentant لدولته. وهذا القول سبق القول به عقب ما قررته اتفاقية لاهاى ١٩٠٧ من حق الأفراد فى اللجوء أمام محكمة الغنائم الدولية.

وينتقد الأستاذ " تنيكيدس" هذا التفسير من ناحية أن الأخذ به يفترض التسليم للفرد بالشخصية القانونية الدولية، وذلك لأن الممثل أو النائب يجب أن يكون شخصا من أشخاص القانون، لأن من لايملك حق التصرف لا يمكن أن يعمل لحساب أشخاص قانونيين حقيقيين. وأكثر من ذلك، فإن المادة ٤، فقرة ٣ من اتفاقية لاهاى السابقة بخصوص محكمة الغنائم الدولية، قد استبعدت فكرة التمثيل، بصفة مطلقة(٦٤). وأخيرا، كثيرا ما يوجد بين الفرد والدولة فى خصوص التصرف الواجب اتباعه بشأن الدعوى خلاف، بل أيضا نزاع فى المصالح، مما يجعل مستحيلا وجود سند معقول لهذا التفسير(٦٥).

(ب) التفسير الثانى، يبنى على أساس من فكرة التفويض Delegation، وقد عرضها الأستاذ "لابراديل" بخصوص حق الدعوى المعطى للفرد أمام محاكم التحكيم المختلطة(٦٦)، فقد وصف هذا الحق بأنه حق مفوض(٦٧)، وذلك على أساس أن الدولة - من حيث المبدأ - هى التى تتولى حماية مصالح رعاياها فى مواجهة الدول الأجنبية، على الصعيد الدولى، ومباشرة حقها فى الحماية الدبلوماسية، ولكن يمكن لهذه الدولة أن تفوض الفرد فى مباشرة هذا الحق. والواقع، أنه يمكن أن يوجه إلى هذا التفسير الانتقادات الموجهة إلى سابقه، حيث إنه يفترض وجود شخصين قانونيين هما: المفوض Le edleguant والمندوب Le deleguu' (٦٨). ثم من ناحية أخرى، يمكن للأول - الذى هو صاحب الشأن الأول - أن يسحب التفويض من الثانى، فى أى وقت ويقوم بمباشرة الدعوى بنفسه، أو حتى الامتناع عن مباشرتها أو الاستمرار فيها، وهذا يناقض وضع محاكم التحكيم المختلطة التى - بحسب اتفاقية فرساى (المادة ٣٠٤، الفقرة ٢) - كان يمكنها أن تعمل - ولو خلافا- لإرادة الدولة التى ينتمى إليها الفرد(٦٩)، كما أنه غير منطقى أن يعتبر صاحب الشأن الحقيقى - وهو الفرد - مجرد مندوب.

(ج) وأخيرا، قيل بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير La stipulation pour autrui كتفسير لحق اللجوء المخول للفرد. وتوضيح ذلك أنه فى حالة وجود معاهدة بين دولتين أو أكثر، نص فيها على أن يكون للفرد الحق فى اللجوء إلى التحكيم الذى نظمته المعاهدة، لأجل تسوية الخلاف الذى يثور بينه وبين إحدى الدول المتعاقدة، فالفرد يكون فى هذه الحالة فى وضع

٦٣- تنيكيدس، الفرد فى النظام القانونى الدولى، رسالة ١٩٣٣، ص١٩٧ وما بعدها.

سيشيل، حق لجوء الفرد إلى القضاء الدولى، رسالة ١٩٣٤، ص ١٠٩ وما بعدها.

٦٤- تنص هذه المادة على أن:

"Le recours peut tre exerc:e:3 par un particulier relevant de puissance ennemie".

Schule, op, cit, P: 110.

65- Tenekides, op, cit, p: 198, Schule, op, cit, P: 110.

66- Cite par Schule, op, cit, p:111.

67- "Ce droit d'agir est un droit delegue".

68- Tenekides , op.cit, p: 198.

69- Ibid, p: 239, Schule, op. cit, p: 112-113.

المستفيد Beneficiaire، والدولة، الطرف الآخر فى الخلاف مع الفرد، تكون فى مركز المتعهد Promettant، ودولة الجنسية بالنسبة للفرد هى المشترط Stipulant.

وقد انتقد هذا التفسير من حيث عدم اتفاقه مع الوضع القانونى الدولى. فالعقود فى القانون الخاص موضوعها مصالح خاصة، وتقوم على مبادئ معينة من التوازن والتكافؤ فى الأداءات المتبادلة. وليست هذه المبادئ علة وجود نظام المعاهدات الدولية، التى هى عبارة عن سبل تباشر بها الدول وظائفها وحقوقها على الصعيد الدولى. كما أن هذه الأفكار تعتبر من بقايا المذهب الإجرائى فى القانون الدولى، والذى لم يعد سائدا فى الفقه الآن(٧٠). وأخيرا، فإن للمشترط أن يسحب اشتراطه فى أى وقت، ويحل المتعهد من تعهده.

(د) ورغم ذلك الخلاف الفقهى القديم، فقد ثبت فى الفقه الآن أن الحق المعطى للفرد لمقاضاة الدولة الأجنبية هو حق مباشر وشخصى، يباشره الفرد دون حاجة لتدخل من جانب دولته، ودون تصوره لأى اعتراض عليه فى مباشرته لهذا الحق، وذلك نظرا لأن الدول التى عقدت المعاهدة، مصدر الحق فى اللجوء، قد قررت أن تنشئه مباشرة لرعاياها(٧١).

وقد أكدت ذلك محاكم التحكيم المختلطة بتقريرها أن الحق المعطى للفرد، فى ظل المادة ٢٩٧ من معاهدة فرساى الموقعة فى ١٨ يونيو ١٩١٩، هو حق شخصى استعمله الفرد ضد الحكومة الألمانية دون أى تدخل من جانب الدولة التى يحمل جنسيتها(٧٢).

ثانيا- حق لجوء مقيد:

بالنظر إلى الواقع العملى، نجد أن الاتفاقيات الدولية، التى تنص على تخويل الفرد الحق فى اللجوء المباشر أمام المحاكم التى نظمت أجهزتها، قد قيدت هذا الحق بحالات وشروط محددة مراعاة لقبول اللجوء أمام هذه المحاكم. ومع ذلك، فإن مسألة التقييد بحالات وشروط معينة قد أثارت البحث لأجل وضع تحديد عام لها. وينبغى أن نلاحظ منذ البداية أن القاعدة العامة هى أن الدول ذات الشأن هى التى تحدد فى المعاهدة الموقعة الحالات والشروط التى فى إطارها يمارس الفرد حق الادعاء المباشر.

(أ) حق اللجوء المباشر يمارس فى إطار حالات محددة:

يثور التساؤل حول مدى تقييد حق اللجوء، الممنوح للفرد بالحالات التى ليس فيها مساس بالمصلحة العامة لدولة(٧٣).

فى الواقع، أن للدولة ذات الشأن الحق فى أن تضمن المعاهدة تحفظا مؤداه عدم سريان حق اللجوء المباشر المخول للفرد فى الحالات التى تمس فيها الخصومة مصلحة عامة لها.

فإن كان من المتفق عليه أن أى ضرر يصيب الفرد على إقليم دولة أجنبية يؤثر فى دولة الجنسية بطريق غير مباشر، فإن الوضع المتصور هو أنه إذا كان الضرر الذى أصيبت به المصلحة العامة للدولة له أهمية معتبرة فى نظرها، فإن هذه الدولة تقوم غالبا بمباشرة الدعوى بنفسها، حيث إن تدخلها الشخصى خير ضمان لحماية مصالحها، وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية ومعنوية تتيح لها فرصة الحصول على حقها وحق رعيتها معا. أما إذا كان الضرر ليس له من الأهمية ما يستحق ذلك التقدير من جانب الدولة، فإنها غالبا ما تتيح للفرد أن يباشر دعواه والاقتصار على تزويده بالوثائق اللازمة لتقوية مركزه. وعلى أى حال، مادام لا يوجد نص مخالف فى المعاهدة، فإن للفرد أن يباشر حق التقاضى، الممنوح له بمقتضى هذه المعاهدة، على الصعيد الدولى، دون التقيد بحالات معينة، مادام يباشره فى حدود الغرض من المعاهدة. ومن الحالات التى يمكن أن يخول الفرد حق اللجوء المباشر بصددها:

أولا: المنازعات الناتجة عن التبادل التجارى(٧٤) والتى تضم إلى جانب المنازعات التجارية ما يتعلق بالعقود الصناعية والمالية والخدمات الهندسية والاستثمارات الخاصة وغيرها.

ثانيا: المنازعات التى تدور حول المسئولية التقصيرية La responsabilite dillictuelle نتيجة الأضرار التى أصيب بها الفرد الأجنبى بسبب تصرفات موظفى الدولة أو ممثليها أو وكلائهما، وذلك مثل الحبس التعسفى Internement abusif وإجراءات الحراسة Sequestre أو المصادرة

٧٠- سيشيل، المرجع السابق، ص ١٧٧، تينيكيدس، المرجع السابق، ص١٩٨.

٧١- كاربيبه، القضاء الدولى للقانون الخاص، ١٩٤٧، ص١٣٣.

- لوترباخت، اشخاص قانون الأمم، مجلة القانون الربع السنوية، ١٩٤٧، مجلد ٦٣، ص٤٥٢.

٧٢- وقد اوضح ذلك ايضا "ماريو اما ديو" فى تعبيره عن الحق المعطى للمستثمر الخاص فى إطار اتفاقية البنك الدولى عام ١٩٦٥، قائلا:

"l'investisseur prive recoit en application de convention un droit d'acces direct aux instances de entre, la conciliation de l'arbitrage. Devant l'instance internationale l'investisseur prive, individu ou societe privee, fait valoir, seul, ses droits, l'etat contractant sinterisation de lui accorder la protection diplomatique ou d'exercer en sa faveur toute revendication internationale". M.Amadiro, op, cit, p: 104.

٧٣- اثير هذا التساؤل امام لجنة للقانون الدولى فى اثناء تعرضها لموضوع المسئولية الدولية، الكتاب السنوى للجنة القانون الدولى، ١٩٥٦، المجلد ٢، رقم ١٢٧، ص١.

74 - Ch.Carabiber, L'arbitrage international entre les gouvernements et les individus, R.C.A.D.I 1950, Vol 1,Tom 76, p:300.

75- Schule, op, cit, p:123, Carabiber, op, cit, p: 301.

76- AIDI, 1927-2, Vol33. p:.613 F,Baumgarten, op, cit,p: 798.

77- Schule, op, cit, p: 125.

Confiscation أو الاستيلاء Requesition التحكمى للأموال(٧٥)، ويضاف إلى ذلك حالات إنكار للعدالة(٧٦) وكذا المساس بالحقوق المكتسبة للفرد الأجنبى(٧٧).

ثالثا: يمكن أن نذكر أيضا بالخلافات الناشئة عن تفسير وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنازع القوانين وتنازع الاختصاص، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بحماية الملكية الأدبية والصناعية والتجارية(٧٨).

(ب) توقف مباشرة حق اللجوء المباشر على توافر شروط معينة.

يثار التساؤل حول مدى ضرورة توافر جنسية معينة للفرد، ثم حول ضرورة استنفاد طرق الرجوع الداخلية.

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهى مدى ضرورة توافر جنسية محددة للفرد، وإن كان البعض قد رأى عدم ضرورة ذلك على أساس القول إن الفرد شخص قانونى دولى(٧٩)، فإن العمل الدولى قد استقر على توافر جنسية معينة فى الفرد، وهى عموما جنسية إحدى الدول المتعاقدة(٨٠)، أى الدول التى وقعت الاتفاقية التى يستمد منها الفرد حقه فى اللجوء المباشر. وقد نص على ضرورة ذلك صراحة فى ميثاق لجنة تحكيم الأموال والحقوق والمصالح فى ألمانيا الموقع فى ٢٦ مايو (٨١) ١٩٥٢ . كما ورد النص على ضرورة ذلك أيضا فى اتفاقية تسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات بين الدول والرعايا من دول أخرى التى وضعها البنك الدولى فى ١٨ مارس ١٩٦٥(٨٢) (المادة ٢٥). أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بضرورة أن يكون قد سبق للفرد استنفاد طرق الرجوع الداخلية، فقد رأى جانب من الفقه، قديما، ضرورة توافر هذا الشرط، حتى يمكن قبول مقاضاة الفرد المباشرة لدولة أخرى على الصعيد الدولى، وذلك على أساس من الربط بين هذا الشرط وحالة إنكار العدالة. إلا أن الجانب الغالب من الفقه، والذى يؤيده العمل الدولى، يرى عدم ضرورة هذا الشرط(٨٣).

ومن حيث الواقع، مادام حق الدعوى المباشرة فى الحالة الحاضرة للقانون الوضعى ليس إلا حقا استثنائيا، يجب أن يستند إلى نص اتفاقى، يحدد فى الوقت نفسه الجهة القضائية التى تقبل الدعوى أمامها، فإنه من غير المتصور - إذا ما أقر الاتفاق للفرد بهذا الحق - وجود أى اعتراض على مباشرته(٨٤)، مادام لم يخالف نصوص الاتفاق. ومن ناحية أخرى، لا يتصور الإبقاء على هذه القاعدة بسهولة أمام جهاز تحكيم منظم بواسطة الدول ذات الشأن، وللفرد أمامه حق اللجوء المباشر والذاتى برضا من هذه الدول نفسها(٨٥). كما أن استبعاد هذا القيد تحتمه ذات الاعتبارات المستمدة من طبيعة الحياة الاقتصادية الدولية، والتى جعلت الدول تفضل التحكيم لما يكفله من السرعة والمرونة(٨٦).

وأخيرا، فإنه يجب أن يلاحظ أن مسألة تحديد الشروط، التى تقيد من حق الفرد فى التقاضى المباشر دوليا، تحكمها دائما اعتبارات الملاءمة، فقد تجد بعض الدول أحيانا من مصلحتها أن تشترط ضرورة استنفاد طرق الرجوع الداخلية(٨٧).

أ- هل تثبت الصفة الدولية للمحاكم التى يعطى للفرد حق اللجوء المباشر إليها

ثار الخلاف فى الفقه حول إطلاق الصفة الدولية على المحاكم التى تفصل فى خلافات بين الدول والأفراد، وبصفة خاصة عقب إنشاء محاكم التحكيم المختلطة بعد الحرب العالمية الأولى. وبالنظر إلى هذا الخلاف، يلاحظ وجود رأيين متعارضين، أحدهما ينفى الصفة الدولية عن مثل هذه المحاكم، والآخر يؤيد توافرها.

وتتركز وجهة النظر الأولى فى أن الصفة الدولية لمحكمة تثبت بناء على توافر اعتبار أساسى، هو أن الخلاف الذى تفصل فيه يجب أن يكون بين دولتين. ومن أنصار هذا الرأى الأستاذ "أنزيلوتى "Anzilotti" (٨٨). وهذا الاعتبار مؤسس على مبادئ النظرية الوضعية La Theorie positiviste التى ترى فى القانون الدولى قانونا منظما للعلاقات بين الدول بصفة مطلقة(٨٩). فإذا ما أسند للفرد، بمقتضى معاهدة دولية، الحق فى اللجوء

78- AIDI, o.p., cit. p:613, Carabiber, op, cit, p: 301

79- Schule, op, cit, p: 143.

٨٠- إذ يلاحظ أن معاهدة فرساى التى أنشأت محاكم التحكيم المختلطة قد حددت الأفراد الذين لهم حق اللجوء أمامها بأنهم المتمتعون بجنسية دول الحلفاء والدول المنضمة إليها. (المواد ٧٤، ٢٩٧ (ب)، ٢/٣٠٤)، شارل كارابيبه، القضاء الدولى للقانون الخاص، ١٩٤٧، ص ٢١٦ وما بعدها.

٨١ - المادة ٦، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، مجلد ٣٣٢، ص٣١٧.

82- M.Amadio, op. cit, p: 250.

83- Schule, op. cit, p:135 et s.

84- Ch.Carabiber, op. cit,p: 133.

85- Ibid, p:132; P.Reuter: La responsabilit internationale, 1955/ 1956, p:157.

86 - M.Amadio, op, cit, p: 132 ETS.

٨٧- ولقد كان للاعتبار السابق تأثيره عند وضع البنك الدولى لاتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الخاصة عام ١٩٦٥، فلقد جاء فى المادة ٢٦: "Le consentement des parties l'arbitrage dans le cadre de la prsente convention et sauf stipulation contraire, considr comme impliquant renonciation l'exercice de toute autre recours. Comme condition son consentement l arbitrage dans le cadre de la prsente convention, un tat contactant peut exiger que les recours administratifs ou judiciaires internes soient epuises". Voir, m.Amadio, op,cit, p: 251.

88- D.Anzilotti, Cours de Droit International, Traduction Francaise de M.Gidel, 1er volume, pp: 135-136.

٨٩- لويس كافارى، فكرة القضاء الدولى، الكتاب السنوى الفرنسى، ١٩٥٦، ص٥٠٦.

المباشر إلى محكمة محايدة، مقاضيا لدولة أجنبية طرف فى المعاهدة، فإن هذا الحق لا يستمده مباشرة من المعاهدة، وإنما يسند إليه بطريق غير مباشر، بواسطة دولة الجنسية. فالمعاهدة لا تخاطب مباشرة إلا الشخص المعنوى للدولة، ولا تطبق على الأفراد إلا عندما يستقبلها القانون الداخلى وتنشر فى صورة تشريع داخلى. ومن هذا التشريع الداخلى، يستمد الفرد الحق فى مقاضاة الدولة الأجنبية مباشرة. وعلى ذلك، فإن الأمر لا يتعلق هنا بمحاكم دولية تستند على معاهدات دولية، وذلك لأن الفرد لا يستمد منها مباشرة حق اللجوء المباشر. وإنما تستند هذه المحاكم على التشريعات الداخلية المستقبلة لهذه المعاهدات. ونظرا لأن مثل هذه التشريعات متماثلة فى أحكامها، فإن مثل هذه المحاكم تكتسب وصف محاكم مشتركة بين الدول(٩٠)

Tribunaux tatiques communs.

(ب) ويجيب على ذلك الرأى المؤيد للصفة الدولية للمحاكم التى للأفراد - بمقتضى معاهدة دولية - حق التقاضى أمامها بالقول إن مثل هذا الحق منحته المعاهدة مباشرة للفرد. فعلى أساس من تصديق الدولة على المعاهدة، يكون للفرد حق الرجوع إلى المحكمة التى نظمتها هذه المعاهدة، حتى ولو لم تستقبل الأخيرة بواسطة التشريع الداخلى، بل حتى لو كان التشريع الداخلى يحرم الفرد من هذا الحق، وذلك لأن تقديم الفرد لدعواه أمام المحكمة التى نظمتها المعاهدة، والتى له حق اللجوء إليها، هو إجراء سليم دوليا، وعلى هذه المحكمة التزام النظر فى الدعوى والفصل فيها. ومن جهة أخرى، فإن اتفاق الدول فى المعاهدة على تخويل الفرد الحق فى التقاضى المباشر، يضم فى الوقت نفسه تحملها بالتزام كفالة احترام هذا الحق للفرد. وبالتالى، فإن منع إحدى الدول لرعاياها من ممارسة هذا الحق يعد مخالفة لالتزام دولى يستتبع المسؤولية الدولية(٩١). وعلى ذلك، فإن هذه المحاكم محاكم دولية تستند على معاهدات دولية(٩٢).

وفى الحقيقة، فإن الصفة الدولية لمحكمة، تقبل تقاضى الفرد المباشر أمامها، تتوقف على عدة اعتبارات، منها اعتباران رئيسيان، هما:

أولا: أن يتم تشكيل هذه المحكمة وفقا للقانون الدولى، بمعنى ألا يكون للفرد أى دخل فى هذا التشكيل(٩٣)، فتقوم الدولة المتعاهدة بتشكيل المحكمة، وينص فى المعاهدة على وسائل تكملة هذا التشكيل إذا ما تخلفت إحدى الدول عن القيام بواجبها فى المساهمة فيه.

ثانيا: أن تصدر قرارات المحكمة باسم النظام الدولى الذى وصفته المعاهدة، وليس باسم إحدى السلطات الداخلية للدول المتعاقدة، ولا باسم النظام الداخلى لهذه الدول مشتركة(٩٤).

من العرض السابق، يتبين لنا أن الفرد لا يملك أهلية ذاتية تمكنه من اللجوء إلى التحكيم والقضاء الدوليين، وذلك يرجع لما هو مستقر عليه فى الوضع الحالى للقانون الدولى من أن الفرد لم تثبت له بعد الشخصية الدولية بعنصريها الأساسيين، وهما: إمكانية التعبير عن إرادة ذاتية فى مجال القانون الدولى، وإمكانية التمتع بحقوق والالتزام بالواجبات. وقد رأينا أن كل ما يمكن أن يمنح للفرد هو حق مستمد من معاهدة دولية، فى اللجوء أمام المحكمة التى نظمتها هذه المعاهدة، وهو حق استثنائى مقيد بشروط وحالات محددة.

90- Schulim Segal: L'individu en droit international positif, These 1932, p:49.

- تنيكيدس، الفرد فى النظام القانون الدولى، رسالة ١٩٣٣، ص٢٨.

91- Simon Rundstien, R.C.A.D.I, 1928 -3, Tom 23, p: 290 ets.

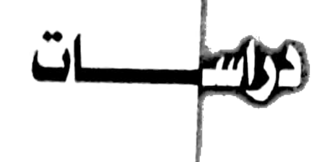
- سيجال، الفرد فى القانون الدولى الوضعى، رسالة ١٩٣٢، ص٥٠ وما بعدها.

٩٢- وفى نظر البعض أن الصفة الدولية للمحكمة تثبت على أساس من أن حق اللجوء المخول للفرد أمامها مبنى على تفويض Une delegation حق الدولة إليه، وهو رأى الأستاذ "لابراديل" وShatzel. انظر: سيجال، المرجع السابق، ص٥١ وما بعدها.

٩٣- حيث إن إرادة طرفين، أحدهما دولة والثانى شخص خاص.

"... n'est pas suffisante a conferer l'arbitrage un caractere international a l'instar de l'arbitrage interetatique, ce qui lui donnerait une plein securitre juridique".

٩٤- يرى الأستاذ "كافارى Cavare" أن أكثر الاعتبارات تأكيدا فى تحديد الطبيعة الدولية لمحكمة معينة هو القائم على معيار "باسم من يصدر الحكم". الكتاب السنوى الفرنسى، ١٩٥٦، ص٥٠٨.



الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا

د. ميلاد مفتاح الحراثي
جامعة قار يونس، الجماهيرية العظمى

يعتبر الإرث الإفريقى فى تجربة نظم الحكم والسياسة من أقدم الموروثات السياسية فى العالم، وذلك لما يملكه هذا الإرث من قواعد فلسفية والتى شكلت إرثا عرفيا فى الحكم والسياسة. بمعنى آخر، كانت هناك فلسفة سياسية إفريقية تقود وتوجه المركب المفاهيمى لتجربة الحكم والسياسة فى أرجاء القارة فى غياب مقومات الدولة العصرية وكذلك غياب الحدود والموانع الثقافية والسياسية، وفى ظل وجود المقومات اللغوية والأنماط المؤسساتية البسيطة التى عاشتها المجتمعات الإفريقية القديمة.

ولكن غياب الكتابات وضياع الذاكرة التى كانت تسجل لتلك الأشكال والنماذج السياسية من مؤسسات للحكم ومؤسسات للحياة الاجتماعية ومؤسسات للحياة الاقتصادية والثقافية، يجعلان الباحث فى أحلك الظروف للوقوف على طبيعة ذلك المركب المفاهيمى والمعرفى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا.

إلا أنه يمكن القول، واستنادا إلى دراسات علوم الإنسان وتاريخ الأديان والرحالة وحركات الاستكشاف وكذلك تاريخ استعمار القارة، إن هناك تراثا ودساتير وشرائع غير مكتوبة أفرزت حضارة شفهية وغير مكتوبة، وسجلت تقدما ملموسا فى صنع أفكار النظرية السياسية وتركت تراثا عرفيا لا يقدر بثمن. فالمجتمعات الإفريقية تبنت أنظمة سياسية وثقافية عكست فى مضامينها الفكر السياسى للجماعة آنذاك، فنشأ بذلك إرث فلسفى وأخذ فى التطور والانتعاش والتوع، ولكنه ذهب بدون معرفة مركبة المفاهيمى والمعرفى.

لقد انتعشت هذه المفاهيم فى معظم الممالك الإفريقية القديمة، ولا يزال صداها قائما إلى يومنا هذا، وإلا فبماذا نفسر رفض الثقافة الإفريقية لظاهرة الاستعمار والاحتلال، ورفض الأنماط الحياتية التى فرضت على الثقافة السياسية الإفريقية بفعل القوة؟ شعب البانتو Bantu كان يتنقل عبر جبال إفريقيا الوسطى إلى شعب الهامتيك Hametic مهاجرا ومتنقلا إلى شرق القارة، يكون مجتمعات جديدة، ويؤسس أنماطه السياسية ومؤسساته التى يحتاج إليها وفق ما تقتضيه الحاجة والمكان والزمان(١). الفضاء كان فضاء سياسيا وثقافيا مفتوحا وبدون حدود، كانت القبائل الإفريقية تختار الفضاء الذى يحقق لها الاستقرار والعيش فى عدل ومساواة وحرية، ومن ثم تختار أشكالها السياسية وتأسيس قوانين وأعراف مجتمعاتها.

لقد كانت القبائل الإفريقية وبهذه الآليات تؤسس لمفاهيم الديمقراطية المباشرة لإدارة شئونها وبدون الإعلان عنها، فكانت هناك مؤسسة "الجيرونتوقراطية الإفريقية العريقة"، وهى أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة فى التاريخ السياسى، الا وهى حكم الشيوخ أو حكم الكبار ذوى الحكمة والخبرة والحنكة، والتى نطلق عليها فى الزمن المعاصر "الحكومة الرشيدة والحكم الرشيد".

(*) تشير هيئة التحكيم إلى ان الكاتب لا يتبع مدرستى الجغرافيا والأنثروبولوجيا فى كلية الآداب بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية فى كتابة ورسم حروف اسماء القبائل والعشائر الإفريقية.

1- Christian P.Potholm, The Theory and Practice of African Politics, Prentice-Hall of Canada, Ltd, Toronto, 1979. p.4.

لقد كانت الأشكال والنماذج السياسية الإفريقية تعبيرا عن المضمون الفلسفى السياسى، وهى أيضا مؤشرات للقيم الاجتماعية السائدة آنذاك التى أسست فعليا أنظمتها السياسية، وشكلت بذلك القيم السياسية للجماعة الإفريقية.

إن المركب المفاهيمى والمعرفى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا يرشدنا أيضا إلى أن الشعوب الإفريقية القديمة طورت ذاتيا -بعيدا عن دعوات الإصلاح- أنظمتها السياسية لتطابق فلسفاتها السياسية المطبقة ضمن مجتمعاتها البسيطة. وسوف نحاول فى هذه الدراسة استكشاف هذا التنوع البنائى والمؤسساتى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا، استنادا على فرضية أن الأفارقة قديما صنعوا وابتكروا طبيعة "الجماعية الإنسانية"، وطبيعة التفاعل الاجتماعى وتحقيق وتأسيس العلاقة المطلوبة بين "القوة والسلطة"، من خلال تقاسم أهداف مشتركة وأساليب سياسية.

فالتنوع الذى شهدته تجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا يقدم لنا نموذجا لكيفية صياغة الفكر السياسى فى ظل التنوع البيئى والجغرافى والثقافى والبشرى فى تقارب زمانى ومكانى.

لذلك وفى إطار بحثنا عن الانماط والنماذج للحكم والسياسة فى إفريقيا، تخبرنا التجربة "الجيرونتوقراطية الإفريقية"(٢) بأن موضوعات الفكر السياسى الإفريقى القديم، وهى متكررة ترسخت فى نماذج وأشكال من خلال الشعب يختار ما يناسبه لترشيد وجهته. وسترتكز هذه الدراسة على موضوعات محددة، من خلالها يمكن أن يتحدد فهمنا لمرحلة مهمة -من حيث المدى والنطاق والتاريخ- للفكر السياسى الإفريقى المهمش.

أول هذه الموضوعات هى قضية: الجماعية أو التعددية بمفهومها العصرى فى الفلسفة السياسية الإفريقية، ويستمر التحليل إلى فحص فكرة المركزية وانتشار القوة السياسية ومحدودية استعمالاتها وضوابطها، وأهمية علاقات التفاعل بين الدين والفلسفة السياسية من خلال النزعة الثقافية الإفريقية نحو العلاقات التبادلية والارتباطية بين العمر والحكمة والمعرفة.

مفاهيم التعددية "الجماعية" :

إن مفهوم التعددية والجماعية يرتبط فى هذا السياق بذلك التنوع البنائى المؤسساتى لأنظمة الحكم والسياسة فى إفريقيا، وكذلك تنوع شعوبها. تفيد أدبيات الأنثروبولوجيا السياسية(٣) أنه يوجد فى إفريقيا مجتمعات يعتمد نظامها السياسى على رابطة العائلة والدم، وهناك التوريث فى السلطة من جيل إلى آخر. إلا أن هناك أشكالا أخرى من السلطة تكتسب اكتسابا، ونماذج أخرى تتقاسم فيها جماعات المصلحة السلطة داخل تلك المجتمعات، أو سيطرة طبقة أو عرق محدد بعينه، والبعض الآخر من الأشكال السياسية المؤسساتية يعتمد على السلطة الدينية، أى بمعنى وجود العلاقة بين السلطة والمقدس.

فالتنوع الذى تتمتع به الأشكال السياسية الإفريقية قديما خاصية من خصائص التعددية من حيث الكم والكيف، وتفوق تعدديتها فكرة التعددية المعاصرة شكلا ومضمونا. فمصطلح التعددية واستعمالاته المعاصرة هو منتج إفريقى قبل أن يكون منتجا غربيا.

لقد فشلت أنظمة وحكومات الاستقلال فى إفريقيا وكذلك حركة الاستعمار فى الاعتراف بأهمية التنظيمات والأشكال التقليدية لعمليات بناء حكومات عصرية، ولذلك خسرت الحركة الاستعمارية وجودها فى إفريقيا وفشلت فى تحويلها إلى كيانات تابعة لها، وخسرت معها العديد من الحكومات الإفريقية استمراريتها.

لقد استفاد علم السياسة عند دراسته للنظم السياسية من نتائج ودراسات علم الانثروبولوجيا، الذى قدر أن هناك مئات الآلاف من المجتمعات المختلفة فى مختلف أرجاء القارة، بدءا من أنظمة الإدارة وإنتاج الغذاء، وأنظمة جماعية عرقية قاعدتها العلاقة العائلية والعشائرية. فكانت هناك تنظيمات اجتماعية سياسية ذات أشكال وأنماط بديعة ومتعددة.

من الأوائل الذين اكتشفوا معالم المركب المفاهيمى التاريخى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا (فورتز وإفانز برتشارد)(٤) من خلال تحقيقاتهم الأنثروبولوجية للمجتمع الإفريقى، فالأنظمة السياسية الإفريقية التى تعرفوا عليها كانت متطورة، حيث كانت "تمثل المركز السياسى" فى إدارة شئون الأفراد، ووضع ضوابط ومعايير للقوة متفق عليها جماعيا من خلال العلاقة بين النسب والقربى والسلطة السياسية، فذهب هؤلاء إلى استنباط ثلاثة أشكال للأنظمة السياسية الإفريقية، قاعدتها الجماعة والعمل الجماعى وعلاقات النسب، إلا أنها نمطية بدائية:

١- جماعات فرق الصيد.

٢- مجتمعات النسب والقربى المنفصلة.

٣- الدول البدائية.

ففرق الصيد كانت متمثلة فى قبائل الكونغ والبيرقاداما والموبوتى، حيث يعتمد المركز السياسى للأفراد على طبيعة النسب

٢- مرجع سبق ذكره، ص٥.

3- D. Eston. "Political Anthropology" in R. Sieqel. Bienniel Review of Anthropology, 1959. P.210-250.

- تعتبر مؤلفات الانثروبولوجى، التى بدات فى الظهور فى سنة ١٩٤٠، والتى اعتمدت على القراءات السياسية للمجتمعات ودراسة الأنساق السياسية من خلال المجتمعات والظواهر الاجتماعية، اهم مصدر للسلوك السياسى والتنظيمى. وهنا، لابد من التذكير بأن علم الانثروبولوجيا السياسية أسهم مساهمة مهمة فى علم السياسة المعاصر من خلال تفحصه للمجتمع السياسى، ليس من ناحية المبادئ العامة والأفكار التى تنتجها المجتمعات، ولكن طبيعة الممارسة والأشكال والنماذج والاستراتيجيات فى السياسة والحكم. فعلم الانثروبولوجيا عبارة عن أداة لاكتشاف المؤسسات والممارسات التى تحكم الأفراد ونظم التفكير السياسى.

4- M. Fortes and E.E Evans-Pritchard (eds), African Political Systems (London: Oxford University Press, 1940), Peter C. Lloyd, "The Political Structure of African Kingdom, Political Systems and the Distribution of Power". American Sociology Association Monograph No. 2 New York: Paeger, 1965, P.105-120.

والقربى. والشكل الثانى كان متمثلا فى قبائل موسى واللو والايبو فى نيجيريا الجنوبية وقبائل النيور Nuer وقبائل تالاينزى Tal-lensi وقبائل الزولو Zulu وقبائل البمبا Bemba وقبائل أشانتى Asanti وقبائل الباقاندا Baganda(٥). فكل من العمل السياسى والادارى مرتبطان فى حكم المجتمعات الإفريقية القديمة، فالأول يقع على مستوى القرار والبرامج اليومية والحاجات الأساسية، والثانى يقع على مستوى التنظيم والتنفيذ، حيث الارتباط الواضح بين السلطة والعمل السياسى من خلال العمل الإدارى المحكم المتسلسل لإدارة الشئون العامة وعلى مستويات مختلفة، وحسب قواعد دقيقة.

فالأشكال الأولى والثانية تتميز بوضوح مؤسساتها السياسية لاتخاذ القرار وتركز السلطة مركزيا. أما الشكل الثالث، فيعتمد على انتشار السلطة السياسية من خلال الحكم المنتشر للأفراد وبعدالة مختلطة ومتنوعة.

وعليه، فإن الأنظمة السياسية الإفريقية القديمة لا تتميز عن بعضها كثيرا إلا بمقدار ما تختلف فى درجة المفاضلة بين الأنساق التى تتبعها، بالرغم من أنها أنظمة متقطعة ومجزأة، ولكنها تلتقى جميعا فى التوافق السياسى والإدارى، وهذه خاصية تسجل للنظم الإفريقية وتستحق المزيد من الرصد والتحليل.

وهذه الأشكال من التنظيمات السياسية لاتخاذ القرار وممارسة السلطة فى إفريقيا إنما تعتمد بشكل واسع على قاعدة "جماعات القربى والنسب" كوحدة منفردة تدير شئونها بشكل حر وديمقراطى، بعيدا عن السيطرة الخارجية وباستقلالية كاملة. إنه نظام تعددى وتنوعى وجماعى من حيث طبيعة السلطة السياسية ومنظومة الحقوق والواجبات والالتزامات الفردية والجماعية للسلطة، وكيفية حصول القادة فى تلك الأنظمة على الدور لقيادة المجتمع(٦).

وهناك مظاهر مزدوجة للسلطة وممارستها إفريقيا، بمعنى أن هناك علاقات سلطة داخلية وعلاقات سلطة خارجية. فنجد أن هناك معارضة مقيدة وتحكيما بين أنساب يربط بينها نسق النسب والمصاهرة والقربى، وكذلك معارضة وعداوات منظمة وحذر دائم وحروب من أجل النفوذ والغنائم ومخازن الغلال، وكل ذلك يتم فى إطار "وجود زعامة تقليدية" جنبا إلى جنب وجود طبقة "كبار الوجهاء" كويبو -Kwipu- والذين يقومون بدور القادة العسكريين والمحاربين. فالسلطة فى هذه الأشكال يتم تأهيلها من خلال ترابط العوامل الداخلية والخارجية وتنظيم الشئون العامة. ولقد كانت هناك عناية فائقة بالمساواة وبعض مظاهر التميز حسب فئات الجنس والعمر والموقع النسبى والاختصاص والسمات الشخصية. بالرغم من ذلك، فهناك نزعة لإضفاء صفة "القداسة" على السلطة السياسية فى معظم المجتمعات الإفريقية، فالعلاقة "بالمقدس" تفرض وجودها، فهى دائما حاضرة. ومن خلال "المقدس"، يتعلم الأفراد أن هناك "مجتمعا سياسيا"، يقدم لهم التنظيم السياسى كنظام لممارسة الحقوق والواجبات واستقرار للأعراف والقوانين.

وقد برز على المسرح السياسى المؤسساتى الإفريقى شكل آخر من الأنظمة السياسية "الحربية" والتى فيها يقسم المجتمع إلى فئات عمرية من شبان ومحاربين وكبار السن، حيث يذهب الذكور من نفس الفئة العمرية بعد انفصالهم عن مجتمعاتهم للتدرب لمدة أربع سنوات على شئون الحرب والإنتاج، بعدها يعودون إلى فئاتهم الاجتماعية. إلا أن الأسلوب الجيرونتوقراطى لصنع القرارات السياسية والادارية هو السائد فى هذه الأنظمة، والانجاز معيار سياسى وقيادى لكل الأفراد، خصوصا فى شئون إدارة الحرب والسلم(٧).

إلا أن بعض المدارس المهتمة بالأنثروبولوجيا الإفريقية ذهبت إلى التقليل من الأهمية المفاهيمية لأنظمة الحكم والسياسة فى إفريقيا، واستندت فى أبحاثها ودراساتها إلى أن الوجود فى إفريقيا ليس بذلك المركب المفاهيمى للسياسة والحكم وإدارة شئون السلطة والدولة من خلال أنظمة "الجماعية الإنسانية" وأساليبها فى الديمقراطية الاجتماعية المباشرة، وفضلت التصنيف الثقافى لهذا المركب المفاهيمى، خصوصا المعيار اللغوى والثقافى، لوصف تلك الأشكال السياسية:

١- ثقافة الكواجيان، ٢- ثقافة الرعاع فى شرق إفريقيا، ٣- ثقافة قبائل أوغندا وجنوب السودان، ٤- ثقافة شرق السودان، ٥- ثقافة ولغات الكونغو، ٦- ثقافة ولغات سواحل غينيا، بدون تحليل المكونات القاعدية لأنظمتها السياسية، وفى تجاهل تام لأهميتها فى حقل الفكر السياسى الإنسانى(٨). وهناك مدرسة أخرى تجاهلت أيضا طبيعة التعددية والتنوع لأشكال الحكم والسياسة فى إفريقيا، واقتصرت تحليلاتها على معاينة نماذج وسائل جمع الغذاء والبناء الاجتماعى العشائرى من خلال منحها صفة الحضارات:

٥- مرجع سبق ذكره، ص٨.

6- Schapera, I, Government and Politics in Tribal Societies, (London: C. A. Watts) 1956, P.7-20.

٧- انظر فى هذا التطور المؤسساتى الإفريقى إلى كل من :

- Lacy Mair, Primilive Government, (Baltimare: Penguin Books, 1962).
- Max Ghickman, Politics, Law and Ritual in Tribal Societies (Chicago: Aldine, 1995).
- Jan Varsvelsen, The Politics of Kinship (London: Manchester University Press, 1964).
- E.J Murphy, The Bantu Civilization of Southern Africa (New York: Thomas Crowell, 1974).

٨- انظر إلى المزيد من التحليل للمعيار الثقافى واللغوى فى:

- Melville J. Herskovits, The Human Factor in Changing Africa (New York: Vintage Books, 1967).

١- حضارة البو، وهى عبارة عن جماعات صغيرة كفرق الصيد المنتشرة بين عشائر المبوتو Hbuti والكونغ Kung والناريم Narem.

٢- حضارة المقايضة، وتشمل جماعات الكيسى Kissi والمونغو Mongo، وعشائر الهمبا Hamba.

٣- حضارة الحنطة والغلال، وتمثلت فى قبائل الكوبا Kuba، واللوبا Luba، والكونغو Kongo، والبمبا Bemba، واللوزى Lozi.

٤- حضارة الرماح وشملت عشائر الزولو Zulu، وانكولا Ankole وقبائل الكيوكيوMasai & Nuer، وموسى والنيور Kikuyu.

٥- حضارة المدن، وهى متمثلة فى حضارة مدن ياروبا -You-ruba ، وحضارة الداهومى(٩) Asante، والاشانتى.

مما سبق، يتضح أن المعالجات العلمية الغربية، خصوصا بين رواد الفكر السياسى والانثروبولوجى، لم تتقدم إلى مساءلة فكرة التنوع والتعدد فى الفكر السياسى الإفريقى، ولم تتعرض للأشكال السياسية لممارسة السلطة والسياسة، بل اهتمت فقط بتحديد المجتمعات الإفريقية المجزأة وسلوكها الانتاجى والغذائى من خلال دراستهم للبيئة.

إن الموروث السياسى الإفريقى لأشكال الحكم والسياسة يخبرنا بأن هناك العديد من الأنظمة المتفرعة والمجزأة والمكونة لأنظمة وأشكال جديدة لا ترتبط بالمعيار الثقافى أو اللغوى أو نوعية الحضارة. فهناك أشكال مركزية، وأشكال ونظم وحكم فرق الصيد، وفرق الزراعة أو الرعاع، وهذا بدوره يعزز الاعتقاد بأن التراث الإفريقى كان مزرعة وحاضنة فكرية لأفكار التعددية والتنوع فى أشكال السياسة والحكم، إضافة إلى التعددية والتنوع الثقافى والتاريخى واللغوى.

المركزية وانتشار القوة السياسية :

بعد أن ألقينا نظرة على أنواع وأشكال السلطة والحكم والسياسة فى الموروث الإفريقى العريق، يجور للمراقب أن يتساءل: ما هى القواسم المشتركة لهذه الأشكال السياسية؟ وكيف تختلف عن بعضها؟ وماهى مكونات الاختيار إذا كان هناك تشابه لهذه الأشكال فى الإدارة والحكم؟

إنها آلية الابتكار السياسى الإفريقى عندما كان المجتمع الإفريقى البسيط يقبل بأشكال سياسية معينة ثم يختار ما ينسابه منها ويبقى على الأخرى ، ثم يطور أشكالا جديدة كلية تلبى احتياجاته فى ممارسة السلطة والحكم، وكأنه بذلك يتحكم فى اختيار أداة الحكم التى تعكس حاجاته ورغباته.

وكما سوف نوضح لاحقا، فإن هناك فى تجربة الحكم والسياسة الإفريقية نوعين من الأشكال التنظيمية للعملية السياسية، حيث الأول يعتمد على انتشار القوة السياسية ضمن دائرة المجتمع السياسى بمعنى المشاركة فى صياغة القرار السياسى وتنفيذه، والثانى يتمحور حول تركز القوة السياسية، بمعنى المركزية فى اتخاذ القرار. ولتقريب المشهد السياسى للمركب المفاهيمى لتجربة إفريقيا، نباشر بتقديم بعض تلك الأشكال.

أولا - منظمة حكم الفرقة:

The Band Organization (١٠)

منظمة الفرقة عبارة عن جماعات صغيرة العدد تعتمد على الصيد وجمع المحاصيل كنمط سياسى سائد فى تجارب الحكم والسياسة فى إفريقيا لمدة ٣٠٠٠٠ سنة مضت تقريبا، ولا تزال بقايا هذه التجارب ممثلة فى قبائل الحى الاوغندية - Jie Tribe وقبائل أنا قوتا - Anaguta فى نيجيريا ، وقبائل تاوا - Twa فى رواندا، وقبائل المبوتو فى زائير ، وعشائر الكونغو Kung فى صحراء كلهارى، وقبائل تنديقا وباهى Tindiga & Bahi فى تنزانيا. وكل جماعة تشكل فرقة لا تتجاوز العشرة أشخاص، والعلاقات السياسية كانت تمارس فى ظل حدود موحدة وعلاقات النسب والقربى العشائرية ، وبالتالى فإن المجتمع السياسى والدولة وجهان لعملة واحدة، والقرارات كانت تتخذ وجها لوجه من قبل كبار السن الذكور، وقواعد الممارسة كانت تتوزع وفق طبقات العمر والجنس .

ثانيا - الأنظمة المجزأة التقليدية :

The Classical Segmented Forms:

ويتميز هذا النظام عن غيره من نظم حكم الفرقة للصيد أو لجمع الغذاء والغلال من حيث الحجم والنطاق والمدى وطبيعة التفاعل لأفراده وكذلك طبيعة العلاقة ما بين السلطة السياسة وأفراد الجماعات. فهناك فى هذا النظام ثقافة وطنية واحدة، وفكرة الأمة بمدلولها السياسى تبدو أكثر بروزا. إلا أن هذه الأمة تنقسم الى وحدات صغيرة قاعدتها الرابط العشائرى فى مناخ تنافسى لتحقيق فلسفة الإنجاز وترسيخ الأعراف من ناحية، وتقديم الأفضل من الضمانات لتنظيم العلاقات بين الجماعات وتحقيق العدل فى أوقات السلم وفى زمن الاختلاف، من ناحية أخرى. ويلاحظ فى هذه الأشكال السياسية لممارسة السلطة قدرتها على إحداث التوازن الاجتماعى وتحقيق الاستقرار فى زمن الصراعات والخلافات، ففكرة الضمان والتعويض كانت قائمة لحل الخلافات بأبعاد قد تتجاوز المجتمعات المعاصرة.

وكانت أشكال النظام المجزأ التقليدى سائدة فى أوساط عشائر الكورو - Turu فى ليبيريا وسيراليون ، وقبائل إيبو - Ibo فى نيجيريا، وقبائل اللوبى لفلولتا العليا، وقبائل وعشائر التونجا - Tonga فى تنزانيا والصومال وإثيوبيا وكينيا.

9- Robert, Tiqner "Colonial Chiefs in Chiefless Societies". Journal of Modern African Studies, vol 9. no 3 (1971. pp.250-275).

10 - Chrisrian P.Potholm, The Theory and Practice of African Politics, Prentice Hall Inc. op. Cit . 1979. p .13 .

والعشيرة هى الوحدة الأساسية للعيش والسياسة معا، وكل عشيرة لها قائد من كبار السن أو مجموعة قادة أو لجنة من مجموعة القادة الكبار فى السن، يدور كل ذلك فى غياب مفهوم السلطة السياسية للأمة. والحقائب التنفيذية كان يتم توزيعها عبر الاختيار المباشر وفى الهواء الطلق، وفى الأحيان القليلة كانت متورثة بحكم الاعراف (١١).

يتميز هذا النظام بوجود تجانس ثقافى ولغوى ودينى ولكن فى ظل إقليم ضعيف المعالم والحدود. إلا أن غياب سلطة مركزية فى هذا النظام الطبيعى تسبب فى هزيمته أمام القوة الاستعمارية فى معظم مناطق القارة، إلا أن فلسفته لممارسة السلطة بعقل الجماعة لا تزال باقية فى الثقافة الإفريقية .

ومن خلال مرورنا على أنظمة الفرقة والمجزأة كأشكال لممارسة السلطة والعملية السياسية فى إفريقيا، لاحظنا أن هناك غايتين أساسيتين تفقان وراء هذا التطبيق الديمقراطى، هما: تعميق معانى "اللامركزية" للقوة السياسية، والطبيعة المساواتية للعملية السياسية فى ظل وجود كيان أنظمة فرعية ذات شخصية اعتبارية. وهذا بكل تأكيد يسجل لتراث الفكر السياسى الإفريقى الذى سبق العديد من النظريات السياسية وتطبيقاتها.

ثالثا - النظام المجزأ الشامل (١٢):

يمتلك النظام المجزأ الشامل هو الآخر نفس الصفات والخصائص للنظامين السابقين إلا أنه يتميز بـ عمليات التنشئة الاجتماعية المشتركة ، بمعنى أن قطاعات تمتلك كيانها السياسى من خلال العمليات المشتركة لممارسة السلطة . وإذا كان هناك من مصطلح يطلق على هذا النظام، فليس لدينا فى القاموس السياسى إلا مصطلح "الشعبى" أو "الجماهيرى".

وفى هذا النظام، لكل شعب إقليم، ولا يحدد الشعب بالضرورة بعلاقات النسب والقربى، ولكن من خلال انتشار المؤسسات حسب طبقات العمر والانتقال من قطاع إلى قطاع آخر لممارسة العملية السياسية. وقد كانت التنشئة الاجتماعية المشتركة والكيان للجماعات الفرعية إحدى خصائص التجربة السياسية لقبائل وعشائر موسى Masai فى كينيا وتنزانيا، وعشائر سنداوى، وعشائر نياكوسا فى تنزانيا، وعشائر نإندى وكبيسى والميرو فى كينيا. ففى هذه الاشكال المنظماتية، كانت القواعد السياسية توزع على خلفية الانجاز Achievement، بمعنى تحقيق الأهداف والقيم والمبادئ والولاء للجماعة ومعتقداتها، فكان نتيجة لذلك وجود طبقتين : طبقة "كبار السن للقرية" و"القادة المحاربين".

ويكشف لنا هذا النظام ايضا عن فلسفة أخرى ومهمة فى تجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا، وهى وجود قادة أو أفراد لأداء مهمة محددة، وهو مبدأ التخصص . فمثلا، هناك قادة فى زمن السلم يمكن الاستئناس بهم وذلك لوجود خصائص معينة لديهم وقدرتهم على إظهار إرادة المجتمع واحترام العرف وحل النزاعات وجعل المجتمع يستمر فى أداء مهمته. ومن ناحية أخرى، هناك لحظة الحرب والمواجهة، وهى تحتاج الى خصائص معينة، وبالتالى فإن النظام المجزأ الشامل يتيح المجال للتخصص فى ممارسة العمل السياسى وفق القدرة والإمكانيات والاستعداد ، والذى من خلاله يتحقق الإنجاز .

ومن ضمن المؤسسات التى يتمتع بها هذا النظام وجود مكتب "رسول الحرب" وشاغله يمثل أعلى المهام نظرا لوجوده بين القوة السياسية والقوة الدينية ، ووظيفته الأساسية تحديد الوقت المناسب للذهاب للحرب والمواجهة. ليس ذلك فقط، ولكن له مهمة تحديد السياسات العامة ومضامينها وتطبيقها والوقت المناسب لها.

فمكتب "رسول الحرب" (١٣) هو بمثابة المكتب السياسى التنفيذى فى الأشكال السياسية المعاصرة، إلا أنه يختلف عنه من حيث المهام والتسمية، ويقال له ليبون Laibon ضمن عشائر مارساى Masais فى كينيا وتنزانيا، ويدعى أركويوت - Orkoiot فى عشائر الناندى فى كينيا، ويقال له موقووى Mugwe ضمن عشائر الميرو. Meru فى كينيا أيضا.

والمنافسة كانت شديدة للوصول الى هذا المنصب لما له من دلالات متعلقة بطبيعة الانجاز المحقق سلفا. ويذكرنا التاريخ بأحداث قريبة فى الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٠ حصلت ضمن عشائر وقبائل الموسى Masai فى كينيا، حيث الصراع والتنازع حول تقلد منصب - ليبون - Laibon فكانت المنافسة عالية الحدة نظرا لتقدم أكثر من ليبون لهذا المنصب، وهذا يوضح أهمية فكرة درجة الإنجاز والتى تعنى فى هذه التجربة الكفاءة والقدرة والولاء.

رابعا - النظام المجزأ التدرجى الروحى :

يتميز هذا النظام بوجود مكاتب دينية مقدسة وتدرج اجتماعى معين أو امتلاك أشياء معينة مكرسة للعبادة. ويقوم التفاعل السياسى فى هذا النظام على تحقيق نوايا دينية وطقوس ذات صفات مقدسة .

فالقائد الدينى أو الروحى فى هذا النظام هو رمز للوحدة القومية للأمة، وفى الوقت نفسه هو الحاكم الفعلى للأمة فى المناسبات الدينية والروحية، ولكنه لا يتمتع بسلطة سياسية، وهذه مفارقة فى طبيعة الأداء للعمل السياسى والقيادى فى هذا النظام (١٤).

فى زائير، يطلق عليه بالملك الإله -Divine King

وهو يملك خصوصية روحية مقدسة، ولكنه لا يملك القوة السياسية كما تفيد تجربة الأشكال السياسية عند عشائر الأنكول فى أوغندا، حيث إن المجتمع الانجولى ينقسم الىAnkole طبقتين (الباهيما والميريو - Bahima Mairu) (العامة من الافراد والنبلاء). وتشير هذه التجارب المختلفة إلى أن الأغلبية الساحقة من المجتمعات الإفريقية التقليدية مجتمعات متساواتية

١١ - مرجع سبق ذكره، ص ١٥

١٢ - جورج بالاندية، الانثروبولوجيا السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ترجمة على المصرى ١٩٩٠ ، ص ٦١ - ٨٠.

١٣ - انظر الى بوثلام، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ - ١٧

١٤ - مرجع سبق ذكره ، بوثلام ، ص ١٨ .

ضمن مفهوم "الطبقة الاجتماعية"، وأمثلة ذلك عشائر وقبائل سوازى والزولو

Swazi & Zulu فى إفريقيا الجنوبية، وقبائل وعشائر الأمهرية Amharas فى إثيوبيا، متخذة من التدرج الاجتماعى كفلسفة عقلية لهذا التنوع .

خامسا – نظام القرية الذاتى والمستقل (١٥):

وهذا هو الشكل الاخير فى النظام المجزأ لأشكال ممارسة السلطة فى إفريقيا وهو نظام القرية الذاتى والمستقل، وساد فى نيجيريا ولا يزال الى الآن بين قبائل ابيبواس Ibibios

وقبائل البول وباكوى فى ساحل العاج وفى شرق افريقيا ضمن عشائر السواحلى، حيث يتشكل هذا النظام علىBakwe هيئة دول المدينة. ففى الشريط الساحلى للمحيط الهندى للقارة الإفريقية، أقيمت – ولأول مرة فى تاريخ الفكر السياسى- دول المدينة، والتى اعتمدت على نظام المبادلات التجارية فى ظل ثقافة ولغة مشتركة، ولكن فى غياب وجود سلطة مركزية سياسية، إلا أنها دول مستقلة وذات حكم ذاتى .

لقد كانت تتبنى هذه الدول أشكالا سياسية متعددة ومنها شكل نظام الجمهورية أو حكومة جمهورية، والبعض الآخر يعتمد على التسلطية، والأشكال الأخرى تتخذ من المفاوضات والمساومات كعملية سياسية لإتمام عمليات الضبط والاستقرار بين قادة التجار. وما يميز هذه الأشكال وجودها ضمن نطاق إقليمى قوى ومحدد، وذلك نظرا لخصوصية بيئة الحياة فى تلك المناطق والتى تعتمد على التجارة والحروب. فدول المدينة هذه كانت تتحدد فيها ايضا "عمليات الأحداث وصنعها" من خلال محددات سياسية واقتصادية، والنماذج هى :

النموذج الأول : دولة المدينة

فى ظل حكم استبدادى، ويشمل وجود قوة سياسية مركزية ضمن وحدات عشائرية .

النموذج الثانى : يعتمد على وجود وحدات سياسية تدار من خلال فكرة المجلس، والمجلس يمكن اختياره مباشرة أو بالاستيلاء عليه بالقوة، والقيادة السياسية فى هذا النموذج جماعية .

النموذج الثالث : ويعتمد على وجود سلطة سياسية مركزية قوية فى ظل قبول القيادة الجماعية للحياة السياسية، ويختار حاكم معترف به لإدارة الدولة من داخل المجلس ، يكون من الاكفاء وليس من العموم.

ويلاحظ ان هذه النماذج كانت تعتمد على مبدأ انتشار السلطة السياسية- بمضامين القوة والقدرة – ومبادئ الاختيار المباشر فى ظل اليات التدرج الاجتماعى ودرجات الإنجاز والكفاءة. صحيح أن هناك تضحيات لهذه الاشكال التى ارتضتها المجتمعات الإفريقية، ولكنها فضلت فى ظل هذه التضحيات الحصول على منافع انتشار السلطة والقوة السياسية . وفى كلتا الحالتين، ابتكر المجتمع الإفريقى التقليدى أشكالا للحكم والسياسة – مركزية ولامركزية – عبرت عنها مجتمعات وممالك وامبراطوريات غانا ومالى من القرن الحادى عشر إلى القرن السادس عشر إلى قيام ممالك باكونقو والباقندا والاشانتى .Bakongo

سادسا – الأشكال السياسية الملكية (١٦):

Monarchy Political Forms :

وتتوزع هذه الأشكال الى ثلاثة نماذج:

١ – الملكية الهرمية

The Pyramidal Monarchy

٢ – الملكية المفدرلة

The Federated Monarchy

٣ – الملكية المركزية

The Centralized Monarchy

والشكل الأول الهرمى المفدرل، يتشكل بالمبادئ الفيدرالية فى إدارته السلطة وممارسة العمل السياسى من خلال وجود سلطة سياسية مركزية وقائد للدولة معترف به من قبل كيانات الجماعة الفرعية، والثقل السياسى يكون دائما للجماعات الفرعية فى هذا النظام. إن عضوية الفرد فى جماعية فرعية تكسبه الانتماء للنظام، والسلطة السياسية تتمثل فى قدرة الجماعات الفرعية على جمع السلاح والغذاء وتحصيل الضرائب والديون، وحل المنازعات العشائرية والمحافظة على حدود الدولة .

بمعنى أن هناك قاعدة الشعب والمتمثلة فى العشائرية والعائلات، يلى ذلك وجود مجلس وحاكم وهو الملك. فالآلية فى هذا الشكل لاختيار ممارسى السلطة تعتمد على اختيار أعضائه مباشرة من قاعدة العائلات والعشائر الى المجلس، ويختار الحاكم أيضا مباشرة من قاعدة العشائر والعائلات، وهو بالطبيعة قائد إحدى العشائر والعائلات القوية .

وهذا النموذج يمكن القول إنه منتشر فى معظم أرجاء القارة، على سبيل المثال، لدى عشائر الاشانتى فى غانا، والبمبا فى تنزانيا، والهوسا فى جنوب إفريقيا، والهايا والشمبالا فى تنزانيا، وعشائر البالويا فى زائير، وعشائر اللور واللنج فى أوغندا . إلا أن عشائر وقبائل الاشانتى فى غانا لها فلسفة سياسية أكثر ديمقراطية فى توطيد معالم هذا النظام، حيث إن المجلس هو الجهة الوحيدة الذى يختار الحاكم الأعلى – الملك – ويملك حق إقصائه فى حالة عدم وفائه بتحقيق مبادئ وأهداف المجتمع السياسى الاشانتى أو عدم قدرته على مواصلة مهامه. فكل جماعة فرعية فى هذا النظام لها حاكم خاص بها ومجلس مصغر أو – بتعبير عصرى – حكومة مصغرة، تمارس اختصاصات القضاء والزواج والمحاكم وجمع وصنع السلاح وجمع الأموال والديون والضرائب .

إنه النظام الفيدرالى على الطريقة الإفريقية البسيطة، وهذه

١٥ – مرجع سبق ذكره ، بوثلام ، ص ٢٠ .

١٦ مرجع سبق ذكره ، بوثلام ، ص ١٩ .

الفيدرالية الملكية خلقت مجتمعا سياسيا قويا يتطلع إلى ما وراء حدود قبائله، كما يخبرنا التاريخ في حدود سنة ١٧٦٤ - ١٨٢٤ بأن قبائل الاشانتي قد مدت سلطتها السياسية إلى كيانات قبلية أخرى غير منتمية لها وأنشأت مراكز قوة سياسية فيما وراء حدود قبائلها وعشائرها ، حيث مارست الجماعات الفرعية في هذا النظام مهامها الادارية والسلطوية على عشائر

وقبائل داجمبا - Dagomba - وعشائر الكونجا Gonja.

والشكل الثاني: النموذج المفدرل الملكي المجتمعي ، بمعنى اعتماده على وجود مجتمعات ذات كيانات قوية بمثابة الجمعيات التي تلتقي في مصالح مشتركة، في ظل وجود بناء سياسي مركزي. وتشكل هذه المجتمعات الصغيرة حلقة الاتصال بين العشيرة أو القرية والسلطات السياسية المركزية، ووظيفتها (ادارية وسياسية) مثل جمع الديون وتنظيم شئون القضاء والتقاضي .

وهذا النموذج لا يختلف عن سابقه كثيرا إلا في امتلاكه لظاهرة انتشار الجمعيات والمجتمعات الصغيرة بكياناتها القوى، وهذا تطور آخر في كيفية توسع رقعة المشاركة في السلطة السياسية وممارستها، وكذلك تتخذ آلية تقليد المواقع وتولى الحقائب التنفيذية صورا عصرية في ظل المنافسة . بمعنى أن هذا النموذج يشمل الحاكم والمجلس والعشائر والجمعيات السياسية القاعدية التي تفرز قادة اجتماعيين وسياسيين للعشائر وللمجلس، وكذلك تحديد من يجب أن يتولى الشئون القيادية العامة، بمعنى أن القواعد الجماهيرية هي التي تختار مباشرة من يقودها .

ولقد شاع هذا النموذج تحديدا في غرب إفريقيا، خصوصا في سيراليون وليبيريا وساحل العاج. وقبل مغادرة هذا الجزء، نذكر بمثال في منتهى الأهمية وهو وجود مجتمعين - مثلما كان موجودا ضمن عشائر وقبائل المندى Mende في سيراليون - المجتمع الأول للرجال ويعرف بالبورو - Poro ، والمجتمع الثاني الساندى - Sande - للنساء، داخل الأمة الثقافية الواحدة، وهذا يعطى استنتاجا عن وجود المرأة ومشاركتها في تفعيل السلطة السياسية جنبا الى جنب الرجل الإفريقي .

والشكل الثالث والأخير (الملكية المركزية) ومن خصائصه تمتعه بإدارة سياسية مركزية وحدود واضحة إقليمية، إلا انه لا يعتمد في تفعيله على روابط النسب والقربى والعائلة، ولكن على الارتباط المباشر بالملك أو الحاكم. والحاكم له إدارته الخاصة، التي تتكون من طبقة النبلاء والعامة من الأفراد في ظل وجود مجلس الملك، وتتحدد عضويته من خلال ذلك. ولكن القوة لها مفهوم جماعي وتقع في قمة الأمة، كل ذلك يتم في إطار وجود طبقات عمرية مختلفة، ولاؤها للملك مباشرة.

وهذا الشكل كان سائدا في معظم الأنظمة السياسية الإفريقية التقليدية، حيث وجد ضمن عشائر فيبا - Fipa في تنزانيا، وعشائر الزولو ونقوني وسوازي في جنوب إفريقيا تحديدا. اما عشائر موسى Mossi، فكانت تاخذ بهذه الاشكال السياسية في ساحل العاج، وكذلك عشائر غانا ومالي.

ورغم أن هناك أنظمة إفريقية، من خلال الاشكال التي تطرقنا لها، تتسم بنوع من السلطوية والقهرية وتغييب الآخر، إلا أنها قليلة . ولكن تظل التجربة العامة للحكم والسياسة في إفريقيا محملة بالكثير من آليات التوازن التي تؤثر على سير ممارسة السلطة وتؤكد عدم إساءة استعمالها أو التفريط فيها من قبل الحكام والقادة.

إن الأفارقة بخصوصيتهم الثقافية والمعرفية التجرباوية يؤمنون بأن فكرة المجتمع هي "مجتمع الجماعة" من خلال قيادة جماعية، والقائد هو الرمز باتجاه تحقيق الصالح العام والمنفعة العامة . إن قادة هذه المجتمعات لا يرتبطون بفئة أو طبقة أو منظمة معينة لتحقيق الأهداف العليا للأمة، ولكن ارتباطهم مباشرة بمجتمع الجماعة الذي يقودونه. فالحاكم "لمجتمع الجماعة" يحكم بالقانون، أي العرف الاجتماعي، ويمكن إقصاؤه في حالة خروجه على الناموس القانوني الاجتماعي "لمجتمع الجماعة" وعدم تحقيق ما يؤتمر بتنفيذه .

ويخبرنا الأدب السياسي لممارسة السلطة والقوة السياسية في الأشكال الإفريقية التي تطرقنا لها بأن هناك العديد من القيود على ممارسة السلطة على الحاكم وعلى سلوكه السياسي في كل من الأنظمة المجزأة أو المركزية (١٧).

* النوع الأول من القيود : طبيعة الموقع السياسي في المجتمع التقليدي.

* النوع الثاني من القيود : قيود رابطة النسب والقربى حول الحاكم.

فالقائد في النوع الأول، حاكما كان أو ملكا أو رئيس جماعة، ينظر إليه كأداة لخدمة المجتمع ولمعاقبة "متجاوزي الحدود الاجتماعية والأعراف". ومن مهامه حل المنازعات بأشكالها العامة والشخصية والعشائرية، وإشاعة الهدوء والطمأنينة، وهذه المهام تمارس داخل الإطار المعترف به للعرف. إنها المسئولية لقيادة "مجتمع الجماعة" بناء على توجهات ومتطلبات مؤسسة العرف، كقيود تفرض مباشرة على احتمالات سوء استعمال السلطة السياسية.

والنوع الثاني من القيود يأتي من خلال دور وجود ذوى القربى والنسب المحيطين بالحاكم أو رئيس الجماعة، لأنه بكل بساطة وصل إلى السلطة نتيجة لاختيارهم له، وبالطبيعة يحمل مسئولية نحوهم "كمجتمع الجماعة" يحتاجون له ويحتاج لهم. ومن هنا ومن خلال طبيعة هذه العلاقة العشائرية، يتوقع منهم النصائح من خلال رؤيتهم للمجتمع والقانون. وغالبا ما يشكل هذا النوع من القيود طبيعة المؤسسة السياسية لقبائل وعشائر سوازي - Swazi - والباقندا - Baganda - في جنوب القارة. إن كل فعل سياسي يفترض أن يتعرض لقيود قبل إعلانه من قبل روابط النسب والقربى، حيث يمارس الكل مهام سلطة حماية السلامة العامة والرفاهية العامة، وتقديم وإسداء النصائح بما هو صحيح وبما هو خطأ.

وهناك قيد قوى آخر على سوء استعمال السلطة السياسية

١٧ - مرجع سبق ذكره ، بوثلام ، ص ٢٢ .

يأتى من كبار السن فى كل المجتمع، وهم بالطبيعة مصدر آخر للشرعية، حيث من المفترض أن آراء الكبار والشيوخ - وفق طبيعة القانون العرفى - ينبغى الالتزام بها نظرا لشمولها على قواعد الحكمة والتجربة، إنها مؤسسة الجيرونتوقراطية الإفريقية.

وفكرة المجالس أيضا هى بمثابة مؤسسات سياسية تعمل من خلال كبحها لقوة القادة والملوك والرؤساء، فكانت المجالس تعمل على إقامة حق الاعتراض على بعض سلوكيات وأفعال الحاكم، وفى بعض المجالس الافريقية، حيث تكون مفتوحة للجميع وبدون استثناء، إلا أن موافقتها لا تتم إلا على القرارات والسياسات الأساسية والمهمة فقط. ومن خلال هذا القيد للمجالس فى تجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا، ابتكر العقل الإفريقى من خلال مؤسساته السياسية ما يعرف بالإجماع وفى فترة زمنية مبكرة. ليس ذلك فقط، ولكن للمجلس إقصاء الحاكم إذا ذهب إلى أبعد ما هو مقرر له من صلاحيات، وتعيين بديل عنه، وتجربة عشائر وقبائل الاشانتى تدلنا على أنها قد غيرت ملوكها مرات عديدة، وأحلت محلهم أنظمة المجالس لممارسة السلطة والقوة السياسية (١٨).

وهناك جسم آخر كمصدر للقيود على سوء إدارة السلطة السياسية، إنها الجمعيات وطبقات الأعمار، التى تمارس عملها كمؤسسة لمراقبة سوء استعمال السلطة السياسية بطرق شكلية وغير شكلية، فهى تعمل من أجل تأكيد تحقيق أمانى وطموحات ورغبات العضوية الجماعية "لمجتمع الجماعة" وكل الشرائح الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية. فهى - أى هذه الجمعيات - تتحدث وتتحاور حتى الوصول إلى القرار والموافقة مع المجالس وكبر السن والحكام(١٩).

وآخر نوع لهذه القيود على سوء استعمال القوة السياسية الخوف من فعل وأفعال الشعوذة والسحر، بمعنى المقدس، والذى يعنى هنا مدى أهمية الآثار الدينية والروحية، وكذلك المعتقدات على قيود ممارسة القوة السياسية. فمعظم المجتمعات الإفريقية فى ثقافتها تأكيد على مدى خوف القادة من جعلهم هدفا للشعوذة والسحر وتأثيراته إذا انحرفوا عن المبادئ العامة والممارسة المستقيمة للقوة السياسية. وفى كل الظروف، فإن النظم السياسية هذه تحتاج دائما إلى أشكال رسمية وغير رسمية كقيود على ممارسة سوء استعمال القوة السياسية. وفى الوقت نفسه، فإن وجود حاكم أو مجموعة قادة يتمتعون بقوة عالية لقيادة المجتمعات فى إفريقيا من ضرورات فعالية تلك الأشكال والنظم السياسية(٢٠).

الدين والفلسفة السياسية :

إن تلازم الدين والسياسة فى أساسه ونشأته "ظاهرة إفريقية"، وهذه الظاهرة مثبتة بأدلة عملية فى معظم تجارب الأشكال السياسية التى مرت بنا، وهى ممارسة اعتيادية فى الحياة السياسية الإفريقية.

فينظر إلى الحاكم بأنه استمرار لسابقه من القادة، وهو ممثل للدين فى تطبيق منظومة العرف والمبادئ الاجتماعية والسياسية، فالحاكم هنا يعمل كحلقة وصل بين "العالم الروحى" و"الدنيوى" فى المكان والزمان. وتدعم مؤسسة العرف الحاكم وتحدد أفعاله الدينية السياسية داخل "مجتمع الجماعة" من خلال مشاركته الأساسية والملزمة فى الاحتفالات والطقوس الدينية، والزواج، وأعياد الميلاد، ومراسم الطلاق، ومراسم الدفن ،ومراسم الولادة، ودوافع هذه المشاركة تأتى من طبيعة الدين كفلسفة حياتية فى إفريقيا.

المجتمعات الإفريقية كانت - ولا تزال - تؤمن بالقوة الأعلى المسئولة عن خلق الكون. وقد اتخذت من الطوطمية طريقا للتعبد إلى هذه القوة الأعلى.

ومن أهم مظاهر هذا الإيمان فكرة "البركة الدينية" والنجاة اللتين ترتبطان بإرادة السماء، ولا يجدر ربطهما بأى مخلوق. ولا يتم فى تلك المجتمعات التحصل على البركة إلا من خلال قواعد أخلاقية عرفية صارمة وانضباط ذاتى والعمل والعناية بمصالح الآخرين واحترام الأحياء والأموات.

وكانت معظم الأديان الإفريقية تدعم وتعضد رموز السلطة التى تعمل على إبراز قيم ومبادئ "مجتمع الجماعة". فالسياسة والدين كممارسة أحادية، كانت منتشرة كظاهرة اجتماعية فى إفريقيا، وتمارس كوظيفة سياسية أمام عامة الناس، حيث ظهر ما يعرف بـ "الديانات الشعبية" من خلال طقوس ووظائف "دينوسياسية"، والتى تعكس معا موقع الفرد فى الكون و"مجتمع الجماعة". ومن مظاهر التزاوج بين الدين والسياسة فى هذه المجتمعات أهمية السحر، حيث السحر "الجيد" والسحر "غير الجيد" فى علاقته وأثره على "مجتمع الجماعة". إن "السحر الجيد" يجعل المطر يسقط للمحاصيل ويصنع وحدة اجتماعية نحو الإنتاج والاكتفاء الذاتى، و"السحر" غير الجيد يؤثر على إنتاج الغذاء ويسبب الآلام والخسائر.

وكان القادة السياسيون يعملون على بتر كل الأفعال التى تأتى ضد منظومة "مجتمع الجماعة" من خلال تطويرهم إجراءات وأفعالا دينو- سحرية، لإبعاد الشرور عن مجتمع الجماعة. وبالتالى، فإحدى مهام السلطة السياسية إعداد اختصاصيين روحيين لقيادة وممارسة السلطة السياسية من خلال مدارس معدة لهذا الغرض. فالعملية السياسية هنا لها طبيعة روحية وقدسية. وهنا، لابد من التذكير بأهمية هذا التداخل بين الدين والسياسة فى مقاومة حركة الاستعمار الثقافى الأوروبى وخروجه من القارة(٢١).

١٨ - يعتبر الفكر السياسى الافريقى مزرعة حاضنة لأفكار النظريات السياسية المعاصرة، خصوصا فى مصطلحات الفكر السياسى كالشرعية، والإجماع، والمركزية، والتعددية، والمشاركة السياسية، والمجلس، والديمقراطية .. الخ.

١٩- وهذا التطور يمثل فكر جماعات المصلحة والضغط ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية وغير الحكومية فى الأنظمة السياسية المعاصرة.

٢٠- راجع فى هذه الخصوصية المتعلقة بالسياسى والمقدس:
John S. Mbiti, African Religions and Philosophies (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1970), pp. 200-206.

٢١- تفيد أدبيات المقاومة فى إفريقيا بأن العامل الدينى واتصاله بالسياسى، كمقوم ثقافى وخصوصية إفريقية، لعب الدور الأساسى فى مقاومة الاستعمار وعدم التسليم بمعتقداته الدينية.

أهمية الجيرونتوقراطية فى الحكم والسياسة فى إفريقيا(٢٢):

تفترض الثقافة السياسة الإفريقية أن هناك علاقة ارتباطية بين العمر والحكمة واكتسابها، فالعمر يعنى هنا مدى اكتساب الفرد لمقومات الحنكة والحكمة والتعقل والرشاد لقيادة وتوجيه الآخرين، إنها فلسفة حكم كبار السن.

ففى معظم الأشكال السياسية التى مرت بنا، كنا نلمس مدى أهمية الرجوع إلى كبار السن فى أخذ المشورة والنصيحة، وتحديد ما هو خطأ وما هو صحيح لقيادة المجتمعات الإفريقية والمشاركة فى فض النزاعات وصنع السياسات العامة، فكان لهم دور مهم فى صنع القرارات السياسية والمصيرية.

لقد طورت المجتمعات الإفريقية نفسها باتجاه بناء مجتمعات العائلات من خلال التوسع فى الفلسفة الجماعية، وكان هذا طبيعيا، فتلك المجتمعات لم تكن سريعة فى تطورها مثل مجتمعات اليوم، حيث لم يكن هناك تراكم ثقافى متسارع، وبالتالى ظهرت أهمية كبار السن فى أن يتركز التراكم الثقافى والسياسى والمعرفى فى شخصهم لخدمة المجتمع.

فالجيرونتوقراطية، كنظام سياسى وكمصدر للسلطة والقوة السياسية، تفترض أن العمر الطويل يعنى التوصل إلى تراكم معرفى والحكمة والحنكة والرشد. وفى ظل تطور الأنماط الاجتماعية الإفريقية، فكبار السن هم بمثابة مخازن للمعرفة والثقافة والرشد والترشيد للمجتمع. وبالتالى، فإن المعرفة السياسية والدينية تتحول إلى قوة مختلفة المظاهر والمعانى لدى كبار السن.

وتتم عملية التنشئة السياسية للشباب من خلال غرس التجارب والمفاهيم والأفكار السياسية والاجتماعية وتعلمها من كبار السن. وعندما يتقدمون فى السن بدورهم، فيعتبرون من فئة كبار السن الحكماء. ففى تنزانيا، على سبيل المثال، وضمن عشائر وقبائل أروشا Arusha الكبار والشباب ينقسمون إلى درجتين، كل درجة من فئة الشباب أو كبار السن، يتم إعطاؤها تعليمات حول كيفية صنع القرار واستعمال الأسلحة وكيفية جمع والاحتفاظ بالطعام. وتهدف هذه التنشئة السياسية إلى اكتساب المهارات والحكمة والمعرفة والتى سوف تؤثر فى حياة الجميع. وكل ذلك يتم فى ظل وجود حكيم أكبر سنا من الجميع يصنع القرارات المصيرية لهم ويمشاركتهم.

إن تجربة المؤسسة الديمقراطية الشعبية والعائلية العشائرية فى إفريقيا تعكس دائما هذا النمط من التفكير السياسى ضمن أفراد المؤسسة الاجتماعية، للبحث عن مفاهيم الشرعية والمشروعية. وقد اتخذت من قاعدة العمر وسيلة لحمل الأمانة السياسية والبناء المجتمعى معا، وخدمت المجتمعات الإفريقية ولمدة زمنية طويلة.

الخلاصة :

لقد أوضح الاستطلاع التحليلى هذا، على أن التراث السياسى الإفريقى كان مزرعة حاضنة لأفكار النظرية السياسية وبكل مقوماتها من خلال مدرسة الديمقراطية المباشرة، إلا أنها لم تكن مدونة أو مكتوبة.

فالواقعية السياسية التاريخية الإفريقية لتجربة الحكم والسياسة أفرزت بناءات عمرانية سياسية، وكونت معمارا من المعرفة السياسية وكيفية إدارة شئون السلطة وممارسة القوة وتوزيعها بشكل مساواتى وعادل. فقدمت هذه المدرسة نفسها إلى قضايا المعرفة السياسية والحكم الرشيد والتعددية المركزية، والتزاوج بين السياسى والمقدس، وتوزيع السلطات والقيود السياسية كمرجعية للشرعية، وقدمت أيضا أشكالا وأنماطا سياسية كثيرة، فكانت المؤسسة الجيرونتوقراطية تعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسة الدينوسياسية ومؤسسات المجتمع السياسى للرجال، ومؤسسات المجتمع السياسى للنساء، مؤسسات من خلالها يجد الأفراد فضاءات الحرية والعدل فى امتلاك مقومات "السلطة والثروة والسلاح".

وذهب الاستطلاع إلى استنتاج المصدر المعرفى الرئيسى لمفاهيم التعددية الجماعية كبذور كانت منتشرة فى التراث والفكر السياسى الإفريقى، ومعرفة أصول التعددية المركزية ووسائط انتشار ممارسة القوة السياسية. وقدم التحليل السبق الفكرى السياسى الإفريقى لموضوعات المرجعية والمراقبة والقيود وكيفية صنع آليات فصل السلطات ضمن آلية ممارسة السلطة جماعيا.

واتضح من التحليل الاستطلاعى للمركب المفاهيمى التاريخى لتجربة الحكم والسياسة فى إفريقيا، وتحديدا فى تراث الفكر السياسى الإفريقى، الخصوصية الثقافية فى تلازم "المقدس" مع "السياسى" كمصدر مؤسساتى لبناء علاقات القوة داخل المجتمع.

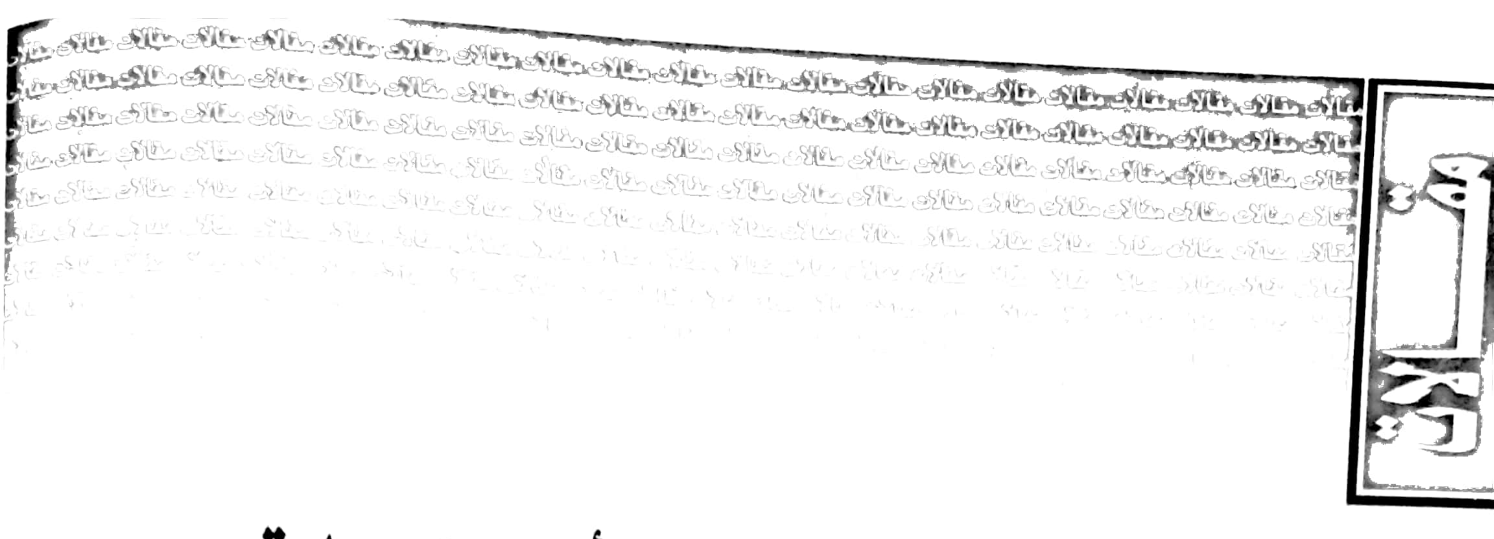
إن التنوع فى الأشكال السياسية الإفريقية التراثية يعبر عن غزارة وغنى الحياة السياسية الإفريقية، وهذا التنوع ليس له إلا البقاء كما كان فى الماضى، ويبقى فى الحاضر والمستقبل.

٢٢- مصطلح Gerentocracy، الجيرونتوقراطية تعبير عن فلسفة حكم كبار السن الذين يتمتعون بالحنكة والحكمة والرشاد لتوجيه المجتمعات. وهى فلسفة كانت متلازمة فى جميع نظم وأشكال الحكم والسياسة الإفريقية.

مصادر الدراسة :

سوف يلاحظ القارئ ندرة الكتابات باللغة العربية حول موضوعات الفكر السياسى الإفريقى، خصوصا فى شقه التراثى والفلسفى وواقعيته السياسية التاريخية وعدم العناية بهذا الجانب، وحتى وإن وجد فى غالبها تكرارا لوجهات نظر كتاب غير العربية، وهى كتابات تعكس فى عمومها وجهة النظر الغربية الاستكشافية والاستعلائية، التى لا تعطى وزنا لتراث وإسهامات الأمم والشعوب.

–Adam, Thomas. Government and Politics in Africa, (N.Y: Random House, 1967).
- Bretton, Henry, Power and Politics in Africa (Chicago: Aldine Atherton, 1972).
- Carter, G. (ed). Politics in Africa, (Ny. Harcourt Bruce-Jovanorich,1966).
- Achille, Mbembe, Independence and Sovereignty, in Africa, CODSRIA, African Council for Social Research Development, No. 37, .1999
- Brooks, Lester, Great Civilization of Ancient Africa, (Ny: Four Winds Press, 1971).
- Davidson, B., The Lost Cities of Africa (Boston: Little Brown, 1979).
- ., The African Genius (Boston: Little Brown, 1969).
- Douglas, M. and P. Kaberry (eds.), Man in Africa Garden (Ny: Doubleday, 1971).
- Eisnstadat, S.N., Primitive Political Systems (1959).
- Fortes M. and E. Evans Pritchard, African Political Systems (London: Oxford University Press, 1940).
- July, Robert, Precolonial Africa (NY: Scribner's Sons, 1976).
- ., A History of the African People (NY: Scribner's Sons 1970).
- Gluckman, M. "The Rise of the Zulu Empire", Scientific Amercian, Vol. 202, No. 4 (1960).
- Halett, R., "African Politics in the Middle of the 19th Century", (University of Michigan Press, 1970).
- John, S. Mbiti, African Religions and Philosophies (Garden City, NY: Doubleday, 1970).
- Jan Vansina, Kingdoms of the Savanna (Madison: University of Wiscons Press, 1969).
- Maquet Jacques , Power and Society in Africa (NY: McGraw-Hill, 1971).
- Jan van Velsen, The Politics of Kinship (London, Manchester University Press, 1964).
- J.E. Murphy, The Bantu Civilization of Southern Africa (NY: Thomas Crowell, 1975).
- John, Middleton and David Tait, Tribes Without Rulers (London: Routledge & Kegan Paul, 1959).
- Leutzion, Nehemia, Ancient Ghana and Mali (London: Methen, 1974).
- Markovitz (ed.), African Politics and Society (NY: Free Press, 1970).
- Melville, J. Herskovits, The Human Factor in Changing Africa (NY: Vintage Books, 1967).
- Maquet, Jacques, Civilization of Black Africa (London: Oxfrod University Press, 1972).
- Mandani, M., Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Cape Town, South Africa 1996).
- Max, Gluckman, Politics, Law and Ritual in Tribal Society (Chicago: Aldine, 1966).
- Murdock, George, Africa: Its Peoples and Their Culture History (NY: McGraw-Hill, 1960).
- Ottenberg, S. (ed.), Cultures and Societies of Africa (NY: Random House, 1965).
- Pothlom, C.P., The Theory and Practice of African Politics (Prentice-Hall of Canada, ltd, 1979).
- Radcliff-Brown, A.P. and D. Ford (eds.), Structure and Function in Primitive Society (Ny: Free Press, 1953).
- Robert, W. July, Precolonial Africa (NY: Scribner's, 1976).
- Roland, Joan, Africa: The Heritage and the Challenge (NY: Fawcett, 1975).
- Schapera, I., Government and Politics, Tribal Societies (NY: Schoken, 1968).
- , Warrior King (London: Heineman, 1975).
- Said & Abdula, The Africa Phenomenon (Boston Allyn & Bacon, 1969).
- Trrell, Barbara, Tribal Peoples of Southern African (Cape Town, South Africa: Books of Africa, 1972).
- Tessler, Mark, Traditions and Identity in Changing Africa (NY: Harper & Ro., 1974).



نحو تطوير حقيقى للشراكة الأورو - متوسطية

السفير/ هانى خلاف*

رغم التأكيد النظرى، من جانب أطراف إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، على ضرورة تحقيق التوازن بين السلات الثلاث لمشروعهم فى الشراكة الأورو-متوسطية، إلا أن السلة الثالثة المعنية بالمسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية قد واجهت عددا من المشكلات والأعطال خلال السنوات المنقضية، أدت إلى تباطؤ فى بعض سرعات الإنجاز وتبديل فى بعض الأولويات.

ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب، الأول يرتبط بالصدمة التى أحدثتها تفجيرات لندن ومدريد والربط بينها وحادث ١١ سبتمبر المأساوى فى الولايات المتحدة، الأمر الذى يبدو أنه أدى إلى بعض الارتباك والميل إلى مراجعة بعض القناعات والمفاهيم والمشروعات وسرعات العمل التى كانت تحملها بعض الأطراف عند صياغة المشروع الأورو-متوسطى عام ١٩٩٥، خاصة فى المجالات المتصلة بحقوق الإنسان والنظرة إلى الأديان والثقافات، وقواعد ونظم الهجرة والسفر والسياحة والإعلام، والإنتاج الثقافى، والتعليم ودور المجتمع المدنى.

ويرتبط السبب الثانى بالطابع الخاص الذى تتسم به الالتزامات الواردة على الدول الأعضاء فى هذه السلة والتى يتداخل بعضها -من وجهة نظر البعض- مع مسائل سيادية دقيقة وأوضاع تتعلق بما يسمى بالشئون الوطنية والداخلية. فالمسائل التى تشملها السلة الثالثة تمس فى أغلبها عناصر محورية تؤثر فى تشكيل أو إعادة تشكيل الهويات الوطنية للدول، كما تمس قواعد المشاركة المجتمعية وبعض الأوضاع الديموجرافية والإثنية الحساسة داخل فرادى الدول الأعضاء. كما يشمل هذا الشق الثقافى والاجتماعى والإنسانى جوانب دقيقة للغاية تتعلق بوضعية الأديان، ووضعية الأقليات، ومسائل حقوق الإنسان، وحركة السكان وغير ذلك من موضوعات تحمل بطبيعتها اختلافات وتنويعات فى الفهم والتطبيق بين أطراف الشراكة منذ زمن ليس قصيرا.

وقد يضيف البعض أسبابا أخرى لظاهرة التعطل النسبى التى شابت أنشطة التعاون الأورو-متوسطى فى الجوانب الاجتماعية والثقافية، ومنها عدم كفاية الهياكل المؤسسية المتخصصة فى تخطيط التعاون فى تلك المجالات داخل المنظومة العامة للمشروع. وقد يرتبط بذلك أيضا غياب المشاركة الكافية من جانب الفاعلين الثقافيين وممثلى هيئات المجتمع المدنى فى تشكيل الوفود الرسمية باجتماعات اللجان العامة ولجنة التسيير، والاكتفاء فى معظم هذه الوفود بعناصر ذات خلفيات دبلوماسية وقانونية وسياسية، وأحيانا اقتصادية ومالية.

وفى ورقتنا البحثية الراهنة، نحاول تلمس جوانب المفارقة بين الطموحات التى

(*) مساعد وزير الخارجية للشئون العربية سابقا.

وردت فى نص إعلان برشلونة والتصورات القائمة آنذاك بشأن جوانب الشراكة فى المسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية من ناحية، وبين ما آلت إليه الأحوال فى نفس هذه الجوانب بعد نحو ١٣ عاما. ولعل مناقشاتنا فى هذا الشأن تقدم إسهاما يمكن الإفادة به فى تطوير هذا الجانب الاجتماعى والثقافى والإنسانى، خاصة ونحن على أعتاب صياغة مشروع الاتحاد المتوسطى الجديد الذى يستهدف تعزيز التفاهم والترابط بين أطراف الشراكة الأورو-متوسطية، وتجاوز ما قد يكون هناك من أعطال وعقبات. وسوف يتركز البحث هنا حول الموضوعات التالية:

* مقاربة مسائل حقوق الإنسان والتطوير المطلوب لبعض المفاهيم والوسائل.

* تطوير النظرة إلى الأديان وكيفية التعامل مع ظواهر الاختلاف.

* قضايا الهجرة وأوضاع المهاجرين.

* تطوير الاتصال الإنسانى للأفراد والجماعات عبر الحدود الدولية.

* أنشطة الإعلام والتعليم والإنتاج الثقافى.

أولا- حقوق الإنسان فى إطار الشراكة الأورو-متوسطية والحاجة إلى مقاربات ومناهج جديدة :

شاركت العديد من الدول العربية والإسلامية، الأطراف فى الشراكة الأورو-متوسطية، فى صياغة وتطوير معظم الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بتقنين وحماية حقوق الإنسان، وأعلنت التزامها بها ابتداء من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وما لحق عليه من مواثيق وإعلانات واتفاقيات أخرى بخصوص الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة الاتجار فى البشر، ومناهضة أشكال التمييز والتعذيب. إلى جانب ذلك، فإن الثقافة العربية والخبرة الإسلامية -التى تمثل شعوبها أغلبية سكان دول جنوب وشرق البحر المتوسط- بها من النماذج والخبرات ما يدل على احترام مبكر لجوهر حقوق الإنسان، ومكانة خاصة لمفاهيم نصرة المظلوم وإغاثة الملهوف وحماية الضعيف، وتكريم المرأة، واحترام الحق فى الاختلاف، ومنع التمييز على أسس عرقية أو جنسية، وغير ذلك من قواعد عرفية ومبادئ فقهية فى الثقافة العربية والإسلامية. رغم كل ذلك، فإن هناك فى الجانب الأوروبى من يرى أن الدول العربية والإسلامية، الأطراف فى مشروع الشراكة، لا تزال فى حاجة إلى تطوير تشريعاتها وآلياتها الوطنية الخاصة بإدارة العدالة وحماية حقوق الإنسان، وأن المطبق فيها لا يتفق تماما مع المستويات والمعايير العالمية. ويركز هؤلاء الأوروبيون على عدد من المجالات، أهمها: حرية الاعتقاد وتغيير الدين، ومساواة المرأة بالرجل، وعقوبة الإعدام، وعلاقة الدين والمؤسسات الدينية بالنظم السياسية والتشريعية، إلى جانب مسائل أخرى تتعلق بنظم الزواج و الأسرة، وحقوق الأقليات، وقواعد إدارة العدالة، وأوضاع المجتمع المدنى.

من ناحية أخرى، فإن هناك من بين النخب والنظم العربية من لا يزال متمسكا بالرؤية القديمة فى فهم الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، ويرفض أية أفكار أو دعاوى تتعلق بأسبقية القانون الدولى على التشريع المحلى، كما يرفض أية قواعد مطلقة للتدخل فى حالات الضرورة الإنسانية، وحالات الاضطهاد العرقى أو الدينى للأقليات. والملاحظ أن معظم دول جنوب وشرق المتوسط ترفض حتى الآن إنشاء محاكم وطنية أو إقليمية للنظر فى دعاوى حقوق الإنسان، وتتحفظ حتى على تدخل الدول الشقيقة لها فى الإطار العربى والإسلامى فيما يتعلق بأية مزاعم أو أحداث أو قضايا تمس ما تعتبره من الشئون الداخلية ومن خصائص السيادة الوطنية(١).

وتكمن الإشكالية الحقيقية التى تواجه مشروع الشراكة الأورو-متوسطية فى مجالات حقوق الإنسان فى عنصرين أساسيين، الأول: استمرار الخلط لدى الشركاء فى الشمال والجنوب بين حقوق الإنسان وقواعد حمايتها من ناحية، وبين الرؤى والمواقف إزاء المشكلات السياسية من ناحية أخرى. ويؤدى ذلك إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها بمعايير مزدوجة كعناصر ضغط وأوراق تفاوضية لتحقيق أغراض سياسية واستراتيجية. والعنصر الثانى: تمسك بعض الدول بفكرة أن المفهوم الأساسى لمبدأ (السيادة الوطنية) هو سيادة النظم الحاكمة فقط، واعتبار كل رأى وكل تدخل يمس تلك السيادة "شرا" بالضرورة أو عملا عدائيا ضد الدولة ينبغى التصدى له وعدم السماح به. لقد شهد المجتمع الدولى، على مدى العقود الخمسة الماضية، تطورات جريئة شارك فيها وشهد عليها العالمان العربى والإسلامى، أدخلت تطبيقات وأبعادا جديدة لمفهوم (السيادة الوطنية) ونطاق (الشئون الداخلية). أعطت هذه التطورات اعتبارا أكبر لقيمة "المواطن" و"حقوق الفرد" والجماعات السكانية والثقافية، بما جعل مساحات التداخل بين البيئة المحلية والبيئة الخارجية أكثر اتساعا مما كانت عليه فى السابق. ورغم ذلك كله، فإن هناك من يتمسك بالفهم القديم لمبدأ السيادة الوطنية ومفهوم الشئون الداخلية، ويعتبر أن أى مشروع للشراكة أو التعاون أو الجوار ينبغى ألا يتجاوز كثيرا أبعاد هذا الفهم وتلك النطاقات الفاصلة بين ما هو محلى وما هو خارجى(٢).

وفى التقدير، فإن الأمر يحتاج إلى معالجات عقلانية عميقة وهادئة بأكثر من المواجهات السياسية المحرجة والبيانات العلنية أحادية الجانب. وقد يحتاج الأمر فى البداية إلى دعم تطوير المعالجات الخاصة بحقوق الإنسان داخل فرادى الأقطار الواقعة فى جنوب وشرق المتوسط وفى إطار النظم الإقليمية التى تجمع بين هذه الأقطار، بما يؤهل أطرافها للتعامل فى هذه المجالات بما يلزم من شفافية ومسئولية وشجاعة سياسية. كما يحتاج الأمر فى المقابل إلى صياغة سياسات ومواقف أوروبية موضوعية تطبق معايير موحدة فى كل المواقف والحالات والمواقع، وتعتمد على تعزيز القدرات الوطنية لفرادى الدول أطراف الشراكة فى مجالات إدارة العدالة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتمكين المرأة وسائر الفئات الاجتماعية الأضعف. كما تعتمد على تقديم النموذج القدوة الخالى من وجوه النقص والعوار فيما يتعلق

بمكافحة العنصرية ومنع التمييز على أساس دينى أو عرقى أو مذهبى.

وعلى المستوى المؤسسى، قد يكون من الملائم أن يبتكر الاتحاد المتوسطى الجديد فى هياكله التنظيمية آليات جديدة ومناسبة لمتابعة مسائل حقوق الإنسان، بما فى ذلك على سبيل المثال:

أ- تخصيص جائزة ذات قيمة كبيرة لأفضل المؤسسات العاملة فى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بدول الشراكة الأورو-متوسطية (مع وضع معايير محددة للترشح والاختيار بين هذه المؤسسات).

ب- اختيار عدد من الشخصيات القضائية المرموقة وذات الخبرة من دول جنوب وشرق المتوسط للمشاركة فى بعض أعمال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة حين يتعلق الأمر ببعض القضايا أو الدعاوى المرفوعة من جانب مواطنين من أصول غير أوروبية.

ج- إنشاء آلية متخصصة فى إطار الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية لمتابعة مسائل حقوق الإنسان، بحيث تسند إليها إعداد تقارير سنوية مشتركة عن أوضاع حقوق الإنسان فى الفضاء الأورو-متوسطى بمنهجية موضوعية ومحايدة ومتوازنة تغطى كل أطراف الشراكة وليس طرفا وحيدا منها.

د- إنشاء آلية مشتركة متخصصة فى مسائل حقوق المهاجرين تتفرغ للنظر فى دعاوى التعرض لممارسات عنصرية أو اضطهاد دينى أو جنسى بين أوساط المهاجرين والمقيمين خارج بلادهم الاصلية.

هـ- التوسع فى الدورات التدريبية وورش العمل المشتركة لضباط الشرطة، ومسئولى السجون ومراكز الاحتجاز، ووكلاء النيابة، وشباب القضاة، وغيرهم من فئات تعمل فى مجال إدارة العدالة، وذلك بهدف رفع قدراتهم المهنية وتبادل الخبرات والتعرف على نماذج الأداء الناجحة وطبيعة المشكلات المعطلة لإنفاذ حقوق الإنسان.

و- إعداد برنامج خاص لتطوير البنية الأساسية للسلطة القضائية وأجهزة إدارة العدالة فى الدولة الفلسطينية المأمولة، بما فى ذلك العمل على إنشاء أبنية نموذجية للمحاكم ومراكز الاحتجاز، ونظم الأرشيف وحفظ الوثائق وتحديث الوسائل والتقنيات الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعى ووسائل الاستجواب والتحقيق(٣).

ثانيا- تطوير المقاربة لمسائل "الأديان" فى إطار العلاقات الأورو-متوسطية :

شهدت أوروبا طوال سنوات القرن العشرين موجات مختلفة من الاهتمام بتأصيل العلاقة بين "الديمقراطية والمسيحية"، وتأسيس أحزاب سياسية على ضوء هذه العلاقة، كما شهدت فى الربع الأخير من ذلك القرن محاولات متعددة لإحياء دور الكنيسة فى روسيا ودول أوروبا الشرقية ضمن الضغوط السياسية التى مورست من أجل إحداث التغيير الحاسم للنظم الشيوعية فى تلك البلدان. إلى جانب ذلك، فقد تأسست أبنية الاتحاد الأوروبى وترتيبات الأمن والتعاون الأوروبية على أسس، ومنطلقات تعتمد معاير العقلية المشتركة والميراث الحضارى المشترك (like minded states) كأساس لهذا البناء وللتوسع فيه، مما أدى إلى رفض انضمام تركيا -مثلا- ذات الأغلبية السكانية المسلمة -إلى عضوية هذه المنظمات. من ناحية أخرى، توسع الفاتيكان -الذى يمثل رأس الكنيسة المسيحية الكاثوليكية- فى سياسة الإرساليات التبشيرية فى إفريقيا وبعض الدول العربية والآسيوية، وقام بأدوار ووساطات سياسية مباشرة فى بعض قضايا الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

ورغم هذا الرصيد الكبير من ظواهر التوظيف السياسى للدين فى أوروبا الحديثة، إلا أن كثيرا من الدوائر الأوروبية رأت أن مظاهر الصحوة الوطنية والدينية المقابلة التى ظهرت فى العالمين العربى والإسلامى -خاصة بعد اندلاع الثورة فى إيران وانتقال بعض أعمال العنف والانتقام المنسوبة إلى بعض عناصر من الشباب المسلم إلى بعض المدن الأوروبية -تمثل خطرا كبيرا وإخلالا غير مقبول فى موازين القوى. وراحت بعض تلك الدوائر تروج لنظرية المواجهة الحتمية والحاسمة بين الأديان، وذهب البعض منها إلى بدء ممارسات ميدانية لهذه المواجهة فى مجال النشر الأدبى والتعبير بالكاريكاتير والأعمال السينمائية. كما ذهبت بعض الدوائر السياسية والأمنية أشواطا بعيدة فى ملاحقة المهاجرين المقيمين فى أوروبا من ذوى الأصول العربية والإسلامية، والتضييق عليهم فى تحركاتهم وأنشطتهم وممارساتهم للشعائر الدينية، وظهرت تصريحات استفزازية لبعض القيادات السياسية الأوروبية تتحدث عن المفاضلة بين هذا الدين وذاك، والتراتب بينها فى درجات التحضر والتسامح.

وإذا كان إعلان برشلونة الخاص بالشركة الأورو-متوسطية قد انتبه فى سلته الثالثة إلى أهمية متابعة الرؤية المتبادلة للأديان، ودعا إلى حوارات بناءة بين المؤسسات الدينية المختلفة بهدف إشاعة روح التسامح والتكافل الإنسانى، ومكافحة التعصب والتطرف الدينى، فإن برامج العمل المتفق عليها لتحقيق هذه الأهداف المهمة لم تكن -فى التقدير الشخصى- من الكفاءة والكفاية والعمق بحيث تستطيع التصدى بفاعلية لمواجهة تيارات العداء المتصاعدة وأشكالها المختلفة فى الفضاء الأورو-متوسطى.

والمأمول -بصدق- أن يولى مشروع الاتحاد المتوسطى الجديد اهتماما خاصا بهذا المجال، وأن يصيغ برامج أكثر قدرة على التعامل مع الإشكاليات الحقيقية فى مسألة العلاقة بين الأديان عموما، وفى الإطار الأورو-متوسطى على وجه الخصوص.

وقد يكون من المفيد التقدم هنا ببعض العناصر والأفكار المقترح تضمينها فى هذه البرامج الجديدة الخاصة بتطوير العلاقة بين الأديان، والتى يمكن صياغتها فى شكل وثيقة سياسية أو إعلان مبادئ، أو حتى فى إطار اتفاقية تعاهدية ذات

طابع قانونى بين مختلف أطراف الشراكة.

عناصر البرنامج الجديد لتطوير العلاقة بين الأديان :

يمكن أن يتصدى البرنامج الجديد للإشكاليات والموضوعات التالية، وأن يكون هذا التصدى أولا على المستوى المفاهيمى ثم على مستوى البرامج العملية والأنشطة التنفيذية.

(أ) المؤهلات المطلوبة فى ثقافة وسلوك رجال الدين وعلماء الدين فى العصر الحديث.

(ب) العلاقة بين المؤسسات الدستورية والسياسية من ناحية، والمرجعيات والمؤسسات الدينية من ناحية أخرى.

(ج) الضوابط اللازمة لتنظيم عمليات التبشير والدعوة الدينية خارج الحدود الدولية.

(د) حقوق وضوابط ممارسة الشعائر الدينية للأقليات المقيمة فى مجتمعات ذات أغلبية مغايرة.

(هـ) قواعد النشر والتعبير المتعلق بالأديان وتجريم الإساءة إلى الرموز الدينية.

(و) حقوق غير المتدينين.

(ز) الدور الاجتماعى للمؤسسات الدينية وإمكانيات التعاون بين مؤسسات الأديان المختلفة فى مجالات الإغاثة الإنسانية والتوعية الصحية والحفاظ على البيئة.

(ح) قواعد وضوابط تمويل الأنشطة الدينية وبناء دور العبادة.

(ط) الشكل التنظيمى الأمثل للتنسيق والتشاور بين ممثلى الأديان المختلفة فى الإطار الأورو-متوسطى.

ونظرا للطابع الشائك والحساس لكثير من تلك الموضوعات المشار إليها والتداخل القائم بينها وبعض المفاهيم اللاهوتية والأصول الفقهية الواردة فى بعض النصوص المقدسة، ونظرا أيضا لمساس البعض منها بالأوضاع الدستورية والنظم السياسية القائمة فى بعض البلدان المتوسطية، فقد يكون من الملائم والضرورى أن يبدأ العمل فى صياغة "مدونة السلوك" أو "مشروع الاتفاق الجديد" من خلال فرق مختلفة من علماء الأديان والمتخصصين فى القانون الدستورى والقانون الدولى. ويستحسن فى المراحل الأولى أن تتميز هذه الفرق بالعضوية المحدودة، وأن يحاط عملها بما يلزم من هدوء وجدية بعيدا عن "الفرقعات" الإعلامية والتصريحات العلنية. وعندما تتوصل هذه المجموعات إلى مشروعات اتفاق محددة الملامح، يمكن عندئذ إحالة هذه النتائج إلى مستويات سياسية أوسع فى إطار هيكل الشراكة الأورو-متوسطية. وفى تقديرنا، فإن إنجاز اتفاق حول عنصرين أو ثلاثة من العناصر التسعة المقترحة يمكن أن يكون خطوة تاريخية مهمة، تعقبها خطوات أخرى بالتدريج فى اتجاه تطوير حقيقى للعلاقة بين الأديان فى الفضاء الأورو-متوسطى.

ثالثا- قضايا الهجرة .. وأوضاع المهاجرين :

تركت حوادث الإرهاب، خاصة تفجيرات لندن فى مارس ٢٠٠٤ ويوليو ٢٠٠٥، تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا، حيث بدأت الأطراف الأوروبية فى اتباع سياسات التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك المنطقة تحت ذرائع الوقاية من الإرهاب. وفى إطار هذه السياسات، تعرضت أيضا أوضاع المهاجرين المقيمين فى أوروبا من أصول عربية وشرق أوسطية لمراجعات وملاحقات لم تخل من بعض مظاهر التضييق والتعسف(٤).

ورغم ما أعلن فى التقارير الدولية والأوروبية من مؤشرات عن التراجع المتوقع لأعداد السكان فى أوروبا، واحتياج اسواق العمل إلى ما يقرب من ١٢٠ مليون عامل مع حلول عام ٢٠٢٥ لسد العجز المتوقع حدوثه فى قوة العمل داخل المجتمعات الأوروبية(٥)، إلا أن المقاربات الأوروبية لهذا الموضوع اكتفت حتى الآن بتقديم حزمة غير واضحة المعالم من الخيارات، سميت بشراكات التنقل (Mobility Partnership). وتقوم هذه الخيارات على أسس القبول الانتقائى والمؤقت والتحكمى لفئات أو شرائح معينة من العمالة الأجنبية، ودون توضيح لطبيعة الحقوق وفرص الاندماج التى سيتمتع بها هؤلاء المهاجرون الجدد والمؤقتون فى المجتمعات الأوروبية، ومدى التزام الأطراف المستقبلة لهم بما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حماية حقوق العمالة المهاجرة وعائلاتهم. وظهرت فى إطار الأدب السياسى الأوروبى الراهن طروحات وأفكار عما يسمى بالهجرة الدائرية (Circular) والهجرة الموسمية (Seasonal) والهجرة الاقتصادية. كما ظهر الاهتمام بمسألة إعادة التوطين والترحيل لكل العناصر الأجنبية المقيمة فى أوروبا بصفة غير قانونية، ومكافحة تيارات الهجرة غير النظامية(٦).

وعلى الجانب الآخر، ترى الدول النامية، خاصة تلك الواقعة فى جنوب وشرق المتوسط، أن تركيز الجانب الأوروبى على الأبعاد والاحتياطات الأمنية فى معالجة قضايا الهجرة والتشغيل، واستبدال الحراك الاجتماعى والإنسانى الطبيعى للسكان على ضفتى المتوسط وآليات السوق الحر بنظم وقواعد انتقائية وتحكمية، والاقتصار فى منح التأشيرات على فئات بعينها كالمتدربين وموردى الخدمات والدارسين وأصحاب الشهادات العليا والمتخصصة من شأنه -أولا- أن يخفض من سقف الشراكة التى بنيت عليها الأفكار والطموحات الواردة فى إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، ومن شأنه -ثانيا- أن يؤثر فى مدى تكافؤ العوائد المنتظرة من مشروع الهجرة لدى أطرافها المختلفة. وكان المفترض أو المطلوب، فى تصور دول جنوب وشرق البحر المتوسط، أن تبنى سياسات الهجرة الأوروبية على عناصر أكثر توازنا وواقعية على النحو التالى(٧):

أ- أن تتبنى دول الاتحاد الأوروبى، مثلا، سياسة الحصص العددية السنوية لاستقدام مهاجرين جدد بما يتناسب مع الاحتياجات المتطورة لأسواق العمل فى كل منها. ويمكن أن يتم تجميع تلك الحصص فى حصص أوسع تقدم باسم الاتحاد الأوروبى إلى الدول المصدرة للعمالة فى إطارات تفاوضية رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف. ويطلب من حكومات الدول المصدرة لتلك العمالة توفير ضمانات كافية تعكس مسئولياتها عن تأهيل وتدريب مواطنيها قبل هجرتهم، حسب المستويات والمؤهلات

الفنية المعتمدة من المنظمات الدولية المتخصصة، وحسب الاحتياجات الفنية المطلوبة لأسواق العمل، وتعكس أيضا مسئوليتها عن انضباط والتزام هؤلاء المهاجرين فى أثناء وجودهم بالخارج وضمان احترامهم لقوانين ونظم الدول المستقبلة لهم.

ب- أن تتبنى دول الاتحاد الأوروبى سياسات واضحة ومتجانسة لتشجيع اندماج المهاجرين الأجانب داخل المجتمعات الأوروبية بطرق ووسائل تراعى حقوقهم الإنسانية والثقافية، ولا تثير لديهم الشعور بأنهم مواطنون من درجات أدنى. وأن يدرك الأوروبيون أن الاندماج لا يعنى، ولا ينبغى أن يعنى -بالضرورة- الإذابة الكاملة لعناصر الهوية الثقافية الخاصة بهؤلاء المهاجرين، أو حرمانهم من حرية الاعتقاد والممارسات الدينية والاجتماعية التى اعتادوا عليها فى بلادهم الأصلية، ما دامت هذه المعتقدات وتلك الممارسات لم تتجاوز حدود حياتهم الشخصية والعائلية.

ج- وبالنسبة لمعالجة الجوانب القانونية للهجرة ومحاربة الهجرة غير النظامية، فإن الدول الأوروبية كانت -ولا تزال- مطالبة باتباع سياسات أكثر كرما وجرأة لتشجيع ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول جنوب وشرق المتوسط، وربما أيضا فى الدول الواقعة على الحزام الجنوبى والشرقى المحيط بتلك المنطقة، بما يخلق المزيد من فرص العمل والتشغيل ومكافحة البطالة ورفع مستويات المعيشة بها، وبما يجعل الهجرة إلى أوروبا خيارا غير ضرورى وغير حتمى، وبما يخفف من ضغوط العبور والنزوح.

د- وتؤكد الأطراف النامية فى شرق وجنوب المتوسط أن تعزيز قدراتها على إدارة اقتصاداتها الوطنية بصفة عامة وإدارة مشكلاتها السكانية، ورفع مستويات نظمها التعليمية والتدريبية من خلال قنوات وآليات التعاون الدولى، من شأنهما تحسين قدراتها فى ضبط وتطوير سياساتها إزاء تدفقات الهجرة وتأمين هذه التدفقات والتحركات بما يعزز أمن الدول المستقبلة للهجرة أيضا.

هـ- وهناك من بين أطراف جنوب وشرق المتوسط من يرى أن تسوية المشكلات السياسية القائمة فى منطقة الشرق الأوسط والتوصل إلى سلام حقيقى وشامل ودائم بين دول المنطقة، من شأنهما أن يخففا الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية الدافعة إلى هجرة المواطنين إلى الخارج. ويحاول أصحاب هذه الرؤية إقناع الاتحاد الأوروبى بضرورة القيام بمساع وجهود أكثر نشاطا، وربما أكثر استقلالية، فى اتجاه تسوية مشكلات الصراع العربى - الإسرائيلى مثلا، والإسراع بخطوات إقامة الدولة الفلسطينية، وتفعيل مشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط .. وغير ذلك مما لا تزال هياكل الشراكة الأورو-متوسطية عاجزة عن التحرك فيه بفاعلية، رغم كل الاجتماعات والحوارات واللقاءات والأنشطة السياسية والدبلوماسية التى تتم فى هذا الصدد.

رابعا- التواصل الإنسانى بين الأفراد والجماعات عبر ضفتى المتوسط:

رغم أن إعلان برشلونة قد شجع منذ عام ١٩٩٥ عمليات التواصل بين الشعوب ومؤسسات المجتمع المدنى والجماعات المهنية المتخصصة فى نطاق الشراكة الأورو-متوسطية، إلا أن العمل فى هذا الاتجاه اقتصر على بعض، الأنشطة الانتقائية والمتناثرة وذات الطابع المؤقت والثنائى، ولم يتطور إلى ترتيبات قانونية وتنظيمية محددة الملامح على نحو ما شهدته بعض النظم الإقليمية والأقاليمية الأخرى.

فالمتابع لخبرات وأدبيات منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا OSCE مثلا يمكنه أن يلاحظ أن "البعد الإنسانى للأمن" قد شكل منذ إعلان هلسنكى عام ١٩٧٥ -ولا يزال يشكل- عنصرا أساسيا وفاعلا فى تطوير علاقات دولها الأعضاء فى شرق أوروبا وغربها، وذلك من خلال ترتيبات التواصل الشعبى عبر الحدود (People to People Exchange)، وتواصل الأفراد (Person to Person Contact)، ومن خلال القواعد الخاصة بمعاملة وحماية المهاجرين، وجمع شمل العائلات الموزعة بين البلدان، وتنظيم قواعد الزواج المختلط، ومنح التأشيرات فى حالات السفر للدراسة أو العلاج أو زيارة الأقارب والأصدقاء، وفى حالات السياحة، والمشاركة فى البطولات والأنشطة الرياضية، والمؤتمرات العلمية وغير ذلك.

وإذا كان الأساس السياسى والجغرافى والديموجرافى لإنشاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبى يعتمد فى معياره الرئيسى على فكرة الدول ذات أنماط التفكير المتشابهة، فإن هذا الأساس لا ينبغى أن يحول دون انتقاء بعض النظم والآليات المعمول بها فى نطاق هذه المنظمة والأخذ بها فى إطارات إقليمية أو أقاليمية أخرى كمشروع الشراكة الأورو-متوسطية، أو مشروع الاتحاد المتوسطى الجديد.

وسوف يساعد فى تحقيق ذلك حقيقة أن بعض الدول الواقعة فى جنوب وشرق المتوسط تشارك فعلا ومنذ منتصف التسعينيات تقريبا فى كثير من أنشطة منظمة الأمن والتعاون الأوروبى، بصفتها شركاء فى التعاون (Co-operation Partners).

وفيما يلى بعض العناصر والترتيبات المقترح الأخذ بها فى إطار تطوير التواصل الاجتماعى والإنسانى بين الشعوب والجماعات لدول الشراكة الأورو-متوسطية، والمقتبسة -مع بعض التصرف والمواءمة- من بعض وثائق والتزامات منظمة الأمن والتعاون الأوروبى(8):

* الاستجابة لطلبات الزواج بين أطراف ينتمون إلى جنسيات مختلفة، مع توافر الموافقة من جانب الدول التى سينتقل إليها المتزوجون للإقامة بعد الزواج.

* العناية الخاصة بطلبات التحاق الأطفال القصر بذويهم المقيمين فى بلدان أوروبية.

* الاهتمام -على وجه استثنائى- بطلبات السفر لأغراض طبية أو صحية تتعلق بعلاج مطلوب لأحد أفراد العائلة أو لحضور جنازة لآخر فى دولة أخرى.

* الاهتمام، فى حالة رفض الطلبات المقدمة لمثل هذه السفريات الإنسانية والعائلية، بإبداء الأسباب مكتوبة وبتوفير فرص المراجعة القانونية والقضائية لقرار الرفض.

* التزام الحكومات بالإعلان عن كافة القوانين واللوائح والإجراءات الوطنية المعمول بها فى نظم السفر والهجرة والتجنس والعلاج بالخارج، وتوفير الشفافية الكاملة لها على كافة المستويات الداخلية والخارجية.

* الالتزام بعدم التمييز فى معاملة الطلبات المقدمة للسفر على أساس من العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو لأسباب اجتماعية أو اعتقادية، وعدم الربط بين رفض طلب لأحد الأفراد بمصير طلب فرد آخر من أقاربه أو معارفه.

* تيسير إجراءات السفر -الفردى أو الجماعى- لأغراض مهنية أو لأغراض السياحة، والعمل على تخفيض الوقت المستغرق للموافقة على الطلبات المقدمة فى هذا الشأن.

* النظر فى عقد اتفاقيات تكميلية لتحسين المعاملات القنصلية والإجراءات القانونية والإدارية بغرض توفير وتيسير المساعدة المطلوبة للمواطنين الزائرين من بلاد أخرى.

* تشجيع الاتصالات المباشرة بين الشباب والاتحادات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال رعاية الطلاب والشباب، وعقد اتفاقيات وبرامج ثنائية أو متعددة الأطراف لتنظيم وتشجيع المشاركة فى أعمال ثقافية وتعليمية مشتركة لصالح الشباب.

* تيسير الاتصالات الهاتفية والبريدية بحرية عبر الحدود وتخفيض أسعارها وزيادة كفاءتها الاتصالية واحترام خصوصية هذه الاتصالات والرسائل واستخدام الخطوط الدولية فى هذه الاتصالات.

خامسا- تطوير العمل الإعلامى والتعليمى والثقافى لتعزيز الشراكة :

لا تزال الصور المقدمة فى الصحف ووسائل الإعلام وبعض قنوات التعبير والإبداع الأخرى، القائمة فى ضفتى المتوسط عن ثقافة الطرف الآخر ونسيجه القيمى وعاداته الاجتماعية، أسيرة لبعض القوالب النمطية السلبية المرسومة منذ عصور الصراع القديمة، وفترات الدفع والجذب والتحفز والعداء التى سادت العلاقات التاريخية بين أوروبا والعالم العربى حتى منتصف القرن الماضى. ورغم المحاولات الجادة التى ظهرت فى بعض قنوات التعبير الثقافى والإبداع الفنى من جانب كلا الطرفين، والتى سعت إلى إبراز بعض الجوانب الحضارية والمساهمات الفكرية والإنسانية والأدوار التنويرية التى قام بها كلا الطرفين تجاه الآخر، إلا أن هذه المحاولات ظلت متناثرة وموزعة واجتهادية، ولا تحكمها رؤى جماعية متجانسة ولا سياسات رسمية داعمة(٩).

وقد يؤدى اتساع رقعة العضوية للاتحاد الأوروبى إلى استمرار، وربما تعزيز هذه الظاهرة، بسبب تباين نصيب الدول الأوروبية من تجارب الاحتكاك والتواصل التاريخى المباشر مع الشعوب والثقافات الواقعة فى جنوب وشرق المتوسط. إن هناك عددا متزايدا من الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبى، جاء احتكاكها مع الجانب الآخر فقط فى إطار أزمات البترول، والإرهاب، أو من خلال عمليات تزوير العملة والتهريب وتجارة المخدرات فى أثناء فترات الحكم الشيوعى السابق بها، أو من خلال الذاكرة التاريخية المحفوظة عن فترات الخضوع للإمبراطورية التركية.

وعلى الجانب الآخر -أى جنوب وشرق المتوسط- لا تزال تسود أيضا فى كثير من الأعمال الإعلامية والثقافية وفى وسائط التعبير الفنى الأخرى صور غير مكتملة وغير دقيقة، وربما مشوهة، عن ثقافة الأوروبيين وأنساقهم القيمية وعاداتهم الاجتماعية. ولا تزال بعض هذه الصور والإصدارات تحفل بإيماءات عن مؤامرات كبرى خفية يشارك فيها الأوروبيون وتستهدف النيل من مصالح الشعوب العربية، أو قد تستهدف هدم الإسلام، كديانة وثقافة وشريعة. وتضاف صور أخرى تخلط بين سياسة الحرية فى أوروبا وظواهر الإباحية والانحلال الخلقى والاستغلال الاقتصادى والعنصرية.

وسوف يحتاج الأمر، من أجل تعزيز روح الشراكة الأورو-متوسطية، إلى سياسات وبرامج جادة للعمل الإعلامى والثقافى والإبداع الفنى، تقوم على عدة جوانب وعناصر، نقترحها فيما يلى:

١- إعداد خطة متكاملة لمراجعة المناهج الدراسية المقررة لعلوم التاريخ والحضارة بالمدارس والجامعات بهدف تنقيتها من الصور المشوهة أو الحقائق المزيفة عن الآخر، وتأكيد ضرورة إبراز جوانب العطاءات الحضارية والإنسانية المتبادلة التى تمت بين ضفتى المتوسط، حتى فى مراحل الصراع والعداء السابقة. ومن بين ذلك مثلا الجوانب العلمية الإيجابية فى الحملة الفرنسية على مصر ومنطقة شرق البحر المتوسط، ودور البعثات التعليمية العربية إلى فرنسا وإيطاليا فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وتأثيراتها فى حركة النهضة والتنوير بالبلاد العربية، ودور العمالة المهاجرة فى إعادة بناء أوروبا الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- صياغة برنامج معلوماتى دقيق لرصد وتوثيق دور الهجرات العربية المبكرة من دول شمال إفريقيا العربية فى بناء النهضة الأوروبية الحديثة. وفى ذلك، يمكن الرجوع إلى الوثائق والدراسات المتاحة لدى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، ومجلداتها الصادرة عام ١٩٩٥ بعنوان (هوية المسلمين وثقافاتهم فى أوروبا). وفيها توثيق تاريخى واضح لهجرة العمالة المغاربية إلى أوروبا، ابتداء من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ودور العمال المغاربة والجزائريين فى تنمية مناجم الفحم وبعض الصناعات الأخرى، وفى الحلول محل المجندين الفرنسيين فى الأعمال المدنية خلال الحرب العالمية الأولى، وفى تكوين فرق عسكرية مغربية وجزائرية وتجهيزها للالتحاق بالقوات الفرنسية، حين أنزل الحلفاء مع

فرنسا الحرة جيوشهم فى شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية. كما لعبت العمالة العربية -التى استقدمت إلى أوروبا فيما بعد انتهاء تلك الحرب- دورا فى تنفيذ مشروعات إعادة البناء والتعمير، خاصة ما يتعلق منها بشبكات المياه والصرف الصحى، والكهرباء، والتشييد، والعمل فى الصناعات ذات الأخطار الصحية والبيئية وخدمات المطاعم والفنادق والأعمال البلدية الأخرى(١٠).

٣- صياغة برنامج لرصد وتحقيق التوجهات الفكرية والأدبية نحو البحر المتوسط فى تاريخ الفكر والأدب العربى. وقد يمكن بعد ذلك ترجمة وتعميم المنتجات الأدبية والروائية التى حفل بها الإنتاج اللبنانى والمصرى والفكر المغاربى فى هذا الشأن، علما بأن هناك رصيدا كبيرا من الكتابات المصرية فى هذا الشأن (مصطفى كامل - أحمد لطفى السيد - طه حسين - حسين مؤنس - محمد حسين هيكل - توفيق الحكيم - زكى نجيب محمود).

٤- إنشاء هيئة أورو-متوسطية لتقييم الشهادات العلمية والمهنية وإجراء المعادلات اللازمة لها، وذلك فى إطار تسهيل عمليات التبادل العلمى والتدريبى بين الجامعات ومراكز التدريب، وتيسيرا أيضا لعمليات التعاقد مع العمالة المطلوبة لأسواق العمل الأوروبية.

٥- إنشاء صندوق لتمويل الأعمال الفنية والسينمائية والمعارض المشتركة، بحيث يتم التخطيط لموضوعات هذه الأعمال المشتركة على نحو يستكمل النواقص، ويصحح بعض الصور والمفاهيم المغلوطة، وينمى قيم التعاون والتكامل واحترام الآخر.

هوامش ومراجع :

(١) انظر فى ذلك الدراسة النقدية المتميزة التى أعدها الدكتور إبراهيم بدوى الشيخ عن الميثاق العربى لحقوق الانسان، مكتبة النهضة، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٢) هانى خلاف وأحمد نافع (الوطن العربى .. قضايا مستقبلية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٨، انظر الفصل الخاص بتطور مفاهيم السيادة الوطنية والشئون الداخلية فى العلاقات الدولية المعاصرة.

(٣) يمكن أن يتولى برنامج الامم المتحدة الإنمائى UNDP هذا المشروع ضمن أنشطته التنفيذية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك قطاع غزة.

(٤) خصص مجلس أوروبا Council of Europe تقريره السنوى عام ٢٠٠٥ لرصد ظواهر عدم التسامح والتميز العنصرى وما يسمى بالإسلاموفوبيا، وذلك بناء على الوقائع التى رصدها له المركز الاوروبى لمراقبة الحقوق الاساسية European Monitoing Center on Racism and Xenophobia

(5) Green Paper on an EU Approach To Managing Economic Migration by the Commission. Bruxelles, 11 May 2005.

ولمزيد من التفاصيل والإحصاءات الخاصة بتوقعات السكان فى أوروبا، انظر:

- World Migration: Costs and Benefits of International Migration. IOM, Geneva, 2005. PP. 139-140.

(٦) عقد معهد الجامعة الأوروبية اجتماعا تمهيديا للخبراء وصانعى السياسات بدول الشراكة الأورو-متوسطية لطرح واستطلاع الجوانب المختلفة لمفهوم وتطبيقات الهجرة الدائرية وذلك بمدينة فلورنسا بإيطاليا يومى ٢٨ و٢٩ يناير ٢٠٠٨.

Euro -Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration. (CARIM). w.w.w. carim.org / circular migration.

(٧) يمكن الرجوع إلى النصوص الأصلية للطرح العربى ومواقف الدول الواقعة جنوب وشرق المتوسط من خلال بيان السيدة وزيرة القوى العاملة والهجرة فى جمهورية مصر العربية امام الحوار العالمى رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، الجمعية العامة للامم المتحدة، نيويورك، اكتوبر ٢٠٠٦. وكذا فى بيان منسق المجموعة العربية، ممثل مصر، أمام الاجتماع الأول لوزراء الهجرة بدول الشراكة الأورو-متوسطية المعقود فى إقليم الجارف، البرتغال، ١٨-١٩نوفمبر ٢٠٠٧.

(٨) إعلان هلسنكى للامن والتعاون فى أوروبا عام ١٩٧٥، وثيقة مدريد عام ١٩٨٨، وثيقة فيينا عام ١٩٨٩ بشأن الاتصالات الإنسانية.

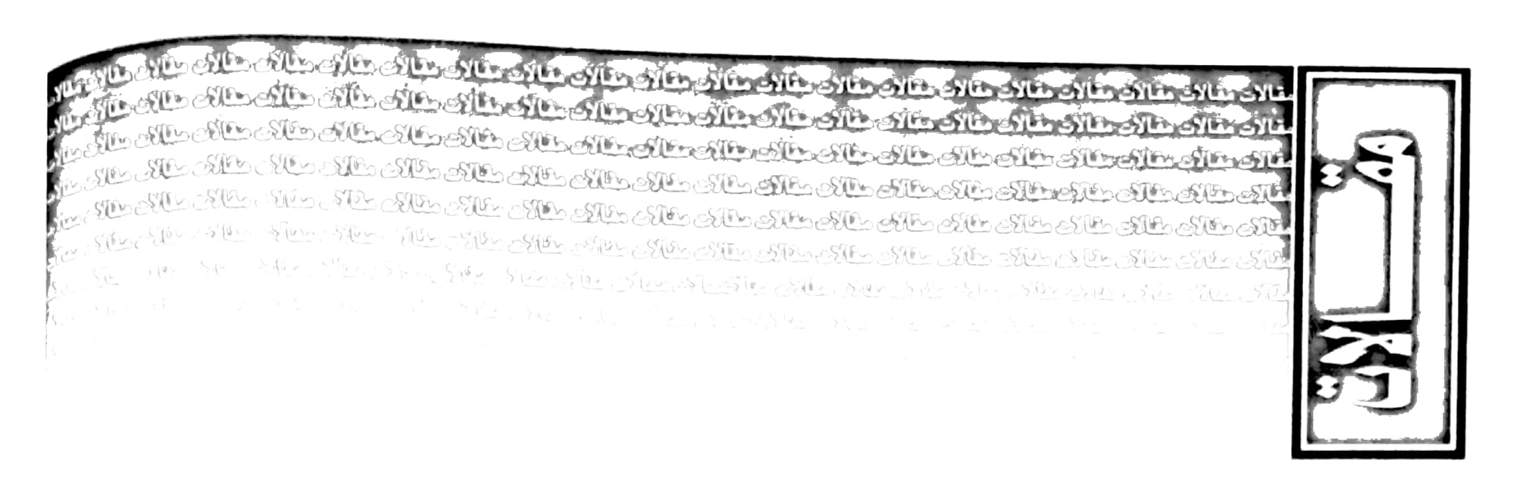
(٩) انظر: هانى خلاف وأحمد نافع، (نحن وأوروبا)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٧، (الفصل الخاص "صورة العرب والمسلمين فى السينما الأوروبية" والفصل الخاص "ظواهر التواصل والتبادل حتى فى فترات الصراع").

(١٠) تضمنت الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الأول لوزراء الدول العربية المعنيين بالهجرة والمغتربين، تحت رعاية الجامعة العربية، القاهرة ١٨ - ١٩ فبراير ٢٠٠٨، النص على "دعوة الأمانة العامة للجامعة العربية، بالتنسيق مع المنظمات العربية ومعاهد البحوث المتخصصة، إلى تجميع الدراسات والأبحاث القائمة حول أحجام وأشكال المساهمات المختلفة التى قدمها ويقدمها المهاجرون العرب فى تنمية الإنتاج والخدمات بالدول الأجنبية المستقبلة لهم، والإفادة بنتائج هذه الدراسات فى محافل الحوار وإطارات الشراكة التى تتم بين المجموعة العربية والتجمعات والقوى الدولية، وفى تعزيز المواقف التفاوضية للدول العربية فيما يتعلق بعوائد وآفاق الهجرة القانونية من البلدان العربية".

ولمزيد من التفاصيل حول دور المهاجرين العرب فى أوروبا، انظر: أعمال الندوة الدولية التى نظمتها جامعة الدول العربية، القاهرة، ابريل ٢٠٠٧، حول موضوع (المغتربون العرب فى المهجر الأوروبى ودراسة حالة دول شمال إفريقيا) وعلى الأخص منها:

- دراسة د. عمار جفال، مدير مخبر البحوث والدراسات بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

- ودراسة د. سمير بودينار، رئيس مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، وجدة، المملكة المغربية بعنوان (الوضع القانونى للمغتربين المغاربة فى دول غرب أوروبا).



المواقع الراهنة للقوى فى النظام الاقتصادى العالمى .. قراءة فى التقارير الدولية

د.محمد عبد الشفيع عيسى *

ظهرت نظريات عديدة فى علم العلاقات الدولية تفسر أنماط السلوك الخارجى والعلاقات المتبادلة فى المنتظم الدولى، مثل النظرية المثالية، والنظرية الواقعية، والمدرسة السلوكية والنظامية، و"ما بعد السلوكية"، و"ما بعد النظم"، ومدرسة الاقتصاد السياسى، ومقتربات تحليل الصراعات وتسوية النزاعات، وغيرها كثير مما يعنى به دارسو العلاقات الدولية.

ولكننا فى هذا المقال، سنحاول تقديم تفسير لمظاهر القوة والتفوق على المستوى الدولى، وما يقابلهما من الضعف والتهميش من خلال قراءة للتقارير الدولية المتخصصة التى تتناول هذا الموضوع من وجهة نظر اقتصادية. ويجب أن نشير هنا إلى الطبيعة "النسبية" للنتائج التى توردها تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية، والمنتديات الفكرية، ومراكز البحث، والتى يجب أن تستخدم بحذر بوصفها دليلا عاما إرشاديا، وليست من قبيل الحقائق الثابتة.

ولنبدأ بمجموعة الدول المسيطرة على النظام الاقتصادى العالمى أو الدول الصناعية المتقدمة وتضم: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، وإيطاليا، واليابان.

القوى المسيطرة :

إن أكبر اقتصاد منفرد فى العالم هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعبر عن ذلك بمؤشرات عديدة، أولها حجم الدخل القومى. ووفقا لتقرير البنك الدولى "التنمية فى العالم ٢٠٠٧"، فإن مستوى الدخل الأمريكى لعام ٢٠٠٥، بالطريقة الحسابية المسماة تعادل القوة الشرائية، بلغ ٤و١٢ تريليون دولار: (التريليون يساوى ألف مليار كما هو معروف). وأما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، فقدر بنحو ٤٢ ألف دولارأمريكى. وبما أن إجمالى الدخل الكلى على مستوى العالم يبلغ نحو ٦٠,٦ تريليون دولار، فإن الاقتصاد الأمريكى يولد خمس الناتج العالمى على وجه التقريب، كما أن متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمى الذى يصل إلى ٩٤٠٠ دولار.

وتأتى الصين بعد الولايات المتحدة مباشرة من حيث حجم الدخل القومى، بمستوى يقدر بنحو ٨,٦ تريليون دولار وفق طريقة "تعادل القوة الشرائية "أيضا. أما إذا استخدمنا الطريقة العادية، فإن حساب الدخل لن يزيد على ٢,٦ تريليون دولار تقريبا. ولكن شتان، فتعداد الصين يبلغ ١٣٠٠ مليون نسمة. وبقسمة الدخل القومى على عدد السكان، يصبح متوسط نصيب الفرد فى الصين ٦٦٠٠ دولار، أى نحو سدس المتوسط الأمريكى. ومن المثير للاهتمام أن تعداد الولايات المتحدة السكانى وصل عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩٦ مليون نسمة، وبذلك فهى، بعد استبعاد الصين والهند، من أكبر دول العالم من الناحية السكانية، ولا يناهزها فى العدد سوى

(*) استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

إندونيسيا بتعداد يبلغ ٢٢١ مليون نسمة، تليها البرازيل (١٨٦ مليونا). ويلاحظ أنه فى أيام نظام "القطبية الثنائية" الأمريكى - السوفيتى السابق، كان الاتحاد السوفيتى يتجاوز تعداده الولايات المتحدة، وكان يشغل سدس مساحة اليابسة الأرضى. أما الآن، فقد هبط تعداد روسيا الاتحادية - وريثة الاتحاد السوفيتى- إلى ١٤٣ مليون نسمة، وهو ينمو بالسالب (أى يتناقص عبر الزمن وبمعدل بلغ ٠,٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥). وروسيا حاليا لا يزيد حجم الدخل القومى فيها على ١,٥ تريليون دولار، وبمتوسط لنصيب الفرد ١٠ آلاف دولار، أى أقل من ربع الرقم الأمريكى.

ومن بين الدول الصناعية المتقدمة، فإن أقرب الدول إلى الولايات المتحدة هى اليابان (١٢٨مليون نسمة) ولكن بحجم للدخل القومى لا يزيد على ٤ تريليونات دولار تقريبا، أى أقل من ثلث الدخل الأمريكى، مع متوسط لنصيب الفرد ٣١,٤ ألف دولار. بينما أن بريطانيا (٦٠ مليون نسمة فقط) يبلغ دخلها ١,٩تريليون، بمتوسط للفرد ٣٢,٦ ألف دولار، وقريب من ذلك: فرنسا، وألمانيا.

وفى ظل تمتع الولايات المتحدة بتعداد سكانى كبير وارتفاع فى دخل الأفراد، فهى تشكل أكبر سوق استهلاكية فى العالم، خاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك فى المجتمع الأمريكى، مما يميز هذا الاقتصاد الذى يعتمد على الاستهلاك، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادى. ولذلك تتهافت مختلف الدول على التصدير للولايات المتحدة التى يبلغ نصيب الاستهلاك العائلى من الناتج المحلى الإجمالى فيها ٧١٪ (عام ٢٠٠٥) مقابل ٥٧٪ فى اليابان على سبيل المثال. وتبلغ قيمة الواردات الأمريكية ١,٧ تريليون دولار من إجمالى الواردات العالمية المقدرة بنحو ١٠,٦ تريليون دولار مقابل واردات بنحو نصف تريليون دولار تقريبا لكل من بريطانيا وفرنسا واليابان، و ٠,٧ تريليون لألمانيا.

الولايات المتحدة أيضا هى أكبر مستثمر عالمى، بحكم كونها صاحبة أكبر نصيب من ملكية الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم. وقد بلغت قيمة "الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة" للولايات المتحدة ١٠٧ مليارات دولار تقريبا عن عام ٢٠٠٤، بفارق هائل مع أقرب الدول إليها وهى بريطانيا (٧٢,٥ مليار). ولا يزيد نصيب فرنسا على ٢٤,٥ مليار، بينما قدرت حصة ألمانيا بالسالب، وقدمت اليابان ٧,٨ مليار دولار.

للولايات المتحدة الأمريكية باع طويل أيضا فى مضمار البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. ووفقا لتقرير الاستثمار العالمى الصادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عام ٢٠٠٥ ، والمكرس لموضوع تدويل البحث والتطوير، نجد أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول فى العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بالمقادير المطلقة، تليها اليابان فألمانيا ففرنسا ثم بريطانيا. وهذه خمس دول من مجموعة الدول الصناعية السبع، ومن بعدها تجىء الصين ثم كوريا، وتعود دولتان من (السبع) هما كندا فإيطاليا، تتلوها السويد.

تضاف إلى مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية، على الصعيد العالمى، السيطرة النقدية، بحكم أن الدولار الأمريكى يشكل عملة الاحتياطى الأولى فى العالم، تستخدمه البنوك المركزية كغطاء لإصدار العملة ومواجهة الاحتياجات إلى السيولة، بل ويستخدم كعملة (موازية) إلى جانب العملات الوطنية فى العديد من دول العالم، كما تقيم به أبرز سلع التجارة الدولية، وفى مقدمتها النفط. وتعطى هذه الحقيقة ميزة إضافية تسمح للولايات المتحدة بالحصول على سلع وخدمات أجنبية عبر إصدار كميات إضافية من الدولار، كما تتدفق عليها الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال حيازة سندات وأذون الخزانة الأمريكية ومعاملات البورصة، بالإضافة إلى الودائع المصرفية فى البنوك الأمريكية، أكبر بنوك العالم.

ويشير ذلك كله إلى أن الولايات المتحدة تحصل على ما يسمى ريع السيطرة، بمعنى أن مركزها العالمى الحاكم، سياسيا وعسكريا وثقافيا، يمكنها من جنى مكاسب اقتصادية كبرى.

القوى الصاعدة فى "النظام الدولى الجديد":

تتعدد القوى الصاعدة الجديدة، ومن أهم مراكزها آسيا الشرقية بالتحديد. وهذه القوى الآسيوية لها أكثر من صنف، فهناك ما يسمى بالجيل الأول للبلاد حديثة التصنيع منذ السبعينيات من القرن الفائت، وهى أربع دول: كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونج كونج الصينية. وهناك أيضا، من الجيل الثانى للثمانينات والتسعينات، دولة واحدة صعدت واستمر صعودها (ماليزيا) بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير، وهى: إندونيسيا، وتايلاند، والفلبين. ثم هناك (دولتان- قارتان): الصين والهند.

من ناحية أخرى، برزت بعض دول أمريكا اللاتينية، ونخص بالذكر البرازيل، التى عالجت جراح التضخم والركود منذ مطلع الألفية، خاصة مع رئاسة (لولا دى سيلفا)، والمكسيك التى - مع صعود نسبى - تعانى ما تعانى، ولم تفلح فى إنقاذها تماما منظمة التجارة الحرة التى تنضم إليها مع الولايات المتحدة وكندا، باسم (نافتا). وهناك إلى حد معين الأرجنتين، خاصة بتزايد صادراتها من السلع الغذائية، وشيلى، التى حققت نجاحا معينا فى برنامجها (المثير للجدل) للتكيف الهيكلى. وكل هذا الصعود رافقه هبوط أو بقاء فى موضع (محلك سر) - كما يقال- لدول كانت تحسب من (الجيل الأول للبلاد حديثة التصنيع) فى السبعينات، خاصة كولومبيا، وبوليفيا، وأوروجواى.

منطقة أخرى شهدت بعضا من صعود الصاعدين، وهى منطقة أوربا الشرقية والوسطى والبلقان، ونستثنى هنا روسيا الاتحادية، كحالة خاصة لدولة صعدت بعد الهبوط الذى صاحب فقدان موقعها المسيطر فى النظام العالمى السابق. وقد حققت هذه المنطقة إنجازات متنوعة حتى منتصف السبعينات، اقتصاديا واجتماعيا، خاصة فى التصنيع الثقيل، والتعليم العام، والصحة العامة، ثم أصابها ما أخذ يصيب الاتحاد السوفيتى من علل ثقال. بعد انهيار المنظومة السوفيتية كلها، انضمت عشر من دول أوربا الشرقية للاتحاد الأوربى. وقد برز العديد من دول أوروبا الشرقية فى السنوات القليلة الأخيرة، منها التشيك، وبولندا، وسلوفينيا، وكذا: المجر، وكرواتيا. ولكن البعض هبط بصورة حادة، خاصة: البوسنة، وألبانيا، إلى حد ما، ومقدونيا، ومنطقة كوسوفا ذات الوضع الخاص. ومن المثير للتأمل أن تكون هذه البلدان الأخيرة منتمية، بدرجات متفاوتة، للعالم الإسلامى.

ونورد هنا بعض المؤشرات عن واقع هذه الدول الصاعدة.

تتمتع الصين بأحد أعلى معدلات النمو الاقتصادى فى العالم ٩,٦٪ كمتوسط للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، كما أن الهند حققت معدل نمو بلغ ٦,٩٪. ولكن، إذا كانت الهند - ذات التعداد السكانى البالغ نحو ١١٠٠ مليون نسمة (عام ٢٠٠٥) - حققت حجما للناتج المحلى الإجمالى ، فى العام نفسه ، يقدر بنحو

٧٨٥,٤ مليار دولار (بطريقة الحساب العادية)، فإن كوريا - ذات التعداد السكانى الذى لا يتجاوز ٤٨ مليون نسمة - حققت حجما للناتج المحلى الإجمالى (٧٨٧,٧ مليار دولار)، أى بما يزيد على الهند بمقدار ٢,٢ مليار دولار. ولك أن تتصور مستوى الإنجاز الكورى. ثم إن ماليزيا - ذات الـ ٢٥ مليون نسمة- حققت ١٣٠ مليار دولار (مقارنة على سبيل المثال بجمهورية مصر العربية ذات ال ٧٤ مليون نسمة والتى حققت ٨٩ مليار دولار). أما إندونيسيا - ذات الـ ٢٢١ مليون نسمة- فقد حققت ٢٨٧ مليار دولار، أى نحو ثلث الناتج الكورى.

وإننا إذ نقدم شذرات متفرقة عن وقائع الصعود لبلد أو لبلدان قليلة داخل كل مجموعة، ومن مصادر متباينة، بغرض تقريب الحقيقة للأذهان- فإننا نذهب إلى أمريكا اللاتينية لنجد أن البرازيل (١٨٦ ملون نسمة) ارتفع حجم الناتج لديها إلى ٧٩٤ مليار دولار، ولكن تعدادها الضخم يهبط بمتوسط نصيب الفرد إلى نحو ٣٥٠٠ دولار (مقابل ٥٦٠ دولارا فى نيجيريا - مثلا- ذات الـ ١٣٢ مليون نسمة، و ٦٩٠ دولارا فى باكستان ذات الـ ١٥٦ مليون نسمة). وجميع هذه البيانات من تقرير "التنمية فى العالم" للبنك الدولى عام ٢٠٠٧ .

أما وفق "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فإن البرازيل تأخذ المرتبة رقم ٦٩ على مقياس التنمية البشرية، من بين البلدان المشمولة فى التقرير، والبالغ عددها ١٧٧ بلدا، بينما تقفز الأرجنتين إلى المرتبة رقم ٣٦، وشيلى ٣٨، والمكسيك ٥٣ . هذا بينما تحتل عدد من الدول العربية -غير النفطية - مواقع دون ذلك، حيث تأخذ الأردن المرتبة ٨٦، وتونس ٨٧ . والشيء بالشيء يذكر، فإن من بين مجموعات القوى الصاعدة فى العالم عددا من دول أوربا الشرقية والوسطى والبلقان ذات مواقع متقدمة، ضمن الفئة الأعلى تطورا فى مجال التنمية البشرية بالعالم، إذ تتربع سلوفينيا على عرش المرتبة رقم ٢٧، والتشيك رقم ٣٠، والمجر ٣٥، وبولندا ٣٧، وسلوفاكيا ٤٢، وكرواتيا ٤٤ .

من ناحية أخرى، فإن مؤشر الإنفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى - بالقيم النقدية المطلقة - وفق تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٥، يشير إلى وجود دولتين من الدول الصاعدة من شرقى آسيا بين الدول العشر الأولى على مستوى العالم، وهما: الصين فى المركز رقم ٦، وكوريا فى المركز رقم ٧ . أما على مستوى العالم غير الصناعى، فإن البلاد العشرة الأولى هى: الصين، وكوريا، وتايوان، والبرازيل، وروسيا، والهند، والمكسيك، وسنغافورة، وتركيا، وهونج كونج. وأكثر المواقع جذبا لطاقات البحث والتطوير فى العالم خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ يبلغ عددها ٣٣ دولة، تقف على قمتها ثلاث دول هى، على التوالى: الصين فالولايات المتحدة فالهند.

ولكن البيانات المتاحة من مصادر منتدى دافوس عن موضوعى التنافسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدم صورة ذات طبيعة "تشاؤمية" نسبيا حول القوى الصاعدة، مع أخذنا بيانات دافوس بقدر من الحذر المطلوب، لكونه منتدى خاصا، وليس من طبيعة عامة كمنظمات الأمم المتحدة التى استقينا منها بياناتنا السابقة. إن المراتب الثمانى الأولى مثلا على "مؤشر التنافسية العالمى" (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ليس من بينها دولة من الدول الصاعدة المذكورة آنفا، عدا سنغافورة فى المركز الخامس. وكذلك الحال فى مؤشر "تنافسية قطاع الأعمال"، إذ ليس من بين البلدان العشرة الأولى سوى هونج كونج الصينية. أما مؤشر الاستعداد التكنولوجى فى مجال الاتصالات (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، فإنه لا يضم من بين الدول ذات المواقع الخمسة عشر الأولى- سوى نفس البلدين "الصغيرين جدا"-: سنغافورة وهونج كونج. فهل معنى ذلك أن "القوى الصاعدة"، عموما، لا يزال أمامها شوط صعب فى مضمار التنافسية التكنولوجية؟ يبدو ذلك.

الصغار المتفوقون فى النظام العالمى :

لا تحوز هذه القوى الصغيرة المتفوقة مقومات السيطرة، سواء من الجانب الاقتصادى: قاعدة الموارد الطبيعية، مستوى الناتج المحلى الإجمالى، حجم السكان، أو من الجانب السياسى، والعسكرى. غير أنها تحوز مقومات التفوق، أى الرقى فى مضمار محيط اهتمام هذا الموضوع وهو الأداء الاقتصادى.

ولنبدأ بمؤشر دافوس عن التنافسية العالمية، حيث نجد أن الدول الأربع الأولى على مستوى العالم، والتى تتصدر قائمة "المنافسين- المتنافسين" فى تقرير ٢٠٠٦ هى على التوالى: سويسرا، وفنلندا، والسويد، والدنمارك، وكل منها تلخصها كلمة "شركة": نستلة- نوكيا- إريكسون- دانون. فهذا مما يشير إلى موضع "الميزة التنافسية" لكل منها فى الاقتصاد العالمى. الميزة: دولة ذات شركة متفوقة فى التصنيع الغذائى الجديد، بعد ميزة سابقة فى الأجهزة الدقيقة والساعات السويسرية، ودولة ثانية تتفوق شركتها فى تصنيع أجهزة الهواتف النقالة، وثالثة تتفوق شركتها فى صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والرابعة فى الغذاء مرة أخرى. وهذه الدول الأربع كلها أوربية، من الشمال الأوربى الغنى، لكن غير القوى بالمعايير العالمية. ومن يأتى بعدها فى المركز الخامس "البلد-الميناء" الآسيوية: سنغافورة، صغيرة الحجم جدا، وقليلة السكان مثل غيرها من المتفوقين. وبعد المقاعد الخمسة الأولى التى حجزها المتفوقون الصغار، يأتى دور الكبار على استحياء شديد: الولايات المتحدة،" أقوى" دولة فى العالم، فى المركز السادس. واليابان فى المركز السابع، وألمانيا فى الثامن..إلى آخر القائمة. وتشير البيانات الواردة عن هذه الدول من حيث حجم السكان ومستوى الدخل القومى الإجمالى، من واقع تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠٠٧ ، إلى أن هذه الدول المتفوقة تعتبر من الدول الصغيرة.

إن تعداد سكان سويسرا هو ٧ ملايين، ولا يزيد حجم الدخل القومى فيها عام ٢٠٠٥ - بطريقة "تعادل القوة الشرائية"- على ٢٧٦ مليار دولار، مقابل ١٩٠٠ مليار تقريبا لكل من بريطانيا وفرنسا مثلا. ويبلغ تعداد السكان فى فنلندا ٥ ملايين، بحجم للدخل القومى لا يتجاوز ١٦٣مليار، والسويد ٩ ملايين، مع دخل قومى يبلغ ٢٨٤ مليار دولار، والدنمارك ٥ ملايين، وحجم دخلها القومى يبلغ ١٨٢ مليار دولار، وسنغافورة ٤ ملايين نسمة، مع دخل قومى يبلغ ١٣٠ مليار دولار.

رغم محدودية حجم الدخل القومى فى الدول الخمس المتفوقة، فإن قلة عدد سكانها يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بما يمثل مؤشرا آخر على التفوق الاقتصادى. وقد بلغ متوسط الدخل الفردى فى سويسرا ٣٧ الف دولار، مقابل ٣٢,٦ الف دولار فى بريطانيا، و ٣٠,٥ الف دولار فى فرنسا، وفق نفس المرجع للبنك الدولى، عن العام المذكور٢٠٠٥ . وبلغ الرقم المقابل فى فنلندا ٣١ الفا، وفى السويد ٣١,٤ الفا، وفى الدنمارك ٣٣,٧ الف ، وسنغافورة ٢٩,٧ الف.

أما مؤشر القدرة على الابتكار، الذى طوره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - انكتاد، وضمنه تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٥،

فقد صنف دول العالم إلى ثلاث مجموعات: ذات القدرة الابتكارية العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، حسب بيانات ٢٠٠١ . وقد تصدرت المجموعة الأولى كل من: السويد فى المركز الأول، وفنلندا فى المركز الثانى، ومن بعدهما الولايات المتحدة ، ثم الدنمارك فى المركز الرابع، والنرويج فى الخامس، علما بأن بلجيكا احتلت المركز الثامن، وحلت هولندا فى التاسع، واليابان فى العاشر. وبذلك، فقد احتلت دول صغيرة بالمعايير العالمية ستة مقاعد من العشرة الأولى، ضمن المجموعة الأولى فى العالم.

لا يقتصر التفوق على المؤشرات الثلاثة السابقة: التنافسية، ومتوسط الدخل الفردى، والقدرة على الابتكار.

هناك أيضا مؤشر الجاهزية التكنولوجية Technological Readiness فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذى طوره منتدى دافوس. فقد ورد فى "التقرير العالمى لتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٦/٢٠٠٧ " أن الدول ذات المواقع الخمسة عشر الأولى على المؤشر المذكور هى: الدنمارك، السويد، سنغافورة، فنلندا، سويسرا، هولندا، الولايات المتحدة، أيسلندا، بريطانيا، النرويج، كندا، هونج كونج، تايوان، اليابان، استراليا.

فهل رأيت كيف أن الصغار زاحموا الكبار هنا، حتى لم يبق من (الكبار جدا) سوى ثلاث دول هى الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، بينما أخذت الدول الصغيرة تسعة مقاعد من بين المقاعد الخمسة عشر، باستثناء كندا، وتايوان، واستراليا؟ وهل رأيت أن (الصغار المتفوقين) أخذوا المواقع الستة الأولى كلها، دون منازع؟

لا يقف الأمر عند هذا الحد. وإليك مؤشر التنمية البشرية، وفق "التقرير العالمى للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٦"، والذى يصدره (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى). ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس: (توقع العمر عند الميلاد)، و(معدل إجادة القراءة والكتابة للبالغين)، و(معدل القيد للتعليم الأساسى والثانوى). وقيمة المؤشر الكلية مساوية للواحد الصحيح، ويتم ترتيب الدول تنازليا، حسب النسبة التى تحصل عليها من الواحد الصحيح. وقد احتلت النرويج الموقع الأول على مستوى العالم بدرجة (٠,٩٦٥)، والثانية هى أيسلندا (٠,٩٦٠) والثالثة استراليا (٠,٩٥٧)، والرابعة ايرلندا (٠,٩٥٦)، والخامسة السويد (٠,٩٥١). وللعلم، فإن تعداد سكان أيسلندا بلغ أقل من ثلث مليون نسمة (٢٩٥ ألف نسمة بالضبط) عام ٢٠٠٥، وأيرلندا ٤ ملايين. فيالهما من بلدين صغيرين. ولم يتجاوز عدد سكان استراليا ٢٠ مليون نسمة (بحجم للدخل القومى بلغ نحو ٦٢٠ مليار دولار امريكى ومتوسط لنصيب الفرد ٣٠,٦ ألف دولار). وإذا استبعدنا استراليا، فإن الدول الصغيرة المتفوقة احتلت أربعة مقاعد من الخمسة الأولى فى ترتيب "التنمية البشرية"على مستوى العالم.

القوى الضعيفة فى العالم :

طبقا لبيانات البنك الدولى عن التنمية فى العالم –٢٠٠٧، فإن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالى لسكانها عام ٢٠٠٥ نحو ٢٣٥٣ مليون نسمة، من إجمالى سكان العالم البالغ عددهم ٦٤٣٨ مليون نسمة، أى بحصة تتجاوز ثلث البشرية عددا. وفى المقابل، بلغت القيمة الكلية للناتج القومى الإجمالى لهذه المجموعة (بطريقة الحساب المسماة "تعادل القوة الشرائية") نحو ٥,٨ تريليون دولار، من القيمة الإجمالية للناتج العالمى، والمقدرة بنحو ٦٠,٦ تريليون دولار، أى بنصيب يقل عن العشر.

أما إذا استخدمنا طريقة الحساب العادية فإن الناتج الإجمالى للمجموعة يقدر بحوالى ١,٤ تريليون دولار فقط، من الناتج العالمى المقدر بنحو ٤٥ تريليونا، أى بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزء. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو ٣٠/١ من الناتج العالمى..!

وهذه المجموعة منخفضة الدخل تعتبر المجموعة الضعيفة فى النظام الاقتصادى العالمى، وتنطبق عليها وضعية الهبوط مقابل وضعية القوى الصاعدة التى تحدثنا عنها سابقا.

ولو شئنا التوسع فى تعريف الطرف الضعيف فى النظام الاقتصادى العالمى، فإن هناك مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها، إذ يبلغ ٢٤٧٥مليون نسمة، بإجمالى للناتج- المحسوب بالطريقة العادية- يقدر بنحو ٤,٧ تريليون دولار. فهذا إذن ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على أكثر قليلا من ١٠/١ من الناتج العالمى.

وبإضافة الدول منخفضة الدخل إلى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، فإن القوى الضعيفة اقتصاديا -بالمعنى الواسع- تشكل ثلثى البشرية تعدادا، بينما تحصل على ١٣٪ تقريبا من الدخل العالمى. فيا لها من قسمة ضيزى.

ولكن فلنعد إلى "الضعفاء - الضعفاء"، أى منخفضى الدخل فحسب، أو فقراء العالم، ولنحاول استكمال ملامح الصورة، ولو جزئيا. إذ نجد أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بلغ عام ٢٠٠٤ ٥٨ سنة للرجال، و٦٠ سنة للنساء، مقابل: ٧٦ عاما للرجال، و٨٢ عاما للنساء فى الدول مرتفعة الدخل). ويمثل العمر المتوقع أحد مكونات مؤشر التنمية البشرية. ومن هنا، ننتقل إلى "التقرير العالمى للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى - ٢٠٠٧"، فنجد أنه قد صنف دول العالم إلى ثلاث مجموعات: الدول ذات المستوى العالى من التنمية البشرية، وذات المستوى المتوسط، وذات المستوى المنخفض. وبرغم أنه لا يوجد تطابق - بالضرورة - بين هذا التصنيف والتصنيف السابق، فإنه من الممكن اعتبار البلدان منخفضة الدخل منخفضة المستوى فى التنمية البشرية أيضا. وتبلغ القيمة القصوى للمؤشر المذكور الواحد الصحيح، وتصنف الدول حسب النسبة التى تحصل عليها من هذا المؤشر. وتصل النسبة فى المجموعة المنخفضة أو الضعيفة إلى أقل من النصف (٠,٤٢٧)، بينما تبلغ فى المجموعة متوسطة المستوى (٠,٧٠١)، وفى المجموعة ذات المستوى العالى (٠,٩٢٣).

كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فى تقريره عن الاستثمار العالمى(٢٠٠٥)، صنف دول العالم، من حيث مستوى القدرة الابتكارية، إلى الدول ذات القدرة الابتكارية العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، وقام بقياس هذه القدرة بمؤشر حسابى، قيمته الإجمالية مساوية للواحد الصحيح أيضا. ويلاحظ أن الدول الضعيفة، بالمعنى الواسع، هى دول ذات قدرة ابتكارية منخفضة. وفى عام ٢٠٠١ مثلا، بلغ عدد هذه الدول - فى عينة الدراسة - ٣٩ دولة، تبدأ بسريلانكا، حيث تصل النسبة الخاصة بها من المؤشر إلى (٠,٣١٧) وتنتهى بأنجولا (٠,٠١٩). هذا بينما تتراوح قيمة المؤشر فى الدول متوسطة القدرة بين ٠,٥٩٥ فى حالة الأردن، و ٠,٣١٩ فى حالة الإكوادور. أما الدول مرتفعة القدرة، فتراوحت القيمة بين ٠,٩٧٩ فى حالة السويد، و ٠,٦٢٦ فى حالة سلوفاكيا.

وقد حاولت مراكز أبحاث غربية وأمريكية، ومنظمات غير حكومية على الصعيد العالمى، ومنتديات خاصة، أن تقدم بطريقتها،

ومن وجهة نظرها، مقاربات متعددة لواقع الدول الضعيفة فى النظام العالمى، وصممت مؤشرات موجهة لقياس ما تعتبرها ظواهر مرتبطة بهذه الدول، ارتباطا لا انفصام له تقريبا. ومثال ذلك مؤشر الدول الفاشلة، ومؤشر إدراك الفساد، دع عنك مؤشر التنافسية من دافوس، حيث حصدت الدول الضعيفة المراكز والمراتب المتأخرة على مقياس التنافسية العالمى. علما بأن المنتدى قسم دول العالم إلى مجموعات ثلاث أيضا: مجموعة (دنيا) تقتصر تنافسيتها على ما يسمى المتطلبات الأولية للنمو، وهى الدول منخفضة القدرة التنافسية، ومجموعة متوسطة، تنافس على الكفاءة، ومجموعة (عليا) تنصب تنافسيتها بجدارة على قوة الابتكار والقدرة المؤسسية. ومرة أخرى، نجد أن الضعفاء يفتقدون القدرة التنافسية، وتزدحم بهم ردهات المستوى الأولى المنخفض لهذه لقدرة.

ومن الملاحظ أن القوى الضعيفة فى العالم تتركز أساسا فى منطقتين:

* إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٨ دولة تقريبا من أنجولا إلى زيمبابوى).

* آسيا الوسطى الإسلامية (٦ دول من بلدان "الاتحاد السوفيتى السابق"). وليست كل دول المنطقتين من الدول الضعيفة بالتحديد، وإن كان معظمها كذلك. وهناك مناطق أخرى يوجد فيها عدد ملحوظ من القوى الضعيفة، ولو بكثافة أقل، وهى:

* جنوب آسيا (أفغانستان- بنجلاديش-نيبال...إلخ)

* القطاع "الشرقى" من آسيا الشرقية: كمبوديا- كوريا الشمالية- لاوس-ميانمار...

* منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى (جواتيمالا، جرينادا، هاييتى...إلخ).

إن القوى الضعيفة اقتصاديا تعتبر المنطقة الرخوة فى النظام العالمى، وبذلك فإنها أيضا تمثل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار، ويكفى أنها تحتوى على نوعين من القنابل الزمنية: قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديموجرافية.

من ناحية أخرى، فإن القوى الضعيفة-بالتعريف الواسع- هى القوى المهمشة سياسيا فى النظام الدولى القائم. ثم إن فيها أكبر عدد من الدول ذات الطابع الرمادى، أى التى يشوب مستقبلها الاقتصادى، وربما السياسى، قدر كبير من عدم اليقين، كما هى الحال بالنسبة لبنجلاديش وباكستان، وإلى حد ما إندونيسيا ونيجيريا.

نحو جدول أعمال لحركة التحرر الوطنى العربية والعالمية :

فى ضوء العرض التحليلى السابق، يمكن أن نتصور مجموعة عناصر لجدول أعمال مفترض لحركة التحرر الوطنى-القومى، العربية والعالمية، الجديدة، أو لمجموعة مواقف مبدئية إزاء كل مجموعة من المجموعات الدولية السابقة، وذلك على النحو التالى:

أولا- الموقف إزاء مجموعة القوى المسيطرة على النظام الاقتصادى العالمى خصوصا، والنظام العالمى عموما: موقف "المانعة". إن هذا التعبير الذى قام بنحته عدد من مثقفى المشرق العربى دقيق جدا فى التعبير عما نريده هنا. فهو أدنى من "المقاومة" من حيث الشحنة الحركية، ولكنه أعلى عمليا، وأرقى خلقيا، من موقف "المسايرة" ومن "التكيف". إنه أقرب إلى روح "التمرد"، فى محتوى فعال، يقوم ، من الناحية السالبة، ناحية النفى، على "عدم المالأة" بذريعة الواقعية، ويقوم، من الناحية الموجبة، على نزوع صوب المشاركة فى إعادة صياغة النظام الدولى، عبر إعادة بناء النظم الإقليمية المعنية. وبالتطبيق على الإقليم العربى- الإفريقى، و"المنطقة العربية-الإسلامية المركزية" المسماة -غربيا- بالشرق الأوسط، فإن المانعة تعنى، من ناحية أولى، عدم الاندراج فى سلك استراتيجية الهيمنة الأمريكية الصهيونية، استراتيجية الإمبريالية الكبرى والإمبريالية الصغرى، إن شئت، أو استراتيجية المفاوضات، بتعبير نصير عاروری فى كتابه الموسوم: أمريكا الخصم والحكم. وتعنى المانعة، من ناحية أخرى، المساهمة فى صياغة استراتيجية بديلة، تقوم على الصمود والتصدى، إذا صح هذا التعبير.

ذلك ما ينبغى إزاء قوى الهيمنة. أما بإزاء المجموعات الدولية الأخرى، فحسبنا رءوس أقلام، أو ما هو أكثر قليلا.

ثانيا- الموقف إزاء مجموعة القوى الصاعدة: (العمل على الاستفادة المتبادلة على قاعدة المصالح المشتركة).

ويحضرنا هنا "مثال سلبى"، هو نموذج العلاقة بين مصر وكوريا الجنوبية، خلال العقدين الماضيين. فمن حيث المبدأ، لم تختر مصر كوريا، بقدر ما أن كوريا الجنوبية هى التى اختارت مصر، كبوابة للعلاقة مع المنطقة العربية. ومن حيث المضمون، فقد أقيمت علاقة اقتصادية، ولم تنجح مصر فى توظيفها سياسيا فى اتجاه بناء قاعدة للقوة الوطنية-القومية، أو لم تحاول ذلك بالأحرى، لعدم وجود (مشروع وطنى – قومى) عريض. ثم إن هذه العلاقة الاقتصادية كانت "غير متكافئة" من حيث الجوهر: تصدير سلع زراعية ومعدنية مصرية (القطن والبترول)، مقابل استيراد سلع مصنعة عالية المحتوى التكنولوجى (الإلكترونيات) من كوريا.

على النقيض من ذلك، يجب علينا اختيار الطرف الأنسب فى شرق آسيا، من وجهة نظر الاستفادة، ونراه: اليابان. ويجب السعى نحو تطوير مضمون العلاقة المتبادلة باتجاه التكافؤ، للاستفادة المتبادلة على قاعدة المصالح المشتركة.

ثالثا- الموقف إزاء القوى الصغيرة المتفوقة: (التقليد الخلاق):

ليكن الموقف المناسب هنا هو العمل على استكناه أسرار التفوق لدى البلدان الصغيرة المعنية، و "تقليدها" بصورة مبدعة أو خلاقة، خاصة من طرف البلدان العربية صغيرة الحجم قليلة السكان.

رابعا- الموقف إزاء القوى الضعيفة والمستضعفة فى العالم:

(فلننهض معا). ونرى أن يكون هذا شعارا لأسلوب تعاملنا المتبادل مع سائر القوى الضعيفة والمستضعفة فى العالم، على رقعة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. فلنعمل على النهوض معا، من أجل بناء الكيان العريض لحركة تحرر وطنى، عربية، وعالمية، جديدة، بحيث تكون امتدادا خلاقا لحركة التحرر (القديمة) فى الخمسينات والستينات والنصف الأول من السبعينات من القرن المنصرم.

وإننا لنتوجه بالخطاب إلى قوى التحرر والمانعة والتقدم الاجتماعى ودعاة (سلطة الشعب) فى الوطن العربى، والإقليم العربى-الإفريقى، والعالم الإسلامى، والكتلة العريضة من عالم القارات الثلاث الضعيفة والمستضعفة، وقوى التطور الارتقائى على قاعدة إنسانية راقية داخل العالم الصناعى الرأسمالى المتقدم اقتصاديا ..وتلك جميعا- على التتابع- هى دوائر الانتماء الحقيقية للمجتمع العربى.

التنافسية فى العالم

أصدر المنتدى الاقتصادى العالمى الشهير بمنتدى دافوس فى الفترة الأخيرة أهم وثائقه الدورية على الإطلاق، وهو تقرير التنافسية فى العالم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

فلنشر بداية إلى أن المنتدى ليس أول من اهتم بموضوع التنافسية، فقد أخذ هذا الموضوع حيزا واسعا من اهتمام واضعى السياسات فى العالم الصناعى، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية فى مطلع التسعينات، وكذا بعيد حرب الخليج الثانية. لقد انتهت المهمة المقدسة لإسقاط "امبراطورية الشر" من وجهة النظر الأمريكية، وانتهت معها سياسة استقطاب المؤلفة قلوبهم فى شرق آسيا، القائمة على استثناء بعض من الدول "حديثة التصنيع" مثل كوريا وتايوان من سياسات الحماية التجارية الأمريكية، وفتح السوق الأمريكية الواسعة أمام منتجاتها، لقاء تحالفها الاسترتيجى "المقدس" مع الولايات المتحدة فى معركتها ضد السوفيت، دون انتظار فتح الأسواق الآسيوية بنفس الدرجة أمام المنتجات الأمريكية.

لذلك أراد الأمريكيون أن تعاد صياغة العلاقات التجارية مع الشركاء والحلفاء القدامى وإقامتها على سياسة المنافسة والتنافس دون محاباة، وقلب المائدة على رءوس أصحابها، ما أمكن ذلك، عن طريق فتح أسواق آسيا أمام المنتجات الأمريكية خاصة، على قاعدة من الحرية التى دشنتها الاتفاقيات المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، وفق مؤتمر مراكش لعام ١٩٩٤ .

ترافق ذلك مع انتهاء مهمة مقدسة أخرى قادها الرئيس الأمريكى جورج بوش الأب فى الخليج، لدرجة أن الشعب الأمريكى عزف عن التجديد له فى انتخابات الرئاسة الأمريكية، واختار بيل كلينتون، رائد السياسة الجديدة المتصالحة مع الطبقة الوسطى داخليا باسم "الطريق الثالث"، والميالة إلى درجة من التصالح مع العالم الجديد بعد الاتحاد السوفيتى. كان ذلك إيذانا برغبة أمريكية عارمة فى أخذ هدنة من السياسات ذات الطابع العسكرى والهجومى على المستوى الدولى، والالتفات، قليلا أو كثيرا، إلى الساحة الداخلية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية. ولم تنتظر إدارة كلينتون كثيرا، فقد وضعت نصب عينيها تأهيل الاقتصاد الأمريكى لخوض المعركة القادمة _ذات الطابع الاقتصادى- مع الحلفاء والشركاء خاصة، وعلى قاعدة من المنافسة ومن حرية التجارة والفتح المتبادل للأسواق. وأما ذلك التأهيل، فقد أخذ صورة التفوق فى حرب التكنولوجيا العالية والابتكار، وبناء منظومة قومية للابتكار، تليق بمرحلة ما بعد الحرب الباردة وحروبها الساخنة المحدودة الكثيرة. و هكذا، وعلى الصعيد المؤسسى، تأسس مجلس التنافسية الأمريكى. أما على صعيد الفكر والسياسات، فقد ظهرت صيحة مايكل بورتر فى كتابه "الميزة التنافسية للأمم"، ربما كبديل عصرى لمقولة آدم سميث منذ قرنين ونيف، حول ثروة الأمم. فإذا كان سميث قد ركز على استغلال موارد الأمة من هبات الطبيعة وعنصر العمل، أفضل استغلال، بالمقارنة بالأمم الأخرى، تحت شعار "الميزة التنافسية"، فإن المهم فى العصر الجديد - وفق بورتر- هو بناء ميزة تنافسية للأمة، من خلال إعادة بناء قاعدة المهارات البشرية المكتسبة وإعادة تأسيس القاعدة الإنتاجية للدولة بشكل عام، من خلال المؤسسات والشركات، بالمقارنة بغيرها. وقد حدث ذلك فى الوقت نفسه الذى شهد بدء موجة هبوط للاقتصاد اليابانى، فيما سمى بنهاية الاقتصاد الفقاعى.

وإذن، فإن منتدى دافوس لم يخترع التنافسية اختراعا، وإنما سار على الموجة الجديدة المتصاعدة، حسب الخط الذى تبناه كلاوس شواب، مؤسس المنتدى، وعراب الشركات العملاقة، فى ظل صيحة تنافسيتها ومنافساتها الجديدة وفى عصرحرية السوق. وهناك عدد من تقارير التنافسية التى تصدرها هيئات دولية أخرى، مثل البنك الدولى، والمعهد الدولى للإدارة. كما توجد محاولة أولية على المستوى العربى قام بها المعهد العربى للتخطيط مع الإشارة إلى تقرير إقليمى عربى يصدر عن دافوس، فى إطار إصداراته الإقليمية عموما.

فماذا وجدنا فى أحدث تقرير لمنتدى دافوس لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ؟

لقد تضمن التقرير إعادة صياغة وتركيب المؤشرات التى تقاس من خلالها تنافسية الدول، وقام بترتيب الدول الداخلة فى العينة المختارة وفق المؤشرات المذكورة، وعددها ١٢٥ دولة، بالإضافة إلى بعض من الدراسات الأساسية.

المهم أن المؤشر العام لدافوس تم تركيبه من مؤشرين كبيرين: أولهما يسمى (المؤشر العالمى) وقام بتركيبه فريق بحثى بقيادة زافير مارتن، ليخلف المؤشر السابق الذى استمر خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو مؤشر النمو، الذى كان قد تولى بناءه جيفرى ساكس وجون ماكارثر. والمؤشر الثانى يخص تنافسية قطاع الأعمال، ويقوم ببنائه مايكل بورتر.

ومن المهم أن نلقى نظرة - ولو خاطفة - على هذين المؤشرين، بادئين بالمؤشر الأول، العالمى، لنعرف كيف تسير دول العالم الآن وإلى أين تقودها مصائرها، وأين نحن العرب منها.

يتكون المؤشر العالمى من تسعة أعمدة، ينظر إليها باعتبارها القوة الدافعة لزيادة الإنتاجية التى تمثل المصدر الأساسى للنمو الاقتصادى. هذه الأعمدة هى:

* المؤسسات.

* البنية الأساسية.

* الاقتصاد الكلى (والمالية العامة).

* الصحة والتعليم الأولى.

* التعليم العالى والتدريب

* كفاءة السوق.

* الجاهزية التكنولوجية أو (تمام الاستعداد التكنولوجى).

* تشابك وتكامل قطاع الأعمال (بالإشارة إلى مدى الكثافة أو"التعقيد" فيما يسمى (Business Sophistication).

* الابتكار.

وهذه الأعمدة لا يعمل أى منها منفردا ، ولا يضمن أى من هذه الأعمدة تحقيق تنافسية الدولة بمعزل عن غيره. فإذا ما تمت مثلا زيادة الإنفاق على التعليم وكفاءته، فإن ذلك لا يجدى فتيلا، فى حالة جمود سوق العمل وضعف المؤسسات الأخرى، بحيث لا يتمكن خريجو النظام التعليمى من العثور على فرص العمل الملائمة.

ويتميز المؤشر العالمى فى التقرير الجديد بميزة مهمة، هى بيان موقع كل دولة من خريطة التنافسية الدولية، حسب مرحلة التطور التى تمر بها، فليست كل الدول من هذه الناحية سواء. ومن هنا، يقسم التقرير دول العالم إلى ثلاث مجموعات مختلفة: مجموعة الدول التى يقوم نموها على عوامل الإنتاج المتوافرة، والمجموعة التى يقوم النمو فيها على الكفاءة، وأخيرا مجموعة يقوم نموها على الابتكار. وبناء على ذلك، تصنف أعمدة التنافسية التسعة السابقة إلى ثلاث فئات فرعية: الفئة الأولى الخاصة بالدول التى تقع فى مرحلة التطور الأولى، و هذه الأعمدة، هى: المؤسسات، والبنية الأساسية، والاقتصاد الكلى، والصحة والتعليم الأولى. أما الفئة الثانية من الأعمدة، فتخص الدول الأكثر تطورا، فى المرحلة الثانية، حيث النمو بالكفاءة، وهى: التعليم العالى والتدريب، وكفاءة السوق، وتمام الاستعداد التكنولوجى. أما الفئة الثالثة، فتتعلق بالدول المنتمية للمرحلة الثالثة- أعلى مراحل التطور- وتشمل كلا من: مدى تعقد وقوة المؤسسات، والابتكار.

بناء على ما سبق، قام معدو التقرير بترتيب جميع دول العالم المشمولة فى العينة الخاصة بالعام الحالى، ومنها، عشر دول عربية هى: تونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والبحرين، والأردن، ومصر، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا. وقدم التقرير ملخصا لترتيب الدول فى المناطق المختلفة من دول العالم. ومن ذلك وجدنا أن المواقع الأربعة الأولى على مستوى العالم كله احتلتها سويسرا الدولة الأولى تليها دول ثلاث من شمال أوروبا هى على التوالى: فنلندا، والسويد، والدنمارك، واحتلت سنغافورة المركز الخامس، تليها الولايات المتحدة فى المركز السادس، ثم اليابان سابعا، وألمانيا ثامنا.. إلى آخر القائمة. وعن الدول العربية، فقد احتلت تونس المركز رقم ٣٠، كأفضل دولة عربية حسب ترتيب دافوس، ثم الإمارات (٣٢)، وقطر (٣٨)، والكويت (٤٤)، والبحرين (٤٩)، والأردن (٥٢)، ومصر (٦٣)، والمغرب (٧٠)، والجزائر (٧٦)، وأخيرا موريتانيا (١١٤).

هذا، وقد قام التقرير، بعد ذلك الترتيب العام، بترتيب دول العالم حسب كل فئة من الفئات الثلاث لأعمدة التنافسية: المتطلبات الأولية، والكفاءة، والابتكار، والتشابك والتعقد المؤسسى. وسوف نعرض باختصار للترتيب الخاص بالدول العربية

المشمولة في عينة التقرير لهذا العام، حسب مؤشرات الابتكار، نظرا لأهميته البالغة في سياق تحليل التنافسية. وسنلتزم بطريقة العرض الواردة في نسخة التقرير باللغة الإنجليزية، حسب التسلسل الأبجدي لأسماء الدول في هذه اللغة. لقد احتلت الجزائر المرتبة رقم (٩٠) على مستوى العالم فيما يتعلق بذلك المؤشر عموما، والبحرين (٧٧)، ومصر (٦٥)، والأردن (٦١)، والكويت (٤٦)، وموريتانيا (١٠٥)، والمغرب (٧٢)، وقطر (٥٥)، وتونس (٢٨)، ودولة الإمارات (٤٠).

ولابد من إشارة إلى أفضل الدول على مستوى العالم في موضوع الابتكار والتشابك المؤسسي، للمقارنة والتذكرة، والذكرى تنفع المؤمنين. الدولة الأولى هي اليابان، والثانية سويسرا، والثالثة ألمانيا، والرابعة هي الولايات المتحدة الأمريكية، والخامسة السويد، والسادسة فنلندا، والسابعة الدنمارك. تلك إذن بعض أهم دول المركز في العالم، من أمريكا الشمالية وأوربا الغربية والشمالية واليابان. أما أضعف مناطق العالم أداء، فهي إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، عدا دولة جنوب إفريقيا.

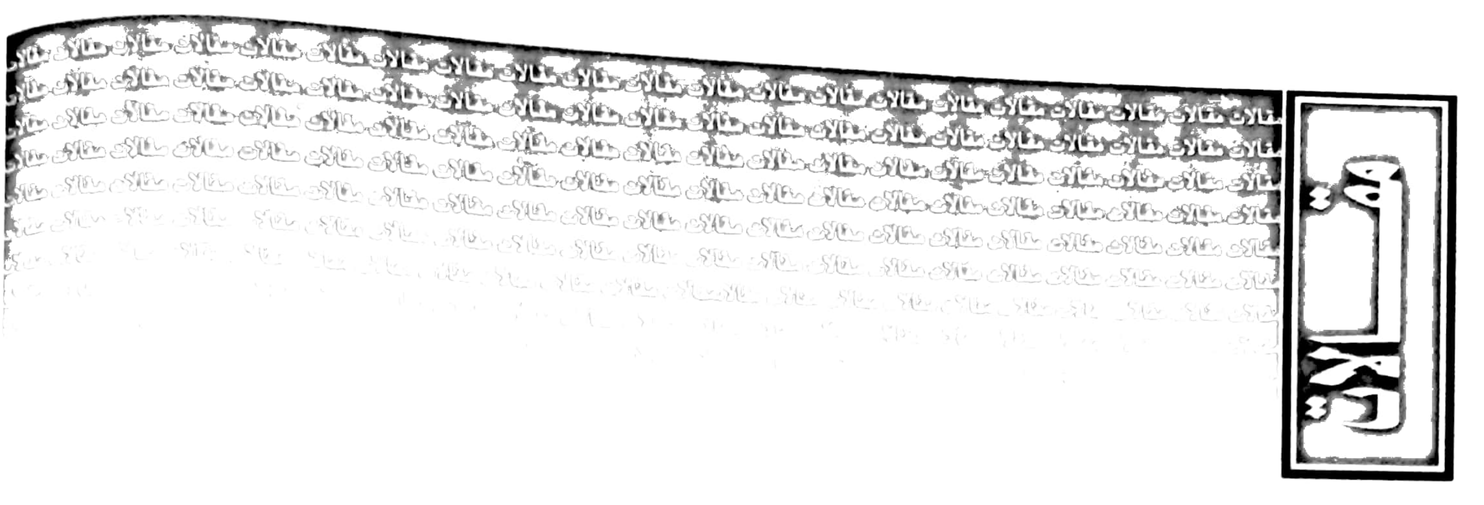
وكل ما سبق عن ترتيب الدول يتعلق بالمؤشر الكبير الأول (العالمي). أما المؤشر الكبير الثاني الخاص بتنافسية قطاع الأعمال، من حيث استراتيجيات وعمليات الشركات الإنتاجية، ومدى جودة بيئة الأعمال على مستوى الدولة، فإن الدول العشر الأولى على مستوى العالم هي: الولايات المتحدة، ألمانيا، فنلندا، سويسرا، الدنمارك، هولندا، السويد، بريطانيا، اليابان، هونج كونج.

والشيء بالشيء يذكر وبضدها تتميز الأشياء. وقد احتلت الدول العربية المعنية مراتبها وفق مؤشر الأعمال: تونس (٣٦)، الإمارات (٣١)، قطر(٣٤)، الكويت (٤٤)، البحرين (٥١)، الأردن (٥٢)، المغرب (٦٦)، مصر (٧٦)، الجزائر (٨٥)، موريتانيا (١٠١).

وهكذا تحددت مراتب الدول ومراكزها:

دول تزيد فيها الإنتاجية، ويرتفع مستوى معيشة شعوبها، وتتوطن بها قوة الابتكار، وتعظم فاعلية المؤسسات الإنتاجية، كل ذلك تحت راية "القدرة التنافسية الوطنية". ودول أخرى تتأخر عن الركب، ودول لم تتهيأ بعد للسفر. فهل يأكل القوى الضعيف؟ ومتى يمكن أن يحدث ذلك يا ترى؟

د. محمد عبد الشفيع عيسى



اتفاقية مونتريال وتنظيم مسئولية الناقل الجوى

د. خيرى الحسينى *

واجه كل من المكتب القانونى بسكرتارية منظمة الطيران المدنى الدولى، واللجنة القانونية للمنظمة فى دورتها الثلاثين سنة ١٩٩٧، والمؤتمر الدبلوماسى سنة ١٩٩٩ الذى أنيط به الموافقة النهائية على اتفاقية مونتريال بشأن توحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى المفتوحة - تحديا كبيرا،

باعتبارها وثيقة دولية قصد بها دمج الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية - التى يطلق عليها "نظام وارسو" "Warsaw system" نسبة إلى اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩، الخاصة بمسئولية الناقل الجوى - فى وثيقة واحدة جديدة وكذلك تحديث هذا النظام. وفى إطار هذين الهدفين، وجه مجلس المنظمة تعليماته للجنة القانونية وهى إحدى اللجان المهمة، التابعة له، وتختص بإعداد مشروعات الاتفاقيات الدولية للطيران المدنى ببذل قصارى جهدها للانتهاء من إعداد الاتفاقية الجديدة بانتهاء دورة اللجنة الثلاثين، التى عقدت بمقر المنظمة فى مونتريال بكندا فى الفترة من ٢٨ أبريل حتى ٩ مايو ١٩٩٧ . وقد حرص المجلس على قيام اللجنة بالإسراع فى إنجاز هذه المهمة فى دورة واحدة، حتى يتسنى له توجيه الدعوة على وجه السرعة لعقد مؤتمر دبلوماسى لإقرار مشروع الاتفاقية الجديدة فى أسرع وقت ممكن. وقد تلقيت هذه التعليمات من المجلس بصفتى رئيسا للجنة القانونية للمنظمة آنذاك، عملا على قيام اللجنة بتنفيذها. وقد أدركت الحكمة من حرص المجلس على أن تقوم اللجنة بالفراغ من مهمتها فى إعداد مشروع الاتفاقية الجديدة فى دورة واحدة، نظرا لتشعب موضوع الاتفاقية وتضارب مصالح الدول بشأنها، وخشية المجلس من تشعب المناقشات بسبب ذلك وطولها. لذلك، تم وضع اللجنة أمام مسئوليتها فى إطار زمنى محدد لا يستغرق أكثر من دورة. وقد سارعت بإرسال خطاب فى ٢٥ مارس ١٩٩٧ للسيد رئيس المكتب القانونى بالأمانة العامة للمنظمة وسكرتير اللجنة قبل عقد الدورة، كشفت له فيه عن خطتى فى إدارة المناقشات فى اللجنة، تنفيذا لتعليمات المجلس بحيث تقتصر المناقشة على النواحى الموضوعية للمسائل المثارة، وترك صياغة ما يتم الاتفاق عليه للجنة مصغرة من عدد محدود من الدول تشكلها اللجنة القانونية.

كما أوضحت أيضا أن تقوم اللجنة القانونية بالاحتفاظ - كلما أمكن ذلك - فى مشروع الاتفاقية الجديدة بالنصوص الأصلية الواردة فى وثائق نظام وارسو،

(*) مندوب مصر السابق لدى مجلس المنظمة الدولية للطيران المدنى، والرئيس السابق للجنة القانونية للمنظمة التى اعدت هذه الاتفاقية.

والاقتصار فقط على إدخال التعديلات التى تتطلبها عملية التحديث. وقد عرضت هذه الخطة على اللجنة القانونية فى بداية الدورة، وأقرتها كخطة عمل لإدارة المناقشات، وقد عقدت دورة اللجنة بمقر المنظمة فى مونتريال بكندا فى الفترة من ٢٨ أبريل حتى ٩ مايو ١٩٩٧، وحضرتها وفود (٦١) دولة متعاقدة، من بينها (١٢) دولة إفريقية و(٨) دول عربية. كما حضر الدورة (٤) مراقبين يمثلون عددا من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للطيران المدنى، من بينها منظمة الطيران المدنى الإفريقية، والهيئة العربية للطيران المدنى(١).

وقد نجحت اللجنة بعد عشرة أيام عمل، التى استغرقتها دورتها الثلاثون، فى التوصل إلى مشروع اتفاقية جديدة، وحدثت بين جنباتها الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية التى يتكون منها نظام وارسو، بالإضافة إلى تحديث هذا النظام طبقا للتوجيه الصادر من المجلس قبل عقد الدورة. وأسرد فيما يلى الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية التى يتكون منها نظام وارسو، حتى يتسنى للقارئ مدى الجهد الذى بذل من اللجنة فى عملية التوحيد كما تعكسها الاتفاقية الجديدة.

١- الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوى الدولى لسنة ١٩٢٩ .

٢- بروتوكول لاهاى لسنة ١٩٥٥ المعدل للاتفاقية المذكورة.

٣- اتفاقية جوادالاخارا لسنة ١٩٦١ المكملة لها.

٤- بروتوكول جواتيمالا المعدل للاتفاقية وبروتوكول لاهاى.

٥- بروتوكول مونتريال الاضافى رقم (١) لسنة ١٩٧٥ المعدل لاتفاقية وارسو.

٦- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ المعدل لبروتوكول لاهاى.

٧- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ المعدل لبروتوكول جواتيمالا ١٩٧١ .

٨- بروتوكول مونتريال الإضافى رقم (٤) المعدل لاتفاق وارسو وبروتوكول لاهاى. وقد اعتبرت الأوساط الدولية أن ما توصلت إليه اللجنة يعتبر بكل المقاييس إنجازا رائعا وخطوة كبيرة للأمام فى تاريخ قانون الطيران المدنى الدولى.

وقد قام المجلس على ضوء هذه النتائج بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسى لإقرار الاتفاقية الجديدة بصفة نهائية وفتحها لتوقيعها من جانب الدول. وقد عقد هذا المؤتمر فى مونتريال بكندا فى الفترة من ١٠ إلى ٢٨ مايو ١٩٩٩، وشاركت فيه (١١٨) دولة متعاقدة من بينها (٣٤) دولة إفريقية و(٨) دول عربية. كما شاركت بصفة مراقب (١١) منظمة حكومية وغير حكومية للطيران المدنى، من بينها منظمة الطيران المدنى، الإفريقية. وقد نجح المؤتمر، بعد مداولات بناءة وإيجابية طيلة ثلاثة أسابيع، فى التوصل إلى إقرار اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولى بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٩ وفتحها لتوقيعها فى اليوم نفسه من جانب الدول التى شاركت فى المؤتمر(٢).

وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٣ بإيداع وثيقة التصديق من جانب الدول الثلاثين. وقد بلغ إجمالى عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية (٨١) دولة فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧ بقيام جمهورية كوريا بتقديم وثيقة انضمامها للاتفاقية فى ذلك التاريخ لدى منظمة الطيران المدنى الدولى(٣).

وسوف ننظر فيما بعد إلى أهم الجوانب التى عالجتها الاتفاقية، وكلها تدور حول تجميع نظام مسئولية الناقل الجوى فى وثيقة دولية واحدة وتحديث هذا النظام، مع إشارة خاصة إلى مواقف كل من المجموعتين العربية والإفريقية إزاء هذه المسائل.

١- تجميع نظام مسئولية الناقل الجوى فى وثيقة دولية واحدة :

لاشك فى أن قيام كل من اللجنة القانونية للمنظمة والمؤتمر الدبلوماسى السابق الإشارة إليه بإقرار مشروع اتفاقية دولية واحدة تغطى بالتنظيم مسئولية الناقل الجوى قِبَل الراكب والشاحن فى حالات حوادث الطيران قد حقق بذاته عملية التوحيد وقضى إلى الأبد على ما اعتور نظام وارسو من تجزئة وتوزيع بين عدة وثائق دولية، عبارة عن اتفاقيتين وستة بروتوكولات على نحو ما أوضحنا سابقا. وقد علق رئيس مجلس المنظمة آنذاك على بزوغ هذه الوثيقة الدولية المهمة، مبرزا عنصر التوحيد، وأشاد بالنجاح الذى حققته المنظمة فى توحيد مجموعة من وثائق القانون الدولى الخاص التى مضى عليها نحو سبعين عاما منذ إبرام اتفاقية وارسو سنو ١٩٢٩، وجعل منها وثيقة قانونية دولية واحدة تتعامل مع نظام مسئولية الناقل الجوى لعدة سنوات قادمة. وقد أيدت كل من الدول العربية والإفريقية فى اللجنة القانونية والمؤتمر الدبلوماسى عملية التوحيد هذه. وقد قضت عملية التوحيد على ما كان يتعرض له القضاة والباحثون والخبراء القانونيون للطيران المدنى والقراء العاديون من حيرة بالغة عند تطبيق وتفسير وثائق نظام وارسو، الأمر الذى تم التغلب عليه بظهور الوثيقة الموحدة. ومن الجدير بالذكر أن مجموعات الدول الأخرى، بخلاف الدول العربية والإفريقية، سواء فى أمريكا اللاتينية أو خلافه، قد أيدت عملية التوحيد التى يمكن القول إنها لاقت ترحيبا عالميا يصل إلى حد الإجماع.

٢- مسئولية الناقل الجوى ومدى التعويض فى حالات وفاة الراكب أو إصابته :

أرست اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩ فى المادة (١٧) منها مبدأ

مسئولية الناقل عن الضرر الذى ينشأ فى حالة وفاة الراكب أو إصابته بجروح أو أية إصابة بدنية أخرى. وحددت المادة (٢٢) من الاتفاقية مسئولية الناقل الجوى قبل كل راكب فى حدود مبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف فرنك من الذهب وتعادل (٨٣٠٠) دولار أمريكى تقريبا. وضاعف بروتوكول لاهاى لسنة ١٩٥٥ المعدل للاتفاقية، هذا المبلغ إلى ٢٥٠ ألف فرنك ذهب الذى يعادل (١٦٦٠٠) دولار أمريكى تقريبا. وصار تطبيق هذه الحدود لعشرات السنين بدون مشاكل كبيرة، إلا أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم، وبخاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين، قد أدت إلى تقسيم المجتمع الدولى إلى الدول المتقدمة التى تتمتع بدخل قومى مرتفع وشركات طيران قوية، ودول أخرى نامية ذات دخل قومى متوسط أو متدن، وتتبعها شركات طيران متواضعة فى الغالب الأعم. ومع مرور الوقت، تكشف لعدد أكبر من الدول المتقدمة عدم كفاية الحدود المقررة فى وارسو أو لاهاى، نظرا لاستمرار ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار وعوامل التضخم بها الأمر الذى حدا ببعض هذه الدول والتجمعات التى تتبعها إلى الارتفاع بالتعويض إلى حدود غير متصورة، وليست فى مقدور غالبية الدول النامية وشركات الطيران لتابعة لها. كل ذلك أدى إلى شيوع الإحساس لدى مختلف دول العالم وكافة منظمات الطيران الحكومية وغير الحكومية، وعلى رأسها منظمة الطيران المدنى الدولى، بالحاجة للمراجعة الشاملة لنظام وارسو ومحاولة معالجة نظام التعويض فيه بما يراعى مصالح كافة الدول، صغيرها وكبيرها، وشركات الطيران التابعة لها. وقد نجحت اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٩٩ فى التوصل إلى حل وسط عملى وفق بطريقة رائعة بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية وشركات الطيران التابعة لها.

وقد عكست الاتفاقية ذلك فى مادتها (١٧) التى نصت على مستويين للتعويض المستوى الأول يتعلق بالمسئولية بمجرد وقوع الضرر، سواء لوفاة أو إصابة الراكب. ويتأسس هذا المستوى على نظام المسئولية المطلقة

A Regime of Strict Liability فى حدود مائة ألف وحدة سحب خاصة Special Drawing Rights التى تعادل ما يساوى مائة وخمسين ألف دولار أمريكى بصرف النظر عن خطأ الناقل. وقد لاقى هذا المستوى ترحيبا من الدول النامية، حيث إنه يستجيب إلى حاجة هذه الدول وشركات الطيران التابعة لها إلى حد عادل ووسط من التعويض، لا يعتبر عبئا على شركات الطيران التابعة لها إذا تعرضت طائراتها للحوادث. كما حقق هذا النظام ميزة أخرى، هى سرعة الحصول على مبلغ التعويض بمجرد وقوع الضرر بدون الدخول فى إجراءات التقاضى التى عادة ما تستغرق من الوقت الكثير.

أما المستوى الثانى، فيقوم على نظام للمسئولية لا يقرر حدا أعلى للتعويض، ويفترض خطأ الناقل ما لم يعف نفسه من المسئولية بإثبات أن الضرر لم يكن نتيجة لإهماله أو إهمال خدمه أو نتيجة عمل خاطئ أو امتناع من الناقل، أو خدمة وكلائه، أو إثبات أن الضرر نتج فقط عن إهمال أو فعل خاطئ أو امتناع صادر عن طرف ثالث وذلك طبقا لما جاء بالمادة (٢١) فقرة (٢) من الاتفاقية الجديدة. ويعتبر هذا المستوى الذى فتح الحد الأعلى للتعويض متماشيا مع أوضاع الدول المتقدمة ذات مستوى المعيشة المرتفع، والتى تتطلب مستوى أعلى من التعويض فى حالة وفاة أو إصابة أحد من رعاياها فى حوادث الطائرات. ومن ذلك، يتضح أن نظام المستويين الذى جاءت به الاتفاقية يعد حلا وسطا يرضى كلا من الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية وشركات الطيران التابعة لها، الصغير منها، والمتوسط والكبير.

٣- قيام الاتفاقية الجديدة بخلق آلية للمراجعة الدورية لحدود المسئولية الواردة بها :

تجنبا لما اعتور نظام وارسو من تدن لقيمة حدود المسئولية الواردة به بمرور الوقت، نتيجة لعامل التضخم وارتفاع مستوى المعيشة فى العديد من الدول، أوجدت الاتفاقية الجديدة فى مادتها (٢٤) على خلاف نظام وارسو، آلية للمراجعة الدورية لحدود التعويض الواردة بها، حفاظا على قيمتها الفعلية بمرور الوقت. فقد ألزمت الفقرة الأولة من المادة (٢٤) من الاتفاقية منظمة الطيران المدنى الدولى – باعتبارها جهة الإيداع للاتفاقية – بأن تقوم بمراجعة حدود المسئولية المشار إليها فى المواد أرقام ٢١، ٢٢، ٢٣ من الاتفاقية كل خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك حفاظا على قيمتها الفعلية. وسوف تجرى المراجعة الأولى بنهاية السنوات الخمس التالية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ما لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ قبل انقضاء هذه السنوات الخمس، اعتبارا من تاريخ فتح الاتفاقية الجديدة لتوقيعها، والذى تم اعتبارا من ٢٨ مايو ١٩٩٩. وبناء على ذلك، مع الأخذ فى الحسبان أن الاتفاقية دخلت فعليا حيز التنفيذ، اعتبارا من ٤ نوفمبر ٢٠٠٣، فإن المراجعة الأولى يلزم أن تجريها المنظمة قبل نهاية العام الحالى ٢٠٠٨. وتتم المراجعة الأولى على أساس احتساب متوسط عامل التضخم خلال السنوات الخمس، المحددة على الوجه السابق شرحه. أما المراجعات اللاحقة على المراجعة الأولى، فيتم حساب التضخم منسوبا إلى مستواه فى المراجعة السابقة. وتقضى الاتفاقية بأنه إذا زادت نسبة التضخم على ١٠٪، فإن المنظمة تقوم بإخطار الدول الأطراف فى الاتفاقية لإجراء المراجعة اللازمة. ويسرى مفعول الحدود المعدلة نتيجة للمراجعة بمضى ستة أشهر من تاريخ الإخطار المشار إليه الذى وجهته المنظمة للدول الأطراف، ما لم تسجل غالبية الدول الأطراف اعتراضها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار المنظمة للدول سالفة الذكر. وفى هذه الحالة، تلزم الاتفاقية المنظمة، باعتبارها جهة الإيداع، بدعوة الدول الأطراف لعقد اجتماع لبحث هذا الموضوع. كما نصت الاتفاقية على عقد مثل هذا الاجتماع أيضا فى حالة إبداء ثلث عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية رغبتها فى عقده، وذلك بشرط أن تتجاوز نسبة التضخم ٣٠٪.

ويتضح مما تقدم أن الاتفاقية قد أعطت المنظمة، باعتبارها جهة الإيداع، دورا مهما فى عملية المراجعة، ولكنها أعطت للدول الأطراف فى الوقت نفسه رقابة فعالة ومباشرة على هذا الدور الذى تقوم به المنظمة من خلال الاجتماعات بين الدول الأطراف على الوجه السابق تفصيله لممارسة هذه الرقابة.

٤- الاختصاص القضائى الخامس :

Fifth Jurisdiction

احتفظت الاتفاقية الجديدة فى مادتها (٣٣) فقرة (١) بالاختصاصات القضائية الأربعة التى أخذ بها نظام وارسو، والتى تجيز للمدعى رفع دعوى للمطالبة بالتعويض فى إقليم أية دولة متعاقدة، سواء أمام محكمة محل إقامة الناقل، أو مركز استغلاله الرئيسى، أو محكمة المكان الذى به منشأة له، تم بواسطتها إبرام العقد، أو محكمة مكان الوصول. وقد أضافت الاتفاقية الجديدة فى مادتها سالفة الذكر فى فقرتها الثانية اختصاصا قضائيا خامسا بأن أجاز للمدعى أن يرفع دعوى قضائية أمام محاكم الدولة التى كان المدعى، وقت وقوع الحادث الذى تسبب فى الضرر، يوجد بإقليمها محل إقامته الرئيسى والدائم، بشرط توافر شروط معينة تتأكد بها ممارسة الناقل لأعماله فى إقليم تلك الدولة.

ومن هنا، اشترطت الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر أن يقوم الناقل بتشغيل رحلات جوية لنقل الركاب من أو إلى ذلك الإقليم، سواء على طائرات تابعة له أو تابعة لناقل آخر فى إطار اتفاق تجارى بينهما. كما ذكرت الفقرة أيضا أن يباشر الناقل أعمال نقل الركاب بالجو من ذلك الإقليم فى منشأة مملوكة أو يستأجرها الناقل بنفسه أو بواسطة ناقل آخر يرتبط معه باتفاق تجارى.

وفى هذا الصدد، أظهرت المناقشات حول هذا الموضوع - سواء فى اللجنة القانونية للمنظمة أو المؤتمر الدبلوماسى الذى أقر الاتفاقية - إصرار الولايات المتحدة على أن تتضمن الاتفاقية الجديدة الاختصاص الخامس كشرط للتصديق عليها مستقبلا. ولكن غالبية الدول، ومن بينها الدول العربية والإفريقية، قد عارضت إضافة هذا الاختصاص على إطلاقه، نظرا لأنه يفتح الباب على مصراعيه لرفع الدعاوى أمام محاكم الدول التى يرفع فيها مستوى التعويض(٤). وقد اتخذت غالبية الدول الأوروبية - بزعامة فرنسا - وكذلك غالبية الدول النامية فى أقاليم أخرى من العالم الموقف المعارض نفسه. إزاء هذا الانقسام الحاد، فقد أخذت الاتفاقية بشأن الاختصاص الخامس بحل وسط جاءت به المادة (٣٣) بأن جعلته متوافرا، ولكن فى حالات محدودة وبشروط عديدة لتضييق نطاق تطبيقه. وقد أدى ذلك فى نهاية المطاف إلى قبول الجميع له بالإجماع فى المؤتمر الدبلوماسى.

٥- التزام الناقل بدفع مبالغ عاجلة مقدما للأشخاص الطبيعيين الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض لأسباب إنسانية:

تعالج المادة (٢٨) من الاتفاقية مسألة جديدة لم ترد فى نظام وارسو. فقد نصت المادة على أن "يقوم الناقل إذا تطلب ذلك قانونه الوطنى ولأسباب إنسانية، وبدون تأخير، بدفع مبالغ مقدما للشخص أو الأشخاص الطبيعيين الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض وذلك للصرف على حاجاتهم الاقتصادية العاجلة". ولم تحدد المادة مبلغا معينا تاركة ذلك للقانون الوطنى وتقدير الناقل. وقد أوضحت المادة أن دفع هذه المبالغ لا يعد اعترافا بالمسئولية، كما يجوز للناقل خصم هذه المبالغ من أية تعويضات قد يدفعها فى وقت لاحق. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة الجديدة قد تقدمت بها للمؤتمر الدبلوماسى دول المجموعة الأوروبية، ولاقت قبولا من كافة الدول والتجمعات الإقليمية، ومن بينها المجموعتان العربية والإفريقية.

٦- السماح لمنظمات التكامل الاقتصادى الإقليمى بالتوقيع والانضمام للاتفاقية :

تتيح الاتفاقية فى مادتها (٥٣) فقرة (٢) لمنظمات التكامل الاقتصادى الإقليمى، وبترخيص من الدول الأعضاء فيها، توقيع الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها. وتعد هذه الحالة من بين الحالات القليلة فى مجال القانون الدولى للمعاهدات التى تتيح للمنظمات الدولية أن تكون طرفا فى المعاهدات الدولية. وقد عرفت المادة (٥٣) المشار إليها فى الفقرة نفسها منظمة التكامل الاقتصادى الإقليمى بأنها "أى منظمة تنشئها دول ذات سيادة تقع فى إقليم معين والتى تمتلك الصلاحية المتعلقة ببعض الأمور التى تحكمها هذه الاتفاقية". ومن بين الأمور التى تتضمنها الاتفاقية، ويمكن للدول الأطراف تفويض منظمات التكامل الاقتصادى التى تتمتع بعضويتها هذه الدول القيام بها، موضوع مراجعة وتحديث مبالغ التعويض المشار إليها فى الاتفاقية، وكذلك تفويضها فى التنسيق بين مواقف هذه الدول فيما يخص أية تطورات تستجد على الاتفاقية مستقبلا. وعلى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للعالم العربى وبإمكان الدول العربية الأطراف أن توكل هذه المهام إلى الهيئة العربية للطيران المدنى، باعتبارها منظمة إقليمية عربية. كما بالإمكان قيام مجلس التعاون الخليجى بأى من هذه المهام بتكليف من دوله.

وفى إفريقيا، هناك العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل الاتحاد الإفريقى، أو على المستوى الإقليمى أو دون الإقليمى مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، وتجمع شرق إفريقيا (EAC)، والتجمع الاقتصادى لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وتجمع جنوب إفريقيا للتنمية (SADC). فبإمكان الدول الإفريقية الأعضاء

فى أى من هذه المنظمات أن يسمح لها بالانضمام للاتفاقية، ويوكل إليها الاختصاص نيابة عنها فى مسائل معينة واردة فى الاتفاقية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية ليست الأولى التى تضمنت نصا يعالج منظمات التكامل الاقتصادى الإقليمى على هذا الشكل، فقد سبقتها إلى ذلك الاتفاقية الخاصة بالحقوق الدولية على المعدات المتحركة والبروتوكول الملحق بها الخاص بالطائرات.

The Convention on International Interests in Mobile Equipment and its Aircraft Protocol .

وقد وافق على هذه الاتفاقية وملحقها المؤتمر الدبلوماسى الذى دعيت إليه كل من منظمة الطيران المدنى الدولى، والمعهد الدولى لتوحيد القانون الخاص حيث عقد المؤتمر بمدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا من ٢٩ أكتوبر إلى ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ (٥). وقد تم تعريف اتفاقية المعدات المتحركة لهذا الموضوع فى مادتها(٤٨).

ختاما، لا أجد كلمات تبرز لاتفاقية مونتريال ١٩٩٩ قدرها، وتثنى على المجهود الذى بذل لنهوضها، إلا أن أقول إن هذه الاتفاقية تعد علامة بارزة على طريق تطور القانون الجوى، وتمثل خطوة كبيرة إلى الأمام فى مجال الطيران المدنى الدولى.

الهوامش :

١- انظر:

ICAO Doc.9693.-LC/ 190-1997.

٢- انظر التقرير النهائى للمؤتمر الدبلوماسى الخاص باتفاقية مونتريال فى وثيقة منظمة الطيران المدنى رقم ٥٨ المؤرخة ٢٨ مايو ١٩٩٩ .

٣- انظر:

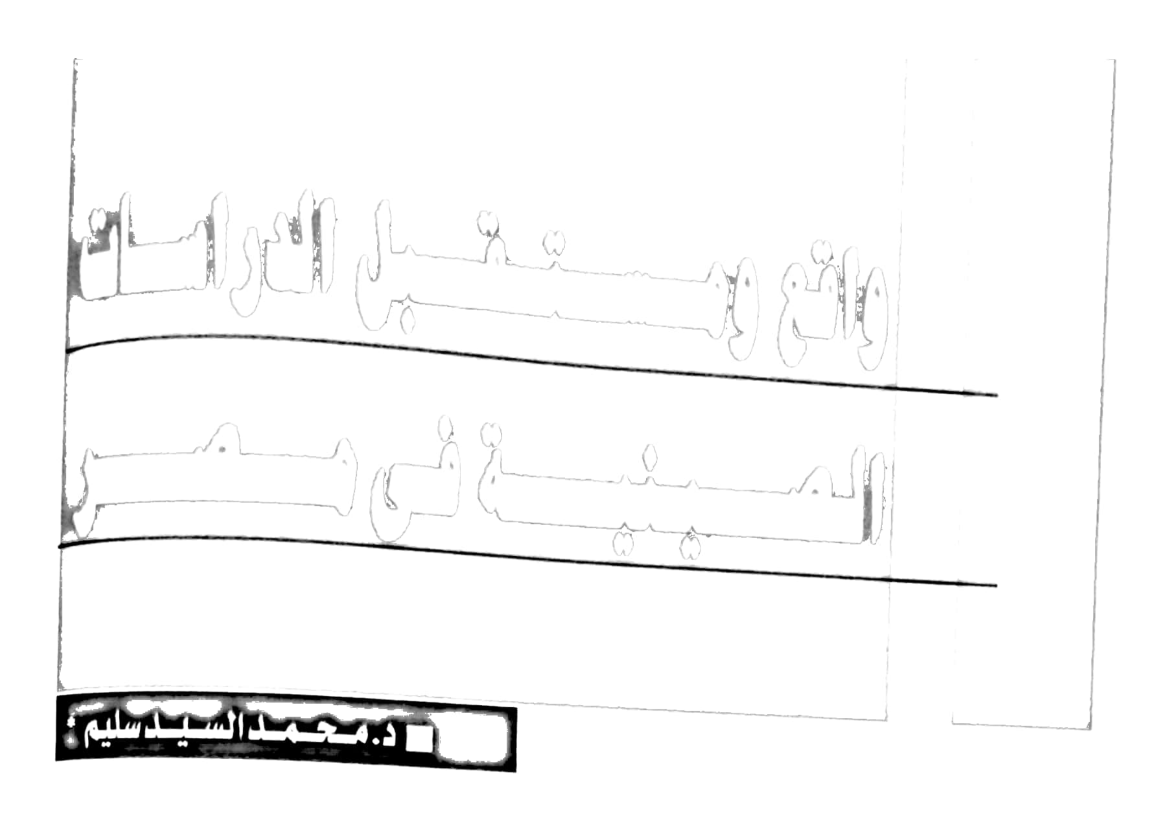
ICAO Journal، Vol. 63، No. 1، 2007، page .32

٤- انظر ورقة العمل المؤرخة ١٢ مايو ١٩٩٩، المستند رقم ٢٣، المقدمة من ٥٣ دولة إفريقية للمؤتمر الدبلوماسى للمنظمة سنة ١٩٩٩ فيما يتعلق بالاختصاص الخامس.

٥- انظر:

The Final Act of ICAO Diplomatic Conference of 2001، DCMF Doc. No. 76، Dated 16/11/2001.

الصين .. إشكالية التوازن فى مواجهة التناقضات



حظيت الصين بالاهتمام الأقدم والأشمل فى إطار الدراسات الأكاديمية الآسيوية فى مصر، كما تعد منظومة الدراسات الصينية فى مصر هى الأكثر تفصيلا وتقدما مقارنة بنظيراتها فى العالم العربى والشرق الأوسط وإفريقيا.

بدأ الاهتمام بدراسة الصين فى مصر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وازداد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ نتيجة لقيام الثورة الصينية فى عام ١٩٤٩، ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين فى عام ١٩٥٦. وقد نشرت العديد من الكتب عن الصين فى مصر فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، ولكنها كانت فى الأغلب تعبيرا عن محاولات فردية من مثقفين مصريين لفهم التجربة الثورية الصينية وتداعياتها فى الداخل والخارج.ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت الدراسات عن الصين تأخذ الشكل المنهجى العلمى، مدفوعة بإنشاء عدد من المراكز الأكاديمية المتخصصة فى الدراسات الآسيوية، والتى أبدت اهتماما خاصا بدراسة الصين واللغة الصينية. ويمكننا القول إن مصر تمتلك اليوم الأعمدة الأساسية اللازمة لدراسة الصين، وهى مناهج تعليم اللغة الصينية، ومراكز البحث المتخصص فى مجال العلوم الاجتماعية، وحركة التأليف والترجمة. ولكن الملاحظ أن هذه الأعمدة تعمل فى شكل جزر منعزلة، وهناك غياب للمنهج المتكامل الذى يجمعها فى إطار لدراسة الصين من مختلف الزوايا.

نستعرض فى هذا البحث نشأة وتطور الدراسات الصينية فى مصر، وأهم القضايا التى ركزت عليها، ومدى اتساقها أو اختلافها مع الدراسات الصينية فى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أهم المشكلات التى تواجه دراسة الصين فى مصر. ونحن نعرف الصين فى إطار هذا البحث بوصفها تشمل جمهورية الصين الشعبية، وتايوان، وهونج كونج، ومكاو.

ينقسم البحث إلى تسعة أقسام، يتناول الأول منها الموجة الأولى من الدراسات الصينية فى مصر ما بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٤٩، يتبعه قسمان يتناولان الموجة الثانية فى الخمسينيات من القرن الماضى، والموجة الثالثة التى بدأت مع بداية الستينيات من ذلك القرن والمستمرة إلى الآن. وتتناول الأقسام التالية "جزر" الدراسات الصينية فى مصر، والتى تتضمن ما نشر عن الصين فى الكتب والدوريات الأكاديمية والرسائل الجامعية، وإسهامات مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، بالإضافة إلى أقسام دراسة اللغة الصينية فى الجامعات المصرية. ويتناول القسم الأخير مستقبل الدراسات الأكاديمية عن الصين فى مصر.

(١) الموجة الأولى من الدراسات الصينية فى مصر: دور المسلمين الصينيين ١٩٣٤ - ١٩٤٩:

بدأت دراسة الصين فى مصر فى أوائل الثلاثينيات من القرن الماضى على يد المسلمين الصينيين الذين وفدوا إلى مصر فى ذلك الوقت لدراسة الإسلام فى جامعة الأزهر. وقد ألفوا وترجموا مجموعة من الكتب التى تتناول فى الأغلب الإسلام والمسلمين فى الصين. وكان أول كتاب صدر عن الصين فى مصر من تأليف محمد مكين، وهو صينى مسلم درس فى الأزهر لمدة عشر سنوات، وكان بعنوان ***نظرة جامعة على تاريخ الإسلام فى الصين وأحوال المسلمين فيها***. وقد صدر الكتاب عام ١٩٣٤ عن المطبعة

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

السلفية، وهى دار نشر إسلامية كانت تعمل فى مصر فى ذلك الوقت. وفى عام ١٩٣٥، نشر مكين كتابا آخر، صدر عن الدار نفسها، وكان عبارة عن ترجمة لكتاب كونفوشيوس "الحوار". وقد شجع ذلك المصريين على اقتحام مجال دراسة الصين. وكان أول كتاب مصرى على الإطلاق عن الصين من تأليف مصرى اسمه زكى حسن، وكان عنوان الكتاب *الصين وفنون الإسلام*، وصدر سنة ١٩٤١. وقد تزايد عدد المصريين المهتمين بدراسة الصين، حيث صدر فى عام ١٩٣٩ كتاب مترجم بعنوان دور الحزب الشيوعى الصينى فى الحرب من تأليف ماوتسى تونج، ولكن اسم المترجم لم يذكر على الكتاب. كما نشرت فى عام ١٩٤٢ ترجمة لكتاب من تأليف موريس لوبلان بعنوان اللغز الصينى، وقام بالترجمة محمد بدر الدين خليل. تلى ذلك نشر ترجمة لكتاب بعنوان *الوعد .. صفحة من البطولات الخالدة فى الحرب الصينية* من تأليف بيرل باك. وقد نشر الكتاب، الذى قام بترجمته شمس الدين الغيريانى، فى عام ١٩٤٥.

وقد توالى اهتمام المسلمين الصينيين بدعم دراسة الإسلام فى الصين والعلاقات الصينية الإسلامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فصدر فى عام ١٩٤٥ كتاب بعنوان *الصين والإسلام* عن دار الطباعة والنشر الإسلامية للإخوان المسلمين، من تأليف محمد تواضع، وهو صينى كان يدرس فى مصر بدعم من جماعة الإخوان المسلمين. كما صدر فى عام ١٩٥٠، عن دار النهضة المصرية للطباعة والنشر، كتاب *العلاقات بين العرب والصين* من تأليف صينى مسلم آخر هو بدر الدين حى الصينى. ويبدو واضحا أن الصينيين المسلمين فى مصر قد لعبوا دورا مهما فى هذه المرحلة المبكرة من الكتابات عن الصين فى مصر، وأن محور الاهتمام كان هو التعريف بمسلمى الصين المسلمين.

(٢) الموجة الثانية: "تمصير" الدراسات الصينية فى مصر: ١٩٥٠-١٩٦٠ :

أعطت التغيرات الثورية التى وقعت فى الصين عام ١٩٤٩، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبكين عام ١٩٥٦، دفعة قوية للدراسات المصرية عن الصين، والتى أخذ معظمها شكل الكتب المؤلفة أو المترجمة. وقد وجدنا فى دار الكتب المصرية عشرين كتابا عن الصين تم نشرها فى هذه الفترة، منها أربعة عشر كتابا مؤلفا، وست ترجمات، تمثل الأساس الذى قامت عليه الدراسات الصينية فى مصر. وكانت معظم هذه الكتب بمثابة محاولات لفهم الصين الجديدة، ومنها ما كان يتضمن انطباعات لبعض الكتاب عن الصين بعد زيارات قاموا بها، مثل الكتابين الذين ألفهما حلمى مراد ومحمد عودة. ومن المهم أن نشير هنا إلى كتابين كان لهما تأثير بالغ على رؤية عدة أجيال من المصريين للصين. الكتاب الأول من تأليف الأستاذ عباس العقاد عن صن يات صن، والكتاب الثانى من تأليف الأستاذ محمد عودة، الماركسى المصرى، والذى زار الصين وضمن الكتاب انطباعاته عن الصين الجديدة بزعامة ماو، ولكن السياسة لم تكن المحور الرئيسى للكتاب. وتناولت أربعة مؤلفات أخرى أبعادا ثقافية وأدبية عن الصين. وفى سنة ١٩٦٤ أصدر محمد محمود زيتون أول كتاب ألفه مصرى عن العلاقات العربية - الصينية باسم، *الصين والعرب عبر التاريخ*، وقد صدر عن دار المعارف. كما اتسمت هذه الحقبة بترجمات عربية عن اللغة الصينية لعل من أهمها الترجمة التى نشرها يوسف أحمد لكتاب بعنوان ماوتسى تونج، وترجمة أحمد بهى لكتاب بعنوان: *القصة الحقيقية لأيكو*. وقد صدر كلاهما سنة ١٩٥٧، هذا بالاضافة الى ترجمات أخرى عن اللغة الانجليزية. وعموما قد صدر فى تلك الحقبة عشرون كتابا منها ستة كتب مترجمة، كما استمر صدور الكتب عن أحوال المسلمين فى الصين.

(٣) الموجة الثالثة: ظهور "الجزر المؤسسية" للدراسات الصينية فى مصر (من سنة ١٩٦١ حتى الآن):

كان تبادل العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبكين عام ١٩٥٦ علامة فارقة فى تاريخ الاهتمام بدراسة الصين فى مصر. كانت الصين فى ذلك الوقت تنظر إلى مصر بوصفها حليفا رئيسيا فى حملتها ضد الإمبريالية، وكان هناك اتفاق بين مواقف الدولتين تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية. كما كانت مصر تنظر إلى الصين لتسهيل صفقاتها للسلاح مع الاتحاد السوفيتى. ولم تتأثر العلاقات المصرية الصينية بتغير القيادات السياسية فى البلدين خلال هذه الفترة، بل إن البلدين شهدا تغيرا متشابها فى توجهات سياساتهما الخارجية أثناء عقد السبعينيات من القرن الماضى.

بدأت دراسات اللغة الصينية فى مصر تزدهر بإنشاء قسم دراسة اللغة الصينية فى جامعة عين شمس، والذى تلاه إنشاء أقسام مشابهة فى جامعات مصرية أخرى. كما كانت هناك زيادة ملحوظة فى عدد المؤلفات المنشورة عن الصين، وبدأت أعداد متزايدة من الخريجين فى اختيار الصين كموضوع لرسائلهم الجامعية لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه. وفى يوليو ١٩٦٥، أصدرت مؤسسة الأهرام دورية "السياسة الدولية"، التى أعطت اهتماما خاصا لدراسة الصين. كما تم إنشاء مركز الدراسات الآسيوية ومعهد الدراسات الآسيوية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أوليا أيضا اهتماما خاصا بدراسة الصين، ووسعا من إطار هذه الدراسة لتشمل العلاقات الصينية المصرية. ومن الواضح أنه ليس هناك مركز محدد معنى بدراسة الصين فى مصر فى إطار منهجى متكامل، بل إن الدراسات الصينية منقسمة بين الدراسات اللغوية الصرفة والدراسات الإقليمية الآسيوية. وبهذا، فهناك جزر منعزلة تدرس الصين فى مصر، وهو ما سنحاول أن نستعرضه هنا بغرض الوصول إلى خلاصات محددة تتعلق بمستقبل هذه الدراسات.

(٤) الكتب المنشورة عن الصين فى مصر :

منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، نشر ما يقرب من أربعين كتابا فى مصر عن الصين، منها ما هو مؤلف وما هو مترجم، تتراوح موضوعاتها بين القضايا التاريخية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالثقافة والأدب. ولا يتضمن هذا العدد الكتب التى تتناول نواحى

أوائل الكتب المنشورة عن الصين فى مصر

[١٩٤٩ - ١٩٥٩]

(١) خيرت البيداوى ، *حرب التحرير فى الهند الصينية*، ١٩٥٣ .

(٢) عباس العقاد، *صن يات صن .. أبو الصين* ، ١٩٥٤ .

(٣) محمد عودة ، *الصين الشعبية* ، ١٩٥٥ .

(٤) عبد الله عبيد، *سودانى فى الصين* ، ١٩٥٦ .

(٥) عبد المنعم الصاوى، *فى الصين*، ١٩٥٦ .

(٦) نور محمد خان، *القصة الحقيقية لحياة المسلمين فى ظل الحكم الروسى والصينى* ، ١٩٥٧ .

(٧) حسن سعفان، كونفوشيوس : .. *النبى الصينى*، ١٩٥٧ .

(٨) جمعية الصين الإسلامية، *مسلمو الصين فى تقدم* ، ١٩٥٧ .

(٩) ماوتس تونج، *الديمقراطية الجديدة*، ترجمة يوسف أحمد، ١٩٥٧ .

(١٠) لوشون، *قصة أكيو الحقيقية* ، *ترجمة بهى الدين*، ١٩٥٧ .

(١١) لين بوتانج، *أشهر القصص الصينية*، ترجمة محمد فتحمى عمر، ١٩٥٧ .

(١٢) كلود روا، أضواء على الصين .. حياة ماوتس تونج، ترجمة ظريف عبد الله، ١٩٥٧ .

(١٣) محمد حلمى مراد، *رأيت وسمعت فى الصين الشعبية*، ١٩٥٨ .

(١٤) محمد سيد اسماعيل، *المسلمون فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية* ، ١٩٥٨ .

(١٥) عبد الحميد حمروش، *الصين حديقة*، ١٩٥٨ .

(١٦) السيد شحاتة، *عند سور الصين العظيم* ، ١٩٥٨ .

(١٧) محمد حبيب ، *الصين* ، ١٩٥٨ .

(١٨) محمد خليل ومحمد الدهميس وحلمى مراد ، مترجمون ، *قصص من الصين الحديثة والقديمة*، ١٩٥٨ .

(١٩) حسن جوهر، الصين ، ١٩٥٩ .

تقنية صرفة مثل فنون الخزف، والطب الصينى، والرياضات الصينية، وما إلى ذلك.

وقد نشر أثناء عقد الستينيات من القرن الماضى وحده أربعة عشر كتابا عن الصين، مقارنة بتسعة كتب أثناء عقد السبعينيات، وأربعة كتب أثناء الثمانينيات، وسبعة كتب أثناء التسعينيات. وفى هذا العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، تم نشر تسعة كتب عن الصين حتى الآن. وبذلك تعتبر الستينيات العقد الذهبى للاهتمام المصرى بدراسة الصين. وقد عكس الانخفاض الحاد فى عدد الكتب المنشورة عن الصين فى الثمانينيات التغيرات الداخلية، التى حدثت فى الصين، وانعزال الصين النسبى عن السياسة الدولية فى ذلك الوقت للتركيز على الشئون الداخلية.

وبينما ارتفع الاهتمام نسبيا فى العقدين التاليين، إلا أنه لم يبلغ مستوى الاهتمام الذى كان عليه فى الستينيات.

كانت أغلب هذه الكتب من تأليف كتاب مصريين، حيث شكلت نسبة الكتب المترجمة عن اللغة الصينية أو اللغات الغربية نحو ٢٧٪ فقط، مما يعنى أن غالبية الكتب كانت كتب ألفها باحثون مصريون. وقد تناول ٣٢٪ من الكتب المنشورة عن الصين قضايا ثقافية تتعلق بالأدب والفكر الاجتماعى الصينى، بينما ركزت النسبة الباقية على القضايا المتعلقة بدراسات العلوم الاجتماعية. وتناولت نسبة ٢٩٪ من هذه المجموعة الأخيرة قضايا داخلية تتعلق بالصين، مثل دور الحزب والثورة الثقافية والإصلاح الاقتصادى، بينما ركزت النسبة الباقية (٧١٪) على العلاقات

الخارجية للصين. وقد اهتم الكتاب المصريون بصفة خاصة بفهم دور الصين على المستوى العالمي، لما لهذا الدور من تداعيات مباشرة على الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

ومن المفيد أن نستعرض هنا بعض هذه الكتب الصادرة حديثا عن الصين للتعرف على تيارات الاهتمام المصرية الرئيسية في هذا الصدد. فقد صدر في عام ٢٠٠٦ عن دار الهلال كتاب للمفكر المصري الدكتور أنور عبدالملك بعنوان *الصين في عيون المصريين*، متضمنا سلسلة مقالات للمؤلف نشرت على امتداد عدة سنوات، يعبر فيها عن اعتقاده القوي بأن صعود الصين يصب في مصلحة الدول النامية. وفي العام نفسه، صدر عن المجلس المصري للشئون الخارجية كتاب بعنوان *الصين في القرن الحادي والعشرين*، من تحرير د. السيد أمين شلبي. وتضمن الكتاب خلاصة مؤتمر عقده المجلس المصري وشارك فيه خبراء من الصين، حيث ناقش علاقات الصين الخارجية وتداعيات الصعود الصيني على البلاد العربية. كما أصدر مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة كتاب *الصعود الصيني* في عام ٢٠٠٦، من تحرير د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة عن مؤتمر عقده المركز عن الصعود الصيني. تضمن الكتاب احدى عشر فصلا تتناول الدعامات الأساسية للصعود الصيني واستراتيجياته وإنجازاته والعقبات التي تواجهه. وقد تناول الكتاب علاقة الصين بمنظمة التجارة العالمية، والسياسة الخارجية للصين والنظام العالمي الجديد، والعلاقات الصينية - الأمريكية، والصين والاتحاد الأوروبي، والتعاون الصيني - العربي.

(٥) الصين في الدوريات العلمية المصرية :

أظهرت الدوريات العلمية المعنية بدراسة العلوم الاجتماعية في مصر اهتماما بدراسة الصين، خاصة دورية "السياسة الدولية" التي تواصل صدورها منذ يوليو ١٩٦٥ وحتى الآن. وتجمع "السياسة الدولية" -التي أسسها د. بطرس بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، وتولى رئاسة تحريرها منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩١- بين الدراسات الأكاديمية البحتة والدراسات السياسية ذات الطابع العملي. وقد اتضح اهتمام هذه الدورية بالصين منذ العدد الأول، الذي تضمن دراسة بقلم د. بطرس بطرس غالي تحت عنوان "القنبلة النووية الصينية". كما تضمن العددان الثاني والثالث دراستين عن الحزب الشيوعي الصيني بقلم الدكتور محمد الخطيب، الذي أصبح فيما بعد عميدا لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. وما بين يوليو سنة ١٩٦٥ وأبريل سنة ٢٠٠٧، نشرت المجلة ١١٥ موضوعا عن الصين، ما بين دراسات وتقارير. وقد خصصت ملفات خاصة عن الصين في أعداد يناير ١٩٧٢، ويناير ١٩٧٧، وأبريل ١٩٩٨، ويوليو ٢٠٠١. وتبدو درجة اهتمام المجلة زمنيا متسقة مع عدد الكتب الصادرة في الفترات المختلفة عن الصين. فقد نشرت مجلة "السياسة الدولية" في الستينيات عشرة موضوعات عن الصين (وإن كان يجب لفت الانتباه إلى أن المجلة لم تصدر إلا في عام ١٩٦٥) بما يوازي ٩,٧٪ من اجمالي موضوعاتها، كما نشرت تسعة عشر موضوعا خلال السبعينيات (بنسبة ١٦,٥٪)، وتسعة عشر موضوعا خلال الثمانينيات بنسبة ١٦,٥٪. أما خلال التسعينيات، فتم نشر ثلاثة وثلاثين موضوعا بنسبة ٢٨,٧٪ من الموضوعات المنشورة عن الصين، مقابل أربعة وثلاثين موضوعا في الفترة ما بين يناير ٢٠٠٠ وأبريل ٢٠٠٧ (بنسبة ٢٩,٧٪). ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الموضوعات المنشورة عن الصين في المجلة بنهاية هذا العقد.

ويعكس ارتفاع نسبة المادة المنشورة عن الصين في العقدين الماضي والحالي في مجلة السياسة الدولية، الاهتمام المتزايد للباحثين المصريين بالصين، إذ إنه نشر خلال هذين العقدين ٥٨,٤٪ من الدراسات والتقارير الاجمالية التي نشرتها المجلة عن الصين منذ بدايتها. والحق أن السنوات السبع الأولى من القرن الحادي والعشرين شهدت صعودا واضحا في الاهتمام المصري بالصين، بفعل ماحققته الصين من صعود اقتصادي، ولبحث المصريين عن البدائل الدولية في عصر الأحادية القطبية. كما يشير تحليل مضمون الموضوعات المنشورة في "السياسة الدولية"، إلى أن ٧١,٣٪ من الدراسات والتقارير تناولت موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية الصينية، وهو الاتجاه نفسه الذي سبق أن أشرنا اليه عند حديثنا عن الكتب المنشورة عن الصين في مصر خلال الفترة ذاتها.

(٦) الصين في الرسائل العلمية :

اهتم طلاب الدراسات العليا المتخصصون في العلوم الاجتماعية في مصر باختيار الصين موضوعا لرسائلهم العلمية مما أسفر عن اجازة عدد من الرسائل تشكل في ذاتها حقلا متكاملا للدراسات الصينية في مصر. وقد قمنا بتحليل الاهتمام العلمي بالصين في الرسائل التي قدمت الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بأقسامها المختلفة. وقد اخترنا تلك الكلية لأن بها أكبر عدد من الرسائل العلمية عن الصين، دون أن ينفي ذلك وجود رسائل في جامعات ومعاهد أخرى. وقد أجيز بالكلية منذ انشائها ثلاث عشرة رسالة علمية. كانت أولى هذه الرسالات تلك المقدمة من طارق مسعود لنيل درجة الماجستير بعنوان "العلاقات السياسية بين الهند وجمهورية الصين الشعبية" في عام ١٩٦٤، وتلتها رسالة لنيل درجة الماجستير من عبدالحليم هريدي في عام ١٩٦٩ بعنوان "السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية".

وقد تزايد بشكل ملحوظ عدد الرسائل العلمية عن الصين في السبعينيات من القرن الماضي، حيث قدمت أربعة رسائل علمية عام ١٩٧٣. حيث قدمت هناء أحمد ضياء رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان "الصراع الصيني - السوفيتي ١٩٥٦ - ١٩٦٩"، وقدم محمد نعمان جلال رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان "الثورة البروليتارية والتغير السياسي في الصين". وقد تدرج محمد نعمان جلال في سلك الدبلوماسية المصرية، حتى تقلد فيما بعد منصب سفير مصر في الصين. وفي عام ١٩٧٨، نال يوسف يوسف درجة الماجستير عن رسالته "دور الحزب الشيوعي الصيني في صناعة قرارات السياسة الخارجية". وفي

العام التالى، نالت ليلى اسكندر درجة الماجستير عن رسالة بعنوان "تجارب الصين واليابان فى التنمية".

خلال عقد الثمانينيات، تمت إجازة ثلاث رسائل علمية، كانت الأولى لنيل درجة الدكتوراه عن (العلاقات الصينية - اليابانية ١٩٤٩ - ١٩٧٢) وقدمها محمد نعمان جلال عام ١٩٨٠. وقد كانت هذه أول رسالة دكتوراه عن الصين فى مصر، رغم أنها لم تتناول الصين بشكل منفرد. تلى ذلك إجازة رسالة دكتوراه للدبلوماسى المصرى محمد الساكت -والذى تولى فيما بعد رئاسة مكتب الجامعة العربية فى بكين- بعنوان "الاجراءات القسرية فى العلاقات الدولية وتطبيقها على الصين". وكانت الرسالة الثالثة من تقديم حنان قنديل لنيل درجة الماجستير بعنوان "عملية التغيير السياسى فى الصين"، وذلك فى عام ١٩٨٩.

تميز عقد التسعينيات بانخفاض الاهتمام بدراسة الصين فى إطار الرسائل العلمية، وذلك بسبب التحولات الداخلية التى كانت الصين تمر بها فى ذلك الوقت، والتى أدت إلى شعور جيل من الباحثين المصريين بالإحباط، وبالعجز عن تكوين إطار نظرى يمكن من خلاله دراسة هذه التحولات. وقد اهتم الباحثون المصريون بالتحولات المهمة التى كانت تجرى على المستوى العالمى خلال ذلك العقد، والذى بدأ الدور الصينى فيها يتغير.

ولكن مع بزوغ القرن الجديد، وبروز الصين مرة أخرى كقوة اقتصادية على المستوى العالمى، بدأ الباحثون المصريون فى الاهتمام بالصين مرة أخرى. وقد أجيزت رسالتان فى هذه الفترة، الأولى قدمها أحمد عبدالعظيم لنيل درجة الماجستير بعنوان "التحول الديمقراطى فى الصين" عام ٢٠٠٣، والثانية قدمها سيد فؤاد النقر بعنوان "أثر تغيرات النظام العالمى على سياسة الصين الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية" عام ٢٠٠٤.

والجدير بالذكر أن كل هذه الرسائل الجامعية قد اعتمدت بشكل كامل على المصادر الغربية، نظرا لعدم إلمام الباحثين باللغة الصينية، ولذلك فهى لا تعكس فهما للصين من خلال عيون الصينيين أنفسهم. من ناحية أخرى، فإن عدد الرسائل المقدمة عن الصين فى جامعة القاهرة لا تعكس الوزن الحقيقى للصين فى الاقتصاد العالمى. ويرتبط ذلك بندرة المراجع العلمية، خاصة الدوريات الصادرة فى الغرب، فى مكتبات الجامعات المصرية. ومن المفيد أن يتوافر فى هذه المكتبات الإصدارات والكتب التى تصدرها المؤسسات البحثية الصينية حاليا باللغة الانجليزية، ليتسنى للطلاب والباحثين دراسة المصادر الصينية بدون الحاجة لتعلم اللغة الصينية.

(٧) تدريس اللغة الصينية فى الجامعات المصرية :

تضم جامعات عين شمس، والقاهرة، والأزهر، وقناة السويس أقساما لتعليم اللغة الصينية والأدب الصينى. وقد بدأ تدريس اللغة الصينية فى الجامعات المصرية بصفتها حقلا علميا عام ١٩٥٦، وقت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين، وذلك بإنشاء قسم اللغة الصينية فى كلية الألسن بجامعة عين شمس. وكان هذا أول قسم لدراسة اللغة الصينية فى العالم العربى والشرق الأوسط وإفريقيا. ولكن يبدو أن إقبال الطلاب على دراسة هذه اللغة كان ضعيفا، مما أدى إلى إغلاق القسم عام ١٩٦٥، بعد أن تخرجت فيه ثلاث دفعات.

وقد أعيد افتتاح هذا القسم عام ١٩٧٧، ولا يزال مستمرا فى العمل حتى الآن، وإن ظل عدد الطلاب فيه محدودا. وقد شهد القسم طفرة فى إقبال الطلاب عليه فى بداية التسعينيات، ويلتحق به سنويا ما يقرب من ٢٠٠ طالب. وقد بلغ عدد طلاب القسم عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ما يقرب من ٩٢٥، منهم ٣٥٠ طالبا فى السنة الأولى، و٣٢٠ طالبا فى السنة الثانية، و١٦٠ فى السنة الثالثة، و٩٥ طالبا فقط فى السنة الرابعة. ويعكس ذلك مستوى عاليا من تحويل الطلاب إلى خارج القسم، وذلك بسبب صعوبة تعلم اللغة الصينية والتى تختلف جذريا عن اللغة العربية. وقد كان القسم فى البداية يعتمد بالكامل على أعضاء هيئة تدريس وافدين من الصين، ثم بدأ فى تكوين كوادر من الخريجين الذين واصلوا دراساتهم العالية فى الجامعات الصينية. ويوجد حاليا بالقسم ثلاثة وعشرون عضوا فى هيئة التدريس من حاملى درجة الدكتوراه، ستة منهم حاصلون على درجة الأستاذية. وقد أهدت الصين هذا القسم أدوات تعليمية حديثة، منها معمل للغات، وأجهزة كمبيوتر مزودة ببرامج اللغة الصينية، وأدوات إيضاح سمعية وبصرية، وأجهزة تليفزيون متصلة عبر الأقمار الصناعية بالقنوات التليفزيونية الصينية. وبمكتبة القسم أيضا مجموعة كبيرة من الكتب والمجلات والقواميس باللغة الصينية.

وقد افتتحت كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر قسما لدراسة اللغة الصينية فى العام الدراسى ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويختلف هذا القسم عن نظيره فى جامعة عين شمس فى أنه ينقسم إلى شعبتين: شعبة لدراسة الآداب وتقدم دراسات للغة الصينية والأدب الصينى، وشعبة للدراسات الإسلامية، وتقدم دراسات إسلامية باللغة الصينية لطلبة من المسلمين الصينيين. ويوجد بالقسم عشرون طالبا فى كل شعبة، وقد تخرجت فيه حتى الآن ثلاث دفعات. ويعتمد القسم أساسا فى تدريس مناهجه على هيئة تدريس جامعة عين شمس، وعضو هيئة التدريس الوحيد التابع لجامعة الأزهر هو د. عبدالعزيز حمدى.

كما أسست كلية الآداب بجامعة القاهرة أيضا قسما لدراسة اللغة الصينية فى العام الدراسى ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويقبل القسم ما بين ٢٠ و٢٥ طالبا كل عام، ويبلغ اجمالى عدد طلابه ٦٥. وفى القسم عضوان من هيئة التدريس، أحدهما مصرى والآخر من الصين، ويعتمد أيضا على هيئة تدريس جامعة عين شمس فى تدريس أغلب المواد. وقد أنشأت كلية الآداب بجامعة قناة السويس فى العام الدراسى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ رابع قسم لدراسة اللغة الصينية فى الجامعات المصرية.

وبينما تتوافر فى مصر مجموعة من خريجى الجامعات المتخصصين فى اللغة الصينية، فإن امكانياتهم ليست مستغلة بشكل كامل، مع استثناء من يعملون مع بعض الشركات المصرية

التى لها تعاملات تجارية مع الصين. وبالنسبة للسلك الدبلوماسى المصرى لا تعتبر اللغة الصينية من اللغات المؤهلة للالتحاق به، ولا يكاد يكون هناك بين الملتحقين به من تخرج فى أقسام دراسة اللغة الصينية، حيث يفتقر هؤلاء إلى الخلفية العلمية السياسية، التى تشكل مع إتقان اللغتين الانجليزية والفرنسية أهم مؤهلات الالتحاق به، هذا بخلاف الحال مع الصين، إذ إنها لا ترسل دبلوماسييها الى العالم العربى إلا من بين من درسوا اللغة العربية.

وقد طالب خريجو أقسام اللغة الصينية مرارا وزارة الخارجية المصرية بالاعتراف باللغة الصينية كلغة أجنبية أولى تؤهل للالتحاق بالسلك الدبلوماسى المصرى.

(٨) الدراسات الصينية بمركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة :

شكل إنشاء مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٤ علامة فارقة فى تاريخ الدراسات الصينية فى مصر. فلأول مرة، وجدت هيئة أكاديمية متخصصة فى الدراسات الآسيوية، ومن بينها دراسة الصين. وقد كان للمركز نشاطات متعددة فى مجال دراسة الصين، وأصدر عدة كتب عن الصين، من أهمها *مستقبل هونج كونج* عام ١٩٩٨ من تحرير د. محمد سليم، *والصعود الصينى* عام ٢٠٠٦ من تحرير د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة. كما أصدر المركز عدة كتب عن آسيا تضمنت فصولا مهمة عن الصين، لو تم جمعها فى كتاب واحد لأعطت صورة متكاملة عن أهم ملامح السياسة والفكر والاقتصاد فى الصين(١). كما كان للمركز إصدارات أخرى عن آسيا، تناول عدد منها الصين من منظور آسيوى.

وقد أصدر المركز سلسلة "أوراق آسيوية" التى تضمنت عددا من الأوراق عن الصين فى حد ذاتها(٢)، أو باعتبارها جزءا من عدد من القوى الآسيوية الكبرى(٣). كما عقد عدة مؤتمرات مشتركة مع هيئات صينية منها المؤتمر، الذى عقد بالاشتراك مع الجمعية الصينية لدراسة حقوق الانسان فى القاهرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢، وكان عنوانه *المنظور الصينى - المصرى لقضية الحوار بين الحضارات*. كما عقد مؤتمر "المنتدى العربى - الصينى" فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤، ومؤتمرا آخر عن "الصين بين الطموحات والمعطيات العالمية" فى ٧ مايو ٢٠٠٧. وكانت هناك للمركز ندوات متعددة عن الصين، اشترك فيها باحثون ودبلوماسيون فى الصين، ومتخصصون فى الدراسات الصينية(٤). وقد نجح المركز خلال عشر سنوات فى أن يؤسس لتوجه فى الدراسات الصينية يجمع ما بين التخصصات المختلفة فى العلوم الاجتماعية. والمشكلة الأساسية التى يواجهها المركز هى عدم وجود تعاون بينه وبين مؤسسات بحثية صينية. وخلال رئاستى للمركز بين عامى ١٩٩٤ و٢٠٠٣، كان غياب هذا التعاون العائق الأساسى أمام قدرته على تطوير الدراسات الصينية.

(٩) مستقبل الدراسات الصينية فى مصر :

كما أسلفنا، أبدت مصر اهتماما مبكرا بالصين بسبب إسهامات الصينيين المسلمين، وبسبب التأثير الكبير الذى احدثته الثورة الصينية عام ١٩٤٩، وما أعقبها من تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر وجمهورية الصين الشعبية. وقد تطور هذا الاهتمام سريعا، فبدأت دراسة الصين على المستوى الاكاديمى، إضافة إلى اهتمام الكتاب والمفكرين بشكل عام. ويوجد بمصر الآن أربعة أقسام لدراسة اللغة الصينية وهناك تزايد مستمر فى عدد الكتب، المؤلفة والمترجمة، التى تتناول الصين من الزاويتين الاقتصادية والسياسية، بالإضافة لتلك المهتمة بالفلسفات الصينية وترجمة الأدب الصينى. ونلاحظ بشكل عام أن معظم الدراسات المصرية عن الصين تهتم فى المقام الأول بسياسات الصين الخارجية، بينما يأتى الاهتمام بالسياسات الداخلية فى مرتبة أقل، على عكس الاتجاه السائد فى دراسة الصين عالميا(٥).

إن انقسام الدراسات الصينية فى مصر بين عدة جزرمؤسسية منعزلة يؤدى إلى قصور فى تطوير حقل الدراسات الصينية فى مصر. فمن يدرسون اللغة الصينية لا يتفاعلون مع من يدرسون الصين من منظور العلوم الاجتماعية، كما أن دارسى العلوم الاجتماعية لا يتقنون اللغة الصينية، وبالتالى لا يستطيعون التعامل مع المصادر الصينية الأولية، بل يعتمدون بشكل يكاد يكون كاملا على المراجع الغربية. إن هناك حاجة ملحة لخلق علاقة تكاملية بين من يتخصصون فى اللغة الصينية ومن يدرسون الصين من منظور العلوم الاجتماعية. وبالرغم من الدور الرائد الذى لعبه مركز الدراسات الآسيوية، فلا تزال هناك حاجة لإنشاء مركز متخصص فى دراسة الصين، وتكوين جماعة من الباحثين المصريين المتخصصين الذين يجمعون بين معرفة اللغة والدراسة من منظور اجتماعى. ويمكن للمؤسسات البحثية الصينية أن تلعب دورا مهما فى هذا المجال، وذلك بالتواصل مع نظرائهم فى مصر لخلق تعاون بحثى ييسر للباحثين المصريين دراسة الصين من خلال مصادر صينية. ومن المفيد فى هذا الصدد أن توفر هذه المؤسسات إصداراتها باللغة الانجليزية للمراكز البحثية والأكاديمية المصرية لينجح الباحثون فى خلق توازن بين المصادر الغربية والمصادر الصينية. لقد لعبت الصين دورا مهما فى إرساء الاهتمام بدراستها فى مصر، وهناك اليوم حاجة، أكثر من أى وقت مضى، لأن تلعب دورا مماثلا.

الهوامش :

١- ومنها :

- د. محمد السيد سليم، د. نيفين مسعد، محرران، *العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا*، ١٩٩٧.
- د. علا أبوزيد، محرر، *الحركات الإسلامية فى آسيا*، ١٩٩٨.
- د. محمد السيد سليم، محرر، *آسيا والتحولات العالمية*، ١٩٩٨.
- د. ماجدة صالح، محرر، *الإسلام والتنمية فى آسيا*، ١٩٩٩.
- د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين، محرران، *التحولات الديمقراطية فى آسيا*، ١٩٩٩.

د. محمد السيد سليم، د. إبراهيم عرفات، محرران، *العلاقات المصرية - الآسيوية*، ٢٠٠٠.

- د. ماجدة صالح، محرر، *عظماء آسيا فى القرن العشرين*، ٢٠٠٠.
- د. سيف الدين عبدالفتاح، السيد صدقى عابدين، محرران، *الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين*، ٢٠٠١.
- د. محمد السيد سليم، د. جابر عوض، د. نورهان الشيخ، محررون، *طريق الحرير الجديد*، ٢٠٠١.
- د. محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين، محرران، *آسيا والعولمة*، ٢٠٠٣.
- د. محمد السيد سليم، د. رجاء سليم، محرران، *الأطلس الآسيوى*، ٢٠٠٣.
- د. هدى ميتكيس، السيد صدقى عابدين، محرران، *العلاقات العربية - الآسيوية*، ٢٠٠٥.
- د. هدى ميتكيس، خديجة عرفة، *الصعود الصينى*، ٢٠٠٦.

٢- سلسلة أوراق آسيوية، ومنها :

- السيد أمين شلبى، *الصين وروسيا .. من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية*، فبراير ١٩٩٨.
- د. محمد سعد أبوعامود، *العلاقات الصينية - الأمريكية*، أكتوبر ١٩٩٨.
- د. محمد عبدالوهاب الساكت، د. محمد السيد سليم، *العلاقات العربية - الصينية*، ديسمبر ١٩٩٩.
- جعفر كرار، *المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى*، أبريل ٢٠٠٣.
- د. أحمد فارس عبدالمنعم، *منظمة شنغهاى للتعاون*، ديسمبر ٢٠٠٣.
- د. جعفر كرار، *صناعة النفط والبتروكيماويات فى الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية - الصينية*، فبراير ٢٠٠٤.

٣- ومنها :

- د. هالة سعودى، محرر، *آسيا واتفاقية الانتشار النووى*، يونيو ١٩٩٥، (باللغة الانجليزية).
- مختار الجمال، *نماذج التنمية فى شرقى آسيا*، أغسطس ١٩٩٥.
- أحمد طه محمد، *الصراعات الإقليمية فى آسيا*، فبراير ١٩٩٦.
- د. الكسندر برزن، "*البونية وتاثيرها على آسيا*"، يونيو ١٩٩٦.
- سوسن حسن، *رؤى غربية للقارة الآسيوية*، ديسمبر ١٩٩٦.
- د. طلال عتريسى، *صورة الدول الآسيوية فى الكتب المدرسية العربية*، أبريل ١٩٩٧.
- د. عبدالمنعم طلعت، *توازن القوى فى النظام العالمى الجديد، المنظور الآسيوى*، أكتوبر ١٩٩٧.
- د. رجاء سليم، *العلاقات الثقافية المصرية - الآسيوية*، ديسمبر ١٩٩٧.
- د. محمد السيد سليم، *المشروعات الإقليمية المصرية وابعادها الآسيوية*، اغسطس ١٩٩٨ (باللغة الانجليزية).
- د. محمد السيد سليم، *القوى الآسيوية الكبرى وقضايا الشرق الأوسط*، أبريل ٢٠٠١.
- د. حسن حنفى، وآخرون، *الحوار الحضارى الإسلامى الآسيوى*، أغسطس ٢٠٠١.

٤- سلسلة محاضرات سيمنار آسيا، ومنها :

- البروفيسور/ وانج ديلي والبروفيسور/ سونج جيشو، "البحوث الصينية في قضايا ضبط التسلح"، ٩ يوليو ١٩٩٤
- تشن تشوي رونج، "الدور الصيني في العلاقات الدولية"، ٣ مايو ١٩٩٥.
- السفير/ يانج فوتشانج، "جمهورية الصين الشعبية .. التحديات والاستراتيجيات الجديدة"، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥.
- السفير/ زو زونج جي، "اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية الصينية"، ١٣ مارس ١٩٩٦.
- السفير/ أحمد توفيق خليل، ود. فتحي عبدالفتاح، "مشاهدات من الصين"، ١٥ مارس ١٩٩٧.
- د. وانج تشياو تشو، نائب رئيس معهد شنغهاي للدراسات الدولية، "الصين والشرق الأوسط"، ٢٥ يونيو ٢٠٠٠.
- د. محمد عبدالوهاب الساكت، "العرب والصين في القرن الحادي والعشرين"، ٢٧ مارس ٢٠٠١.
- السفير/ نبيل بدر، "آسيا وحوار الحضارات"، ٢٩ مارس ٢٠٠٣.
- السفير/ وو سايكه، "العلاقات المصرية – الصينية من منظور استراتيجي"، ٢٤ فبراير ٢٠٠٤.
- السفير/ علي الحفني، "رؤية لآفاق العلاقات المصرية – الصينية"، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤.
- د. محمد الساكت، د. ماجدة صالح، "نحو استراتيجية جديدة لتعزيز العلاقات الصينية – المصرية"، ٦ يونيو ٢٠٠٦.

5- Kwang-ok Kim, "Chinese Studies Overseas", Asia Journal, 1 (1), June 1994, pp. 37-71.

من ملامح الصعود الاقتصادى الصينى

لا يقل الصعود الاقتصادى للصين الحديثة إعجازا عن الإسهامات التاريخية للحضارة الصينية العريقة، الممتدة عبر ٤ آلاف سنة دون انقطاع، فى مجالات السياسة والفنون والتكنولوجيا. ويعتبر أهم ما يميز هذا الصعود هو المعدلات العالية للنمو فى مختلف المجالات، وفى فترة وجيزة نسبيا. فمن المعروف أن جمهورية الصين الشعبية ظلت معزولة عن النظام الدولى، منذ اندلاع الثورة وحتى عام ١٩٧١، عندما أصبحت الصين الشعبية عضوا فى منظمة الأمم المتحدة، كما تبوأت مقعدها كعضو دائم فى مجلس الأمن. وعلى المستوى الاقتصادى، لم يبدأ اندماج الصين فى الاقتصاد العالمى إلا منذ عام ١٩٧٨، مع تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى على يد دنج زياو بنج.

وعلى مدى العقود التالية، بلغت معدلات النمو الاقتصادى فى الصين نحو ٩,٨٪ سنويا، وصلت فى بعض السنوات إلى ١٢٪. وقد قارن بعض المحللين تأثير هذا النمو السريع على الاقتصاد العالمى، بالتأثير الذى أحدثته كل من الثورة الصناعية الأولى فى بريطانيا، والثانية فى الولايات المتحدة، بل وذهبوا إلى أن تأثير الصعود الصينى كان أكبر.

* يبلغ عدد سكان الصين ١,٣ مليار نسمة، مما يوازى ٥/١ سكان العالم.

* تبلغ مساحة الصين ٩,٥٩٦,٩٦٠ كيلومترا مربعا، وهى بذلك رابع أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة.

*** الصين أسرع اقتصادات العالم نموا**

– فى عام ١٩٧٨، كان الناتج المحلى الصينى يسهم بنحو ١٪ فقط فى الاقتصاد العالمى، وقد ارتفع نصيبه ليجاوز ٥٪ بنهاية عام ٢٠٠٧.

– كان نصيب الصين من التجارة العالمية أقل من ١٪، لكنه قفز ليصل إلى نحو ٨٪ عام ٢٠٠٧.

– هناك توقعات بأن يتجاوز حجم الناتج المحلى الإجمالى للصين فى عام ٢٠٣٠ الضعف ونصف الناتج المحلى الأمريكى.

– ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو ٣٠٪ سنويا منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١.

* يوجد بالصين أكبر قوة عاملة فى العالم، يبلغ قوامها ٨٠٣,٣٠٠,٠٠٠ عامل وعاملة.

* تنتج الصين وتستهلك ما يقارب ثلث إنتاج العالم من الصلب، متجاوزة بذلك اليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة مجتمعة، كما أنها تنتج الحديد الخام والأسمنت والأسمدة والأقمشة القطنية بكميات تفوق أى دولة أخرى فى العالم. وتنتج الصين ما يوازى ٧٠٪ من إنتاج العالم من المظلات، و ٦٠٪ من إنتاجه من الأزرار.

* بلغت احتياطيات الصين من النقد الأجنبى فى مارس ٢٠٠٨ نحو ١,٦٥٠ مليار دولار، وهو أكبر احتياطى فى العالم.

* احتلت الصين المركز الأول بين دول العالم فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٣، ولكنها تراجعت منذ ذلك الحين لتحتل المركز الثانى بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

* بلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة خارج الصين ٢,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، وقد تضاعف هذا الرقم ليبلغ ٢٦ مليار دولار فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨.

الصين والطاقة

* الصين ثانى أكبر مستهلك للطاقة فى العالم بعد الولايات المتحدة، ومن المنتظر أن تتجاوزها لتحتل المركز الأول بحلول عام ٢٠١٠.

* الصين ثالث أكبر مستورد للنفط فى العالم، ومن المنتظر أن تتضاعف واردات الصين من النفط من ٣٠٥ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٠١ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٣٠.

* من المنتظر أن يتضاعف الطلب على وقود السيارات فى الصين أربع مرات بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٣٠، وسيشكل ذلك أكثر من ٣/٢ الزيادة المتوقعة فى استهلاك الصين من النفط.

الاستهلاك فى الصين

* احتلت الصين فى عام ٢٠٠٦ المركز الأول كأكبر سوق لأجهزة الكمبيوتر الشخصية فى العالم، كما كانت سابع أكبر سوق للتجزئة فى العالم سنة ٢٠٠٥.

* تتضاعف حجم الواردات الصينية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠٪ فى السنوات الأخيرة، مما يرشحها لأن تكون فى المستقبل المنظور أكبر سوق للسلع الاستهلاكية فى العالم.

* بلغت مبيعات السلع الاستهلاكية الكمالية غالية الثمن ما يتجاوز مليارى دولار فى الصين عام ٢٠٠٥ – وهو ما يوازى ١٢٪ من حجم السوق العالمية لهذا النوع من السلع – محتلة بذلك المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان. ويتوقع الخبراء أنه بحلول ٢٠١٥، سوف يباع ثلث إنتاج العالم من هذه النوعية من السلع فى الصين، بحيث تحتل المركز الثانى بعد الولايات المتحدة.

* كانت الأسر الصينية تنفق ما يقرب من نصف دخلها على الطعام فى عام ١٩٩٧، لكن هذه النسبة تناقصت فى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ما يقرب من ٤٠٪.

* فى عام ٢٠٠٦، بلغ عدد المطاعم التى افتتحتها سلسلة ماكدونالد الأمريكية فى الصين ٧٠٠ مطعم، ولاتزال تفتتح أكثر من ١٠٠ مطعم جديد هناك كل عام

الأثرياء الجدد

* يوجد بالصين ما يقدر بـ ٣٠٠ ألف مليونير (تحسب ثرواتهم بالدولار)، وتشير التقديرات إلى أن عددهم يتزايد بنحو ٥٠ ألف شخص كل عام.

* فى عام ١٩٩٩، قدرت ثروة الشخص الذى احتل المركز الخمسين فى قائمة أغنى الشخصيات الصينية بنحو ٦ ملايين دولار، بينما قدرت ثروة الشخص الذى احتل المركز نفسه عام ٢٠٠٦ بنحو ٥٢٥ مليون دولار.

* كانت أغنى شخصية فى الصين عام ٢٠٠٦ سيدة تبلغ من العمر ٤٩ عاما، قدرت ثروتها بنحو ٣,٤ مليار دولار.

* بلغت مبيعات شركة BMW من السيارات الفارهة فى الصين ما يقرب من ٢٥ ألف سيارة فى عام ٢٠٠٥ .

* بلغ عدد الصينيين الذين سافروا للسياحة فى مختلف أنحاء العالم ٣٠ مليون شخص فى عام ٢٠٠٤، ويتوقع الخبراء أن يزيد هذا العدد إلى ١٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥ .

* تقدر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أنه فى عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الأشخاص المنتمين إلى الطبقة المتوسطة أكثر من ٢٥٠ مليون شخص، أى نحو ١/٥ تعداد الصينيين.

التفاوت الاجتماعى

* بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى الصين ما يوازى ١٧٤٠ دولارا فى عام ٢٠٠٥ .

* يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ إلى أن عدد الصينيين الذين يعانون من الفقر الشديد قد تراجع خلال ربع قرن من ٢٥٠ مليون شخص إلى ٢٦ مليون شخص فقط.

* يتزايد الفرق فى الدخل بين قاطنى المدن والريف فى الصين باستمرار، فقد بلغت النسبة بين دخل الفريقين ١:٣,٢٣ فى عام ٢٠٠٣، ثم ارتفعت إلى ١:٣,٢٨ فى عام ٢٠٠٦، وذلك بالرغم من أن صافى الدخل فى المناطق الريفية تزايد بنسبة ٦٪ خلال السنوات الأربع الماضية.

* يقدر المحللون أن دخل الفرد من سكان المناطق الريفية فى الصين، والبالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة، قد وصل إلى ٥٤٦ دولارا خلال عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٧٪ عن العام السابق.

* بحسب المصادر الحكومية، أنفقت الحكومة الصينية ٤٣١٠٨ مليارات يوان على قطاع الزراعة والمناطق الريفية والفلاحين فى عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٨٠,١ مليار يوان عن العام السابق. ورغم ذلك، لاتزال إنتاجية القطاع الزراعى الصينى أقل بنسبة ٤٠٪ عن إنتاجية الدول المتقدمة.

* تزايدت حوادث "الإخلال بالنظام العام" فى السنوات الأخيرة، ويتركز جزء كبير منها فى المناطق الريفية. وقد ارتفع عدد هذه الحوادث من ٨٧٠٠ فى عام ١٩٩٣ إلى ٧٤ ألفا فى عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٨٧ ألفا بحلول عام ٢٠٠٦ . كما ازداد بشكل مواز عدد الإضرابات العمالية، والتى بلغ عددها ١,٤٨٢ فى عام ١٩٩٤، حيث شارك فيها ٥٢,٦٣٧ عاملا، حتى بلغ عددها ١١ ألف إضراب فى عام ٢٠٠٣، شارك فيها ٥١٥ ألف عامل.

الصين وتكنولوجيا الاتصالات

* تم إرسال أول رسالة بالبريد الإلكترونى (e-mail) من بكين إلى ألمانيا فى سبتمبر ١٩٨٧ . وتم إنشاء أول شركة تجارية لتقديم خدمات الانترنت فى الصين عام ١٩٩٥ . وقد بلغ عدد مستخدمى الانترنت ٤ ملايين شخص فى يونيو ١٩٩٩، قفز إلى ٦١,٩ مليون شخص فى يونيو ٢٠٠٠، ثم إلى ١٢٣ مليون شخص فى يونيو ٢٠٠٦ . وتشير التقديرات الصينية إلى أن عدد مستخدمى الانترنت فى الصين قد وصل فى يونيو ٢٠٠٧ إلى نحو ١٦٢ مليون شخص، مما يجعلها ثانى دولة فى العالم استخداما للانترنت بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا استمرت معدلات النمو على حالها، فمن المتوقع أن يصل عدد مستخدمى الانترنت فى الصين إلى ٢١٠ ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٩ .

وبينما تنتشر خدمات الانترنت فى ٢٠٪ من المناطق الحضرية فى الصين، فإنها لا تصل إلا إلى ٣٪ فى المناطق الريفية. ويشكل الطلاب نحو ثلث مستخدمى الانترنت، بينما يشكل قطاع الأعمال ثلثا آخر. ولا تزيد نسبة الفلاحين والمزارعين على ٠,٤٪ من مستخدمى هذه الخدمة. وتشير الإحصاءات إلى أن ٧٠٪ من مستخدمى الانترنت فى الصين تحت سن الثلاثين، وأن ٦٠٪ منهم من الرجال.

* فى عام ٢٠٠٠، كان ٢٨ من كل ١٠٠ شخص فى الصين مشتركين فى خدمة تليفونية (خط أرضى أو محمول)، وقد تزايدت هذه النسبة إلى ٥٤ شخصا فى عام ٢٠٠٥، ثم ٥٩ شخصا فى عام ٢٠٠٦

* بلغ عدد المشتركين فى خطوط التليفون المحمول فى الصين ٥٢٣,٣ مليون مشترك بنهاية سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك بزيادة قدرها ١٣,٥٪ عن نهاية عام ٢٠٠٦، بحسب الإحصاءات الرسمية. وتعتبر شركة خدمات المحمول China Mobile، أكبر شركة من نوعها فى العالم، من حيث عدد المشتركين، حيث بلغ عددهم ٣٠٠ مليون مشترك فى عام ٢٠٠٦ .





عندما طيرت وكالات الأنباء العالمية فى عام ٢٠٠١ خبر وقوع اختيار اللجنة الأوليمبية على الصين لتستضيف دورة الألعاب، قوبل النبأ بمشاعر متضاربة فى أنحاء العالم. أما فى الصين، فإن مئات الآلاف قد تدفقوا إلى شوارع بكين وإلى ساحة ميدان تيان آن مين (السلام السماوى) ليحتفلوا بالمناسبة. ويومها، أعلنت القيادات السياسية لشعبها أن هذا الاختيار إنما يمثل فى حقيقته اعترافا دوليا متجددا بالصين باعتبارها عضوا كاملا فى المجتمع الدولى، وأنها دولة جديرة بتنظيم هذا الحدث العالمى.

غير أن الخبر نفسه لم يلبث أن أثار شجونا ومخاوف لدى كثيرين، خاصة فى النصف الغربى من الكرة الأرضية. لقد استعاد بعض المراقبين فى هذا القسم من العالم ذكريات أليمة عن دورة برلين الأوليمبية، التى بدأت فى عام ١٩٣٦ تحت الحكم النازى. ومن وجهة نظر هؤلاء، سمح العالم يومها لهتلر بأن يدلف إلى الجماعة الدولية من خلال هذا الحدث الذى أكد صعوده العالمى. وانتهز الرجل الفرصة بدوره، فمضى فى دعم قوته العسكرية إلى أن بدأ حملته الكبرى لإرساء الإمبراطورية الألمانية، بعد ثلاثة أعوام فقط من عقد دورة ألعاب برلين. ولم يلبث العالم أن انجرف إلى هاوية حرب قضى فيها على ملايين البشر، ودمر فى أثنائها من البنى والمؤسسات ما استغرق سنوات لرأبه وإحيائه. وثمة دلائل فى رأى هذا الفريق على أن الصين باتت تسير حثيثا نحو وضع ينذر بأن يشبه ما حدث فى الماضى. والمقارنة هنا لن تكون مع ألمانيا النازية فحسب، ولكن مع اليابان "الآسيوية" أيضا التى أغراها كل من نموها الاقتصادى وقوتها العسكرية باجتياح الأقاليم المحيطة بها أولا فى ثلاثينيات القرن الماضى، ثم الإقدام بعد هذا على الصدام مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٠(١).

وإذا كان موضوع الصعود الخطير للصين مسألة تجتذب اهتمام عدد كبير من المحللين، فإنه قد يكون أيضا مقدمة لا بأس بها لمناقشة عدد من الموضوعات المهمة التى تثيرها الصحوة الكبرى للعملاق الأصفر. وتعتقد كاتبة هذه السطور أن الصين إذا كانت قد قدمت للعالم نموذجا فريدا فى التحول "الداخلى" إلى اقتصاد السوق تحت حكم حزب شيوعى، فإن هناك من الأمارات ما يدل على أنها بصدد طرح نموذج لا يقل تفردا على مستوى تفاعلاتها مع العالم من حولها، بحيث ترسم صورة جديدة لسلوك الدولة الصاعدة على سلم القوة العالمية. وكلا النموذجين ينهض على بعض القواعد الرئيسية التى ترسمتها الصين منذ أواخر السبعينيات فى القرن الماضى ولا تزال تتبعها حتى اليوم. ولكن، لنبدأ أولا بالإجابة على هذا السؤال.

هل يمثل صعود الصين خطرا على العالم ؟

لعل أنصار المدرسة الواقعية فى مجال العلاقات الدولية هم أقرب المبادرين للرد بالإيجاب على هذا السؤال. فالواقعيون يتمسكون دوما بمقولتهم المعروفة، وهى أن القوة المادية هى المحرك الأول لسياسات الدول ولسلوكها الخارجى إزاء محيطها العالمى. وفى العادة، فإن الاقتصاد القوى الذى يتمتع بمعدلات نمو سريعة لا بد أن يغرى الدول بالتفكير فى بناء القوة العسكرية لحماية تلك القوة الاقتصادية وتأمين اتساعها إذا اقتضت الحاجة. ومتى شعرت الدول بصلابة قاعدتيها الاقتصادية والعسكرية، فإن هذا لابد أن يفضى إلى نتيجة حتمية هى محاولتها تعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية (أو الاثنتين معا) بما يتلاءم والمكانة الجديدة التى تهيأت لها بفضل عنصرى القوة المادية. والمثالان الألمانى واليابانى قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية هما المفضلان عند أصحاب هذه المدرسة، حين يتعلق الأمر بتقديم الحجج المؤيدة لرؤاهم. فكلتا الدولتين اندفعتا دون تردد إلى حرب ضروس عندما اعتقدتا أن نموهما الاقتصادى وقدرتهما العسكرية يؤهلانهما لتبوؤ مكانتين إقليمية ودولية تختلفان عن تلك التى أرادها لهما العالم أنذاك. وكان مما لاحظه الواقعيون أن الدولتين لم تظهرا فى بداية رحلة صعودهما ميولا عدوانية تجاه محيطيهما الإقليمى والعالمى، بل لقد خدعتا الجميع بالحديث عن أهداف "محدودة" تجاه هذين المحيطين. وأما هذه الأهداف، فهى تعظيم المصالح القومية اليابانية والألمانية فى إطار النظامين الإقليمى والعالمى القائمين بالفعل، ودون السعى إلى تعديلهما أو تبديلهما بشكل جذرى. ولكن ما لبثت التطورات اللاحقة أن أظهرت حقيقة الأهداف المراجعة "الثورية" للدولتين، وبينت أنهما ما أرادتا إلا كسب الموقف للانقضاض فى

(*) خبيرة فى الشئون الصينية، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

اللحظة التى رأتاها مناسبة لهما(٢).

وبالنسبة للواقعيين، فإن حال الصين المعاصرة بل وماضيها البعيد أيضا يعززان معا الاعتقاد بأن مصير الصعود الصينى هو أقرب ما يكون إلى ما حدث فى البارحة. وعلى الرغم من إنكار قادتها لهذا الأمر، فإن معدلات النمو الاقتصادى التى فاقت كل تصور، والحرص على تطوير القدرات العسكرية، والتهديد باستخدامها صراحة (خاصة إذا تعلق الأمر بتايوان)، هو بالتأكيد مما يدعم الشكوك ويغذيها. وعلى صعيد آخر، فإن الشعور بالتميز والاختلاف عن الآخرين، والاعتقاد فى استحقاق مكانة الدولة العظمى، لهى أمور عميقة الجذور فى الماضى الصينى. ففى اعتقاد أباطرتها القدامى، لم تكن الصين هى أوسع الدول الآسيوية مساحة فحسب، ولكنها كانت العالم بأكمله، والذى يحكمه الامبراطور المكلف من السماء

Heavenly Mandated Emperor. ومن الناحية النظرية، لم تكن هناك حدود من أى نوع بين الامبراطورية والعالم الخارجى، وكذا كان الأمر أيضا بالنسبة للدول المجاورة. فالصين فى أوج مجدها الامبراطورى لم تعتبر نفسها أبدا جزءا من آسيا، وإنما كانت آسيا كلها هى "حدود" الصين(٣). ومن الناحية التاريخية، فقد خبرت الصين نوعين من النظم الإقليمية والعالمية. أما أولهما، فهو ما اصطلح الصينيون على تسميته بـ Wang أو الملك، ويشير إلى وجود قوة عظمى مسيطرة تمارس هيمنتها بصورة ودود وعادلة. وأما ثانى هذه النظم، فهو ما أطلق عليه نظام Ba، وهو يشير إلى قيام القوة العظمى بفرض (أو الرئاسة العليا) سيطرتها على محيطها باستخدام وسائل العنف والقمع والإكراه. وبينما ألف الصينيون -فى عهودهم الإمبراطورية- ممارسة النظام الأول على الأراضى الصينية وحدودها الآسيوية، فإن النظام الثانى كان الأكثر اتباعا مع البرابرة Barbarians الموجودين خارج نطاق هذه الحدود(٤). وهكذا، يصدق الواقعيون على تنبؤاتهم بالاستناد إلى الميراث الثقافى الصينى. وهم اليوم يؤكدون أن الصين ماضية فى تحقيق هدف توازن القوى،

Balance of Power

وهو الهدف الذى اتبعته القوى الصاعدة من قبل حين أرادت أن تضع طموحاتها إلى القوة العالمية موضع التنفيذ. وتوازن القوى قد يتم داخليا (حين تسعى الدولة الصاعدة مثلا إلى تعظيم قدراتها ومصادر قوتها فى الداخل بما يحميها من الانسحاق أمام القوى المهيمنة)، أو قد يحدث على المستوى الخارجى (عندما تحاول الدولة الصاعدة تعويض النقص فى موارد قوتها بالتحالف مع دول أخرى بغية التصدى للقوى المهيمنة على النظام الدولى). وكلا الأمرين واضح تماما فى السلوك الصينى، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى (لاسيما إذا أخذ فى الاعتبار ما تقوم به الصين فى إطار منظمة الآسيان مثلا من دعم لتحالفاتها الآسيوية لمواجهة ما تتعرض له من ضغوط أمريكية بخصوص عدد من القضايا (كتايوان والإغراق التجارى وحقوق الإنسان)(٥).

وفى هذا الإطار، يذهب الواقعيون إلى أن أفضل الاستراتيجيات التى يمكن اتباعها مع القوة الصاعدة ذات الخطر هى أن توجه إليها حرب وقائية Preventive War تجهض قدراتها ومصادر قوتها قبل أن تتطور إلى ما يهدد الأوضاع المستقرة. ويلى ذلك فى الفعالية استراتيجية الاحتواء containment التى تكتفى بالتضييق على الدولة الصاعدة وعلى مصادر قوتها، حتى لا تتوسع فتهدد موازين القوة القائمة فى النظام الدولى. ويصم الواقعيون آذانهم حين يعرض بعض المحللين فكرة خطب ود الصين أو مساعدتها على أن تسلك سلوكا غير عدائى تجاه إقليمها أو تجاه العالم (ويكون هذا بتشجيعها ومساندتها، ما دامت أظهرت استعدادا للتعاون فى مختلف القضايا الإقليمية والعالمية). ففى اعتقاد الواقعيين، تبدو سياسة خطب الود استراتيجية محفوفة بالمخاطر، لأنها قد تعطى انطباعا خاطئا للقوة الصاعدة بضعف الآخرين حيالها. وقد اتبعت القوى الكبرى هذه الاستراتيجية بالفعل مع هتلر فى الماضى، حين تغاضت عن استعادته بعض الأقاليم الألمانية المحتلة فى الحرب العالمية الأولى، فكانت النتيجة أن فتح هذا شهيته لاعتداءات جديدة على كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا. وقد جرى كل هذا لإحساسه بقوته من ناحية، ولاستشعاره تخاذل القوى المهيمنة عن مواجهته ومحاولتها استيعابه (بدلا من التصدى الحازم له) من ناحية أخرى(٦).

غير أن الحجج التى ساقها الواقعيون حتى الآن عاجزة مع ذلك عن الصمود أمام مجموعة من الحقائق الموضوعية. ومن ذلك مثلا أن النمو الاقتصادى الكبير، والقدرات العسكرية المتفوقة التى توافرت لكل من اليابان وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، لم تدفعهما إلى انتهاج ذات السياسات العدوانية التى مارستاها من قبل. بل لقد انخرطت الدولتان -وبيسر ملحوظ- فى هياكل وأبنية النظام الدولى الذى برز عقب الحرب، واندمجتا فى عملياته وظهرتا معا باعتبارهما من الدول الأقل ميلا نحو اتباع سلوك العدوان والاعتداء. لذا، يحق لناقدى المدرسة الواقعية التساؤل عن جدوى تنبؤاتهم بالنسبة للصين، خاصة أن الأخيرة تبذل بالفعل جهودا كبيرة للتعامل مع قضاياها الإقليمية ومحيطها العالمى بأسلوب ينم عن رغبة فى التعامل السلمى لا التوثب العدوانى. لقد انضمت الصين إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) وتدرجت فيها من مستوى "العضو المراقب" إلى درجة الشراكة الكاملة Full Dialogue Partnership ثم تعاونت مع دول إقليمها فى التقليل من آثار الأزمة المالية التى عصفت بآسيا فى التسعينيات من القرن الماضى. ليس هذا فحسب، بل إنها ساهمت مؤخرا فى نزع فتيل الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، حين أقنعت الأخيرة بضرورة التفاهم حول هذا الموضوع.

أما إزاء العالم، فالظاهر أيضا أن الصين تصرفت كعضو مسئول فى المجتمع الدولى، عندما قبلت المشاركة فى مؤسساته وارتضت الخضوع لقواعده. ولعل سعيها الدءوب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونجاحها فى الالتزام بمقتضياتها، ثم توقيعها اتفاقيتى الحظر النووى الشاملة BCBT والحد من الانتشار النووى NPT، هو مما يثبت التزامها بسلوك خارجى يعتمد التفاهم والتعاون سبيلين أساسيين للتعامل مع العالم(٧).

ومن ناحية أخرى، لا تثبت التوازنات الداخلية التى تحدث عنها الواقعيون أن الصين تنفق على قدراتها العسكرية ما يمكنها من منازعة القوى العظمى مكانتها فى هذا الصدد. فالثابت حتى الآن أن ميزانية الدفاع الأمريكية تفوق ميزانيات الدول الست التالية عليها مجتمعة (بما فيها الصين). كما أن نسبة الإنفاق العسكرى الصينى إلى إجمالى الناتج القومى لا يكاد يصل إلى ٦٪ (وفى أقوال أخرى ٤٪)، وهو ما يجعل الاقتصاد الصينى بعيدا تماما عن سمة "العسكرة" التى ميزت الاقتصادين اليابانى والألمانى قبيل

نشوب الحرب العالمية الثانية.

فإذا راقبنا "التوازنات الخارجية"، لوجدناها لا تؤيد بدورها مقولات الواقعيين ومن ذهب مذهبهم. فقد كان منتظرا مثلا أن تقوم الصين بتقوية علاقاتها مع شركائها الاستراتيجيين (مثل باكستان وكوريا الشمالية) الذين ساءت علاقاتهم بالولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وحتى تكون هذه العلاقات موازنة للضغوط الأمريكية. غير أن الصين لم تمد باكستان بالسلاح إلا لموازنة القوة الهندية، كما أن علاقاتها بكوريا الشمالية قد شابها التوتر طيلة الفترة التى رفض فيها الكوريون الاستجابة للضغوط الصينية عليهم بالانضمام إلى معاهدة الحظر النووى. وفضلا عن هذا وذاك، فإن الصينيين لم يعملوا على إحباط علاقات الولايات المتحدة بحلفائها أو بالفاعلين الرئيسيين فى النظام الدولى. فقد حبذت دوما الصين وجود علاقة أمنية وثيقة بين اليابان والولايات المتحدة، بحيث يوفر هذا نوعا من الرقابة الأمريكية على السلوك اليابانى (وتواكب هذا مع توطد العلاقات بين بكين وكلتا الدولتين). كما سارع الصينيون أيضا إلى تحسين علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع كوريا الجنوبية، وتبادلت الدولتان الاعتراف ببعضهما فى عام ١٩٩٢، وذلك فى الوقت نفسه الذى اتسمت فيه العلاقات الأمريكية - الكورية بقوة الروابط وعمقها. والأمر نفسه حدث أيضا بالنسبة لروسيا، وهو ما يؤكد فى النهاية ضعف التحليل الواقعى وعجزه عن تفسير سلوكيات الصين باستخدام أطره ومقولاته النظرية(٨).

وقد التقط عدد من الأكاديميين فى حقل العلاقات الدولية الخيط ليؤكدوا الاحتمالات فى أن تسلك الصين الصاعدة سلوكا لا يثير المشكلات بالنسبة لإقليمها أو للعالم من حولها. وهؤلاء الأكاديميون الذين ينتمون لما اصطلح على تسميته بالمدرسة الإنشائية Constructivism

يرون أن النظام الدولى الذى ولد عقب الحرب الباردة أصبح ينطوى على قيم ومعايير تفرض نفسها على سلوكيات الدول (بما فيها الدول الصاعدة)، وبحيث يكون الالتزام بهذه القيم والمعايير مصدرا للمكاسب، والابتعاد عنها مجلبة للخسارة وللرفض الدولى. إن النظام الدولى الذى يقوم اليوم على تشجيع آليات السوق، وعلى حفز الجهود من أجل عالم أكثر ديمقراطية وأشد حرصا على حقوق الإنسان، وعلى الدعوة إلى إيجاد عالم يخلو من أخطار السلاح النووى والتلوث البيئى -هذا النظام الدولى بات يضع حدودا على سلوكيات الدول الخارجية، بل ويعدل من هوياتها الداخلية ويعيد "إنشاءها" للتوافق مع قيم ومعايير هذا النظام. والدولة التى تبذل جهدها لتوائم بين سياساتها الداخلية والخارجية من ناحية، وبين هذه القيم من ناحية أخرى، مرشحة لأن تحظى بمكاسب كثيرة تجنيها من النظام الدولى، وذلك عندما ينظر إليها باعتبارها عضوا دوليا ملتزما. وهذا هو ما تجتهد الصين فى القيام به إلى اليوم، على الرغم من تفاوت درجة نجاحها فى الملاءمة بين سياستها ومعايير النظام (فهى مثلا أكثر توفيقا فى مجال الأخذ بآليات السوق والالتزام بالحذر النووى وأقل نجاحا فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان). وحتى السلوك الذى قد يبدو عدوانيا (كالتهديد باستخدام القوة إزاء محاولات تايوان للاستقلال عن الوطن الأم)، فإن الصينيين لا يبدون فى هذا خارجين عن قيم النظام الدولى، حيث لا تزال قيمة المحافظة على السيادة من القيم المرعية. بعبارة أخرى، فإن الموقف الصينى المتشدد من هذه القضية يبدو مفهوما، ولا يشير إلى تلك الدلالات السلبية التى يستنتجها الواقعيون منه. لذا، يتنبأ الإنشائيون للصين أن تستمر فى ممارساتها الإيجابية تجاه إقليمها والعالم، ما دامت البيئة الدولية تبدو مواتية لهذا الأمر، وما دامت الصين تلقى تشجيعا دوليا للمواظبة على هذا السلوك. وهنا، يؤكد الإنشائيون -على عكس الواقعيين- أهمية أن تجد الصين محيطا دوليا يحفزها على الاستمرار فى ممارساتها الخارجية الإيجابية، بدلا من أن يتم الصدام معها، فتستنفر المشاعر والسياسات فى اتجاه الغضب والعداء(٩).

الزحف السلمى إلى القمة :

والواقع أنه مع وجاهة الحجج التى استند إليها الإنشائيون لتفسير السلوك الصينى الخارجي والتنبؤ به فى المستقبل، إلا أن تحليلاتهم تقصر مع ذلك عن الالتفات إلى جانب مهم من الصورة. أما هذا الجانب، فهو أن تعديل الصين لهويتها الداخلية وتبديلها لسلوكها الخارجي (سواء إزاء إقليمها أو إزاء العالم) هما أمران قد بدوا بالفعل قبل أن تتبلور الملامح "المعيارية" "أو القيمية" لنظام ما بعد الحرب الباردة. فقد بدأت الصين مسيرتها الداخلية لتغيير شكل نظامها الاقتصادى نحو الأخذ بمبادئ السوق الحرة منذ أواخر السبعينيات، كما استهلت طريقها لرأب صدوع علاقاتها الإقليمية والدولية، بدءا من هذه الفترة أيضا. بعبارة أخرى، كانت "الخيارات الاستراتيجية" لقياداتها السياسية هى مصدر التغير والدافع إليه. وإذا كان النظام الدولى قد قدم الفرص المناسبة التى اقتنصتها الصين من أجل بلوغ أهدافها فى بناء دولة قوية ومسئولة، فإن هذا ما كان ليؤتى ثماره لولا حرص القيادة هناك على بذل جهود مستمرة لإبراز الصين فى صورة جديدة أمام عيون العالم وأبصاره.

وفى كل ما اتخذته الصين من سياسات، كان نبراسها هو مبدأ التدرج فى الوصول إلى الأهداف المختلفة وتجنب القفز إليها. فالتغيير العنيف -الذى يصطدم بما استقر لفترات طويلة- قد لا يكون هو الخيار الأمثل إذا كان المراد هو ضمان "الاستمرار" لهذا التغيير، والحيلولة دون تعرضه لاضطرابات فى تنفيذه، والأهم من هذا كله حظوته بالشرعية والرضاء عنه. وتعتقد الكاتبة أن اتباع الصين أسلوب التدرج فى تنفيذ سياساتها الداخلية أو الخارجية هو الذى يؤيد النظر إليها باعتبارها نموذجا جديدا فى الصعود السلمى.

يقول "جانج أويينج"، أحد الأساتذة المرموقين فى جامعة بكين وواحد من كبار المثقفين الصينيين المعاصرين: "هناك قصة معروفة فى تراثنا الشعبى حول الطريقة الأكثر فعالية التى يمكن أن يتبعها القادة من أجل تبديل الأفكار والممارسات نحو هدف معين. كانت هناك قرية يعتمد أهلها على الخيول فى النهوض بمختلف الأنشطة التى تقتضى قوة ونشاطا. وفى فترة من الفترات، تبين الكبار فى القرية أن المناطق المجاورة تبلى بلاء أفضل باستخدام الحمير الوحشية، وكان عليهم أن يبدأوا فى إقناع أهل القرية بضرورة التحول إلى الاعتماد على الدابة الجديدة. ولكن وقفت فى وجههم عقبة كبيرة وهى تلك الأفكار التى سيطرت على عقول الأهالى لفترة طويلة عن جدوى الخيول دون غيرها فى أداء المهام المطلوبة. وبعد طول تدبير، تفتقت الأذهان عن خطة رأى الكبار أن يبدأوا فى تنفيذها. وهكذا، وفى كل ليلة عندما يكون الجميع نياما، كان كبار القرية يدهنون الجياد البيضاء بخطوط سوداء، فإذا ما استيقظ

الأهالى فى الصباح، قيل لهم إن الخيول لم تتغير، وإن ما حدث فقط هو إضفاء بعض اللمسات الجمالية عليها. وشيئا فشيئا بدأ كبار القرية يتخلصون من الخيول المدهونة مستبدلين إياها بحمير وحشية حقيقية. ولم يلبث هذا الأمر أن أفضى إلى انتعاش تدريجي ومستمر فى أحوال القرية. وبعد أن مرت فترة على استخدام الحمير الوحشية ونعم الأهالى بخير وفير بفضل الاعتماد عليها، أعلن كبار القرية عن سرهم الدفين، ولكنهم كانوا على ثقة فى هذه المرة بأن ما فعلوه لن يلقى سوى الترحيب والتشجيع. لقد كانت النتيجة رائعة دون الحاجة إلى الصدام ودون الإضرار باستقرار مسيرة العمل فى القرية .. لقد انتصر الكبار ونجت قريتهم بلا حرب"(١٠).

وسواء كانت هذه القصة فى خلفية القيادة الصينية أم لا، فالأمر المؤكد أن ما نفذته تلك القيادة من سياسات داخلية وخارجية قد التزم تماما بمضمون القصة وبجوهر ما تدعو إليه.

فعلى المستوى الداخلى، أنجزت الإصلاحات الاقتصادية عبر تطبيق مبدأ "الإصلاح ثنائى الاتجاه"

Double- Track Reform

.. فعندما بدأ التحول مثلا من اقتصاد يتم فيه تحديد الأسعار والأثمان بواسطة موظفى الدولة إلى آخر تتغير فيه تلك الأسعار وفقا لمقتضيات السوق -وكان هذا فى عام ١٩٨٣- لم يكن من الحكمة الإعلان عن نبذ طرائق العمل السابقة أو الدخول فى صدام مع من لهم مصلحة فى استمرار الأوضاع على ما هى عليه. وفى ظل هذا الوضع، كانت بعض السلع والخدمات تباع وفقا للأسعار التى تحددها الدولة، بينما بيعت أخرى وفقا لأسعار السوق. وبمرور الزمن، زادت نسبة السلع المتداولة طبقا للنظام الأخير، حتى كان أوائل التسعينيات، عندما أصبح نظام التسعير كله خاضعا لقواعد السوق. وهكذا، جمع هذا الأسلوب بين البراجماتية والتدرج، وهو ما سمح لقيادات الصين بأن تلتف من وراء المشكلات وتصل فيها إلى حلول تحظى بالقبول، بدلا من مواجهتها بشكل عنيف، مضحية بالاستمرار والاستقرار(١١).

ولم يقف استلهام هذا الأسلوب عند حد التغييرات الاقتصادية، بل امتد ليشمل أيضا الإصلاحات القانونية والسياسية. وهنا يبدى أحد الباحثين ملاحظته على التعديلات القانونية التى اتخذتها الصين مثلا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فيقول: "لقد كان الطريق طويلا وبدأت أولى خطواته فى الثمانينيات .. وفى كل الأحوال، اهتمت الصين بمصداقية ما يتم تغييره من قوانين وليس بكثرة ما يسن منها (١٢).

Credibility rather than flexibility

ولعل هذا الباحث قد قصد تأكيد الفكرة نفسها التى سبق أن أشرنا إليها من قبل، وهى أن التغيير يكتسب قدرته على الاستمرار والاستقرار، بل والحظوة بالقبول والرضا عنه، عندما يثبت تدريجيا نجاحا على أرض الواقع. وفى حالة التغييرات القانونية، فإنها -على بطئها واستقطابها فى كثير من الأحيان لانتقادات الأكاديميين الغربيين- قد نجحت، من وجهة نظر القيادات الصينية، فى تأمين الشروط الأساسية لنجاح مسيرة الصين الاقتصادية، بحيث اكتسبت تلك المسيرة الثقة فى الداخل وفى الخارج معا.

فماذا عن التحول السياسى والانتقال من نظام شمولى إلى آخر تعددى بل وديمقراطى؟ ربما كانت هذه القضية من أهم ما اجتذب المنظرين والمراقبين لبحثه وتحليله فى الدولة الصينية (خاصة أن المقولة الشائعة تؤكد دائما أن النظم الديمقراطية لا تدخل فى حروب مع بعضها بعضا). لقد اجتمع عدد من ألمع الأكاديميين فى مجال دراسات الديمقراطية، وكذلك مجموعة من الخبراء فى الشئون الصينية عام ١٩٩٨، ليقدموا رؤاهم عن مسيرة الديمقراطية ومستقبلها فى الصين. وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم حول عدد من الأمور، إلا انهم اتفقوا فيما يشبه الإجماع على أن الصين لا تزال تقاوم مقولة نظريات التحديث التى تذهب إلى ضرورة ظهور التحولات الديقراطية بفعل النمو الاقتصادى(١٣). أما المقاومة، فيعود الفضل فيها إلى الحزب الشيوعى الصينى الذى لا يزال يقبض على زمام الأمور ويتحرك ببطء ملحوظ نحو التحولات الديمقراطية. وأما أهم الآليات التى بات الحزب يعتمد عليها، فهى تشجيع انخراط رجال الأعمال (وهم قاطرة النمو فى الصين) فى صفوفه، فى الوقت الذى لا يكون فيه اعتراض على تحول رجال الحزب أنفسهم إلى أرباب أعمال. وتبدو النتيجة واضحة، كما يذهب أحد الباحثين فى دراسته عن علاقة السلطة بالثروة فى الصين. فالحزب -من ناحية- يحتفظ برقابته وإشرافه على النشاط الاقتصادى الخاص، وهو -من ناحية أخرى- يضمن ألا تتطور قوة رجال الأعمال إلى معارضة منظمة للحزب(١٤). وبالطبع، فإن هذا الوضع هو مما يثير انتقادات كبيرة ضد قيادات الصين. غير أن هؤلاء لا يرون فيما يفعلون ما يستوجب النقد العنيف. إن الأسلوب الأفضل -مرة أخرى- هو أن تختبر الممارسة الديمقراطية عند مستويات معينة كالانتخابات المحلية على مستوى القرى مثلا، فى الوقت نفسه الذى يحتفظ فيه الحزب الشيوعى بدور فى مراقبة النشاط السياسى للقوى الاجتماعية الرئيسية فى النظام. كل هذا -من وجهة نظر القيادات- حتى يمكن تجنب الاضطرابات التى اجتاحت دولا أخرى فأطاحت بتماسكها بل وبوجودها نفسه. بعبارة أخرى، فإن تعجل الإنجاز السياسى قد يؤدى إلى الإضرار بهدف عزيز على كل الصينيين، وهو ضمان استقرار المسيرة الاقتصادية والإبقاء على حيوية الاقتصاد الصينى(١٥).

والمشاهد أن الصين قد نقلت العمل بهذا الأسلوب ليطبع سلوكها الخارجى، وليس فقط ممارساتها داخل حدودها.

ففى إطار إقليمها، سارت الصين منذ عقد الثمانينيات فى طريق شائكة لكسب مودة جيرانها الإقليميين بعد فترة المد الثورى التى دمرت علاقاتها معهم. لقد نظر هؤلاء الجيران إلى الصين فى البداية نظرة شك وارتياب، حتى بعد إبدائها الرغبة فى أن تنضم إلى منظماتهم الإقليمية. ولكن الصينيين واظبوا وثابروا على اتخاذ الخطوات التدريجية التى تدعم فكرة التعاون وتجعلها واقعا ناجحا، وصولا إلى التسليم من قبل هؤلاء الجيران بجدوى بل بضرورة التواصل والتفاهم مع الجارة التى كانت خطيرة فى الماضى. لقد انضمت الصين كعضو مراقب فى منظمة الآسيان، وبدأت فى تطبيق خطة للتعاون الاقتصادى بين دول الإقليم لدفع عجلة النمو فيها جميعا (بما فى ذلك الصين بالطبع). وعندما اجتاحت الأزمة المالية بلدان آسيا فى عام ١٩٩٧، ساندت الصين اقتصادات ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، عندما ثبتت قيمة العملة الصينية ولم تخفضها، فضلا عما قدمته من فرص هائلة لهذه البلدان من أجل الاستثمار فى الصين، إنقاذا لها من عثرتها الاقتصادية. ومع استمرار التعاون التدريجى، تحولت الصورة تلقائيا لتحل أخرى

محلها، وفيها تظهر الصين باعتبارها الجارة "الأم" التى تسهم بجدية فى حل مشكلات الإقليم وترغب فى التطوير الإيجابى لروابطها معه. وقد أثمر هذا بالفعل عن نتائج أقل ما يقال عنها إنها باهرة. فقد زاد حجم التجارة بين الصين ودول منظمة الآسيان ليبلغ ١٣٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٢٣٪ عن العام الذى سبقه(١٦). ووقعت الصين اتفاقيات شراكة استراتيجية مع كل من الفلبين وإندونيسيا فى العامين الماضيين، وبمقتضاها تعهدت الصين بضخ استثمارات فى البلدين بما يوازى عشرة مليارات دولار سنويا فى كل منهما. وفضلا عن هذا وذاك، اتفقت الصين مع دول آسيان فى أكتوبر ٢٠٠٦، وفى أحد اجتماعات القمة، على ضرورة أن يتجاوز التعاون بين الطرفين القضايا الاقتصادية إلى موضوعات أخرى كمقاومة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والأمن البحرى، والتضافر فى مواجهة الكوارث الطبيعية(١٧). ولم يكن غريبا بعد هذا أن يصرح مسئول حكومى كبير فى الفلبين قائلا: ".. لقد أخذت الحكومة قرارها بالتعامل مع الصين باعتبارها صفقة اقتصادية. إننا لا نستطيع النظر إليها اليوم على أنها تهديد لنا، فنحن نتوقع زخما اقتصاديا كبيرا لبلادنا بفضل التعاون معها"(١٨). كما لم يكن غريبا أيضا أن ترد الدول الآسيوية على مبادرات الجارة الكبرى بمساندتها فيما قد تواجهه من مشكلات. وليس أدل على هذا من موقف تلك الدول عندما أعلنت تفهمها للطريقة التى تصرفت بها الصين فى اضطرابات التبت الأخيرة، ورفضت أن يكون ما حدث من الدولة الصينية مبررا لمقاطعة ألعابها الأوليمبية(١٩).

وقد أثبت هذا النهج نجاحا مماثلا فى علاقات الصين بمناطق أخرى فى العالم. فهناك الاتحاد الأوروبى الذى طورت مع دوله علاقات شراكة استراتيجية على امتداد عقد التسعينيات(٢٠). وهناك روسيا التى تحالفت معها لإنشاء منظمة شنغهاى للتعاون فى عام ٢٠٠١، بغرض حل المشكلات الحدودية، والتعاون فى مجالات مكافحة الإرهاب، والحركات الاقتصادية، والهجرة غير الشرعية، وتجارة السلاح. وجاء هذا التحالف تتويجا لفترة من تقوية التعاون الاقتصادى والأمنى بينهما فى تسعينيات القرن الماضى(٢١). وهناك دول الخليج التى تتقرب منها الصين، أملا فى تأمين احتياجاتها المستقبلية من الطاقة. وقد نتج عن هذا التقارب تضاعف حجم التبادل التجارى بين الطرفين منذ عام ٢٠٠١ (عندما بدأت الاستثمارات الخليجية تواجه مشكلات فى الولايات المتحدة)، ويتوقع له المراقبون أن يصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥. هذا فضلا عن التنبؤات حول قرب إدراج الشركات الصينية فى بورصات الخليج(٢٢). وأخيرا، هناك الولايات المتحدة، التى لم تنجح الصين فقط فى مقاومة محاولتها لإبرازها فى صورة الدولة الخطيرة على الأمنيين الإقليمى والعالمى، وإنما "استدرجتها" عبر وشائج اقتصادية عميقة تطورت عبر السنوات إلى الاتفاق حول عدد من القضايا التى تجدها الصين بالغة الأهمية بالنسبة لها، وعلى رأسها مثلا قضية تايوان. فعلى الرغم من عبارات الاستهجان التى اعتاد الأمريكيون إطلاقها حول التعسف الصينى إزاء موضوع استقلال الجزيرة الصغيرة، إلا أن هذه العبارات لم تتجاوز أبدا حد تشجيع التايوانيين على إعلان استقلالهم(٢٣).

وفضلا عن هذا وذاك، أفلحت الصين فى إقناع المؤسسات الدولية وعبر تعاملات متصلة فى مجالات عدة -اقتصادية، وأمنية، وبيئية- بأنها عضو دولى مسئول لا يخشى منه وإنما يرجى التعاون معه. إن الانضمام كعضو عامل فى المؤسسات الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، بعد طرق أبوابها لفترة طويلة، وإرسال أربعة آلاف جندى صينى ليعملوا تحت إمرة الأمم المتحدة فى مهام حفظ السلام، واتباع برنامج عمل سنوى لتنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ .. كل هذا هو ما اتخذته الصين من خطوات لدعم وتطوير الفكرة عن دورها الدولى الإيجابى(٢٤).

كلمة أخيرة :

قديما، قال سون زى، أحد أقدم المفكرين الاستراتيجيين فى الصين الذين عاشوا إبان حكم أسرة "منج": "ليس صحيحا أن المعارك تكسب أو تخسر لحظة المواجهة. فى حقيقة الأمر، تحسم المعارك -فوزا أو خسارة- قبل خوضها"(٢٥). وإذا كان الحكيم الصينى قد قصد بعبارته هذه الإشارة إلى الاستعدادات السابقة على المواجهة، فإن صين القرن الحادى والعشرين تبدو مهيأة لكسب معركتها فى إقناع محيطيها الإقليمى والعالمى بمسألة صعودها السلمى، وذلك استنادا إلى "استعدادات" متواصلة عملت على تأمينها طيلة عقدين من الزمن. لقد قررت الصين أن تنخرط تدريجيا مع العالم فى عملياته ومؤسساته، وكان هدفها أن تنشىء بيئة آمنة تتحقق فى ظلها طموحاتها إلى دولة حديثة وقوية. وقد نجحت فى ذلك حتى الآن نجاحا كبيرا، وليس من المتوقع أن تنكص عن هذ السبيل ما دامت تجنى من ورائه -وباستمراها فى اتباعه- مكاسب جمة. والأمر الأهم أنها ليست وحدها فى تحقيق المكاسب، وإنما يشاركها فى ذلك الآخرون، حتى من أعدائها التقليديين. بعبارة أخرى، لم تعد المبارة العالمية اليوم ذات نتيجة صفرية، بالضرورة zero sum game فيها إما رابح أو خاسر، فالجميع يستطيع أن يربح (ولو بدرجات متفاوتة)، والجميع ممكن أيضا أن يتعاون لتقليل الخسائر.

لقد وفقت الصين إلى إنجاز تعديل كبير فى صورتها القديمة التى خشيها كثيرون بسببها، كما أظهرت حتى اليوم انحيازا واضحا للتراث السلمى فى ثقافتها الاستراتيجية(٢٦)، حين أيدت -بصفة عامة- ضرورة تجنب القوة العسكرية كأداة لحل الصراعات والمشكلات. وقد بلغت هدفها بأسلوب متدرج، غير صدامى، يهتم بخلق التغيير على أرض الواقع أولا، حتى تتحقق له المصداقية والثقة فيه. ويبدو أن محيطا عالميا يرحب بالصين ويحفزها على مواصلة طريقها قد بات أمرا ضروريا، ليس فقط لدعم التوجهات السلمية للدول الصاعدة، وإنما لمعاونتها على حل مشكلات نموها التى باتت تتجاوز أحيانا حدود دولتها للتأثير على من حولها (ونقصد بذلك مثلا مشكلة التلوث البيئى واحتدام أزمة الطاقة العالمية بسبب ارتفاع الاستهلاك الصينى، بل حتى الفساد الذى أصبح يؤثر على تكافؤ الفرص بين المستثمرين).

إن محبذى فكرة الخطر الصينى قد يصفقون لعبارة الفيلسوف الأمريكى جورج سانتايانا، والتى يقول فيها "من لا يتعلم من الماضى محكوم عليه بتكراره فى المستقبل". ففى رأى هؤلاء، لا بد للعالم أن يستعيد تجارب الدول الصاعدة فى الماضى، حتى لا يجازف بمواجهة أخطارها فى المستقبل. ولكن يبدو أن الوقت قد حان لنعدل هذه العبارة قليلا فنقول: "... من لا يتعلم إلا من الماضى، لابد أن يصبح المصير هو تكراره فى المستقبل". وقد يكون من الحكمة أن ينظر العالم اليوم إلى الصين بعيدا عن الماضى، ما دام هناك من الأطر الدولية والممارسات الصينية المستمرة ما يجعل هذه الطريقة فى التفكير .. "غير واقعية!".

الهوامش :

١-راجع فى مقولات الخطر الصينى

Khalid R. Al-Rodhan, A Critique of the China Threat Theory: A systematic Analysis, Asian Perspectives. Vol .31 no. 3, 2007, p. 42.

٢- حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة .. المخاوف والآمال .. دراسة فى نظريات الصعود الصينى، هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصينى (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص٤٠-٤٣.

٣- المرجع السابق، ص٤٢.

4- Mark Leonard, China's New Intelligentsia
http://www.prospect-magazine.co.uk/article_details.php?id+10078
p.5.

٥- حنان قنديل، مرجع سابق، ص٤٥.

٦- المرجع السابق، ص٤٦.

٧- المرجع السابق، ص ص٦٠-٦١.

٨- المرجع السابق، ص ص٥١-٥٢.

٩- المرجع السابق، ص ص٥٦-٦٦.

10- Mark Leonard, op. cit., p. 2.

11- Ibid, p.2.

12- Donald C. Clarke, Legislating for a Market Economy in China, The China Quarterly, September 2007, no. 191.

13- Will China Democratize, Journal of Democracy, vol. 19, no. 1, January .1998 pp. 4-63.

14- Bruce J. Dickson, Integrating Wealth and Power in China: The Communist Party's Embrace of the Private Sector, The China Quarterly, December 2007, no. 192, p. 827.

١٥- راجع فى هذا الرأى

Melanie Manion, Chinese Democratization in Perspective: Electorates and Selectorates at the Township level, The China Quarterly, December 2000, p. .780

16- China, ASEAN Vow to Expand links. http://chinadaily.com.cn/china/2007-1013

17- Ibid.

١٨- تهديد لا .. بل شريان حياة اقتصادى، نيوزويك، ١٠ مايو ٢٠٠٥، ص٣١.

19- 2008 Tibetan Unrest: Possible Olympic Boycott
http://en-wikepedia.org/wol/2008_unrest_om_Tibet.

20- Donald W. Klein, Japan and Europe in Chinese Foreign Relations, in Samuel S.Kim, China and the World, Fourth Edition (Westview Press: 1998) pp. 133-151.

21 John. W. Garver, Sino-Russian Relations, in Samuel S. Kim, pp. 114-133.

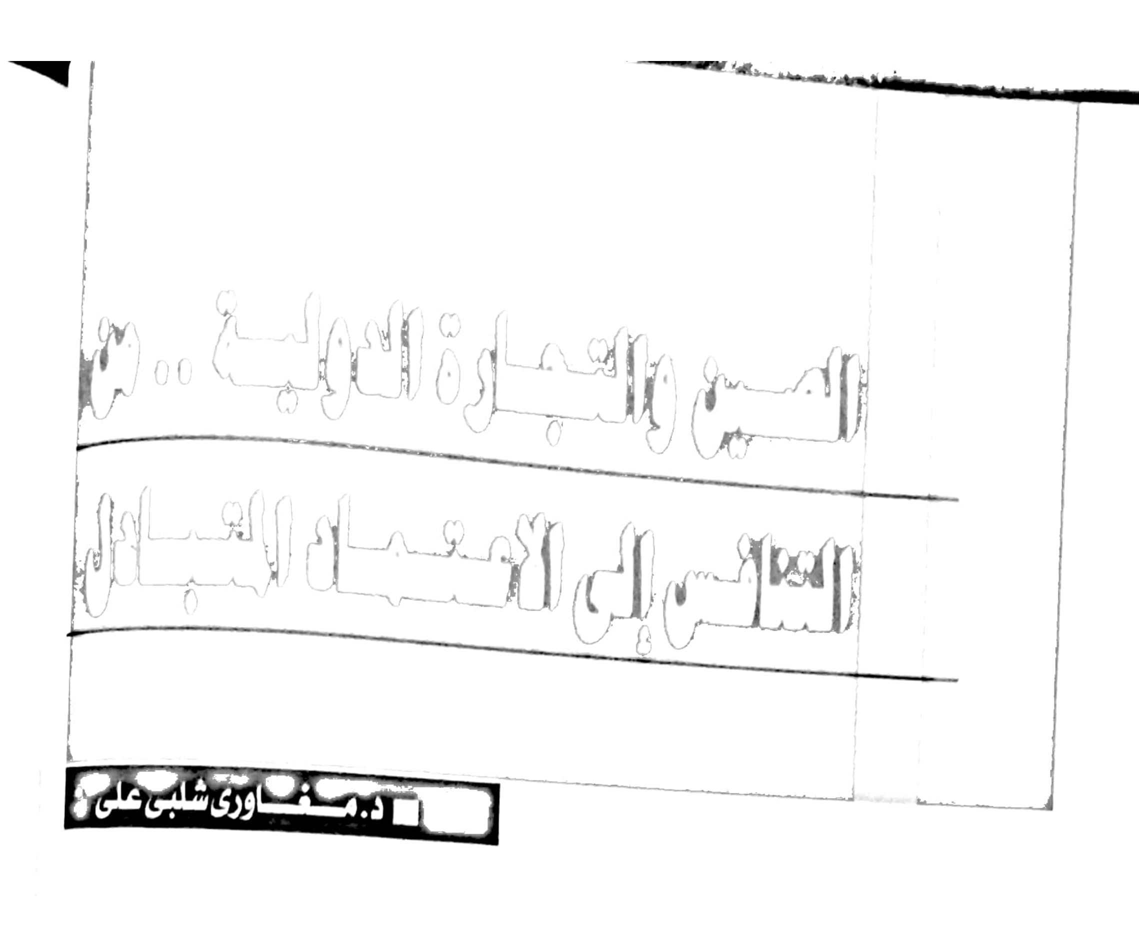
٢٢- طريق الحرير العصرية، نيوزويك، ٢٧ مايو ٢٠٠٨، ص ص٢٦-٢٧.

٢٣- حنان قنديل، مرجع سابق، ص٥٧.

٢٤- المرجع السابق، ص ص٦٠-٦٣.

٢٥- نوع جديد من التحدى، نيوزويك، ١٠ مايو ٢٠٠٥، ص٣٢.

٢٦- الثقافة الاستراتيجية هى نظام المعتقدات والمفاهيم الدائمة التى تتعلق بتجنيد دور القوة العسكرية فى العلاقات الدولية، وكذا بتعيين أنجع الوسائل وأشدها فعالية فى استخدام هذه القوة.



٣

ثمة مخاوف يطلقها البعض من خطورة النمو الاقتصادى الهائل للصين، خاصة ما يتعلق بحجم التجارة الخارجية، وما قد يمثله على مصالح القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى. وقد أبرزت العديد من المواقف للمسئولين فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى هذه التخوفات. ففى مارس ٢٠٠٧، اشتكى المفوض التجارى للاتحاد الأوروبى، فى أثناء زيارته للصين، من الحجم الضخم للسلع الصينية المتوجهة إلى أوروبا، ودلل على ذلك بما لاحظه فى أثناء زيارته لمحطة الحاويات فى ميناء شنتشن بجنوب الصين بأن ثلاثا من كل أربع حاويات تنطلق من شنتشن إلى الاتحاد الأوروبى تعود إلى الصين فارغة(١). كما أن الأمريكيين دائما ما يؤكدون عدم رضاهم عن السياسات التجارية الصينية، متهمين الصين باتباع سياسات تقوم على المنافسة غير العادلة، وأن هذا هو السبب الرئيسى للعجز التجارى الضخم المتراكم فى الميزان التجارى الأمريكى مع الصين.

ونتيجة لتزايد وتيرة الخلافات التجارية لأهم القوى الاقتصادية الكبرى مع الصين حول سياساتها الاقتصادية والتجارية، وتصعيد العديد من هذه الخلافات لمنظمة التجارة العالمية، فإن السؤال المطروح هنا هو: هل هذه الخلافات مرشحة لمزيد من التفاقم لتصل إلى حد الحروب التجارية ضد الصين من قبل هذه القوى الاقتصادية؟ أم أن هذه الخلافات لن تتفاقم لكون القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم مستفيدة من الصعود الاقتصادى للصين، وأن جوهر الخلاف هو خلاف حول سرعة الصعود الصينى والسياسات المستخدمة لتحقيقه، وحول توزيع نسب الاستفادة من هذا الصعود الاقتصادى؟

هذا الموضوع يحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل طبيعة السياسات الاقتصادية والتجارية للصين، ودورها فى تعاظم حجم التجارة الصينية، وتحليل أبعاد الخلافات التجارية الصينية مع القوى الكبرى الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، ونظرة كل طرف للسياسات التجارية والاقتصادية للطرف الآخر، وحقيقة المصالح المشتركة التى تدفع بالعلاقات الاقتصادية لهذه القوى مع الصين بعيدا عن الصدام.

الصين .. سياسات اقتصادية ومكاسب تجارية :

الأمر الواضح الذى لا تخطئه العين هو الصعود الاقتصادى الصينى المتسارع، والذى تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلى وأداء المنشآت، حيث تحقق الصين معدل نمو مرتفعا ومتواصلا منذ الثمانينيات لم يقل متوسطه عن ٩,٨٪ سنويا خلال هذه الفترة، ووصل فى بعض السنوات لما يقارب ١٢٪ . كما حدث نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادى وانتعاش التجارة الخارجية للصين، خاصة على جانب الصادرات، حيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو ٣٠٪ سنويا منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ . لقد أحدثت ثلاثة عقود من الإصلاح والانفتاح تغيرات تاريخية فى علاقات الصين مع باقى دول العالم، حيث تعد الصين حاليا جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى وتؤثر فيه بشكل كبير مقارنة بما

(*) باحث فى شئون الاقتصاد السياسى.

كانت عليه في الماضي. ففي عام ١٩٧٨، كان الناتج المحلي الصيني يسهم بنحو ١٪ فقط من الاقتصاد العالمي. أما في نهاية عام ٢٠٠٧، فقد ارتفع نصيبه ليتجاوز نحو ٥٪. وكان نصيب الصين من التجارة العالمية أقل من ١٪، ولكنه قفز ليصل إلى نحو ٨٪ عام ٢٠٠٧. وهناك توقعات بأن يتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٣٠ الضعفين ونصف الناتج المحلي الأمريكي(٢).

والأمر الجدير بالتحليل هنا هو طبيعة السياسات الاقتصادية والتجارية التي تتبناها الصين لتحقيق هذه الطفرة الاقتصادية، ومدى انسجام هذه السياسات مع عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، ومع توجهاتها نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك لأن هذه السياسات هي جزء أصيل من جوهر الخلافات التجارية بين الصين والقوى الاقتصادية الرئيسية في العالم. فقد أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها، بالإضافة إلى جذب رءوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.

ولكن بالتدقيق في تفاصيل السياسات الاقتصادية الصينية طوال السنوات الماضية، يتأكد أن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبن السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية- كما تتبناها الرؤية الامريكية - مع تعديل الاشتراكية، وعدم التشبث بها بعد أن أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية. وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه(٣). وكان ذلك واضحا في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم اللجوء للخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية. وربما كان ذلك هو مصدر الخلافات التجارية بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى فترة قريبة، كانت هذه الخلافات مكتومة من قبل تلك القوى ولا يعبر عنها صراحة، وكانت الصين رغم علمها بها لا ترد عليها صراحة، وتتبنى سياسة التهدئة وعدم استفزاز الآخرين بصعودها الاقتصادي، بل وكانت تروج في معظم المحافل الدولية بأنها دولة نامية تجتهد لتعويض سنوات التخلف التي عاشتها لقرون طويلة. ولكن في السنوات الأخيرة، أصبحت الاعتراضات الغربية على السياسات الاقتصادية الصينية، خاصة في مجال التجارة، اعتراضات علنية وواضحة في الخطاب العام لدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، بل وصلت الخلافات في هذا الشأن إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت هذه السياسات جزءا من الحوار الاستراتيجي بين الصين وتلك الدول، خاصة الحوار الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية(٤).

إعادة رسم خريطة التجارة الدولية :

لقد أصبحت تخوفات القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من الصعود الاقتصادي للصين غير خافية، وذلك لاعتقاد هذه القوى أن هذا الصعود سيكون خصما من دورها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. ومع ذلك، ما زالت هذه القوى الاقتصادية لا تكسب هذه التخوفات طابعا عدائيا، حيث تبدي عدم ممانعتها في الصعود الصيني، ولكنها تتحفظ وتعترض فقط على السياسات التي تتبناها الصين في سبيل تحقيق هذا الصعود، خاصة في مجال التجارة الخارجية. كما أن هناك بعض الأصوات في الولايات المتحدة لا ترى في الصعود الاقتصادي الصيني أي تهديد للولايات المتحدة(٥)، ولكن هذه الأصوات خافتة بعض الشيء، وتغطي عليها الأصوات التي تطالب بممارسة المزيد من الضغوط الأمريكية على الصين لتعديل سياساتها الاقتصادية، خاصة سياسة سعر الصرف.

وتوجه الولايات المتحدة العديد من الانتقادات للصين في النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الدينية، وغيرها من الجوانب السياسية والاجتماعية. أما في المجال الاقتصادي، وبرغم إشادة الولايات المتحدة بالإصلاحات الاقتصادية في الصين في بعض المناسبات، فإن الغالب على الخطاب العام الأمريكي تجاه السياسات الاقتصادية في الصين هو الانتقاد والمطالبة بمزيد من الإصلاحات والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتوقف عن تبني سياسات تجارية تتنافى مع مبادئ المنافسة العادلة. والملاحظ أن اللهجة الانتقادية الأمريكية للصين تتزايد باستمرار كلما انتعشت التجارة الخارجية للصين، وكلما تفاقم العجز التجاري الأمريكي معها، وكذلك كلما رصدت الولايات المتحدة تزايد النزعة الاستقلالية في الخطاب العام الصيني المصاحب لتزايد نفوذها الاقتصادي عالميا.

وتشارك الولايات المتحدة في هذه الانتقادات بعض الدول الصناعية مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان. وتتمثل أهم الانتقادات والاتهامات الموجهة للسياسات الاقتصادية والتجارية الصينية في الآتي:

١- اتهام الصين بأنها تتبع سياسات صناعية تدخلية مثيرة للمشاكل، وتعول في تجارتها الخارجية على سياسات تجارية ضارة بحرية التجارة، مثل الشروط الخاصة بوضع حد أدنى للمكونات المحلية للبضائع، والقيود على الواردات والصادرات، والنظم التمييزية، والإعانات الحكومية المحظورة المقدمة للصادرات، خاصة في مجال الضرائب. وفي هذا الصدد، تطالب

الولايات المتحدة الصين باحترام آليات السوق، وتقليل التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى بشكل يخالف حرية التجارة وحرية المنافسة.

٢- اتهام الصين بأنها لا تحترم حقوق الملكية الفكرية، وأن كثيرا من صناعاتها تقوم على التقليد الكامل لمنتجات هذه الدول، وأن الحكومة الصينية لا تتخذ من الإجراءات القانونية ما يمنع هذه الممارسات غير المشروعة، وأنها بذلك تكبد هذه الدول خسائر فادحة، وتقتل روح الابتكار والاختراع فى كثير من دول العالم(٦).

٣- اتهام الصين بأنها تنتج وتصدر منتجات غير آمنة، تضر بالصحة العامة وتهدد حياة البشر، حيث ذكرت المفوضة الأوروبية لشئون حماية المستهلك أن أغلب السلع الاستهلاكية غير الآمنة التى تباع فى أسواق الاتحاد الأوروبى صناعة صينية، وأن ثلث هذه المنتجات هى لعب أطفال. مؤكدة أنه رغم إدراك الحكومة الصينية أهمية سلامة المنتجات وحماية سمعة شعار "صنع فى الصين"، فلا يزال نحو ٥٢٪ من السلع والمنتجات غير الآمنة تصل إلى أوروبا قادمة من الصين(٧).

٤- اتهام عدد كبير من دول العالم للصين بأنها تغرق أسواقها بالمنتجات الرخيصة، وأن هذا يؤدى إلى تشويه التجارة العالمية، ويحد من المنافسة، ويكبد الشركات فى الدول المختلفة خسائر كبيرة، سواء كانت هذه الشركات شركات محلية منتجة، أو شركات مصدرة للأسواق الأخرى. وقد تم تحريك عدد كبير من قضايا الإغراق، ضد الصين فى منظمة التجارة العالمية، كان أغلبها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وأصبحت قضايا الإغراق ضد الصين تمثل نحو ١٢٪ من إجمالى قضايا الإغراق المنظورة أمام منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٧، وموجهة ضد نحو ٤٠٠٠ منتج صينى(٨).

٥- اتهام الولايات المتحدة الصين بأنها لا تتعاون بالقدر الكافى لإنجاح مفاوضات جولة الدوحة التى بدأت منذ عام ٢٠٠١، وما زالت متعثرة حتى الآن، وتضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على الصين لتقديم تنازلات أكبر وعروض أفضل لتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أمام الصادرات الأجنبية. وتركز الولايات المتحدة على فتح قطاع الخدمات المالية الصينى، خاصة الخدمات المصرفية أمام موردى الخدمات الأجانب. وتستند هذه الضغوط الأمريكية الأوروبية على أن الصين أكثر المستفيدين من النظام التجارى الدولى الراهن، وأكثر الدول استفادة من عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن ثم عليها أن تجتهد فى تنفيذ التزاماتها أمام المنظمة بشكل أكثر فاعلية(٩).

٦- اتهام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى الصين بأنها تعمل فى علاقاتها التجارية مع الدول النامية، خاصة فى إفريقيا، على دعم النظم الديكتاتورية، ونهب الموارد الطبيعية، خاصة النفط، وهى الاتهامات نفسها الموجهة للهند. ففى إفريقيا - على سبيل المثال- يتخوف الاتحاد الأوروبى من فقدان مراكزه فى إفريقيا بسبب نمو التجارة بين الدول الإفريقية وكل من الصين والهند، ويحث الاتحاد الدول الإفريقية على تبنى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع المفوضية الأوروبية، لأنها اتفاقيات تهدف إلى تشجيع التنمية فى هذه الدول ومساعدتها على الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وذلك دون أن يكون وراءها أهداف تجارية لدول الاتحاد الأوروبى(١٠).

من التنافس إلى الاعتماد المتبادل :

لقد أصبحت الصين أكثر إدراكا وتفهما للتخوفات الدولية من صعودها الاقتصادى، وأصبحت تتعامل بشكل أكثر فاعلية لتقليل الانتقادات الموجهة لسياساتها الاقتصادية، خاصة فى مجال التجارة الخارجية، والدليل على ذلك أن هناك حوارا صينيا داخليا بشأن هذه القضايا وكيفية التعامل معها. ولكن الملاحظ أن الخطاب العام الصينى يركز على طمأنة القوى الكبرى بشأن النمو الاقتصادى الصينى المتسارع، ويدعو هذه القوى إلى عدم النظر إليه على أنه تحد ولكن اعتباره فرصة للاستفادة. وفى مناسبات كثيرة، تدافع الصين، بكل ما لديها من قوة، عن سياساتها التجارية، وتفند الاتهامات الموجهة ضدها فى هذا المجال، حيث يتمثل موقف الصين من هذه الانتقادات والاتهامات فى الآتى:

١- ترى الصين أنها دولة حديثة العهد بالنظام الاقتصادى الحر وبمنظمة التجارة العالمية، وأنها تنفذ التزاماتها ولكن بشكل متدرج، وتدعو منتقدى سياساتها الاقتصادية إلى النظر لما تم تنفيذه من سياسات اقتصادية إصلاحية فى سنوات قليلة. وتؤكد السياسات التى اتخذتها للحد من إنتاج السلع غير الآمنة، حيث قامت السلطات الصينية بإلغاء أكثر من ٧٠١ ترخيص لمنشآت صناعية بعد فحص أكثر من ٣٠٠٠ منشأة صناعية بسبب عدم التزام هذه المنشآت باشتراطات سلامة المنتجات(١١). وتؤكد الصين فى مناسبات كثيرة أنها ستواصل دعمها للسياسات الاقتصادية الانفتاحية، وستواصل احترامها للقواعد التقليدية للنظام التجارى العالمى.

٢- ترى الصين أن هناك إفراطا أوروبيا - أمريكيا فى اتهام منتجاتها بالإغراق، وأن كثيرا من هذه الاتهامات غير حقيقى ويلحق الضرر بالشركات الصينية، فى الوقت الذى تسمح فيه الصين لمنتجات الدول الأخرى بدخول أسواقها دون أى معوقات. وترجع الجهات الرسمية الصينية اتهام منتجاتها بالإغراق من قبل الدول الأخرى لعدة أسباب، من أهمها(١٢):

* هاجس الخوف المسيطر على العديد من دول العالم من غزو المنتجات الصينية الرخيصة لأسواقها، وتأثيرها على الإنتاج المحلى المماثل لهذه السلع، وهو ما يجعلها تفرط فى اتخاذ الإجراءات الحمائية ضد هذه المنتجات بدون مبررات كافية.

* تعود كثير من دول العالم على التعامل مع الصين على أنها دولة خارج منظمة التجارة العالمية، مما جعلها تبالغ فى كثير من الأحوال فى تقييم هامش الإغراق للسلع الصينية، وفرض رسوم تعويضية مرتفعة ضدها، وهو الأمر الذى ترى الصين أنه ما زال مستمرا بشكل نسبى رغم انضمام الصين للمنظمة منذ عام ٢٠٠١، وما يفرضه ذلك على الدول الأخرى من معاملة المنتجات الصينية معاملة غير تمييزية.

* التعديل فى هيكل الصناعة الصينية بعد السياسات الاقتصادية الإصلاحية التى اتخذتها الصين فى السنوات الأخيرة، وبقاء الإدارة الحكومية دو أن تتكيف بالقدر الكافى مع التطور السريع للتجارة الخارجية، وهو غالبا ما يسبب اضطرابات فى التصدير.

* عدم إلمام الأجهزة الحكومية الصينية بالآليات والأساليب الفعالة للتعامل مع قضايا مكافحة الإغراق، ومن ثم عدم قدرتها على إرشاد الشركات الصينية لكيفية مواجهة مثل هذه القضايا، وبالتالى عدم تحمس هذه الشركات لمواجهة الاتهامات الخارجية لمنتجاتها بالإغراق، وهو واقع تعترف به الجهات الرسمية الصينية.

* افتقار القطاع الخاص الصينى وتنظيماته للمعلومات الضرورية للاستيراد فى دول العالم الأخرى، وقيام الشركات الصينية بتصدير منتجاتها بكميات كبيرة، وهو ما يثير شكوك هذه الدول ويحفزها لاتهام المنتجات الصينية بالإغراق، رغم أن ذلك غير صحيح.

٣- تنتقد الصين التخوفات من الصادرات الصينية المبنية على الكمية الكبيرة لهذه الصادرات، وترى أن المنطقى هو النظر إلى القيمة وليس الكمية. وفى هذا المجال، يرى الناطق باسم وزارة التجارة الصينية أن قضية الحاويات التى تحدث عنها المفوض التجارى للاتحاد الأوروبى فى أثناء زيارته للصين فى مارس ٢٠٠٧، والتى أشرنا لها فى بداية الموضوع، تعتبر مثالا جيدا فى هذا المجال. ويوضح أن نحو ٧٠٪ من الصادرات الصينية إلى الاتحاد الأوروبى - على سبيل المثال- هى منتجات كثيفة العمل، منخفضة القيمة، كبيرة الكمية، فى حين أن ٨٠٪ من الواردات الصينية من الاتحاد الأوروبى هى منتجات رأسمالية كثيفة التكنولوجيا، وذات قيمة عالية وكميات محدودة، وهو واقع ينطبق على صادرات الصين لمعظم دول العالم. ويضرب مثالا أكثر توضيحا فى هذا المجال بطائرة الإيرباص التى تشتريها الصين من الاتحاد الأوروبى، بأنها تعادل ٨٠ مليون زوج من الأحذية التى تصدرها الصين من حيث القيمة. ويخلص من ذلك إلى أن التجارة بين الصين والدول الأخرى، ومنها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، تكمل بعضها بعضا، وتحقق فائدة متبادلة لكافة الأطراف، ولا داعى للتخوف من نموها(١٣).

٤- تفند الصين التهم الموجهة لسياساتها فى مجال علاقاتها التجارية مع الدول النامية، خاصة فى إفريقيا، وتوضح أنها تتبنى منهج الاستدامة فى مجال التعاون الاقتصادى وفى علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، خاصة الدول الإفريقية. كما أنها لا تربط علاقاتها مع شركائها التجاريين بدعم الأنظمة السياسية، ولا تضع شروطا تجارية لتعاونها مع هذه الدول. وهناك ما يشير إلى أن الصين محقة فى هذا المجال، حيث تساندها فى هذا الرأى بعض المنظمات الدولية. فقد أكد مدير لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن الصين لا تستحق التأنيب والانتقاد من الغرب فى هذا الشأن، ودعا الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى إلى أن تتعلم من سياسات الصين فى هذا المجال (١٤). أيضا تؤيد بعض الدول الإفريقية هذا الرأى، وترى أنها تفضل التعاون التجارى مع الصين، لأنها تقدم أسعارا أعلى مقابل الحصول على الموارد الطبيعية، كما أنها لا تجبر هذه الدول على خفض رسومها الجمركية أمام منتجاتها، كما تفعل دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة(١٥).

بجانب هذه الدفوعات الصينية عن الاتهامات والانتقادات الموجهة لسياساتها من قبل القوى الاقتصادية الكبرى، فإنها توجه العديد من الانتقادات لهذه القوى، ومن أهمها انتقاد الصين لسياسات الدعم الأمريكية والأوروبية، خاصة فى المجال الزراعى (يقدر هذا الدعم بنحو مليار دولار يوميا)، ودور هذه السياسات فى تشويه التجارة الدولية، والإضرار بالفقراء فى الدول النامية ومنها الصين. وتحمل الصين هذه الدول المسئولية عن تراجع أسعار الصادرات الزراعية فى الدول الفقيرة بسبب هذا الدعم، فى الوقت الذى تمارس فيه تلك الدول ضغوطا متزايدة على الدول النامية من خلال منظمة التجارة العالمية لإجبارها على إلغاء الرسوم الجمركية وفتح أسواقها أمام منتجاتها. كما تذهب الصين، فى ردها على الانتقادات الأمريكية لسياساتها، إلى دعوة الولايات المتحدة لعدم تحميل الصين مسئولية فشل السياسات الاقتصادية الأمريكية، وأن عليها أن تبحث عن حلول لهذه المشاكل بدلا من ممارسة الضغوط عليها.

والملاحظ خلال الفترة الأخيرة أن الصين تؤكد فى خطابها العام النقاط التالية(١٦):

١- إنها ستلتزم التزاما صارما بنهج التنمية السلمية، باعتبار ذلك قرارا استراتيجيا اتخذته حكومة الصين وشعبها، وأن هذا القرار يقوم على الحقائق الصينية، ويتماشى مع تيار العصر، ويبرهن على أن سياستى الصين الخارجية والمحلية تتسقان فيما بينهما، وأن المصالح الأساسية للشعب الصينى والمصالح المشتركة لشعوب العالم تتناغم.

٢- تأكيد احترام الصين لحقوق الشعوب الأخرى فى الاختيار المستقل لنهج تنميتها، وأنها لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ولا تحاول أن تفرض إرادتها الخاصة على الآخرين. كما أنها ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية

وتتبع سياسة تتميز بأنها ذات طبيعة دفاعية، ولن تسعى مطلقا للهيمنة أو التوسع.

٣- تأكيد أنها ستتبع بثبات استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ، وستلتزم بتعزيز النمو المستدام والمطرد للاقتصاد العالمي.

٤- تأكيد أن الصين ستوسع فرص دخول المنتجات الأجنبية لأسواقها بما يتفق مع القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية المقبولة على وجه العموم.

٥- تأكيد أن الصين مستعدة للتكيف مع المخاوف المشروعة للدول الأخرى، خاصة الدول النامية، وأنها سوف تساند الجهود المبذولة من أجل تحسين التجارة والأنظمة المالية الدولية، وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار، والسعى نحو حل جماعى للمخاطر المالية وأمن الطاقة.

٦- تأكيد أن الصين تتبنى التشاور والحوار والتعاون لحل النزاعات الاقتصادية والتجارية، انطلاقا من إيمانها بأن الدول ينبغى أن تشترك فى فرص التنمية والتصدى المشترك للتحديات.

الصين ومحاولات احتواء الشركاء التجاريين :

إن المخاوف التى تساور الشركاءالتجاريين الرئيسيين للصين فى أوروبا والولايات المتحدة، نتيجة حجم وسرعة الصعود الاقتصادى الصينى منذ أوائل الثمانينيات، واصطدام الطوفان الهائل من السلع الصينية بصناعاتهم المحلية، أمر يمكن تفهمه ولكن فى حدود معينة. وهذه الحدود محكومة بعنصرين أساسيين، الأول: ألا يكون الصعود الاقتصادى الصينى خصما من رصيد القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. والثانى: ألا يشجع الصعود الاقتصادى الصين على تبنى توجهات وبناء تحالفات سياسية تهدد المصالح الأمريكية فى العالم. وفيما عدا ذلك، فهناك ترحيب غير معلن بالصعود الاقتصادى للصين، وذلك لأن هذه القوى الكبرى هى أول المستفيدين من انتعاش الاقتصاد الصينى. ويؤكد ذلك ما يلى:

١- إن النمو الاقتصادى الصينى المتسارع قد فتح سوقا ضخمة لرأس المال الدولى، حيث اجتذبت الصين ما يزيد على ٧٨٠ مليار دولار من صافى الاستثمارات الأجنبية على مدى الثلاثين عاما الماضية، وذلك بجانب ما حققته الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الصينية من نمو جوهرى.

٢- إن إجمالى الاستثمارات الصينية فى الخارج قد قارب نحو ١٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٧، وهذه الاستثمارات تتم من خلال ١٠ آلاف شركة موزعة على ١٧٢ دولة فى العالم، ومن ثم فإن الانتعاش الاقتصادى الصينى يعود بالنفع على هذه الدول، نتيجة لأن تجارة الصين ارتبطت بهذه الشركات فى تلك الدول. ومن ثم، يمكن القول إن أى تباطؤ فى الاقتصاد الصينى سيؤدى إلى فقدان ملايين العمال لوظائفهم فى بلدان كثيرة حول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- إن الصعود الاقتصادى للصين عزز من نمو الاقتصاد والتجارة العالميين، حيث زاد نمو واردات الصين بمعدل سنوى متوسط هو ١٦,٧٪ منذ عام ١٩٧٨ ، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق للواردات فى العالم، وأكبر سوق للواردات فى آسيا. وتسهم الصين حاليا بما يزيد على ١٠٪ من نمو الاقتصاد العالمى، وأكثر من ١٢٪ من توسع التجارة العالمية. وبلغ حجم متوسط الواردات الصينية السنوية ما يقارب ٥٦٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠١، مما وفر نحو ١٠ ملايين وظيفة للشركاء التجاريين للصين خلال هذه الفترة.

٤- تشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استفادة من الصعود الاقتصادى للصين، حيث ارتفعت الصادرات الأمريكية للصين بنسبة ١٩٠٪ منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق تجارية للصادرات الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة ثانى أكبر شريك تجارى للصين(١٧).

٥- إن الاقتصاد الأمريكى أصبح مرتبطا بحبل سرى مع البنك المركزى الصينى، الذى يضخ أكثر من مليار دولار كل صباح فى الاقتصاد الأمريكى، من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية التى تصدرها الولايات المتحدة لتمويل العجز المتفاقم فى الميزانية العامة. وبدون هذا الدور من قبل البنك المركزى الصينى، سترتفع أسعار الفائدة بنسب عالية فى الولايات المتحدة، وهو عكس ما تقوم به حاليا من تخفيض لسعر الفائدة للتغلب على أزمة الرهن العقارى المتفاقمة منذ منتصف عام ٢٠٠٧.

٦- أن الصين أنشأت أكثر من ١٢ منطقة تجارة حرة مع ٢٩ دولة، وأصبح حجم التجارة بها يمثل ربع إجمالى التجارة الخارجية للصين.

٧- إن السياسات الاقتصادية الصينية التى تتعرض للنقد من القوى الاقتصادية الكبرى قد حققت منافع كبيرة لبعض هذه القوى دون غيرها، ومن أمثلة ذلك سياسة سعر الصرف المتبعة فى الصين، والقائمة على ربط اليوان الصينى بالدولار الأمريكى. فرغم انتقاد الولايات المتحدة لهذه السياسة واتهام الصين بأنها تقيم عملتها بأقل من قيمتها لتشجيع صادراتها، فقد حققت هذه السياسة فائدة كبيرة للأوروبيين، حيث نجم عنها ارتفاع قيمة اليورو وارتفاع القوة الشرائية للأوروبيين، ومن ثم تخفيف تأثرهم بارتفاع أسعار النفط، بالإضافة لخفض تكلفة وارداتهم. فى الوقت نفسه، كانت هذه الاستفادة متفاوتة فيما بين دول الاتحاد الأوروبى نفسها، فدولة مثل فرنسا تأثرت صادراتها بقوة بسبب ارتفاع قيمة اليورو، مما دفع الرئيس ساركوزى للذهاب إلى الصين وإبداء تحفظ فرنسا على سياسة سعر الصرف الصينية

عام ٢٠٠٨، وهو ما لم تفعله المستشارة الألمانية، لأن صادرات بلادها لم تتأثر بالقدر نفسه من ارتفاع قيمة اليورو، ولكنها ركزت على قضية حماية حقوق الملكية الفكرية وموقف الصين منها، باعتبار أن ألمانيا تتضرر من سياسة الصين فى هذا المجال أكثر من تضررها من سياستها فى مجال سعر الصرف(١٨).

وبجانب استفادة القوى الكبرى من الصعود الاقتصادى للصين ووجود مصالح اقتصادية مشتركة، فإن هناك العديد من العوامل التى تجعل احتمالات تصعيد الخلافات التجارية مع الصين، لدرجة تصل للصدام والحروب التجارية، احتمالات ضعيفة. ومن أهم هذه العوامل تجاوز العلاقات الصينية-الأمريكية للحدود الوطنية لتتخذ بعدا دوليا، حيث أصبحت هناك مصالح مشتركة واسعة للطرفين فى قضايا دولية مثل إصلاح الأمم المتحدة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب، والوقاية من الكوارث الطبيعية، والسيطرة على النزاعات الإقليمية فى المناطق الساخنة من العالم. ولذلك فبعد أن أصبحت الصين شريكا أساسيا فى النظام الدولى، وكونها عضوا فى أكثر من مائة منظمة حكومية دولية، وطرفا فيما يزيد على ٣٠٠ معاهدة دولية، ومشاركتها بنشاط فى الشئون الدولية والإقليمية، يمكن القول إن أغلب المشاكل العالمية لا يمكن حلها إلا مع الصين وليس بدونها.

وبالإضافة لما سبق، فليس من الوارد التصعيد الأمريكى ضد الصين، وذلك فى ظل التخوفات الراهنة من التحالف الصينى - الروسى- الهندى فى المجالات التجارية والعسكرية والسياسية. فقد يؤدى التصعيد ضد الصين إلى تعزيز هذا التحالف لتكوين قوة ضد الولايات المتحدة، ومن ثم فالتعاون مع الصين قد يكون بديلا أفضل للولايات المتحدة، خاصة فى ظل تباين المواقف الأمريكية - الروسية بشأن العديد من القضايا الثنائية والدولية والإقليمية. كما أنه ليس من الوارد أن تقوم الولايات المتحدة بدعم الهند وتعزيز مواقفها لتتفوق على الصين، وذلك لأن الواقع يؤكد أن أدوات حماية المصالح الاقتصادية تختلف فى تطبيقاتها عن أدوات حماية المصالح السياسية. كما أن الهند تتجه لتدعيم علاقاتها مع الصين وروسيا، ناهيك عن أنه ليس هناك ما يضمن أن تفوق الهند اقتصاديا على الصين لن يكون على حساب المصالح الأمريكية.

والخلاصة بشأن مستقبل الخلافات التجارية الصينية مع القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هى أن أسلوب التفاهم والحوار هو الذى سيتغلب فى النهاية على لهجة الانتقادات والاتهامات المتبادلة، وذلك إما لأن الولايات المتحدة لم تعد تملك زمام المبادرة ولم يعد بمقدورها توجيه ضربة اقتصادية لإجهاض الصعود الاقتصادى الصينى، وإما لأن مصالحها تقتضى منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم التصعيد الاقتصادى ضد الصين، أو كلا الأمرين معا. ويؤكد ذلك أن أغلب القضايا التى قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمت تسويتها وديا(١٩). كما يعول كثيرا على أن الحوار الاستراتيجى الذى بدأ بين الصين والولايات المتحدة سوف يقلص الخلافات بين الطرفين فى القضايا المختلفة، ومنها قضايا الاقتصاد والتجارة.

والنتيجة الجوهرية، التى تهم بلداننا العربية، هى أن عالم اليوم أصبح التوجه فيه نحو تعددية الأقطاب أمرا لا تراجع عنه، وذلك بسبب أن الارتباط بين مستقبل الصين ومستقبل العالم أصبح أقوى من أى وقت مضى. والسؤال الذى يطرح نفسه بعد هذا التحليل وفى ضوء هذه النتيجة هو: هل ستظل بلداننا العربية مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية الغربية، وستبقى على النصيب الأكبر من تجارتها مع الغرب؟، وهل ستظل تنهل من ثقافته ونظرياته التنموية والاستهلاكية التى لم تحقق للشعوب العربية أى شىء طوال العقود الماضية؟ أم أن النموذج الصينى ودوره فى تغيير موازين القوى الاقتصادية فى العالم سيحفز راسمى السياسات ومتخذى القرار فى البلدان العربية للاتجاه نحو الشرق للاستفادة من تجربته والتعلم منه، والتعاون الاقتصادى معه؟ سؤال نطرحه لعل أحد الباحثين أو المعنيين يجيب عليه.

الهوامش والمراجع :

(١) وكالة الأنباء الصينية شينخوا، تجارة الصين الخارجية.. ابتهاج ممتزج بالأسى، ١٧مارس ٢٠٠٧.

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-17/03/content_.402611htm

(٢) صحيفة الاقتصادية السعودية (نقلا عن وكالات الأنباء)، الصين تتوقع تجاوز الاقتصاد الأمريكى عام ٢٠٣٠، العدد ٥٣١٩، ٤ مايو ٢٠٠٨، ص٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول السياسات الصينية، يمكن الرجوع إلى:

موقع إسلام أون لاين.

- د. مغاوري شلبي، الصين وأمريكا .. التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية، موقع إسلام أون لاين.

Htt//:islamonline.net/arabic/economic/01/2001/article.7shtml

(٤) لمزيد من التفاصيل حول موضوعات الحوار الاستراتيجي الصيني- الأمريكي، يمكن الرجوع إلى:

- أندريه زوانيكي، الحوار الجاري بين الولايات المتحدة والصين يمثل فرصة لمعالجة القضايا العالمية، موقع يو إس إنفو، نشرة واشنطن، ٢١ مايو ٢٠٠٧.

http://usinfo.state.gov/ar/international_security/us_and_world_organizations.html

(٥) هنري بولسون (وزير الخزانة الأمريكي)، نمو الاقتصاد الصيني لا يشكل تهديدا للولايات المتحدة، صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد ٥١٩٤، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

(٦) لقد أدت هذه الممارسات التجارية الصينية إلى توجيه ألمانيا انتقادات عنيفة للصين على لسان المستشارة الألمانية عام ٢٠٠٨، التي اتهمت الصين صراحة في إحدى كلماتها بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية للشركات الألمانية من خلال سرقة وتقليد التصميمات الألمانية في مجال صناعة السيارات. وقد ذكر اتحاد الصناعات الهندسية الألماني أن الشركات الهندسية الألمانية خسرت سبعة مليارات يورو، أي ما يعادل ١١ مليار دولار، بسبب سرقة حقوق الملكية الفكرية عام ٢٠٠٦، معتبرا الصين المتهم الرئيسي. ومؤكدا أن ٤٦٪ من المنتجات المقلدة بيعت في الصين، إلا أن نحو ١٧٪ منها وصلت إلى ألمانيا نفسها.

(٧) وكالة الأنباء الألمانية (دي بي أي)، الاتحاد الأوروبي .. الصين أكبر منتج للسلع غير الآمنة في العالم، ٢٣ أبريل ٢٠٠٨.

(٨) الدورة الأولى للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب والمؤتمر السياسي العاشر للشعب الصيني، منظمة التجارة العالمية ومواجهة مكافحة إغراق الصادرات الصينية، شبكة الصين، مارس ٢٠٠٣.

(٩) أندريه زوانيكي، الممثلة التجارية الأمريكية: الصين لا تتقيد بالتزاماتها أمام منظمة التجارة العالمية، موقع يو إس إنفو، نشرة واشنطن، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2006&m=December&x=20061214154605bsibhew0.1075556

(١٠) مريم ماناك، التجارة الحرة.. أوروبا تخاف الصين فتشدد قبضتها على إفريقيا، وكالة الأنباء العالمية (أي بي إس) فبراير ٢٠٠٨ . ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

http//:ipsinternational.org

(١١) وكالة الأنباء الألمانية (دي بي أي)، الاتحاد الأوروبي: الصين أكبر منتج للسلع غير الآمنة في العالم، مرجع سابق.

(١٢) الدورة الأولى للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب والمؤتمر السياسي العاشر للشعب الصيني، منظمة التجارة العالمية ومواجهة مكافحة إغراق الصادرات الصينية، مرجع سابق.

(١٣) وكالة الأنباء الصينية شينخوا، تجارة الصين الخارجية.. ابتهاج ممتزج بالأسى، مرجع سابق.

(١٤) جاء ذلك في مقابلة لوكالة الأنباء الألمانية (أي بي إس) مع راميش جورا، مدير لجنة مساعدة التنمية. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

http//:ipsinternational.org

(١٥) لقد ظهرت أصوات إفريقية تنادي بالتركيز على التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية وكل من الصين والهند،

لأنهما تتيحان للدول الإفريقية اتفاقيات أفضل من الخيارات التى تقدمها "الأسياد المستعمرون القدماء". وفى هذا الصدد، يذكر روب ديفيز، نائب وزير التجارة والصناعة فى جنوب إفريقيا، أن أوروبا تزعم أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا ليست لها دوافع تجارية، وهذا ليس صحيحا، حيث تربط هذه الاتفاقيات بتخفيض الرسوم الجمركية، وتقسم إفريقيا إلى فئات وهذا لا يدعم وحدة إفريقيا. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

– مريم ماناك، التجارة الحرة .. أوروبا تخاف الصين فتشدد قبضتها على إفريقيا، مرجع سابق.

(١٦) انظر فى ذلك النص الكامل لخطاب الرئيس الصينى هو جين تاو خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوى لمنتدى بواو الآسيوى لعام ٢٠٠٨، شبكة الصين، ١٢ أبريل ٢٠٠٨.

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-13/04/content_.614031htm

(١٧) التقرير السنوى لمكتب الممثل التجارى للولايات المتحدة للكونجرس بشأن تقيد الصين بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

Annual USTR Report to Congress Finds Mixed Record by China in Implementing World Trade Organization Obligations12 /2006/11

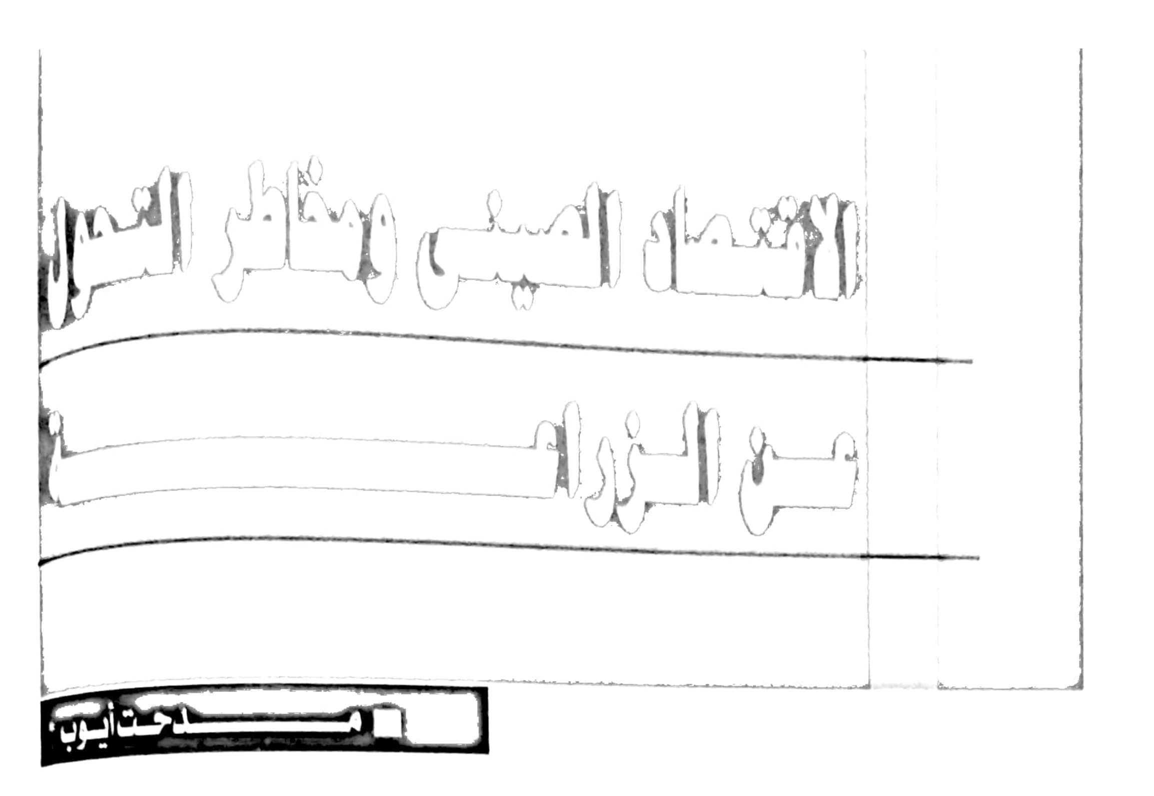
http://www.ustr.gov/assets/Document_Library/Reports_Publications/2006/asset_upload_file688_.10223pdf

(١٨) ملفين كراوس، هدية الصين إلى أوروبا.. ربط عملتها بالدولار، جريدة الاقتصادية السعودية، عدد ١٧ مايو ٢٠٠٨.

(١٩) الصين تتوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة والمكسيك إزاء إجراءات الدعم التجارى، صحيفة الشعب الصينية اليومية.

htt//:Arabic/peopledaily.com.cn





على مدى ما يناهز العقود الثلاثة، حققت الصين معدلات نمو اقتصادى هى الأعلى على المستوى العالمى، وهو ما أمكنها من أن تصبح الاقتصاد الثانى فى العالم بمعيار تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكى (٧ تريليونات دولار فى ٢٠٠٧)، والرابع بمعيار سعر الصرف الرسمى (٢,٨٧٩ تريليون دولار). وبهذه الضخامة، يمكن القول إن معدلات النمو العالية المتحققة كان لها أثر كبير فى موازنة الآثار السلبية الناتجة عن تباطؤ الاقتصاد الأمريكى وانخفاض سعر الدولار الأمريكى. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصينى قد حقق معدل نمو ١١,٤٪ فى عام ٢٠٠٧، بينما كان معدل النمو العالمى ٥,٢٪، وللدول المتقدمة ٢,٥٪، والولايات المتحدة ١,٩٪، ومنطقة اليورو ٢,٥٪، واليابان ٢٪، والدول النامية ٨,١٪، وكان المعدل المحقق فى الصين فى عام ٢٠٠٧ هو الأعلى فى سنوات الألفية الثالثة التى استمر فيها يلامس حد ال١٠٪ سنويا.

وقد ارتكز هذا الصعود على نهج النمو غير المتوازن الذى قاده قطاع الصناعة المتوجه للتصدير، والذى اكتسب قوة دفعه من الإنتاجية الكلية العالية، وانخفاض تكلفة مدخلات الإنتاج، خاصة العمالة، وانخفاض قيمة العملة الصينية "اليوان"، وهى الأمور التى جعلت هذا القطاع يكتسب ميزة تنافسية عالية فى وقت أخذت فيه مفردات هذا القطاع فى منطقة النمور الآسيوية تشهد تراجعا فى هذه الميزة، مما جعل الصين تمثل مركز جذب لا يبارى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجمها التراكمى ٦٩٦,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦ الذى تدفقت فيه بمفرده استثمارات قيمتها ٦٣ مليار دولار، وهذه الأرقام هى الأعلى على مستوى البلدان النامية.

وقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الصينية فى إطلاق هذا النمو على التحول من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزى المنغلق، إلى اقتصاد السوق المتوجه إلى الخارج، المعتمد على دور متزايد للقطاع الخاص. وقد لعبت استثمارات الصينيين فى الخارج، خاصة من تايوان وهونج كونج، والفائض المحول من القطاع الزراعى الدور الأكبر فى تمويل المراحل الأولى من هذا الصعود. وكانت الإصلاحات قد بدأت بتحرير القطاع الزراعى بالتخلى عن نظام المزارع الجماعية، وتحرير الأسعار، واللامركزية المالية، والإدارة الذاتية للقطاع العام، وتأسيس نظام مصرفى متنوع، وتطوير سوق للأوراق المالية، وتحقيق الانفتاح أمام التجارة والاستثمارات الخارجية، واتبعت الصين منهجا متدرجا فى هذه الإصلاحات، شمل بيع حصة أقلية فى أكبر أربعة مصارف بها لمستثمرين أجانب، ورفع سعر اليوان بـ٢,١٪ إزاء الدولار الأمريكى فى ٢٠٠٥ وتحويل سعر الصرف إلى الربط بسلة عملات.

تداعيات الصعود الاقتصادى على الزراعة:

إذا كان القطاع الزراعى قد تحمل العبء الأكبر فى إطلاق عملية الصعود الصينى، فقد أنتج هذا الصعود عددا من النتائج التى يتعين تدارك تداعياتها السلبية، قبل أن يأخذ القطاع الزراعى هذا الصعود إلى أسفل، وهذه النتائج، أهمها:

١- التحول الكبير عن العمل فى القطاع الزراعى إلى المدن، حيث الصناعة والخدمات، حيث شهدت الصين موجات نزوح أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية والداخلية إلى المدن والمناطق الساحلية الشرقية، وتدفقت أعداد هؤلاء المهاجرين فيما يطلق عليه أكبر موجات الهجرة البشرية تاريخيا. فبينما كان

(*) باحث متخصص فى الشئون الآسيوية.

عددهم ٧٠ مليون مهاجر عام ١٩٩٠، فقد ارتفع إلى ١٤٠ مليون فى عام ٢٠٠٣ وإلى ١٤٧ مليون فى عام ٢٠٠٥، أى نحو ١١,٣٪ من عدد السكان، وبلغ عدد العمال الزراعيين من هؤلاء المهاجرين عام ١٩٩٤ ما يقرب من ٦٠ مليون مهاجر، وارتفع إلى ٨٨ مليون مهاجر عام ٢٠٠٠ وإلى ٩٤ مليون مهاجر عام ٢٠٠٢ . وفى عام ٢٠٠٣، هاجر ما يقرب من ١١٤ مليون شخص(١)، فقد أصبح القطاع الزراعى بالنسبة لأولئك المهاجرين غير مربح اقتصاديا. وقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة هذه إلى رفع نسبة المسنين فى المناطق الريفية، وهو ما سينعكس سلبيا على مستقبل القطاع الزراعى. ومن الجدير بالذكر أن إجمالى قوة العمل فى الصين بلغ ٨٠٣ ملايين فرد عام ٢٠٠٧، ومازالت الزراعة تستوعب النسبة الأكبر وهى ٤٣٪ (كانت ٧٠٪ فى ١٩٧٨) مقابل ٢٥٪ للصناعة و٣٢٪ للخدمات. إلا أن إسهام الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى هو الأقل بين هذه القطاعات إذ يبلغ ١١٪ فقط، مقابل ٤٩,٥٪ للصناعة و٣٩,٥٪ للخدمات (٢) (وكان ٣٠٪ عام ١٩٨٠).

٢- تحول الصين من دولة مصدرة صافية للنفط الخام إلى دولة مستوردة كبيرة بمعدل يومى يبلغ ٣,٦ مليون برميل (يبلغ استهلاكها حاليا نحو ٧ ملايين برميل يوميا) وهو ما أحدث تغيرا كبيرا فى معادلة سوق النفط العالمية، وكان أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع سعره الذى جاوز ١٢٥ دولارا للبرميل فى مايو ٢٠٠٨، مما دفع فى اتجاه البدائل. وقادت الإدارة الأمريكية التحول فى اتجاه إنتاج الوقود الحيوى المدعم الذى اقتطع بدوره مساحات كبيرة من الذرة كانت مخصصة للغذاء الإنسانى والحيوانى، وكان ذلك أحد العوامل الرئيسية التى قادت الارتفاع الكبير فى أسعار الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية، وقد جاء هذا فى الوقت الذى لم تأخذ فيه الزراعة الصينية حظها من الاهتمام بما يرفع من فاتورة الواردات.

٣- تحول نحو ٣٠٠ مليون صينى من تحت خط الفقر إلى الطبقة الوسطى بما يرفع الطلب على استهلاك الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والفواكه والخضراوات، وبالتالى انخفاض المتاح من هذه المنتجات للتصدير وزيادة عبء الاستيراد (فى السبعينات كان نحو ثلثى سكان الصين يصنفون كفقراء يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم، وحاليا فإن أقل من ١٠٪ من السكان فقط تحت هذا التصنيف).

٤- تسببت حركة التصنيع الكبيرة فى منطقة الساحل الشرقى، وهجرة السكان من الريف إلى المدن، والتوسع العقارى فى استمرار التدهور البيئى الناتج عن تلوث الهواء وتجريف التربة وهبوط منسوب مياه الأنهار، خاصة فى الشمال. وقد أدت هذه الضغوط البيئية إلى سعى الحكومة الصينية لتطوير مصادر طاقة أخرى بخلاف الفحم والنفط، خاصة الطاقة الكهرومائية، بإقامة سدود على نهر اليانجتسى أو الطاقة النووية، ولكن هذا التلوث كان قد نال من تنافسية المنتجات الزراعية، وفرض قيودا على إمكانية نفاذها للسوق الدولية، خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فى عام ٢٠٠١، وهو الانضمام الذى فرض على المنتجات الزراعية الصينية تحديات جديدة، خاصة فى الأجل القصير وذلك بسبب محدودية نصيب المنتجات الزراعية فى التجارة الخارجية الصينية (نحو ١٠٪ مقارنة بالصناعة).

٥- التحول فى السياسة الزراعية الصينية، ابتداء من عام ٢٠٠١، حيث تحول التركيز من الاكتفاء الذاتى الذى كان سمة هذه السياسة فى تسعينيات القرن الماضى فى الحبوب - حيث كان يتعين على كل تقسيم إدارى فى الصين تسليم حصة محددة من الإنتاج للدولة بغض النظر عن ظروفه الإنتاجية واقتصادات هذا الإنتاج - إلى التركيز على الميزة التنافسية. وقد ترتب على هذا أنه بينما لم تكن الصين تستورد فول صويا فى التسعينيات بلغت وارداتها منها ٢٦ مليون طن فى عام ٢٠٠٥ . وإذا كانت الصين قد حققت هدف الاكتفاء الذاتى فى الإنتاج الغذائى فى عام ١٩٩٥، فقد تراجعت هذه النسبة الآن بسبب التوسع فى استيراد فول الصويا إلى أقل من ٩٠٪(٣).

إن الصين لديها واحد من أكبر الاقتصادات الزراعية فى العالم ومن أكثرها تنوعا، وتقف على رأس المنتجين فى إنتاج الأرز والقطن والطباق، كما أنها منتج رئيسى للقمح والذرة والشعير والشاى والجوت، وتتمتع بتنوع فى المناخ وظروف الزراعة، كما تسهم بنصيب لا بأس به فى تجارة السلع الغذائية، إما كمصدر أو مستورد. ولكن الصين تحتاج إلى نظام زراعى ناجح حتى تستطيع إطعام أكثر من ١,٣ مليار نسمة يمثلون ٢٢٪ من سكان العالم باستخدام ٧٪ فقط من أراضى العالم الصالحة للزراعة، وهذا القطاع أيضا مطلوب منه أن يوفر المواد الخام للصناعة، كما يوفر عملات أجنبية لتمويل وارداته وواردات القطاعات الأخرى.

وفضلا عن هذه النتائج، فقد أخذت الصين تتعرض بشكل متزايد للتأثير السلبى للتغيرات المناخية. وقد ذكر تقرير أصدرته ست هيئات حكومية صينية فى يناير ٢٠٠٧، من بينها وزارة التكنولوجيا والأكاديمية الصينية للعلوم ومكتب الأرصاد الجوية، أن التغيرات المناخية ستلحق ضررا بالغا ببيئة الصين واقتصادها، مسببة خسائر فادحة للإنتاج الزراعى، وأنه إذا لم تتخذ إجراءات وقائية، فإن الإنتاج المتوقع من القمح والذرة والأرز سينخفض بمقدار ٣٧٪ فى النصف الأخير من القرن الحالى، وأن ارتفاع درجة الحرارة فى الصين سيكون بين ٢و٣ درجات مئوية فى الـ ٥٠-٨٠ سنة القادمة، مما يسارع فى هذه النتائج، وأن سرعة البخر فى الأنهار ستزيد بـ ١٥٪. وبالفعل، فإن الصين تعانى حاليا من نقص المياه، خاصة فى شمالى البلاد. وقد أبرزت هذه التقارير أن عام ٢٠٠٦ قد سجل بالفعل ارتفاعا فى معدلات الحرارة بلغ ١ درجة عن المعتاد، بما تسبب فى نقص محصول الأمطار بمقدار نصف بوصة عن المعتاد. وقد تسببت الأعاصير والفيضانات والجفاف فى مقتل ٢٧٠٤ أشخاص، وخسائر اقتصادية بلغت ٢٣,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦ . وفى كل عام، تتسبب الكوارث الطبيعية فى التأثير سلبيا على حياة ٤٠٠ مليون نسمة و٥٠ مليون هكتار من الأراضى الزراعية وما بين ١و٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (٤).

وإذا كانت الصين قد حققت زيادة كبيرة فى إنتاج الحبوب خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة، بسبب التوسع فى نظم الرى، فقد بدأت كثير من الأسئلة تدور حول مدى استدامة هذه النظم مع تضاؤل الموارد المائية. ورغم المنافسة من قطاع الصناعة

والاستهلاك المنزلى والحضرى، فمازالت الزراعة تستأثر بثلثى مياه الصين حتى فى مناطق الأزمات. ويؤدى النقص الشديد فى موارد المياه، خاصة فى سهول الصين الشمالية المعتمدة على الرى المكثف، والمتعرضة أيضا للاستنزاف المكثف، إلى التأثير الشديد على الإنتاج الزراعى، حيث تنخفض قدرة الصين الإجمالية على إنتاج الحبوب وارتفاع كبير فى استيرادها، وهو ما يدفع أيضا إلى التغير والتحول إلى محاصيل أقل استهلاكا للمياه.

تحديات المستقبل :

السؤال الذى يبرزه وضع القطاع الزراعى فى أثناء الصعود الاقتصادى الصينى هو: هل يمكن لهذا القطاع أن يمكن الصين من تغذية نفسها؟ إن الصين قد يكون لديها من الأراضى الزراعية والمياه بما يمكنها من تغذية عدد سكانها المتوقع البالغ ١,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ حتى باستخدام التقنية السائدة حاليا، حيث لديها إمكانية إنتاج ٦٥٠ مليون طن من الحبوب، ويفترض هذا الرقم استخدام ٢٥٪ من الأراضى الزراعية لإنتاج زراعى آخر كالخضراوات والفواكه، إضافة إلى الأراضى المخصصة للبنية الأساسية. ولكن هذا الافتراض يقوم على ضمان أن الصين ستطور زراعتها واقتصادها بالطريقة التى تمكنها من استغلال هذه الإمكانية، إذ يتعين على الصين أن تحل الإشكاليات التالية:

١- تحسين كفاءة استخدام المياه فى الزراعة، حيث تعتبر المياه هى المحدد الرئيسى للزراعة فى الصين حاليا، فمناطق كثيرة فى سهول الصين الشمالية لا يمكن زراعتها بطاقتها الكاملة بسبب نقص المياه، كما يوجد نحو ٣٠ مليون هكتار لا تزرع إلا إذا توافر لها الرى، ويفرض هذا على الحكومة المركزية والمحليات حل إشكالية المياه بمشروعات توفرها فى مناطق العجز، وتحسين جودتها لتحسين كفاءة الرى. ويقدر فاقد المياه بنحو ٦٠٪، ويعتبر توفيره مصدرا مهما للمناطق التى يصيبها الجفاف فى شمال الصين. وخلال العقد القادم، فإنه ليس فقط السهول الشمالية ستحتاج إلى مزيد من المياه من أجل الرى، ولكن هناك طلبا منافسا ينمو بسرعة من المناطق الحضرية والصناعية، ومن ثم فإن تحسين معروض وكفاءة استخدام المياه، وإن كان ضروريا، إلا انه يتطلب أيضا تحويلا من نهر اليانجتسى إلى النهر الأصفر حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة فى السهول الشمالية.

٢- حل الاختناقات فى البنية الأساسية والتكنولوجيا، حيث يعانى القطاع الزراعى من عدم كفاءة البنية الأساسية للنقل وضعفها التكنولوجى واللوجيستى، خاصة الموانى والسكك الحديدية والطرق الممهدة فى الداخل، وفى هذا يقول الصينيون إن رحلة إلى سشوان أصعب من رحلة إلى السماء.

٣- توسيع مساحة الحيازة لكل مزارع، حيث إن معظم الحيازات الصينية أقل من هكتار واحد، مما يحول دون التحديث واستخدام التكنولوجيا الأفضل، فحجم الحيازة دون الحد الاقتصادى، ويتطلب هذا تطويرا فى التشريعات بما يسمح بالبيع والدمج وإنشاء سوق للأراضى الزراعية، حيث يستطيع صغار الفلاحين، الذين لا يعتمدون فى دخلهم الأساسى على الزراعة وإنما على العمل فى الصناعات الريفية، أن يبيعوا حق الملكية لمزارع أكبر وأكثر إنتاجا، وهذا من شأنه رفع الإنتاجية الزراعية الصينية.

٤- من الناحية الاقتصادية، لا ضرورة لمزيد من الضغط على الفلاحين لإنتاج أكثر من نوع من الحبوب لتحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتى. فالمساحة المحددة لأراضى المحاصيل فى الصين يمكن استخدامها بكفاءة أكبر فى الزراعة كثيفة الاستخدام للعمالة عالية القيمة المضافة كالخضراوات والفواكه، إضافة إلى المحاصيل التصديرية، وبهذا يمكن للصين موازنة وارداتها من الحبوب الغذائية بصادراتها من هذه السلع، وبالطبع فى إطار الموازنة بين اعتبارات الأمن الغذائى واعتبارات العائد الاقتصادى.

٥- بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٥، خسرت الصين ٨٥٦ ألف هكتار من أراضى المحاصيل بسبب الفيضانات (٥)، وهو ما يقتضى ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة للحد من هذه الخسائر، وهناك ما يزيد على ٣٣ ألف سد متوسط وصغير فى الصين فى حاجة إلى صيانة وإصلاح وحتى إلى إعادة بناء.

٦- طبقا للمسح، الذى أطلقته وزارة الأراضى والموارد الصينية فى مارس ٢٠٠٦، نجد أن الصين قد خسرت نحو ٨ ملايين هكتار أو نحو ٦,٦ من أراضيها الزراعية خلال العقد الماضى (٦). وفى نوفمبر ٢٠٠٥، كان لدى الصين ١٢٢ مليون هكتار من الأراضى الزراعية، أى بنسبة ١٣٪ من اقليمها وبمعدل ٠,٢٧ هكتار للفرد، وهو ما يقل بنسبة ٤٠٪ عن المعدل العالمى ونصف نظيره الهندى وثمن نظيره الأمريكى. وقد نتجت هذه الخسارة فى الأراضى الزراعية عن النمو الاقتصادى والحضرى الكبير فى شرق الصين، وتحول مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى هذه المنطقة إلى أراضى مبان، وهو ما ترتب عليه بمفرده خسارة ٢,١٩ مليون هكتار. وفى المناطق الغربية، أدت السياسات الحكومية بتحويل الأراضى الزراعية منخفضة الجودة إلى أراضى مراع أو غابات إلى خسارة سنوية بلغ معدلها نحو ٨٥٪ من إجمالى خسارة الأراضى الزراعية فى السنوات بين ٢٠٠١و٢٠٠٥، هذا فى الوقت الذى يتزايد فيه سكان الصين بمقدار ١٠ ملايين نسمة سنويا، مما أثار قلقا بشأن الأمن الغذائى. ومنذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤، كان إنتاج الحبوب فى تراجع استمر ٥ سنوات متعاقبة. وتحتاج الصين إلى إنتاج ٥٠٠ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠١٠ حتى يمكنها توفير الأمن الغذائى، مع وجود عجز فى الإنتاج المحلى يصل إلى نحو ٢٠ مليون طن. ويزيد فقدان الأرض الزراعية من احتمالات زيادة هذا الرقم، خاصة فيما يتعلق بالأراضى الجيدة التى تمثل فقط ٢٨٪ من أراضى الصين الزراعية. أضف إلى هذا أنه طبقا للإحصاءات الحكومية، فإن سدس أراضى الصين الزراعية غدت ملوثة بالمعادن الثقيلة، وأن ٤٠٪ منها تتعرض لعوامل التصحر وتجريف التربة.

٧- دعم البحث فى التكنولوجيا الحيوية، وتعد الصين بالفعل أحد البلدان القائدة فى مجال بحوث التكنولوجيا الحيوية منذ منتصف الثمانينات، وتوصلت إلى نتائج مهمة فى زيادة الإنتاجية ومقاومة الآفات والتكيف مع الظروف المناخية القاسية، وهى

جهود فى حاجة إلى التواصل والدعم المستمر.

٨- الحد من التدخل الحكومى فى قطاع الحبوب، حيث تشترى الحكومة الصينية الحبوب من الفلاحين بسعر محدد بعد التفاوض، ويسمح فقط للفلاحين بنسبة صغيرة للبيع بسعر السوق، ولكن وضع نظام تحفيزى فى الأسعار يمكن أن يدفع إلى زيادة الإنتاج.

٩- التخطيط الأسرى للحد من التوسع فى الطلب، فهذا الطلب يمكن أن ينمو بما هو أكثر من المتوقع، إن لم تتم السيطرة على حجم الأسرة، خاصة بعد أن أدى ارتفاع المستوى الصحى إلى ارتفاع نسبة المعمرين.

ويعنى كل ما سبق أن السياسة الزراعية فى الصين فى حاجة إلى إعادة نظر حتى يمكنها مواجهة التحديات الجديدة. وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن المجاعة الكبرى التى حدثت فى الصين بين عامى ١٩٥٩و١٩٦١ لم تكن نتيجة نقص الأرض أو المياه أو التكنولوجيا أو الطلب الغذائى السائد، ولكنها كانت بسبب خطأ السياسات.

وفى فبراير ٢٠٠٧، وضع مجلس الدولة الصينى سلسلة من السياسات التى تتناول تحديث القطاع الزراعى الصينى. وفى كل عام منذ عام ٢٠٠٤، يصدر هذا المجلس وثيقة تسمى الوثيقة رقم ١ بهدف حل مشاكل الزراعة والمزارعين والمناطق الريفية، حتى إن الوثيقة الصادرة فى عام ٢٠٠٧ تعد التاسعة فى هذا الشأن (٧). وتتناول هذه الوثيقة زيادة الاستثمار فى القطاع الزراعى ودعم الابتكار فى التكنولوجيا الزراعية، واستكمال اقتصاد السوق الزراعى والتدريب، وتعميق الإصلاح الزراعى، وتطوير البنية الأساسية للقطاع الزراعى.

وأهم جوانب هذه السياسات هو الاستثمار، وبدونه لا مجال للحديث عن إعادة التعليم والتكنولوجيا والتدريب. ومازالت نظم التمويل الريفية والحضرية قاصرة، وهى تسمح فقط بخدمة الادخار ولكنها لا تسمح بخدمة الإقراض، وهذه المدخرات تحول إلى ميادين أخرى ولا تستفيد منها الزراعة. وعليه، نجد أن القطاع الزراعى يفقد أفراده بالهجرة إلى المدن ويفقد أمواله بتحويلها إلى أغراض أخرى كبناء المدن الكبرى والمطارات. ولا يوجد فى الصين نظام شبيه بنظام محمد يونس فى بنجلاديش. وفى آخر إصدار لمركز الدولة، متعلق بالسياسة الزراعية، نجد أن البنوك الحكومية هى التى تقوم بالتمويل فقط ويمنع بتاتا أى نظام خاص فى هذا الشأن.

وإضافة إلى إشكالية التمويل التى تعوق نمو الاستثمار فى القطاع الزراعى، توجد إشكالية زيادة عدد سكان الريف الصينى، حيث يقيم نحو ٦٠٪ من إجمالى السكان ينتجون ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بينما مواطنو الحضر ٤٠٪ ينتجون ٨٨٪ من هذا الناتج، ومن ثم فمتوسط الدخل للفرد الحضرى ١٠ أمثال الدخل الريفى، وقد شكل هذا فى ذاته أحد أهم معوقات تطوير الزراعة الصينية، حيث مثل كما ذكرنا قوة دفع للهجرة من الريف إلى المدن، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر فى المناطق الريفية. ويضاعف من إشكاليات تنمية هذا القطاع انتشار فساد الإدارة على نطاق واسع، وهو ما يجعل كثيرا من الموارد المخصصة له لا تذهب إلى الأغراض المخصصة لها.

وتأتى تحديات استدراك النهوض بالقطاع الزراعى وسط عدد من التحديات الأخرى التى تواجه الصعود الصينى، وأهمها تحدى خلق فرص عمل لملايين المتحولين من تصفية شركات القطاع العام والداخلين الجدد لسوق العمل والمهاجرين من الريف إلى المدن (نحو ٢٠٠ مليون شخص)، والحد من الفساد، واحتواء الآثار البيئية السلبية الناتجة عن التحول الاقتصادى السريع، ونقل النمو الذى تركز فى الساحل الشرقى إلى الدواخل.

وإذا كان التركيز الذى تم فى السابق على التصنيع المتوجه إلى التصدير قد مكن الصين من صادرات بلغت ١,٢ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٧ واحتياطى نقد أجنبى وذهب بلغ نحو ١,٥ تريليون دولار فى هذا العام، فإن المخاطر التى يسببها قصور الاهتمام بالقطاع الزراعى، مع التحولات الأخيرة فى الحاصلات الرئيسية فى السوق الدولية، خاصة القمح والذرة وفول الصويا، ومع التحديات التى تواجه نمو القطاع الزراعى الصينى التى أشرنا إليها سلفا، قد تجعل من هذا القطاع الذى بدأت منه انطلاقة الصعود الصينى نقطة الضعف التى تشد هذا الصعود إلى أسفل.

الهوامش :

١- خديجة عرفة، هجرة العمالة داخل الصين .. تحديات التنمية والديموجرافية، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٦، ص ٨٠ .

2- CIA World Fact Book.

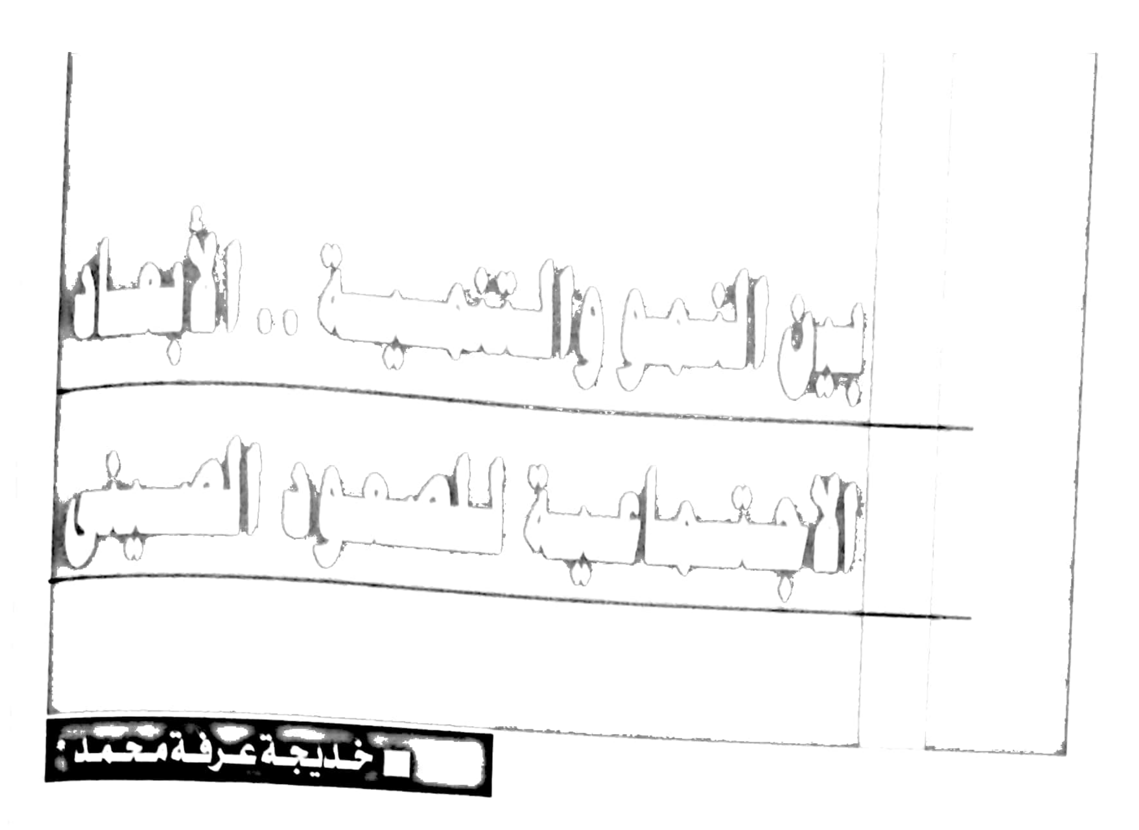
3- The Hindu, Aug10th, 2006.

4- www.enn.com

5- www.iiasa.com

6- www.worldwatch.org

7- www.en-epochtimes.com



■ خديجة عرفة محمد (*)

رغم نجاح الصين، خلال العقود الثلاثة الماضية، فى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى فى ضوء سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادى التى اتبعتها البلاد منذ أواخر السبعينيات، إلا أن الحكومات الصينية لم تكن على القدر ذاته من النجاح فى المجال الاجتماعى، حيث صاحب التحولات الاقتصادية التى شهدتها الصين مجموعة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التى أصبحت تهدد التنمية الصينية ككل. وتتمثل أبرز تلك المشكلات فى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين المدن والريف، وبين المناطق المختلفة، هذه الفجوة لم تقتصر على التفاوت فى الدخل وتوزيع الثروة فحسب، بل تخطت ذلك إلى التفاوت فى المستويات التعليمية والصحية، وما صاحب ذلك من اضطرابات وقلاقل اجتماعية، وكذلك استشراء الفساد فى الصين. يضاف لذلك تأثير التحولات الاقتصادية على بعض الطبقات الاجتماعية فى الصين. ويمكن مناقشة أبرز تلك التحولات على النحو التالى:

١- الفقر النسبى والتفاوت الإنمائى فى الصين :

قامت الصين منذ أواخر السبعينيات بتنفيذ مجموعة من السياسات، هدفت من خلالها إلى محاربة الفقر، وأحد الإنجازات المهمة التى حققتها الصين فى هذا الصدد هو التخفيض الشديد للفقر المطلق. فوفقا لتقديرات البنك الدولى، انخفضت نسبة الأسر الصينية التى تعيش فى فقر مدقع من ٥٠٪ فى عام ١٩٨١ إلى ٧٪ فى عام ٢٠٠٢. إلا أنه على الجانب الآخر، فإن تلك السياسات، وإن أسهمت فى تقليل حدة الفقر، إلا أنها زادت من درجة عدم المساواة، كما أنها ساعدت على زيادة الهجرة من الريف للمدن.

فالفقر النسبى فى الصين زاد منذ منتصف الثمانينيات، نظرا لأن الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى للقسم الفقير من السكان كانت أقل بكثير مقارنة بالفئات الأخرى، وهو ما زاد من درجة عدم المساواة فى الصين. فمعامل جينى- الذى تتراوح قيمته بين صفر و١، حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة، فى حين أن ١ يعنى عدم المساواة التامة - قد زاد فى الصين من ٠,٢٨ فى عام ١٩٨١ إلى ٠,٣٨٢ فى عام ١٩٨٨. وفى هذا العام، بلغ نصيب أعلى مجموعة من الدخل ٧,٣ مرة مقارنة بمن هم أقل نصيبا من الدخل. وفى عام ٢٠٠٢، بلغ معامل جينى ٠,٤٦، حيث حصل أغنى ٥٪ من السكان على ٢٠٪ من إجمالى الدخل، كما بلغ نصيب أغنى ١٠٪ من السكان نحو ٣٢٪ من إجمالى الدخل(١). وفى عام ٢٠٠٤، بلغ معامل جينى ٠,٤٦٩، حيث بلغ نصيب أفقر ١٠٪ من السكان ١,٦٪ من الدخل، بينما بلغ نصيب أغنى ١٠٪ من السكان ٣٤,٩٪ من الدخل(٢).

هذا التفاوت الكبير فى نصيب الأفراد من الدخل يرجع إلى التفاوت فى مستويات الدخول بين العمالة فى الريف والحضر الصينيين، حيث يرتفع دخل العامل فى الصناعة والخدمات خمس مرات أكثر مقارنة بالعامل فى الزراعة. كما يرجع هذا التفاوت إلى أن سياسات الحكومة الصينية فى بدايات فترة الإصلاح ارتكزت على تنمية بعض المناطق دون غيرها مع إهمال الريف الصينى، وهو الأمر الذى انعكس ليس فقط على مستويات الدخول بين المناطق المختلفة، وإنما أيضا على مستوى الخدمات التعليمية والصحية التى يتمتع بها سكان تلك المناطق. فمع بدء مرحلة الإصلاح الاقتصادى، وتحديدا فى عام ١٩٧٩ وفى محاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد، أصدرت الصين مجموعة جديدة من القوانين بغية جذب الاستثمارات، وفى الوقت نفسه، قامت الصين بإنشاء مجموعة من الشركات يملكها صينيون وأجانب. وقد تم إنشاء تلك الشركات فى مناطق اقتصادية أربع. وقد تم اختيار الساحل الجنوبى والشرقى للصين ليكون مركزا لتلك الشركات. وقد جاء اختيار هذه المناطق نظرا لقربها من الموردين وكذلك محطات الشحن، بحيث أصبحت العمالة هى التى تهاجر إلى أماكن العمل. وقد أسهم هذا الوضع فى خلق تفاوت كبير بين المناطق الساحلية والمدن الصينية عموما من ناحية، والريف الصينى من ناحية أخرى.

ويتضح هذا التفاوت بين الريف والحضر فى الصين عند النظر إلى مؤشر الثروة الفردية. فوفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٢، قدر

(*) باحثة فى الشئون الأسيوية.

متوسط قيمة الثروة الفردية فى الصين بـ ٤٦,١٣٤ يوان فى المناطق الحضرية، بينما بلغ فى المناطق الريفية نحو ١٢,٦٣٨ يوان، اى أن المعدل بلغ ١ : ٣,٧، وهو ما يعنى أن هناك فجوة فى توزيع الثروة بين الريف والحضر فى الصين. والأكثر من ذلك، فإن معظم الأفراد فى المدن يصنفون ضمن الجماعات مرتفعة الثروة، بينما يصنف معظم المقيمين فى القرى ضمن الجماعات منخفضة الثروة(٣).

وقد انعكس هذا التفاوت على انتشار ظاهرة الهجرة من الريف للمدن. فوفقا للتعداد الصينى لعام ٢٠٠٠، وصل عدد السكان المهاجرين إلى نحو ١٣١ مليون، من بينهم ٤٣,٧٪ يعدون مهاجرين داخل المقاطعات. أما النسبة الباقية، فكانت مهاجرين عبر المقاطعات.

وهو ما انعكس أيضا على سوق العمل الصينية. فمنذ منتصف التسعينيات، شهدت سوق العمل فى الريف والحضر الصينيين تغيرا كبيرا، حيث أصبح عدد العمال ينمو بصورة أكبر من فرص العمل المتوافرة، وهو ما فرض ضغوطا متزايدة على العمالة فى الحضر. فخلال الفترة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٣، زاد إجمالى قوة العمل من ٦٦٠ مليون عامل إلى ٧٦٠ مليون عامل، كما ارتفع إجمالى عدد الموظفين من ٦٥٥ مليونا إلى ٧٤٤ مليون موظف. كما أن البطالة زادت بشكل كبير فى الصين. فبحلول عام ٢٠٠٣، زاد عدد المتعطلين بنحو ٨٠ مليونا (من ١٧٥ مليونا إلى ٢٥٦ مليونا). وبنهاية عام ٢٠٠٤، ارتفع عدد المتعطلين بنحو ٨,٢٧ مليون عاطل(٤).

وفى هذا السياق، تشير التحليلات إلى أنه حتى لو تمتع العمال المهاجرون من الريف بالفرص ذاتها المتاحة للعمال فى المدن، فإنهم لا يحصلون على الأجور والمزايا ذاتها، إضافة إلى أن العمال فى الحضر يتمتعون بأشكال عدة من الإعانات مثل الرعاية الصحية، والمعاشات، والإجازات مدفوعة الأجر، وإجازات الوضع بالنسبة للسيدات، وكذلك الإعانات التى تحصل عليها الأسرة ذات الطفل الواحد. على الجانب الآخر، فإن العمال المهاجرين يتلقون أجورا تتحدد بناء على العرض والطلب فى سوق العمل. وفى المتوسط، يحصل العمال المهاجرون على ٨٠٪ من الأجور الخاصة بالعمال فى المدن ذوى المهارات ذاتها، دون مزايا مرتبطة بالإسكان والتأمينات. يضاف لذلك أن فرصهم فى الحصول على عمل أقل بكثير، وهو ما يعود بشكل رئيسى إلى انخفاض مستواهم التعليمى(٥).

وبذلك، يتضح أن إحدى المشكلات الرئيسية التى تعانيها أوضاع التنمية البشرية فى الصين تتمثل فى عدم المساواة فى توزيع الدخل، وعدم المساواة فى الثروات الفردية، ومشكلة التفاوت الإنمائى بين المناطق الصينية المختلفة، بالإضافة إلى أوضاع التمييز بين العمال من حيث فرص العمل والأجور.

ورغم أن هذا التفاوت ظاهرة منتشرة فى غالبية دول العالم، إلا القلق فى الصين هو حدة هذا التفاوت، والتى تؤثر بشكل كبير على ما حققته الصين من تنمية طوال السنوات الماضية.

٢- التفاوت فى مستوى وجودة التعليم والأوضاع الصحية :

فيما يتعلق بالتعليم، هناك تفاوت فى توزيع التعليم عبر المناطق الجغرافية والجماعات المختلفة فى الصين. فرغم التقدم المهم الذى حققته الصين فى المجال التعليمى، إلا أن نظام التعليم فى الصين يعانى من خلل وعدم توازن شديدين بين الريف والحضر. ففى عام ٢٠٠٠، كان معدل الأمية بين من هم أكبر من ١٥ سنة نحو ٤,٦٪ فى المدن، بينما كان ١١,٦٪ فى القرى. كما أن برنامج الحكومة الخاص بتطوير وإصلاح التعليم لعام ١٩٩٣ قد وضع هدفا أساسيا هو أنه بحلول عام ٢٠٠٠، تكون الصين قد نجحت فى التخلص من الأمية بين الشباب، وكذلك تحقيق الهدف الخاص بإلزامية حصول كافة الأطفال على التعليم الأساسى، الذى يبلغ بالصين ٩ سنوات. ورغم النجاح العام فى تحقيق هذا الهدف، إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٢ فشلت ١٥٪ من المقاطعات الريفية فى تحقيق هذا الهدف(٦).

وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من المشكلة يكمن فى إدارة وتمويل عملية التعليم الأساسى للصين، والتى يجرى تفويض العمل بها للقرى، ومعظم هذه الأخيرة تواجه معوقات مالية وصعوبات فى الدفع للمدرسين والموظفين، حيث يتم التركيز بصورة أساسية على التعليم الثانوى وذلك على حساب التعليم الأساسى.

من ناحية ثانية، تنعكس هذه الفجوة بين الريف والحضر على الشق الخاص بجودة التعليم. وهنا، تشير الإحصاءات إلى أن ٥٧٪ من المدرسين فى المدارس التى تقع فى حضر الصين قد حصلوا على تعليم ما بعد جامعى بينما تبلغ تلك النسبة نحو ٢٥٪ فى الريف الصينى. كما أن الفجوة بين الريف والمدن تتسع بعد فترة التعليم الإلزامى. فخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢، زادت حصة من كانوا فى المدارس الإعدادية والتحقوا بمدارس عليا فى المدن من ٥٥٪ إلى ٧٤٪، بينما ارتفعت النسبة ذاتها فى المناطق الريفية من ١٩٪ إلى ٢٩٪ فقط. كما أن التوسع فى عدد الجامعات أكبر فى الحضر عنه فى المناطق الريفية(٧).

وعلى هذا الأساس، يتضح أن الوضع فى الصين يتسم بوجود علاقة قوية بين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والمستوى التعليمى من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية، فهناك اتفاق عام على أن توزيع خدمات الرعاية الصحية عبر المناطق الجغرافية والجماعات السكانية فى الصين يعد مشكلة اجتماعية خطيرة.

فالمستوى الصحى فى بعض المناطق فى الصين يعد الأسوأ مقارنة ببعض المناطق فى العالم، فى حين أنه فى بعض المناطق، مثل شنغهاى، فإن الوضع الصحى يقترب من المعايير العالمية. أحد أسباب التفاوت فى الأوضاع الصحية والتعليمية بين المناطق المختلفة فى الصين هو التفاوت فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بين المناطق المختلفة. فعندما تحولت الصين تدريجيا إلى نظام اقتصادى جديد وانهارت الترتيبات التقليدية الخاصة بالتعليم والصحة، فإن السلطات الصينية كانت بطيئة فى بناء ترتيبات جديدة، وتوازى مع هذا البطء تشييد أنظمة جديدة للتأمين الاجتماعى فى الريف الصينى، بحيث يصلح هذا الخلل فى مستويات الدخول بين الريف والحضر فى الصين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن التحولات الاقتصادية لم تكن

السبب الرئيسى وراء التحولات الاجتماعية التى شهدتها الصين، والتى أكدت الحاجة لأنظمة جديدة للأمان الاجتماعى، فهناك عاملان آخران، هما التغيرات الديموجرافية وعملية التحضر Urbanization.

فيما يتعلق بالتغيرات الديموجرافية فى الصين، فهناك تغيرات جذرية فيما يتعلق بمعدل الخصوبة والعمر المتوقع عند الميلاد. فيما يتعلق بمعدل الخصوبة، فقد انخفض بفضل السياسة الإنجابية فى الصين من ٦ أطفال لكل أم بعد الحرب العالمية الثانية إلى ١,٥ طفل لكل أم فى عام ٢٠٠٥. أما العمر المتوقع عند الميلاد، فقد زاد من ٣٥ سنة إلى ٧٢ سنة فى عام ٢٠٠٥. هذه التحولات أسهمت فى تحسين التركيبة العمرية للقوى العاملة فى الصين (١٥-٥٩) والتى زادت من ٥٣٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٧٪ فى الوقت الحالى. لكن كنتيجة لتزايد العمر المتوقع عند الميلاد، فقد تحولت تلك الميزة إلى مشكلة، حيث تزايد عدد السكان المسنين دون توافر نظام شامل للتأمين والمعاشات(٨). أما فيما يتعلق بالتحضر، فوفقا لإحصاءات عام ١٩٧٥، فقد بلغت نسبة سكان الحضر فى الصين ١٧,٤٪ من السكان، زادت لتصل إلى ٤٠,٤٪ فى عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن تزيد تلك النسبة لتبلغ ٤٩,٢٪ فى عام ٢٠١٥(٩). هذا الضغط على الحضر فى الصين خلق مشكلات اجتماعية خطيرة، حيث أخذت تنمو العشوائيات بجوار المدن الصينية. هذا الوضع أكد أن هناك حاجة لتطوير أنظمة الضمان الاجتماعى بما يتلاءم مع تلك التحولات.

٣- التحولات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية فى الصين:

أثرت التحولات الاقتصادية التى شهدتها الصين عبر العقدين الماضيين على إعادة تشكيل التركيبة المجتمعية فى الصين، حيث تضررت بعض الفئات من هذه التحولات. كما صاحب النمو الاقتصادى الصينى استفادة بعض الفئات الأخرى، حيث تشكلت طبقات اجتماعية جديدة وأصبحت أكثر قوة. وفيما يتعلق بالأخيرة، فقد صاحب التحولات الاقتصادية فى الصين تزايد فى عدد المشروعات الخاصة. وتشير بعض المصادر إلى أن هناك نحو ٥٠ مليون صينى فى الوقت الحالى يشكلون ما يسمى بالطبقة الاجتماعية الجديدة New Social Class أو البرجوازية الصينية، حيث يدير هؤلاء أصولا بنحو ١٠ تريليونات يوان صينى. وتلعب تلك الطبقة فى الوقت الحالى دورا مهما فى الاقتصاد الصينى لدرجة أن المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى فى عام ٢٠٠٢ وصفهم بأنهم "بناة اشتراكية بخصائص صينية"(١٠).

ويرجع نمو تلك الطبقة إلى تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادى فى الصين فى أواخر السبعينيات، خاصة أن هؤلاء الأفراد استفادوا من توافر العمالة المهاجرة، حيث تقبل الأخيرة بأجور اقل، ولا توجد تأمينات اجتماعية، كما استفاد أعضاء تلك الطبقة من بعض السياسات الحكومية.

وفى فبراير عام ٢٠٠٣، ووفقا لإحصاءات حكومية، فإن ٢٩,٩٪ ممن يطلق عليهم أعضاء الطبقة البرجوازية هم أعضاء فى الحزب الشيوعى الصينى، وربما يفسر ذلك كيف أن تلك الطبقة مسئولة عن إدارة ما بين ٧٥٪ و٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الصين، فى حين أنها تدفع ثلث الضرائب فحسب، وهو ما يرجعه البعض إلى استشراء الفساد فى الصين(١١).

على الجانب الآخر، فقد أدت التحولات الاقتصادية إلى تضرر بعض الفئات فى الصين، وفى مقدمتهم الفلاحون والمزارعون. فمع بدء الإصلاح الاقتصادى فى الصين فى منتصف الثمانينيات، فإن مستويات الدخول للسكان فى المدن ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالفلاحين، مما اضطر معه عدد كبير من الفلاحين إلى الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص عمل. ففى عام ١٩٩١، بلغ عدد الفلاحين المهاجرين الذين يعملون فى المدن نحو ١١٣ مليونا. وفى عام ١٩٩٣، زاد العدد ليبلغ ١٤٥ مليونا. وفى عام ٢٠٠٦، بلغ عددهم نحو ١٥٠ مليونا. وبذلك، يمثل عدد العمالة المهاجرة فى الصين فى الوقت الحالى ما يزيد على ١٠٪ من إجمالى سكان البلاد و٣٠٪ من إجمالى العمال فى الريف، خاصة أن ما يزيد على ٧٠٪ من هؤلاء الأفراد هم من الفئة العمرية من ١٥ وحتى ٣٥ عاما. وهؤلاء يعانون من أوضاع سيئة فى المدن، حيث يعملون بلا تأمينات، كما اضطر الملايين منهم، فى ظل ارتفاع نسبة البطالة فى المدن، للعودة إلى القرى مرة أخرى، مما ضاعف أوضاعهم سوءا(١٢).

٤- الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية فى الصين:

شهدت الصين فى السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من الاضطرابات والاحتجاجات، التى جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية التى شهدتها البلاد. ووفقا لتقديرات وزارة الأمن العام الصينية، فقد شهد عام ٢٠٠٥ نحو ٨٤ ألف اضطراب كبير (يضم ١٥ شخصا فأكثر) شارك فيهم نحو ٣٦٧ مليون صينى، بينما كان عدد تلك الاضطرابات ٨٧٠٠ عام ١٩٩٣.

وتأتى تلك الاضطرابات كرد فعل لبعض السياسات الاقتصادية التى شهدتها البلاد. ويؤكد ذلك أن أكثر عامين شهدا تصاعدا فى تلك الاضطرابات (عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٤) كانا قد أعقبا موجة من السياسات الاقتصادية الجديدة التى تبنتها الحكومات الصينية فى ذلك الوقت. ففى عام ١٩٩٨، زادت الاضطرابات فى الصين بنسبة ٦٧٪ مقارنة بالعام السابق، وهو ما جاء كرد فعل لقيام الدولة بفصل عشرات الملايين من العاملين، إضافة إلى فرض زراعة أنواع من القمح قليلة الربح على المزارعين، مما كبدهم خسائر كبيرة. أما الاضطرابات المتزايدة التى شهدها عام ٢٠٠٤، فقد جاءت كرد فعل لسياسات الحكومة التى اتبعتها عام ٢٠٠٣، من خلال تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار، وذلك خشية أن يؤثر وباء "سارس" سلبا على النمو بالبلاد. وقد أدى تخفيف تلك القيود إلى زحف أنشطة البناء والتشييد الحضرية على المناطق الريفية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك أربعة عوامل كانت السبب الرئيسى وراء تفشى الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية بالصين بالشكل الذى أصبحت عليه الآن. وتتمثل تلك الأسباب فى إجراءات الحكومة الصينية الخاصة بتعديل الأسعار، وتركز الاستثمارات فى المناطق الساحلية فحسب وما خلفه ذلك من تفاوت إنمائى، إضافة إلى هجرة العمالة الكثيفة من الريف إلى المدن، وما أدى إليه من تزايد فى حدة المنافسة حول فرص العمل، وأخيرا التوسع الحضرى نحو المناطق الزراعية(١٣).

وإذا كانت الأسباب الثلاثة الأخيرة تمت مناقشتها، فإن

إجراءات الحكومة الصينية لمعالجة تشوهات الأسعار التى كانت سائدة طوال الفترة الماوية كانت أحد العوامل المساهمة فى توليد قدر من المعاناة الاجتماعية، مما أثر على زيادة الاضطرابات بالصين. فقد قامت الحكومة الصينية فى بدايات عهد ماوتسى دونج بتحديد أسعار منخفضة للمنتجات الريفية وأسعار مرتفعة لمنتجات المدن التى تباع فى الريف، وذلك بغية توفير مستويات معيشية مرتفعة للعمال فى المدن. وبعد عهد ماوتسى دونج، فقد أسهمت السياسات الرامية إلى تصحيح تلك التشوهات فى خلق تضخم عام، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات فى الريف الصينى أسرع مقارنة بالمدن، مما أثار سخط العمال فى المدن الصينية. وقد انعكس ذلك على الموجه الأولى من الاضطرابات التى شهدتها الصين فى النصف الثانى من عقد الثمانينيات. وفى محاولة لتصحيح تلك الأوضاع، قامت الحكومة الصينية فى أوائل التسعينيات بتحرير أسعار الطعام بشكل كامل، إضافة إلى إلغاء كوبونات حصص الطعام، وأجبرت الشركات على تقديم أجور أعلى، مما أدى إلى تفاقم خسائر بعض الشركات، مما دفع بالحكومة إلى تقديم إعانات ضخمة لتلك الشركات لتعويضها عن الخسائر، كما اضطرت تلك الشركات لتسريح الملايين من العاملين بها، مما أجج الاضطرابات فى الصين. وكان المتضرر الرئيسى هو سكان الريف، خاصة أن شبكة الأمن الاجتماعى فى الحضر لا تشمل العاملين القادمين من الريف.

خاتمة :

يتضح أن ما تحقق بالصين خلال العقود الثلاثة الماضية لا يمكن وصفه بالتنمية، ولكن كل ما تحقق هو نمو اقتصادى فقط. فالتنمية بمعناها الشامل لم تتحقق بعد فى الصين، خاصة فى ظل ما تواجهه الصين من مشكلات ترتبط بأوضاع التنمية الاجتماعية والسياسية، التى قد تهدد ما حققته الصين من نمو اقتصادى. وخطورة هذا الأمر إنه إذا لم تتم مواجهته بترتيبات ملائمة، فستواجه الصين تحديات ضخمة خلال السنوات القادمة.

الهوامش :

1- Assar Lindbeck, Economic Reforms and Social Change in China, World Bank Policy Research Working Paper 4057, November, 2006.

2- China Human Development Report 2005, United Nation Development Program and China Development Research Foundation, 2005.

3- Human Development Report 2008, United Nations Development Program, 2008.

4- China Human Development Report 2005, Op. Cit.

5- Ibid.

6- AJIT k. Ghose, "Employment in China: Recent Trends and Future Challenge", Employment Strategy Papers 14/2005, Employment Analysis Unit, Employment Strategy Department.

7- China Human Development Report 2005, Op. Cit.

8- Ibid.

9- Assar Lindbeck, Economic Reforms and Social Change in China, Op. Cit.

10- Human Development Report 2008, Op. Cit.

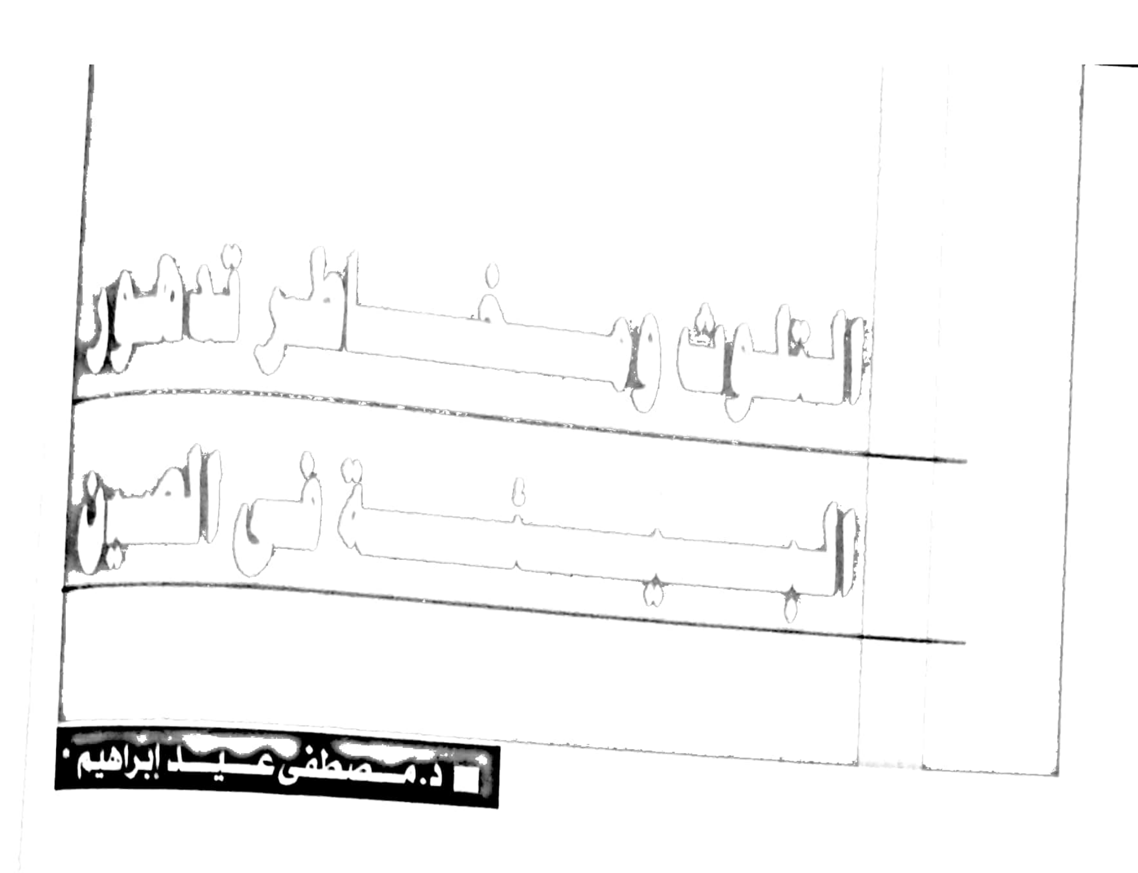
11- The New Social Class in China,

www.davisosler.com/08/2007

12- Social Structure of Imperial China,

www.en.wikipedia.org/wiki/Social_strcutre_of_china

13- John W. Lewis and Xue Litai, "Social Change and Political Reform in China: Meeting the Challenge of Success", The China Quarterly, 2003.



لا ينافس الاقتصاد الصينى فى نموه المتسارع سوى معدل التلوث، حيث تمر الصين حاليا بمرحلة تصنيع سريعة التطور تستهلك معها الموارد بشكل كبير مع وجود ضغوط أكبر على البيئة. لقد أدت عملية التنمية السريعة وتطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية والتعدين إلى توسيع الطلب على المنتجات المعدنية والأراضى والموارد المائية، وإلى توسيع الفجوة بين العرض والطلب، فضلا عن أن قدرة الصين على التحمل البيئى ضعيفة للغاية بسبب عدم تطبيق قوانين الاقتصاد البيئى. والحقيقة أنه بسبب اتساع مساحة الصين وزيادة عدد سكانها والنمو الاقتصادى الملحوظ، فإن للصين القدرة على التأثير على بيئة العالم كله.

الخصائص البيئية والجغرافية للصين:

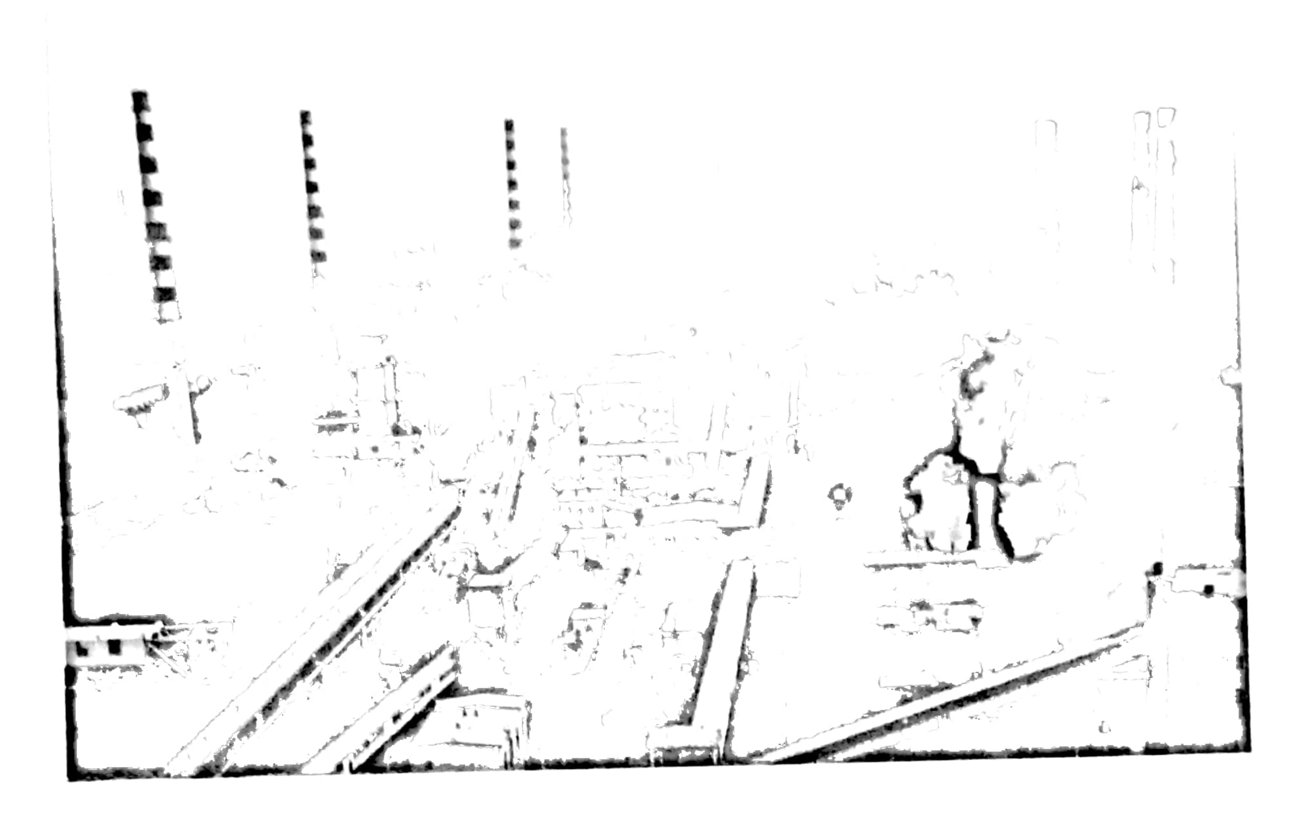
تشغل الجبال نحو ٤٣٪ من مساحة الصين والهضاب الضخمة نحو ٢٦٪. أما أحواض الأنهار ذات الطبيعة السهلية، والتى تقع فى المناطق الجافة، فتشغل نحو ١٩٪ من مساحة الصين، و١٢٪ من المساحة الكلية للبلاد سهول. كما يوجد بالصين صحراء تاكلاماكان الرملية وهى أجف صحراء فى آسيا، ويوجد بها منابع عدد من الأنهار الكبيرة بجنوب وشرق آسيا، منها أنهار السند والجانج وبراهما بوترا وميكونج ويانجتسى والنهر الأصفر. وأطول ثلاثة أنهار بالصين هى "يانجتسى، وهوانجهو، وسى جيانج"، وهى تتدفق من الغرب إلى الشرق نحو المحيط الهادى، ونحو ٥٠٪ من أنهار الصين تصب فى المحيط الهادى، و١٠٪ فى المحيط الهندى والمحيط القطبى الشمالى. أما الـ ٤٠٪ الباقية، فلا تصب فى البحر، بل تصب فى الأحواض الجافة للغرب وللشمال، حيث تتبخر أو تمتص مياه هذه الأحواض لتكون مياها جوفية، ويعتبر نهر التاريم أهم هذه الأنهار. وبالنسبة لمناخ الصين، تسيطر الرياح الموسمية الآسيوية على مناخ الصين. ففى فصل الشتاء، تتسبب الرياح الباردة الجافة التى تهب فى وسط سيبيريا فى انخفاض درجات الحرارة على معظم المناطق الواقعة شمال نهر يانجستى، كما تتسبب فى انتشار الجفاف فى معظم البلاد. أما فى الصيف، فتتسبب الرياح الدافئة الرطبة التى تأتى من المحيط الهادى فى هبوب أعاصير حلزونية، ولا تتسبب الرياح الآتية من البحر فى سقوط كثير من الأمطار. أما الأحواض المائية البعيدة الواقعة فى الشمال الغربى، فمعدل الأمطار عليها قليل. وهكذا الحال فى معظم أنحاء الصين، رياح من سيبيريا وكميات أمطار ضئيلة فى معظم الأنحاء وعواصف ترابية. وتواجه البلاد مشكلة نقص المياه فى الأماكن الحضرية، لأن معظم أنهار البلاد، وبالأخص فى المناطق الحضرية ملوثة بشدة. وتشير الاحصاءات إلى أن معدل نصيب الفرد الصينى من المياه أقل من ٢٤٠٠ متر مكعب سنويا، وهذا الرقم يشكل ربع نصيب الفرد فقط من المياه فى العالم، ويؤثر شح المياه على الأنشطة الإنتاجية والحياة فى أكثر من ٤٠٠ مدينة صينية، وامتدت الأراضى الصحراوية الى ١٦ مليون كيلو متر مربع وانخفض سطح الأرض، ونضبت الأنهار والبحيرات فى بعض الأماكن بسبب الإفراط فى استخراج المياه الجوفية.

التردى البيئى فى الصين :

تعتبر الصين ضمن أسوأ ٢٠ دولة فى العالم من حيث الإضرار بالبيئة وذلك منذ عام ٢٠٠٤، وتنافس الولايات المتحدة الامريكية بشدة فى انبعاث غازات الاحتباس الحرارى المكونة من مجموعة من الاكاسيد الكبريتية والكربونية، التى تؤدى لرفع حرارة كوكب الارض، حتى إن دراسة أجرتها وكالة التقييم البيئى الهولندية فى عام ٢٠٠٦ ذكرت أن الصين أنتجت نحو ٦٣٠٠ مليون طن ثانى أكسيد الكربون، مقابل ٥٨٠٠ مليون طن من الولايات المتحدة.

وأدى النمو الصناعى الكبير، مع عدم تطبيق المعايير البيئية، إلى انتشار ظاهرة "الأمطار الحمضية" فى ثلث مساحة الصين تقريبا، ونجم هذا عن تصريف كميات كبيرة من ثانى أكسيد الكبريت الناجمة عن النمو الصناعى الكبير. وفى هذا الاطار، صرح

(*) باحث فى اقتصادات البيئة .



"شنج هوارن"، نائب رئيس وسكرتير اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى، بأن مصانع الصين صرفت فى عام ٢٠٠٦ ما يقرب من ٢٥,٥ مليون طن من ثانى أكسيد الكبريت، المتسبب الرئيسى فى الامطار الحمضية، وتزيد هذه النسبة بمقدار ٢٧٪ عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٠.

وقد بلغت كمية صرف غبار الدخان فى الصين نحو ١١٨,٢ مليون طن، وكمية صرف غبار المسحوق الصناعى ٩,١١ مليون طن، وهى تؤدى الى تكون الجسيمات العالقة ذات التأثير السيىء على صحة الإنسان. كما تنتج الصين أكثر من ٣,٥ طن من مخلفات الصرف كل يوم. ولمعالجة نصف هذه الكمية، تحتاج الصين إلى الاستثمار فى ١٠ آلاف محطة معالجة.

أما عن تلوث المياه، فتتركز موارد المياه فى الصين فى سبعة أنهار كبرى، هى نهر اليانجستى، والأصفر، وسونجهوا، ولياوخه، واللؤلؤ، وهايخه، وهوايخه، ومستوى التلوث فى نهر هايخه ونهر لياوخه أخطر نسبيا بالمقارنة بالأنهار الخمسة الأخرى. والملوثات الرئيسية فى الأنهار السبعة الكبرى هى ملوثات النفط، والنشادر، والنيتروجين، والفينول، والزئبق. وتعانى بعض البحيرات الكبرى من مشكلة كثرة الطحالب فى المياه بسبب كثرة النيتروجين، والفوسفور. وتعانى المياه الجوفية فى بعض المدن الكثيفة السكان والعالية المستوى التصنيعى من تلوث شديد نسبيا، يتجسد فى أن محتويات المياه من النترات والنشادر والنيتروجين والحديد والمنجنيز والكلوريد والسلفات قد تجاوزت المعايير المحددة. وكان محصلة هذا أن نحو ٧٠٪ من انهار وبحيرات الصين ملوثة، إلى جانب أن اكثر من ٧٥٪ من المناطق المتحضرة تعانى التلوث.

ورصدت الابحاث التى أجريت على صنابير المنازل فى مقاطعة "جوجنج" ٨٠ ملوثا من واقع ١٠١ مادة ملوثة موجودة فى دائرة الخطر، ووجود ١٦ مليون طن من مياه الصرف، ومليون أخرى من مخلفات المصانع، أى يتم إلقاء ما يعادل ٤ أطنان ملوثات فى الدقيقة الواحدة، فضلا عن كوارث أخرى مثل زج ١٠٠ طن من البنزين فى أواخر عام ٢٠٠٥ فى نهر سونجهو فى شمال البلاد، مما أحدث تسربا طوله ٥٠ ميلا وشرب ٣٠٨ ملايين من المياه الممزوجة بالبنزين، وتسرب مادة الكاديم شديدة السمية والمسببة للأمراض العصبية وأمراض الكلى والكبد عندما أغلق سد فى جنوب مقاطعة "جونجدونك".

من ناحية أخرى، تعد الصين من الدول الاولى فى استغلال الموارد المعدنية فى العالم. ففى عام ١٩٤٩، كان عدد المناجم المتكاملة عبر تاريخ الصين ما يقرب من ٣٠٠ منجم فقط، وكان إنتاج البترول الخام السنوى نحو ١٢٠ ألف طن، وإنتاج الفحم السنوى ٣٢ مليون طن، وإنتاج الفولاذ السنوى نحو ١٦٠ ألف طن، وانتاج المعادن غير الحديدية السنوى ١٣ ألف طن، وإنتاج بيليت الحديد السنوى ١٠ آلاف طن. وعبر جهود لمدة أكثر من ٥٠ سنة، نجحت الصين فى إنشاء قواعد بترول ضخمة، منها قاعدة "داتشينج" و"شنجلى" و"لياوخه" وقواعد للفحم، منها قاعدة "داتونج" وغيرها، وكذلك الحال بالنسبة للحديد والصلب ومناجم الصناعات الكيماوية. وأصبحت الصين فى مقدمة العالم من حيث إنتاج المنتجات المعدنية وكميات استهلاكها، فبلغ عدد المناجم الضخمة حتى عام ٢٠٠٢ نحو ٤٨٩ منجما ضخما، و١٠٢٥ منجما متوسطا، و١٤٠ ألف منجم صغير، ويعمل فيها نحو ١٠ ملايين شخص.

التلوث وندرة المياه فى الصين

تعتبر المياه سلعة نادرة فى الصين، البلد الذى يتساوى مع الولايات المتحدة فى كمية مواردها المائية، بينما يبلغ عدد سكانها ٥ أضعاف سكان الولايات المتحدة.

وتتركز الأزمة المائية بشكل حاد فى شمال الصين، حيث يعيش ما يقرب من نصف السكان على ما لا يزيد على ١٥٪ فقط من الموارد المائية.

وقد فاقمت نهضة الصين الصناعية بشدة من الأزمة المائية نتيجة لتلوث المياه، خاصة مياه الأنهار، بالمخلفات الصناعية، مما حدا بالبنك الدولى أن يحذر من النتائج الكارثية على الأجيال القادمة، نتيجة لتلوث مصادر المياه.

ويعد النهر الأصفر من أكثر أنهار الصين تأثرا بهذه المشكلة. ولهذا النهر، الذى يلقبه الصينيون بالنهر الأم، مكانة خاصة فى التاريخ والثقافة والحضارة الصينية، تماثل مكانة نهر النيل فى الحضارة المصرية. ويبلغ طول هذا النهر ما يقرب من ٣,٤٠٠ ميل، ويعتمد على مياهه أكثر من ١٥٠ مليون شخص، ولكن الخبراء يحذرون من أن ٥٠٪ من مياهه لم تعد صالحة للشرب.

ويفاقم من مشكلة تدهور مياه النهر الأصفر تعدد السدود الكبيرة عليه، ويوجد حاليا ٢٠ سدا كبيرا على هذا النهر، ومن المنتظر تشييد ١٨ سدا آخر بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد أدت الحاجة المتزايدة للطاقة فى الصين بالحكومة إلى أن تتوسع فى بناء السدود على الأنهار المختلفة. والجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف السدود الكبيرة المشيدة حول العالم (وعددها ٥٠ ألفا) يقع فى الصين، ويعادل ذلك ثلاثة أضعاف السدود المشيدة فى الولايات المتحدة.

وللتغلب على أزمة المياه فى الشمال، وضعت الصين خطة طموحا لنقل المياه من جنوب البلاد إلى شمالها عبر شبكة من القنوات المبطنة بالأسمنت المسلح، تبلغ تكلفتها ٦٢ مليار دولار، يتم عبرها نقل ١٢ تريليون جالون من الماء من نهر اليانجتسى فى الجنوب لمسافة ٧٠٠ ميل.

وسوف تمر هذه الشبكة تحت مجرى النهر الأصفر فى مكانين. ومن المفترض أن تبدأ هذه الشبكة فى إمداد العاصمة بكين بالمياه هذا العام ٢٠٠٨.

ونتيجة لتلوث مياه الأنهار، فإن ثلثى الاستهلاك الكلى للمياه فى الصين يعتمدان على مصادر المياه الجوفية، مما يجعل منسوب هذه المياه فى انخفاض مستمر

المصدر: مجلة ناشيونال جيوجرافيك، مايو ٢٠٠٨، عدد خاص عن الصين.

ووصل حجم إنتاج البترول الخام إلى نحو ٢٠٠ مليون طن، وانتاج الغاز الطبيعى الى نحو ٤٠ مليار متر مكعب، وحجم استخراج المعادن الخام والحجارة والصلصال الى ٤ مليارات و٨٥٠ مليون طن، موزعة على الفحم الخام وخامات الحديد والفوسفور.

كما يؤدى الرعى الجائر - وفق تقرير منظمة الاغذية والزراعة فى الامم المتحدة - الى تآكل التربة فى مقاطعة "شانجسى"، وأشار التقرير إلى أن هناك ما يقرب من ٢٧٠ مليون نسمة من سكان المناطق الجبلية والريفية يعانون من تآكل الأمن الغذائى نتيجة التصحر الناجم عن الرعى الجائر.

ومن الطبيعى، نتيجة لهذا الكم الكبير من التلوث، أن تتعرض الحالة الصحية فى الصين للتدهور والخطر، فقد ذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية حول الأمراض غير المعدية فى غرب المحيط الهادى، الذى يمتد من الصين الى فيجى، أن الخدمات الصحية يمكن أن تنهار تحت وطأة الأمراض المزمنة. وأشار التقرير إلى أنه فى الصين كان هناك ارتفاع بنسبة ٣١٪ فى الاصابة بارتفاع ضغط الدم لدى ١٦٠ مليون شخص فوق سن ١٨ بين عامى ١٩٩١ و٢٠٠٢ . وخلال ستة أعوام حتى ٢٠٠٢، كانت هناك زيادة بنسبة ٤٠٪ فى الاصابة بمرض السكر فى الصين، شملت نحو ٢٠ مليون مواطن، وارتفعت الاصابة بالسمنة بنسبة ٩٧٪ لتشمل ٦٠ مليونا خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ٢٠٠٢ .

ووفقا لتقديرات شاملة من قبل البنك الدولى وأكاديمية العلوم الصينية، فإن حجم الخسائر الناتجة عن التلوث البيئى فى الصين كل سنة يبلغ نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

وهناك أسباب عديدة لهذا التدهور البيئى فى الصين، منها:

- تصدير الغرب الحصة الأكبر من صناعاته الملوثة إلى الصين، فقد أصبحت الصين تحتل المركز الأول فى إنتاج الأسمنت على سبيل المثال.

- عدم الاهتمام الكافى بمسألة حقوق الانسان وحقه فى أن يحيا فى بيئة نظيفة.

- إعطاء الحكومة الصينية أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية، وزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة الصادرات والفائض التجارى مهما يكن الثمن، حتى إنه يجرى تصنيع بعض المنتجات بأسعار تقل عن تكلفة المواد الخام المستخدمة، مما يؤدى الى استخدام مواد وأصباغ رديئة ذات تأثير سيىء على الإنسان والبيئة.

- أسباب تتعلق بانخفاض الاجور وتدنى الاحوال المعيشية

للعمال وعدم مراعاة حتى الحدود الدنيا من قواعد الحفاظ على البيئة.

انعكاسات تدهور البيئة فى الصين :

الصين دولة مترامية الأطراف، ولذلك فان أية مشاكل بيئية تعانى منها تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر على العالم بأسره، ومن هنا يأتى الاهتمام بتحليل حالة البيئة فى الصين. فضلا عن التأثير المحلى، والذى يتجلى فى أن أكثر من ٦٠٠ مليون صينى لا يشربون مياها صالحة للشرب، وتلوث الأنهار والهواء والأمطار الحمضية واستغلال العمال، نجد أن الصين عامل رئيسى فى استنزاف الموارد العالمية، حيث تعتمد على بلدان العالم الاخرى لتغطية نحو ٧٠٪ من وقودها. كما أن الصين تصدر تلوث بيئتها إلى بعض الدول المجاورة لها، مثل روسيا (تدفق بقعة الزيت السامة الى روسيا فى ديسمبر ٢٠٠٥)، والدخان فوق المحيط الهادى متجها الى الساحل الغربى من الولايات المتحدة، والأمطار الحمضية فى كوريا الجنوبية واليابان، وتدمير الغابات فى مناطق تمتد حتى إفريقيا، وهذا يفقد الثقة فى الصين فى أن تكون قوة عالمية مسئولة. وقد ظهر امتداد تأثير تلوث الصين إلى بقية دول العالم، عندما سحب مصنع الألعاب الامريكى "ماتل" من الأسواق ولرتين ألعابا كان أحد المصانع الصينية قد زوده بها، وكانت الأصباغ المستخدمة تحتوى على نسبة عالية من الرصاص الذى يؤثر سلبا على الصحة. كما تم اكتشاف بضائع صينية المنشأ تشمل قمصانا وبنطلونات تحتوى على مواد مركزة تسبب السرطان. وفى هولندا، أعاد مصنع "بيتريد" شحنة من المفروشات لاحتوائها على مواد سامة وضعت للتخلص من الحشرات. كما سحبت محلات "تويز ار اس" فى الولايات المتحدة ٢٧ ألف طقم أقلام وألوان صينية الصنع بعد اكتشاف أن عبواتها الخشبية تحتوى على الرصاص. وقامت شركة نيسان اليابانية لصناعة السيارات باسترجاع الآلاف من الأكواب قدمتها الصين هدايا فى اليابان، لأن الرسوم الموجودة على الأكواب تحتوى على رصاص أكبر من المعدلات المسموح بها بـ ٣٠٪. وعلى صعيد الدول العربية، أصدرت مديرية الجمارك العامة فى سوريا - إثر تحذير من منظمة الجمارك العالمية - تعميما بمنع منظفات أسنان ملوثة قادمة من الصين، وتتشابه هذه المنتجات مع ماركات عالمية مثل معجون كولجت. وهناك مشكلة أخرى تصدرها الصين للعالم من خلال منتجاتها الرخيصة، فإن عمر السلعة دائما قصير للغاية، بعضه يصل لعدة دقائق فقط مثل حجر البطارية، وهذا يعنى استنزاف موارد وعدم استخدامها على نحو أمثل. وعلى صعيد آخر، تزيد من المخلفات الصلبة على مستوى العالم، والتى قد يصعب التخلص منها فتسبب مشكلات عديدة للبيئة وصحة الإنسان.

جهود مكافحة التلوث البيئى :

أدركت الصين أن حالة النمو لا يمكن أن تستمر مع انتهاك البيئة والتعدى على صحة الإنسان، لذلك، نجد جهودا لتصحيح مسار التنمية والسير تجاه التنمية المستدامة ومن هذه الجهود: ظهور مشروع "٢٣٣ مدينة"، وهو مشروع بدأ فى ٢٣٣ مدينة تلتزم بكافة المعايير البيئية واستخدام الطاقة النظيفة. كما سارعت مناطق عديدة فى الصين لمعالجة التلوث الجوى عن طريق تعديل هياكل الطاقة والتدفئة المركزية، ورفع مقياس عوادم السيارات واستخدام السيارات الهجين التى تعمل بالديزل او البنزين والمحركات الكهربائية لتحسين استهلاك الوقود. وتسعى الحكومة الصينية إلى خفض نسبة التلوث الى نحو ١٠٪ بحلول ٢٠١٠. وعقدت الحكومة الصينية ندوات خلال انعقاد اجتماعات المجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى والمؤتمر الاستشارى للشعب الصينى، ابتداء من عام ١٩٩٧ لسبع سنوات متتالية، وتم الاهتمام بتقارير حول أعمال حماية البيئة. وفى عام ١٩٨٨، استقلت مصلحة الدولة الصينية لحماية البيئة عن وزارة بناء المدن والأرياف وحماية البيئة لتصبح تابعة مباشرة لمجلس الدولة الصينى. وفى عام ١٩٩٣، أصبحت مصلحة تابعة مباشرة لمجلس الدولة تتمتع بمستوى بين وزارة ومصلحة. وفى عام ١٩٩٨، أصبحت مصلحة تابعة لمجلس الدولة بمستوى وزارة، حيث تغير اسمها إلى مصلحة الدولة الصينية العامة لحماية البيئة. وعلى صعيد السيطرة على التلوث، أغلقت الصين العديد من المؤسسات (نحو ٩٠ الف مؤسسة صغيرة) تلوث البيئة. وعلى صعيد تعزيز حماية البيئة الإحيائية وبنائها، أنشأت الصين ١٢٢٧ منطقة محمية طبيعية مختلفة الأنواع فى كافة انحاء البلاد، وأنشأت أربع مقاطعات إحيائية، وتم إغلاق السفوح الجبلية أمام الرعى وقطع الاشجار العشوائى لحماية الغابات. وعلى الصعيد التشريعى، عدلت الصين قانون الوقاية من تلوث الهواء ومعالجته، وقانون الوقاية من تلوث المياه ومعالجته، وقانون حماية بيئة البحار، ووضعت قانون الوقاية من التلوث الضجيجى للبيئة ومعالجته، وبلغ عدد القوانين المتعلقة بالبيئة عشرة قوانين. وعلى صعيد التمويل، بلغ مجموع الاستثمارات الصينية فى مجال حماية البيئة نحو ٣٦٠ مليار يوان صينى خلال الفترة من ١٩٩٦ ونهاية ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٢٣٠ مليار يوان صينى عن الفترة من ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥ . كما ارتفع الوعى الجماهيرى وأصدرت الصين كتابا أبيض عن حماية البيئة يقع فى ٤٥ صفحة. وهناك اتجاه إلى استغلال التكنولوجيا لعمل استمطار صناعى، وإزالة الضباب والسحب والبرق والوقاية من الصقيع، وكذلك استخدام "بلح البحر" فى تطهير المياه الملوثة.

وعلى الصعيد الدولى، قام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بحشد خبراتهما لمساعدة الصين فى تخفيض كثافة استخدام الطاقة بنسبة ٢٠٪، وذلك من خلال التعاون مع شركات خدمات الطاقة ESCOs التى تشمل مهامها مساعدة الصناعات على ترشيد التكلفة من خلال ترشيد استخدام الطاقة، وبلغت فروع هذه الشركة أكثر من مائة فى الصين. كما تم التعاون بين الاتحاد الأوروبى والصين، حيث أصبح التعاون فيما بينهما شديد الأهمية لمواجهة تهديدات غير تقليدية انتشرت مؤخرا، مثل الارهاب وانتشار الأوبئة والأمراض. وتم إنشاء كلية صينية - أوروبية لإدارة الاعمال للتشجيع على الاستثمار فى الموارد البشرية، ومساعدة الصين على الانفتاح على الاقتصاد العالمى، والأخذ بآليات الاقتصاد المفتوح. وفى أكتوبر ٢٠٠٦، تم عقد اجتماع فى بكين لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر الأنشطة البرية، وأهم ما دعا اليه العمل على تنشيط دور القطاع الخاص والهيئات الدولية والجهات المانحة للوصول الى التمويل الكافى لمكافحة التلوث، والتركيز على ذلك فى برامج الاستثمار، ودمج الاعتبارات البيئية فى موازنة الحكومة، وإتاحة تمويل حكومى مبدئى لتشجيع مشاركة المجتمع المحلى فى برامج المخلفات.

الولايات المتحدة الصين

السكان (بالمليون) ١.٣٠٠ ٣٠٠

النمو السنوي للناتج المحلي بالمليون دولار ٥٧٢ ٢٦٠

الاستهلاك السنوي للطاقة (بالإكساجول) ٩٥ ١٠٠

إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجلة تاريخيا (الجيجا طن) ٣١٠ ١.١٥٠

نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا (بالطن) ٤.٤ ١٩.٨

نصيب الفرد من استهلاك الطاقة سنويا (بالمليون وحدة) ٥٠ ٣٥٠

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنويا (بالدولار) ٤.٠٠٠ ٤٠.٠٠٠

%٠ %٢٠ %٤٠ %٦٠ %٨٠ %١٠٠

الولايات المتحدة والصين ٢٠٠٦
مقارنة إحصائية

Source: Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief, 57, March 2008

	الصين	أوروبا	الولايات المتحدة	اليابان
النقل	%١٠	%٣١	%٣٣	%٣٩
منزلي وتجاري وزراعي	%١٩	%٣٨	%٤٣	%٣٤
صناعي	%٧١	%٣١	%٢٥	%٢٧

توزيع استهلاك الطاقة في الصين والدول الغربية

Source: IEA, WEO2006

%
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠

الولايات المتحدة
الصين

نفط
غاز طبيعي
فحم
طاقة نووية
طاقة مائية

توزيع موارد الطاقة في الولايات المتحدة والصين ٢٠٠٦

Source: Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief, 57, March 2008

%
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠

الولايات المتحدة
الصين

الصناعة
استخدامات منزلية
استخدامات تجارية
النقل

استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة والصين ٢٠٠٦

Source: Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief, 57, March 2008





د.م. محمد مصطفى الخياط *

دفعت الزيادة فى أسعار النفط الكثير من الدول إلى وضع أبحاث الطاقة البديلة فى مرتبة الأولويات القصوى. وفى هذا المجال، تحتل كل من ألمانيا والصين المراكز المتقدمة فى استثمارات الطاقة بنحو ٧ مليارات دولار فى عام ٢٠٠٥، وهو ما يزيد بنحو ملياري دولار عن استثماراتهما فى عام ٢٠٠٤(١).

ومع توقع الدراسات ارتفاع القدرات المركبة لإنتاج الطاقة الكهربية فى الصين إلى ١٣١٢ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب ٣,٧ تريليون دولار كاستثمارات مباشرة(٢)، هذا بخلاف التغيرات فى أسعار الوقود الأحفورى، والتى يكتوى العالم الآن بنيرانها، تمثل الطاقة البديلة مخرجا يقى الصين تجنب الزيادة الدراماتيكية فى وارداتها من النفط والغاز. فالطاقة البديلة تعتبر خيارا متفردا من منظور التنمية المستدامة، لأنها تمكن من توليد كميات كبيرة من الطاقة دون انبعاث ثانى أكسيد الكربون، وفى الوقت نفسه تلبى متطلبات السوق.

يأتى الطلب المتزايد على الطاقة فى الصين نتيجة زيادة الاستثمارات فى قطاع الصناعة الذى يمثل ٧١٪ من إجمالى الطلب على الطاقة ليفوق مثيله فى أوروبا مجتمعة والولايات المتحدة بحسب بيانات عام ٢٠٠٥ كما فى الشكل المرفق، لتسهم عائدات هذا القطاع بنحو ٤٨٪ من إجمالى الناتج القومى الصينى، أى أن الصين -ببساطة- تعمل كمصنع(٣).

مصادر الطاقة فى الصين :

فى عام ٢٠٠٥، مثل الفحم نسبة ٧٠٪ تقريبا من إمدادات الطاقة الأولية فى الصين، وهى نسبة مرتفعة يعززها رخص سعر الفحم وانخفاض تكلفة استخراجه على الرغم من آثاره السلبية على البيئة. أما البترول والغاز الطبيعى، فيشاركان بنحو ٢٣,٨٪، والصين هى ثانى أكبر مستهلك عالمى للبترول بعد الولايات المتحدة، حيث بلغت وارداتها منه ١٢٠ مليون طن بنسبة ٣٥٪ من إجمالى استهلاكها. وبهدف تأمين مصادر البترول الذى يعد أحد أركان الاستراتيجية الصينية فى تأمين الطاقة، اتجهت شركات البترول الصينية للعمل خارج حدود أراضيها فى العديد من دول ومناطق العالم (أفريقيا، الشرق الأوسط، روسيا الاتحادية، شرق وجنوب شرق آسيا، وشمال وجنوب الولايات المتحدة). ففى مصر، يوجد العديد من الشركات الصينية العاملة، سواء فى عمليات الحفر والتنقيب أو الاستخراج.

وقد أدى الاستخدام الكثيف لمصادر الطاقة فى الصين إلى نفث نحو ٥,١ مليار طن ثانى أكسيد كربون فى عام ٢٠٠٥ ليفصلها عن الولايات المتحدة (أكبر ملوث للبيئة) ٠,٧ طن فقط، ويتوقع بحلول عام ٢٠١٥ أن تصل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى الصين إلى ٨,٦ مليار طن لتحتل المركز الأول عالميا، تليها الولايات المتحدة بنحو ٦,٤ مليار طن(٤). ففى مجال الطاقة الكهربية، بلغ إجمالى التوليد ٢٣٦٤ تيراوات ساعة(٥)، ساهمت فيها المحطات الحرارية المعتمدة على الفحم بـ ٧٩٪، فى حين مثلت مصادر الطاقة المائية ١٢٪ ليستفيد منها نحو ٥٠ مليون أسرة فى إمدادات الطاقة الكهربائية.

وبالنسبة لمشاركة باقى المصادر المتجددة فى إنتاج الطاقة الكهربية، فقد كانت أقل من ٢٪، إلا أن اللافت للنظر تضاعف القدرة المركبة من طاقة الرياح عما كانت عليه فى يناير ٢٠٠٧ لتصل إلى ٥٩٠٦ ميجاوات فى بداية ٢٠٠٨، وتحتل بها الصين المركز الخامس على مستوى العالم فى القدرات المركبة من الرياح(٦)، هذا بخلاف إنشاء العديد من الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجال طاقة الرياح للعديد من المصانع وخطوط إنتاج توربينات الرياح ومستلزماتها، لتستفيد من السوق الواعدة التى التزمت حكومة بكين بدعمها والعمل جديا على تنميتها.

تتمتع ٦٥٪ من الأراضى الصينية بسطوع الشمس لفترات تصل إلى ٢٥٪ من أوقات السنة، لذا ينشط ويكثر فى هذه المناطق استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه والتوليد المباشر للكهرباء، فلدى الصين ٩٧ مليون متر مربع من المجمعات المستخدمة فى تسخين المياه بالطاقة الشمسية، تمثل ٦٥٪ من إجمالى العالم(٧). أما استخدام الطاقة الشمسية فى التوليد المباشر للكهرباء (الخلايا الشمسية/الفوتوفلطية)، فيوجد منها ٧٠

(*) خبير فى شئون الطاقة الجديدة والمتجددة.

ميجاوات قدرة مركبة تستخدم بشكل رئيسى فى توفير الطاقة للمناطق النائية وبعض المناطق الريفية(٨). من ناحية أخرى، تعمل الصين على إنتاج وقود الإيثانول والديزل الحيوى، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا، أخذا فى الاعتبار أن الولايات المتحدة والبرازيل تتصدران دول العالم فى هذا المجال، وتشكلان وحدهما ٨٠٪ من الإنتاج العالمى.

تأتى هذه الأنشطة كنتيجة مباشرة لتفعيل قانون الطاقة المتجددة الذى أقره البرلمان الصينى فى فبراير ٢٠٠٥، ووصفه الخبراء بأنه "قانون مستقطب للاستثمار المحلى والأجنبى فى مجال الطاقة النظيفة". فقد أدرك المسئولون الصينيون فى وقت مبكر أن تعجيل الانتقال إلى استخدام موارد الطاقة الفعالة والمتجددة ستنتج عنه فوائد كبرى اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وقد أيقن الصينيون أن هذا التحول ضرورى ولا مفر منه، ليس بسبب اضمحلال موارد الوقود الحفرى، ولكن بسبب الارتفاع النسبى المتواصل للتكاليف والمخاطر المرتبطة باستخدامه، فالريح والشمس والماء موارد مجانية. ويضع القانون الذى أقره البرلمان حوافز تشجع الصينيين على استخدام الطاقة البديلة بأنواعها، مع التركيز على طاقة الرياح لرخص تكلفتها بالمقارنة بالمصادر البديلة الأخرى.

وفى مجال تسعير الطاقة، تعد أسعار الفحم والغاز الطبيعى فى الصين أرخص منها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، وبخاصة فى المقاطعات التى تحظى بتوافر هذه الموارد. ولا يأتى رخص أسعار هذه المصادر نتيجة دعمها، بل لأسباب أخرى، فالفحم مثلا تعد تكلفة استخراجه فى الصين أقل القيم عالميا. على نحو آخر، يخضع الغاز الطبيعى لسيطرة بكين، وذلك لمواجهة ضغوط السوق، وبخاصة القادمة من الشرق الأوسط، والتى تحاول جذب الاستثمارات العالمية فى مجال صناعة البتروكيماويات، فقد بقيت أسعار الغاز الطبيعى منخفضة لفترة طويلة. إلا أن هذه السياسة لم تلق النجاح اللازم لترتفع مرة أخرى أسعاره فى الصين، وإن ظلت أقل من مثيلاتها فى الكثير من الدول الأوروبية. وعلى النقيض، تبدو أسعار الكهرباء.

وفى إطار تنفيذ خطة ترشيد الطاقة المتوسطة والطويلة المدى، التى أقرها البرلمان فى عام ٢٠٠٤، تعمل الصين فى مجال ترشيد الطاقة بهدف خفض استهلاكاتها بنحو ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٠ عما كان عليه الاستهلاك عام ٢٠٠٥، وهو ما سينعكس مباشرة على خفض انبعاثات غازات الدفيئة. كما تنتهج الصين ثلاثة محاور أساسية تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة هى: (١) اقتصادات الوقود: باستخدام أنواع من الوقود تتميز بانخفاض تكلفتها إلى جانب استدامتها، (٢) رفع جودة الوقود: بزيادة الاعتماد تدريجيا على الوقود العالى الجودة مثل الغاز الطبيعى وأبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون، (٣) تنوع مصادر الوقود: بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوى، إلى جانب الطاقة النووية بهدف تأمين مصادر الطاقة.

يأتى هذا إلى جانب عمل الصين مع العديد من الكيانات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، فى تنمية مصادر الطاقة لديها وفى تطبيق برامج لترشيد ورفع كفاءة الطاقة. فمن خلال مرفق البيئة العالمى، استطاعت الصين تطوير برامج واستراتيجيات جديدة، تتعدى نطاق المشاريع المؤقتة المستقلة، حيث تسعى إلى تحقيق تغييرات أوسع وأكثر تأثيرا، أى تغييرات هيكلية على المستوى القومى، لتساهم هذه الاستراتيجيات فى بناء مشاريع ضخمة على المدى الطويل بنظام الأسهم، ودخول حاملى الحصص فى شراكات مع الحكومة والقطاع الخاص وجهات فاعلة أخرى(٩).

الطاقة البديلة ... الفرص والمخاطر:

منذ نحو مائة عام، صرح الألمانى رودلف ديزل- مخترع محرك ديزل - بأن "استخدام زيوت الخضراوات فى تشغيل المحركات يبدو شيئا غير مألوف فى هذه الأيام (عام ١٩١٢)، إلا أن هذه الزيوت ستصبح ذات يوم فى مثل أهمية منتجات ومشتقات البترول والفحم"، كانت هذه نبوءة ديزل منذ نحو قرن من الزمان. والآن، تتحقق هذه النبوءة لتصبح الزيوت النباتية فى أهمية مشتقات البترول، على الرغم من أنها لا تحتوى على أية مشتقات بترولية، ويمكن استخدامها بمفردها أو بخلطها مع البنزين، وهى زيوت طبيعية، غير سامة، وخالية من الكبريت(١٠). ويوجد نوعان أساسيان من الوقود الحيوى هما: الديزل الحيوى والإيثانول.

ينتج الديزل الحيوى من عباد الشمس، وفول الصويا، والنخيل، وجوز الهند، وبلغ إنتاجه مليارى لتر عام ٢٠٠٥، وتستحوذ ألمانيا وفرنسا وإيطاليا على ما يقرب من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى، مستخدمة بذور اللفت بشكل أساسى. بينما يصنع الإيثانول من قصب السكر، وحبوب الذرة، والبنجر، والقمح، والذرة السكرية، ووصل إنتاجه إلى ٣٢ مليار لتر عام ٢٠٠٦ . وفى حين تستخدم البرازيل قصب السكر لإنتاج الإيثانول، تستخدم الولايات المتحدة حبوب الذرة وبعض فول الصويا، وهو ما يؤثر على ميزان الغذاء. وتعد البرازيل والولايات المتحدة المنتجين الرئيسيين عالميا للإيثانول بنسبة ٧٠٪. ومن الجدير بالذكر أن كلا من الايثانول والديزل الحيوى يمثل ٣٪ من الاستهلاك العالمى للبنزين(١١).

جاء إنتاج الوقود الحيوى فى الصين، من خلال تحويل الذرة وغيرها من الحبوب إلى مصدر بديل للطاقة - مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب، وإثارة المخاوف من تأثر الإمدادات الغذائية للسكان - ليضع السلطات الصينية أمام معادلة صعبة قررت الصين على أثرها البدء فى تطوير تكنولوجيات "الجيل ١،٥" المعتمدة على مصادر غذاء أقل أهمية مثل عصير الذرة السكرية ونبتة الكاسافا، وتطوير تكنولوجيات وقود "الجيل ٢" المصنع من مصادر غير غذائية، مثل السليولوز المستخرج من النباتات والأشجار والحشائش والفضلات. إلا أن عملية تحويله إلى وقود سائل تتسم بالصعوبة وارتفاع التكلفة(١٢).

الجدير بالذكر أن قطاع النقل بالاتحاد الأوروبى يستهلك نحو ٣٢٪ من إجمالى مصادر الطاقة، يصاحبها نفث نحو ٢٨٪ من إجمالى غاز ثانى اكسيد الكربون الصادر عن دول الاتحاد. وتهدف استراتيجية الاتحاد الأوروبى إلى استخدام الوقود الحيوى فى تسيير المركبات بنسبة ٥،٧٥٪ بحلول عام ٢٠١٠، وإلى تحويل نحو ٢٠٪ من وسائل النقل المعتمدة حاليا على البنزين والديزل لتعمل بتكنولوجيا الوقود الحيوى بحلول عام ٢٠٢٠(١٣).

تتركز القدرات الكامنة من طاقة الرياح فى المناطق الواقعة شمال وشرق الصين، حيث تشير دراسات حصر المصادر إلى توافر نحو ٣٠٠ جيجاوات من طاقة الرياح. وللاستفادة من هذه القدرات، وضعت الصين خططا طموحا لتعزيز استخدامها فى

توليد الكهرباء إلى ٢٠ ألف ميجاوات بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ٥٠ ألف ميجاوات بحلول عام ٢٠٣٠ . أيضا، تتضمن مصادر الكتلة الإحيائية فى الصين قش الأرز وبعض مخلفات النباتات الأخرى ومخلفات الغابات وروث الحيوانات والعديد من المصادر الأخرى. فمن إجمالى ٦٠٠ مليون طن من المخلفات الزراعية، يمكن إنتاج نحو ٣٠٠ مليون طن فحم مكافئ لتستخدم كوقود.

هذا، وقد أنشأت الصين المجلس الوطنى لآلية التنمية النظيفة (CDM)، للاستفادة من إنشاء مشروعات تعنى بخفض الانبعاثات، يصدر بموجبها شهادات موثقة بمقادير ثانى أكسيد الكربون المعادلة لمقادير الانبعاثات التى يتم خفضها عند إقامة المشروع، وتشترى هذه الشهادات الدول الصناعية المطالبة بخفض انبعاثاتها، نظير مقابل مادى تدفعه للدولة النامية التى أقيم بها المشروع(١٤). وتعد الصين أكبر أسواق بيع الكربون فى العالم، حيث حازت ٦,٦ مليار يورو (نحو ٧٠٪ من إجمالى سوق آلية التنمية النظيفة)، وهو ما يوفر دعما مباشرا وتشجيعا لمشروعاتها الخاصة بإنتاج الطاقة من مصادر نظيفة(١٥).

مصادر الطاقة المتجددة:

تتطلب الأهداف التى وضعتها الصين فى مجال الطاقة المتجددة إجراءات وسياسات تتعاون على تنفيذها كافة القطاعات ذات الصلة فى الصين. فالأهداف الصينية فى مجال طاقة الرياح وتطوير إنتاج الوقود الحيوى من مصادر غير غذائية لتفادى تأثر سلة الغذاء الصينية، والعمل على رفع مشاركة البديل النووى لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية - كل هذه الأهداف تتطلب العمل الجماعى لتنفيذ السياسات التالية تحت رعاية الحكومة الصينية(١٦):

- إنشاء سوق طاقة مستقرة ومستدامة: بتقوية وتنمية التوسع فى قطاعات الإمداد بالطاقة على أسس من الجودة العالية ومناسبة السعر وتوافر الإمدادات، وتحديد مساهمات الوقود الأحفورى فى سلة الطاقة، وحصر القدرات الكامنة منه بغية التأكد من توافر الاحتياطيات للاعتماد عليها، وتوفير إمدادات طاقة تتميز بتنوعها وارتفاع جودتها عالية. وفيما يخص الكتلة الإحيائية وباقى أنواع الطاقة المتجددة، تهدف الاستراتيجية إلى التأكد من كفاية واستدامة إمداداتها لمواجهة الطلب عليها، مع مراعاة الأبعاد البيئية، هذا إلى جانب زيادة مساهمة المصادر المتجددة فى منظومة الطاقة.

- تحسين بيئة السوق: طبقا لقانون الطاقة المتجددة، تلتزم شركات نقل الطاقة الكهربية وشركات توزيع المنتجات البترولية بشراء الطاقة الكهربية المنتجة من المصادر المتجددة والوقود الحيوى المنتج من مصادر زراعية، على الترتيب. وتختص هيئات إدارة الطاقة بوضع ومتابعة القوانين اللازمة لإنتاج ونقل وإدارة وتوزيع الطاقة من المصادر المختلفة. ونظرا لتأثر بعض مصادر الطاقة المتجددة بظواهر طبيعية تتغير من حين لآخر، مما يؤثر على الإنتاج (مثل: طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، يقع على عاتق شركات نقل الطاقة المواءمة بين إنتاج الطاقة من المصادر المختلفة، بمعنى إعطاء أولوية للطاقة المتجددة وقت إتاحتها، وإيجاد بديل سريع لتعويضها، حال نقصانها أو غيابها.

- وضع تعريفة للطاقة وتطبيق سياسة اقتسام التكلفة: تعمل هيئات الطاقة الإدارية على وضع تعريفة تراعى تحسين أسعار بيع الطاقة المنتجة من مصادر متجددة، مع العمل على وضع مناقصات تنافسية لإنشاء مزارع رياح، والتوسع فى إنتاج الطاقة البديلة. أما بالنسبة للتكلفة الزائدة لإنتاج الطاقة المتجددة، بالمقارنة بالمصادر التقليدية المعتمدة على الوقود الأحفورى، فيتم تقسيمها على فواتير بيع الطاقة الكهربية على كل المشتركين، وهو ما يعرف بسياسة اقتسام التكلفة.

- زيادة الحوافز المالية والضريبية: تعمل وزارة المالية - طبقا لقانون الطاقة الجديدة والمتجددة - على تدبير الموارد المالية التى تتطلبها تنمية الموارد المتجددة. وتتحدد الأطر المالية اللازمة للموارد المتجددة طبقا للخطط القومية ومتطلبات التنمية التى تحددها الخطط القومية. وأيضا- طبقا لقانون الطاقة المتجددة - تلتزم جهات التمويل المحلية بتدبير الموارد اللازمة لإقامة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة. ومن جهة أخرى، تدعم الحكومة إجراءات البحث والتطوير وتصنيع معدات ومتطلبات أنظمة الطاقة المتجددة محليا.

- الإسراع بتطوير التكنولوجيات: يتطلب تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة تكامل الجهات المعنية، من قبيل معاهد الأبحاث، بتحسين تكنولوجيات وخدمات التصنيع والإسراع بتنمية الموارد البشرية ونظم التصنيع. وتنوى الصين إنشاء نظام جديد للطاقة المتجددة وخدمات التصنيع فى عام ٢٠١٠، يتم بموجبها إنشاء قاعدة تصنيع تعتمد بشكل رئيسى على السوق الصينية فى الوفاء بمتطلبات أنظمة الطاقة البديلة المختلفة.

التوجهات المستقبلية للطاقة البديلة: تعمل الصين على تعجيل خطواتها فى تنفيذ سياساتها المتعلقة بالطاقة، والمعتمدة بشكل رئيسى على تنويع الإمدادات للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب. وتتمحور جهود الصين حول تنفيذ هذه الاستراتيجية فى تنمية قطاعى الغاز الطبيعى والطاقة النووية من جهة، وزيادة مشاركة الطاقة البديلة من جهة أخرى، بما يرفع نصيبيهما فى هيكلية الطاقة الصينية.

وبشكل عام، تخضع بدائل الطاقة التى يمكن إضافتها إلى حزمة الطاقة فى بلد ما لثلاثة محددات، أولها: الإتاحية التكنولوجية أو تحقق نسبة مشاركة محلية مقبولة، وثانيها: توافر الكفاءات البشرية، وأخيرا الجدوى الاقتصادية(١٧). فعلى سبيل المثال، تعد تكنولوجيا طاقة الرياح متاحة أمام جميع البلدان (النامية والمتقدمة)، ولا توجد محاذير عليها، سواء بالتصنيع أو الشراء (بالمقارنة بالطاقة النووية)، مع توافر إمكانية تنمية المشاركة المحلية وزيادتها، وأيضا إعداد الكوادر البشرية، هذا بخلاف أن تكلفة إنتاج وحدة الطاقة من الرياح تقل حاليا مع ارتفاع أسعار البترول (١٣٢ دولارا للبرميل) عن نظيرها الحرارى.

ولقد شهد مستوى بناء المحطات النووية الصينية تطورات كثيرة فى السنوات الأخيرة، وارتفع إلى ما كانت عليه الدول المتقدمة فى سبعينيات القرن الماضى، حين شهد قطاع الطاقة النووية نموا سريعا فى هذه الدول. ويتوقع أن تشكل سعة المولدات المركبة فى المحطات الكهرونووية ٢٠٪ من إجمالى سعة المولدات الكهربائية المركبة فى عموم الصين بحلول عام ٢٠٣٥ . يأتى هذا كنتيجة للنقص فى إمدادات الطاقة، إضافة إلى حوادث الإصابة فى كثير من مناجم الفحم لتظهر كمؤشرات لتحذير الصين من أنها تسير حاليا على مدار بناء صناعة الطاقة بسرعة فائقة. هذا بخلاف تعرض الصين حاليا لضغطين كبيرين ناجمين عن الطلب الهائل

على الطاقة وتدهور البيئة الطبيعية، لتجد أنه لا مفر من تعديل هيكلية الطاقة، وتغير تقاليدها المتمثلة فى الإفراط فى الاعتماد على الفحم لتضاف إليه موارد طاقة بديلة أخرى.

إلا أن مثل هذه التحركات يجب ألا تجعلنا نتصور تغير أنماط الاعتماد على الفحم بين يوم وليلة. فبحسب دراسة الوكالة الدولية للطاقة، يتوقع عدم تأثر الفحم كثيرا بتغيير أنماط مصادر إنتاج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، فسيظل الفحم متربعا ومنفردا بالمركز الأول فى إنتاج الطاقة فى الصين. إلا أن مشاركة المصادر البديلة سوف يرتفع، وبخاصة طاقة الرياح والطاقة النووية. إذن، فالطاقة تمثل الأداة الرئيسية التى ستمكن الصين من مواجهة تحديات التنمية وزيادة السكان ورفع مستوى المعيشة. وإذا لم يكن هناك تطور مستدام فى الطاقة، فلن تتمكن الصين من تحقيق تنمية مستدامة. ولهذا، ترى كل من الصين وغيرها من دول آسيا أن الطاقة من مصادر نووية تشكل خيارا ضروريا لتحقيق الاستدامة فى مصادر الطاقة(١٨)، وبخاصة بشأن توقع أن الزيادة الضخمة فى الانبعاثات الملوثة خلال العقدين القادمين سيكون مصدرها كلا من الصين والولايات المتحدة(١٩).

إن ارتفاع درجة حرارة الجو بمقدار درجتين أو ثلاث درجات، بحلول عام ٢٠٥٠، كفيل بانصهار جزء من طبقات الجليد التى تغطى القطبين الشمالى والجنوبى للأرض، وانصهار الجليد المغطى لقمم الجبال فى بعض المناطق، مما سيؤدى لارتفاع مستوى سطح الماء فى البحار والمحيطات، وإلى إغراق كثير من حواف القارات بما عليها من مدن ومنشآت(٢٠). بالإضافة لذلك، فإن الشواطئ والدلتا فى كثير من دول العالم بما فيها مصر، وبنجلاديش، وإندونيسيا، والهند والصين وغيرها سوف تغمر بالمياه كنتيجة لزيادة منسوب مياه البحار، والمحيطات، وستتلوث المياه الجوفية نتيجة زحف مياه البحار والمحيطات، بالإضافة لفقد كثير من الأراضى الزراعية لصلاحيتها نتيجة زيادة الملوحة.

الهوامش :

١) محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة ودورها فى تأمين مصادر الطاقة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "البترول والطاقة .. اهتمامات عالم وهموم أمة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٨ .

2) International Energy Agency، IEA، "World Energy Outlook 2007: China and India Insights".

3) Daniel Rosen and Trevor Houser (May 2007)، "China Energy: A Guide for the Perplexed"، Peterson I nstitute for International Economics.

4) IEA, "World Energy Outlook 200", op.cit.

5) International Energy Agency، IEA، "Key World Energy Statistics", 2007.

6) http://www.windpower-monthly.com/WPM:WINDICATOR:1896351940، accessed (15.05.08)

7) REN21، "Renewables Global Status Report 2006 Update"، www.ren.21net

8) National Development and Reform Commission in China، NDRC، (Sept. 2007)، "Medium and Long-Term Development Plan for Renewable Energy in China".

9) http://www.un.org/arabic/climatechange/projects/china.shtml، accessed (15.05.08)

10) John Deer (January 4، 2007)، "Agriculture، bio-fuels and striving for greater energy independence"، John Deere bio-fuels white paper on the realistic role US agriculture

11) Charlatte de Fraiture، Mark Giordano، Liao Yongsong: Biofules and implications for agricultural water use، www.iwen.cgiar.org/EWMA/files/papers/Biofules%20-%20 charlotte. PDF، PP3.-.4

12) http://www.beeaty.tv/index.cfm?method=home.con&ContentID=1697

١٣- محمد مصطفى الخياط، الطاقة المتجددة ... تجارب أوروبية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٨، أبريل ٢٠٠٧ .

١٤) محمد مصطفى الخياط، السوق العالمى للكربون، مجلة التكنولوجيا والصناعة العدد ٣٢، أبريل ٢٠٠٧ .

١٥) Carbon Point، http://www.pointcarbon.com/، (Feb.، 2006)، "Carbon Point 2006: Towards a Real Glo-bal Market".

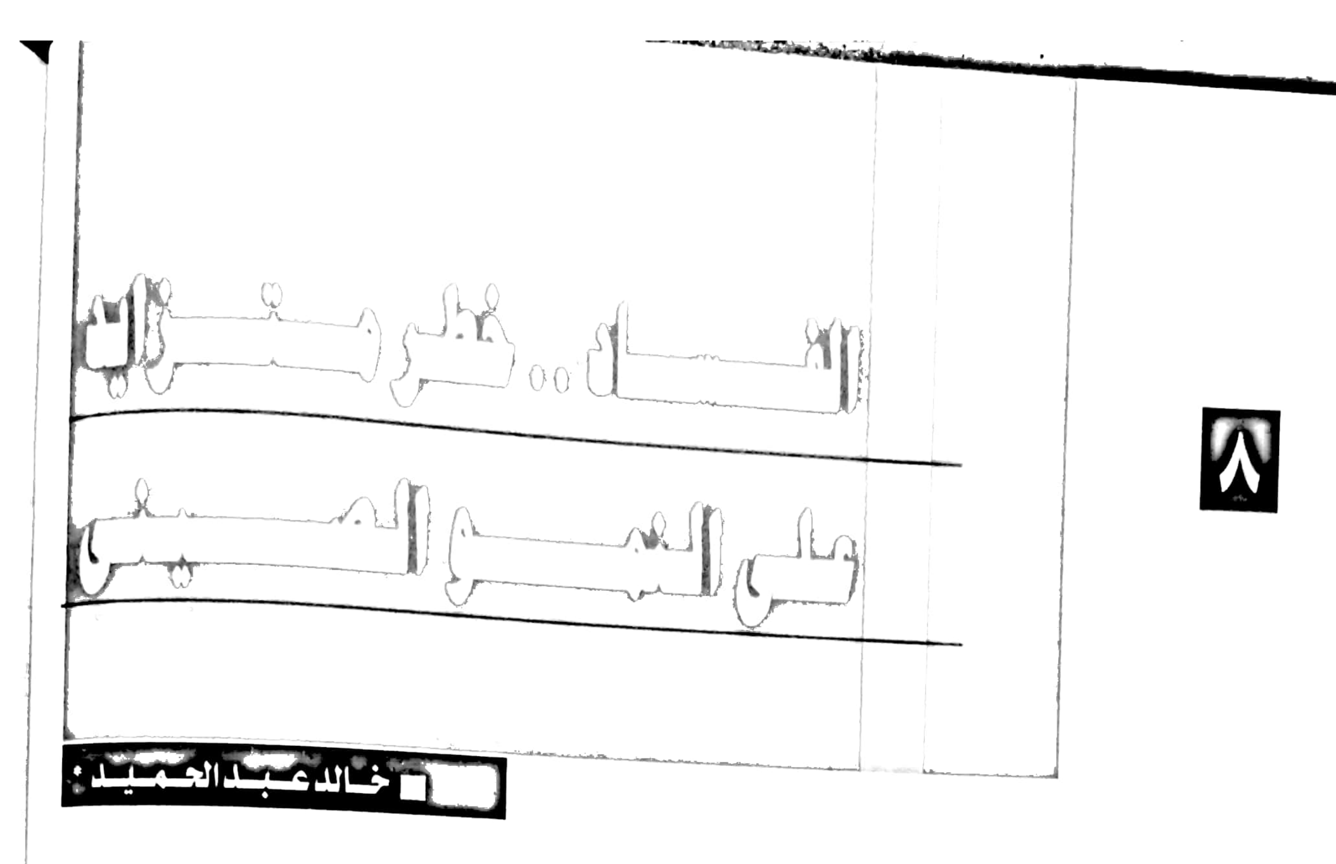
16) NDRC، (Sept. 2007), op.cit.

١٧) محمد مصطفى الخياط (أبريل ٢٠٠٨)، تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة وإمكانات تطبيقها فى المنطقة العربية، ورشة عمل :السياسات والإجراءات التى تؤدى إلى تعزيز استخدامات الطاقات الجديدة والمتجددة، (تم إعدادها بتكليف من جامعة الدول العربية)، جامعة الدول العربية – القاهرة –مصر.

18) Zeng Wenxing، "The Role of Nuclear Power for a Sustainable Development in China"، ILK-Symposium "Opportunities and Risks of Nuclear Power"، ibid.

١٩) رضا عبد السلام، الطاقة النووية السلمية وأهداف التنمية المستدامة، مؤتمر "البترول والطاقة.. اهتمامات عالم وهموم أمة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٨ .

20) (ac-,http://www.sternreview.org/، 20) (accessed 20 June، 2007)



خالد عبد الحميد (*)

خلقت عملية الإصلاح والنمو الاقتصادى السريع فى الصين مصالح جديدة، ومراكز قوة اقتصادية سعت لاستغلال الأوضاع الجديدة لصالحها. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى ما يتميز به الاقتصاد الصينى من اختلاط بين قواعد اقتصاد السوق وسيطرة الدولة على الاقتصاد. فالقطاع العام الصينى لا يزال يسهم بأكثر من ٣٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، حيث يسيطر على الشركات الكبرى، ويحتكر الصناعات الرئيسية مثل الأعمال المصرفية، وتوليد الطاقة. كما تمتلك الدولة ما قيمته عدة تريليونات من الدولارات من الأصول الثابتة، وتتحكم فى الأسعار الرئيسية، خاصة أسعار الأراضى وسعر الفائدة. وقد خلق هذا الوضع أرضية خصبة لنمو الفساد، بالإضافة إلى قصور النظام القانونى والقضائى، خاصة على مستوى المحليات، حيث يفتقر هذا النظام إلى الاستقلالية، والكفاءة فى المراقبة والمحاسبة. ولهذه الأسباب، ينتشر الفساد فى الصين فى القطاعات التى لها ارتباط بالدولة، حيث يتغلغل فى المحليات، والحزب الشيوعى، والقطاعات الحكومية، بل ويصل إلى المؤسسة القضائية.

وبذلك، يمكن القول إن الفساد فى الصين ليس ظاهرة فردية، وإنما هو فساد مؤسسى منظم. وقد عكست بعض التقارير الدولية حجم هذا الفساد، حيث جاءت الصين ضمن الدول الأكثر فسادا فى تقرير منظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت المركز الـ ٨٧ من بين ١٥٨ دولة عام ٢٠٠٥، والمركز الـ ٧٠ من بين ١٦٣ دولة عام ٢٠٠٦. وفى عام ٢٠٠٧، صنف التقرير الصين فى المركز رقم ٧٣ من إجمالى ١٨٠ دولة(١).

من ناحية أخرى، احتلت الصين مركزا متأخرا فى تصنيف البنك الدولى للدول، وفقا لمؤشرات الحكم، خاصة فيما يتعلق بمؤشر "حكم القانون"، حيث جاءت الصين فى المرتبة الـ ١٢٤ من بين ٢٠٨ دول فى هذه الفئة(٢).

ارتباط الفساد بالمؤسسات الرسمية :

كشفت إحدى الدراسات الصادرة فى عام ٢٠٠٦، والتى تناولت ٣٠٦٧ قضية فساد، عن أن نحو نصف المتورطين فى هذه القضايا كانوا من المسئولين أو الموظفين العاملين فى مشاريع البنية التحتية وصفقات الأراضى وقطاع النقل. وتشير الدراسة إلى استخدام هؤلاء المسئولين أدوات غير شرعية، تصل إلى حد العنف، للحصول على أراض زراعية بأسعار منخفضة على أن يبيعوها بعد ذلك بأسعار أعلى. وقد اكتشف مسح، أجرته وزارة الموارد الأرضية فى عام ٢٠٠٥ على ١٦ مدينة، أن نصف الأراضى المستخدمة من قبل رجال أعمال قد تم الحصول عليها بشكل غير قانونى. وطبقا لرئيس مكتب التنفيذ التنظيمى فى الوزراة، فقد كشفت الحكومة عن أكثر من مليون قضية لحالات الملكية غير القانونية فى الفترة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٥(٣).

ولا يختلف الحال فى قطاع النقل، حتى إنه صدرت أحكام بالسجن على نصف كبار المسئولين عن هذا القطاع، وأدين بعضهم بالسجن مدى الحياة، مثال ذلك الحكم الذى صدر فى أغسطس عام ٢٠٠٧ بالسجن مدى الحياه ضد هو شينج، نائب المدير السابق فى قطاع النقل بمقاطعة يوننان جنوب الصين، والذى استخدم سلطاته ليتلقى رشاوى بمبلغ يصل إلى ٤٠ مليون يوان، أى ٥,٣ مليون دولار أمريكى(٤).

وينتشر الفساد أيضا بدرجة كبيرة فى القطاع التجارى. فحسب نشرة صادرة عن أكاديمية العلوم الاجتماعية، فقد ارتفعت قضايا الرشوة التجارية التى تتناولها المحاكم الصينية إلى ٤٤٠٦ قضايا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٨,٢٪ عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٦. وقد تورط فى قضايا الرشوة التجارية عدد من المسئولين الكبار، من بينهم تشانج ان تشاو، الرئيس السابق لبنك التعمير الصينى، وليو ون جى، أحد كبار مسئولى وزارة المالية(٥).

أما القطاع المصرفى، فهو الآخر متخم بالفساد، إذ ينبغى دفع رشاوى (تصل إلى ٩٪ من قيمة القرض المطلوب) من أجل الموافقة على القروض البنكية. كما كشفت المؤسسات المصرفية فى عام ٢٠٠٤ عن تبديد ٥٨٤ مليار يوان من الأرصدة المالية. وفى عام ٢٠٠٥، اكتشفت الجهات المختصة تبديد ٧٦٧ مليار يوان، وحكم

(*) باحث فى الشئون الآسيوية.

بالسجن على عدد كبير من أعلى المديرين التنفيذيين في أكبر البنوك الصينية. وقد أظهر مسح لـ٣٥٦١ من موظفي البنوك والمشاريع المملوكة للدولة والشركات الخاصة وشركات سمسرة المساكن أن ٨٢٪ من المشاركين قالوا إن الفساد "واسع الانتشار" أو "واسع الانتشار جدا" في المؤسسات المالية(٦).

وفي عام ٢٠٠٥ وحده، كشفت اللجنة الرقابية المصرفية عن ١٢٧٢ قضية جنائية، وأصدرت أحكاما تأديبية على ٦٨٢٦ من موظفي البنوك، بمن في ذلك ٣٢٥ من كبار المديرين. وطبقا لمدير عام النيابة الشعبية العليا، يي فنج، فقد شهدت كل أنواع المؤسسات المالية تقريبا حالات جنائية تتضمن قبول الرشوة مقابل تيسير القروض(٧).

الفساد في المحليات:

في ضوء نفوذ المسئولين الرسميين في المقاطعات والبلدات والقرى، والذي يكاد يكون مطلقا، فإن الفساد ينتشربشكل كبير في المحليات. وطبقا لبيانات النيابة الشعبية العليا، فقد تم التحقيق مع أكثر من ٤٢ ألف مسئول حكومي سنويا خلال الفترة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٥ بتهمة الفساد، حيث واجه ٣٠ ألفا منهم كل عام اتهامات جنائية(٨). وفي مارس عام ٢٠٠٧، تم الكشف عن تسعة مسئولين كبار على مستوى الأقاليم والوزارات أدينوا بالفساد لنشاطاتهم في عام ٢٠٠٦. وكان ٤٠٠٤١ موظفا حكوميا قد أحيلوا إلى التحقيق بسبب الفساد والإهمال في ذلك العام(٩).

وطبقا لنتائج الفحص السنوي التي أعلنتها وكالة الصين الوطنية للمراجعة (China's National Audit Agency)، فقد بلغ حجم الأموال العامة التي تم اختلاسها وتبديدها نحو ١٧٠ مليار دولار من الأرصدة العامة. وتتضمن الممارسات غير القانونية في هذا المجال المبالغة في أعداد الموظفين، وإساءة استغلال أموال خاصة، وجمع أجور غير قانونية(١٠).

وتعتبر الممارسات التي يطلق عليها "maiguan maiguan" (بيع وشراء التعيينات في الحكومة) من أكثر أشكال الفساد تفشيا منذ التسعينيات، خصوصا في المناطق الأقل تنمية. وبالرغم من أن الحكومة الصينية لا توفر بيانات كلية، فإن تقارير صحفية متكررة تشير الى أن هذه الممارسة منتشرة في السلطات القضائية، وفي الحكومات المحلية، حتى إنه قد تورط ٢٥٦ من كبار المسئولين المحليين في إقليم هيلونجيانج، من بينهم الحاكم، وخمسة من نوابه، في بيع وشراء تعيينات حكومية. وقد حقق الجاني الرئيسي في هذه الفضيحة أرباحا تصل الى ٢٤ مليون يوان خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢.

وتتحدث العديد من التقارير الصحفية عن امتداد فساد المحليات إلى الحزب الشيوعي الحاكم، وعن المبالغ الكبيرة التي استولى عليها فاسدون من الحزب الشيوعي، حتى إن المسئولين الأقل مستوى نسبيا يمكن أن يجمعوا ثروة تضم عشرات ملايين اليوانات. وعلى سبيل المثال، فإن أحد سكرتيري الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة جيانوي التابعة لإقليم سيشوان جمع ثروة تكونت من ٣٤ مليون يوان، وأخفى رئيس محلي للحزب في مدينة جنوبية ٣٢ مليون يوان عندما تم اعتقاله في عام ٢٠٠٦. وطبقا لإحصاءات اللجنة المركزية للانضباط والتفتيش، فإن الحزب الشيوعي يعاقب ما بين ١٣٠ ألفا و ١٩٠ ألفا من أعضائه كل عام بسبب جرائم فساد مختلفة منذ أوائل الثمانينيات(١١). وخلال شهر مارس ٢٠٠٨، أجريت المحاكمات الخاصة بواحدة من أسوأ فضائح الفساد في الصين، والتي حوكم فيها تشين ليانجيو، الزعيم السابق للحزب الشيوعي في شنغهاي بتهمة سوء استخدام أموال المعاشات(١٢).

فساد المؤسسة القضائية:

ينتشر الفساد داخل المؤسسة القضائية، خاصة في الأقاليم والمقاطعات البعيدة، وترتبط الأشكال الرئيسية للفساد القضائي بشكل رئيسي إما بالرشوة الواضحة أو -في الحالات الحساسة- بالتدخل من قبل الحكومة أو المسئولين الحزبيين. وقد أظهرت بعض القضايا أن الفساد في السلطة القضائية يتسم بقدر كبير من الشمول والتنظيم.

وتتضمن بعض الطرق الأكثر شيوعا للفساد في السلطة القضائية: اختلاق الأحكام بواسطة المال، وابتزاز الخصوم بالدفع لتقديم أو استبعاد دليل ما، وصنع قرارات مستندة على أوامر من الحكومة المحلية أو الحزب أو كبار المسئولين القضائيين، بدلا من القانون أو الحقائق، واستبعاد أو تأخير أو رفض قبول قضايا، أو رفض تنفيذ قرارات المحكمة بشكل صحيح، وابتزاز رسوم من الوسطاء لتمرير القضايا إلى قضاة معينين، والمتاجرة بخدمات تطبيق القانون من أجل المكسب الشخصي، وأخذ رشاوى من المدعي والمتهم أو من كليهما، وتلفيق قضايا المحكمة، واختلاس أموال المحكمة، والامتثال لطلبات المسئولين المحليين، وشبكات الإجرام، والعشائر المحلية، والشبكات الاجتماعية أو المصالح الاقتصادية، وانتهاك سلطة القضاة لطلب تعليق أعمال مصادرة ملكية، وطرد مستأجرين، أو تعويض عادل وحقوق عمل(١٣).

ومن ابرز مظاهر الفساد في المؤسسة القضائية ما عرف بقضية محكمة ووهان في محافظة هيوبي، حيث اتهم ٩١ قاضيا بالفساد في عام ٢٠٠٢، من بينهم نائب رئيس المحكمة العليا الإقليمية، واثنان من رؤساء المحاكم المتوسطة، ورئيسان من رؤساء المحاكم الأساسية. وقد أدين اثنان من نواب المحكمة السابقين بالفساد، وأرسل عشرة قضاة كانوا تحت اشرافهم الى السجن. واكتشفت مجموعة مكونة من ١٣ عضوا اختلست ٤ ملايين يوان، بما يوازي ٥١٠ آلاف دولار. وأدان التحقيق أكثر من ١٠٠ قاض ومسئول محكمة آخرين. ومؤخرا، تم التحقيق مع ٤٤ محاميا، اتهم ١٣ منهم بالرشوة(١٤).

وقد وصلت درجة انتشار الفساد في المؤسسة القضائية إلى وجود قناعة لدى الرأي العام بأن هذه المؤسسة تعد إحدى أكثر المؤسسات الحكومية فسادا. فقد كشف مسح ميداني على ١٢ ألف شخص في عشرة أقاليم، أجرته اللجنة المركزية للتفتيش والانضباط التابعة للحزب الشيوعي في أواخر ٢٠٠٣، عن أن المحاكم، مع الشرطة ووكلاء الأعمال، تعتبر من بين المؤسسات الخمس العامة الأكثر فسادا (٣٩ بالمائة قالوا إن الفساد في هذه المؤسسات الثلاث كان "خطيرا جدا")(١٥).

ويعود انتشار الفساد في المؤسسة القضائية الى أمرين، أولهما: درجة التسييس الكبيرة التي تتعرض لها المحاكم، وثانيهما: حرمان المحاكم من الاستقلالية الضرورية لعملها. وفيما يتعلق بالتسييس، فإن الجهاز القضائي مسيس من أعلى إلى أسفل، حيث يتم تعيين كل رئيس محكمة ونائب رئيس من قبل الحزب، وتمول المحاكم من قبل حكومات الأقاليم. وتعمل بيروقراطية المحكمة بنفس القواعد الإدارية التي تعمل بها بقية الإدارات الحكومية، مع

لجنة حزبية تراقب كل درجة من درجات المحكمة. ويصدر القضاة القرارات فى أغلب الأحيان بأمر اللجنة أو الحكومة، بعيدا عن حيثيات القضية القانونية. ولا يزال العديد من القضاة يفتقرون للتدريب القانونى الرسمى، والأغلبية منهم من ضباط الجيش المتقاعدين. وعندما لا يتمكن الحزب من التأثير على القضاة فى قضية ما، فإنه يمكن أن يستخدم تأثيره على الشرطة من أجل عدم تنفيذ حكم القضاة. ومن ثم، يمكن تفسير ذلك التراجع الكبير فى نسبة تنفيذ الأحكام. وعلى سبيل المثال، فقد تم تنفيذ ٤٠ ٪ فقط من قرارات المحكمة العليا الإقليمية(١٦).

وإلى جانب تسييس المحاكم، فإنها تعانى من عدم الاستقلالية، حيث تمارس الحكومات المحلية تأثيرا هائلا على المحاكم - من خلال سيطرتها على التعيينات القضائية وتمويل المحكمة - للتعامل مع القضايا انطلاقا من المصالح الاقتصادية والسياسية للحكومات والمسئولين المحليين. وكما سبقت الإشارة، تدار المحاكم الصينية مثل البيروقراطيات الحكومية الأخرى، وتتبع طريقة عمل مماثلة. فتصنيف الرتب أو الأقدمية الإدارية، وليس المؤهلات والخبرة القضائية، هو الذى يقرر الهيكل الهيراركى فى المحاكم. وعلى سبيل المثال، فإن لجان المحاكمة، التى لها السلطة النهائية فى تقرير الأحكام، تتكون من الأفراد ذوى الأقدمية الإدارية، بدلا من أفضل المؤهلات القضائية(١٧).

تكلفة الفساد :

طبقا لتقديرات هيو أنجانج، أستاذ الاقتصاد بجامعة شينجهوا فى بكين، فقد تسبب الفساد فى الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ فى خسائر اقتصادية بلغت ١٢٩٣ مليون يوان، أو ما يعادل ١٣,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى للصين. وكان قطاع الخدمات المالية هو الأكثر تضررا بسبب الفساد، حيث خسر ٥٤٧ ألف مليون يوان (٦,٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما تكبدت الصين ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسبب الإنفاق العام الزائف، وبلغت عائدات الخصخصة المتسربة ما يقرب من ٢,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتحملت الصين أيضا خسائر تزيد قيمتها على ١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى نتيجة للتهريب(١٨).

من جهة أخرى، قدر تقرير حديث أن التكلفة المباشرة للفساد فى الصين كانت عام ٢٠٠٣ نحو ٨٦ مليار دولار بنسبة ١٠٪ من الإنفاق الحكومى والصفقات، وهذا يقابل نحو ٣ - ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى. وبين عامى ١٩٩٦و٢٠٠٥، كشفت وكالة الصين الوطنية للمراجعة اختلاس وتبديد ١,٢٩ تريليون يوان(١٧٠ مليار دولار أمريكى) من الأموال العامة(١٩).

وقد أشار بعض المحللين إلى أن تدفق نسبة كبيرة من الثروة فى الصين - على الأقل ٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى سنويا - إلى مجموعة صغيرة جدا من النخب يزيد من التفاوت الاجتماعى - الاقتصادى فى الصين ومن الشعور العام بالظلم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من التكاليف غير المباشرة للفساد التى تتمثل فى خسائر الكفاءة، والتبديد، وتضرر البيئة، والصحة العامة، والتعليم، ومصداقية المؤسسات العامة الرئيسية، وهذه الخسائر غير محسوبة. وبصفة عامة، تدفع الصين ثمنا باهظا يشكل دليلا كافيا على أن ضريبة الفساد ليست نظرية. وعلى سبيل المثال، تقترب فاتورة كفالة الصين للبنوك المملوكة للدولة - الضحايا الرئيسيين للفساد فى القطاع المالى- من ٥٠٠ مليار دولار(٢٠).

كما أشارت دراسة المسح الخاصة بالمناخ الاستثمارى، التى يقوم بها البنك الدولى، إلى أن ٢٧٪ من نحو ٤٠٠٠ شركة كانت لها أعمال فى الصين فى عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وصفت الفساد هناك بأنه "معوق رئيسى" أمام عملياتها التجارية، بينما أكدت ٥٥٪ من هذه الشركات فى تقاريرها أنها دفعت رشاوى إلى موظفين حكوميين و/ أو شركاء عمل محليين فى سبيل تيسير إنجاز أعمال(٢١).

وفى ظل ندرة الموارد اللازمة لسلوك السبل القانونية، يلجأ عدد متزايد من ضحايا الفساد إلى إجراءات غير قانونية مثل الإضرابات، والمظاهرات، والاعتصام بهدف شد انتباه الرأى العام وأجهزة الإعلام. حتى إن بعض الضحايا يحملون نزاعاتهم إلى السلطات الإقليمية والمركزية، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع حاد فى معدلات "الإخلال بالنظام العام" على مستوى الدولة بالكامل. وبينما سجلت وزارة الأمن الشعبى ٨٧٠٠ قضية فقط من قضايا الإخلال بالنظام العام خلال عام ١٩٩٣، فقد تضخم الرقم فى عام ٢٠٠٥ بمقدار عشرة أمثال، فبلغ ٨٧ ألف قضية(٢٢).

التعامل الحكومى مع الفساد :

فضلت الصين التعامل مع الفساد وفق مدخل من "الأعلى للأسفل"، عن طريق إصدار قوانين وتوجيهات وتعليمات قاسية بشكل دورى لكبح الفساد فى المستوى المحلى، بلغ عددها أكثر من ١٢٠٠ قانون وقاعدة وتوجيه ضد الفساد. وتقوم الحكومة بتدوير رؤساء الأقاليم الذين يكافحون الفساد، وتم تعيين مسئولين حكوميين مركزيين لترؤس لجان مكافحة الفساد الإقليمية، ووضع رؤساء لجان مكافحة الفساد فى الوزارات والوكالات والمشاريع الرئيسية المملوكة للدولة، كما أرسلت فرق تفتيش إلى المحافظات والأقاليم للتفتيش على رؤساء الحزب الإقليميين(٢٣).

إلى جانب ذلك، أصبحت اللجنة المركزية للتفتيش والانضباط بالمشاركة مع لجان التفتيش والانضباط الإقليمية الـ ٢٥، هى "المحرك الأيديولوجى" للتعامل مع الفساد. وقد عملت اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعى على وضع خطة خمسية ضد الفساد تجمع بين وسيلتى العقاب والمنع. وفى هذا الصدد، قال سكرتير اللجنة المركزية، هى جيوكيانج، لدى إعلانه الخطة إن جهودا خاصة ستركز على الحماية البيئية وتأمين الغذاء والدواء. كما تشرف وزارة الرقابة على التحقيقات الرسمية فى قضايا الفساد التى تحال إلى المحكمة. وفى عام ٢٠٠٧، ترأس وزير الرقابة ماون المكتب الوطنى لمنع الفساد(٢٤).

وقد قدم كبار الفاسدين إلى المحاكمة خلال السنوات القليلة الماضية، وصدرت أحكام بالسجن الطويل وأحكام بالإعدام. ومن أهم الأمثلة كان إعدام رئيس شركة الصين الدوائية الذى حصل على مليون دولار رشاوى للموافقة على أكثر من ألف نوع دواء مشكوك فى فعاليتها(٢٥).

وفى إطار مكافحة الفساد فى مجال القضاء، اتخذت محكمة الشعب العليا عدة تدابير، كما قامت فى ٢٠٠٣ بتبنى المحاكمات المفتوحة وفصل المحاكمات عن تنفيذ الاحكام والمراقبة، وتقييم القضاة، وإدخال تعديلات على قانون العقوبات بمد فترة السجن إلى ١٠ سنوات كعقوبة لإساءة استخدام السلطة القضائية(٢٦).

وبالرغم من هذه الترسانة من القوانين، فإن البيانات الرسمية تشير إلى نوع من التساهل أو التراخى فى مواجهة الفساد. وعلى سبيل المثال، فقد حصل نصف المدانين فى قضايا فساد خلال السنوات الأخيرة على أحكام مؤجلة، ولذا فإن نسبة دخول مسئول فاسد السجن تبلغ فى الأغلب ٣ لكل مائة، وهو ما يجعل الفساد

نشاطا ذا خطر [illegible].

إلى جانب ذلك، فإن الحزب الشيوعى، وليس عناصر نظام العدالة الرسمى، هو المسئول عن التحقيق فى معظم قضايا الفساد، حيث يحدد القضايا التى تحال إلى المحاكم وتلك التى يتم التعامل معها داخل إطار الحزب. وتظهر الإحصاءات أنه خلال عام ٢٠٠٦، عوقب ٩٧١٦٠ من أعضاء الحزب بسبب الفساد من خلال آليات الحزب، بينما قدمت ٢٣٧٣٣ قضية فقط إلى المحاكم(٢٨).

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك ثغرات فى التشريعات التى وضعت لمحاربة الفساد، مثال ذلك أن القوانين الحالية الخاصة بالرشوة التجارية ليست صارمة بما يكفى، كما أن العقوبات هينة للغاية على المستويين التشريعى والتنفيذى، وهو ما يسمح باستمرار مشكلة الرشاوى فى هذا القطاع المهم(٢٩).

وقد أرجع بعض المراقبين التراخى أو التساهل الحكومى فى مواجهة الفساد إلى الخشية من أن يؤدى استخدام استراتيجية أكثر فعالية إلى تهديد الحزب الشيوعى الصينى. فمقاومة الفساد ستتطلب إصلاحات سياسية صعبة مازالت بكين تتجنبها بشدة، مثل تقليل دور الدولة فى الاقتصاد، وزيادة استقلال القضاء، وتحرير أجهزة الإعلام، وكفالة حرية المجتمع المدنى. ومن ثم، فإن إحجام الصين عن تنفيذ هذه الاصلاحات سيؤدى إلى استمرار وجود الفساد، بل وانتشاره وتغلغله فى مؤسسات الدولة كافة.

الهوامش :

1- Transparency International's Global Corruption Report .2007 www.transparency.org

٢- فريدرك وو، الصين تخسر معركتها ضد الفساد، www.Project-syndicate.org

3- Mixing Pei, Corruption Threatens China's Future, Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief 55, October, 2007.

٤- السجن مدى الحياة لمسئول صينى بتهمة الفساد، www.arabic.people.com 8/8/.2007

٥- الصين تحتاج إلى قوانين وعقوبات أشد صرامة لمعالجة الفساد، www.arabic.people.com 10/23/.2007

6- Minxin Pie, Corruption Threatens China's Future, op. cit.

٧- فريدريك وو، مصدر سابق.

٨- المصدر السابق.

9- www.chinabalancesheet.org

10- Minxin Pie, Corruption Threatens China's Future, op cit.

11- Minxin Pie, Corruption Threatens China's Future, op. cit.

١٢- محاكمة الزعيم السابق للحزب الشيوعى فى شنغهاى بتهمة الفساد، صحيفة اليوم السعودية، ٢٣ مارس ٢٠٠٨.

13- Keith Henderson, The Rule of Law and Judicial Corruption in China: Half-Way over the Great Wall, Global Corruption Report 2007, Transparency International. www.transparency.org.

14- Ibid.

15- Minxin Pei ,Statement to the Senate Foreign Relations Committee, June 7, 2005. http://www.carnegieendowment.org/files/PeiTestimony.050607pdf.

16- Will Hutton, Power, Corruption and Lies, The Guardian, January 8, 2007, http://www.guardian.co.uk/world/2007/jan/08/china.bookextracts.

17- Minxin Pei, Statement to the Senate Foreign Relations Committee, op. cit.

١٨- فريدريك وو، مصدر سابق.

19- Matti Joutsen, Corruption with Chinese Characteristics. How Should the International Community Respond? Council on Foreign Relations, April 31, 2008.

20- Minxin pie, Corruption Threatens China's Future, op cit.

٢١- فريدريك وو، مصدر سابق.

٢٢- فريدريك وو، مصدر سابق.

23- Minxin pie,Corruption Threatens China's Future, op cit.

24- Matti Joutsen, Corruption with Chinese characteristics.. How should the International community Respond?, Council on Foreign Relations, April 3, 2008.

25- Matti Joutsen, op cit.

26- keith Henderson , op cit.

27- Minxin Pie, The Tide Of Corruptions Threatening China's Prosperity, Op Cit.

28- Matti Joutsen, op cit

٢٩- الصين تحتاج إلى قوانين وعقوبات أشد صرامة لمعالجة الفساد، www.arabic.people.com, 23/10/2007.





د. ماجدة صالح (*)

تعد الحركات الانفصالية فى القارة الآسيوية أحد المصادر الأساسية لتهديد الأمن والاستقرار السياسى بها، وهى المشكلة التى تعود بصورة أساسية إلى التركيبة السكانية لدول القارة التى تشهد تنوعا شديدا إثنيا وطائفيا ودينيا.

وتعد الحركة الانفصالية حركة سياسية تعبر عن مطلب مشترك لجماعة من الناس لتحقيق هدف أساسى يتمثل فى التغيير الكلى لجوهر النظام القائم بطريقة تتيح لهم الاستقلال عن هذا النظام، وتكوين نظام آخر خاص بهم يتفق مع أهدافهم ونظامهم للقيم وسلوكهم الجمعى، وذلك من خلال وسائل عدة تتراوح بين السلم والعنف. وتتنوع الأسباب التى تدفع هذه الحركات للانفصال ما بين أسباب عرقية، أو سياسية، أو دينية، أو ثقافية، أو لغوية، وقد يتوافر فى الحركة عامل منها أو مجموعة من العوامل(١).

وفى هذا الإطار، تواجه الصين مطالب ملحة بالانفصال فى منطقتى سنكيانج (تركستان الشرقية) والتبت الواقعتين فى أقصى غربى الصين، وهما نموذجان لحركات انفصالية يعد البعد الدينى العنصر المحرك للأولى، والبعد القومى العامل الأساسى للثانية.

أولا- قضية سنكيانج :

المتتبع لتاريخ انتشار الإسلام فى الصين يعلم وصوله إليها فى مرحلة مبكرة. إذ يذكر التاريخ فتوح القائد قتيبة بن مسلم والى خراسان وبلوغه تخوم الصين فى عام ٩٦هـ. كما عرض مشاهير الرحالة امثال ماركو بولو وابن بطوطة لدور التجار المسلمين فى نشر الإسلام بها، خاصة فى المناطق الساحلية. ومع مرور الزمن، تزايد اندماج المسلمين مع الصينيين واتخذوا عاداتهم وملابسهم فى عهد اسرة مينج. غير انه ومنذ ان حكمت اسرة مانشو عام ١٦٤٤، اشتدت وطأة حكمها على المسلمين فثاروا عليها ثورات عديدة.

وتعد تركستان الشرقية من اكبر ولايات الصين التى تقع فى شمالها الغربى، وتشغل مساحتها ١,٦ اكم٢، أى نحو سدس مساحة الصين، ويتركز بها مسلمو الصين وهم الأيجور، وينتمى نحو ٧٠٪ منهم إلى الجنس التركى. وقد اطلقت عليها الحكومة الصينية اسم سنكيانج الذى يعنى باللغة الصينية "الحدود الجديدة"، وهو السبب الذى دعا عديدا من الباحثين للاستناد للاسم فى مجال توضيحهم إلى أن هذه المنطقة لم تكن جزءا من الصين من قبل.

وقد شهد الإقليم قتالا عنيفا بين سكانه الأصليين من المسلمين والأتراك والصينيين إلى أن تمكن الصينيون من السيطرة عليه عام ١٨٧٨، بعدها قام المسلمون بثورات عدة فى محاولة لتحقيق انفصال تركستان الشرقية كدولة مستقلة، ولكن لم يحققوا هدفهم هذا إلا خلال فترات قليلة تمثلت فى الأعوام (١٩٣٣-١٩٣٤) و(١٩٤٤-١٩٤٩) فقط(٢).

ويتمثل الهدف الأساسى للحركة الإسلامية فى الإقليم فى التخلص من الحكم الصينى ليقيموا دولتهم الأصلية "تركستان الشرقية"، وهو الهدف الذى ترفضه الصين رفضا باتا، ويعمل أبناء الإقليم على المطالبة به، والسعى لتحقيقه على الرغم من حجم التضحيات المبذولة. وقد كون أبناء الاقليم عددا من الحركات الانفصالية تتمثل فى منظمات عدة، منها المنظمات الأربع التالية(٣):

١- الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية: ويحمل أصحابها إطارا فكريا يميل إلى الفكر السنى التركى، وتتولى قيادة التمرد ضد السلطات الصينية. وهى المنظمة التركستانية الوحيدة التى اعتبرتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ منظمة إرهابية.

٢- مؤتمر شباب الأيجور الدولى: وهو حركة تعمل من الخارج، حيث تأسست عام ١٩٩٦ فى ميونخ فى ألمانيا، ورئيسها الحالى دولقون عيسى ويعد أحد المطلوبين فى الصين. وهى حركة قوامها الطلاب والشباب من المهاجرين من تركستان الشرقية بعد عام ١٩٨٥.

٣- المركز الإعلامى لتركستان الشرقية: وهو حركة تعمل أيضا من الخارج، حيث إن مقرها ميونخ فى ألمانيا ويديرها عبد الجليل قراقاش، وتصدر جريدة أسبوعية باسم اوجفون.

٤- منظمة تحرير تركستان الشرقية: وأسسها عام ١٩٩٩ بعض الشباب الايجورى ويرأسها حاليا محمد أمين المهاجر إلى تركيا.

(*) استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ويجمع هذه المنظمات الأربع أن رؤساءها من الشباب الذين درسوا في المدارس الصينية في تركستان الشرقية ثم هاجروا منها منذ عام ١٩٨٥ وفيما عدا المنظمة الأولى، فإن الباقين ليست لهم خلفية إسلامية كبيرة تؤهلهم لقيادة جماعة إسلامية أصولية، الأمر الذي يجعلهم - كما أشارت منظمة العفو الدولية- خاصة المجموعتين الثانية والثالثة مجموعتين سياسيتين تعملان من الخارج من أجل التنديد بالانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان في الإقليم، فضلا عن المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال(٤)

هذا، وقد أعطت الحركات الإسلامية في دول آسيا الوسطى دفعة معنوية هائلة لهذه الحركات، وزادت قوتها عقب عام ١٩٩٦ مع ظهور نظام طالبان في أفغانستان الذي عمل حينذاك على تقديم الدعم اللازم لها، وإن قل هذا الدعم الآن

موقف الصين من الحركة الانفصالية في الإقليم :

تنظر الدولة الصينية إلى الإقليم وما يحدث فيه على ضوء ثلاثة من الاعتبارات الجوهرية هي(٥)

- الأهمية الجغرافية والاقتصادية للإقليم فالإقليم يعادل سدس مساحة الصين، ويشغل منطقة جغرافية استراتيجية، فضلا عن كونه يعد جسر الصين لوسط آسيا، وهو بذلك يلعب دورا في سعي الصين للحفاظ على نفوذها ومصالحها الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى من ناحية أخرى ، يتمتع الإقليم بثروات متنوعة من الموارد المعدنية والاحتياطي البترولي الضخم غير المستغل، وبإمكانات زراعية بالإضافة الى ذلك، يشكل الإقليم أداة مهمة تساهم في دعم علاقات الصين مع دول العالم الإسلامي.

- تخشى الدولة الصينية من أن تسهم موافقتها على استقلال الإقليم في تشجيع إقاليم صينية أخرى على الاستقلال ويتعارض ذلك مع السياسة التي تسير الصين عليها منذ فترة من أجل تنفيذ فكرة "الصين العظمى"، حيث استعادت هونج كونج، وماكاو، وتريد استعادة تايوان، فضلا عن عدد من الجزر المتنازع عليها مع عدد من الدول الآسيوية المجاورة، مثل جزر سبراتلي، وباراسيل، ودياويو

- إن موافقة الصين على استقلال الإقليم يعد إيذانا بقيام دولة إسلامية على حدود الصين الشمالية الغربية، الأمر الذي يحمل معه عديدا من المشكلات الخارجية الحادة، خاصة في حالة تحالف هذه الدولة الناشئة مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وما تحويه من حركات إسلامية.

وتأسيسا على هذه الاعتبارات الثلاثة، صاغت الصين سياسات عدة للتعامل مع الحركة الانفصالية بالإقليم، منها القرار الذي اتخذه المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في مارس ١٩٩٦ ، والذي عرف بالوثيقة رقم (٧) نص القرار على عشرة إجراءات واجبة التنفيذ تبدأ بحظر التعليم الإسلامي، ومنع النشاط الديني، والاعتماد على القمع والاعتقال والإعدام لمن يعارض الحكم الشيوعي أو يدعو لاستقلال الإقليم عن الصين وقد بدأت الصين تطبيقه السياسة في أبريل ١٩٩٦ ، من خلال الحملة التي أطلقت عليها "اضرب بقوة ضد الجانحين"(٦)

السياسات الصينية في السيطرة على الإقليم (٧) :

اتجهت الدولة لاتخاذ كافة الأساليب القانونية التي تجوز لها حظر أية ممارسة دينية - أيا كان نوعها - مخالفة لسياستها ضد مسلمي تركستان الشرقية، حيث أدخلت الصين بالفعل عديدا من التعديلات في القانون الجنائي الصيني، وهي الناحية التي نوهت إليها منظمة العفو الدولية في تقريرها الذي أصدرته بعنوان "التشريع والقمع الصيني لمناهضة الإرهاب في مقاطعة سنكيانج"

كما اتجهت الدولة لمنع السكان المسلمين من ممارسة أية أنشطة دينية، وهو القرار الذي عملت على تحقيقه من خلال وسائل عدة، منها

أ- منع الشباب المسلم ممن هم دون السن القانونية - ١٨ عاما - من التعليم الديني مع معاقبة الدارسين والمدرسين بالاعتقال والجزاءات المالية، ومنع التعليم الإسلامي في غير المعاهد الحكومية

ب- منع الشباب والنساء المسلمات من ارتياد المساجد والجوامع لأداء الصلاة والتعلم وحفظ القرآن، مع أن هذا الأمر مسموح به للمسلمين الصينيين في غير تركستان الشرقية، مع إجبار الشباب والطلاب على عدم الصوم في رمضان بتقديم الوجبات الغذائية وإجبارهم على تناولها وطرد وحبس من يثبت صيامه. أما الفلاحون، فيجبرون على العمل في معسكرات السخرة لمدة شهر

جـ- هدم المساجد المجاورة للمدارس خشية من تردد الطلاب أو المدرسين عليها مع رفض بناء المساجد، وحظر رفع الأذان بمكبرات الصوت

د- إلزام أئمة وخطباء المساجد بقراءة خطبة الجمعة من كتاب عنوانه "الوعظ والتبليغ الجديد"، وضعته الهيئة الصينية للإشراف على الشئون الدينية الإسلامية عام ٢٠٠١، ولا يسمح لأي إمام بالخروج عن نصوصه

هـ- مصادرة الكتب الإسلامية الواردة من الدول الإسلامية مع حرقها، ومنها كتاب ترجمة *معاني القرآن الكريم* باللغة الأيجورية المطبوع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عام ١٩٩٥، هذا مع منع نشر المقالات الإسلامية في الصحف وإذاعتها في وسائل الإعلام

و- إخضاع المدارس للمناهج التعليمية الصينية دون اعتبار للخصوصية الدينية والعرقية، مع منع استخدام الأحرف العربية في الكتابة

ح- حجب آلاف المواقع الالكترونية والإخبارية والمدونات والمواقع التي تسمح بتبادل التسجيلات مع أبناء الإقليم من المسلمين، ومعاقبة من يفعل ذلك بتهم مطاطة، منها "إفشاء أسرار الدولة"، و"التشهير"، و"التخريب"

من ناحية أخرى، اتجهت الدولة الصينية لخلخلة الإقليم من سكانه الأصليين، حيث عمدت إلى تهجير الصينيين البوذيين إلى الإقليم تحت شعار "اذهب إلى الغرب أيها الشباب"، وقد بلغ عدد هؤلاء المهجرين نحو ٧,٤٢١,٩٩٣ نسمة بنسبة ٤٠٪، أما المسلمون الأيجور، فبلغوا ٨,٥٠٦,٥٧٥ نسمة بنسبة ٤٥٪ من جملة عدد سكان الإقليم البالغ عددهم ١٨,٧٦١,٩٠٠ نسمة عام ٢٠٠١(٨) هذا مع إحلال المعارضين للحكومة والحزب الشيوعي في الإقليم بأشخاص يظهرون الولاء للحزب، خاصة في المناصب العليا. أما السكان المحليون، فلا تتاح لهم إلا فرص محدودة في العمل، الأمر الذي يجعلهم يمارسون مهنا تقليدية مثل الزراعة والرعي، فضلا عن طردهم من مساكنهم وأراضيهم إلى أطراف القرى والأراضي القاحلة

وتتجه الدولة الصينية لمحاولة نشر الاستقرار بالإقليم من خلال تقوية ما يسمى "بميليشيات جيش الإنتاج والبناء" البالغ قوامه نحو ٣,٣٨ مليون جندى، وتحديث فصائل جيش التحرير الشعبى وتسليحه، مع العمل على وضع خطة مشتركة تتكون من مكاتب وإدارات الحكومة والدولة والحزب والأمن والجيش، ووحدات جيش التحرير الشعبى وميليشيات جيش الإنتاج والبناء لإعداد قوة عالية التجهيز والتدريب لقمع أى حركة أو أعمال عنف فى الإقليم.

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن الإقليم أصبح يعرف "بسيبيريا العظمى" نظرا لتحوله لمعسكر من معسكرات السخرة لآلاف من السجناء السياسيين، فضلا عن المجرمين، حيث يدير هذه المعسكرات جيش الإنتاج والبناء الذى يجبر الأفراد كعقوبة على العمل لصالح حكومة الإقليم لمدد تتراوح من شهر إلى ستة أشهر فى السنة.

والجدير بالذكر أن الحكومة الصينية قد جعلت الإقليم حقلا لعديد من تفجيراتها النووية منذ عام ١٩٦٤، الأمر الذى ساعد على انتشار أمراض السرطان والإجهاض وتشوه المواليد ومعاناة الأطفال من أمراض عدة. كما استغلت السلطات الصينية قلة الوعى الصحى والاجتماعى لأفراد الإقليم بترويج الكحول والمخدرات بثمن زهيد، وأحيانا بالمجان. ومن المستجدات الخطيرة فى هذا المجال أن المخدرات جلبت معها مرض الإيدز لمناطق المسلمين. ففى نهاية عام ١٩٩٦، كان واحد من كل ٤ يتعاطون المخدرات يعانى إصابة إيجابية بالفيروس، حيث وصلت نسبة الإصابة به إلى ٣٠٪ فى الإقليم.

وإذا كان كل ما سبق يمثل الإجراءات التى اتبعتها الصين فى الإقليم فى النطاق الداخلى، فقد اتبعت أيضا عددا آخر من الإجراءات على الصعيدين الإقليمى والدولى.

فعلى الصعيد الإقليمى، تتجه الصين إلى التعاون مع دول آسيا الوسطى الإسلامية من أجل مواجهة التيارات الإسلامية، وذلك من خلال دعوتها لتشكيل منظمة شنغهاى للتعاون - التى أسست عام ١٩٩٦ - بالاشتراك مع روسيا وقازاقستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. ويعد أحد أهداف المنظمة الأساسية - كما أوضحها إعلان بشكيك - مواجهة ظواهر الانفصال القومى والتطرف الدينى. وقد اتجهت دول المنظمة فى قمة شنغهاى، المنعقدة بالصين عام ٢٠٠١، لإقرار اتفاقية تهدف للقضاء على الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى مع تأسيس مركز لمكافحة الإرهاب(٩).

وعلى الصعيد الدولى، اتجهت الصين لاستغلال حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لكى تصف الحركة الانفصالية بكونها حركة إرهابية، كما اتجهت- من ناحية أخرى- لتأييد الجهود الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب(١٠).

ثانيا- قضية التبت :

تشغل التبت مساحة ١,١كم٢، وتعد من المناطق المنعزلة التى تحاصرها الجبال وسط القارة الآسيوية. وتحدها الصين من الشرق، وتركستان الشرقية من الشمال، وكشمير من الغرب، والهند من الجنوب. ويبلغ عدد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة، منهم ربع مليون مسلم. وفى السنوات الأخيرة، قامت الصين بمد خط سكة حديد يصل المناطق الصينية بالتبت.

وتعد قضية التبت نموذجا لقضية أقلية قومية يسعى أصحابها للحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتى بالوسائل السياسية السلمية بقدر الإمكان، حيث إن الوسائل العنيفة لا تتناسب مع ما يؤمنون به من مبادئ ومعتقدات تتمحور حول الديانة البوذية التى ترى فى الزعيم، الذى يمثله الدلاى لاما (ويعنى بحر الحكمة)، الرمز الذى يجسد مبادئ البوذية التى يعد من أبرزها عدم العنف، واتباع طريق الكمال الأخلاقى بالانسحاب من الحياة، أو ما يسمونه "الانعتاق الجميل"(١١).

وتعود أساس القضية إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، عندما أضحت التبت محمية لأسرة المانشو الحاكمة فى الصين. وفى القرن التاسع عشر، ونتيجة لعدد من الضغوط الخارجية الكبرى التى واجهتها الصين، ضعف نفوذها على التبت، مما شجع أهلها على التخلص من هذا النفوذ، وهو ما نجحوا فى تحقيقه عام ١٩١٢، عندما تمكنوا من طرد الجنود والإداريين الصينيين منها. تمتعت التبت بعد ذلك بقدر كبير من الاستقلال حتى عام ١٩٥٠ - وهو العام التالى لتأسيس الدولة الصينية- حين اجتاحت الصين الإقليم فى محاولة لتأكيد سيادتها عليه. وفى إطار الجهود التفاوضية التى تمت بين الطرفين فى هذا الصدد، توصل الفريقان لاتفاقية عام ١٩٥١، التى تم بموجبها الاعتراف بسيادة الصين على التبت مع ترك إدارة الإقليم للدلاى لاما. لكن التوتر تصاعد فى التبت عام ١٩٥٦ لرفض الدلاى لاما وأتباعه الهيمنة الصينية على الإقليم. فكان أن شحذت الصين قواها لمهاجمة الإقليم، مما جعل الدلاى لاما يفر إلى الهند ومعه نحو ٨٠ ألفا من أتباعه، ولا يزال بها إلى الآن(١٢). ولا تزال القضية مثارة فى إطار موقفين متعارضين، فضلا عن الموقف الدولى المعارض للصين، حيث ستتم الإشارة لهذه المواقف الثلاثة فيما يلى:

موقف الدلاى لاما وأهالى التبت :

يتمثل هذا الموقف فى رغبة أهالى التبت فى الانفصال أو حتى تحقيق الحكم الذاتى للإقليم. ويرفض الدلاى لاما ما يطالبه به خصومه داخل الكنيسة البوذية بإعلان الاستقلال من طرف واحد، وعليه فإنه يتمسك بسياسة النفس الطويل المتمثلة فى التفاوض، تمسكا بروح المبادئ البوذية. وتوجد فى الإقليم سبع منظمات انفصالية تبتية هى: مؤتمر شباب التبت، رابطة المرأة التبتية، طلاب من أجل التبت الحرة، حركة فو- تشو- سوم التبتية، الحزب الديمقراطى الوطنى للتبت، الشبكة الدولية لدعم التبت، منظمة كتاب التبت. وقد أصدرت هذه المنظمات معا - عقب الأحداث التى اندلعت أخيرا فى التبت -إعلانا أطلق عليه "إعلان حركة انتفاضة أهالى التبت"، حيث أشار الإعلان إلى أنها حركة عالمية للتبتيين داخل وخارج التبت، هدفها خلق أزمة للصين من خلال إثارة أهالى التبت وتنسيق تحركاتهم. وتعمل الحركة من هذا المنطلق على تقويض النظام العام وممارسة ضغط على الحكومة الصينية بمناسبة دورة الألعاب الأوليمبية -التى ستبدأ فعالياتها فى الصين فى أغسطس ٢٠٠٨ - من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتى (١٣).

وتعد ثورة الرهبان البوذيين - التى تزامنت مع الذكرى الثلاثين للإصلاح والانفتاح فى الصين، والذكرى التاسعة والأربعين لانتفاضة التبت التى أدت لرحيل الدلاى لاما للهند - هى الثورة الأكبر من نوعها منذ عقدين من الزمان، حيث جاءت لتفتح مرة أخرى وبقوة سجل حقوق الإنسان فى الصين. هذا وقد دعا الدلاى لاما المجتمع الدولى والمنظمات الدولية، وأولاها الأمم المتحدة، إلى التدخل لإنقاذ التبت من القمع الصينى، واصفا ما يحدث بأنه إبادة ثقافية للتبت، ومن قبيل الإرهاب وذلك فى محاولة من الدلاى لاما

استخدام لغة الغرب. ومن المعروف أن الدلاى لاما أسس حكومة التبت فى المنفى على أسس ديمقراطية، حيث شكل عام ١٩٦٠ هيئة منتخبة من ممثلى الشعب. وفى عام ١٩٦٣، أعلن مشروع دستور من أجل التبت المستقبلية. كما اتجه فى عام ١٩٩٠ لاتباع مزيد من الإجراءات الديمقراطية من خلال زيادة عدد البرلمانيين ليصل إلى ٤٦ عضوا ومنحهم سلطة انتخاب مجلس الوزراء، مع اختيار ميثاق جديد للحكومة. من ناحية أخرى، تم تكوين جيش فى نيبال لشن هجمات مسلحة ضد الأراضى الصينية، كما تعاون الدلاى لاما مع الجيش الهندى ووكالة المخابرات المركزية، وأقام مكاتب تمثيل فى بعض الدول، ونظم مؤتمر شباب التبت والحزب الديمقراطى الوطنى للتبت، حيث اندمجت هذه التنظيمات معا لممارسة أنشطة انفصالية فى الخارج(١٤).

وتتركز المطالب الحالية للقوى السياسية المختلفة للتبت فى ضرورة السماح بعودة الدلاى لاما للتبت، ومغادرة كل الصينيين للإقليم، مع إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين. كما طالبت جمعية الصداقة بين التبت وسويسرا اللجنة الأوليمبية المنظمة لدورة الألعاب بالصين بالسعى لدى الصين لتنفيذ وعودها بإصلاح حقوق الإنسان، مع استبعاد الإقليم من طريق الشعلة الأوليمبية، وهو المطلب الذى سعت المنظمات السبع لاستقلال التبت للضغط لتحقيقه من خلال الاحتجاجات الضخمة والهجمات العنيفة على بعض السفارات الصينية. ومن جانبه، فإن الدلاى لاما يحرص دائما على ترديد فكرة أنه لا يسعى لاستقلال الإقليم عن الصين بقدر ما يرغب فى توسيع الحكم الذاتى لشعبه(١٥).

موقف الصين :

فى إطار الموقف الكلى العام الرافض الذى تتخذه الصين إزاء كافة القضايا الانفصالية، فإنها ترفض استقلال الإقليم أو حتى حصوله على حكم ذاتى، حيث ترى فى هذا الحكم مقدمة من شأنها تكريس الأهداف الانفصالية للإقليم، على اعتبار أن الدلاى لاما كثيرا ما نادى باستقلال التبت(١٦). وتتخذ الصين- فى سبيل حل مشكلة الإقليم- مجموعة من الإجراءات التى تتراوح ما بين الاحتواء والمجابهة.

استراتيجيات الاحتواء :

من أجل تأكيد تبعية التبت لها، اتجهت الحكومة الصينية لإنشاء شبكة طرق تربط التبت بالصين، مع دفع رواتب العاملين بهذه الشبكة، كما تتولى القيام بتعليم أبناء العبيد والأقنان بالإقليم. وتتجه لتعريف التبت على أنه الإقليم الواقع فى جنوبها الغربى(١٧).

كما قبلت الصين مبدأ الحوار مع مبعوث الدلاى لاما. ومن المعروف أن الطرفين قد أجريا حوارا مطولا عام ١٩٧٩ عقب تولى دنج شياو بنج الحكم فى الصين، حيث عرض الدلاى لاما بعد فشل عديد من الحوارات حلا وسطا مرحليا يتمثل فى جعل التبت إقليما ذا حكومة ديمقراطية على الطراز الغربى، ويصبح للإقليم الحق المطلق فى إدارة شئون التبتيين. أما بالنسبة للعلاقات الخارجية، فتتولاها الحكومة الصينية، فيما عدا المجالات الخارجية الأقل أهمية، مثل التجارة والتعليم، فيتولاها مكتب للشئون الخارجية، وهو المقترح الذى رفضته الصين تماما. وعقب اندلاع أعمال العنف الأخيرة فى الإقليم وتعرض الصين لكثير من الانتقادات من جانب منظمات حقوق الإنسان، أعلنت الصين فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٨ استئناف لقاءاتها مع ممثل الدلاى لاما، بهدف حث الدلاى لاما على اتخاذ خطوات إيجابية لوقف الأنشطة الرامية لانفصاله عن الصين، مع وقف التشويش والتخريب على الجهد الذى تقوم به الصين لاستضافة دورة الألعاب الأوليمبية. كما واصلت الصين تأكيداتها - على نحو واضح - بعدم قبول التنازل عن الإقليم(١٨). وفى هذا الإطار، تصاعدت مؤخرا اتجاهات جديدة فى الصين تردد أنه إذا كانت دورة الألعاب ستؤثر سلبا على وحدة أراضى الصين "فلتذهب الدورة إلى الجحيم"، وهو بلا شك تعبير شديد الإيحاء.

وقد حثت الصين الدول المجاورة على عدم تقديم يد المساعدة للدلاى لاما وأعوانه. ودعت الصين الهند مؤخرا إلى العمل على وقف الاحتجاجات التى يقوم بها التبتيون الذين يعيشون فى الهند بعد أن تحولت مدينة دارامالا الواقعة فوق مجموعة تلال فى شمال الهند- وهى مقر حكومة التبت فى المنفى -إلى بؤرة احتجاجات ضد حملة القمع الصينية فى التبت. وفى محاولة منها لاسترضاء الصين، حثت الهند الدلاى لاما على عدم القيام بأنشطة سياسية تضر علاقاتها بالصين(١٩).

استراتيجيات المجابهة :

عملت الصين على تأكيد هوية التبت الصينية عن طريق اتباع سلسلة متصلة من الإجراءات الساعية لإحداث تغييرات حقيقية فى الثقافة السياسية لأهل التبت لإضعاف ولائهم للدلاى لاما، فضلا عن تأسيس مجموعة من الكوميونات الزراعية وتحطيم نظام الرهبنة(٢٠).

كما استخدمت قوات حرس الحدود الشدة ضد الأهالى وأطلقت النار على المشتبه فيهم، وتم اتخاذ إجراءات أمنية على طول حدود الصين مع نيبال لمنع أية اقتحامات حدودية من جانب الجماعات الساعية لانفصال التبت، وذلك فى إطار الأحداث الأخيرة.

الموقف الدولى :

تعد قضية التبت من القضايا التى لا يمكن غض الطرف عن بعدها الدولى، انطلاقا من رغبة الغرب الثابتة، خاصة الولايات المتحدة، فى العمل على تحجيم القوة الصينية، خوفا من الصعود الصينى، ودور الصين المتصاعد فى إفريقيا، وما تمثله من خطورة فى مجال سياستها الخارجية تجاه دارفور، وموقفها من احتلال العراق، ورفضها انفصال كوسوفو. يضاف إلى هذا تحالفها القوى مع روسيا ودول آسيا الوسطى فى إطار منظمة شنغهاى للتعاون. وعليه، فقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك على عدة جبهات للدفع بانفصال التبت وتايوان وإقليم سنكيانج.

كونت وكالة المخابرات الأمريكية فى عام ١٩٥٥ جيشا للثورة المضادة فى التبت، وأقامت عددا من القواعد العسكرية خارج الصين لتدريب هذا الجيش. كما قام سلاح الجو الأمريكى خلال خمسينيات القرن الماضى بأكثر من ٧٠٠ رحلة فوق التبت لإلقاء الأسلحة والعتاد للمتمردين. وحسبما أشار الكاتب اليسارى الأمريكى مايكل بارنته، فإن وثائق الخارجية الأمريكية المفرج عنها للجمهور فى عام ١٩٩٨ تشير إلى أن المخصصات السنوية للحركة الانفصالية فى التبت خلال الستينيات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بلغت ١,٧ مليون دولار سنويا للقيام بأعمال عنف مسلح ضد الصين خلال تلك الفترة.

وقد بلغت المخصصات الشخصية للدلاى لاما من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، منذ بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، ما يقرب من ١٨٦ ألف دولار سنويا. وكان يفترض أن ينتهى دعم الولايات المتحدة الرسمى للحركة مع قيام العلاقات

الدبلوماسية مع الصين عام ١٩٧٩، إلا أنه استمر بعدها من خلال مجموعة من مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية، حسب تقرير لوكالة نوفوستى الروسية فى مارس ٢٠٠٨.

من ناحية أخرى، اتجهت وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية لجعل الدلاى لاما بمثابة "الأيقونة المقدسة" ، فى الوقت الذى تعتبره الصين منسقا سياسيا وليس رجل دين. ومن المعروف أن الدلاى لاما حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٩ بسبب دعوته لتحرير التبت عن طريق اللاعنف، وحصل على أكثر من شهادة دكتوراه فخرية تقديرا لرسالة السلام واللاعنف التى يحملها. وقد ألف الدلاى لاما أكثر من ٥٠ كتابا تحث على نشر مبادئ الحب والتسامح، كما منحه الكونجرس الأمريكى فى سبتمبر ٢٠٠٦ أعلى وسام أمريكى مدنى، وهو ميدالية الكونجرس الذهبية. ويمثل إقدام الولايات المتحدة على منح هذه الجائزة تجاهلا تاما لاحتجاج الصين على التدخل الخارجى فى سياستها فى ناحية تعتبرها شأنا داخليا محضا.

وقد زار الدلاى لاما إسرائيل مرتين، الأولى عام ١٩٩٩ والثانية عام ٢٠٠٦ للمشاركة فى إحياء الذكرى المئوية لهجرة رئيس الوزراء الأسبق ديفيد بن جوريون لإسرائيل كأول رئيس وزراء لها.

وقد احتجت القنصلية الصينية فى تل أبيب حينذاك على استقبال إسرائيل للدلاى لاما، ولم تشفع لها علاقاتها التجارية مع إسرائيل ، التى تتفق مع السياسة الأمريكية العاملة على تفكيك الصين وإضعافها بقدر الإمكان(٢١).

وفى رد فعل دفاعى، أصدرت الصين تقريرا من وزارة الخارجية الصينية، ردا على تقرير حقوق الإنسان الذى تصدره الخارجية الأمريكية. شن التقرير الصينى هجوما حادا على ما سماه "السجل الخرب والصادم لواشنطن"، بدءا من حرب أفغانستان والعراق، وصولا إلى انتهاكات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة، مرورا بالاعتقالات التى أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحت مسمى مكافحة الإرهاب، واعتقال ٨٧ ألف مواطن أجنبى مع التنديد بالسجون التى أقامتها الولايات المتحدة فى الخارج. وتعتبر هذه النبرة الهجومية على الولايات المتحدة مخالفة لسياسة الدبلوماسية الهادئة التى اتبعتها الصين مع الغرب على مدى العقود السابقة(٢٢).

من ناحية أخرى ، اعتبرت روسيا المسألة شأنا داخليا للصين، بينما نظمت فى فرنسا والنمسا وهولندا وبلجيكا العديد من المظاهرات الصاخبة، احتجاجا على قمع الصين لأهالى التبت مع مطالبتهم بمقاطعة دورة الألعاب الأوليمبية. وقد نددت منظمة العفو الدولية ومنظمة "الصحفيون بدون حدود" بالانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان(٢٣).

وفى النهاية، فإن مشكلتى سنكيانج والتبت لا تنفصلان عن الدعوات التى تندلع من فترة لأخرى على الساحة العالمية لتؤكد المطالب الانفصالية، والتى كان آخرها اعلان استقلال كل من تيمور الشرقية وكوسوفا، مما سيكون له تداعياته على الحركات الانفصالية فى أقاليم عدة من العالم. غير أنه من الملاحظ أن اهتمام الدول الغربية ومنظماتها الدولية بقضية التبت يفوق اهتمامها بقضية سنكيانج، ربما لأن الايجور يفتقرون لشخصية شهيرة مثل الدلاى لاما للدفاع عن قضيتهم فى الخارج وتحفيزهم فى الداخل، بالإضافة إلى نجاح الصين- لحد بعيد - فى محاصرتهم بالقمع العسكرى، والإجراءات القانونية المحكمة، وسد منافذ تقديم يد المساعدة الإقليمية لهم من الدول المجاورة. وعليه، يمكن القول إنه وعلى الرغم من أنه فى كافة الحالات الانفصالية تكون الدولة هى الطرف الأقوى، والحركات المطالبة بالانفصال هى الأضعف، إلا أن الحركات الانفصالية لا تزال تعمل دون ملل على تحقيق هدفها. وهناك بشكل عام العديد من الأسباب لاستعصاء حل هذه النزاعات الانفصالية، نشير هنا إلى بعض منها:

- عنصر التضامن العرقى الذى أشار دونالدهور ويتز إلى أن له قوة هائلة فى رأب صدع الجماعات الانفصالية.

- إن المصالح التى تكمن خلف النزاع تعد بالنسبة لطرفى النزاع ذات أهمية قصوى لا يمكن التنازل عنها.

- إن التجربة الدولية فى التعامل مع النزعات الانفصالية لم تطرح إلى الآن إلا بدائل قليلة لحل النزاعات العرقية، لا يمكن تعميمها على كافة الحالات. ولا يوجد قانون ينظم الحقوق والنزاعات العرقية على المستوى الدولى، وبالتالى يتم التعامل مع هذه النزاعات الانفصالية كقضايا داخلية، على الدولة صاحبة المشكلة (والطرف الأقوى غالبا) حلها. وعادة ما تتجه الدولة صاحبة المشكلة للتعامل معها بما يتلاءم مع اعتبارات المصلحة القومية بالسعى للحفاظ على وحدة الوطن وعدم التنازل عن أى جزء منه، كما فى حالة الصين.

المصادر :

(١) د. عبد العاطى محمد أحمد، *نحو تعريف الحركة الإسلامية*، فى د. علا عبدالعزيز (محرر)، *الحركات الإسلامية فى آسيا*، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص٥-٨.

- Paul Wilkinson, Social Movement (London: Pall Mall Pressltd, 1971) p 20-25.

(٢) د. عبدالجليل طاشكندى (محرر)، *المملكة العربية السعودية ودعم الأقليات المسلمة فى العالم*، (جدة: مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢)، ص٨٠.

(3) www.uyguryari. Spaces.msn.com.

(4) www.maariponline.org.

(٥) د. جمال زهران، *الحركة الإسلامية فى الصين.. التطور والآفاق* فى د. علا عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٠٥-٣٠٦.

(6) www.alyurt.com.

(٧) المرجع السابق.

- www.alkaheranews.gov.eg.

- www.amensty.org, www.maaripon line.org.

- ود. ماجدة على صالح، *الحركات الانفصالية فى القارة الآسيوية*، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الحادى عشر للدراسات الآسيوية "العلاقات الآسيوية- الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٧-٨ مايو ٢٠٠٦)، ص١٠-١١.

(٨) ويلاحظ أن الرقم الرسمى لعدد الصينيين المهجرين لا يشمل إلا المسجلين فى مكتب الإحصاء لمقاطعة تركستان الشرقية، لأن جيش سنكيانج للإنتاج والبناء الذى يتولى مهمة توطين المهجرين الصينيين لا يعلن إلا عن الأرقام التى يتم توظيفها وتوطينها فى الأجهزة والشركات الرسمية، بينما لا يتم الإعلان عن عدد من يعمل فى مزارعها ومؤسساتها، وهو ما جعل الباحثين يرجحون أن عدد المهجرين الصينيين يزيد على عشرة ملايين، وأن كثافتهم الحالية تفوق نسبة المسلمين الأيجور. وعلى ضوء هذا، يؤكد الباحثون أنه فى كثير من مدن تركستان الشرقية تبدلت النسبة من ٩ أيجوريين وصينى واحد إلى نسبة ٩ صينيين وواحد أيجورى. أما فى اورومجى- عاصمة تركستان الشرقية - فقد تحولت النسبة من ٨٠٪ ايجورا و٢٠٪ صينيين إلى ٨٠٪ صينيين و٢٠٪ ايجورا. كما بدأ التذويب السكانى الصينى يهدد مدينة كاشغر، التى كانت تعرف نظرا لمكانتها العلمية الإسلامية بنجارى الصغرى. ويبلغ عدد المهجرين الصينيين إلى تركستان الشرقية ما بين ٥٢ ألفا و٥٥ ألفا حاليا فى السنة، بعد أن كان عددهم سنويا ٣٥٠ ألفا فى عام ١٩٥٠، و٣٥٠ ألفا عام ١٩٦٥، حسبما أشار كتاب "سكان الصين فى القرن الحادى والعشرين" الذى نشرته دار إحصائيات الصين فى بكين عام ١٩٩٤.

(٩) عن الصين ومنظمة شنغهاى، انظر:

- www.chinahuston.org/news.

- ود. ماجدة على صالح، *الحركات الانفصالية فى دول آسيا الوسطى*، بحث مقدم إلى مؤتمر آسيا الوسطى والتنافس العالمى (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٧ نوفمبر ٢٠٠٧)، ص١٧-٢٠.

(10) www.Islamon line.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول التعاليم البوذية، انظر: جين هوب وبورن فان لون، *أقدم لك بوذا*، ترجمة إمام عبد الفتاح (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣).

(١٢) د. إبراهيم عرفات، *الدلاى لاما الرابع عشر*، فى د. ماجدة على صالح (محرر)، عظماء آسيا فى القرن العشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)، ص٢٢٦-٢٢٩.

(13) www.xinhuanet.com.

(14) www.egynews.net.

(15) www.news syiarose.com.

(١٦) د. ماجدة صالح، *الحركات الانفصالية فى القارة الآسيوية*، مرجع سابق، ص١٣.

(17) www.egynews.net.

(١٨) المرجع السابق.

(19) www.tibet.net/av.

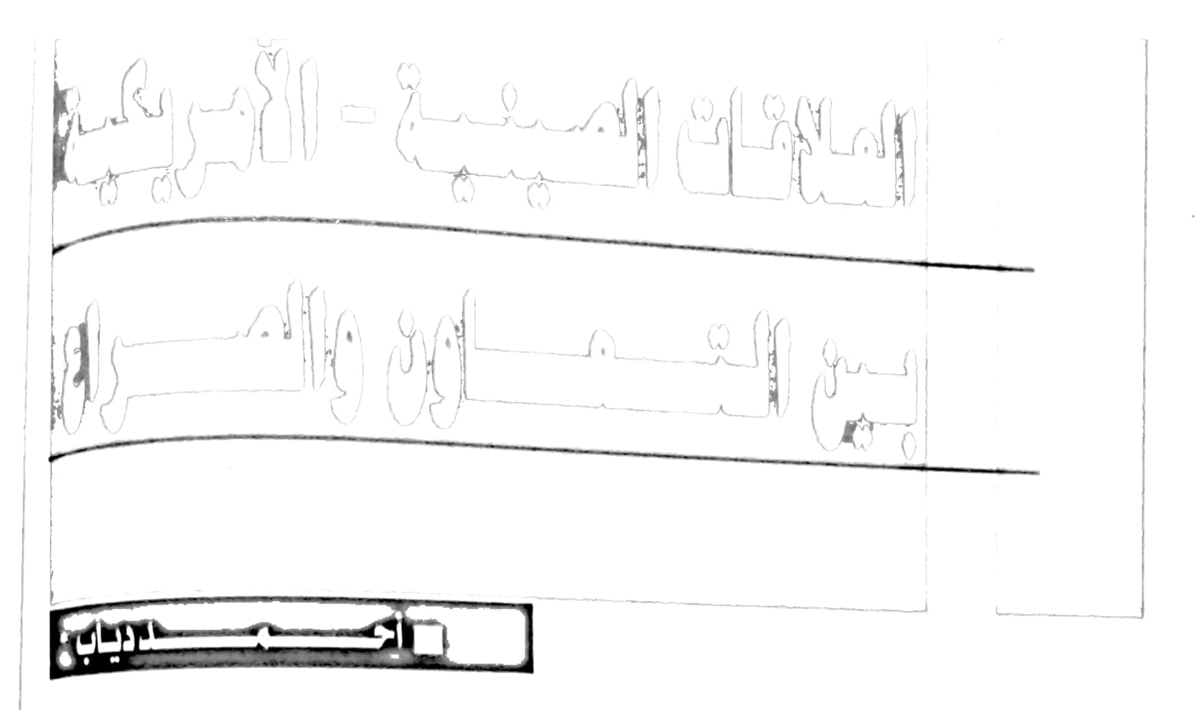
(٢٠) المرجع السابق.

(21) www.rian.ru/world.

(22) www.ynet.news.com, www.freear abvoice.org.

(٢٣) المرجع السابق.





تشكل العلاقات الصينية - الأمريكية نمطا غاية فى التعقيد والتشابك، فلا يمكن توصيفها بأنها علاقة عداء، ولكن من الناحية الأخرى، لا يمكن وصفها بأنها علاقة صداقة. تتأرجح العلاقات الصينية - الأمريكية ما بين التعاون والصراع، بالغة أقصى درجات التوتر، مما ينذر بحدوث مواجهة عسكرية بين الطرفين، فى بعض الأوقات، ثم لا تلبث أن تحدث انفراجة، حيث تعود العلاقات إلى نمط التعاون، ويتم تبادل الوفود والزيارات رفيعة المستوى(١). ومنذ الزيارة السرية التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر إلى بكين فى فبراير عام ١٩٧٢، جسدت الصين للرأى العام الأمريكى فكرة الشرق الغامض الملىء بالأسرار والمؤامرات، بينما نظر إليها الساسة فى إطار الحرب الأمريكية الباردة مع الاتحاد السوفيتى، حيث تم تبنى وجهة النظر القائلة بتشجيع هذا العملاق على النهوض ليقلق الاتحاد السوفيتى، خاصة بعد حدوث الانشقاق الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتى فى منتصف الستينيات من القرن الماضى. وبينما تعددت النظريات والآراء المؤيدة لخطة إقامة تحالف سياسى أمريكى - صينى موجه ضد الاتحاد السوفيتى، فقد أكد الرؤساء الأمريكيون، بداية من عهد الرئيس نيكسون، أهمية علاقات التعاون مع الصين والتزموا جميعا بسياسة "صين واحدة".

غير أن تزامن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق مع نهوض الصين، أعاد طرح الرؤية الأمريكية القائلة إن الصين تمثل "تحديا" و"عدوا" محتملا، خاصة فى ظل ظهور نظرية "صراع الحضارات". لكن إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون لم تتبن هذا الطرح، بل واصلت السياسة الأمريكية التقليدية تجاه الصين، وعمدت إلى اعتبار الصين "شريكا استراتيجيا"، يساعد الولايات المتحدة فى قضايا الإرهاب، والمخدرات، وغسل الأموال، وأسلحة الدمار الشامل(٢).

ولم يمنع ذلك ظهور نظريات وآراء تثير المخاوف من نهضة الصين. ففى أواخر التسعينيات الماضية، ظهر كتاب لمؤلف أمريكى يدعى آلاستير جونستون عن "الواقعية الثقافية"، يدور حول الثقافة الاستراتيجية فى تاريخ الصين، ويتتبع الحروب التى شنتها الإمبراطورية الصينية ضد جيرانها، كانت هى المعتدية فيها كلها تقريبا، وذلك رغم تعاليم كونفوشيوس التى تدعو إلى السلم وتعارض الالتجاء إلى القوة والعنف. وينقل جونستون عن بعض الدراسات الأكاديمية أنه فى الفترة بين عامى ١٩٥٠ و١٩٨٥، دخلت الصين فى ١١ أزمة سياسية، لجأت فى ٨ منها (بنسبة ٧٢٪) إلى العنف والحرب، وأن هذه النسبة تفوق كل المعروف عن حالات العنف التى لجأت إليها أى من القوى العظمى الأخرى طوال القرن العشرين(٣). وقد انعكست هذه الأفكار فى رؤية إدارة الرئيس بوش الابن للصين، حيث كان شاغلها الاستراتيجى أوائل عام ٢٠٠٠ -وقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واندلاع الحرب على الإرهاب- هو نهوض الصين كقوة منافسة يمكنها أن تتحدى الهيمنة الأمريكية مستقبلا، حيث اعتبرتها إدارة الرئيس بوش "منافسا استراتيجيا".

محددات العلاقات الصينية - الأمريكية :

بوجه عام، يحكم العلاقات الصينية - الأمريكية مجموعة من المحددات، لعل أبرزها أربعة:

١- الاحتياج الاستراتيجى Strategic Need، ويقصد بذلك وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف

(*) باحث فى العلوم السياسية.

الآخر واحتياجه له وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

٢- سيطرة المنظور أوالفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر. وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات. فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية. والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية وقيادة الأخيرة لشئون العالم، كما تدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها. لذا، تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية.

تعكس علاقة الشد والجذب بين الطرفين التفاعل بين هذين المحددين. فالولايات المتحدة وإن كانت لا ترغب في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهي في الوقت نفسه لا ترغب في انهيار الصين. ورغم وجود خلافات كبيرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك مصالح تجارية مهمة بينهما يسعى الطرفان للحفاظ عليها.

٣- تتأثر العلاقات الصينية - الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية. ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية بمجرد وصولها للبيت الأبيض تتبع سياسة متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغير من موقفها.

٤- أما المحدد الرابع، فيتمثل في تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية - الأمريكية. إن الإعلام والكونجرس الأمريكي، وكذلك جماعات حقوق الإنسان، كلها تلعب دورا في الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها لاتباع سياسات متشددة تجاه الصين. ويتكرر هذا المشهد داخل الصين، فما يشهده المجتمع الصيني من تحولات جعل سياسة الصين الخارجية أقل اعتمادا على الاعتبارات الأيديولوجية وأكثر اعتمادا على اعتبارات المصلحة، ولذلك تؤثر القوى الاقتصادية بداخلها على سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية(٤).

ماهية التحدي الصيني:

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، اضطرت الولايات المتحدة إلى مواجهة أعداء ومنافسين في مجال واحد، إما اقتصادي (اليابان - ألمانيا وغيرهما)، أو سياسي - عسكري (الاتحاد السوفيتي السابق)، لكن الصين هي أول قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين ستحوز القوتين: السياسية والاقتصادية معا(٥). ففي الصين، تجرى أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. فالصين، التي كانت تعتبر بلدا ناميا، تحولت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة إلى عملاق صناعي وأسرع الاقتصادات العالمية نموا، كما تتحول الآن وبسرعة من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكي يستورد كل شئ من الطاقة وخامات المعادن، حتى أجهزة التليفزيون والكمبيوتر الذي تتضاعف مبيعاته فيها كل ثلاث سنوات.

وتحتل الصين حاليا المرتبة الثالثة اقتصاديا بعد الولايات المتحدة واليابان، حيث تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الألماني في العام الماضي، وسوف يتجاوز نظيره الياباني عام ٢٠١٥. كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية وعالية التقنية، الذي أغرق أسواق العالم ووضع الصين في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للسلع، متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى. ولو استمرت معدلات النموالحالية (٩٪ سنويا في المتوسط)، فإن الصين سوق تنتقل إلى دول الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام ٢٠١٥، توطئة لانتقالها إلى دول الدخل المرتفع عام ٢٠٣٠ على أقصى تقدير(٦).

وتحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في تعداد السكان، والثالثة في المساحة (بعد روسيا وكندا)، والمرتبة نفسها من حيث القدرات النووية (بعد الولايات المتحدة وروسيا)، ولا ننسى أن الصين هي إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

وحسب تقرير معهد استكهولم لأبحاث السلام الذي نشر في ٩ يونيو الماضي، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميا أيضا في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي أواخر مايو ٢٠٠٨، أعلنت الصين أنها ستزيد إنفاقها الدفاعي بمقدار الخمس تقريبا هذا العام (٢٠٠٨) ليرتفع إلى ٤١٨ مليار يوان (٦٠,٢ مليار دولار).

وتقول الصين إن إنفاقها على الدفاع يزيد بمعدل أقل كثيرا من الزيادة في الإيرادات الحكومية، ويشكل ١,٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي بها، أي أقل من الإنفاق العسكري للولايات المتحدة أو بريطانيا أو الهند.

وقد برر رئيس الوزراء الصيني، وين جياباو، هذه الزيادة في صيف ٢٠٠٧ قائلا: "إذا ما أخذنا بالحسبان حقيقة أن عدد سكان الصين يبلغ ١,٣ مليار نسمة، يعيشون في ٩,٦ مليون كيلومتر مربع من الأرض، لها ٢٢ ألف كيلومتر من الحدود، و١٨ ألف كيلومتر من الحدود البحرية، فسوف يتضح أن إنفاق الصين، سواء كان ذلك بالقيمة المطلقة أو النسبية، لا يزال يتلكأ خلف الكثير من دول العالم"(٧).

وفور الإعلان عن موازنة الدفاع الصينية لعام ٢٠٠٨، صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، توم كيسي، بأن الولايات المتحدة ودولا أخرى تريد أن تعرف نيات الصين وأهدافها من زيادة الموازنة العسكرية. وقد حذر التقرير السنوي الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية من أنه: "توجد علامات استفهام كثيرة حول مستقبل الصين، ولا سيما ما يتعلق بتوسع قوتها العسكرية، والطريقة التي يمكن أن تستخدم بها هذه القوة".

ويعتقد المخططون في البنتاجون بأن عمليات تطوير الجيش الصيني حاليا تهدف إلى مواجهة طويلة الأمد ضد الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادي، وأن الجيش الصيني يعمل على تحديث عقيدته وتكتيكاته العملياتية، بالتخلي عن الاعتماد الكبير على الرادع النووي، وتطوير القدرة على توجيه ضربات هجومية حاسمة لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات، والحاسبات، ومجموعات حاملات الطائرات الأمريكية المتمركزة في المنطقة، والقواعد الأجنبية لحلف شمال الأطلسي، باستخدام الأسلحة التقليدية، مع تطوير نظم الدفاع السلبي والإيجابي ضد القوات الجوية، والأسلحة الهجومية الأمريكية البعيدة المدى في حال

اندلاع مواجهة بين الطرفين(٨).

وكشف تقرير وزارة الدفاع الأمريكية فى العام الماضى عن أن الصين طورت وسائل للتسلل والتحكم فى شبكات الكمبيوتر فيما وصفه المسئولون فى وزارة الدفاع الأمريكية بأنه تهديد جديد وخطير. وأوضح التقرير أن التسلل إلى شبكات فى وزارة الدفاع الأمريكية وغيرها من الوكالات الأمريكية، بما فى ذلك مراكز الأبحاث، يبدو "أنه انطلق من الصين". وإضافة إلى ذلك، تبين أن التسلل إلى شبكات الكمبيوتر فى ألمانيا يتم عبر قراصنة صينيين أيضا، وهذا يتم يوميا، وكذلك فى فرنسا وبريطانيا، طبقا لما ذكره البنتاجون. وحذر مسئولون فى أجهزة الاستخبارات البريطانية المؤسسات المالية من أنها أصبحت هدفا "لعمليات استغلال لشبكات الكمبيوتر تتم بتأييد من الدولة" قادمة أيضا من الصين.

ومع ذلك، لم يتهم تقرير البنتاجون المؤسسة العسكرية الصينية بتلك العمليات مباشرة، ولكنه ذكر أنها متماشية مع التفكير العسكرى الأخير فى هذا البلد. وقال ديفيد سيدنى، نائب مساعد وزير الدفاع لشئون شرق آسيا، إن فكرة الحرب الإلكترونية تثير قلقا متزايدا، وطالب الصينيين بتوضيح نياتهم، لأن "الوسائل المستخدمة، والطريقة التى تتم بها عمليات التدخل، متماشية مع ما تحتاج إليه إذا كنت ستشن حربا إلكترونية، ونوعية النشاطات التى تنفذ متماشية مع كثير من الكتابات الآتية من المؤسسة العسكرية الصينية والمنظرين العسكريين الاستراتيجيين الصينيين".

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية، أهم عدو محتمل للصين، لا تزال قادرة على استخدام قوتها العسكرية لتوجية ضربات قاسية للصين، سواء على أطراف البلاد أو فى العمق. ولذلك، يعتبر المسئولون العسكريون الصينيون أن التقدم الذى حققته الصين فى مجال الحرب الإلكترونية، بالإضافة إلى مواهبها المتزايدة فى تحييد الأقمار الاصطناعية المتخصصة فى نقل المعلومات وغيرها من القدرات، هو جزء من تطوير قدرتها على شل العدوان المحتمل. كما أوضحت وزارة الدفاع الصينية أنها تسعى إلى تطوير قدرة هجومية برية تتمتع بإمكان الاختراق، بهدف نشرها بحلول عام ٢٠١٨، كما تعمل على تحديث القاذفات من طراز "بى ١" و"بى٢" و"بى٥٢". وأكد خبراء عسكريون أن مثل هذه الأنظمة العسكرية فى القرن الـ ٢١ يمكنها أن تعمل بطيارين أو من دونهم، ويمكن أن تضم مزيجا من الصواريخ والقاذفات وأشعة الليزر. وفى غياب استراتيجيات أمريكية مضادة، يمكن للصين، عن طريق إدخال تقنيات عسكرية حديثة، موازنة التقدم العسكرى الأمريكى التقليدى مع مرور الوقت. ولهذا، أوصى التقرير بعدد من التدابير السرية، لضمان تفوق القوة العسكرية الأمريكية على القدرات الصينية، من بينها الهيمنة على الأجواء، وامتلاك قدرات هجومية طويلة المدى، وتحسين العمليات الرئيسة والاستراتيجية(٩).

وقد أشار التقرير السنوى الذى نشره البنتاجون لعام ٢٠٠٨ إلى أن الصين عززت بناءها العسكرى بمزيد من الصواريخ المتطورة، وأجهزة الليزر التى تعطل عمل الأقمار الاصطناعية ومنشآت تحت الأرض، وكلها تهدف إلى كسب صراع محتمل مع تايوان. ويعتبر التقرير أن الاستعداد لأحداث محتملة فى مضيق تايوان، بما فيها إمكانية التدخل الأمريكى فى حالة نشوب أزمة، من أبرز دوافع الصين لتحديث قواتها العسكرية. ومن ناحيتها، جددت الصين تحذيرها لواشنطن من تزويد تايوان بالصواريخ مقابل وفائها بعدم استخدام أسلحة نووية ضد تايوان. واعتبرت أن المسألة التايوانية تدخل فى صميم المصالح الخاصة بالصين، علاوة على اعتبارها مسألة داخلية بحتة. وتجدر الإشارة إلى تغير مفهوم الأمن القومى والإقليمى للصين بعد نهاية الحرب الباردة، وإعلان المفهوم الأمنى الجديد الذى تبنت فيه الصين مبدأ الشراكة متعددة الأطراف لجهة إنشاء البيئة الأمنية، ورفض إقامة التحالفات، أواللجوء إلى استخدام القوة.

من ناحية أخرى، عبر وزير الدفاع الأمريكى، روبرت جيتس، عن رؤيته بأن الصين "تشكل مصدر خطر استراتيجيا على المدى البعيد". وبينما ربط دعوته لتعزيز قدرة الردع النووى الأمريكى بحرص واشنطن الكبير على ما سماه "احتمال وصول السلاح لجماعات أو دول مناهضة مثل إيران"، إلا أنه بدا لافتا قول جيتس: "إنه لا يستبعد أن تجد الولايات المتحدة نفسها مستقبلا فى حالة صراع مع الصين"، لكنه أشار فى الوقت نفسه إلى أنه من غير الحكمة استنفاد القوة العسكرية الأمريكية التى تخوض حربا فى الوقت الراهن، من أجل الاستعداد لحرب قد تقع أولا تقع"(١٠).

الولايات المتحدة وخيارات مواجهة صعود الصين:

فى دراسة نشرتها مؤسسة كارنيجى للأبحاث فى يونيو ٢٠٠٥، طرح روبرت كاجان أربعة خيارات أمام الولايات المتحدة لمواجهة تحدى "صعود" الصين، هى:

- الخيار الأول: استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية إلى تحالف يعقبه السماح لها بدور شريك "إمبراطورى" فى الساحة الدولية، ولكن بإذن أمريكى.

- الخيار الثانى: تشجيع النمو الاقتصادى الصينى وزيادة التجارة الدولية مع الصين، استنادا إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب. ويقوم هذا الخيار على تقديم حفنة من الحوافز إلى الصين لتشارك فى قيادة النظام الدولى بشروط الغرب وليس بشروطها.

- الخيار الثالث: هو تطويق الصين، باعتبارها دولة معادية، وإقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حول الصين، وإثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها ومن حولها.

- الخيار الرابع: هو الانسحاب من آسيا، والسماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية فى القارة(١١).

وباستعراض هذه الخيارات، نجد أن الخيارين الأول والرابع مستبعدان تماما. الخيار الأول، ويعتبر تكرارا للطريقة التى حاولت الولايات المتحدة بها إدارة الصعود السوفيتى، غير منطقى فى حالة الصين. فهى دولة قائمة فى حدودها الحالية منذ اكثر من الفى عام، ولم يعرف عنها أنها دولة توسعية، حتى فى عهود عصرها الإمبراطورى، فى حين كان الاتحاد السوفيتى السابق وريثا لتقاليد استعمارية، أخرجت روسيا، فى الفترة

الممتدة بين عهد بطرس الأكبر فى أوائل القرن السادس عشر وعهد ستالين فى نهاية الحرب العالمية الثانية، من المنطقة المحيطة بموسكو حتى وسط أوروبا.

وبينما واجهت روسيا دولا ضعيفة على حدودها، واعتمدت على سياسة التخويف، فإن المعادلة الاستراتيجية فى آسيا مختلفة تماما. فإذا كانت الصين تزيد من نفقاتها العسكرية، فهى بالكاد أكبر من ميزانية اليابان العسكرية، وبالطبع فهى أقل بكثير من الميزانيات العسكرية المشتركة لكل من اليابان والهند وروسيا، وكلها على حدود الصين. بالاضافة إلى ذلك، تمتلك الهند وروسيا أسلحة نووية(١٢)، ولا تحتاج اليابان إلا إلى قرار سياسى لامتلاك هذه الأسلحة.

أما الخيار الرابع، وهو انسحاب الولايات المتحدة من آسيا، فهو مستبعد أيضا فى ضوء حجم المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التى تربط واشنطن بالقارة الآسيوية، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأقل. فالولايات المتحدة، التى تقدم ٢٨٪ من إجمالى الناتج الاقتصادى العالمى، لا تستطيع تجاهل التوقعات التى تشير إلى أن اقتصادات الصين والهند واليابان ستكون من بين أكبر أربعة اقتصادات فى العالم خلال الأعوام العشرين المقبلة. وتضم رابطة دول جنوب شرق آسيا ثلث سكان العالم، وربع ناتجه القومى، ونصف مخزونه من العملات الأجنبية. وتستورد الولايات المتحدة نحو ٤٠٪ من الصادرات الآسيوية. كما أن النهضة الاقتصادية فى شرق آسيا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات، وأغلبها أمريكى.

إذن، يتبقى الخياران الثانى والثالث، أى الاندماج والتورط الاقتصادى مع الصين، والاحتواء والتطويق العسكرى لها. والملاحظ أن الولايات المتحدة تستخدمهما معا لكبح وتقييد سرعة انطلاق وصعود الصين نحوالقمة الدولية، وهما يشكلان مزيجا غريبا بين عناصر التلاحم والتنافر(١٣) أو "الخل والعسل" لو استعرنا عنوان الكتاب الذى حرره ريتشارد هاس وميجان سوليفان بالعنوان نفسه، والصادر عن معهد بروكنجز عام ٢٠٠٠.

١- خيار الاندماج والتورط الاقتصادى :

منذ تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين، تشهد العلاقات التجارية بين البلدين تطورا مطردا، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بينهما ٢٤مليار دولار عام ١٩٧٩، وزاد إلى ٦١٤,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٩، منها صادرات صينية إلى الولايات المتحدة بقيمة ٤١٩,٤ مليار دولار، مقابل صادرات أمريكية إلى الصين بقيمة ١٩٥,٣ مليار دولار. وفى الوقت الحاضر، أصبحت الولايات المتحدة أول شريك تجارى للصين، فى حين أصبحت الصين ثانى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة، وبلغ العجز التجارى الأمريكى عام ٢٠٠٦ نحو ٨٤٢ مليار دولار و٧٥٠ مليارا فى عام ٢٠٠٧. ويتم تمويل هذا العجز من الفائض التجارى للصين (بلغ ٢٢٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧). فمنذ أعوام، تستثمر الصين فى سندات الخزانة الأمريكية من خلال احتياطياتها من العملات الأجنبية التى بلغت رقما قياسيا وصل فى أواخر مارس ٢٠٠٨ إلى نحو ١٦٨٢ مليار دولار.

والحقيقة أن اقتصاد الدولتين وصل إلى حد يجعل من انفصال إحداهما عن الأخرى، لأى سبب وتحت أى ظرف من الظروف، أمرا شديد الصعوبة وباهظ التكلفة. وكان توماس فريدمان، الكاتب الصحفى الأمريكى فى صحيفة "نيويورك تايمز"، قد أطلق على هذا الوضع تعبير "التوأم السيامى"، إن تم فصلهما هلكا معا أو هلك أحدهما وعاش الآخر شبه هالك". فقد شجعت الولايات المتحدة الصين على استخدام عائدات صادراتها فى شراء بضائع من الولايات المتحدة أو الاستثمار فيها، وشراء سندات مالية لتحافظ على سعر الفائدة منخفضا، واستجابت الصين لأنها إن لم تفعل لتباطأ النموالاقتصادى الأمريكى، ولانكمشت السوق الأمريكية فى وجه الصادرات الصينية. فالولايات المتحدة فى أمس الحاجة إلى الصين لتمول لها الدين القومى المتفاقم (نحو ٩ تريليونات دولار أوائل ٢٠٠٨)، والصين فى أمس الحاجة إلى الولايات المتحدة لتمول لها عملية النموالاقتصادى الهائل الذى تحققه.

لكن هذه العلاقة غير متكافئة من حيث درجة استفادة كل طرف منها، الأمر الذى يعتبر عقبة فى سبيل تعزيز تطوير العلاقات الشاملة بينهما. وبرغم أن الطرفين قد حققا مكاسب لا بأس بها من خلال علاقات الاعتماد الاقتصادى المتبادل، لكن استفادة الصين واضحة نسبيا فى الوقت الحاضر، ويتجسد ذلك بصورة رئيسية فى الفائض التجارى الكبير لصالحها سنويا. وفى الجانب الاقتصادى، فإن اعتماد الصين على الولايات المتحدة يفوق بكثير اعتماد الأخيرة على الصين.

ولا تشعر الولايات المتحدة بالرضا عن مكاسبها من العلاقات التجارية الثنائية، وتحاول زيادة صادراتها إلى الصين وزيادة انفتاح السوق الصينية. وتتخذ الولايات المتحدة موقفا متشددا تجاه الخلافات التى تعانى منها العلاقات الثنائية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية الاقتصادية المتسارعة فى الصين زادت من قوة الجذب للسوق الصينية، مما يتوافق مع الأهداف الأمريكية طويلة الأجل فى أسواق منطقة آسيا والباسيفيك، ويؤثر ايجابيا فى الاستثمارات والصادرات الأمريكية فى الأجل القريب.

غير أنه من الواضح أن العوامل السياسية وغير الاقتصادية تتبوأ المكانة العليا دائما فى سياسة واشنطن التجارية تجاه بكين، وبعض الخلافات التجارية يكون من الصعب إيجاد حلول لها بسبب تأثير العوامل غير الاقتصادية. لكن برغم حدوث خلافات تجارية متكررة، إلا أن الطرفين يتوصلان إلى تفاهم بشأنها فى نهاية المطاف. ففى ظل تأثير العلاقات الاقتصادية ونمو علاقات الاعتماد المتبادل المستمر بين الدولتين، فإن التعاون الاقتصادى والتشاور قد أصبحا تيارين لا يمكن وقفهما(١٤).

٢- خيار الاحتواء والتطويق العسكرى :

إن إنشاء شبكة من العلاقات المتداخلة بين الصين والولايات المتحدة له مثالبه مثلما له مغانمه. ففى حين أن مثل هذا التورط قد يدفع الصين إلى تغيير سلوكها فى جبهة ما، فإنها ستقيد الولايات المتحدة وتعرقل مرونة السياسة الأمريكية بطريقة مماثلة.

ولا يحتاج المرء إلا إلى ملاحظة الاقتراع السنوى المعتاد فى الكونجرس بشأن العلاقات التجارية مع الصين، ليرى أن عملية التورط تعمل فى الاتجاه العكسى أيضا، فهو يخلق حالة تبعية عكسية، ويجعل تغيير اتجاه السياسة الأمريكية تجاه الصين عملية مكلفة(١٥).

بالاضافة إلى ذلك، فإن الصين ليست دولة ديمقراطية ولا حليفة لواشنطن، وهى أشد ضخامة وتعقيدا من أن تستطيع الأخيرة التلاعب بها، تحقيقا لهدف استراتيجى أو اقتصادى(١٦).

كل هذا قد يشجع واشنطن على تبنى الخيار الثالث، أى استراتيجية "الاحتواء والتطويق" التى يتحمس لها غلاة وصقور اليمين المحافظ، ورجال المجمع الصناعى العسكرى الباحثون عن عدو يتيح لهم الاستمرار فى سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة(١٧). وهناك مؤشرات على أن الولايات المتحدة ماضية فعلا فى هذا الخيار، حيث أصرت واشنطن على تنفيذ مبادرة الدرع الصاروخية فى الفضاء، وبدأت فى نشر صواريخها فى آلاسكا لاعتراض أى صواريخ روسية أوصينية، وأقامت نحو ١٣ قاعدة عسكرية فى دول آسيا الوسطى وأفغانستان القريبة من الصين. كما دفعت الولايات المتحدة اليابان إلى تعديل معاهدة الدفاع والأمن المشتركة لزيادة القوة العسكرية اليابانية. وأخيرا، نسجت الولايات المتحدة خيوط تحالف جديد مع الهند لإقامة "توازن قوى" جديد فى آسيا بهدف احتواء الصين.

وقد كشفت صحيفة"واشنطن تايمز"فى ٢٠ أبريل ٢٠٠٦ عن أن وزارة الدفاع الأمريكية تعمل على رفع القدرات العسكرية للقوات الأمريكية فى المحيط الهادى، فى إطار استراتيجية سرية لتقوية موقعها ومواقع الدول الحليفة لها، استعدادا لمواجهة التهديد الذى يشكله تطور الجيش الصينى، موضحة أن جزيرة "جوام" ستكون رأس الحربة فى استراتيجية "تطويق الصين" التى تتضمن وضع حاملات طائرات نووية وقاذفات قريبا من أهداف فى الصين وأخرى فى آسيا. وكانت واشنطن قد سعت خلال السنوات الماضية إلى تحديث وتغيير مواقع قواتها العسكرية، حيث عززتها فى منطقة آسيا - المحيط الهادى على حساب أوروبا - المحيط الأطلسى، كما أعادت تنظيم تحالفها العسكرى مع اليابان، وعززت علاقاتها العسكرية مع الهند ودول أخرى فى آسيا الوسطى وجنوب شرقى آسيا. وقرر الجيش الأمريكى نقل نحو ٨ آلاف جندى منتشرين حاليا فى جزيرة أوكيناوا فى جنوبى اليابان إلى قاعدة "جوام" بحلول عام ٢٠١٢، وتدريب جنود أمريكيين على تعلم اللغة الصينية. كما أرسلت البحرية الأمريكية سادس حاملة طائرات إلى المحيط الهادى، وقررت نشر ٥٢ غواصة هجومية (تحتوى كل واحدة منها على ١٥٠ صاروخ كروز)، أى ما يعادل ٦٠٪ من أسطولها فى هذه المنطقة بحلول عام ٢٠١٠. ويتم استثمار مليارات الدولارات أيضا لاقتناء مقاتلات "إف ٢٢" الباهظة الثمن، وتطوير قاذفة جديدة تستطيع العمل على نطاق واسع. وبموجب الاتفاق، تعهد الأمريكيون واليابانيون بالتنسيق فيما يتعلق بنشر نظم صواريخ "باتريوت" و"بى إيه سى ٣" المضادة للصواريخ فى اليابان فى أسرع وقت.

ويأمل الأمريكيون فى تحويل قاعدة "جوام" إلى مركز حيوى للقاذفات من نوع "ب ١٢" وطائرات الاستطلاع والدعم اللوجيستى، وبعض الغواصات "ترايندت"، والصواريخ الباليستية، فضلا عن مقاتلات "إف ٢٢" التى سبقتها إلى الجزيرة غواصات نووية وطائرات مقاتلة من طراز "ب ٢". كما يتم الإعداد حاليا لاستقبال حاملات الطائرات فى موانئ الجزيرة(١٨). وكجزء من اتفاق أمنى بين واشنطن وطوكيو، ستقوم الأخيرة بدفع ٦,١ مليار دولار من تكلفة إسكان قوات المشاة الأمريكية فى "جوام"(١٩).

وفى مايو ٢٠٠٧، كشفت وزارة الدفاع الأمريكية عن خطة استراتيجية جديدة تشير إلى أن "القوى الكبرى والناشئة" بما فيها الهند وروسيا والصين، ستكون مهمة بالنسبة لأجواء الأمن الدولى فى القرن الحالى. كما تشير الخطة إلى أنه من بين القوى الكبرى والناشئة، تتمتع الصين بالقدرة الأكبر على منافسة الولايات المتحدة عسكريا، وتلفت النظر إلى استمرار بكين فى سياسة الاستثمار فى الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ والأنظمة الدفاعية الجوية، وتوصى باتخاذ عدد من التدابير السرية، لضمان تفوق القوة العسكرية الأمريكية على القدرات الصينية.

وفى هذا السياق، يعتبر الخبراء الاستراتيجيون أن استعادة روح التحالف المتعدد الأقطاب بين روسيا والصين والهند -الذى لاحت بوادره خلال عام ٢٠٠٦ بتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الصينية - الهندية، ثم إقامة محور للشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين- بمثابة إطار تحالف مواجهة يستهدف الولايات المتحدة. ويرى الخبراء أنه أبعد من تعاون صناعى تجارى عسكرى مشترك، الأمر الذى يثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها فى منطقة جنوب شرقى آسيا. وكان "معهد الدراسات الاستراتيجية القومية" الأمريكى و"معهد أميركان انتربرايز"، قد نظما مؤتمرا مشتركا للبحث فى الدور الصينى فى آسيا، وكيفية مواجهة الولايات المتحدة له، تركزت أعماله على ثلاث مسائل، هى: تزايد القوة العسكرية والاقتصادية للصين، ومواجهة دول جنوب شرقى آسيا لهذا الأمر، والدور الأمريكى المطلوب للتخفيف من حدة التقارب الصينى مع الدول الآسيوية. وخلص المؤتمر الى أن التكتيكات التى يجب على الولايات المتحدة اعتمادها لمواجهة القوة المتزايدة للصين، إذا لم تكن تريد احتواءها، تتلخص فى دعم إنشاء مراكز قوة أخرى، مثل الهند واليابان. ولعل هذا ما دفع الرئيس جورج بوش، فى زيارته للهند فى يوليو ٢٠٠٦، إلى توقيع اتفاق نووى معها لموازنة علاقات بلاده فى تلك المنطقة، ولمحاولة إبعاد الهند عن تطوير تحالفها الاستراتيجى مع الصين وروسيا، وإلى التخلى عن إقامة تحالف آسيوى إقليمى واسع(٢٠).

وفى سبتمبر ٢٠٠٧، بحث زعماء الولايات المتحدة واليابان واستراليا سبل ضم الهند لتكتلهم الثلاثى، واتفقوا على التعامل البناء مع الصين لتبديد مخاوفها من تحول قمتهم الثلاثية إلى تحالف لاحتوائها. وكان من المتوقع أن يحث القادة الثلاثة الصين علانية على أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بتعزيز قوتها العسكرية. ولكن مسئولا حكوميا يابانيا رفيعا قال إن تفصيلات المحادثات لن تكشف، وشدد على وجود تفاهم مشترك بشأن

أهمية التعامل البناء مع الصين، وعلى عدم وجود خطط فى الوقت الحالى لجعل هذه المحادثات الثلاثية تعقد بشكل منتظم.

وقد أبدت الصين شكوكا بشأن تطويقها إذا تم توسيع المحادثات لتشمل الهند، مثلما اقترحت اليابان، خاصة وقد شاركت سفن من استراليا واليابان وسنغافورة فى مناورات حربية قادتها الولايات المتحدة والهند أوائل سبتمبر ٢٠٠٧ فى خليج البنغال. كما عززت الدول الثلاث علاقاتها فى ظل اتفاق استراليا واليابان على اتفاقية دفاعية غير مسبوقة فى مارس ٢٠٠٧، وتوصلت استراليا إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة أعطتها حق الوصول إلى تكنولوجيا عسكرية غاية فى السرية(٢١). ومن الملاحظ أن رئيس الوزراء اليابانى دعا، خلال زيارته للهند فى أغسطس ٢٠٠٧، إلى تكوين شراكة آسيوية تضم الدول "الديمقراطية"، وتشمل، إلى جانب اليابان، الهند والولايات المتحدة واستراليا، ولكنه استبعد الصين.

المصادر :

١- خديجة عرفة محمد، العلاقات الصينية - الأمريكية، ص٢٦٩، فى كتاب "صعود الصين"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٧.

٢- جميل مطر، الحياة، ٢٦ يوليو ٢٠٠١.

٣- د. أحمد أبوزيد، الحياة، ١٧ أكتوبر ٢٠٠١.

٤- خديجة محمد عرفة، المصدر السابق، ص٢٧٠.

٥- دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا، التنين الأكبر .. الصين فى القرن الحادى والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧١، يوليو ٢٠٠١.

٦- أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٧٩، سبتمبر ٢٠٠٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٧- براكيتى جوبتا، جيش التنين، حصاد الأسبوع، الشرق الأوسط، ٣١ أغسطس ٢٠٠٧.

٨- كمال مساعد، الحياة، ١٣ مايو ٢٠٠٧.

٩- كمال مساعد، الحياة، ١٥ مارس ٢٠٠٨.

١٠- الجزيرة، ١٠ يونيو ٢٠٠٨.

١١- جميل مطر، الحياة، ٢٠ يونيو ٢٠٠٥.

١٢- هنرى كيسنجر، الشرق الأوسط، ٢٠ مايو ٢٠٠٥.

١٣- جميل مطر، الحياة، ١ أغسطس ٢٠٠٥.

١٤- جميل مطر، الحياة، ٥ ديسمبر ٢٠٠٥.

١٥- توماس فريدمان، الشرق الأوسط، ٢١ يوليو ٢٠٠٥.

١٦- الصين والولايات المتحدة.. خصمان أم شريكان؟، ص١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، تحرير: ليوشيه تشنج ولى شى دونج، ترجمة: عبدالعزيز حمدى عبدالعزيز، المشروع القومى للترجمة، العدد ٤٧٨، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢.

١٧- الخل والعسل .. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، تحرير: ريتشارد هاس وميجان سوليفان، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ط ١، عام ٢٠٠٢.

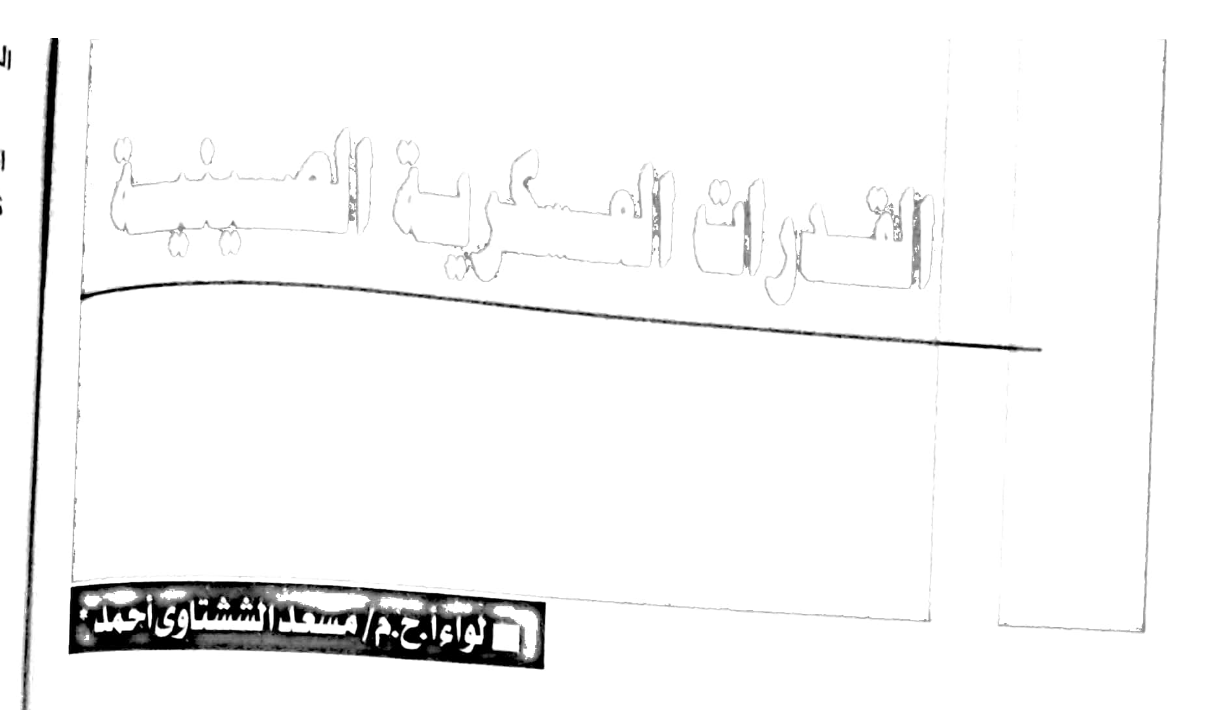
١٨- ماجد الشيخ، الحياة، ٩ يناير ٢٠٠٧.

١٩- بلاين هاردين، الاتحاد الإماراتية، ٢٩ يناير ٢٠٠٨.

٢٠- كمال مساعد، الحياة، ١٣ مايو ٢٠٠٧.

٢١- الشرق الأوسط، ٩ سبتمبر ٢٠٠٧.





لواء أ.ح.م/ مسعد الششتاوى أحمد*

تشير الدلائل إلى أن القرن الحالى سيكون مسرحا لتفوق العملاق الصينى فى كافة الميادين العسكرية منها والصناعية، وهو ما يعد مصدر قلق جدى لدول الغرب واليابان، وبصفة خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، التى تسعى عادة إلى البقاء متفوقة لضمان تنفيذ سياستها الدولية دون عراقيل. ولعل الزيادة المستمرة والتطور المطرد للتخصيص العسكرى الصينى يجعلان الطريق ممهدا لولادة حرب باردة جديدة، يكون قطباها الولايات المتحدة والمارد الصينى فى هذه المرة، هذا على الرغم من التصريحات المطمئنة من جانب بكين.

ومما يزيد من القلق الدولى قيام العملاق الصينى فى يناير ٢٠٠٨ بتجربة لسلاح مضاد للأقمار الصناعية لتصبح بذلك البلد الثالث بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، الذى يسقط جسما فى الفضاء على بُعد مئات الكيلومترات، حيث اعتبرت الولايات المتحدة - على لسان نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى بعدها مباشرة - أن هذه التجربة، إضافة إلى قيام الصين ببناء سريع لقواتها العسكرية يتناقضان مع الهدف المعلن لتنمية سلمية. ولا تدخر الولايات المتحدة أى مناسبة لاتهام الصين بإخفاء حقيقة النفقات المخصصة للدفاع.

جيش التحرير الشعبى الصينى:

وقبل أن نتعرض للقوة العسكرية الصينية والتخوف الأمريكى من قدرة الصين العسكرية مستقبلا، نرجع بخلفية تاريخية سريعة حول جيش التحرير الشعبى الصينى. فهو جيش الشعب الذى أسسه وقاده الحزب الشيوعى الصينى، وتقع على عاتقه مهمة مقدسة، وهى صيانة سيادة الصين وسلامة أراضيها وحمايتها من العدوان الخارجى. فقد تأسس جيش التحرير الشعبى هذا فى أول أغسطس عام ١٩٢٧، واجتاز مراحل الجيش الثورى للعمال والفلاحين الصينيين، وجيش الطريق الثامن، والجيش الرابع الجديد، وحمل اسمه الحالى فى أكتوبر عام ١٩٤٦، وشارك فى حرب الثورة الأرضية (١٩٢٧-١٩٣٧)، وحرب المقاومة ضد اليابان (١٩٣٧-١٩٤٥)، وحرب التحرير (١٩٤٥-١٩٤٩).

ومنذ تأسيس الصين الجديدة فى عام ١٩٤٩، شهد جيش التحرير الشعبى الصينى تطورا من قوات برية منفردة إلى قوات مسلحة مركبة تضم القوات البحرية والجوية والفنية المزودة بأسلحة متقدمة.

وتضم المناطق العسكرية لجيش التحرير الشعبى الصينى منطقة بكين العسكرية، ومنطقة شنيانج العسكرية، ومنطقة جينان العسكرية، ومنطقة قوانجشتو العسكرية، ومنطقة تشنجدو العسكرية، ومنطقة لانتشو العسكرية، إضافة إلى وحدات حامية جيش التحرير الشعبى الصينى (حامية بكين - حامية شنغهاى - حامية تيانجين - فوج الحرس المركزى).

الإنفاق العسكرى الصينى :

لا يوجد رقم ثابت يشير إلى الأموال التى تنفقها الحكومة الصينية على الدفاع. لكن هناك العديد من المصادر التى تعطى أرقاما مختلفة حول هذا الموضوع. وتطبق الحكومة الصينية - وفقا لقانون الدفاع الوطنى - الإنفاق العسكرى المتوازى مع الدخل القومى، بحيث تزيد باستمرار نفقات الدفاع الوطنى إلى حد مناسب على أساس التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات المالية للدولة. ووفقا للمعلومات الرسمية الصينية، فقد ظلت القيمة المطلقة لنفقات الدفاع الوطنى الصينية أقل مما لدى الدول المتطورة لمدة طويلة، ونسبتها منخفضة نسبيا قياسا على مجمل الناتج المحلى ونفقات الدولة المالية. ففى عام ٢٠٠٣، كانت نفقات الدفاع الوطنى الصينية تعادل فقط ٥,٦٩٪ من نفقات الدفاع الوطنى للولايات المتحدة، و ٥٦,٧٨٪ من النفقات نفسها لليابان، و ٣٧,٠٧٪ لبريطانيا، و ٧٥,٩٤ لفرنسا.

وعلى الرغم من التقديرات المختلفة، فإن الثابت أن الصين زادت بنسبة كبيرة من إنفاقها العسكرى خلال الـ ١٥ سنة الماضية. وتتراوح التقديرات الرسمية الصينية، فيما يتعلق بأرقام الإنفاق

(*) زميل كلية الحرب العليا، اكاديمية ناصر العسكرية العليا.

العسكرى، بين ٣٠ و ٣٥ مليار دولار سنويا، والتى يعتقد البعض أنها أرقام أقل من الإنفاق الحقيقى للحكومة الصينية فى المسائل العسكرية.

وبينما يقدر عدد من المحللين أن يكون الرقم الحقيقى للإنفاق العسكرى الصينى يتراوح بين ٥٠ و ٦٥ مليار دولار سنويا، تتضمن عمليات الأبحاث والتطوير، يرى البنتاجون الأمريكى أن الرقم أكبر من ذلك أيضا، حيث يتراوح بين ٧٠ و ١٠٥ مليارات دولار سنويا. إلا أن هذا الرقم يبدو مبالغا فيه، وقد يكون مفبركا من قبل الولايات المتحدة لإثارة بلبلة حول قدرات الصين العسكرية وإنفاقها العسكرى.

وبالمقارنة بأرقام الإنفاق العسكرى الأمريكى، نجد أن موازنة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٠٦ بلغت نحو ٤٢٠ مليار دولار، أى ما يعادل الإنفاق العسكرى لجميع دول العالم مجتمعة، ولعل هذا هو السبب الذى يدفع الولايات المتحدة إلى التضخيم من قدرات الصين العسكرية حاليا، وذلك من أجل إيجاد هاجس عالمى، وأيضا من أجل تبرير تزايد الموازنة الأمريكية الدفاعية والعسكرية.

مواكبة تزايد القوة العسكرية الصينية مع رخاء اقتصاد الدولة:

لطالما كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية، فقد كان الاهتمام الصينى ينصب بداية على الوضع الداخلى الاقتصادى والسياسى. لكن وبعد أن بلغ الاقتصاد الصينى مرحلة ضخمة وضعته فى مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة والتجارة الدولية، فلابد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادى والسياسى للبلاد، وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الاقتصادى الذى يحتاج إلى تدعيم عسكرى. وفى هذا الإطار، يذكر التقرير الأمريكى السنوى - الذى يرفعه البنتاجون إلى الكونجرس عن القوة العسكرية الصينية (٢٠٠٦) - أن صحيفة رسمية صينية نشرت مؤخرا موضوعا يقول: "إنه ينبغى على بكين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية. وما دامت المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم، فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجى مطلوب".

من هذا المنطلق، تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية، ليس طمعا فى السيطرة وبسط نفوذها فى آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية، وأهمها على الإطلاق فى هذه المرحلة "النفط". فقد تفوقت الصين على اليابان فى عام ٢٠٠٣ لتصبح ثانى أكبر مستهلك للمنتجات البترولية فى العالم بعد الولايات المتحدة. وتستورد الصين حاليا ٣٢٪ من حاجتها النفطية من الخارج، ومن المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى ٦٥٪ بحدود عام ٢٠١٠ . هذا فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن مستوردات الصين من النفط ستساوى فى عام ٢٠٣٠ ما تستورده الولايات المتحدة من النفط اليوم.

هذا التزايد السريع لحجم طلب الصين لطاقة ما وراء البحار يظهر مدى الأهمية القصوى والملحة لضمان الممرات البحرية لها، والتى تسيطر عليها الولايات المتحدة من مضيق هرمز فى الخليج إلى مضيق ملقا الذى يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة. ولذلك، فمن بين أهداف الصين فيما يتعلق بتطوير جيشها وقوتها العسكرية البرية والبحرية حماية هذه الممرات المائية والإمدادات النفطية. ومثل هذه الخطوة ستجعل البحرية الصينية أول بحرية تتنافس مع البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار منذ انتهاء الحرب الباردة.

طبيعة التطوير والتحديثات فى القوات الصينية المسلحة :

يقوم التطوير والتحديث للقوة العسكرية الصينية على النقاط الأساسية التالية (وذلك طبقا لما جاء بالكتاب الأبيض الصادر عن المكتب الإعلامى التابع لمجلس الدولة الصينى بعنوان "الدفاع الوطنى الصينى فى عام ٢٠٠٤"):

١- خفض أفراد الجيش بمقدار ٢٠٠ ألف جندى، والهدف من هذا الإجراء تحسين الهياكل ورفع النوعية على حساب الكمية (الكيف وليس الكم)، وتحسين النسبة بين الضباط والجنود، وتحسين نظام القيادة والسيطرة، وتقليص حجم السلاح البرى، وزيادة السلاح البحرى والجوى، وتعميق إصلاح نظام الدعم اللوجيستى المشترك.

٢- تقوية بناء الأسلحة البحرية والجوية ووحدة المدفعية الثانية، بينما يتم الاهتمام ببناء السلاح البرى باستمرار، سعيا وراء التنمية المتناسقة لهيكل قوات العمليات، ورفع قدرة السيطرة على السيادة البحرية والجوية، وقدرة الرد الاستراتيجى.

٣- تسريع عملية تطبيق المعلوماتية: ففى إطار ثورة المعلومات، يقوم جيش التحرير الشعبى باعتبار هذا الأمر موضوعا استراتيجيا رئيسيا، حيث يجرى إيجابيا بحث وتطبيق بناء المعلوماتية بأسرع وقت ممكن.

٤- تنفيذ البرنامج الاستراتيجى لتدريب الأفراد، والهدف منه الحصول خلال عشر سنوات إلى عشرين سنة على كوادر من ضباط القيادة الذين يستوعبون فن قيادة الحرب المعلوماتية، وبناء الجيش المعلوماتى، وكوادر من أركان الحرب الماهرين فى التخطيط، خاصة فيما يتعلق بمسائل العمليات وبناء الجيش، وكوادر أو صف من العلماء القادرين على تنظيم ورسم الخطط الخاصة بتحديث وتطوير الأسلحة والمعدات والتجهيزات، والتغلب على المشاكل التكنولوجية الرئيسية، وكوادر من الخبراء المتخصصين المتقنين لخواص الأسلحة والمعدات الحديثة، وما يستجد منها، وكوادر من ضباط الصف البارعين فى استيعاب الأسلحة والمعدات واستخدامها.

٥- تكثيف التوربينات المشتركة على مختلف المستويات والأسلحة لرفع قدرة العمليات المشتركة على ضوء الخصائص والأنماط الرئيسية للحرب الحديثة.

التخوف الأمريكى من قدرة الصين العسكرية مستقبلا:

تعمل الصين من الناحية العسكرية حاليا على الاهتمام بعدد من الأولويات، منها: تطوير قدراتها العسكرية الجوية والبحرية (كما سبقت الإشارة)، مع زيادة قدراتها الخاصة بالمراقبة والرصد والصواريخ المتطورة وأنظمة الأسلحة الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين إلى تطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات (ICBMS)، وإضافة تصميمات خاصة بها لغواصات وطائرات روسية الأصل، وإلى أنظمة إطلاق صواريخ نووية من الغواصات

من أى مكان فى المحيط الهادى.

توجد هذه الأولويات تخوفا كبيرا لدى الولايات المتحدة، حيث ينعكس التخوف الأمريكى من هذه القدرات الصينية المستقبلية فى التقارير الاستراتيجية الثلاثة الأكثر أهمية فى الولايات المتحدة إزاء الصين، وهى:

١- استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام ٢٠٠٦، والتى ترى فى زيادة عناصر القوة فى الجيش الصينى وتوسيع التجارة الصينية نقاطا مثيرة للقلق، تدعو الولايات المتحدة إلى تشجيع الصين على اتخاذ الاختيارات الاستراتيجية الصحيحة لشعبها مع قيام الولايات المتحدة فى الوقت نفسه بالتحوط لكافة الاحتمالات الأخرى.

٢- أما المراجعة الدفاعية الرباعية الأمريكية الصادرة عام ٢٠٠٦، والتى تصدر كل أربع سنوات، فقد وصفت الصين بأنها أكبر تهديد عسكرى مستقبلى للولايات المتحدة. ورصد التقرير التخوف الأمريكى من قدرة الصين المستقبلية على خوض حرب معلوماتية، إثر دراسة الأخيرة ومراقبة نظام المعلوماتية الأمريكية والتركيز على نقاط ضعفه.

٣- وقد كان تقرير القوة العسكرية للصين ٢٠٠٦، وهو تقرير سنوى يرفعه البنتاجون إلى الكونجرس، من أكثر التقارير التى تحدثت عن الهاجس من القوة العسكرية الصينية لدرجة دفعت البعض إلى القول إنه يؤرخ لمرحلة حرب باردة جديدة مع الصين. ويقول التقرير إنه ما دامت القوة العسكرية الصينية متنامية، فإن المهام الاستراتيجية لتلك القوة ستتغير أيضا، والتاريخ الأمريكى نفسه يعلم جيدا أنه مع زيادة القوة العسكرية للأمة تنمو معها الطموحات. كما يضيف التقرير أنه إذا ما أخذنا فى الاعتبار الطبيعة الغامضة للتخطيط العسكرى الصينى وأساليب اتخاذ القرارات الحكومية، فإنه لا يكون أمام المحللين الغربيين إلا التخمين بالاتجاهات التى ستأخذ القوة العسكرية الصينية المتنامية. وإذا ما فتحت الصين نظامها السياسى، لأمكن للولايات المتحدة والقوى الإقليمية الأخرى أن تعرف بصورة أفضل طموحات بكين للمدى البعيد. ولكن يبدو أن هذا أمر غير ممكن على الأقل فى وقت قريب. فالسرية والخداع والمفاجأة تبقى هى المكونات الأساسية للاستراتيجية الصينية.

والمتابع لهذه التقارير والهواجس الأمريكية يمكن له أن يدخل هذا التخوف فى إطار الفبركة المصطنعة والتضخيم المقصود للقوة العسكرية الصينية من أجل العمل على صنع العدو الذى تحتاج الولايات المتحدة دائما إليه لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية ولتبرير مخططاتها من جهة، أو يمكن له أن يعد ذلك أيضا تخوفا حقيقيا إزاء تدهور سيطرة الولايات المتحدة العالمية وصعود القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية، التى تعد المنافس الأقرب والأكبر للولايات المتحدة من بين جميع القوى العالمية الأخرى.

وفى كل الأحوال، هناك تحولات كبيرة تحدث فى جوهر النظام العالمى بدأت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومن ثم الحرب على أفغانستان والعراق، وهى مستمرة حتى كتابة هذا المقال. ونستطيع أن نرى أن عددا من الدول تحاول استغلال هذه المرحلة التاريخية فى الحرب الدائرة بين القاعدة والولايات المتحدة من أجل زيادة نفوذها وقوتها كالصين، أو إثبات موقعها فى العلاقات الدولية وفرض هيبتها كروسيا. ولاشك فى أن القلق الأمريكى والخوف سيزداد أكثر كلما ازداد انغماسها فى أتون الحروب والتشتت الذى سيفقدها فى النهاية توازنها وسيطرتها العالمية، وعندها تكون الصين جاهزة لتبوؤ مركز مهم فى النظام العالمى الجديد.

وانطلاقا مما سبق حول التخوف الأمريكى من قدرة الصين العسكرية، نعرض فيما يلى تقريرين للبنتاجون يتعلقان بالقدرات العسكرية الصينية، الأول عن عام ٢٠٠٧، والثانى عن عام ٢٠٠٨.

أولا- تقرير البنتاجون المرفوع إلى الكونجرس الأمريكى عن عام ٢٠٠٧ :

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" فى شهر يونيو ٢٠٠٧ تقريرا عن القدرات العسكرية للصين ضمن سلسلة تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الكونجرس عن هذا الموضوع.

وقد ركز التقرير على قدرات الصين العسكرية فى ظل نهوضها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح إقليمى وعالمى. ويرحب التقرير فى مقدمته بما يسميه النهوض السلمى للصين وبضرورة مشاركتها فى النظام العالمى عبر تحمل المزيد من المسئوليات. إلا أن التقرير يشكك فى نوايا القيادة الصينية مستقبلا فى ظل جهودها الحثيثة والرامية إلى تطوير ترسانة الصين العسكرية وقوتها الهجومية. ويعكس قلق وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) من القوة العسكرية المتنامية للصين، ولاسيما فى مجال الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وسياسة الغموض وعدم الشفافية التى تلف موضوع الإنفاق العسكرى لديها.

ويرى التقرير أن الصين تعمل على تطوير وتحديث قدراتها العسكرية فى كافة المجالات وفى جميع الميادين. كما ينقل التقرير فى هذا الاطار القول: "إن الصينيين يتبعون استراتيجية عسكرية توسع حقل المعركة الحديثة بأبعادها: البرية والبحرية والجوية إلى الفضاء". ويعرب التقرير عن قلقه من تطوير الصين صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات من طراز "D.F. 31A" القادرة على اصابة أهداف فى الولايات المتحدة، ومن طرق تجاوز أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ فى وقت تطور فيه واشنطن درعها المضادة للصواريخ. وقد أشار التقرير أيضا إلى قيام الصين ببناء خمس غواصات جديدة من فئة "جين" القادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى من الجيل الجديد.

ورأى أن الجيش الصين فى طور التحول من جيش دفاعى إلى جيش هجومى. ففى هذا الإطار، يذكر التقرير أن بكين مشغولة بالتطورات العسكرية فى مضيق تايوان، ولكن القوت الصينية تعمل أيضا على تحسين وتطوير قدراتها للانتصار فى النزاعات المحتملة على الموارد والأراضى. وفى هذا المجال، يؤكد أن تحليل المكتسبات العسكرية للصين وعقيدتها الاستراتيجية يشير إلى أن بكين تطور أيضا قدرات لمواجهة أحداث إقليمية أخرى.

وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى أن الجيش الصينى لم يخض أى معركة حديثة، كما أن معظم القادة الصينيين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية، إلا انه أكد ان الجيش الصينى حول نفسه من جيش دفاعى ضد الاعتداءات المحتملة إلى جيش قادر على الانتصار بحملات عسكرية خاطفة ومكثفة ضد أعداء على قدر عال من التفوق التقنى.

وحول الإنفاق العسكرى الصينى، يقول التقرير إنه يتزايد بصورة سريعة تفوق التوسع فى الاقتصاد مع زيادة بكين لميزانيتها الدفاعية بنحو ١٨٪. كما كشف التقرير عن أنها (أى الصين) أعلنت فى مطلع مارس ٢٠٠٧ رفع موازنتها العسكرية لعام ٢٠٠٧ بنسبة ١٧,٨٪ لتصل إلى ٤٥ مليار دولار. غير أن جهاز الاستخبارات العسكرية الأمريكية C.I.A قدر إجمالى الانفاق العسكرى الصينى لعام ٢٠٠٧ بين ٨٥ و١٢٥ مليار دولار.

وقد خلص التقرير الأمريكى إلى القول: "إنه إذا كانت تايوان تبدو الهدف الرئيسى للإنفاق العسكرى الصينى فى المدى القصير، فإن هذا الإنفاق يمثل تهديدا محتملا للولايات المتحدة على المدى البعيد". ولم تبد الصين تعقيبا رسميا على هذا التقرير ولكنها ردت بطرق غير مباشرة وغالبا عبر الصحف الرسمية، حيث حملت الصين بعنف على الولايات المتحدة ووصفت تقرير البنتاجون بشأن تحديث قدراتها العسكرية بأنه "مبالغ فيه ومضلل"، مشيرة إلى أن مثل هذه البيانات تهدد مساعى تطوير الروابط الثنائية.

ثانيا- تقرير البنتاجون فى ٣ مارس ٢٠٠٨ عن القدرات العسكرية الصينية لعام ٢٠٠٨ :

ركز التقرير على القدرات العسكرية الصينية الحديثة والمتمثلة فى الصاروخ الصينى الذى أسقط قمرا صناعيا كان يدور على مدار حول الأرض فى يناير ٢٠٠٨ ومدى ودقة إصابة هذا الصاروخ. كما أشار التقرير المرفوع إلى الكونجرس إلى أن إجمالى نفقات العام الماضى بلغ ٩٧ مليار دولار إلى ١٣٩ مليارا. إلا أن عدم شفافية حكومة بكين حال دون تحديد كيفية إنفاق تلك الأموال. وفى المقابل، بلغ حجم الموازنة المطلوبة للجيش الأمريكى للعام الحالى ٢٠٠٨ (٤٨١,٤ مليار دولار) ولا تتضمن متطلبات الحرب. كما يذكر التقرير أن الصين تابعت الاستثمار فى الصواريخ النووية عابرة القارات وتقنيات تدمير الأقمار الصناعية، كما أنها ضاعفت الجهود لاختراق أنظمة حواسيب الجيش الأمريكى.

ويقول مسئولون فى البنتاجون إن بكين خصصت معظم تلك النفقات على "الحرب الإلكترونية"، حيث شهدت أنظمة حواسيب العام الماضى ٢٠٠٧ زيادة ملحوظة فى عمليات التسلل. ورجحت المصادر أن جيش تحرير الشعب الصينى يقف وراء محاولات التسلل تلك، والتى تضمنت اختراق أنظمة معلومات غير سرية ونقل معلوماته منها. ويشتبه البنتاجون فى أن جيش تحرير الشعب الصينى يدير خلايا سرية. وكانت وزارة الدفاع الأمريكى قد رجحت فى تقريرها عن الجيش الصينى عام ٢٠٠٧ وجود تلك الخلايا، وجاء فيه أن الجيش الصينى أسس وحدات لحرب المعلومات تعكف على تطوير فيروسات لمواجهة أنظمة كمبيوترات وشبكات العدو.

وتأتى هذه الزيادة فى الميزانية العسكرية الصينية فى أوج التوتر الدبلوماسى المتجدد بين واشنطن وبكين بخصوص ملف تايوان الشائك. فتأكيد الولايات المتحدة أنها ستبيع مئات الصواريخ الأمريكية إلى تايوان أثار حفيظة وغضب الصين التى تعتبر الجزيرة المتمردة جزءا لا يتجزأ من أراضيها وتوعدت بالقضاء على أى محاولة للانفصال. كما سبق أن أكد المتحدث الرسمى الصينى ورئيس اللجنة العسكرية المركزية "جيانج زيمين" أن الصين لن تسمح باستقلال تايوان، كما لن تسمح لأحد بفصل الجزيرة عن الوطن الأم، وبالتالى أسرعت تايوان بدق ناقوس الخطر فى رد فعل على إعلان بكين.

القوات الصينية المسلحة :

وأخيرا، ومع تطور العلوم الحديثة والتكنولوجيا، خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتقدم السريع فى انتاج أدوات الصراع المسلح عالية التقنية، فإن المنافسة العالمية فى الشئون العسكرية قد تكثفت وأدت إلى التحول الحالى من حرب الآليات إلى حرب المعلومات التى أصبحت تلعب دورا متزايد الحسم، الأمر الذى دفع بالقيادة الصينية إلى خفض قواتها العسكرية من الأفراد بمقدار ٢٠٠ ألف جندى.

وارتكازا إلى النمو الاقتصادى المستمر، فإن الإنفاق الدفاعى للصين قد زاد بالطبع، حيث أصبح قوام القوات المسلحة الصينية يتلخص فى الآتى:

تمتلك الصين حاليا أكبر جيش فى العالم، إذ يصل مقدار جيش التحرير الشعبى الصينى الذى يرمز له بـ (P.L.A) إلى ما بين ٢,٣ مليون إلى ٣ ملايين جندى "إذا تم حساب القوات شبه العسكرية حسب تقرير C.N.N". وتقوم الصين فى الوقت الحالى ببذل جهود كبيرة لتحديث وتطوير جيشها وتزويده بالمعدات والآليات والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، مما من شأنه أن يرفع من حجم الموازنة المالية الصينية المخصصة للدفاع. ويبقى الهدف الرئيسى للاستراتيجية الصينية هو الوصول إلى جيش منظم ومدرب تدريبا جيدا، ومجهز بأحدث القوات العسكرية فى عام ٢٠٢٠.

وهذه الملايين من جيش التحرير الشعبى الصينى مزودون بما يقرب من عشرة آلاف دبابة وأكثر من ١٨ ألف قطعة مدفعية، وترسانة كبيرة من الصواريخ التكتيكية والباليستية والعابرة للقارات.

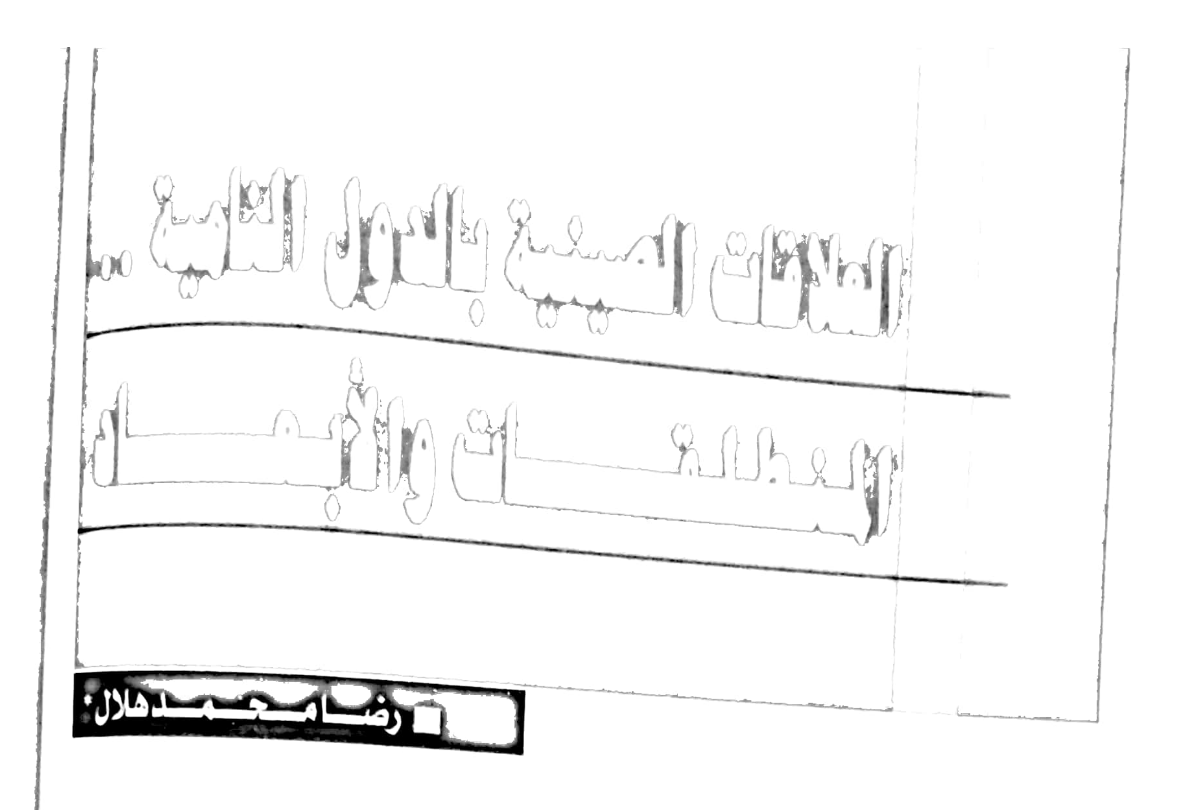
أما الأسطول البحرى، فهو يتكون من ١٢٠٠ قطعة بحرية تضم ٦٣ غواصة، و١٨ مدمرة، وأكثر من ٧٠٠ زورق صاروخى، و١١٩ كاسحة ألغام، و٧٣ سفينة إنزال برى، وعشرات السفن للدعم والتموين. كما أن لدى الصين أسطولا تجاريا ضخما يمكن استخدامه فى عملية نقل الجنود.

أما سلاح الجو، فهو يضم ما يقرب من ثلاثة آلاف مقاتلة عبارة عن نسخ مطورة من "ميج ٢١" و"الميج ٢٣" تعرف باسم "جى ٧". وتصنع الصين حاليا المقاتلة "جى ١٠"، وهى إحدى أكثر المقاتلات تطورا. كما تمتلك الصين حاليا أكثر من مائة مقاتلة "سوخوى ٢٧". وقد وقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من مائة طائرة قتال من طراز "سوخوى ٣٠" التى تنافس الشبح الأمريكية، حيث تعتمد على السرعات العالية، ولا يستطيع إلا عدد محدود ومتطور من الرادارات الحديثة التقاطها.

كما أطلقت الصين أكثر من مائة قمر صناعى للتجسس والاتصالات وبدأت برنامجا فضائيا طموحا.

كذلك تمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة النووية تقدرها المصادر الأمريكية بما يقرب من مائة صاروخ نووى.





ترى الصين فى الدول النامية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجى لها فى طرح "مفهوم جديد للأمن

New Security Concept"، الذى يؤمن الصعود السلمى للصين كقوة عالمية، ويمنحها صك "الشرعية" من المجتمع الدولى، بالإضافة إلى تحقيقها هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولى ديمقراطى متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه(١).

لذا، فإن هناك مصالح قومية واحتياجات استراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصينى بالدول النامية، تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها الاقتصادية، وبالتالى استقرارها السياسى. إن الصين تحتاج إلى هذه الدول لإمدادها بالموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية، كما أن الأسواق الهائلة لهذه الدول تلعب دورا مهما فى استدامة نمو اقتصادها.

وتعتقد القيادات الصينية أن لدى الصين خبرة تاريخية ونموذجا فى التنمية يمكن أن يكونا مدخلا للتعاون الاستراتيجى مع الشركاء فى الدول النامية، وهو ما يخلق ميزة مهمة للسياسة الصينية مقارنة بنظيرتها الغربية. فقد تمكنت الصين من الخروج من قبضة الاستعمار، وتجنبت الفوضى الداخلية وحققت نموا اقتصاديا متواصلا وتنمية شاملة فى البنية التحتية، دون اللجوء إلى القروض الغربية، وما يرتبط بها من شروط سياسية تنقص من السيادة الوطنية.

وتروج الصين لهذا النموذج بين الدول النامية على انه أقل إيلاما فى تكلفته السياسية والاقتصادية مقارنة بالنموذج الغربى، وتحرص على تقديم المساعدات والمعونات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية لعدد كبير من هذه الدول، دون اشتراطات أو مطالب سياسية، مع التأكيد فقط على الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية فى الدول المتلقية لهذه المساعدات.

وتفخر الصين بأنها على مدى الأعوام الخمسين الماضية أسست تراثا كبيرا من المشاركة الاستراتيجية مع الدول النامية، ترتكز على التضامن السياسى والتعاون التنموى فيما بينهما، فى الوقت نفسه الذى كانت الصين فيه معزولة دوليا وفقيرة ومحاصرة بالضغوط والتحديات الداخلية الكبرى. وايمانا منها بمبادىء مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥، قامت الصين بمساندة الدول النامية فى الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والاعتراف بحاجة الدول النامية حديثة الاستقلال إلى الحماية من إرهاب وهيمنة الدول الكبرى عليها. وتعتقد الصين أن هذا التاريخ المشرف لها أفضل مما خلفته سياسات السباق والتنافس بين الدول العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، من تراث سياسى وأمنى خطير لدى جانب كبير من الدول النامية، ومنها: أنجولا، وموزمبيق، واثيوبيا فى إفريقيا، وفيتنام، وكوريا، والهند، وباكستان، وأفغانستان، والعراق، وإيران فى آسيا، وكولومبيا، وبيرو، وشيلى، وفنزويلا، والسلفادور فى أمريكا اللاتينية، وتحالفها مع قيادات سياسية فاسدة لضمان هيمنتها على هذه الدول.

كما يدرك القادة الصينيون أن علاقاتهم مع عدد كبير من

(*) باحث سياسى واقتصادى.

الدول النامية قد أمدت الصين بدعم دبلوماسى هائل فى المحن والأزمات الدولية التى تعرضت لها السياسات الصينية، ومن أهمها الدعم الحيوى الذى قدمته الدول النامية للصين فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى لاستعادة مقعدها فى الأمم المتحدة. كما تعول الصين حاليا على هذه الدول فى رفض الاعتراف بتايوان، وهو ما يعزز الجهود والسياسات الصينية لعزل تايوان فى الساحة الدولية، علاوة على توظيفها للأعداد الكبيرة للدول النامية فى منظمة التجارة العالمية فى عرقلة جولات تحرير التجارة الدولية الخاصة بضوابط استخدام الأيدى العاملة فى الأنشطة الصناعية والزراعية، وتحرير تجارة السلع الزراعية وفرض عقوبات خاصة بإغراق المنتجات الصينية للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة.

ويرى العديد من الخبراء والمتخصصين الصينيين إلى أن جانبا كبيرا من الدول النامية قد عبرت فترات تاريخية صعبة، وأصبح لها مستقبل مشرق تستطيع الصين أن تقوم فيه بدور نشيط و إيجابى. وتعى القيادات الصينية أن هناك نزاعات وصراعات لا تزال مستمرة فى بعض الدول تستدعى من الصين التدخل لتهدئة وتسوية هذه النزاعات من خلال تقديم المساعدات التنموية، وكذلك إرسال مبعوثين خاصين لها يحملون حلولا وأطروحات جدية لتحقيق السلام والاستقرار فى هذه الدول. وتهدف الصين من ذلك إلى الحصول على مكاسب تنموية لها فى مرحلة ما بعد التسوية، ولذلك فقد أوفدت مبعوثين لتحقيق السلام والاستقرار فى دارفور بالسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، والصومال، وكذلك كوريا الشمالية، والفلبين، وآسيا الوسطى، وكولومبيا، وفنزويلا، وغيرها.

وتعى الصين أن هناك مصالح وعلاقات حيوية تربط بين بعض الدول النامية والدول الكبرى والدول الإقليمية المحورية، لذا تحرص على طمأنة هذه الدول بأن العلاقات الصينية مع الدول النامية لن تكون على حساب مصالح وعلاقات هذه الدول. لذلك، سعت الصين إلى خلق وتشكيل لجان تنسيق وتشاور صينية مع دول، مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان وفرنسا، بشأن قضايا النزاع والصراع فى إفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. غير أن هذه اللجان، ناهيك عن ضعف مستوى التمثيل فيها، لم يتم عقد اجتماعات مكثفة لها، كما أن أغلب أعمالها اقتصر على إخطار كل جانب للآخر بما يقوم به من جهود وسياسات بشأن الأزمات والصراعات محل النقاش، دون طرح خطط وبرامج وسياسات مشتركة لتسوية هذه النزاعات.

وكثيرا ما رفضت الصين الضغوط والمطالب الأمريكية والروسية واليابانية للإفصاح والشفافية عن سياساتها وبرامجها وخططها السياسية والاقتصادية فى إفريقيا وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة الكورية، وهو ما يعكس استمرار المخاوف الصينية من السعى الأمريكى والروسى المشترك لكبح التطلعات الصينية فى الوصول إلى مصاف القوى العالمية الكاملة. لذا، فإن ما تطرحه الصين من تنسيق مشترك مع الولايات المتحدة وروسيا ينبغى أن يستمر وينهض وفقا للشروط الصينية التى تتضمن: البطء، والمشروطية، والتحفظ الشديد، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والأطروحات والمشاورات السياسية الصينية مع الدول النامية.

وتحرص الصين على التزام الشكل الرسمى فى علاقاتها مع الدول النامية، على الرغم من إدراكها أن هناك أحزابا وقوى سياسية وجماعات مصالح بازغة فى العديد من الدول. وتصر الصين على عدم التعاون والتعامل مع هذه الجماعات والقوى السياسية والمجتمعية، والتعامل فقط مع جهاز الدولة ومؤسساته الإدارية الرسمية، وذلك انطلاقا من أن غالبية هذه الجماعات والقوى لا تزال فى طور النمو والتشكيل، وتتسم بالضعف وعدم القدرة على التأثير فى السياسات الرسمية التى تتبناها غالبية الدول النامية. من ناحية أخرى، ترى الصين أن جانبا كبيرا من هذه الجماعات والقوى نشأ بدعم وتمويل صريح أو غير معلن من الدول الغربية، سواء ممثلة فى دول أوروبية أو الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس سلبيا فى أفكارها وبرامجها عن الصين وسياساتها الخارجية. ناهيك عن أن جانبا كبيرا من هذه القوى والجماعات مصدر عدم ارتياح وعدم قبول من الأنظمة الحاكمة فى الدول النامية، نظرا لتبنيها سياسات ومواقف معادية أو غير مرحبة بالتوجهات الرسمية للدولة، خاصة فيما يتعلق ببرامج الإصلاح السياسى والاقتصادى، بالإضافة إلى رفض الصين لقيام علاقات تعاون وتنسيق بين هذه الجماعات والقوى ونظيرتها الصينية، خوفا من اختراق السياسات الرسمية الصينية.

وتعتمد الصين على الشركات الصينية المملوكة للدولة - أو الشركات التابعة والخاضعة لنفوذ الدولة - فى تنفيذ المشروعات المشتركة فى الدول النامية، وتفوضها فى اقتراح وتخطيط مشروعات التعاون المستقبلية مع هذه الدول، كما يتم اصطحاب رؤساء هذه الشركات فى الزيارات الخارجية للمسئولين الصينيين للدول النامية.

السياقات الجغرافية للعلاقات الصينية مع الدول النامية :

ترى القيادات الصينية أن مصطلح ومفهوم الدول النامية يستوعب كافة الدول التى لا تندرج بشكل تقليدى فى مصاف الدول الكبرى والمتقدمة التى تنحصر فى دول الاتحاد الأوروبى (الخمس والعشرين)، واليابان، والولايات المتحدة، وكندا، وروسيا، وهو المعيار نفسه الذى تتبناه هيئات ومنظمات دولية، مثل البنك الدولى التابع للأمم المتحدة. ووفقا لهذا التصور الصينى، يشمل مفهوم الدول النامية كافة الدول التى لا تندرج تحت مصطلح الدول المتقدمة فى آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية. وفيما يلى عرض لملامح وسمات السياسة الصينية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى،

باعتبارها من أبرز المناطق الحيوية للسياسة الخارجية الصينية فى مرحلة النظام العالمى الجديد، الذى تطمح فيه الصين إلى الوصول إلى مرتبة أحد الأقطاب الكبرى فى صياغة السياسات الكونية فى عصر العولمة.

١ - السياسة الصينية فى إفريقيا(٢):

على الرغم من قيام الصين، بعد تأسيس نظامها السياسى فى عام ١٩٤٩، بالحفاظ على علاقات طيبة بالدول النامية عموما، وبالدول الإفريقية على وجه الخصوص، إلا أن العلاقات بين الطرفين لم تكتسب حيويتها وأهميتها إلا بعد قيام الرئيس الصينى السابق جيانج زيمين فى عام ١٩٩٦ بزيارة القارة الإفريقية، وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة لإقامة علاقات صداقة صينية - إفريقية مستقرة وأكثر تعاونا فى القرن الحادى والعشرين. وتشمل هذه المقترحات: إقامة علاقة صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين فى التجارة البينية، والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل. وقد أصبحت هذه المقترحات الخمسة الركائز الأساسية للسياسة الصينية تجاه إفريقيا، والتى ارتكزت على تنفيذ المبادرات التالية فى مجال تدعيم الوجود السياسى والاقتصادى الصينى بالقارة الإفريقية:

(أ) إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه إفريقيا، حيث قامت الحكومة الصينية، بدءا من عام ١٩٩٧، بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة فى وزارات: التجارة، والخارجية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والدفاع الوطنى، وكذلك تيسير إنشاء عدد من المراكز والمعاهد البحثية والتعليمية المختصة بالدراسات والشئون الإفريقية ، وذلك بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الصينية مع الدول الإفريقية.

(ب) تشكيل منتدى التعاون الصينى - الإفريقى، حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية فى منتصف عام ٢٠٠٠ إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصينى - الإفريقى، أطلق عليه منتدى التعاون الصينى - الإفريقى:

The China- Africa Cooperation Forum (CACF)، وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائى، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات فى البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعى نحو توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون. وتم الاتفاق فى ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر قمة لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء. ووفقا لتلك الآلية، عقد الاجتماع الأول لأعضاء المنتدى فى العاصمة الصينية بكين فى الفترة من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، والذى أقر فيه الطرفان الصينى والإفريقى إعلان بكين وبرنامج التعاون الصينى - الإفريقى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتفاق على إقامة علاقة مشاركة طويلة الأجل ومستقرة تعتمد على المساواة وتحقيق المصالح المشتركة. وفى الاجتماع الثانى، الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٣ فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تمت مناقشة وإقرار إعلان أديس أبابا ٢٠٠٤-٢٠٠٦، والذى يتضمن تنظيم زيارات متبادلة بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء، وإقامة حوارات سياسية بين الطرفين بشأن قضايا: السلم والأمن الدولى والإقليمى، والإرهاب وتجارة الأسلحة الصغيرة، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية وجرائم غسل الأموال، والتنسيق والتشاور الثنائى فى المنظمات الدولية، ومنها: منظمة التجارة العالمية، ومجلس الأمن الدولى، علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الطرفين، خاصة فى مجالات: الزراعة، والبنى التحتية، والتجارة، والاستثمار، وخفض وإلغاء الديون، والتعاون فى المجالات التعليمية، والثقافية، والرعاية الصحية، والتدريب الفنى والتكنولوجى.

وفى نهاية عام ٢٠٠٦، عقد اجتماع آخر لهذا المنتدى فى بكين، قام المجتمعون فيه بمراجعة ومتابعة المواقف والسياسات التى اتخذها الجانبان فى المجالات السياسية والاقتصادية منذ عقد الاجتماع الأول فى عام ٢٠٠٠، وكذلك متابعة تنفيذ إعلان أديس أبابا، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن والسلم الدولى والإفريقى.

ويثور العديد من التساؤلات حول نتائج السياسة الصينية فى إفريقيا، وما هى أبرز المؤشرات السياسية والاقتصادية لهذه السياسة فى المنطقة الإفريقية؟ ويمكن عرض المؤشرات الخاصة بهذه السياسة على النحو:

١) استحواذ الشركات الصينية على عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة فى عدد من الدول الإفريقية: فوفقا لما أعلنته حكومة الكونغو فى أواخر عام ٢٠٠٧، فإن الشركات الصينية المملوكة للدولة حصلت على عقود بمبلغ ١٢ مليار دولار لبناء وإعادة تطوير خطوط السكك الحديدية والطرق والمناجم فى الكونغو، وعلى أن تقوم حكومة الكونغو فى المقابل بمنح الشركات الصينية حق الامتياز والتنقيب عن الفحم واستغلاله اقتصاديا. ويفوق هذا المبلغ ثلاث مرات الموازنة السنوية لدولة الكونغو، كما أنه يزيد على عشرة أمثال المساعدات السنوية التى تقدمها الدول الغربية للكونغو حتى عام ٢٠١٠.

علاوة على ما سبق، وقعت شركة الصين الوطنية للبترول عدة اتفاقات مع حكومة السودان للتنقيب واستغلال البترول السودانى، وذلك بدءا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وتصل الاستثمارات الصينية فى مجال استخراج البترول من السودان إلى نحو ١٥ مليار دولار. وتقوم الشركة الصينية حاليا بإنتاج وتصدير ما يربو على ٢٤٣ ألف برميل بترول يوميا من السودان، وهو ما يشكل نحو ٤٨٪ من إجمالى الصادرات السودانية من البترول، والتى تقدر بنحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا. وتأمل الشركة

فى مد أعمال التنقيب والإنتاج الخاصة بها إلى مناطق أخرى فى السودان بما يمكنها من إنتاج وتصدير مليون برميل يوميا فى عام ٢٠١٠. وتقوم الشركة الصينية للبترول بشراء كامل الصادرات السودانية من البترول، وتصل نسبة الواردات الصينية من البترول السودانى إلى نحو ١٠٪ من إجمالى الواردات البترولية الصينية. بالإضافة للسودان، تقوم الصين من خلال استثمارات شركتها الوطنية للبترول باستخراج البترول من غينيا الاستوائية، ونيجيريا، وأنجولا، ويصل إجمالى واردات الصين البترولية من إفريقيا إلى نحو ٣٠٪ من إجمالى وارداتها الخارجية. ويعد هذا الرقم ضئيلا للغاية لمواجهة احتياجات الصين من البترول.

وسعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت والتنتاليم، التى تستخدم فى عمليات تصنيع التليفونات المحمولة وأجهزة الحاسب المحمولة المعروفة باللاب توب، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والماس، والزنك، مع حكومات: الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وإثيوبيا. وقدرت قيمة هذه العقود بنحو ٢٩ مليار دولار، يقوم بنك التنمية الصينية بتمويلها بالكامل. كما أبرمت الصين عقودا أخرى بقيمة ١١ مليار دولار، بالمشاركة مع البنك الدولى لتطوير المناطق الفقيرة المجاورة لمناطق عمل الشركات الصينية، وهى العقود التى لاقت ترحيبا من مسئولى بعض هذه المناطق، حيث أشار حاكم منطقة كاتنيجا فى الكونغو إلى "أننا لا نهتم بلون من يقدمون لنا المساعدات والاستثمارات".

٢) زيادة معدلات التعاون الاقتصادى والتجارى للصين مع الدول الإفريقية: قامت الصين فى الفترة من منتصف عام ٢٠٠٢ إلى مايو ٢٠٠٧ بتقديم مساعدات مالية لنحو ٤٧ دولة إفريقية، قدرت قيمتها بنحو ٨ مليارات دولار. كما أبرمت الصين عقود إقراض مع ثمانى دول إفريقية فى عام ٢٠٠٧ بإجمالى ٩٤ مليار دولار لتنفيذ مشروعات فى مجالات: رصف الطرق، وبناء المستشفيات، والمدارس، ومحطات مياه الشرب والصرف الصحى فى المناطق الريفية والنائية، وذلك بفائدة سنوية تتراوح بين ٢و٣٪ سنويا، مع منح فترة سماح تتراوح بين خمس وعشر سنوات لتسديد هذه القروض.

وفى مجال التجارة، ارتفع الحجم الإجمالى للتجارة البينية الصينية - الإفريقية من نحو ١٠٦١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٣٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، ثم إلى ١٣٤٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣. إلا أن هذا الحجم شهد طفرة فى عام ٢٠٠٤، حيث وصل إلى مبلغ ٢٩ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ٥٩٪ عن العام السابق. واستمر حجم التبادل التجارى بين الجانبين فى الارتفاع، حيث بلغت قيمته فى عام ٢٠٠٧ نحو ٥٥ مليار دولار بنسبة زيادة وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف ما كان عليه حجم التبادل فى عام ٢٠٠٠. وقد استجابت الصين لمطالب الدول الإفريقية بتصحيح الخلل فى الميزان التجارى، الذى كان يميل لصالح الصين طوال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، وذلك بفتح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الإفريقية، وهو القرار الذى أثمر عن حدوث عجز فى الميزان التجارى الصينى لصالح الدول الإفريقية بنحو ١٨٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، وقرابة ٢٣٣٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦ و٢٤٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧. وترجع زيادة معدلات التبادل التجارى الصينى مع الدول الإفريقية إلى عدة أسباب، منها: قيام الحكومة الصينية بتوقيع اتفاقات للتبادل التجارى واتفاقات خاصة بمنع الازدواج الضريبى مع ٤٧ دولة إفريقية خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، وتمويل البنك الصينى للتنمية عمليات الاستيراد والتصدير، وإقامة المشروعات الصينية فى إفريقيا، وسماح الصين منذ يناير ٢٠٠٥ لنحو ٢٧ دولة إفريقية بإدخال صادراتها من السلع والبضائع والخدمات للسوق الصينية بدون جمارك، وذلك فى إطار اعتماد قائمة متبادلة من ١٩٠ سلعة وخدمة وبضاعة تم الاتفاق بين الصين والدول الإفريقية على إعفائها من الجمارك.

٣) طرح رؤية صينية للتعامل بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية: يتخوف العديد من قيادات الكونجرس والبرلمان الأوروبى من بزوغ وطرح الصين لرؤية استراتيجية فى مجال تعامل الدول المتقدمة والنظام الدولى مع الدول الإفريقية، أطلق عليها "اتفاق بكين"، وهو اتفاق جديد يتناقض مع "اتفاق واشنطن" تقوم الصين بموجبه بتشجيع الدول الإفريقية والآسيوية "المارقة" أو غير الديمقراطية على رفض الانصياع للمطالب الغربية والدولية الخاصة بالإصلاح السياسى والاقتصادى بمفهومه الغربى القائم على انسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، والسماح بالتعددية الحزبية والسياسية، وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وتعزز الصين من خلال طرحها لاتفاق بكين سياسات الدول الإفريقية فى مجال استمرار هيمنة جهاز الدولة على إدارة التنمية بمفهومها الاقتصادى والسياسى، ومساعدتها عددا من الدول الإفريقية، من قبيل السودان ونيجيريا والكونغو وإثيوبيا، للإفلات من قرارات العقوبات التجارية والاقتصادية التى فرضتها عدة منظمات ومؤسسات دولية من قبيل مجلس الأمن الدولى، ناهيك عن رفض الصين ممارسة أى ضغوط على هذه الدول للقبول بالقرارات الدولية الخاصة بتسوية الصراعات العرقية والمذهبية والدينية المندلعة فى مناطق، مثل دارفور بالسودان وكاتنيجا فى الكونغو.

٢- السياسة الصينية فى أمريكا اللاتينية(٣):

لا تختلف توجهات وأهداف السياسة الصينية فى أمريكا اللاتينية عن توجهاتها تجاه الدول النامية عموما، حيث يحكمها عاملان هما: الدخول للمصادر الطبيعية والاستحواذ عليها والحصول على أسواق جديدة لتصريف صادراتها الخارجية، وحجب الاعتراف الدولى عن دولة تايوان التى تعتبرها الصين جزءا من الصين الأم، يتعين العمل على إعادته إليها.

وانطلاقا من حدوث طفرات كبرى فى تجارة الصين العالمية،

تمكنت الصين من توسيع علاقاتها الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية، مما ساعد فى حدوث عمليات تنمية اقتصادية فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة. فقد أصبحت الصين منذ عام ٢٠٠٥ ثالث أهم شريك تجارى لدول المنطقة، حيث بلغ حجم التجارة البينية الصينية مع دول أمريكا اللاتينية نحو خمسين مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، قفز إلى ما يربو على ٧٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧، كما بلغت جملة الاستثمارات الصينية التى توجهت لهذه المنطقة نحو ٧ مليارات دولار فى عام ٢٠٠٤، ارتفعت إلى ١٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من ضخامة هذه الأرقام بعض الشىء، إلا أنها تعد ضئيلة للغاية مقارنة بحجم العلاقات الاقتصادية التى تربط دول أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة، والتى بلغ حجم التبادل التجارى لها مع دول المنطقة نحو ١٩٥ مليار دولار، ولديها استثمارات مباشرة وصل إجماليها إلى ٢٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥.

ومع ذلك، تتطلع الصين إلى زيادة معدلات تجارتها الخارجية مع دول هذه المنطقة، خاصة فى مجالات: استخراج وشراء الخامات الأولية التى تحتاج إليها الصين بشكل حيوى لدعم استمرار النمو الصناعى لديها، ومنها: البوكسايت، والفحم، والحديد، والمنجنيز، والتبغ، والزنك. وتعد الصين حاليا من أكبر مستهلكى الفحم المستخرج من أمريكا اللاتينية، حيث تستورد نحو ٢٠٪ من احتياجاتها من الفحم من شيلى. وعلى الرغم من ضعف واردات الصين من البترول المستخرج من دول المنطقة، والذى لا تزيد نسبته على ٣٪ من إجمالى الواردات الخارجية الصينية من البترول، إلا أن هذه النسبة مرشحة للزيادة بعد توقيع الصين اتفاقات للتنقيب والكشف عن البترول مع البرازيل، وكوبا، وفنزويلا، وسعيها لإبرام اتفاقات مماثلة مع كل من الأرجنتين، وبيرو، وبوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور.

وعلى الرغم من تعاظم ونمو الروابط الاقتصادية للصين مع أمريكا اللاتينية، إلا أن هناك عدة مخاوف لدى بعض دول المنطقة من مخاطر النمو الاقتصادى الصينى على اقتصاداتها، ومن أبرز هذه الدول: المكسيك التى فقد قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فيها ٢٠ ألف فرصة عمل خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، نتيجة سياسة الإغراق التى اتبعتها الصين فى مجال صناعة الملابس الجاهزة. كما تتضرر البرازيل والأرجنتين من مخالفة الصادرات الصناعية الصينية لقواعد وضوابط المنافسة الاقتصادية النزيهة داخل أسواقها، مما يعرض صناعاتها الوطنية للانهيار والإفلاس. ولم يخفف من حدة مخاوف هذه الدول التصريحات المنسوبة للرئيس الصينى، هيو جنتاو، برغبة الصين فى ضخ استثمارات صينية فى المنطقة تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة. وينبغى تأكيد أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة تجمع بين كل من الصين ودول أمريكا اللاتينية، قوامها الحاجة الصينية للموارد والمواد الخام الموجودة لدى دول المنطقة، والتى تحتاج بدورها للسلع والبضائع الصينية المصنعة زهيدة الثمن.

أما العلاقات السياسية بين الصين وغالبية هذه الدول، فتعد متقدمة جدا عن مثيلاتها الاقتصادية، نظرا لقيام القيادات الصينية، على اختلاف درجاتها وتسلسلها داخل منظومة الحكم الصينى، بزيارات متزايدة ومتواترة لدول المنطقة، والتى بدأت فى أبريل ٢٠٠٢ بجولة خارجية للرئيس الصينى السابق جيانغ زيمين فى دول أمريكا اللاتينية استغرقت ١٣ يوما، وزيارة الرئيس الحالى هيو جنتاو لأربع دول فى المنطقة فى نوفمبر ٢٠٠٤ (على هامش مشاركته فى قمة الإيبك التى عقدت بشيلى فى هذا التوقيت). وفى عام ٢٠٠٥، قام كل من السيد زينغ كونجهونج، نائب الرئيس الصينى، وجيا كونلان، رئيس الحزب الشيوعى الصينى، والرئيس الصينى جنتاو، بزيارة دول المنطقة، وقد أعلن الأخير، فى أثناء زيارته للمنطقة مبادرته الجديدة لتنمية العلاقات السياسية الصينية مع دول أمريكا اللاتينية: "New Era In Sino Latin American Political Relations"، والتى ترتكز على تأكيد سياسة الصين الواحدة فى العلاقات الخارجية، وتحقيق اقتصاد السوق الذى يتفق مع قواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من إجراءات حمائية فى مجال مكافحة إغراق الصادرات الخارجية.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، تحتفظ الصين بعلاقات متميزة مع البرازيل التى تتوافق مع الصين فى التطلع لممارسة دور قيادى فى الشئون العالمية، وتقليص النفوذ والقوة الأمريكية. وتستند علاقات البلدين إلى اتفاق المشاركة الاستراتيجية بينهما فى عام ١٩٩٤، وهو ما يدعم فرص تنمية هذه العلاقات فى المستقبل. وفى السنوات الأخيرة، تعاون الجانبان فى مجالات: تكنولوجيا البث الفضائى، والطاقة، وتصنيع الطائرات، وتصنيع السيارات. وفى مجال التجارة الدولية، تشترك الدولتان فى عضوية "مجموعة العشرين "Group 20" وهو تجمع تم تأسيسه على هامش اجتماع منظمة التجارة العالمية فى جولة الدوحة بقطر للمطالبة بحماية المنتجات الزراعية للدول الأقل فقرا. ورغم هذا التعاون الوثيق بين الدولتين، إلا أن الصين لم تؤيد مطلب البرازيل فى الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن عن منطقة أمريكا اللاتينية.

وقد عقدت الصين اتفاقات لتعزيز التجارة البينية والاستثمار مع الأرجنتين. وبالرغم من ذلك، فإن لدى الأخيرة مخاوف من غزو المنتجات الصينية الرخيصة لأسواقها، خاصة فى مجالات: صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، والأحذية، والأجهزة المنزلية، وألعاب الأطفال، مما يسهم فى إفلاس العديد من الشركات الصناعية الأرجنتينية. لذا، قدمت الأرجنتين خلال الفترة من عام ١٩٩٥إلى عام ٢٠٠٤ نحو عشر قضايا إغراق، التى تم رفعها على الصين فى منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من تزايد حجم التجارة الخارجية الصينية مع المكسيك، التى تعتبر ثانى أهم شريك تجارى للصين فى منطقة أمريكا اللاتينية، وكذلك حدوث نوع من التوافق السياسى بينهما فيما يخص قضايا النظام الدولى، إلا أن هناك نوعا من الاختلافات

والتباينات والنزاعات التى تثور بين البلدين من آن لآخر، بسبب تزايد الفائض فى الميزان التجارى بين البلدين لصالح الصين، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة بينهما فى الاستحواذ على السوق الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والسلع المصنعة، حيث تمكنت الصين من تبوؤ المرتبة الثانية فى واردات السوق الأمريكية من هذه السلع بدلا من المكسيك.

أما فنزويلا، فإن العلاقات الاقتصادية الصينية معها تعد ضعيفة للغاية، مقارنة بالعلاقات السياسية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف نقل السلع والمنتجات المصنعة من الصين إلى فنزويلا والعكس، نظرا لطول المسافة الفاصلة بينهما، مقارنة بالولايات المتحدة التى يرغب الرئيس الفنزويلى هيوجو شافيز فى خفض الاعتماد الاقتصادى عليها. كما أن الصين لا تتحمس كثيرا لدعم التوجهات الثورية للرئيس شافيز فى سياسته الخارجية تجاه الولايات المتحدة، حتى لا تتهم بدعم النظم اليسارية والثورية المناوئة للولايات المتحدة، ومن أبرزها فنزويلا، وهو الأمر نفسه الذى تتجنبه الصين فى علاقاتها المحدودة للغاية مع كوبا التى تعد أقل دول المنطقة فى علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الصين، بعكس دول مثل البرازيل والأرجنتين وشيلى التى أبرمت اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الصين فى نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد استخدمت الصين تنامى علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة فى عزل تايوان وإجبار ١٢ دولة من الـ ٣٦ دولة فى المنطقة على الاعتراف بسياسة الصين الواحدة، وإنهاء الاعتراف بتايوان. وتشمل قائمة هذه الدول كلا من: بليز، وكوستاريكا، والدومينيكان، والسلفادور، وجواتيمالا، وهايتى، وهندوراس، ونيكاراجوا، وبنما، وباراجواى، وسانت كيتزونيفز، وسانت فانسيت. وتستخدم كل من الصين وتايوان "دبلوماسية الدولار" وتقديم المساعدات الاقتصادية لمنع أو تشجيع دول المنطقة على الاعتراف بالصين الواحدة، وبالتالى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان أو الاعتراف بتايوان كدولة مستقلة عن الصين. واستخدمت الصين عضويتها كعضو مراقب فى منظمة الدول الأمريكية: Organization Of American States (OAS) لمنع تايوان من الحصول على وضع العضو المراقب بالمنظمة، ودعوة الدول الأعضاء فى المنظمة لرفض الاعتراف بتايوان.

مما سبق، يتضح أن السياسة الصينية قد ركزت فى إطار توجهها صوب منطقة امريكا اللاتينية على تقديم نفسها كدولة رائدة فى الدول النامية، تبغى المشاركة فى صياغة السياسات العالمية، من خلال إطار نظام دولى متعدد الاقطاب يشملها مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. وتعتمد الصين فى إطار سياستها بالمنطقة على البرامج والأدوات الاقتصادية أكثر من اعتمادها على الأدوات السياسية فى دفع دول المنطقة للتجاوب مع أهدافها الاقتصادية والتجارية المتعددة وتحجيم العلاقات الدبلوماسية لتايوان مع دول أمريكا اللاتينية كأحد أهداف سياستها الخارجية الرامية لتنفيذ سياسة الصين الواحدة عالميا.

٣ - السياسة الصينية تجاه آسيا الوسطى(٤):

منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق إلى عدد من الجمهوريات المستقلة، ومنها جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، اتجهت الصين فى سياستها إلى البحث عن موطئ قدم لها فى هذه الجمهوريات فى إطار ما أطلق عليه "اللعبة الكبرى فى آسيا الوسطى". وتنحصر دوافع الاهتمام الصينى بهذه المنطقة فى التوصل إلى مواردها الطبيعية، وفى مقدمتها البترول والغاز الطبيعى، والقلق من تنامى الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة التى تعد الجبهة الغربية للصين، والرغبة فى ترويج "مفهومها الجديد للأمن New Security Concept" فى المنطقة، والحاجة الملحة لمنع مظاهر عدم الاستقرار، التى تشمل: الإرهاب والحركات الانفصالية ذات التوجهات الإسلامية، من الامتداد من هذه المنطقة إلى التأثير فى مقاطعة اكسجيانج الإسلامية المطالبة بالاستقلال عن الصين.

وعلى الرغم من ضآلة معدلات التبادل التجارى الصينى مع هذه الدول، والتى بلغت نحو ١٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، زادت إلى ١٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، وقفزت إلى نحو مليارى دولار فى عام ٢٠٠٧، تستأثر جمهورية كازاخستان بنحو ٧٨٪ منها، إلا أن الصين تطمح لزيادة هذه المعدلات لتصل إلى قرابة ٦ مليارات دولار سنويا فى نهاية عام ٢٠١٢، بعد تدبير وفتح اعتمادات مالية للشركات الصينية من البنك الصينى للتنمية للعمل فى هذه المنطقة، وكذلك بعد حصول الشركة الوطنية للبترول فى الصين على حقوق التنقيب والبحث واستخراج البترول والغاز الطبيعى فى جمهوريات: كازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وتنفيذ خط أنابيب لنقل البترول من أتاسو Atasu فى وسط كازاخستان إلى منطقة أشنكايو Aa-shanku فى غرب الصين ودخوله حيز العمل فى أوائل عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى وجود خطط لنقل بترول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين على هذا الخط.

وعلى الصعيد السياسى، اتجهت الصين، فى إطار استراتيجيتها للتواجد فى هذه المنطقة، إلى تسوية خلافاتها ونزاعاتها الحدودية مع أغلب دول المنطقة بروح المودة وحسن الجوار والنوايا الطيبة بينهما. كما قامت الصين بتوظيف خطوة تسوية النزاعات الحدودية فى دعوة دول المنطقة إلى تأسيس منظمة شنغهاى للتعاون

Shanghai Cooperation Organization (SCO)، والتى تضم كلا من: الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وذلك لمواجهة ما أطلق عليه الشرور الثلاثة التى تشمل: الإرهاب، والتطرف الدينى، والانفصال، علاوة على تشجيع التكامل الاقتصادى والتنمية فيما بينها.

وتقوم الصين باستخدام منظمة شنغهاى كآلية لتطبيق مفهومها أو سياستها الجديدة للأمن، وتأكيد دعوتها لخلق عالم متعدد الأقطاب. وعلى الرغم من التزام الصين الصمت إزاء إقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية لها فى أوزبكستان وقيرغيزستان، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بزعم محاربة تنظيم القاعدة فى أفغانستان، إلا أنه بمرور الوقت بدأت الصين فى الإعراب عن عدم ارتياحها تجاه البقاء العسكرى طويل الأجل للولايات المتحدة على حدودها الغربية، وأصبحت على قناعة بأن الوجود العسكرى الأمريكى على حدودها الغربية يستهدف احتواء الصين والتهديدات المستقبلية القادمة منها، علاوة على خلق وضع استراتيجى طويل الأمد يمنع الصين من مد نفوذها إلى جنوب آسيا.

وقد قامت الصين باستغلال بعض الخلافات مع دول منطقة آسيا الوسطى لتقليل الوجود والنفوذ الأمريكى فى دول مثل أوزبكستان، حيث استضافت الصين الرئيس إسلام كاريموف، رئيس أوزبكستان، بعد أسبوعين فقط من ارتكاب أجهزة الأمن لديه مذبحة أنديجان، وإدانة الولايات المتحدة الشديدة له. ولم يمر وقت طويل حتى أمر الرئيس كاريموف الولايات المتحدة بسحب قواتها وعتادها العسكرى من قاعدة كارشى كاناباد Karshi-Khanabad(K2) فى غضون ستة أشهر. كما تدعم الصين الرئيس كاريموف فى مواجهة ما يعرف "بالثورات الملونة" التى اندلعت فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فى عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ويؤكد بعض المسئولين الصينيين أن الولايات المتحدة تدعم العديد من الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال فى هذه الجمهوريات. ويأتى الدعم الصينى للنظم الحاكمة فى هذه الجمهوريات خشية قيام الولايات المتحدة بتمويل ودعم عدد من الحركات الانفصالية الصينية المشابهة، وكذلك خوف الصين من تأثير الحركات الانفصالية فى كازاخستان وقيرغيزستان ، حيث توجد لديها حدود مشتركة مع هاتين الدولتين، على الأمن الاجتماعى فى الصين.

معوقات تطوير السياسات الصينية مع الدول النامية:

على الرغم من قيام الصين بتحديد أولويات سياساتها الخارجية عامة وتجاه الدول النامية على وجه الخصوص، إلا أن هناك بعض التحديات التى يمكن أن تعوق الصين من تطوير هذه السياسات فى المستقبل المنظور، وبالتالى تقلل من حجم المكاسب التى يمكن أن تفوز بها الصين من وراء علاقاتها السياسية والاقتصادية من هذه الدول. وتتمثل هذه التحديات والمعوقات فيما يلى:

١- عدم توافر الروابط الثقافية والفكرية التى تدعم تنشيط العلاقات الصينية مع الدول النامية: حيث يطرح عدد من الخبراء قضية ضعف المكون الثقافى فى سياسة الصين تجاه الدول النامية، والتى ترتكز على مجموعة من العناصر، منها: اللغة الصينية التى تعد لغة غير منتشرة، ونادرا ما يتحدث بها أحد فى مناطق إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، ناهيك عن عدم إلمام الدبلوماسيين الصينيين، ورجال الأعمال، والأطباء، والفنيين، والخبراء، ومبعوثى السلام الصينيين باللغات الشائعة والمستخدمة فى هذه المناطق، والتى تشمل: الانجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والبرتغالية، والهندية، مما يعمق من الفجوة الثقافية فى هذه العلاقات. ناهيك عن عدم اهتمام الصين بموروثات المذاهب الدينية والتنظيمات المتعددة المروجة لها فى هذه المناطق، والتى تنتشر فيها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، ناهيك عن تجاهل الصين للإمكانات والقدرات الهائلة والمتزايدة للمنظمات الأهلية فى هذه المناطق والعاملة فى مجالات: تقديم الرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والتعليمية، وعدم التنسيق معها فى تقديم هذه الخدمات.

٢- ضعف الاهتمام الصينى بالوجود الاعلامى والبحثى فى هذه المناطق: على الرغم من اتفاق الصين مع غالبية الدول النامية على زيادة التبادل الإعلامى فيما بينهما، إلا أن اهتمام الإعلام الرسمى الصينى بهذه الدول يعد محدودا وضعيفا للغاية، كما لوحظ ضعف الاهتمام العلمى والبحثى الصينى بهذه المناطق، وهو ما يبدو فى قلة عدد المراكز والبرامج البحثية المتخصصة فى دراسة هذه الدول وثقافتها وقيمها ودياناتها وعلاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية، واستمرارية اعتماد الصين على المراكز والبرامج البحثية الغربية فى استقاء المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الدول، مما يدعم نقل الصورة المغلوطة عن شعوب هذه المناطق إلى الصين.

٣- صعوبة تطبيق الصين لسياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول: تواجه الصين عددا من القيود الخاصة بتبنيها سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، إما نتيجة وجود ضغوط محلية، خاصة فيما يتعلق بسياسات بعض الدول المتلقية للمساعدات والمنح الصينية، التى ترى فيها الصين مساسا بقواعد النزاهة والشفافية وشيوع مظاهر الفساد، خاصة فى عدة دول مثل: أنجولا، وزيمبابوى، وإثيوبيا، أو لضغوط خارجية من قبل بعض الدول، مثل الولايات المتحدة التى تضغط على الحكومة الصينية لاستخدام علاقاتها ونفوذها السياسى والاقتصادى فى السودان لإجبار النظام السياسى هناك على تسوية قضية دارفور، علاوة على طرح مسألة مشاركة الصين بقوات عسكرية ضمن قوات حفظ السلام الدولية فى دارفور لمنع القوات الحكومية السودانية من "إبادة سكان دارفور"، وهى المطالب التى تتحفظ الصين فى قبولها، حرصا على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع النظام الحاكم فى السودان. كما تواجه الصين الأمر نفسه فى منطقة آسيا الوسطى، ولكن بضغوط من الولايات المتحدة وروسيا هذه المرة لوقف المساعدات الصينية للأنظمة غير الديمقراطية والمعادية لحقوق الإنسان فى كل من كازاخستان وقيرغيزستان وأذربيجان.

٤- بروز الآثار السلبية لسياسة إغراق المنتجات الصينية لأسواق الدول النامية: اتجهت الصين فى إطار تسويق منتجاتها الصناعية إلى اتباع سياسات تصنيع تعتمد على انخفاض تكلفة الأيدى العاملة لديها، ورخص تكلفة المواد الخام الداخلة فى عمليات التصنيع، علاوة على الرضا بهامش ربح بسيط للغاية، أو -فى بعض الحالات- عدم وجود أى أرباح فى بعض السلع المصنعة. وتعد صناعة الملابس الجاهزة وقطع غيار ومعدات التصنيع اللازمة للأغراض الزراعية من أبرز الصناعات التى تبنت فيها الصين هذه السياسات، وبالتالى جاءت تكلفة إنتاج هذه السلع منخفضة للغاية، مقارنة بالسلع المنتجة محليا فى عدد من الدول النامية، مما تسبب فى بعض الأحيان فى عزوف المستهلكين عن شراء المنتجات المحلية وتفضيل السلع الصينية عليها، مما أدى إلى حدوث عمليات كساد ضخمة فى بيع المنتجات المحلية وإفلاس الشركات والمصانع المحلية، مما ألجأ عددا من الدول النامية المتضررة من سياسات الإغراق الصينية إلى رفع دعاوى إغراق ضد الصين أمام منظمة التجارة العالمية، وتوتر العلاقات الصينية مع هذه الدول التى قامت فى مرحلة تالية بمنع دخول المنتجات الصينية لأسواقها بهدف حماية المنتجات المحلية لديها .ولا شك فى أن شيوع هذه الممارسات والسياسات الصينية يزيد من مخاوف بعض الدول النامية بشأن الآثار السلبية التى يمكن أن يتعرض لها اقتصادها، نظير زيادة معدلات التجارة البينية مع الصين.

٥- تزايد مخاطر الاعتماد والمسعى الصينى الشره للحصول على المواد الخام وموارد الطاقة من الدول النامية: يشير بعض الخبراء إلى أن مساعى الصين فى هذا الصدد -من خلال إبرامها لعقود الامتياز فى عمليات البحث والتنقيب والاستغلال لهذه المواد بتكلفة زهيدة، وقيام شركاتها المملوكة للدولة فى بعض الأحيان بدفع رشاوى وعمولات لمسئولين فى هذه الدول النامية الأكثر فقرا، دون الاهتمام بالمشاركة فى عمليات التنمية بهذه الدول- يضع الصين فى نفس المرتبة والمنزلة التى وصفت بها عمليات بحث وتنقيب الشركات الغربية فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن بأنها نهب لثروات وقدرات هذه الدول، علاوة على ضمها ضمن فئة دول الاستعمار الجديد، التى تضم، بالإضافة للصين، كلا من اليابان والهند وروسيا .

وتفرض التحديات والمعوقات السابقة على السياسيين الصينيين ضرورة التحرك لإزالتها أو الحد منها لضمان نجاح المساعى الصينية فى الوصول لوضع القطب الدولى المنافس للولايات المتحدة وروسيا، وخلق نظام دولى جديد متعدد الأقطاب.

الهوامش :

(١) تم استقاء هذه المبادىء والمحددات من المصادر التالية:

- Joshua Kurlantzick China: Economic Power, Political Enigma, The Washington Quarterly, Summer 2002, pp. 59-67.

- Henry Chu, 'China's New Role as U.S. Ally Greeted with Relief and Dismay, 'Los Angeles Times, September 28, 2001, sec. A, p. 6.

- Ross Munro and Richard Bernstein, The Coming Conflict with China (New York: Knopf, 1997). PP. 78-98.

- Edwin Lim, Michael Spence, and Ricardo Hausmann, China and the Global Economy: Medium-term Issues and Options A Synthesis Report, Harvard University Center for International Development, China Economic Research and Advisory Programme, CID Working Paper No. 126,June 2006 ,PP.12-18.

- Dr Frank Frost , Directions in China's foreign relations - implications for East Asia and Australia, http//www.aph.gov.au/LIBRARY/Pubs/RB/2005- 06/ 06rb.09htm#china#china

- Zheng Bijian, 'China's 'Peaceful Rise 'to Great Power Status', Foreign Affairs, vol. 84, no. 5, September-October 2005, pp. 18-24.

- Ross Garnaut, 'The China boom and its discontents', in Ross Garnaut and Ligang

Song, (eds), China's Boom and its Discontents, Canberra, Asia Pacific Press, 2005, p. xiii.

- 58 Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, 'China's new diplomacy', Foreign Affairs, vol 82, no. 6, November-December 2003, pp. 22-35.

- 60 Quoted in Yong Deng and Thomas D. Moore, 'China views globalisation: towards a new great-power politics?', Washington Quarterly, vol 27, no 3, Summer 2004, p. 121.

- Stuart Harris, 'China's regional policies: how much hegemony?', Australian Journal of International Affairs, vol. 59, no. 4, December 2005, p. 486.

- China seeks to make friends with all world', People's Daily, 1 October, 2005.

(٢) تم الرجوع فى هذا الجزء إلى المصادر التالية:

- Bates Gill and James Reilly,The Tenuous Hold of China Inc. in Africa, The Washington Quarterly,Summer, 2007, pp. 37-52.

- Bates Gill, Chin-hao Huang, and J. Stephen Morrison, China's Expanding Role in Africa: Implications for the United States (Washington, D.C.: CSIS, 2007); Harry Broadman, Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier (Washington, D.C.: World Bank, 2007); Andrea Goldstein et al., The Rise of China and India: What's in It for Africa? (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 2006); Chris Alden, 'Leveraging the Dragon: Toward an Africa That Can Say No, 'YaleGlobal online, March 1, 2005, http://yaleglobal.yale.edu/display.article?id=5336; Chris Alden and Martyn Davies, 'A Profile of the Operations of Chinese Multinationals in Africa, 'South Africa Journal of International Affairs 13, no. 1 (2006): 9683; Chris Alden, 'China in Africa, 'Survival 47, no. 3 (Autumn 2005): 147-164.

- Accenture Consulting Group, 'China Spreads Its Wings: Chinese Companies Go Global,' 2005, p. 5, http://www.accenture.com/NR/rdonlyres/6A4C9C07-8C84-4287-9417-203DF3E6A3D0/1/Chinaspreadsitswings.pdf.

- Jiang Zhuqing, 'Council Promotes Sino-African Cooperation, 'China Daily, November 18, 2004, http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2004-18/11/content_.392419htm.

- David Zweig and Bi Jianhai, 'China's Global Hunt for Energy, 'Foreign Affairs 84, no. 5 (September/October 2005): 26.

- Jean-Christophe Servant, 'China's Trade Safari in Africa, 'Le Monde Diplomatique Online, May 2005, http://mondediplo.com/11/05/2005chinafrica.

- Barry V. Sautman, 'Friends and Interests: China's Distinctive Links With Africa, 'Center on China's Transnational Relations Working Paper, no. 12 (2006), p. 31, http:// www.cctr.ust.hk/articles/pdf/WorkingPaper.12pdf.

- Lydia Polgreen, 'China Makes Africa Its Business, 'New York Times, August 18, 2006, http://www.iht.com/articles/18/08/2006/news/africa.php.

- Stephanie Hanson, 'Zambia's Vote: The China Issue, 'October 2, 2006, http:// www.cfr.org/publication/11552/.

-Export-Import Bank of China, 'Nianbao['Annual report], 2005, http:// english.eximbank.gov.cn/annual/reportall.jsp.

(٣) تم الاعتماد فى هذا الجزء على ما استخلصه الباحث من الدراسات التالية:

- Jorge Dominguez, 'China's Relations with Latina America: Shared Gains, Asymmetric Hopes, 'Inter-American Dialogue Working Paper, June, 2006.

- EIA, U.S. Department of Energy, 'Country Analysis Briefs: China, 'August 2005, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html.

- Chietigj Bajpaee, 'China's Quest for Energy Security, 'ISN Security Watch, February 25, 2005, http://www.isn.ethz.ch/news/sw/details.cfm?ID=.10840

- Derek Mitchell & Chietigj Bajpaee, China and Latin America, Asia in the CSIS International Security Program (ISP), July, 2006.

(٤) رجع الباحث فى تناوله للسياسات الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى إلى مايلى:

- John Henderson and Benjamin Reilly, 'Dragon in Paradise', The National Interest, Summer 2003, pp.98- 99.

- Susan Windybank, 'The China Syndrome', Policy, vol. 21, no. 2, Winter 2005, p. 31.

- the Shanghai Cooperation Organization: China's Ministry of Foreign Affairs, Shanghai Cooperation Organization, July 1, 2004, http://www.fmprc.gov.cn/eng/topics/sco/t.57970htm5./5/.2008

- Derek Mitchell & Chietigj Bajpaee, China and Central Asia, Asia in the CSIS International Security Program (ISP), April, 2006.

- Richard Weitz ,Averting a New Great Game in Central Asia, The Washington Quarterly, SUMMER 2006, pp. 155-167.

- C. J. Chivers, 'China Backs Uzbek, Splitting With U.S. on Crackdown, 'New YorkTimes, May 25, 2005, p. A.3

- EIA, U.S. Department of Energy, 'Country Analysis Briefs: China, 'August 2005, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html.

- Chietigj Bajpaee, 'China's Quest for Energy Security, 'ISN Security Watch, February 25, 2005, http://www.isn.ethz.ch/news/sw/details.cfm?ID=.10840

- International Crisis Group, 'Is Radical Islam Inevitable in Central Asia? Priorities for Engagement, 'Asia Report, no. 72 (December 22, 2003), pp. 2420, http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2432&l=.1

- Richard Weitz, 'The CIS Is Dead: Long Live the CSTO, 'Central Asia-Caucasus Analyst, February 8, 2006,http://www.cacianalyst.org/view_article.php?articleid=.3989



١٣ الصين والشرق الأوسط .. بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد

د. حسن أبوطالب (*)

مع نمو الصين اقتصاديا وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية والاستثمارات والمواد الأولية، تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة. فالصين، التى كانت حتى أوائل الثمانينيات مجرد أكبر اقتصاد زراعى مكتف ذاتيا، أصبحت فى عام ٢٠٠٥ سادس أكبر اقتصاد فى العالم، وبلغ إنتاجها المحلى الإجمالى ١,٢ تريليون دولار أمريكى، ويتجاوز نموها الاقتصادى السنوى ٩٪، وتعد - وفقا لبيانات ٢٠٠٦ - رابع قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. كما تمتلك نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكى من احتياطيات النقد الأجنبى، لتصبح واحدة من كبريات الدول التى تملك احتياطيات من النقد الأجنبى.

ويعد الهدف الأكبر للسياسة الصينية الآن هو تأمين عناصر عملية التنمية فى الداخل، باعتبار أن الاستمرار فى هذه التنمية سيؤمن للصين استقرارها فى الداخل ودورها العالمى فى الخارج. ويلى ذلك أهداف أخرى، مثل تأمين سياسات عالمية تقود إلى عالم متعدد الأقطاب، تسوده المصالح المتبادلة عبر تعاون جماعى، والعمل على احتواء بؤر التوتر الإقليمية المختلفة عبر الحوار، والابتعاد عن المواجهات العسكرية، ومتابعة التنافس السلمى مع القوى الكبرى الأخرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى العامين الأخيرين، بدأ قادة الصين يتحدثون عما يعتبرونه هدفهم الأسمى، وهو بناء عالم متناغم يعتمد الحوار والتعاون والانفتاح المتبادل. ففى خطاب الرئيس الصينى هو جنتاو، أمام مجلس الشورى فى أثناء زيارة نادرة للمملكة العربية السعودية، فى أبريل ٢٠٠٧، عبر عن رؤيته لبناء عالم متناغم بأنه يتطلب السعى من أجل الحفاظ على تنوع الحضارات ومسيرة التنمية والالتزام بالحوار وتبادل الآراء بين الحضارات، والتمسك بروح الشمول، والسماح للحضارات بتكملة كل منها الأخرى من خلال التنافس، والنمو معا، وإيجاد أرضية مشتركة، مع تنحية الخلافات جانبا، وضرورة أن تقر جميع الدول بالاختلافات فى التقاليد الثقافية، والأنظمة الاجتماعية، والقيم، ومسيرة التنمية للدول الأخرى.

أولا- الشرق الأوسط كمجال للتحركات الصينية :

وفى الآونة الراهنة، يعد الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تأثيرا فى عملية التنمية الصينية، وهو الذى يمتد من باكستان شرقا إلى شمال إفريقيا غربا، ويضم منطقة الخليج وبلدانا أساسية كإيران، وباكستان، والسعودية، ومصر، وإسرائيل. ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية فى كونه المصدر الرئيسى للنفط العالمى من جهة، ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، ناهيك عن كونه الأسواق الكبيرة التى تلتهم المنتجات الصينية من كافة الأنواع، فضلا عن صادرات السلاح الصينية المتنوعة التى تذهب إلى العديد من بلدان هذه المنطقة.

ومؤخرا، بدت القيمة الاستراتيجية للإقليم تتعاظم مع زيادة الموارد المالية للعديد من الدول الرئيسية فيه نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع الوفورات المالية، لاسيما الخليجية التى لم تعد تشعر بالأمان الكافى فى الولايات المتحدة أو بلدان الاتحاد الأوروبى، ومن ثم أخذت فى البحث عن أسواق واقتصادات تقبل استثمار هذه الوفورات، وتكون قادرة على استيعابها فى أنشطة اقتصادية، وخدمية، وصناعية، وزراعية، مما ولد حاجة صينية - شرق أوسطية متبادلة لتوظيف هذه الأموال المتعاظمة عبر بناء شراكات استراتيجية فى مجالات التصنيع والخدمات والمبادلات الثقافية.

وفى المجال الثقافى، ثمة تحركات إيجابية، فقد أقيمت دورتان لندوة الحوار الحضارى بين الصين والدول العربية فى إطار "منتدى التعاون الصينى - العربى"، وأقام الطرفان بصورة متبادلة "مهرجان الثقافة الصينية" و"مهرجان الثقافة العربية"، وأقيمت معارض للخزف الصينى، والتطريز الصينى، والفنون الشعبية الصينية، والعادات الاجتماعية الحديثة فى الصين فى عديد من الدول العربية، وفتحت العديد من الجامعات الصينية أقساما لتدريس اللغة العربية التى تجد طلبا متصاعدا من قبل الطلاب الصينيين.

وما دام الأمر يدمج ما بين الاقتصاد والتجارة والتبادل الثقافى، فإن الحاجة إلى الاستقرار فى الإقليم تمثل لدى السياسة الصينية أولوية قصوى، وهو استقرار يبعد عن الصين أعباء التورط

(*) خبير الشئون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

فى أى مواجهة أو توتر، سواء مع الأطراف الإقليمية المتورطة فى هذا النزاع، أو مع الولايات المتحدة التى تعد القطب المهيمن على سياسات الإقليم بدرجة أو بأخرى. ولهذا، تتبع الصين دائما سياسة حذرة يسودها الحياد تجاه أطراف الصراع، مع الاستمرار فى تنمية علاقاتها الذاتية مع كل الأطراف فى المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية إن وجدت.

ولا يخلو الأمر أحيانا من القيام بعمل رمزى يقلل الانتقادات التى عادة ما توجه للصين، باعتبارها عازفة عن ممارسة دور يناسب مكانتها كقوة كبرى لها حق الفيتو فى الأمم المتحدة، وعليها التزامات تجاه الأمن والسلم الدوليين لا يجوز التخلى عنها. بيد أن هذه التحركات والأعمال الرمزية لا تقود إلى تغيير رئيسى فى طريقة التعامل الصينى مع هذه الصراعات. وأبرز تلك التحركات الرمزية تعيين مبعوث صينى خاص لأزمة الشرق الأوسط الكبرى منذ ٢٠٠٤ للتواصل مع أطراف الصراع العربى - الإسرائيلى، وتشجيعهم على مواصلة الحوار والوصول إلى تسوية تاريخية. وتبدو مشاركة الصين فى الآلية الجماعية التى تضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وروسيا لمعالجة أزمة البرنامج النووى الإيرانى، بعد فترة امتناع وتردد، كنموذج آخر للتغير النسبى فى السلوك الصينى تجاه الأزمات الدولية، ولكنه لا يغير من منطلقات الصين شيئا، لاسيما الإصرار على الحل التفاوضى للأزمة الإيرانية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، ورفض أسلوب العقوبات أو المواجهة العسكرية.

إن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، بقضاياه ومشكلاته وفرصه الاقتصادية الرائعة، تعد نموذجا حيا للطريقة التى تفكر بها الصين لتأمين مصالحها الحيوية، كما تعكس العلاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية فى الداخل، والنفاذ إلى أسواق الخارج مع مراعاة التغيرات التى باتت تفرضها العولمة من جهة، والحرب على الإرهاب الدولى من جهة أخرى.

ثانيا- رؤية الصين للشرق الأوسط ومشكلاته :

يدرك القادة الصينيون الأهمية الكبرى للشرق الأوسط وارتباطه باستمرار حالة النمو الاقتصادى الداخلى بوجه خاص، وبالصعود الصينى فى السياسة الدولية بوجه عام. كما يدركون الحاجة إلى إشاعة نوع من الاستقرار النسبى فى الإقليم ككل، بما يحول دون تعطل المصالح الصينية المتنامية فيه. ويدركون أيضا أن هذه المهمة ليست يسيرة، نظرا لما فى الإقليم من صراعات ممتدة وعمليات تنمية متعثرة، فضلا عن نفوذ أمريكى يصعب تجاوزه وسياسات دولية تقودها واشنطن تميل نحو عسكرة الأزمات. وقد ذكر الرئيس الصينى هوجنتاو، فى خطاب له فى أبريل ٢٠٠٧، أن وجود شرق أوسط متناغم هو فى مصلحة شعوب المنطقة والعالم بأسره على المدى الطويل، كما أن السلام والاستقرار فى المنطقة يعتبر رغبة مشتركة للعالم بأكمله.

بيد أن بناء شرق أوسط متناغم، وفقا للرؤية الصينية، يتطلب جهودا فى أكثر من اتجاه. فأولا، ووفقا للرئيس الصينى، ينبغى على جميع الأطراف تحقيق سلام واستقرار إقليمى من خلال تعزيز المشاورات والمفاوضات على قدم المساواة كسبيل وحيد وملائم لتسوية الصراعات والنزاعات. وثانيا، أن يكون هناك احترام متبادل وتمسك بروح الشمول فى معالجة الاختلافات بين مختلف الحضارات فى المنطقة، والمشاركة فى بناء منطقة متناغمة تتعايش فيها جميع الحضارات. وثالثا، لا بد من تشجيع التنمية والتعاون من أجلها، مع الأخذ فى الاعتبار أن دول المنطقة لها تاريخها وتراثها الحضارى الخاص بها، ويتعين احترام وضمان جهود وحقوق الدول المختلفة بالمنطقة فى الاختيار المستقل لأنظمتها الاجتماعية وطريق التنمية الخاص بها. ورابعا، أن يكون التعاون فى ظل ظروف العولمة أسلوبا لتعزيز التفاهم والصداقة بين مختلف الدول، وأن يسهم فى تحقيق الرخاء المشترك، وبالتالى فى تحقيق سلام دائم فى المنطقة والعالم بأسره.

قد لا يكون هناك الكثير مما يمكن الجدال بشأن هذه الرؤية، لكن يظل السؤال: ما هو الدور الذى تلعبه الصين بالفعل من أجل تحقيق هذه الرؤية؟ وهو تساؤل يعكس فى جانب منه حالة الفجوة أو المسافة الكبيرة بين رؤية إيجابية فى مضمونها، ودور يفترض أن تلعبه الصين بحكم مسئولياتها الدولية، وكعضو فى مجموعة الخمس الكبار فى مجلس الأمن الدولى، ولكنها تعزف عنه لسبب أو لآخر، أو تمارسه بصورة رمزية فى كثير من الأحيان. وهو سبب يعود إلى تقدير الصين لنفسها وعدم رغبتها فى تحدى الظروف المعاكسة التى تحول دون تحقيق هذه الرؤية، وأولها النفوذ الأمريكى فى المنطقة، والذى عادة ما تعزف السياسة الصينية عن تحديه أو حتى ترشيده، وتفضل كثيرا أن تتماشى معه باعتبار أن هدفها الرئيس هو الحصول على الأسواق والموارد، والابتعاد عن التورط فى مواجهة مباشرة مع القوة الكبرى فى العالم. فالأولوية لدى الصين هى مصالحها المباشرة. وكما يقال دائما، فإن قادة الصين لا يضحون أبدا إلا لدولة واحدة فقط، وهى الصين نفسها.

ولفترة طويلة، ورغم تأييد الصين لتسوية تاريخية للصراع العربى الاسرائيلى، فقد كانت تتعمد الابتعاد عن الدخول فى تفاصيل هذه العملية التى تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة التى لا يمكن تحديها. كما أن الرؤية العربية نفسها، وفقا للإدراك الصينى، تتسم بكثير من الخلافات رغم استنادها إجمالا على المبادرة العربية للسلام منذ عام ٢٠٠٢ ومبدأ الارض مقابل السلام. ولذلك، كان الموقف الغالب للصين هو التأييد عن بعد لكل ما هو متصل بالمفاوضات العربية - الإسرائيلية دون التدخل المباشر فى تفاصيلها، مع الاستمرار فى نسج علاقات قوية مع كل أطراف الصراع دون الانحياز لأحد فى مواجهة آخر، وهو ما يتمثل جليا فى إبلاغ الجانب الاسرائيلى أنهم -أى قادة الصين- يتفهمون قلق تل أبيب من امتلاك إيران أسلحة نووية. ويعتقدون أن على طهران أن تكف عن مساعى امتلاك هذه الاسلحة التى تعارض بكين انتشارها، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يمكنهم قبول أو تأييد أى نهج عسكرى ضد إيران أو تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، وفى الآن نفسه يساندون كل جهد سياسى لاحتواء هذه الازمة.

ولذلك أيضا، لم يكن لبكين دور فيما يعرف باللجنة الدولية الرباعية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الاوروبى، والتى تستهدف متابعة ما يتصل بالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

ومما يلفت النظر هنا أن تشارك الصين، بناء على دعوة امريكية، فى مؤتمر أنابوليس الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠٧، وكان غرضه إحياء عملية تفاوض فلسطينية - إسرائيلية تنتهى بإعلان الدولة الفلسطينية أو - على الأقل - تحدد ملامحها النهائية. وفى هذا المؤتمر، طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما اعتبره تعزيز أسس السلام فى الشرق الاوسط. وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو التالى:

١- احترام التاريخ، ونظرا لما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة، يجب على الأطراف المعنية ان تواجه الواقع وتتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر. ومن ثم، فمن المهم الشروع فى عقد مفاوضات حول قضية الوضع النهائى والعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالحدود واللاجئين وموارد المياه، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٢- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاما دائما.

٣- دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية الى محادثات سلام. وبما أن هناك ارتباطا بين القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى فى الشرق الأوسط وأنهما تؤثران على بعضهما بعضا، لذا ينبغى استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل ولبنان فى الموعد المحدد، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلتها الفلسطينية - الإسرائيلية أن تساندا وضع بعضهما بعضا.

٤- إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام. ومن هنا، تأتى أهمية قيام المجتمع الدولى بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وتأييد الخطة التى اقترحتها الأطراف المعنية من اجل تعاون اقتصادى اقليمى كمدخل لضمان الأمن الاقليمى.

٥- بناء توافق وزيادة الاسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغى على المجتمع الدولى أن ينفذ تعاونا وثيقا ويقيم آلية متعددة الاطراف ذات قاعدة عريضة ومتوازنة وفعالة لتسهيل ومساندة محادثات السلام، وأن الصين ترحب بجميع الجهود التى ستسهم فى عملية السلام.

وتوضح مثل هذه المبادئ، وفقا للوعى الصينى، مدى ارتباط قضية بناء السلام بتأمين الاستقرار الإقليمى، والدور الذى يلعبه التعاون الدولى فى هذا الصدد. كما يظهر أيضا أن الصين لا تعد بشئ محدد، اللهم إلا تأييد العملية السلمية وتقديم المساعدات التنموية للطرف الفلسطينى.

وفى السياق نفسه، يبدو الموقف الصينى من أزمة البرنامج النووى الايرانى مستندا إلى مبدأ أن الحوار والنهج السياسى السلمى هما الأمثل لحل هذه الازمة، مع الابتعاد تماما عن كل ما يتصل بالتهديد العسكرى لما له من تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقليمى وتأمين مصادر النفط. وبالنسبة للعراق، فلا يخرج الموقف الصينى عن هذا السياق، فهى مع العملية السياسية وتنادى بالمصالحة الوطنية الشاملة التى تقودها الحكومة العراقية، وترى أن مسئولية دول الجوار الجغرافى فى مساندة الاستقرار العراقى مسألة حيوية ومن الواجب الالتزام بها.

غير أن الانصاف يقتضى الاشارة إلى بعض تحركات مادية تعكس نزوع الصين للتواجد الفعلى، كقطب دولى يهتم بالأمن و السلام العالمى والاقليمى حين تقتضى الحاجة، مثل قرار إرسال ١٠٠٠ جندى صينى للمشاركة فى قوات الأمم المتحدة فى لبنان المعروفة باسم اليونيفيل، والتى تمت زيادة عددها وفقا للقرار الدولى ١٧٠١ الخاص بانهاء العمليات العسكرية فى لبنان فى أغسطس ٢٠٠٦ . كما أرسلت الصين وحدة عسكرية هندسية للمساهمة فى تفعيل القرار الدولى بتحويل القوات الإفريقية الموجودة فى إقليم دارفور إلى قوات أممية يصل حجمها إلى ٢٢ ألف جندى. وكلتا الخطوتين تعد أحدث مظاهر الاهتمام الصينى بالوجود المتزايد فى الشرق الأوسط، ولعب دور مباشر فى القضايا وثيقة الصلة بالاستقرار وإزالة التوترات.

ثالثا- المصالح الصينية الجوهرية فى الشرق الأوسط:

١- النفط: يعد الشرق الأوسط المصدر الأساسى للنفط والغاز للصين ولمدة طويلة مقبلة، إذ يزود الشرق الأوسط الصين بـ ٤٥٪ من احتياجاتها النفطية فى الوقت الراهن. ويقدر أنه فى عام ٢٠١٥، سيرتفع الاعتماد الصينى على نفط الشرق الأوسط إلى نسبة ٧٠٪ من احتياجاتها الضرورية. وتعد الصفقات الصينية الكبرى فى مجالى النفط والغاز مع كل من السعودية وإيران وقطر عنصرا أساسيا فى التحركات الصينية فى الإقليم. وتمثل إيران حاليا ثانى أكبر مصدر للنفط للصين، إذ تؤمن طهران ١٤٪ من النفط الصينى المستورد من الخارج. وتبرز دلالة الأهمية فى توقيع البلدين لاتفاق طاقة عملاق يمتد لمدة ٢٥ عاما، فى أكتوبر ٢٠٠٤، بقيمة ٧٠ مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال، LNG والنفط وتتولى مجموعة سينوبك الصينية ثانى أكبر شركة صينية فى صناعة النفط تطوير حقل "يداوران" الإيرانى العملاق للنفط جنوب غرب البلاد، والذى تقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل، على أن تشترى الشركة الصينية، بموجب مذكرة التفاهم، ٢٥٠ مليون طن من الغاز المسال على مدى ما بين ٢٥و٣٠ سنة من إيران، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز فى مدينة بندر عباس، جنوب إيران، فى غضون السنوات الثلاث القادمة.

وتعد السعودية القطب الثانى فى الشرق الأوسط فى مجال توريد النفط للصين، وقد وقع الطرفان اتفاقا عام ٢٠٠٥ للتنقيب المشترك عن الغاز فى صحراء الربع الخالى بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، فى حين ستقوم شركة أرامكو السعودية باستثمار ٣,٥ مليار دولار فى بناء مصفاة للنفط فى مقاطعة "فوجيان"، ومصفاة أخرى بتكلفة ١,٢ مليار دولار فى مقاطعة "شيكنجداو" بالاشتراك مع شركة النفط الصينية الوطنية.

وتهتم الصين بصورة أساسية، على الاقل كموقف مبدئى، بتأمين ممرات النفط الدولية، لاسيما القادمة من الشرق الأوسط. ويبدو هذا الاهتمام جليا فيما أكده الكتاب الصينى الأبيض عن الطاقة، الصادر فى ٢٠٠٧، من أن حماية البيئة السياسية السليمة الآمنة والمستقرة، وحماية السلم العالمى والاستقرار الإقليمى، هما الشرط المسبق لتحقيق أمن الطاقة العالمية، وأنه على المجتمع الدولى أن يعمل على حماية استقرار الأوضاع فى الدول المنتجة للطاقة والدول المسئولة عن نقل الطاقة، وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط، وضمان أمن وسلامة ممرات الطاقة الدولية، وتفادى تشويشات الخلافات السياسية الاقليمية على إمدادات الطاقة العالمية، وإلا فسيحدث تسييس لمسألة الطاقة.

٢- الشراكة الاقتصادية الصينية مع الشرق الأوسط: حيث تنمو التجارة الصينية مع بلدان الشرق الأوسط بنسب عالية، فقد ارتفع اجمالى التجارة الصينية السلعية من ٢,٥ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٠ الى ٢٤,٤ مليار عام ٢٠٠٢، وتقارب ٣٥ مليار دولار، وفقا لبيانات ٢٠٠٦، مما جعل الشرق الأوسط سوقا مهمة للمنتجات الصينية، ومع ذلك فلا تمثل إلا نسبة ٣,٩٪ من اجمالى التجارة الصينية السلعية العالمية، وفقا لبيانات ٢٠٠٢. كما أن حجم الاستثمارات البينية لا يزال ضئيلا جدا بين الجانبين. فحتى نهاية ٢٠٠٢، لم تستثمر فى الصين إلا ٤٢٢ مؤسسة أتت من ١٢ دولة عربية بمبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكى من الاستثمارات المسجلة،

مشكلة بذلك ١٤،٠٪ فقط من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى الصين، بينما وصل عدد المؤسسات الصينية المستثمرة فى دول الشرق الأوسط إلى ٢١٧ مؤسسة بمبلغ ٠،٢٣ مليار، مشكلة بذلك نسبة ٢،٤٪ فقط من إجمالى الاستثمار الصينى الخارجى.

وقد ترتفع هذه الأرقام قليلا حتى نهاية ٢٠٠٧، ولكنها تظل أرقاما ضئيلة تعكس الحاجة إلى الاكتشاف المتبادل لفرص الاستثمار لدى الطرف الآخر، لاسيما فى ظل العولمة الاقتصادية الراهنة التى تقوم على تشابك الأسواق والشراكات بين الشركات والدول.

ويستدل من بيانات التجارة الخارجية الصينية على أن التعاون بين الصين والدول العربية يتضمن الصناعة، والزراعة، والطاقة، والعلوم، والتكنولوجيا، والسياحة وغيرها من القطاعات. وقد بلغ إجمالى حجم التجارة الثنائية ٨٦،٤ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٧. كما بلغ فى العام نفسه الاستثمار غير المصرفى للدول العربية فى الصين ١،٢٨ مليار دولار أمريكى، بينما بلغ إجمالى الاستثمار غير المصرفى للشركات الصينية فى الدول العربية ٢،٤٤ مليار دولار أمريكى. وتمتلك كل من الصين ودول مجلس التعاون الخليجى نحو ٢،٥ تريليون دولار من الأصول الدولية، فى حين تصل التجارة بين الصين ودبى وحدها إلى نحو ١١،٥ مليار دولار. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجى، والإمارات على وجه الخصوص، بوابة لتجارة الصين إلى الشرق الأوسط وإلى بلدان، مثل الهند وباكستان، نظرا لقربها وروابطها المتينة مع تلك الدول.

وتبدو هناك فرصة كبرى فى الوقت الراهن لإعادة النظر فى العوائق، سواء فى الصين نفسها أو فى بلدان الشرق الأوسط، والتى تحد من اجتذاب الاستثمارات المتبادلة، لاسيما فى ظل تنامى الوفورات المالية لدى الدول الشرق الأوسطية المنتجة للنفط. فإقرار نظام الاقتصاد الحر من كلا الجانبين سيوفر لهما مناخا أكثر ملاءمة لحركة التجارة الخارجية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، خاصة فى ظل ضرورات التنمية الشاملة، ورفع مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة التنمية فى الداخل والارتباط بالاقتصاد العالمى.

وفى هذا السياق، يمكن ملاحظة ما يلى:

أ- إن صيغة بيع، أو بالأحرى مقايضة، النفط والغاز فى صورته الخام، مقابل الحصول على سلع استهلاكية مصنعة فى الصين، لم تعد صيغة مناسبة، لاسيما فى ظل حالة المنافسة الشديدة بين الصناعات الاستهلاكية على المستوى العالمى ككل، الأمر الذى يفتح الباب أمام حوار موسع وعبر اليات ملزمة من اجل البحث فى بناء شراكات اقتصادية ذات طابع استراتيجى بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط ككل، أو على الأقل البلدان الرئيسية فيه، وبحيث يكون تبادل الخبرات التنموية والتصنيعية هو الأساس، مع مراعاة شرطى التبادلية والإنصاف، وبما يقود إلى حالة تكامل بين الاقتصاد الصينى واقتصادات بلدان المنطقة، لاسيما وأن الصين الآن بدأت خطواتها الأولى نحو أن تكون مرسلا للاستثمارات الخارجية، بعد أن ظلت طوال العقدين الماضيين بمثابة مستقبل نهم لكل ما يأتى إليها من استثمارات الخارج.

ب- إن وفرة السيولة المالية لدى البلدان المنتجة للنفط، نتيجة الارتفاع الهائل فى الأسعار فى غضون الأشهر الستة الماضية، فضلا عن السيولة المتجمعة منذ عقد مضى، وبما يصل إلى نحو ٣ تريليونات دولار، تجعل الحاجة إلى انماط تنمية حقيقية بعيدة عن الاستغلال وهدر الموارد مسألة لا غنى عنها لأصحاب تلك الوفورات، كما تقدم فرصة للأسواق والاقتصادات التى تتطلع إلى وفورات مالية من أجل الاستثمار، سواء أسواق الشرق الأوسط نفسه، أو السوق الصينية الشاسعة. وهنا، تتضح الحاجة إلى مزيد من الخطوات المتبادلة على صعيد الشفافية الاقتصادية والقانونية وفرص الاستثمار وسبل الشراكة المتوازنة، من أجل تدعيم الارتباط العضوى بين اقتصادات المنطقة والاقتصاد الصينى.

ويشير د. يانج كوانج، مدير معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية - فى دراسة له نشرت قبل عامين حول تقييم مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط - إلى أن ترجمة الفرص الاقتصادية والتنموية المتاحة لكل من الصين والشرق الأوسط تتطلب عددا من الإجراءات، منها:

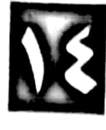
١- أهمية تشجيع القطاع الخاص من كلا الجانبين على تطوير علاقاتهما التجارية وتحفيزه على دخول شراكات بعيدة المدى، على أن تقوم الدول المعنية بإزالة العقبات التى تحول دون ذلك، والإسراع بالإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتوقيع المزيد من الاتفاقيات المعنية بضمان الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبى لخلق مناخ افضل استثماريا وتجاريا لصالح القطاع الخاص، بالإضافة الى توفير خدمات للمعلومات والاستشارات القانونية وضبط الجودة وتصديق شهادات الماركات التجارية الشهيرة، وتوفير الضمان والائتمان البنكى، بالإضافة الى تنظيم دورات التأهيل والتدريب.

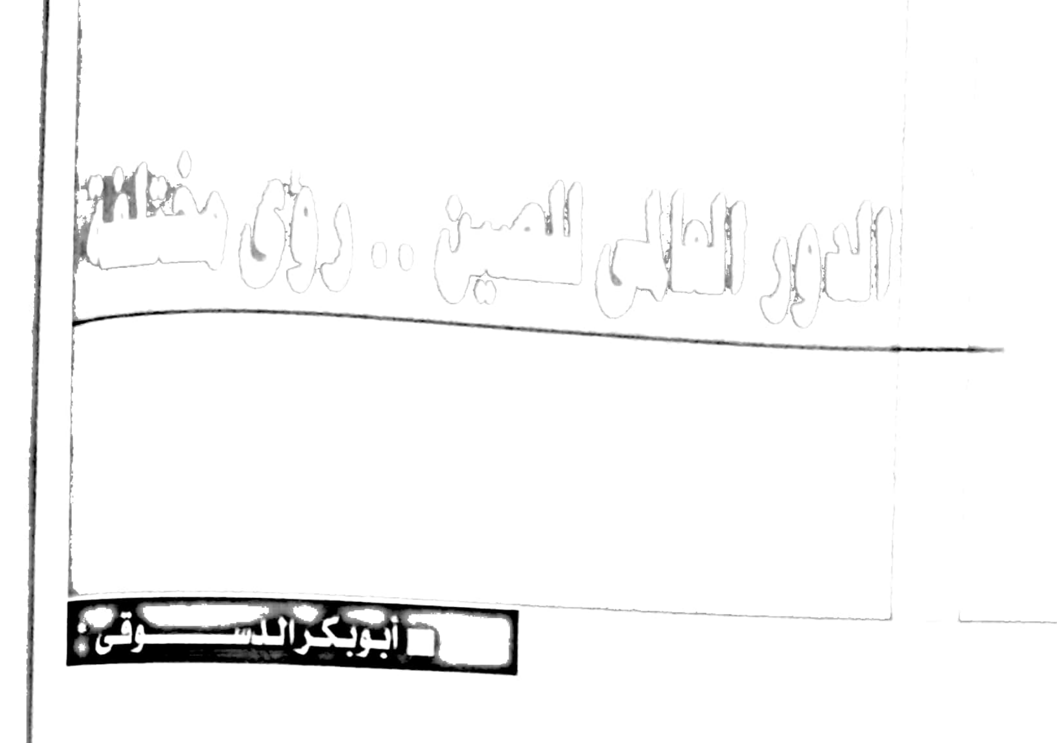
٢- ادراج بند إقامة منطقة تجارة حرة على جدول أعمالهما بعد دراستها ومناقشتها، باعتبار أن مثل هذه المناطق تزيد من فرص التبادل التجارى الحر، كما تفتح آفاقا كبرى لأطرافها فى الدخول فى شراكات اقتصادية استراتيجية.

٣- توسيع دائرة الأمن البترولى، وجعله منطلقا لتوسيع دائرة التعاون الاستثمارى المتبادل، سواء فى الاستثمار فى الاكتشافات والمسوح الجديدة للنفط والغاز، أو تجديد وإنشاء المصافى النفطية الجديدة، أو بناء مرافق لنقل وتسويق النفط ومشتقاته، فضلا عن تأمين طرق وممرات نقل النفط.

٤- بناء آليات حوار استراتيجى متعددة المستويات، من قبيل منتدى التعاون العربى - الصينى، ومنتدى التعاون الاقتصادى بين الصين وإفريقيا وغيرهما. فمثل هذه الآليات الجماعية تقدم سبلا واضحة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة، كما تقدم الحلول المناسبة لما يطرأ من مشكلات تطبيقية.

يلفت النظر هنا أن هناك محاولات جرت فعلا لترجمة بعض هذه الشروط من أجل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط. ومنذ سنوات قليلة، بدأ الحديث عن إحياء طريق الحرير القديم الذى كان يربط الصين بمنطقة غرب آسيا منذ ٢١٠٠ عام، وكان يمر عبر مناطق تمثل اليوم دول باكستان، وأفغانستان، وإيران وصولا إلى الخليج العربى، والعراق، وسوريا، ولبنان، ثم شمالا إلى تركيا، وذلك فى ظل هدف كبير لتنمية الصلات التجارية والاقتصادية والثقافية بين هذه المجموعة الكبيرة من الدول والمجتمعات، كلها ذات علاقات تاريخية قديمة جدا. واستلهاما لهذه الفكرة الكبيرة، عقد فى مايو الماضى فى بكين ما وصف بالقمة الأولى للشرق الأوسط والصين لعام ٢٠٠٨ بحضور نحو ١٠٠ منظم أعمال، أغلبهم من الصين، والسعودية، حيث ناقشوا الفرص والتحديات الرئيسية لإحياء "طريق الحرير" القديم، أو - بعبارة أخرى - تعزيز التبادلات المختلفة، ولكن وفق آليات حديثة، وفى ظل العولمة السائدة بكل ما تتيحه من فرص وتحديات فى الوقت نفسه.





أبو بكر الدسوقي (*)

ينطلق الصين، العملاق الآسيوى الصاعد، بقوة نحو القمة فى إطار سياسة شاملة تنطلق من الداخل إلى الخارج، والصين قوة متنامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، تتحرك فى إطارسياسة خارجية شاملة، صينية التوجه، عالمية المجال، هدفها باختصار نهضة الصين وتقدمها والوصول إلى المكانة اللائقة بها على المسرح الدولى، بعد أن ظلت حبيسة محيطها الإقليمى إبان الحرب الباردة. لكن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولى، فى وقت كانت تتطلع فيه إلى وجود نظام دولى متعدد الأقطاب يقوم على التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة فى إطار الشرعية الدولية. ورغم التوجه السلمى للصين، وتأكيدها الدائم أن هدفها هو مشاركة دول العالم فى الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة، بما يدفع قضية السلام والتنمية للبشرية للأمام، إلا أنها تتعرض كثيرا لحملات تشويه دورها على المستوى العالمى، وبخاصة من وسائل الإعلام الغربية التى لا تتورع عن اعتبارها مصدرا للتهديد، كما يعتبر الأوروبيون الصين - وفقا لآخر استطلاع للرأى - بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار فى العالم. وتأمل الصين، من خلال استضافتها للحدث الرياضى العالمى "أوليمبياد بكين ٢٠٠٨" -إلى جانب وسائل أخرى- فى تحسين صورتها على المستوى العالمى وإلقاء مزيد من الضوء والإيجابية عليها، الأمر الذى يلقى بمزيد من الجدل حول دور الصين فى العالم الخارجى، ورؤية العالم لهذا الدور ورؤية الصين لدورها، . ووسائل وآليات الصين لتحسين صورتها عبر العالم.

أولا- صورة الصين لدى العالم :

كيف يرى العالم الصين؟ هذا التساؤل أصبح محل اهتمام الخبراء والسياسيين فى الصين، خاصة فى ظل حملات التشويه المستمرة التى تتعرض لها الصين وتجربتها التنموية من قبل وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة الأمريكية، والتى درجت على استعمال مصطلح "التهديد الصينى" فى كثير من تحليلاتها، الأمر الذى يهدد التجربة الصينية السياسية. ولقد بدأت مسألة التهديد الصينى تنعكس بشكل أو بآخر على تصريحات الخبراء والمسئولين فى الصين. ويقول يانج يى Yang Yi، وهو عميد بحرى، ومدير أحد مراكز الأبحاث العسكرية، "إنه فى كل مرة تحاول الجمهورية الشعبية تأكيد ذاتها فى مجال الدبلوماسية، أو تحديث قواتها العسكرية أو فتح علاقات مع بلدان أخرى، فإن الولايات المتحدة تظهر ذلك بمثابة التهديد، وبقية دول العالم فى الغالب تأخذ بما تروج له الدولة العظمى المسيطرة على الخطاب الدولى"(١).

وهناك العديد من الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة للترويج لمصطلح التهديد الصينى، ومنها:

١- تهديد مكانة الولايات المتحدة عالميا: حيث يمثل الصعود الصينى تهديدا محتملا ا لمكانة الولايات لمتحدة على قمة النظام الدولى، حيث ظهر داخل الولايات المتحدة بعض التقديرات الاستراتيجية والأيديولوجية السلبية نوعا ما للصين. ووفقا للإحصاءات السنوية لمعهد جالوب للشئون العالمية، فإن ٤٠٪ من

(*) سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية .

الأمريكيين يرون الصين بوصفها البلد المهيمن في العالم على العلاقات الدولية، وأنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، في حين تراجعت الولايات المتحدة للمرتبة الثانية بنسبة ٣٣٪ (٢)

وقد كتب المؤرخ نيال فرجسون "أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجه العالم نحو الشرق". كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تزايد قوة الصين، بينما تتآكل مكانة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن القطب المتراجع، وهو الولايات المتحدة، سوف يعتبر الصين تهديدا أمنيا(٣). وكان الرئيس جورج دبليو بوش قد أعلن في وقت مبكر من حكمه أن الصين خصم استراتيجي وليس شريكا استراتيجيا. ويبدو أن القلق الأمريكي من الصعود الصيني مرجعه التخوف من حدوث تحول للقوى. وقد عبرت الصين صراحة عن أن هدفها هو خلق نظام عالمي متعدد القوى، وهذا خطر يهدد المصالح الأمريكية. وكما يشير منظرو العلاقات الدولية، فإن أخطر موقف في أي نظام دولي هو الموقف الذي تصعد فيه قوى وتهبط فيه قوى أخرى، فهذا يؤدي إلى تغيير في معادلة القوى، وهذا قد يؤدي أيضا إلى اندلاع الحروب. وقد عبر عن ذلك صراحة العالم الأمريكي، جون ميرشماير، بقوله "لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي الهائل على مدى العقود القليلة القادمة، فمن المحتمل أن تنخرط الولايات المتحدة والصين في تنافس أمني شديد، مع إمكانية كبيرة لنشوب الحرب"(٤).

٢- تنامي القوة الصينية: فهناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن الصين في طريقها لكي تكون قوة كونية هائلة، ومنها:

- التطور العلمي والتكنولوجي، حيث تولى الصين أهمية خاصة لتطوير قدراتها التكنولوجية. وقد أطلقت الصين ثاني قمر صناعي ضمن سلسلة من أقمار البحث العلمي التي طورتها بالاشتراك مع البرازيل، كما أصبحت الصين ثالث دولة، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، تنجح في إرسال رجل إلى الفضاء، وإعادته بعد ٢١ ساعة، هذا فضلا عن أن الصين لديها صواريخ قادرة على إسقاط أقمار صناعية، وبذا فقد كسرت الصين احتكار الفضاء، الذي كان مقصورا على الولايات المتحدة وروسيا وحدهما، وكسرت أيضا احتكار التكنولوجيا البالغة التعقيد، هذا فضلا عن قدرة الصينيين على إخفاء برامجهم الفضائية والعسكرية(٥).

- حيازة مقومات القوة، سواء كانت هذه القوة قوة المال، أو السلاح أو الأفكار، حيث أصبحت الصين قوة اقتصادية هائلة، بعد أن تضاعف حجم اقتصادها أربع مرات منذ أن بدأت عملية الإصلاح، وأصبحت مركز التصنيع في العالم، وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي من الحديد والصلب والفحم، ولديها احتياطي ضخم من النقد الأجنبي وصل في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي. كما أن معدل الإنفاق العسكري قد تزايد بمعدل ١٨٪ سنويا قياسا إلى نسبة التضخم. وقد بلغ، طبقا للمصادر الصينية، نحو ٣٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦، في حين تشير المصادر الأمريكية إلى انه بلغ نحو (٩٠) مليارا في العام نفسه(٦)

٣- تزايد الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية، حيث تعاظم الطلب الصيني عليهما بشراهة. وقد أشار رئيس المكتب السابق للفاينانشيال تايمز في بكين إلى مدى تعطش الصين لفرص العمل، والمواد الخام، والطاقة، والأسواق الجديدة، وتصدير السلع، والعمال، والاستثمارات، مؤكدا أن شهية الصين الهائلة وإن كانت غير متعمدة، فإنها سوف تعيد تشكيل العالم في التجارة والسياسة، مستشهدا بقول نابليون "دعوا الصين نائمة لأنها عندما تستيقظ سوف تهز العالم"(٧)

٤- انتهاكات حقوق الإنسان: حيث تثير مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين الرأى العام الأوروبي والأمريكي، وكثيرا ما تسعى الولايات المتحدة لإثارة هذا الملف في مواجهة بكين، حيث دأبت واشنطن على إصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في العالم يتناول بالنقد والاتهام حالة حقوق الإنسان في الصين. وقد أعلنت منظمة العفو الدولية مؤخرا أن الصين هي أكبر منفذ لعقوبة الإعدام في العالم، ففي آخر تقرير لها، جاءت الصين في المرتبة الأولى بإعدام ٤٧٠ شخصا في عام ٢٠٠٧، إلا أن المنظمة تتوقع أن تكون حالات الإعدام في الصين أكبر من ذلك بكثير، وقد تصل إلى ٦٠٠٠ حالة في العام. وهذه الانتهاكات تستفز الرأى العام الأوروبي الذي لا يتوانى عن تقديم النقد اللاذع للسكوت الأوروبي الرسمي عما يحدث في الصين من انتهاكات لحقوق الإنسان، ضمانا للمصالح المتبادلة. ومن هنا، ينتج التضارب في المواقف والقرارات بين المفوضية الأوروبية التي تمثل الدول والتي تدعو لتشجيع التعاون مع الصين، وبين البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من المواطنين، والذي يصدر قرارات ينتقد فيها الصين فيما يخص حقوق الإنسان وتايوان والتبت(٨).

وعقب أعمال القمع التي قام بها الجيش الصيني في إقليم التبت في منتصف مارس ٢٠٠٨، ردا على بعض مظاهرات الاحتجاج وأعمال الشغب، أظهر استطلاع للرأى - نشرته صحيفة الفاينانشيال تايمز في ١٥ أبريل ٢٠٠٨ - أن الأوروبيين ينظرون للصين باعتبارها أكبر تهديد للاستقرار العالمي. وأشار الاستطلاع إلى أن نسبة ٣٥٪ من الناخبين في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا يرون الصين بوصفها أكبر تهديد، في حين تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩٪، في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة في استطلاع مماثل العام الماضي باعتبارها أكبر تهديد للاستقرار العالمي(٩).

وقد أكد "مارك ليونارد"، المدير التنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في حديث للفاينانشيال تايمز أن صورة الصين لدى الأوروبيين قد تغيرت من أرض الفرص الاقتصادية

إلى التهديد الأول للأمن العالمى، لأنهم ينهلون معلوماتهم عن الصين من وسائل الإعلام الغربية، فى حين أنهم يرون الولايات المتحدة بصورة اقل حدة تأثرا بالثقافة الشعبية للولايات المتحدة(١٠).

٥- دعم النظم الديكتاتورية: حيث يرى الغرب الصين باعتبارها النموذج الرائد للنظم التسلطية الشمولية ونظم الحكم الواحد عبر العالم. فهناك جدل يثار حاليا بين علماء الصين بالغرب عما إذا كانت الصين تدعم بنشاط الدول التسلطية، أم أنها تتابع مصالحها الوطنية فحسب، حيث نجحت الصين فى تأكيد أن نظم الحكم الاستبدادية يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادى، وأن تحظى بقدر من الشرعية الشعبية أيضا. لذا، فإن كثيرا من النظم الديكتاتورية فى العالم سوف تأخذ قوة من النموذج الصينى، الذى يسمح لدول الحزب الواحد بالبقاء على الحياة فى عصر العولمة ووسائل الاتصال الجماهيرية.

هذا فضلا عن تعاون الصين مع العديد من النظم الديكتاتورية فى أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بغض النظر عن مدى شرعية هذه النظم و ممارساتها الاستبدادية، وذلك وفقا لسياستها التى تعتمد على شعار براق، هو مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية(١١).

أما باقى دول العالم، فتنظر للصين نظرة إيجابية، وإن كانت هناك بعض الدول قد تضررت من سياسات الإغراق الصينى لأسواقها، مما تسبب فى ارتفاع معدلات الكساد والبطالة فى هذه الدول. إلا أن النظرة العامة تظل إيجابية فى ضوء إمكانية حل مشكلات التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية. وقد أظهر إحصاء، نفذته هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، أن تأثير الصين على العالم إيجابى أكثر من تأثير الولايات المتحدة أو روسيا. وقال ٤٨٪ من المشاركين فى الإحصاء من ٢٢ دولة إن دور الصين إيجابى بصفة عامة مقابل ٣٠٪ اعتبروه سلبيا، كما عبر أغلبية المشاركين بالإيجاب عن نمو الاقتصاد الصينى، فى حين لا يرغب فى تقدمها العسكرى إلا عدد قليل(١٢).

ثانيا- الصين ودورها فى العالم الخارجى :

لا يزال كثير من الخبراء فى الصين ينظرون لبلادهم باعتبارها دولة نامية لا تزال فى حالة صعود، ومن ثم فإن أهدافها الأساسية تتركز فى السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها وتحقيق التنمية والسلام، وعدم التورط فى أى مواجهات عسكرية مع أى طرف، وبخاصة الولايات المتحدة، حتى لا تتهدد مسيرة التنمية الداخلية(١٣).

فعلى المستوى النظرى، تسعى الصين منذ استقلالها إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها فى العالم الخارجى. وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية صراحة إلى هذا التوجه، وأهمها على الإطلاق المبادئ الخمسة للتعايش السلمى، التى التزمت بها منذ عام ١٩٥٤، والمتمثلة فى الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضى، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير، والمساواة، والتعايش السلمى، وهى المبادئ التى تعكس الالتزام القوى بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التعاون فى العلاقات الدولية. وتتم الإشارة إلى هذه المبادئ دائما باعتبارها مرجعا أساسيا للسياسة الخارجية الصينية، هذا فضلا عن الوثائق الحديثة مثل البيان الرسمى الذى صدر فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٣، والذى حدد رؤية الصين لدورها فى ظل النظام العالمى الجديد، والذى أكد ضرورة احترام المبادئ المشار إليها سابقا، إضافة إلى دعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة فى السيادة بين الدول، أيا كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية، واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة، والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون النفعى المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة(١٤).

ولا تتوانى التصريحات الرسمية لقادة الصين على تأكيد هذه المبادئ، ومنها خطاب الرئيس الصينى هو جينتاو، الذى ألقاه فى ١٢ أبريل ٢٠٠٨ خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوى لمنتدى بواو الآسيوى، والذى أكد فيه أن الصين حاليا تعد مشاركا أساسيا فى النظام الدولى، والذى أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمرا لا يمكن التراجع عنه، وأن الصين تلتزم التزاما صارما بنهج التنمية السلمية، واحترامها لحق الشعوب الأخرى فى الاختيار المستقل لنهج تنميتها، واتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية، وأن الصين لن تسعى مطلقا للهيمنة أو التوسع، وأن الصين ستتبع بثبات استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ، وتعزيز النمو المطرد للاقتصاد العالمى، وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار، والسعى نحو حل جماعى للمخاطر المالية وأمن الطاقة، وحل النزاعات الاقتصادية والتجارية من خلال التشاور والتعاون، واستعداد الصين للتكيف مع المخاوف المشروعة للدول الأخرى، خاصة الدول النامية، و التزام الصين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومراعاتها القانون الدولى والمعايير الحاكمة للعلاقات الدولية، وتعزيز الديمقراطية والتناغم والتعاون والتقدم المشترك فى العلاقات الدولية واحترامها لتنوع الحضارات البشرية. علاوة على أن الصين ستظل تعمل من أجل نظام دولى أكثر عدلا وإنصافا، وتأكيده مشاركة الصين بجدية فى الشئون متعددة الأطراف، ومحاولتها لعب دور بناء مهم فى دفع القضية النووية الكورية والقضية النووية الإيرانية وقضية دارفور وغيرها نحو الحل السلمى، معتبرا الصين قوة مهمة لصيانة السلام والاستقرار على المستويين الإقليمى والعالمى(١٥).

أما على مستوى الممارسة الفعلية، فقد دأبت الصين على إعطاء سياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والفاعلية والبراجماتية والواقعية التى تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقا لمبادئها لتحقيق السلام والتنمية. ولعل السياسة الصينية هنا تكاد تكون متأثرة بالطبيعة البراجماتية للفكر والحضارة الصينية التى ترفض النظرة الواحدة للأمور أو أن تكون أسيرة اتجاه واحد وهذه البراجماتية الصينية التى عبر عنها الرئيس

الراحل "دانج شياو بينج" بقوله: "إنه لا يهم أن يكون لون الهر أبيض أو أسود وإنما المهم أن يأكل الفأر". كما أن مرونة الدبلوماسية الصينية هى أشبه بليونة حركات التنين - الذى يرمز إلى الصين - ورهافة عضلاته التى يمكن لها أن تتحرك فى كل الاتجاهات. والصين حضاريا هى بلد الوسط والتسامح والتناغم، وفلسفتها الأخلاقية والروحية تقوم على فكرة الانسجام والتناغم، وهذه المفاهيم لا تزال موجودة فى فكر السياسيين الصينيين وفى نظرتهم إلى إدارة شئون العالم. وقد تحولت هذه المفاهيم إلى استراتيجية ناعمة وفاعلة للدبلوماسية الصينية، عملا بالمثل الصينى القائل: "أغمد خنجرك فى بسمة"(١٦). وتظهر هذه السياسة جلية فى سياسة الصين تجاه العالم الخارجى، والتى تقوم على عدة محاور، هى:

١- احتواء القوة العظمى: حيث ترغب الصين فى تشكيل نظام دولى جديد متعدد الأقطاب، ومن ثم فهى ترفض نظام القطبية الأحادية، وتعارض سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم. إلا أن الصين فى كل الأحوال تبدو غير راغبة فى سياسة المواجهة أو التحدى مع الولايات المتحدة، ولكنها تجنح إلى سياسة الاحتواء وتعمد إلى الحلول السلمية ولكن فى إطار من الندية والمساواة(١٧). ففى مسألة تايوان، ورغم تأكيد الولايات المتحدة دعمها لتايوان التى تعتبرها الصين جزءا من الوطن الأم، ورغم تأكيد الصين أنها لن تقبل باستقلال تايوان حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، إلا أنها تراهن على الوحدة بالطرق السلمية، وهى بذلك لا تعطى الولايات المتحدة فرصة المواجهة حول تايوان. ومع ذلك كله، فإن السياسة الصينية - من منظور واقعى مرن - تقبل التعاون مع الولايات المتحدة فى كافة المجالات، خاصة فى مجال التجارة، حيث تعتبر الولايات المتحدة هى الشريك التجارى الأول للصين، وتعد الأخيرة هى الشريك التجارى الثانى للولايات المتحدة، وإحدى المشكلات العالقة بين الطرفين أن هناك عجزا فى الميزان التجارى للولايات المتحدة لصالح الصين قدر فى فبراير ٢٠٠٧ بنحو ٢٠١,٦ مليار دولار، وهو رقم قياسى، لكنه يعطى مؤشرا على ضخامة التبادل التجارى بينهما.

٢- توسيع جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى، وفى مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبى، فقد نجحت الصين فى إقامة اتفاقية صداقة مع روسيا -منافسها التاريخى على قيادة العالم الشيوعى فى الماضى- خاصة فى ظل تزايد أهميتها بالنسبة لبكين، حيث تشتركان معا فى رفضهما للهيمنة الأمريكية، وفى رغبتهما فى إيجاد نظام دولى متعدد الأقطاب، كما أن روسيا مصدر أساسى لإمداد الصين بالنفط والسلاح(١٨).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبى، فتسعى الصين إلى تعظيم مصالحها معه، خاصة فى مجال التجارة والاستثمار، إذ يعتبر الأخير الشريك التجارى الثالث للصين، ويأتى فى الترتيب الثالث أيضا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية فى الصين، رغم الخلاف الذى قد ينشأ بينهما بين الحين والآخر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فى الصين، واتباع الصينيين لسياسات الإغراق التجارى، واعتراض الصين على بعض صفقات الأسلحة التى يعقدها الاتحاد الأوروبى مع تايوان. ولكن الطرفين فى النهاية يتفقان على أن المصالح المتبادلة تجب أى خلاف، كما أن هناك آلية دائمة لحل هذه الخلافات عن طريق التفاوض المباشر. وليس أدل على إيجابية السياسة الصينية مع الاتحاد الأوروبى سوى أن أصدر الأخير وثيقة بناء شراكة شاملة مع الصين ودفع التعاون مع الصين عبر آلية التجمع الآسيوى الأوروبى (أسيام)(١٩).

٣- الجوار الآسيوى الآمن حيث تدعو الصين دول الجوار الآسيوى إلى اتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة التى من شانها أن تنحى الخلافات جانبا وتحقق العيش فى تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادى والتصدى للتحديات المشتركة والتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووى، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار فى المخدرات، وكذلك زيادة التبادلات الثقافية والشعبية، والالتزام بسياسة الانفتاح(٢٠).

لكن المهم فى هذا الصدد أن الصين تنشد سياسة الجوار الآمن من خلال مشاركتها الإيجابية فى حل المشكلات الأمنية وتحقيق الاستقرار، خاصة فى شبه الجزيرة الكورية، وتصفية خلافاتها مع دول الجوار، وطمأنة خصميها التقليديين فى المنطقة والتفاعل الإيجابى معهما وهما اليابان والهند.

فقد أعلنت الصين عن رغبتها فى تسوية الأزمة الناتجة عن الاعتراف الكورى الشمالى بامتلاك الأسلحة النووية، ودعت كوريا الشمالية إلى تجنب إجراء تجارب صاروخية، لأن ذلك من شأنه زيادة التوتر وإطلاق سباق تسلح فى المنطقة، وبخاصة مع اليابان و كوريا الجنوبية وتايوان. ولذا، خرجت الصين عن صمتها تجاه الأزمة، واستضافت المحادثات السداسية فى مارس ٢٠٠٧، ومارست ضغوطها على حكومة "بيونج يانج" للاستجابة لمتطلبات الحل السلمى.

كما سعت الصين منذ مطلع التسعينيات إلى تسوية النزاعات الحدودية مع دول الجوار، خاصة روسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ولاوس، وطاجيكستان، وفيتنام. ورغم عدم تسوية الخلافات الحدودية بين الهند والصين، إلا أن مناطق الحدود بينهما تشهد حالة من الهدوء. ويلاحظ أن الصين كثيرا ما كانت تفض تلك النزاعات دون أن تعود عليها أى فائدة. وقد حصلت الصين على ٥٠٪ فقط من الأقاليم المتنازع عليها أو أقل. فعلى سبيل المثال، عند فض النزاع القائم بخصوص جبال البامير، التى توارثتها طاجيكستان من الاتحاد السوفيتى، فقد قبلت الصين بالحصول على ألف م٢ فقط من مساحة تبلغ ٢٨ ألف متر مربع(٢١).

ولقد سعت الصين إلى طمأنة خصومها التقليديين فى ...نطقة. فبالنسبة لليابان، فرغم تعاظم المصالح الاقتصادية ...نهما، إلا أن الرواسب التاريخية، وبخاصة فترة الاستعمار ...يابانى للصين إبان الحرب العالمية الثانية، ظلت تلعب دورها فى ...رقلة اى انطلاقة للعلاقات الثنائية بين البلدين، ومع ذلك فقد ...يرت الصين من أفكارها تجاه اليابان، وأصبح هناك اعتقاد ...اسخ بأن المصالح الاقتصادية المتبادلة يجب أن تكون فى قلب ...جوهر العلاقات بين البلدين، وانه لا مجال للعاطفة أو رواسب التاريخ فى تحقيق المصلحة القومية. ورغم المخاوف الصينية إزاء السياسة الأمنية لليابان وتحالفها مع الولايات المتحدة والشراكة فى مشروع الدفاع الصاروخى التكتيكى، فضلا عن خطط اليابان بشأن مراجعة دستورها السلمى بغية تسهيل نشر قوات عسكرية يابانية والتعاون بشكل أعمق مع الولايات المتحدة، إلا أن الصين أعلنت أنها لا تعتزم إجراء مزيد من التجارب الصاروخية، وترتب على ذلك تعهد الطرفين بتوثيق التعاون فى مجال الدفاع والقضايا المتعلقة بالأمن الاقليمى بما يحافظ على السلام والاستقرار فى المنطقة. كما أطلعت الصين اليابان على سياساتها الخاصة بتحديث المؤسسة العسكرية وتأكيدها أنها ذات طبيعة دفاعية.

أما بالنسبة للهند، فقد نجحت الصين فى توقيع اتفاق للتعاون والمشاركة الاستراتيجية من أجل الرخاء والسلام، كما تبنت الصين موقفا محايدا من قضية كشمير، واعترفت بسيادة الهند على منطقة سيكام سعيا لإقناع الهند بأن إقليم التبت يعتبر جزءا من الصين، ومحاولة منعها من الاستمرار فى استضافة زعيم التبت "الدلاى لاما"، ومع ذلك تتحفظ الصين على البرنامج النووى للهند وتهديد باكستان، حليفتها الاستراتيجية، فضلا عن علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة، ومع ذلك لا تقوم الهند بأى أعمال ضد المصالح الصينية(٢٢).

٤- الشراكة الإيجابية مع الدول النامية: حيث تعمد الصين إلى إقامة شراكات اقتصادية مع كافة الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة فى ظل اعتقاد القيادة الصينية أن الصين أصبحت مكونا مهما من مكونات النهوض العام للدول النامية، وذلك فى إطار من المساواة والكفاءة ودون التدخل فى الشئون الداخلية، ودون التورط أيضا فى مشاكلها الإقليمية، وهو الأمر الذى يلقى هوى لدى بعض قادة هذه النظم التى يفتقد كثير منها الشرعية، وتقوم على التسلط وانتهاك حقوق الإنسان. وتهدف الصين من وراء هذه السياسة إلى فتح اسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية، والاعتماد عليها فى تزويدها بالنفط والموارد الطبيعية، هذا إلى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول فى المحافل الدولية، خاصة فى التصويت فى الأمم المتحدة، وكذلك فى تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولى يقوم على المساواة، وترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية. وتعتمد الصين فى هذه السياسة على إقامة المنتديات، مثل منتدى التعاون الصينى - العربى، ومنتدى التعاون الصينى - الإفريقى، والمشاركة فى عضوية المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاى التى تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى "سارك"، وكذلك مد جسور التعاون مع رابطة الآسيان، ومنظمة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والباسيفيك وغيرها(٢٣).

٥- الوفاء بالتزاماتها الدولية: حيث تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، باعتبارها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن، وأعضاء النادى النووى الدولى، إلى جانب عضويتها فى أكثر من مائة منظمة حكومية دولية وطرف فيما يزيد على ٣٠٠ معاهدة دولية. وتشارك الصين بنشاط فى الشئون الدولية والإقليمية وتنفذ بجدية التزاماتها الدولية. وقد بعثت الصين على مدى الأعوام الماضية ما يزيد على مائة الف جندى لحفظ السلام فى إطار ٢٢ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويوجد حاليا أكثر من ١٩٠٠ من جنود حفظ السلام الصينيين فى الخدمة العاملة، مما يجعل الصين أكبر دولة تسهم بقوات من بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى(٢٤). كما أن الصين تساهم بإيجابية فى إيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا الدولية المتوترة، مثل أزمات البرامج النووية فى كوريا الجنوبية وإيران. كما تسعى الصين إلى المشاركة الفعالة فى جهود منع الانتشار النووى والسيطرة على التسلح الدولى ونزع السلاح. وفى هذا الصدد، فقد انضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية بشأن السيطرة على التسلح. وتؤيد الصين إصلاح الأمم المتحدة وتدعمها مع غيرها من الهيئات المتعددة الأطراف لمواصلة لعب دورها الحيوى فى معالجة الشئون الدولية. وتعارض الصين بحزم جميع النشاطات الإرهابية بمختلف أشكالها، وتساهم بإيجابية فى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب(٢٥).

ثالثا- وسائل تحسين الصورة :

وقد بدأت الصين تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التى يروجها منظرو الغرب عبر العالم الخارجى، وأدركت أن ذلك قد يمثل تهديدا لدورها فى العالم ولتجربتها التنموية الرائدة التى تستند بالأساس على العالم الخارجى. فهى تدرك تماما مخاطر العزلة الدولية عليها، خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوى، ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل، ومنها:

١- تغيير الخطاب الصينى: فالصينيون أنفسهم بدأوا فى تغيير خطابهم السياسى والتنموى، فهم حاليا يتجنبون استخدام تعبير الصعود الصينى الذى كانوا يستخدمونه سابقا بعد أن صدرت تعليمات فى عهد الرئيس "هو جينتاو" باستخدام تعبير "التطور السلمى للصين"، الذى لا يسعى إلى تغيير التوازنات الدولية، وانه لن يفيد الصين فقط ولكن سيفيد الآخرين أيضا. كما تنفى الصين اى تشابه بين الصعود الصينى الحالى والصعود الألمانى فى القرن التاسع عشر فى عصر غليوم الثانى،

والذى تسبب فى الحرب العالمية الأولى. وتؤكد الصين أنها تعمل فى إطار توافق المصالح، وأن الصعود الصينى ليس خطرا بالضرورة على العلاقات الدولية، لأن الصين ستندمج فى النظام الدولى مع بقية الدول الأخرى. كما أن الصعود الصينى لا يعنى بالضرورة تحدى الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما حدث فى حالة الصعود اليابانى والألمانى. فالصين تعتمد على السوق الأمريكية، إذن كيف ستتحداها؟ والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل أكبر بالقوى العظمى، ولم يتحرج هؤلاء من القبول بمبدأ أن العالم أحادى القطبية، وأن الولايات المتحدة ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة. وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أيدوا مرارا مبدأ تعدد الأقطاب، وأدانوا فى المقابل مبدأ أحادية القطب، إلا أن هؤلاء المنظرين -غير الرسميين- يرون أن الصين لن تستطيع مجابهة الولايات المتحدة فى الوقت الراهن، وأن تحقيق الصين لأهدافها (السلام والتنمية) يمكن أن يتم فى ظل العالم أحادى القطبية(٢٦).

٢- تأكيد الشفافية العسكرية: حيث قررت الصين رفع شفافية الشئون العسكرية بصورة متزايدة، تعزيزا للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان بالعالم. فشفافية التسلح تعنى وصف دولة لنواياها العسكرية أحادية الجانب وقدراتها ونشاطاتها العسكرية المعلن عنها علنا، ويتم تعهدها بها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطنى. وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية، حيث أعلنت عن مشاركتها فى نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداء من عام ٢٠٠٧، واستأنفت مشاركتها فى سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وقدمت بيانا عن النفقات العسكرية لعام ٢٠٠٦، إلى جانب حرص قادة الجيش الصينى على الزيارات المتبادلة والاتصالات المتكررة مع جيوش دول العالم المختلفة. وقد أجرى الجيش الصينى خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٨ مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى. وفى عام ٢٠٠٥، فتحت قوات الصواريخ الاستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية. وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية فى مجال التسلح، بما يساعد على تعزيز الثقة وتخفيف التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمى والدولى(٢٧).

٣- تطوير أداء الدبلوماسية الصينية: حيث أثمرت نتائج التدريب المستمر الذى تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاما عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفطنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة وأوروبا، والمجيدين لأكثر من لغة أجنبية، صحب ذلك عملية تغير إدراك القادة لأهمية طرح الصين لوجهة نظرها أمام العالم الخارجى من أجل تحسين صورتها، ولتعبئة رأى عام دولى مناصر لها ومتفهم لأبعادها وأهدافها. وفى هذا الصدد، قامت الصين أيضا باستخدام شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" كإحدى وسائل الاتصال بالعالم من أجل توضيح صورتها بشكل مباشر من خلال عدة مواقع، أهمها موقع مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة (www.china-org.cn)، وموقع وزارة الخارجية (www.fmprc.gov.cn)، وهذه تطورات لم تعهدها الدبلوماسية الصينية من قبل(٢٨).

٤- تفعيل مصطلح "القوة الناعمة": وهو المصطلح الذى يستخدم فى أدبيات العلاقات الدولية منذ أن قدمه عالم السياسة الأمريكى جوزيف ناى فى عام ١٩٩٠، إذ بدأت دوائر السياسة الخارجية الصينية فى تفعيل العمل بهذا المصطلح من خلال استخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والأيديولوجية والفكرية والرمزية، ومنها تنظيم مؤتمر فى بكين لبدء "حلم الصين" فى أبريل ٢٠٠٦ فى محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى، هى: التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية، والقانون الدولى، إضافة إلى أن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها عن احترام السيادة وتنوع الحضارات، فى حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين عن القوة وتغيير النظام الدولى لصالح بلادهم. كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أى شروط. كما أن الحوار هو اللغة الغالبة فى علاقات الصين بحلفائها أو حتى الدول الصغيرة فى إطار من المساواة وبعيدا عن ممارسات الهيمنة التى تتبعها الولايات المتحدة.

كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن "التنين" الرمز الصينى الشهير، الذى يرمز إلى الأمة الصينية وروحها ووحدتها، ما هو إلا مخلوق خيالى مركب، تم استخدامه فى إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة، حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص فى شكل حيوان ما، فجاء قائد عظيم فوحد هذه القبائل، فتم توحيد كل هذه الرموز فى شكل كائن خرافى افتراضى وهو "التنين"، وهو بذلك يرمز إلى التنوع والتوحد والتناغم، وهو بذلك أيضا يختلف عن معناه الغربى "Dragon" الذى يرمز إلى الهيمنة والسيطرة والاقتحام. ومن هنا، دعا المفكر الصينى "كوان شيه دجيه" "Guan Shi Jie" إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهى (لونج) بدلا من المفردة الغربية "Dragon" حتى لا يتشوه معنى التنين الصينى الذى يرمز للوحدة والتناغم بالتنين الغربى الذى يرمز للهيمنة والاقتحام(٢٩).

٥- استضافة الأوليمبياد: فلا شك فى أن الصين ستسعى إلى الاستفادة من استضافتها لدورة الألعاب الأوليمبية الصيفية ٢٠٠٨ سياسيا وثقافيا، وليس على المستوى الاقتصادى والتجارى والترفيهى والدعائى فقط. فالأوليمبياد تعنى بالنسبة للساسة الصينيين فرصة لاستعادة وتقوية المكانة المرموقة للصين فى المجتمع الدولى وتحسين صورتها، مع أن ذلك سيفتح أبواب الصين أمام الصحافة العالمية التى ستكتب عن كل شىء فى الصين، الأمر الذى قد يحدث ضغوطا على الحكومة الصينية. ولكن الحدث فى حد ذاته يعتبر فرصة ثمينة لحكومة بكين لدعم

تواصلها مع العالم، وباعتباره المدخل الرسمى للصين لنادى المجتمع الدولى، وتعزيز التواصل الكامل مع الغرب، على الرغم من حكمها الشمولى. كما ينظر البعض للأوليمبياد على أنها أحد أوجه التغير السلوكى والثقافى والاجتماعى، أو إحدى وسائل التغيير فى حياة السكان، ومن ثم قد تحدث تغييرا فى الممارسة السياسية للحكومة الصينية. وأعتقد أن الدبلوماسية الصينية النشيطة والذكية لن تفوتها أبدا مثل هذه الفرصة التى قد لا تتكرر(٣٠).

والخلاصة أن الصين قوة متنامية تسعى للاستفادة من كل الفرص التى يتيحها النظام الدولى فى سبيل تعزيز مكانتها الدولية وتجربتها التنموية فى إطار توجه سلمى عام للحيلولة دون المواجهة العسكرية مع أى طرف دولى، حتى لا تتبدد جهودها، وتعجز عن تحقيق أهدافها التنموية. وفى المقابل، فإن قوى النظام الدولى، وبخاصة الولايات المتحدة، ترى فى الصين تهديدا محتملا لمكانتها ونفوذها العالمى، وذلك نظرا لتقدم الصين الهائل اقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا. فضلا عن دبلوماسيتها النشيطة، التى تقوم على مفاهيم أكثر قبولا على المستوى الدولى.

قائمة المراجع :

1- China's new intelligentsia Buy Issue, March 2008.

http://www.prospectmagazine.co.uk/article_details.php?id=10078

2- http://americanpowerblog.blogspot.com/2008

02/americans-see-china-as-world- economic.html

٣- أحمد الطحلاوى (معد)، الصعود الصينى ومستقبل الغرب. هل يتمكن النظام الليبرالى من البقاء؟، قراءات استراتيجية، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ٢٠٠٨)، نقلا عن:

G.john Ikenberry, The Rise of China and the Future of the West :Can The Liberal System Survive? Foreign Affairs Vol87., N0.1 January/February.2008

٤- المرجع السابق

5-http://islamtoday.net/albasheer show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=3069

٦- انظر: أحمد الطحلاوى، مرجع سابق.

7-http://www.amazon.com/China-Shakes-World-Troubled-Challenge/dp/0618705643

٨- ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصينى - الأوروبى، السياسة الدولية، ع ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

٩- استطلاع للرأى يؤكد نظرة الأوروبيين للصين بوصفها أكبر تهديد للاستقرار العالمى

http://www.dwworld.de/dw/article/3268250,2144,0,.00html International Relations 1.15.04.2008

10-http://www.spiegel.de/international/world/547492,1518,0,.00html&prev=/search%3Fq%3Dhow%2Bcan%2Bwor cxld%2B

11- www.prospect- magazine .co.uk/article details.php?id=10078

12- http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/world_news/newsid_4324000/.4324185stm

١٣- د. حسن أبوطالب، رؤية من بكين .. الصينيون والدور الخارجى لبلادهم، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

١٤- عبد الفتاح الجبالى (محرر)، التقرير الاستراتيجى العربى٢٠٠٦-٢٠٠٧ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧)ص ص٦٣-٨٠.

15- Full text of Hu Jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia in .2008

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/13/200804/content_614031

١٦- بلال عبد الهادى، بأى ذهنية ستحكم الصين العالم عام ٢٠٢٠؟

http://montada.arahman.net/t.9668html

١٧- عبدالفتاح الجبالى (محرر)، مرجع سابق.

١٨- أبوبكر الدسوقى، الصين وروسيا .. محددات الخلاف وأفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

١٩- السيد صدقى عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبى، فى د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محرران) الصعود الصينى، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦.

20- Full text of Hu Jintao's speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia in 2008.

http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/13/200804/content_614031

٢١- شيماء عاطف الحلوانى، دبلوماسية الصين الجديدة:

Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, China's New Diplomacy

http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/.213htm

٢٢- شيرين حامد فهمى (قراءة وترجمة)، العلاقات الصينية – الهندية .. تطبيع أم تصادم؟، المركز الباكستانى للدراسات الإقليمية، ٢٥ يونيو ٢٠٠٥،www.islamonline.net

٢٣- عبدالفتاح الجبالى (محرر)، مرجع سابق.

www.xinhuanet.com 2008-04-13 16:43:35

٢٥- محمد عبدالفتاح الحمراوى، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة:

http://m.ankido.us/news.php?action=view&id=392&PHPSESSID=4283855115a395e5afa8f7b4f10f

٢٦- شيماء عاطف الحلوانى، مرجع سابق.

27- in armaments in the introduction to the Chinese world - reflected in the confidence of our army special

http://translate.google.com/translate?hl=en&sl=ar&u=http://arabic.people.com.cn/31664/.6255422

٢٨- شيماء عاطف الحلوانى، مرجع سابق.

29- http://montada.arahman.net/t.9668html-

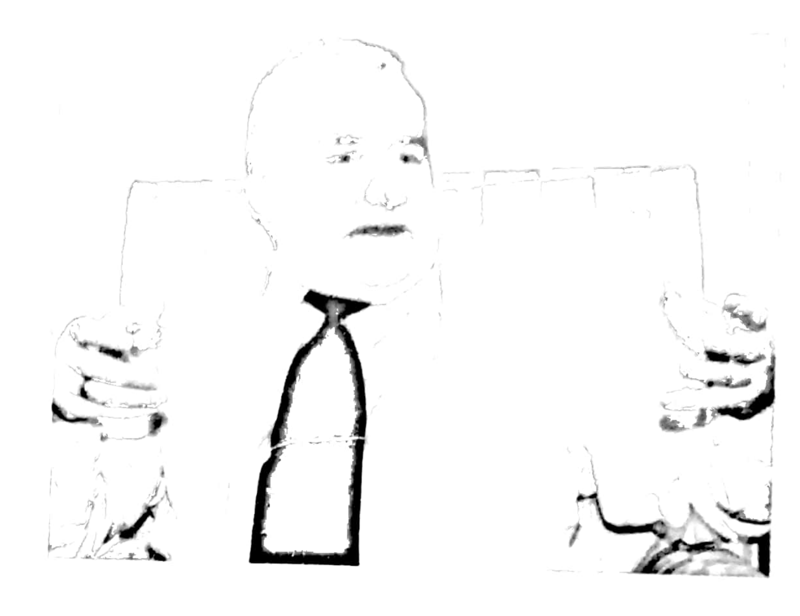
٣٠- صهيب جاسم، أوليمبياد ٢٠٠٨ .. هل تغير السياسة الصينية؟

http://www.islamonline.net/arabic/politics/07/2001/article.13shtml#top

ليخ فاليسا

زعيم حركة التضامن العمالية البولندية، رئيس جمهورية بولندا السابق:

"معركتنا للتخلص من الشيوعية كانت انتصارا عالميا"



حوار:
عائشة عبد الغفار

عاش السياسى الشهير ليخ فاليسا حياة حافلة، منذ أن كان عامل كهرباء بسيطا، حتى رأس حركة التضامن العمالية التى قادت خروج بولندا من الشيوعية، حتى أطلق عليه "كاسحة ألغام الشيوعية الأوروبية". ولد فاليسا فى مدينة جدانسك ببولندا، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٣ ، لعائلة من الفلاحين، والتحق فى شبابه بالعمل فى ساحة لتصنيع السفن الكبيرة على ساحل بحر البلطيق. صدم فاليسا عندما شاهد كيف كانت الدولة الشيوعية تقمع المظاهرات العمالية فى السبعينيات من القرن الماضى، وبدأ فى الاتصال بجماعات معارضة صغيرة. وقد انضم إلى الإضرابات العمالية التى اندلعت فى ساحة لينين لتصنيع السفن فى "جدانسك" فى أغسطس عام ١٩٨٠، رغم أنه كان قد فصل من عمله فيها.

واستطاع فاليسا ، الذى كان فى السابعة والثلاثين من عمره، بفضل شخصيته وموهبته الخطابية وبديهته الحاضرة، أن يقود تلك الإضرابات ، وأن يوسع من مطالب الحركة العمالية من مجرد رفع الأجور إلى آفاق سياسية أبعد، وإنشاء نقابات عمالية حرة.

وقد جاء إذعان الدولة الشيوعية فى بولندا لهذه المطالب تنازلا غير مسبوق فى تاريخ الحركة الشيوعية.

وتم إنشاء حركة العمال الجديدة تحت اسم "سوليدار نوسك" أو "التضامن" ، وسرعان ما انضم اليها عشرة ملايين عضو، وكان فاليسا هو زعيمها بلا منافس. وقد دخلت الحركة فى مواجهة طويلة مع الدولة - استمرت ١٦ شهرا - كانت بولندا أثناءها مهددة باجتياح عسكرى من الاتحاد السوفيتى. وقد انتهت هذه المواجهة بإعلان الأحكام العرفية فى بولندا، واعتقال فاليسا لمدة ١١ شهرا، ثم إطلاق سراحه بعدها. ولم ينجح ذلك فى القضاء على حركة "التضامن" ، وظل فاليسا رمزا لها، حيث منح جائزة نوبل للسلام فى ١٩٨٣ . وبدعم من البابا يوحنا بولس الثانى ، والولايات المتحدة، استطاع هو وزملاؤه فى القيادة السرية لحركة التضامن إبقاء روح المقاومة مشتعلة، حتى وصل ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة فى الكرملين ، مما أعطاهم أملا جديدا.

وفى عام ١٩٨٨ ، اشتعلت الإضرابات مرة أخرى فى ساحة لينين لصنع السفن فى "جدانسك"، وانضم إليه فاليسا من جديد، اضطرت بعدها القيادة الشيوعية فى بولندا للدخول فى مفاوضات مع "التضامن" - فى ١٩٨٩ - حيث تم الاتفاق على إجراء انتخابات جاءت "شبه نزيهة"، حصلت من خلالها بولندا على أول رئيس وزراء غير شيوعى منذ أكثر من ٤٠ عاما.

ولكن نشاط فاليسا السياسى لم ينته عند هذه النقطة، فسرعان ما شن حملة على قيادات حركة التضامن، حيث شعر بأنهم يديرون الدولة بالتعاون مع الشيوعيين السابقين، وتم انتخاب فاليسا كأول رئيس غير شيوعى لبولندا، المنصب الذى شغله حتى عام ١٩٥٥ .

وقد اتسم أسلوب فاليسا بالصراحة، واستخدام الخطابات النارية، وكان هناك من وجده غير مناسب لهذا المنصب. وفى مفارقة تاريخية، هزم فاليسا فى الانتخابات الرئاسية على يد شيوعى سابق، هو "الكساندر كوزانسكى"، ثم عاد الى قريته مرة أخرى مع زوجته وأطفالهما السبعة. وفى سن الرابعة والخمسين ، أعلن فاليسا عن تكوين حركته الخاصة، ووجه نشاطه الى المجتمع المدنى. ولا يزال فاليسا متابعا ومعلقا على الأحداث السياسية فى بلاده ، حيث ينادى دائما بالتشبث بالديمقراطية، كما يعلق آمالا كبيرة على الوحدة الأوروبية.

ما هو سبب زيارتكم لمصر؟ وماهى رؤيتكم للعلاقات المصرية - البولندية؟

● لقد حضرت إلى مصر بناء على دعوة وجهت لى لإلقاء محاضرة بمؤتمر منظمة شباب القادة، وهى منظمة غير حكومية تضم عشرة آلاف عضو من مختلف دول العالم، يعملون من أجل السلام. ولقد تحدثت أمام هذا المؤتمر السيدة مارى روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، بالإضافة إلى شخصيات عامة أخرى. وأنا كرجل سياسة - قادة ثورة فى بلاده فتحت الباب أمام تحرير ألمانيا الشرقية من الشيوعية وتوحيد الألمانيتين دون سفك دماء - فخور بهذه الإنجازات، وشغوف بمتابعة التطورات فى مختلف بلاد هذا العالم، الذى تغير، ومن بينها مصر.

ما هى رؤيتكم عن دور المجتمع المدنى والنقابات العمالية فى إقرار الديمقراطية؟

● أرى أنه لابد أن ننظر لظروف كل دولة على حدة، حتى لا نصدر أحكاما غير مفيدة. وفى رأيى أن هناك ثلاثة محاور لقضية الديمقراطية، هى: ١- وجود الحق الذى يسمح للمواطنين بممارسة الديمقراطية. ٢- أساليب ممارسة المواطنين للديمقراطية. ٣- سطوة المال وتأثيره على الديمقراطية، أى قضية الملكية. وتحتاج قضية الديمقراطية إلى التعاون على جميع المستويات، وشحذ الأفكار والمناقشات، وشد أزر الأصدقاء للوصول إلى ما يجب عمله فى كل حالة. لقد تأسست حركة التضامن على فكرة أن المجتمع يجب أن ينظم نفسه، والدخول فى معركة لمقاومة الضغط الذى يأتى من أعلى والتخلص منه.

ما هى، فى رأيك، أهم إنجازاتك السياسية؟

● لقد اشتركت فى سلسلة من الأحداث التاريخية المرتبطة ببعضها بعضا، ولا أستطيع أن أختار إنجازا دون آخر، كما أننى لازلت أعمل.

لقد أنجزت حركة التضامن الكثير فى بولندا، وخطوة .. خطوة، تخلصنا من النظام الشيوعى، وبدأنا حركة التحرر وانتهجنا نظام السوق، وحررنا الاقتصاد، ثم انضمت بولندا إلى الاتحاد الأوروبى. إن الأوضاع فى بولندا أحسن بكثير الآن، وسوف يكون للشعب البولندى مستقبل أفضل.

ما هى رؤيتكم للعالم بعد سقوط الشيوعية وانهيار حائط برلين؟

● أنا مقتنع بأن معركتنا للتخلص من الشيوعية كانت انتصارا عالميا، فالنظام الشيوعى كان يريد مصارعة الغرب والعالم أجمع. ورغم أن الأوضاع الدولية حاليا ليست على أفضل ما يرام، فإن هناك فرصة لإنشاء علاقات أخوية وتكثيف التعاون. ويمكن الآن لمصر، مثلا، أن توثق علاقاتها مع بولندا دون خوف من الشيوعية. ومن خلال نشاطى فى المجتمع المدنى، فإننى أزور دول العالم المختلفة، وأتابع تطلعات الشعوب ورؤاهم لما يريدون فى عالم اليوم. وخلال زيارتى لمصر، سوف أتابع كيف تعمل وتتطور وتفكر.

وما رأيكم فى العولمة؟

● إننى مع العولمة، ولكننى أعتقد أننا نحتاج إلى إجابات لأسئلة عديدة عن الأسس التى نبنى عليها العالم، وكيف نريد استخدام العولمة. الغرب مثلا يقول إن المجتمع الدولى يجب أن يقوم على الحرية، ولكننى أقول إننا بحاجة إلى قيم، نريد إقرار احترام الأديان وتعزيز الروحانية والشفافية. يجب أن يشيد المجتمع الدولى على القيم، وإلا فسوف يتحول إلى عالم مشوش.

كيف تقيم الأوضاع الحالية ببولندا؟ وما علاقتكم بالحزب الحاكم الآن، حزب المنبر الوطنى البولندى، وبرئيس الوزراء "دونالد توسك"؟ وهل لكم تأثير على صناعة القرار؟

● أنا لا أبحث عن التأثير ولا أحتاج إليه، ولدى أمل كبير فى رئيس الوزراء الحالى دونالد توسك. ولكن الديمقراطية فى بولندا تعانى من مشاكل كثيرة، وأنا أطالب البولنديين بالتعاون ثم التعاون. لقد كان إنتاجنا أيام النظام الشيوعى يذهب إلى الاتحاد السوفيتى، ولكننا خسرنا هذه السوق، ولهذا نبذل جهدا ضمنا لتعويض كل ما ضاع، وبدأنا اليوم نتحسن.

ما هى رؤيتكم لمستقبل السلام فى الشرق الأوسط فى ضوء الجهود الدولية الحالية؟

● الموضوع حاليا لا يتعدى "الدردشة"، ومن الممكن إبرام السلام ثم نقضه، ولكننا نريد نية سليمة من قبل كل الأطراف. فالسؤال هو: هل تريد إسرائيل السلام؟ هل الأمريكيون يريدون السلام؟ هل العرب يريدون السلام؟ وإذا لم يكن هناك حل بين الأمريكيين والإسرائيليين والعرب، فنحن نريد حلا نهائيا من خلال إطار دولى.

أعلنت بولندا رسميا انسحابها من قوات التحالف فى العراق عام ٢٠٠٨ .. لماذا اشتركت بولندا أصلا فى هذه الحرب؟

● لو كنت رئيسا للجمهورية فى ذلك الوقت، لرفضت تدخل بولندا فى العراق. لقد وقفت إلى جانب الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، لأن ذلك كان عملا إرهابيا، وتوقعت أن هؤلاء المختلين عقليا سوف يضربون موسكو مرة أخرى - بعد عمليتهم الإرهابية فى مسرح داربوفكا - وذلك بسبب قضية الشيشان، أو أى قضية أخرى.

وعقب غزو أفغانستان، كان يجب أن نعقد اتفاقا مع الولايات المتحدة، حتى نمنعها من دخول العراق. لقد خسرت الولايات المتحدة والأمم المتحدة ثقة المجتمع الدولى، ولذلك جرى ما جرى فى العراق.

ما رأيكم فى انضمام بولندا لقوات حلف الأطلنطى فى أفغانستان؟

● لدينا خبرة طويلة بالمعارك منذ الحرب العالمية الثانية، ولذلك وقفنا مع الولايات المتحدة، لأننا كنا لا نريد حربا عالمية ثالثة. ولكننا الآن نواجه مشكلة، وكنا نتصور أن الأمريكيين سوف ينجحون فى حل الأزمة هناك، ولكن هذا لم يحدث.

هل تشعر بالرضا عن إنجازاتك السياسية؟

● إننى سعيد بمشاركتى فى الأحداث التى مرت بحياتى، وأشعر بالرضا، لأننى ناضلت من أجل القيم المرتبطة بالإنسان، ولأن يكون لكل إنسان فرصة فى الحياة. إن بولندا، التى تقع فى موقع دقيق بين روسيا وألمانيا، كانت لمدة ١٢٠ عاما تحت الاحتلال. لقد قمع ستالين العالم، وفُرضت الشيوعية على البولنديين الذين يتميزون بالفخر والاعتزاز بالنفس.

لقد ناضلت بولندا خمسين عاما لتخرج من أسر النظام الشيوعى، وحاربت فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى، وحملت السلاح، كما عارضنا النظام فى الستينيات والسبعينيات من خلال الإضرابات. لقد شعرنا بالاختناق من الشيوعية، ومللنا هذا النظام، وأردنا حياة طبيعية. وعندما كنت أحارب من أجل إنهاء الحكم الشيوعى فى بولندا، تعرضت شخصيا لمحاولة اغتيال. إن التطورات التى حدثت فى بولندا شجعت جورباتشوف على تبنى سياسات الإصلاح والانفتاح. لقد نجح جيلنا فى إنهاء عصر المواجهة والحرب، مما أتاح فرصة عظيمة لإرساء الاستقرار والتعاون الأوروبى وتوحيد ألمانيا.

قضايا السياسة الدولية

- لبنان
- إسرائيل.. التحالف مع الخصوم
- إفريقيا
- فى الشأن السودانى

الجيش والسياسة فى لبنان

■ إبراهيم غــالى

بعد نصف قرن من انتخاب قائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب، رئيسا للجمهورية فى ٣١ يوليو ١٩٥٨، وقرابة عشر سنوات من تسلم قائد الجيش أيضا، العماد إميل لحود، رئاسة الجمهورية فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨، أصبح العماد ميشيل سليمان الذى انتخبه مجلس النواب يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٨ ثالث رئيس للجمهورية يخلع بزته العسكرية لينتقل إلى ممارسة السياسة.

وبانتخابه رئيسا، تكون هذه هى المرة الثالثة التى يملأ فيها قائد الجيش فراغ الموقع المارونى الأول فى الدولة. وكانت المرة الأولى عام ١٩٥٢ إثر استقالة الرئيس بشارة الخورى فى ١٨ سبتمبر بعد يومين من إضراب شامل للمعارضة فى بيروت، حيث عهد لقائد الجيش فؤاد شهاب تأليف حكومة انتقالية لحين انتخاب رئيس جديد فكانت هذه المرة الأولى التى يلعب فيها الجنرالات دورا سياسيا مباشرا. والمرة الثانية عام ١٩٨٨، حين أدى عدم التوافق على الرئيس الجديد إلى قيام الرئيس أمين الجميل بتكليف قائد الجيش آنذاك العماد ميشيل عون بتشكيل حكومة انتقالية. ثم جاءت الثالثة بانتخاب العماد ميشيل سليمان رئيسا للجمهورية فى ٢٥ مايو ٢٠٠٨ ليسكن قصر بعبدا الخاوى من رئيس منذ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧.

وإذ يعيد لبنان بتلك الخطوة تجربة انتقال قيادة الجيش إلى موقع العمل السياسى المدنى بعد عقدين كاملين، فمن الضرورى إلقاء مزيد من الضوء حول طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة فى لبنان، ودوافع اللجوء مجددا إلى المؤسسة العسكرية كمصدر موثوق به لإنتاج شخصيات منقذة من وضع متأزم، وما يمكن أن يقدمه الرئيس الجديد أو "العسكرى المنقذ" فى ضوء تعقيدات الوضع اللبنانى ومستجداته بعد اتفاق الدوحة.

محطات فى علاقة الجيش بالسياسة :

عرف لبنان تدخل الجنرالات فى السياسة بعد تسع سنوات فقط من استقلاله عام ١٩٤٣. ومنذ دخل الجنرالات عالم السياسة اللبنانى فى عام ١٩٥٢، أضحت المؤسسة العسكرية فى لبنان فاعلا أساسيا فى العديد من الأحداث السياسية، ولا سيما فى أوقات الأزمات السياسة الكبرى حينما يستنجد السياسيون بالجيش. لكن ولمدة أربعين عاما (١٩٥٨ - ١٩٩٨)، ورغم ظروف الحرب الأهلية، ظهر رئيس عسكرى واحد، وبتجربة ناجحة، كان هو الرئيس فؤاد شهاب.

وإذا قدر للعماد سليمان أن يكمل ولايته الرئاسية (ست سنوات تنتهى عام ٢٠١٤)، فإن لبنان سيكون قد عرف حكم الجنرالات مرة أخرى، ولكن لمدة ١٦ عاما متتالية منذ انتخاب الرئيس لحود فى عام ١٩٩٨.

وهناك محطات أساسية كانت بمثابة علامات ميزت تطور علاقة الجيش بالسياسة حتى عام ٢٠٠٨:

المحطة الأولى: كانت حياد الجيش بقيادة شهاب فى عام ١٩٥٢، مما أدى بالرئيس الخورى إلى تسليم شهاب مسئولية الحكم، ولم يرغب الأخير فى أن يثبت حكم العسكر، ولم يشأ أن يكون رئيسا فسلم مقاليد الأمور إلى الرئيس الجديد كميل شمعون.

وعقب ثورة ١٩٥٨، وقف الجيش مرة أخرى بقيادة شهاب على الحياد، ولم ينغمس فى اقتتال داخلى بعد أن اتهمت المعارضة شمعون بتزوير الانتخابات النيابية التى أجريت فى يونيو ١٩٥٧ حتى يجدد ولايته الرئاسية. وبناء على اتفاق مصرى - أمريكى (لقاء الرئيس عبد الناصر مع الموفد الأمريكى روبرت مورفى) فى ذاك الوقت، تم انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب فى

(*) باحث بوكالة انباء الشرق الأوسط.

٣١ يوليو رئيسا للبنان لإنهاء ثورة ٥٨ وتجنيب لبنان سياسة التورط فى المحاور الدولية، بعد أن طلب شمعون مساعدة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، ثم نزول رماة من البحرية الأمريكية على شاطئ خلدة جنوب بيروت فى ١٥ يوليو من العام نفسه.

ومنذ تسلمه الرئاسة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨، وحتى نهاية عهده فى عام ١٩٦٤، أرسى شهاب تنظيم عمل المؤسسات القائمة وأنشأ مؤسسات جديدة وبدأ سياسة الإصلاح المتوازن. وكان شهاب ممن يطالبون بتمثيل سياسى يراعى واقع لبنان ويثبت الوحدة الوطنية، فتمت انتخابات عام ١٩٦٠ وفق نظام القضاء الذى راعى فى هذا الوقت الزعامات التقليدية والأحزاب الجديدة، فوصل زعماء غابوا عن المجلس النيابى فى عام ١٩٥٧، ووصل أيضا بعض الشباب.

وخارجيا، اتبع الرئيس شهاب سياسة الحياد وعدم الانحياز إلى أى من المعسكرين الغربى أو الشرقى، وأمن بسياسة الاعتدال على المستوى العربى، فتجنب سياسة المحاور العربية فى هذا الوقت.

بيد أن نجاح النهج الشهابى، كنمط للحكم وبناء الدولة الحديثة، لم يخل من سلبيات، كان أبرزها بروز دور الجيش ممثلا فيما عرف باسم "المكتب الثانى" فى العمل السياسى. فقد أدت محاولة الانقلاب الفاشلة فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ على حكم الرئيس شهاب - من قبل بعض الضباط الناقمين الذين رأوا أن شهاب فضل البعض عليهم - إلى اعتماده على الجيش لأنه لم يكن ينتمى إلى حزب سياسى أو يستند إلى قاعدة شعبية خاصة به، وذلك رغم أنه كان يفضل إبعاد الجيش عن السياسة. واستغل المكتب الثانى -وهو جهاز تابع للجيش مهمته الحفاظ على أمن البلاد- هذه الواقعة فتدخل فى الشئون السياسية بشكل كبير. وأدى ذلك إلى تشكل كتلتين من النواب، إحداهما تعارض تصرفات المكتب الثانى، والأخرى مؤيدة للنهج الشهابى.

ومنذ هذا الوقت، عرف لبنان العديد من العسكريين الذين تعمدوا لعب دور سياسى برداء عسكرى، مثل العقيد أنطون سعد فى عهد الرئيس شهاب، والمقدم غابى لحود فى عهد الرئيس شارل حلو، وقائد الجيش العماد إميل بستانى فى عهد حلو أيضا - والذى وقفت ضد مطامحه الرئاسية الغالبية الشهابية واستخباراتها العسكرية عام ١٩٧٠ عبر عزله من القيادة - والعقيد جونى عبده فى عهد الرئيس إلياس سركيس، والذى ساهم فى إيصال بشير الجميل للرئاسة عام ١٩٨٣.

المحطة الثانية الكبرى للعب الجيش دورا سياسيا كانت خلال فترة الحرب الأهلية. فعقب أحداث يوم ١٣ أبريل ١٩٧٥ فى عين الرمانة وارتسام خطوط التماس وبداية الاشتباكات بين المسلحين الفلسطينيين وحلفائهم من جهة ومسلحى حزب الكتائب وحلفائهم من جهة ثانية، استقالت حكومة رشيد الصلح، وتشكلت حكومة عسكرية برئاسة العميد المتقاعد نور الدين الرفاعى، لكن عارضتها الشخصيات الإسلامية السنية، فتشكلت حكومة "الإنقاذ الوطنى" برئاسة رشيد كرامى.

وعلى عكس حياد الجيش وقت اللواء شهاب، فإن الجيش قد انقسم هذه المرة وفق الاعتبارات السياسية ولم يحافظ على وحدته الوطنية. تفكك الجيش فى مارس ١٩٧٦ فيما عرف بـ "حرب الثكنات"، وكان هذا الانقسام طبيعيا فى ظل وجود مؤيد لدخول الجيش السورى وآخر يعارضه، وعلى خلفية دخول بعض العسكريين على خط الصراع بين جيش التحرير الفلسطينى وبعض الميليشيات المسيحية.

وسط هذا الانقسام، لم تستطع المؤسسة العسكرية أن تمارس دورا يعتد به فى حفظ الأمن الداخلى أو مقاومة احتلال الجيش الإسرائيلى لبيروت فى عام ١٩٨٢.

وفى عام ١٩٨٨، تظهر المؤسسة العسكرية مرة جديدة كفاعل سياسى محورى. وكان قائد الجيش آنذاك العماد ميشيل عون أحد الجنرالات الذين أكدوا موقعهم سياسيا وعسكريا. فأعلن الرئيس أمين الجميل ليل ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨، موعد نهاية المدة الدستورية، حكومة مؤلفة من أعضاء المجلس العسكرى برئاسة العماد عون، بعد أن رفض فرقاء لبنان اتفاق المبعوث الأمريكى مورفى -الذى عاد إلى المهمة نفسها بعد ٣٠ عاما- مع سوريا على انتخاب ميخائيل الضاهر.

ومع رفض الضباط المسلمين المشاركة فى حكومة عون ورفض رئيس الوزراء سليم الحص شرعية هذه الحكومة -كان الدستور يخول فى هذا الوقت لرئيس الجمهورية تشكيل حكومة انتقالية حال حدوث فراغ رئاسى- أصبح فى لبنان حكومتين وقائدين للجيش، بعد أن قام الرئيس الحص بتعيين سامى الخطيب قائدا جديدا للجيش فى المنطقة الغربية، فى حين فتح العماد عون باب التطوع فى الجيش فى المنطقة الشرقية.

ومع مطلع عام ١٩٨٩، خاض العماد عون ما عرف باسم حرب التحرير، فحاول أن يسترد ما أخذته القوات اللبنانية (١٥ ألف مقاتل) من الدولة، كما أعلن تحرير لبنان من القوات السورية فى ١٤ مارس من العام نفسه.

ومع موافقة فرقاء لبنان على صيغة اتفاق الطائف، ثم اجتماع المجلس النيابى فى مطار القليعات فى عكار يوم ٥ نوفمبر ١٩٨٩، وتصديقه على اتفاق الطائف وانتخابه رينيه معوض رئيسا للجمهورية، لم يعترف العماد عون بشرعية ما حدث، فلم يخل قصر بعبدا للرئيس معوض الذى اغتيل بعد أيام من رئاسته. كما رفض عون انتخاب الرئيس إلياس الهراوى، وأعلن مواصلة السعى من أجل خلاص لبنان، ورفض اتفاق الطائف الذى حجم دور المسيحيين من وجهة نظره.

وعاد الاقتتال الدامى بين العماد عون والقوات اللبنانية فى يناير ١٩٩٠، لتنفجر المنطقة الشرقية والوضع المسيحى برمته فى أعنف حرب أطلقت عليها القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع "حرب الإلغاء"، فيما أعلن عون أنها "حرب توحيد بندقية الجيش".

وإثر فشل المحاولات الودية من الرئيس الهراوى، وتغير الوضع الإقليمى والدولى فى ظل الحرب الدولية على العراق وفقدان العماد عون حليفه العراقى، تم إقرار استخدام القوة العسكرية ضد عون وأنصاره يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ بمشاركة الجيش السورى الذى استخدم سلاح الطيران، وكذلك الجيش اللبنانى الموالى للرئيس الهراوى بقيادة العماد إميل لحود، إضافة إلى القوات اللبنانية، حتى لجأ عون إلى السفارة الفرنسية فى نوفمبر ١٩٩٠، لينتهى بذلك دور أراده الجنرال عون للجيش على الصعيدين السياسى والعسكرى. ويدخل الجيش السورى والجيش اللبنانى بقيادة لحود إلى مناطق بعبدا والمتن، ويتوحد جيش لبنان تحت شرعية واحدة، على رأسها الرئيس إلياس الهراوى وحكومة الدكتور سليم الحص.

وقد حدد اتفاق الطائف دور القوات المسلحة فى الآتى:

أولا- فيما يتعلق ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضى اللبنانية، تم النص على تعزيز القوات المسلحة:

أ- المهمة الأساسية للقوات المسلحة هى الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلى وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة فى مساندة قوى الأمن الداخلى للمحافظة على الأمن فى الظروف التى يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجرى توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسئولياتها الوطنية فى مواجهة العدوان الإسرائيلى.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلى جاهزة لتسلم مهامها الأمنية، تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

ثانيا- فيما يتعلق بتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلى: نص الاتفاق على استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا، وأن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضى اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلى، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبنانى فى منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية فى الجنوب اللبنانى لتأمين الانسحاب الإسرائيلى ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

عادت الجمهورية إذن من الدويلات إلى الدولة، لكن -على أرضية واقع إقليمى ودولى جديد- انفردت سوريا بعد اتفاق الطائف بالوضع اللبنانى، فأصبحت الفاعل الأساسى فى لعبة التوازنات السياسية الداخلية بل وتوجهات لبنان الخارجية.

ويمكن القول إن الجيش قد تمتع منذ هذا الوقت بدور مستقل عن السياسيين، دور لعبه العماد إميل لحود على رأس المؤسسة العسكرية فى عهد الرئيس إلياس الهراوى، ولعبه العماد ميشيل سليمان فى عهد رئاسة لحود.

وخلال هذه الفترة، كان الجيش فى موقع الحياد السياسى وفى موقع الداعم للمقاومة وحزب الله من أجل تحرير الجنوب اللبنانى. وأثبت العمادان (لحود ثم سليمان) لدى قيادتهما الجيش أن العلاقة بين الجيش والمقاومة هى علاقة تنسيق لا تنافس، وهى الصيغة نفسها التى طبعت موقف غالبية السياسيين من حزب الله حتى تحرير الجنوب فى عام ٢٠٠٠.

لكن حكم الجنرالات قد عاد إلى لبنان للمرة الثانية فى عام ١٩٩٨ بسبب تمسك السوريين بالعماد لحود الذى أثبت ارتباطه بالمقاومة وبالعلاقات الطبيعية مع سوريا حتى بعد الانسحاب الإسرائيلى.

ومع مطالبة قوى داخلية برحيل السوريين فى مرحلة ما بعد التحرير، وتغير الموازين الإقليمية والدولية فى إطار الحرب الدولية على الإرهاب والاحتلال الأمريكى للعراق، وتعدد المطالب الأمريكية والإسرائيلية من سوريا فى سياق إعادة تشكيل المنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد، عمد السوريون إلى التمديد للعماد لحود قسريا فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٤، بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٥٥٩، لتشتعل بعد هذا الحدث سلسلة لم تنته من الأزمات السياسية والأمنية الكبرى فى لبنان، خاصة مع لحظة اغتيال الرئيس الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥.

ومجمل ذلك أن ولاية لحود الثانية قد اتسمت بتوترات كبرى، قادت إلى عزله داخليا من قوى الأكثرية، وخارجيا من الدول المناهضة لاستمرار دور سورى فى لبنان بعد انسحاب القوات السورية فى أبريل عام ٢٠٠٥.

وبالنظر إلى حالات تولى الجنرالات الرئاسة، وما سبقها كل مرة من فراغ رئاسى، يمكن رصد بعض الملاحظات. أولا: إن شغور الموقع المسيحى الأول فى الدولة لم يملأه سوى قائد الجيش الذى يفترض أنه بعيد عن السياسة إلا بمقدار حفظ الأمن الداخلى. ثانيا: فإن لبنان لم يعرف حكم العسكر فى وطأة الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) بسبب وجود الجيش السورى وانقسام الجيش اللبنانى على نفسه إزاء هذه الحرب. ثالثا: إن اختيار شهاب ولحود جاء بالأساس وفق رغبات خارجية. فالأول بلغ الموقع وفق توافق مصرى - أمريكى لإنهاء ثورة ١٩٥٨، وتجنيب لبنان سياسة المحاور الدولية آنذاك، والثانى عهدت إليه ولاية عادية وأخرى استثنائية لمدة ثلاث سنوات، وفق رغبة سورية محضة فى وقت كان فيه السوريون هم اللاعب المركزى فى لبنان.

على أن الديمقراطية التوافقية فى لبنان قد أنتجت على المستوى الرسمى العسكرى عقيدة قتالية وطنية غير سياسية تنسجم مع هذه الديمقراطية. وبالتالى، لم يكن الجيش أداة طيعة فى يد الطبقة السياسية، كما فى حالة العديد من البلدان العربية التى يقبع على رأس مؤسساتها رجل عسكرى، ولم يكن كذلك على احتكاك مباشر بالسياسة بالقدر الذى يجعله مشاركا جوهريا فى الحياة السياسية، مثل حالات مصر وسوريا والعراق فى الخمسينيات والستينيات، ومثل حالة تركيا التى تسود حتى اليوم.

ومن هنا، فإن المؤسسة العسكرية اللبنانية بوجه عام ليست مجرد أداة لمن يمسك بمقاليد السلطة، فى ضوء وجود دائم لأكثرية ومعارضة تتنازعان وتتبادلان الأدوار بين الحين والآخر، وهى فى الوقت نفسه لا تملك دورا مباشرا فى تحديد اتجاهات الحياة العامة أو التأثير على الممارسة الديمقراطية وعملية تشكيل السلطات الدستورية بالبلاد.

الجنرال الثالث .. وماذا بعد؟

قاد حكم الجنرالات بالتالى إلى تجربتين، إحداهما كانت ناجحة مع بعض السلبيات، والأخرى انتهت بالفشل دون أن تخلو من الإيجابيات. كما وضحت حقيقة أن الجيش حينما وقف على الحياد فى عام ١٩٨٥ استطاع تجنيب لبنان فتنة الانقسام الداخلى، فى حين أدى تشرذمه لمزيد من الانقسام السياسى خلال فترة الحرب الأهلية.

وقد استوعب العماد سليمان، ولا شك، هذين النموذجين لدور الجيش، خاصة فى الأعوام الثلاثة الأخيرة التى عصفت بلبنان فيها أزمات كبرى بين الموالاة والمعارضة وحرب إسرائيلية على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، ومواجهة التنظيمات الأصولية منذ عام ١٩٩٩، وحتى الانتصار فى معركة نهر البارد ضد تنظيم فتح الإسلام.

جاء انتخاب سليمان بالتالى مخالفا لكافة الخبرات السابقة. فهذه المرة الأولى منذ اتفاق الطائف، التى يعين فيها رئيس لم تختره سوريا. وأيضا هذه المرة الأولى التى يتم فيها التوافق - الإجبارى- داخليا على شخص قائد الجيش بعيدا عن الضغوطات الخارجية العربية والإقليمية والدولية.

وصحيح أن طرح اسم العماد سليمان كان خيارا مصريا بالأساس، وسعت مصر إلى ترويج اسمه منذ شهر أغسطس ٢٠٠٧ وحتى زيارة وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط لبيروت يوم ٢٥ أكتوبر من العام نفسه. وصحيح كذلك أن سائر الأطراف الإقليمية والدولية لم تعترض على فكرة ترشيحه -إلا أنه يجوز القول إن هذا الخيار كان لبنانيا أكثر منه خارجيا، وربما اضطر إليه فرقاء لبنان فى ظل غياب المرشح التوافقى، بعد أن فشلت حزمة من المبادرات الداخلية والخارجية.

مرة جديدة، يعود الجيش شريكا فى تسوية سياسية فرضتها الأزمات المتتالية بين قوى ١٤ آذار وقوى المعارضة، بعد أن استطاع الجيش ألا يخضع لمحاولة اجتذابه من هذا الطرف أو ذاك، وأكد قدرته على حفظ الأمن الداخلى على خلفية توترات أمنية ومصادمات مختلفة بين أنصار الأكثرية والمعارضة، وتمكنه عقب كل حادث من سحب المظاهر المسلحة وامتصاص صدمات العصيان والاعتصام المدنى.

بيد أن اتفاق الدوحة يوم ٢١ مايو ٢٠٠٨، الذى أنهى جزئيا أزمة سياسية امتدت لأكثر من عام ونصف عام، قد جاء وفق توازن داخلى دقيق بين الأكثرية والمعارضة ووفق اعتبارات توافقية اضطرارية خارجية فرضها غموض الرؤية حول إعادة تشكل النظام الإقليمى فى المنطقة.

وكانت هذه المعطيات وراء عدم منح رئيس الجمهورية الصوت المرجح فى مجلس الوزراء، كما كانت تقتضى بنود المبادرة العربية، فالأكثرية حصلت على نصف الوزراء + واحد (١٦ وزيرا) بما لا يمكنها وحصة الرئيس (٣ وزراء) من تمرير قرارات فى موضوعات أساسية، بينما حصلت المعارضة على الثلث الضامن (١١ وزيرا). وبالتالى، فالرئيس الجديد لن يخوض سجال الصلاحيات الدستورية المنوطة له كما حدث مع أسلافه، ولن يكون سوى مدير لخلافات الأكثرية والمعارضة حول اختيار الوزراء إلى أن يتم تشكيل الحكومة التى ستعد بمثابة إجراء تفرضه التطورات الراهنة، حتى ظهور ملامح خريطة سياسية جديدة فى انتخابات صيف ٢٠٠٩.

وعلى عكس الرئيس شهاب الذى باشر بوضع قانون عام ١٩٦٠ الانتخابى، لن يتمكن العماد سليمان من خوض سجال داخلى حول نمط القانون الانتخابى أو العمل على تفعيل قانون لمشاركة سياسية أوسع، وذلك بحكم أنه قد تم الاتفاق على قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٩ فى اتفاق الدوحة، وجرى مبكرا، ما أمكن، حفاظ كل فريق سياسى، ولو بالحد الأدنى، على ما يعتبره مكسبا سياسيا حتى داخل الأكثرية وداخل المعارضة.

ولأن اتفاق الدوحة كان قد تم التوصل إليه بعد استخدام حزب الله السلاح للمرة الأولى -منذ نهاية الحرب الأهلية- فى الداخل وتمكن حلفائه من السيطرة على مناطق عديدة فى بيروت والجبل وغيرهما، فإنه قد قدر للرئيس الجديد أن يكون، وفق اتفاق الدوحة، عنوان مرحلة جديدة من استكمال الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها، فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة الجامعة العربية بعدما أقر الوزراء العرب اتفاق بيروت يوم ١٥ مايو ٢٠٠٨، والذى يقضى بتعهد كافة الأطراف على عدم اللجوء للسلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، وإطلاق حوار حول تعزيز سلطات الدولة.

ولا شك فى أن كلا من اتفاق الدوحة وخطاب القسم الرئاسى سيفتح بابا جديدا للنقاش حول مسألة حزب الله.

فالأول قد نص على "حصر السلطات الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة، بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلى للبنانيين كافة". وتعهدت كافة الأطراف بذلك، بما فيها حزب الله الذى وقع للمرة الأولى نصا مكتوبا يتضمن مثل هذا التعهد.

أما خطاب القسم، فقد أشاد فيه سليمان بدور المقاومة، وأشار إلى بقاء مزارع شبعا تحت الاحتلال ومواصلة إسرائيل تهديداتها وخروقاتها، مما يحتم التوصل إلى استراتيجية دفاعية مناسبة تحمى الوطن. لكنه أشار إلى تلازم ذلك مع حوار هادئ للاستفادة من طاقات المقاومة، فلا تستهلك إنجازاتها فى الصراعات الداخلية.

وتبقى قضية عودة العلاقات الطبيعية مع سوريا هى الأخرى ملفا شائكا أمام العماد سليمان، إذ من المتوقع أن تربط الأكثرية مدى التقدم حول قضية بسط سلطة الدولة على أراضيها وما سيتم التوصل إليه فى مسألة سلاح حزب الله بقضية العلاقات مع سوريا ونمط وطبيعة هذه العلاقات.

ومن ثم، تبقى المهمة الأبرز أمام العماد سليمان هى إدارة حوار وطنى حول مسألة سلاح حزب الله، مما سيطرح مجددا مسألة خلاف فرقاء لبنان حول الاستراتيجية الدفاعية المثلى فى الفترة المقبلة، كما يثير إشكالية العلاقة بين الجيش وحزب الله.

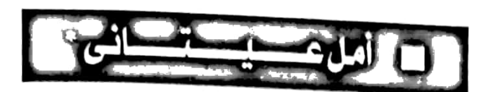
أمام هذه الملفات المعقدة والمتشابكة، هل يكون باستطاعة العماد سليمان -وهو الذى قاد إعادة تأهيل الجيش ونظاميته وتمكن من نشر ١٥ ألف جندى جنوب نهر الليطانى بعد ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان يوم ١٤ أغسطس ٢٠٠٦، وحافظ على وحدة الجيش تسعة أعوام متتالية، وخاض بفاعلية نادرة حربا ضد التطرف والإرهاب- أن يخرج حلا مقبولا من جميع فرقاء لبنان لمسألة سلاح حزب الله، سيما وأنه الهاجس الأكبر لقوى الأكثرية فى الآونة المقبلة.

فى ظل الاعتبارات والتعقيدات السابقة، وفى ضوء الطبيعة التوازنية الدقيقة لموقع ودور الجيش فى الحياة السياسية اللبنانية، من غير المتوقع أن يحدث تقدم يذكر فى ملف سلاح حزب الله. فالحزب لديه اعتباراته الخاصة أيديولوجيا، وباتت مكانته السياسية أكثر رجحانا فى لعبة السياسة الداخلية. كما أن الحزب لا يزال مستمرا على استراتيجيته القائمة على لعب السياسة بالقدر الذى يحفظ سلاحه وموقعه الأمامى فى مجابهة إسرائيل.

والأهم من ذلك، أنه فى ظل غياب قرار سياسى كبير حتى اليوم بتدعيم الجيش من قبل السلطة السياسية، سيبقى الجيش غير مؤهل للدفاع عن نفسه وعن الوطن ضد أية اعتداءات إسرائيلية، الأمر الذى يخول لحزب الله استمرار التمسك بذريعة غياب الدولة العادلة والقادرة، والجيش الذى يستطيع ردع أى عدوان.

ويمكن القول إنه ما دام حزب الله أقوى من الدولة والجيش، عتادا وسلاحا وقدرات وإمكانيات، وما دام موقعه قد تعزز داخل المعادلة السياسية الداخلية، فإن النقاش حول سلاحه سيظل محصورا فى نطاق محل النقاش الأحادى الذى لن يصل لنتيجة حقيقية، ولن يجد الجيش بديلا عن سياسته التى يتبعها مع حزب الله، والتى تقوم على التنسيق المشترك الذى يقضى باستمرار انتشار عناصر الجيش فى الجنوب، مع تفادى مقاتلى حزب الله الظهور بمظاهر مسلحة.

الأزمة اللبنانية .. قراءة محلية وإقليمية



بعد توصل أطراف النزاع فى لبنان إلى اتفاق "الدوحة" العاصمة القطرية، لحل الأزمة، جسد الحضور الرسمى والدبلوماسى الكثيف فى جلسة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان، والذى تمثلت فيه مختلف الأطراف الفاعلة والمتصارعة فى الساحة الإقليمية، حرص جميع هذه الأطراف على احتواء الأزمة اللبنانية، قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة، ويتحول الملف اللبنانى إلى زلزال ذى هزات ارتدادية تصيب المحيط الإقليمى برمته، وربما تؤدى إلى تغييرات جذرية تتهيبها دول المنطقة وتحاول تجنبها قدر الإمكان. كما أنه شكل مناسبة لكل هذه الأطراف لتسجل حضورها، باعتبارها طرفا أساسيا وفاعلا لا يمكن تجاوزه.

وهذا يفسر سبب اجتماع المتناقضات تحت قبة البرلمان اللبنانى فى وقت واحد، خاصة أن لبنان كان دائما، ولا يزال، أداة قياس لحرارة الاشتباك بين أطراف الصراع الإقليمى، ونعنى بها، فى الظروف الحالية، الولايات المتحدة وإسرائيل ومحور الاعتدال العربى من جهة، مقابل دول المواجهة، سوريا وإيران ومن ورائهما حماس وحزب الله من جهة أخرى. وهذا يعنى أنه لا يمكن، بحال، دراسة تداعيات الأزمة اللبنانية التى تحولت من أزمة سياسية مستفحلة، استهلكت كل أوراق الضغط السياسى المتبادل، إلى معركة "كسر عظام" بين الفريقين المتنازعين، بمعزل عن استقراء الأجواء الإقليمية ومفردات لعبة عض الأصابع بين المحورين المذكورين، خاصة أن طرفى النزاع فى لبنان يتبادلان الاتهامات بتبعية الفريق المنافس لهذا المحور أو ذاك، وهى اتهامات لا ينكرها أى طرف على نفسه بشكل قطعى.

أحداث مايو .. الخلفيات المحلية :

أحدثت الخلافات السياسية التى استفحلت عقب انتهاء حرب يوليو ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، ثم استقالة الوزراء الشيعة من الحكومة بحجة انقلابها على البيان الوزارى، ومواقفها خلال الحرب الإسرائيلية، وتغييب شريحة كبيرة من اللبنانيين عن المشاركة الفعلية فى صنع القرار فى البلد - انقساما عموديا بين الموالاة والمعارضة، رافقته حالة من الاستقطاب الحاد، والاحتقان الحزبى والطائفى فى الشارع اللبنانى، وتفاقمت الأزمة السياسية، حتى آلت الأمور إلى فراغ دستورى فى سدة الرئاسة الأولى، استمر عدة أشهر. وتراشق الفريقان بتهم التبعية لمشروع خارجى. فاتهمت الموالاة المعارضة، وعلى رأسها حزب الله، القوة الأساسية فيها، بأنها أدوات لتنفيذ المشروع السورى والإيرانى فى لبنان، متهمة أيضا المعارضة بالاستقالة من الحكومة لعرقلة قيام المحكمة الدولية لكشف قتلة رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى. ورأت الموالاة أن حزب الله هو الأساس فى المعارضة، بينما الأطراف الأخرى ليست سوى دمى يحركها حزب الله كيف يشاء. كما رأت أن المعارضة لا يمكنها بحال فرض وجهة نظرها بفرض أمر واقع على الأرض، لأن فى ذلك مخالفة لإرادة اللبنانيين التى انتخبت البرلمان وأعطت صوتها للأكثرية الحاكمة. كما اتهمت حزب الله بأنه يقيم دولة داخل دولة، ويعرض سيادة لبنان للخطر، من خلال ارتباطاته الخارجية واقتنائه السلاح، وإعطاء نفسه حق الاستفراد بقرارى السلم والحرب. ودعت بقوة إلى تطبيق القرارين ١٧٠١ و١٥٥٩ القاضيين بنزع سلاح كل الميليشيات المسلحة فى لبنان، وعلى رأسها حزب الله. بينما اتهمت المعارضة الموالاة بأنها أداة للمشروع الأمريكى - الإسرائيلى، ورأت أن الأكثرية التى تتحدث الموالاة عنها هى أكثرية وهمية، لأن الموالاة خاضت المعركة الانتخابية بتحالف رباعى بين حزب الله، وحركة أمل، وسعد الحريرى، والحزب التقدمى الاشتراكى، وبالتالى فإنها صعدت على أكتاف حزب الله ثم تنكرت له. ويؤكد حزب الله أن استقالة الوزراء الشيعة لم تكن بهدف عرقلة المحكمة الدولية، بل بسبب الإحساس بالمشاركة الحقيقية فى صناعة القرار فى لبنان. كما رأى حزب الله أن المقاومة من حقها امتلاك السلاح، مادامت هناك أرض محتلة، وأن هذا السلاح هو للمقاومة فقط، وليس موجها إلى الداخل أو ضد

(*) باحثة بمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

أحد من اللبنانيين، وأن البيان الوزارى الذى تشكلت الحكومة على أساسه يدعم المقاومة. ورفض الحزب مقولة الموالاة بأنه يبنى دولة داخل دولة، متهما الحكومات المتعاقبة بالتقصير والإهمال فى الشئون اليومية للمواطنين وفى الدفاع عن الأراضى اللبنانية، واسترداد الأراضى المحررة، مما اضطر أطرافا أخرى غير حكومية، ومنها الحزب، للقيام بهذه المهمات عوضا عن الدولة. واتهم الموالاة بأنها تريد من المحكمة الدولية أن تكون أداة للتلويح لسوريا بعصا الإدانة، كلما اقتضت المصلحة الأمريكية والإسرائيلية الضغط على سوريا ولتوريط المقاومة بهدف نزع سلاحها. واتهمت المعارضة الموالاة بأنها تضغط باتجاه تحييد لبنان من الصراع العربى - الإسرائيلى، وجعله مركزا لتنفيذ مخططات الولايات المتحدة فى المنطقة. واستندت المعارضة فى اتهاماتها إلى الدعم القوى الذى قدمته الولايات المتحدة ومحور الاعتدال العربى لحكومة السنيورة، على الرغم من كل تحركات المعارضة، وأهمها الاعتصام الذى استمر ٥٣٨ يوما.

والحقيقة أنه بعد حرب يوليو ٢٠٠٦، وجد حزب الله أن الحلف الرباعى الذى كان يستند إليه فى حماية ظهر المقاومة لم يعد يؤدى دوره المفترض، خاصة مع غياب الإجماع الوطنى على المقاومة، مما دفع السيد حسن نصر الله، فى خطاب الانتصار فى ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦، للدعوة بداية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، قائلا: نريد الدولة القوية والعادلة والنظيفة والمستقلة التى ترفض أية وصاية أجنبية، ثم يصار بعدها إلى مناقشة الاستراتيجية الدفاعية(١). لكن هذه الخطة عُدت من قبل الموالاة محاولة من حزب الله للانقلاب على الداخل اللبنانى، وللتآمر على المحكمة الدولية، وكرت بعدها سبحة التأزم السياسى، لكنها ظلت تحت سقف السجال السياسى الحاد، وتسجيل كل فريق النقاط على الفريق الآخر، واللذين أوصلا كل المبادرات السياسية المحلية والعربية والإقليمية والدولية إلى طريق مسدود. وكان هناك ما يشبه الاتفاق الضمنى، غير المعلن بين الطرفين، على أن تكون مهمة حكومة السنيورة أشبه بحكومة تصريف أعمال، لا تتجاوز ذلك إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالأمور السيادية أو الخلافات الأساسية، مثل سلاح المقاومة. وخلال كل فترة السجال السياسى، كانت هناك اتهامات متبادلة بأن كل طرف يقوم بتدريب عناصره وتسليحها، استعدادا لمعركة عسكرية أو عملية أمنية تحسم المعركة لصالح هذا الفريق أو ذاك. وقد أسهمت حالة الشلل فى المؤسسات الحكومية فى إحداث خلل أمنى تمثل فى الاغتيالات المتنقلة التى استهدفت شخصيات من فريق الموالاة. كما أنهك الجيش اللبنانى، وهو المؤسسة الحكومية الوحيدة التى بقيت موحدة ومتماسكة، فى حالة الاستنفار الدائم للحفاظ على الأمن، وبعد ذلك فى الحرب التى خاضها ضد عصابة "فتح الإسلام" فى مخيم نهر البارد، والتى تحولت إلى حرب استنزاف، راح ضحيتها ما يقارب الـ ١٦٢ عسكريا من الجيش اللبنانى. وقد نأى قائد الجيش، العماد ميشال سليمان حينها، بالجيش اللبنانى عن التدخل فى السجال السياسى، حفاظا على وحدته، ولكنه كان يطالب الفرقاء السياسيين بضرورة الاتفاق، قبل أن يفقد الجيش قدرته على السيطرة على الأمور.

لكن الانعطافة الخطيرة التى حدثت كانت عندما فتح رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى، النائب وليد جنبلاط، خلال مؤتمر صحفى، ملف شبكة اتصالات المقاومة، متهما حزب الله بمد شبكة اتصالات سلكية تتجاوز مناطق سيطرته لتشمل جميع المناطق اللبنانية، وأن هذه الشبكة تشكل خطرا على الدولة اللبنانية، وأن الهدف منها هو إرهاب معارضى حزب الله. كما اتهم حزب الله بنشر كاميرات لمراقبة مطار بيروت، تمكن عناصر حزب الله من القيام بعمليات تخريبية، ومراقبة وصول الشخصيات اللبنانية، وغير اللبنانية، وبذلك يستطيعون تنفيذ عمليات خطف أو اغتيال على طريق المطار. مشيرا إلى أنه لا قيمة للإجراءات التى تتخذ لتنفيذ القرار ١٧٠١ الذى يقضى بمنع دخول السلاح إلى لبنان، إذا كان رئيس جهاز أمن المطار وغالبية العناصر والضباط معه تابعين لحزب الله، الذى لا يعترف إلا بدولته على حد تعبيره. كما اتهم حزب الله بتلقى سلاح إيرانى عن طريق المطار، ودعا إلى طرد السفير الإيرانى من لبنان(٢).

وتشير مصادر مطلعة إلى أن جنبلاط ضغط على حلفائه فى الموالاة من أجل اتخاذ قرار حكومى بشأن شبكة اتصالات المقاومة، وإجراءات بحق قائد جهاز أمن المطار تحت وطأة التهديد بسحب وزرائه من الحكومة. وتؤكد تلك المصادر أن السنيورة ومعه قائد القوات اللبنانية، سمير جعجع، لم يكونا متحمسين لمثل هذا القرار، إذ كانا يريان فيه حرقا للمراحل، واستخداما لورقة قبل أوانها. وبعد جلسة، هى الأطول فى تاريخ مجالس الوزراء، أعلن وزير الإعلام، غازى العريضى، مجموعة قرارات هى الأخطر من نوعها بوجه قوى المعارضة، انطلاقا من العنوان الأمنى المتصل بإجراءات المقاومة. فقد تبنت الحكومة اللبنانية، برئاسة فؤاد السنيورة، قرارا اعتبرت فيه إجراءات المقاومة الأمنية (شبكة الاتصالات) بمثابة اعتداء على أمن الدولة، رافعة سقف المواجهة السياسية الداخلية بقرار إقالة قائد جهاز أمن المطار، العميد وفيق شقير، من منصبه(٣).

فوجئ فريق الموالاة بردة فعل حزب الله العنيفة على خطوات الحكومة. ففى حين كانت حكومة السنيورة وفريق ١٤ آذار يراهنان على أن ردة فعل حزب الله لن تتعدى حملة تصريحات سياسية عنيفة لاستيعاب الموضوع وتهدئة الشارع، كما دأب الحزب على فعله طوال فترة الاختلاف، بناء على حرص الحزب على اعتبار السلم الأهلى خطا أحمر، فقد عقد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مؤتمرا صحفيا قال فيه: "إننا أمام مرحلة جديدة بالكامل فى لبنان، بعد القرارات الحكومية الأخيرة، وإن لبنان ما بعد تلك الجلسة المظلمة هو غير لبنان ما قبل تلك الجلسة". ووصف القرار الحكومى بأنه إعلان حرب والبدء بها لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل. وجدد التعهد والوفاء الذى قطعه سابقا بأن اليد التى ستمتد إلى سلاح المقاومة ستقطع. وفى موضوع تنحية العميد وفيق شقير عن رئاسة جهاز أمن المطار، قال نصر الله: إن ردنا هو أن يبقى العميد شقير فى موقعه، وأى ضابط يحل محله يعتبر منتحلا لصفة رئيس جهاز الأمن ومنفذا لقرار المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، أيا كانت طائفة هذا الضابط. لكن نصر الله أكد أن المخرج للأزمة الحالية هو فى إلغاء القرارات غير الشرعية، وتلبية دعوة الرئيس نبيه برى إلى الحوار. وقال نصر الله: إنهم تجاوزوا الخطوط الحمر، ونحن لم يعد لدينا خطوط حمر، ولسنا قلقين من فتنة سنية - شيعية، ولن تكون هناك فتنة(٤).

كان تسارع الأحداث مدويا، حيث استطاع حزب الله - فى فترة قياسية، وبعملية أمنية محدودة، لم يستقدم فيها أيا من محازبيه من خارج بيروت - أن يحكم سيطرته على المدينة، مما دعا الحزب التقدمى الاشتراكى وتيار المستقبل إلى تسليم

مراكزهما في باقي المناطق للجيش اللبناني، لتجنيب المناطق شر المواجهات المسلحة. ولكن ذلك لم يمنع من حصول مواجهات محدودة في الجبل، معقل الدروز والبقاع، بينما شهدت مناطق الشمال أعمالا انتقامية من المعارضة، حصل على أثرها ما سمي بمجزرة حلبا، حيث قام متظاهرون تابعون لتيار المستقبل بمهاجمة مركز للحزب القومي السوري الاجتماعي في منطقة عكار، وقاموا بالتنكيل بـ ١١ من جرحى الحزب حتى الموت، كما أحرقت عدة مراكز لأحزاب في المعارضة، وجرى إحراق بيوت لمسئولين في حزب الله في طرابلس. وإذا كان الخوض في تفاصيل المعارك وردود الفعل يستغرق صفحات كثيرة، فإنه لابد من تسجيل الأمور التالية في حسابات تلك العملية الأمنية، التي انتهت بتراجع الحكومة اللبنانية عن قراراتها في ١٥مايو ٢٠٠٨.

على الرغم من تأكيد أمين عام حزب الله أن الأمر لا علاقة له بالفتنة المذهبية والحرب الأهلية، إلا أن ذلك لم يحل دون إطلالة الفتنة المذهبية برأسها خلال الأحداث، نتيجة جو الاحتقان المذهبي الذي كان سائدا أصلا بين الطرفين. فحتى زعيم المعارضة السنية في طرابلس، رئيس الحكومة الأسبق عمر كرامي، الذي حرص على إبعاد شبهة الطابع المذهبي عن تحرك المعارضة، أقر بـ "عمق الجرح" الذي خلفته بين السنة والشيعة. وقال كرامي، في مؤتمر صحفي عقده أمس في مدينة طرابلس، "إذا لا سمح الله انقلب الوضع وأصبحت القضية قضية تناحر مذاهب، فنحن إما أن نجلس في بيوتنا، وإما أن نكون مع طائفتنا"(٥). وقد تجلى هذا الموضوع أكثر ما تجلى في طرابلس، حيث أعلنت شخصيات سنية متشددة "الجهاد ضد الشيعة". كما بقي جو الاحتقان المذهبي في جميع المناطق حاضرا حتى لحظة كتابة هذا المقال، وقد تحول هذا الاحتقان إلى معارك بالأسلحة في أكثر من مرة، خاصة في منطقة البقاع الأوسط في القرى التي تشهد اختلاطا طائفيا.

ومع هذا لا يمكن القول إن حالة الاحتقان المذهبي قد بدأت مع العملية الأمنية التي قام بها حزب الله. فحالة الاحتقان كانت في ذروتها قبل حدوث هذه التطورات، بل إنها ترجع إلى حرب صيف ٢٠٠٦، حيث يرى الكثير من السنة أن حزب الله حمل لبنان ما لا يطيق، وأن تكلفة الحرب كانت مدمرة ولا توازي النتائج التي تحققت. ناهيك عن أن الشارع السني ناقم بشدة على سوريا وكل أدواتها في لبنان، باعتبار أن سوريا هي المتهم الأول لديهم في اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري.

ثبت للمعارضة والموالاة، معا، أن ما يجمع أقطابهما من أهداف على المدى القريب لا يكفي لأن يبقيهم متماسكين بعضهم بعضا، حين تحضر الأجندات الخاصة على المدى البعيد لكل طرف، إن كان في الموالاة أو المعارضة. وقد تبين ذلك بوضوح، حين توصل العماد ميشيل عون، قطب المعارضة المسيحي الأساسي، إلى اتفاق مع الزعامات المسيحية في الموالاة، خاصة الرئيس الأعلى لحزب الكتائب أمين الجميل، وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع، على تحييد المناطق المسيحية، وعدم الدخول في أتون الصراع، مع كل ما يعنيه ذلك من ترك حلفائهم في ساحة المعركة وحيدين، والاكتفاء بالمعركة السياسية. كما تجلى ذلك أيضا حين قام وليد جنبلاط بتسليم مراكزه للجيش اللبناني، وترك تيار المستقبل في أتون المعركة وحيدا. أما في مناطق الجبل، فقد اتفقت القطبان الدرزيان في المعارضة والموالاة، طلال أرسلان، ووليد جنبلاط، على تجنيب الجبل معارك درزية - درزية. وحتى في المناطق التي شهدت مواجهات مع حزب الله، ترك أنصار تيار التوحيد، بقيادة وئام وهاب، صفوف المعارضة، وانضموا إلى عشائرهم وأقربائهم في القرى للقتال ضد حزب الله.

ثبت هذا الأمر أيضا بعد توقيع اتفاق الدوحة، حيث بدا الحديث عن تفكك الأحلاف القديمة داخل تيار الموالاة، تمهيدا لبناء تحالفات انتخابية جديدة قد تتسبب في تفكك فريق ١٤ آذار كليا.

تبين لزعيم تيار المستقبل، سعد الدين الحريري، أن المال السياسي وحده لم يكن كافيا لصمود أنصاره في المواجهات مع حزب الله، وهي حقيقة مرة، لا يمكن أن تختبئ رغم ادعاء سعد الحريري أنه ليس لديه مسلحون ولا سلاح. إذ أثبتت الوقائع أن تيار المستقبل يعاني من حالة اختراق قوية، حيث سجل في أكثر من مرة، إما هروب المسئولين الأمنيين للتيار في أكثر من منطقة، أو سرعة انضمامهم إلى عناصر المعارضة المسلحة، والقيام بالتبليغ عن العناصر التابعين لتيار المستقبل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن سيطرة تيار المستقبل على الحالة السنية في لبنان، وبسط نفوذه بشكل أساسي عليها على امتداد وجودها في لبنان، حرما حزب الله من حلفاء سنة أقوياء، نتيجة استفراد سعد الدين الحريري بالزعامة السنية واتباعه سياسة الإقصاء والتهميش للقيادات السنية الأخرى. إذ اقتصر الحضور السني في المعارضة على زعماء محليين، أمثال رئيس الوزراء الأسبق عمر كرامي، وبعض المشايخ والدعاة، وأبرزهم الداعية فتحي يكن، الذي انشق عن الجماعة الإسلامية وأسس جبهة العمل الإسلامي، وبعض الأحزاب السنية الناصرية، التي كانت ذات وزن في السبعينيات والثمانينيات، وأفل نجمها حاليا.

ثبت لفريق الموالاة أن استعراض العضلات الأمريكية في المياه الإقليمية قبالة شواطئ لبنان، والتصريحات النارية، سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو للمسئولين الغربيين الفاعلين على الساحة الشرق أوسطية، لا يعني، بحال من الأحوال، أن الولايات المتحدة، أو غيرها من الدول الغربية، مستعدة للتدخل ميدانيا لصالح هذا الفريق أو ذاك، قبل أن تمهد جهات محلية الأمر بعملية عسكرية قوية، توجه فيها لحزب الله ضربة قاصمة، وهذا ما لم يحدث.

إضاءة إقليمية على الأحداث في لبنان:

لا يمكن بحال من الأحوال استبعاد القراءة الإقليمية للحدث اللبناني. فأطراف الصراع أنفسهم، خاصة حزب الله، ومن بعدهم الكثير من المحللين، يرون بعدا إقليميا للموضوع، لا يغيب عنه بشكل من الأشكال، هو العنصر الإسرائيلي، وعنصر الصراع الأمريكي - الإيراني. فيرى البعض أن ما حصل في لبنان هو عملية شد حبال و"بروفة" اختبار لاحتمالات دخول الولايات المتحدة مع إيران في مواجهة. وترى تحليلات أخرى أن سرعة حسم حزب الله للأمور صدمت جهات غربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت ترى أن توجيه ضربة خاطفة وناجحة لإيران يقتضي أن تتدخل إسرائيل لضرب حزب الله في لبنان، لأن حزب الله لن يقف مكتوف الأيدي إزاء تعرض إيران لأي ضربة عسكرية. ويعزز هذا الكلام ما نشرته صحيفة المنار الفلسطينية، على لسان خبير استراتيجي أمريكي أشرف على إعداد تقرير حول الجوانب المختلفة للمسألة الإيرانية، من أن هناك نقطة تحول دفعت الإدارة الأمريكية للعودة إلى أسلوب إدارة الأزمة مع

طهران، لا حسمها، وهى الحرب "الإسرائيلية" الأخيرة على لبنان. وقالت المصادر إن إدارة بوش كانت لا تستبعد سيناريو استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وتنفيذ ضربات خاطفة ضد المواقع النووية الإيرانية بمساندة من حلفاء الولايات المتحدة، وفى مقدمتهم "إسرائيل". لكن الصدمة التى تلقتها الدوائر السياسية والعسكرية "الإسرائيلية" والأمريكية خلال الحرب على لبنان، وحالة الإرباك التى سادت المستويين السياسى والأمنى فى تل أبيب، دفعتا الإدارة الأمريكية إلى إدراك حقيقة أنه لا توجد فى إسرائيل قيادة يمكن الاعتماد عليها فى فترة الأزمات، مما أدى إلى تراجع الخطط العسكرية التى كانت واشنطن تريد تنفيذها ضد طهران(٦).

وتذهب بعض التحليلات التى يتبناها حزب الله، بشكل أو بآخر، إلى القول إن إسرائيل سعت، بعد مواجهتها مع حزب الله فى صيف ٢٠٠٦، إلى تحويل أزمتها مع الحزب إلى الداخل اللبنانى. فالدروس المستفادة من تقرير فينوجراد كانت تشير إلى أن توجيه ضربة قاصمة إلى حزب الله يقتضى القيام بثلاث خطوات أساسية، هى: اغتيال شخصية أساسية فى الحزب، وتوجيه ضربة إلى البنية التحتية لحزب الله، وبالتحديد شبكة الاتصالات السلكية، وثالثا: القيام باجتياح شامل من أجل القضاء على الحزب نهائيا. وإزاء الفشل الذى منى به الجيش الإسرائيلى فى صيف ٢٠٠٦، كان لابد من تحويل الأزمة إلى الداخل اللبنانى من أجل إيجاد أذرع لبنانية تقوم بمعظم هذه المهمات، تمهيدا للاجتياح الإسرائيلى. وقد بدأت بوادر هذه الخطة تظهر حين اغتيل القائد العسكرى فى الحزب عماد مغنية. وحُكى من أكثر من جهة أن حزب الله أحبط عملية أمنية كبيرة، قبل فترة قصيرة من الحملة التى شنها وليد جنبلاط على حزب الله وشبكة اتصالاته السلكية. فقد نشر موقع "فيلكا إسرائيل" مقابلة مطولة مع المدير الأسبق للاستخبارات الإسرائيلية، الجنرال أهارون زئيفى، أجاب فيها عن فشل مخطط لاغتيال حسن نصر الله فى ٢٥ أبريل الفائت، حيث قال زئيفى: "لا علم لى بالأمر، ولكن قتل نصرالله لم يكن مستحيلا بوجود آلاف المخبرين اللبنانيين العاملين مع الأمريكيين بواسطة حلفائهم .الآن كل ذلك انتهى، لقد ضاعت جهود دولية وعربية مخابراتية استمرت ثلاث سنوات فى ليلة واحدة، كل عملاء المخابرات فى بيروت خرجوا منها الآن، واللبنانيون لم يعودوا قادرين على التحرك بغطاء مهماتهم اليومية المتعلقة بمناصبهم فى الشرطة. خسر الغرب الكثير بمباغتة نصر الله لحلفائهم"(٧). وادعى زئيفى فى المقابلة نفسها بأن إسرائيل "دربت رجال جعجع أحسن تدريب، وسيظهر فى أى مواجهة مقبلة أن القواتيين (رجال جعجع) سيصمدون وقتا أكبر فى مواجهة حزب الله ولكنهم سيهزمون فى النهاية". "نحن والأمريكيون فى مأزق الآن، لأن لا قوة فى لبنان قادرة على ضرب حزب الله، ولسنا جاهزين لضربه نحن فى الوقت الحالى، ولا الأمريكيون مستعدون للتورط بأكثر من إرسال طواقم حراسة لمراكز إقامة كل من السنيورة والحريرى وجنبلاط".

ويعزز هذه المقاربة المحاولة المستميتة التى قامت بها حكومة أولمرت فى أثناء الأحداث اللبنانية لتحييد سوريا عن التدخل فى الصراع الحاصل، عبر إغرائها بعروض تفاوضية سخية جدا، لدرجة جعلت سوريا تشكك فى جديتها. وتعزز هذه التصريحات ارتباط فكرة توجيه ضربة لحزب الله تمهد لها قوى لبنانية داخلية، وتوجه فيه اسرائيل الضربة القاضية، فى حين تنشغل الولايات المتحدة الأمريكية بتصويب ضربة موجعة فى الوقت نفسه لطهران. إلا أن اتجاه الأحداث جاء بغير ما تشتهى سفن الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث أعاد واشنطن إلى مربع سياسة احتواء إيران، خصوصا مع دخول إدارة بوش حالة "الموت السريرى" مع قرب انتهاء ولايته، وهذا يعنى استبعاد حصول أى تحرك جدى قبل تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة زمام الأمور.

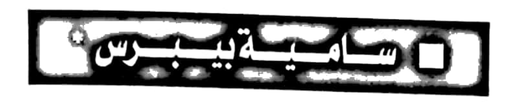
هل يصمد اتفاق الدوحة؟

على الرغم من كل المعطيات المتفائلة، والوعود المحلية، بأن يكون صيف لبنان دافئا جدا، إلا أن اتفاق الدوحة لا يزال حتى الآن واقعا تحت ضغط التجاذبات المحلية والإقليمية، حيث يحاول الجميع تسجيل نقاط وتحقيق مكاسب، من خلال الصراع على تشكيل الحكومة، خصوصا أن ما فعله حزب الله ميدانيا على الأرض، وما حققته المعارضة من حصولها على الثلث الضامن، يعنى فى مضمونه تقدم إيران خطوة إلى الأمام فى المنطقة، وهذا ما يستدعى عملية شد وجذب سياسيين ودبلوماسيين من أجل الحيلولة دون جعل الطريق ممهدا أمام تأثيرها ونفوذها، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة. ويبدو أن الأمور لا تشى بولادة يسيرة للحكومة اللبنانية. ومن ناحية أخرى، فإن الواضح الآن على الساحة السياسية اللبنانية أنه على الرغم من كل الهجوم على سلاح حزب الله من قبل فريق الموالاة، والادعاء بأن شرعيته سقطت بعد "غزو بيروت"، ثم الحديث مطولا عن ضرورة مناقشة سلاح المقاومة والاستراتيجية الدفاعية فى جلسات الحوار فى الدوحة، واعتبار ذلك جزءا أساسيا من الاتفاق، والإشارة إلى ورقة ما أعدت حول هذا الموضوع فى الدوحة - فإن المصادر المطلعة تشير، بكثير من الثقة، إلى أن الحديث عن سلاح حزب الله لا يزال مبكرا جدا. قد يكون اتفاق الدوحة إطار تسوية مؤقتة، تنزع فتيل التفجير فى لبنان، إلا أن الوضع اللبنانى بحاجة إلى تفكيك الكثير من العقد السياسية المحلية والإقليمية، قبل أن تستقر الأمور فى لبنان.

الهوامش :

١- جريدة السفير، بيروت، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦.
٢- السفير، ٤ مايو ٢٠٠٨.
٣ - السفير، ٦ مايو ٢٠٠٨.
٤- جريدة النهار، بيروت، ٦ مايو ٢٠٠٨.
٥- صحيفة الوطن السعودية، ١٣ مايو ٢٠٠٨.
٦- صحيفة المنار الفلسطينية، ١٣ يونيو ٢٠٠٨.
7- http://www.hizbollah.tv/essaydetails.php?eid=8441&cid=199

ألمانيا وإسرائيل .. نحو شراكة استراتيجية



مع تولى المستشار الألمانى الأول "كونراد أديناور Konrad Adenauer" السلطة فى عام ١٩٤٩، حرص على انتهاج سياسة خارجية ترتكز على أساس أن شرعية ألمانيا الاتحادية أو الغربية -فيما مضى- تتوقف بشكل جوهرى على قيامها بالتكفير عن الجرائم التى ارتكبها نظام الحكم "النازى" السابق بزعامة "أدولف هتلر" فى حق اليهود، فيما يعرف بـ "الهولوكست".

وعليه، فقد ارتكزت السياسة الألمانية فى تلك الفترة على أهمية الالتزام الأدبى والمعنوى بدعم قيام الدولة اليهودية. وفى هذا الاطار، جاءت "اتفاقية لوكسمبورج" التى وقعتها ألمانيا مع إسرائيل فى عام ١٩٥٢، وتعهدت بموجبها بتقديم تعويضات مالية -لم يسبق لها مثيل- لدولة إسرائيل، بما فى ذلك تقديم تعويضات لأفراد من ضحايا الاضطهاد "النازى".

وقد قامت ألمانيا بموجب "اتفاقية لوكسمبورج" بدفع ثلاثة مليارات مارك ألمانى (ما يعادل ٧١٥ مليون دولار) لدولة إسرائيل، كما قامت أيضا بدفع ٤,٥ مليون مارك ألمانى (ما يعادل ١١٠ ملايين دولار) للمنظمات اليهودية التى كانت تسهم فى توطين اليهود خارج إسرائيل. وقد أصدرت ألمانيا أيضا تشريعات تم بمقتضاها تعويض بعض الأفراد الذين كانوا ضحايا لنظام الحكم "النازى".

ومع بدايات عام ١٩٥٧، حرص الجانبان على تطوير العلاقات بينهما فى المجالات العسكرية. وفى وقت لاحق، وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٦٤، كشفت تقارير أوردتها الصحف الألمانية عن حدوث عمليات لشحن الأسلحة إلى إسرائيل، وأشارت الصحف إلى أن هذه العمليات كانت تتم فى سرية تامة. وقد أثارت هذه العمليات جدلا واسعا داخل المجتمع الألمانى، كما أدت إلى توتر العلاقات مع العالم العربى، الأمر الذى دفع ألمانيا وقتئذ إلى وقف عمليات شحن الأسلحة. وتعويضا عن هذه الخسارة التى لحقت بإسرائيل جراء وقف هذه العمليات ولمواجهة الضغوط السياسية المتزايدة، أعلن المستشار الألمانى أديناور فى عام ١٩٦٥ عن إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل.

وخلال العقود التى تلت عام ١٩٦٥، حرصت السياسة الألمانية على تبنى موقف محايد فى منطقة الشرق الأوسط بما يكفل تحقيق التوازن بشكل أو بآخر. وعليه، فقد حرصت القيادات الألمانية التى أعقبت "أديناور" على الالتزام بالحيادية فى تصريحاتها الرسمية، كما سعت أيضا إلى تبنى المواقف المشتركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية فى ذلك الوقت بهدف

(*) دبلوماسية بجامعة الدول العربية.

تجنب الضغوط التى مورست عليها لدفعها إلى التخلى عن مواقفها المحايدة إزاء أى نزاع تكون إسرائيل طرفا فيه.

ونتيجة لذلك، امتنعت ألمانيا صراحة عن تقديم الدعم لإسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، كما رفضت أيضا بشكل علنى تقديم الدعم والمساعدة لإسرائيل فى المراحل الأولى من حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣. من ناحية أخرى، أيدت ألمانيا القرار الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى عام ١٩٧٣، والذى طالبت بموجبه إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مزاعم السياسة الألمانية بالتزامها بموقف محايد فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنه قد كشفت العديد من التقارير فى وقت لاحق عن أن ألمانيا قد سمحت للولايات المتحدة باستخدام مينائها "بريمر هافن" خلال الحرب بهدف تقديم الدعم لإسرائيل. وعلى الرغم من حرص السياسة الألمانية خلال فترة السبعينيات على اتخاذ موقف محايد ازاء أى نزاع تكون إسرائيل طرفا فيه، إلا أن ألمانيا، من ناحية أخرى، قد احتفظت بعلاقات وطيدة مع إسرائيل من خلال مواصلتها التعاون مع الدولة العبرية فى مجالات المساعدات الاقتصادية وفى المجالات الدفاعية والاستخباراتية، أو من خلال العمل على معارضة أو التخفيف من حدة المواقف التى تبنتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه إسرائيل.

وفى أواخر السبعينيات، امتنعت ألمانيا عن التصويت داخل الأمم المتحدة بشأن حق الفلسطينيين فى الدفاع عن الذات، كما امتنعت ألمانيا أيضا عن التصويت بشأن منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب. وقد وقعت ألمانيا فى عام ١٩٨٠ "إعلان فينيسيا Venice Declaration" الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والذى أقر حق الفلسطينيين فى تقرير المصير.

مجالات التعاون:

يشمل التعاون بين الجانبين جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية. ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن التقرير السنوى لوزارة الخارجية الألمانية حول حقوق الإنسان لا يتطرق مطلقا إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، على الرغم من أن الخارجية الأمريكية نفسها كثيرا ما تنتقد هذه الممارسات. كما تجدر الاشارة إلى أنه فى عام ١٩٩٢ -أى بعد عامين من إعادة توحيد ألمانيا- توسعت الحكومة الألمانية فى إصدار التشريعات الخاصة بالتعويضات عن جرائم الحكم "النازى"، وذلك بهدف تقديم التعويضات لبعض الأفراد الذين سبق أن رفضت حكومة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية السابقة) منحهم هذه التعويضات. وتعد مسألة نشر فرق بحرية ألمانية -ضمن بعثة الأمم المتحدة- على السواحل اللبنانية فى أغسطس عام ٢٠٠٦ هى المرة الأولى التى استقرت فيها قوات ألمانية بالقرب من الأراضى الإسرائيلية، الأمر الذى دفع العديد من القيادات الألمانية إلى تأكيد ضرورة تفعيل الدور الأوروبى ازاء عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وذلك خلال الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبى فى النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وبالنسبة للتعاون فى المجالات الاقتصادية، نجد أن التجارة البينية تقدر قيمتها بنحو ٣,٧ مليار يورو (أى ما يعادل ٤,٨ مليار دولار)، وعليه فإن ألمانيا تعد ثانى أكبر شريك تجارى لإسرائيل بعد الولايات المتحدة. وقد لوحظ أيضا تصاعد الاستثمارات الألمانية المباشرة فى إسرائيل. وفى المقابل، فإن الاستثمارات الإسرائيلية فى ألمانيا فى تزايد مطرد. فمع حلول عام ٢٠٠٥، قدر عدد الشركات الإسرائيلية الموجودة فى ألمانيا بنحو ٤٠ شركة.

وإلى جانب ذلك، فقد قامت جمعيات رجال الأعمال لدى الدولتين بتأسيس مجلس ألمانى - إسرائيل لرجال الأعمال وذلك خلال عام ٢٠٠٥، بهدف دعم العلاقات بين الجانبين فى مجال الأعمال الحرة. وتعد ألمانيا أيضا أكبر داعم لإسرائيل فيما يتعلق بمسألة توقيع اتفاقيات التجارة التفضيلية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبى.

وبالنسبة للمجالات العلمية والاجتماعية والثقافية، يمكن القول إن التعاون بين الجانبين فى المجال العلمى قد بدأ فى عام ١٩٦١. وتعد ألمانيا الراعى الثانى -بعد الولايات المتحدة- للأبحاث العلمية التى يتم إجراؤها فى إسرائيل. وبالاضافة إلى ذلك، فإن نسبة العلماء الألمان العاملين فى إسرائيل تعد أكبر نسبة ضمن إجمالى العلماء الأجانب فى إسرائيل. وتعد "مؤسسة منيرفا Minerva Foundation" أبرز آليات التعاون فى المجال العلمى، وهى تتلقى تمويلا سنويا من قبل الحكومة الألمانية، وتقوم بدعم المشروعات التى تديرها "مؤسسة فايتسمان Weizmann" الإسرائيلية. وفى المجال الاجتماعى، فقد حرص الجانبان على دعم برامج التبادل الشبابى، إذ يقدر إجمالى عدد الشباب المشارك فى هذه البرامج كل عام بنحو ١٠ آلاف شاب.

وبالنسبة للمجالات الثقافية للتعاون، فقد تطورت العلاقات والأنشطة الثقافية بين الجانبين خلال العقد الماضى بشكل واضح وملموس. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لنشر وتطوير اللغة الألمانية فى إسرائيل، وعقد الاتفاقيات بهدف النهوض بمستوى التعليم لدى الجانبين بشكل عام.

أما بالنسبة للتعاون فى المجالات الدفاعية والعسكرية، فقد كشفت العديد من التقارير عن استئناف التعاون العسكرى بين الجانبين فى أواخر الستينيات، ولكن بشكل سرى بهدف تجنب أية نتائج سلبية قد تنعكس على علاقات ألمانيا بالعالم العربى. وتتصدر إسرائيل قائمة المتلقين للتكنولوجيا الألمانية فى المجالين الدفاعى والعسكرى. وعلى الرغم من عدم وضوح حجم وقيمة الأسلحة التى تم شحنها من وإلى ألمانيا خلال أواسط التسعينيات، فإن العديد من المحللين العسكريين يؤكدون أن الأسلحة الألمانية قد لعبت دورا مهما وأساسيا فى الانتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل خلال أعوام ١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، حينما وجه العراق هجماته مستخدما صواريخ سكود ضد إسرائيل، قامت ألمانيا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وبالمساعدات. وخلال عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠، تم شحن أسلحة ألمانية إلى إسرائيل، حيث تحملت ألمانيا أكثر من ٥٠٪ من تكلفة ثلاث غواصات تم تصميمها خصيصا للبحرية الإسرائيلية.

وبالاضافة إلى ذلك، تعهدت الحكومة الألمانية فى أغسطس ٢٠٠٦ بتحمل ثلث تكلفة غواصتين (نحو ١,٣ مليار دولار) سوف يتم تسليمهما فى عام ٢٠١٠، وقد لاقت هذه الاتفاقيات الأخيرة معارضة من قبل أعضاء فى كل من حزب الخضر والحزب اليسارى الألمانيين.

وفيما يتعلق بالمجالات الأمنية والاستخباراتية، نجد أن التعاون بين الأجهزة الاستخباراتية الألمانية (بوندس ناخرتن دينست Bundes nachrichtandienst) ونظيرتها الإسرائيلية (الموساد Mossad) والذى اتسم بالسرية التامة، يرجع فى واقع الأمر إلى فترة الستينيات. وقد برز التعاون بين هذه الأجهزة فى مجال مكافحة الارهاب بشكل خاص عقب الهجمات الإرهابية التى وقعت فى عام ١٩٧٢ فى الأولمبياد بمدينة ميونخ، وقد نما هذا التعاون فى ظل تزايد العمليات الإرهابية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

وفى عام ٢٠٠٢ ونتيجة للضغوط الإسرائيلية الرسمية، قامت الحكومة الألمانية بحظر أنشطة إحدى المنظمات الخيرية تدعى "الأقصى" بسبب اتهامها من قبل إسرائيل بتمويل وتقديم الدعم لمنظمة "حماس" الفلسطينية. وقد جسد الموقف الألمانى فى هذا الشأن عمق التعاون بين السلطات الألمانية والإسرائيلية فى هذا مجال.

ثوابت السياسة الألمانية فى الشرق الأوسط:

صارت ألمانيا، منذ إعادة توحيدها فى عام ١٩٩٠، أكثر قوة وتأثيرا على الساحة الدولية. ومع نهاية هذا العقد، نشطت السياسة الألمانية وسعت إلى القيام بدور فاعل فى منطقة الشرق الأوسط. وتحتل قضية الصراع العربى - الإسرائيلى مكانة مهمة ضمن أولويات السياسة الخارجية الألمانية. وتنطلق السياسة الألمانية تجاه قضية الصراع من أربعة مرتكزات أساسية أو ما يسمى "بثوابت" تلك السياسة. وتتمثل الركيزة الأولى فيما ترتبط به ألمانيا من علاقة خاصة مع إسرائيل، واعترافها بحق إسرائيل فى البقاء، ومسئوليتها الأدبية والتاريخية فى ضمان وجود وأمن إسرائيل. أما الركيزة الثانية، فتتمثل فى الحفاظ على التوازن القائم ما بين التزامها بضمان أمن إسرائيل من جهة، واقتناعها بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير من جهة أخرى، وتأكيدها فى هذا الشأن أن ضمان إقامة كيان فلسطينى أو دولة فلسطينية يصب فى صميم المصالح الأمنية الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، فتتعلق بحرص السياسة الألمانية على صياغة مواقفها تجاه قضية الصراع العربى - الإسرائيلى فى إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبى. أما الركيزة الأخيرة، فتتعلق بالرؤية الألمانية لدور الولايات المتحدة فى قضية الصراع، باعتباره دورا رئيسيا وجوهريا للتوصل إلى أية تسوية سياسية على المدى البعيد.

والواقع أنه مع تولى "إنجيلا ميركل" منصب مستشار ألمانيا، عقب الانتخابات التى أجريت فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٥، توقع العديد من المراقبين السياسيين عدم حدوث أى تغيير فى السياسة الخارجية الألمانية إزاء منطقة الشرق الأوسط. إلا أنه قد لوحظ أن "ميركل" قد سلكت طريقا أقرب إلى سياسة الإدارة الأمريكية وابتعدت عن أوروبا باتجاه واشنطن، الأمر الذى أدى إلى إضعاف المحور الفرنسى - الألمانى، وبالتالى دور الاتحاد الأوروبى الذى بات يبدو فى الفترة الأخيرة أضعف من أى وقت مضى على صعيد السياسة الدولية عامة والشرق أوسطية خاصة. وقد حرصت المستشارة الألمانية أيضا على عدم توجيه النقد لإسرائيل فى العديد من المواقف والأزمات السياسية الحرجة، بحيث أضحت السياسة الألمانية تبدو بشكل واضح وملموس منحازة لإسرائيل، دون مراعاة لأهمية وخصوصية العلاقة مع العالم العربى. وقد ظهر ذلك جليا مع اندلاع الحرب فى لبنان. ففى أول تعليق "لميركل" على الحرب، كررت ما صرح به الرئيس الأمريكى "بوش" من حيث حق إسرائيل فى الدفاع عن النفس دون تأكيد ضرورة تجنب قصف المدنيين. كما حرصت فى الوقت نفسه على عدم توجيه النقد لإسرائيل.

وفى أثناء محاولة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى الاتفاق على بيان يدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار، أيد وزير الخارجية الألمانى "فرانك فالتر شتاينماير" الموقف البريطانى بشأن إصدار بيان يدعو فقط إلى وقف الأعمال القتالية.

نحو شراكة استراتيجية:

جاءت الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلى "إيهود أولمرت" لألمانيا، فى العاشر من فبراير ٢٠٠٨، فى إطار الجهود الألمانية - الإسرائيلية المشتركة لخلق أرضية جديدة لعلاقاتهما الثنائية. وقد التقى "أولمرت" خلال هذه الزيارة بعدد من كبار المسئولين الألمان، وعلى رأسهم المستشارة الألمانية، والرئيس الألمانى "هورست كولر"، كما التقى أيضا برئيس البرلمان "نوربرت لامرت"، وعدد من أعضاء مجلس النواب "البوندستاج".

وعلى الرغم من أن أجندة المباحثات الألمانية - الإسرائيلية قد شملت العديد من القضايا المهمة، مثل: أمن إسرائيل، والملف النووى الإيرانى، والأوضاع فى الشرق الأوسط، إلا أنه يمكن القول إن أبرز وأهم ما تمخضت عنه زيارة "أولمرت" لألمانيا ما تم الإعلان عنه خلال هذه الزيارة من حيث تأسيس -ولأول مرة- مجلس وزارى مشترك لحكومتى البلدين، على أن يجتمع هذا المجلس سنويا بالتناوب بين برلين وتل أبيب. ويضطلع هذا المجلس بتطوير العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات، وهو

بذلك يعطى العلاقات الثنائية وضعا أكثر تميزا، ويجعل الدولة العبرية على قدم المساواة مع كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وروسيا التى تمتلك ألمانيا معها مجالس وزارية حكومية مشتركة.

وتأكيدا لمساعى الجانبين إلى إحداث نقلة نوعية فى علاقاتهما الثنائية، إيذانا بتأسيس "شراكة استراتيجية Strategic Partnership" بينهما، قامت المستشارة الألمانية بدورها -وبعد مرور شهر واحد على زيارة "أولمرت" لألمانيا - بزيارة رسمية إلى إسرائيل، والتى اتسمت برمزية سياسية عالية. فقد حرصت "ميركل" على تكريس هذه الزيارة للمشاركة فى احتفالات الدولة العبرية بالذكرى الستين لقيامها، ومن ثم لم تجتمع برئيس السلطة الفلسطينية فى رام الله، ناهيك عن إعلانها -قبيل توجهها إلى تل أبيب- تمسك برلين بموقفها المتعلق بمقاطعة منظمة حماس الإسلامية "الراديكالية". وقد ابتعدت المستشارة الألمانية خلال هذه الزيارة عن توجيه انتقادات علنية لسياسة الحكومة الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وسياستها فى قطاع غزة. وفى الوقت نفسه، أكدت المستشارة مجددا التزام بلادها بأمن إسرائيل، مشيرة إلى أن "أى تهديد لأمنها يمثل تهديدا مباشرا لأمن ألمانيا ذاتها".

وفى إشارة إلى مدى أهمية هذه الزيارة ودلالاتها، وصفت جريدة "دى تسيت Die Zeit" الألمانية الزيارة بأنها "تاريخية" وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها أنها تعد المرة الأولى التى يسمح فيها لرئيس حكومة ألمانية بإلقاء كلمة أمام البرلمان الإسرائيلى "الكنيست" باللغة الألمانية، الأمر الذى اضطر الكنيست معه إلى إدخال تعديل على نظامه الداخلى لتحقيق هذا الغرض، فيما اعتبر فى برلين لفتة سياسية تؤكد مدى عمق العلاقات الثنائية بين الجانبين. كما تكمن أهمية هذه الزيارة أيضا فيما شهدته من مرافقة وفد مكون من سبعة وزراء -بمن فيهم وزير الخارجية "شتاينماير"- للمستشارة، والذى قام بعقد مشاورات مع الحكومة الإسرائيلية هى الأولى من نوعها، تم خلالها الاتفاق على عدد من المشروعات فى مجالات التعليم والبيئة، بالاضافة إلى المجالات العسكرية والدفاعية والعلمية. وقد عكست هذه الاجتماعات -التى وصفتها المستشارة الألمانية بأنها "تاريخية"- الرغبة والإرادة المشتركة فى بدء عهد جديد فى العلاقات الثنائية بين البلدين، والعمل على صياغة رؤية مشتركة لمستقبل هذه العلاقات.

قيود وتحديات:

الواقع أنه على الرغم من عمق ورسوخ العلاقات الألمانية - الإسرائيلية إلى جانب مساعى الجانبين لإقامة شراكة استراتيجية بينهما، بما فى ذلك وضع إطار مؤسسى لهذه الشراكة، إلا أن هناك بعض المتغيرات قد تنعكس بصورة أو بأخرى بشكل سلبى على علاقاتهما الثنائية، الأمر الذى يثير قلق الجانب الإسرائيلى. وتتمثل أبرز هذه المتغيرات فيما يلى:

أولا- ظهور ونشاط ما يسمى "بالحزب النازى الجديد Neo-Nazi" فى ألمانيا وارتكابه العديد من الجرائم، فقد سجلت دراسة -أجريت مؤخرا فى أكتوبر ٢٠٠٦- تزايدا بنسبة ٢٠٪ فى معدل الجرائم المرتكبة من قبل النازيين الجدد عما كان عليه الحال فى عام ٢٠٠٥. ويتزامن ذلك مع تحقيق الحزب مزيدا من المكاسب السياسية، حيث فاز بمقاعد فى برلمان الدولة بولاية ميكلينبرج Mecklenburg الشرقية وذلك خلال الانتخابات التى أجريت فى عام ٢٠٠٦، هذا إلى جانب احتفاظه بمقاعد فى الهيئة التشريعية فى ولاية "ساكسونى Soxony" منذ عام ٢٠٠٤. ولقد أدى صعود الحزب النازى الجديد ونشاطه الملموس داخل المجتمع الألمانى وفى الحياة السياسية فى ألمانيا إلى إثارة العديد من الانتقادات من قبل كل من رئيس المجلس المركزى لليهود فى ألمانيا، والسفير الإسرائيلى لدى ألمانيا، على اعتبار أن مثل هذه الأنشطة تدخل فى نطاق ما يسمى بـ "معاداة السامية".

ثانيا- تنامى المشاعر المعادية لإسرائيل والمؤيدة للفلسطينيين داخل أوساط الرأى العام الألمانى، فقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة تصاعد المعارضة السياسية الألمانية وتنامى الرأى العام المعادى للسياسات الإسرائيلية فى الشرق الأوسط. وندلل على ذلك بأن المعارضة السياسية الألمانية للتفجيرات الإسرائيلية خلال الحرب التى خاضتها إسرائيل ضد "حزب الله" اللبنانى فى عام ٢٠٠٦ قد دفعت زعيم المجلس الألمانى اليهودى إلى الزعم بوجود تيار معاد لليهود ولإسرائيل فى ألمانيا. وفى استطلاع رأى -تم إجراؤه عقب الحرب مباشرة- اعتبر ٧٥٪ من الألمان أن رد الفعل الإسرائيلى خلال هذه الحرب "غير متكافئ"، بينما اعتبر ٦٣٪ من البريطانيين أن هذه الحرب "غير ملائمة وغير متكافئة"، و ٥٠٪ من الأمريكيين رأوا أن هذه الحرب "مبررة".

وفى جميع الأحوال، فإن درجة تأثير هذه المتغيرات فى واقع العلاقات الألمانية - الإسرائيلية مرهونة بمدى قدرة السياسة الألمانية على المواءمة وتحقيق التوازن بين التزامها الأدبى والتاريخى بضمان أمن وجود إسرائيل من ناحية، واقتناعها بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية لقضية الصراع العربى - الإسرائيلى، وإقامة دولة للفلسطينيين من ناحية أخرى.

تحولات العلاقات الهندية - الإسرائيلية

□ أحمد طاهر (*)

مع مطلع عام ٢٠٠٨، شهد التعاون التقنى والدفاعى بين الهند وإسرائيل طفرة مهمة بإطلاق صاروخ هندى من قاعدة سريهاريكوتا الفضائية فى المحيط الهندى، حاملا قمر التجسس الإسرائيلى "بولاريس" الذى يعد الأكثر تطورا بين أقمارها التجسسية. ولم تكن هذه الخطوة نقلة مفاجئة أو وليدة اللحظة، وإنما استندت إلى أرضية قوية من التعاون وتاريخ ممتد من العلاقات، مما يجعل تتويج التعاون والعمل المشترك بين الجانبين بتلك الخطوة أقرب إلى إظهار القمة فقط من جبل الجليد، وهو ما يثير التساؤل حول كيفية نجاح إسرائيل فى الوصول بمستوى التعاون إلى هذا المدى. ورغم أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تنشأ إلا مع بداية تسعينيات القرن المنصرم، فهل ما وصلت إليه مستويات التعاون اليوم هو نتاج سبعة عشر عاما فقط، أم أنه نتاج تعاون طويل ظل فى جزء كبير منه خلف الكواليس؟

تحولات السياسة الهندية نحو إسرائيل :

يعود تاريخ العلاقات الهندية - الإسرائيلية إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل نفسها، وتحديدا إلى عشرينيات القرن الماضى، عندما أيد الزعماء الوطنيون الهنود الموقف الفلسطينى من قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فقد حكمت السياسة الهندية إزاء إسرائيل عقدة الاستعمار البريطانى الذى هيمن على الهند لأكثر من أربعمائة عام، فقد تغذى الوعى الهندى بمعاداة الاستعمار البريطانى وجميع سياساته وممارساته، ولذا فقد اعتبرت الهند أن ما يحدث فى فلسطين محاولة من الاستعمار البريطانى لتقسيم الأرض وتشتيت شعبها. وعلى هذا، تعاملت الهند مع القضية الفلسطينية فى إطار حركات التحرر الوطنى ضد الاستعمار الغربى، لذلك كانت الهند من بين ١٣ دولة عارضت قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، بل اقترحت الهند فى العام نفسه إقامة فلسطين فيدرالية تمنح حكما ذاتيا للسكان اليهود. واستند هذا الموقف الهندى إلى اعتبارين، الأول: التجربة المأساوية التى عاشتها الهند فى تقسيم شعبها إلى دولتين، وهو مبدأ يحظى برضا الرأى العام الهندى. الثانى: حاجة الهند إلى الأصوات العربية ومواقفها السياسية فى نزاعها مع باكستان من ناحية، وأهمية أصوات المسلمين الهنود فى الانتخابات (٢٠٠ ألف مسلم) من ناحية أخرى.

لكن بعد قيام دولة إسرائيل، شهدت العلاقات بين الجانبين تطورات وتحولات مهمة، جاءت على مرحلتين:

أ- مرحلة التقارب الخفى :

ظل الموقف الهندى ثابتا على النهج السابق حتى عام ١٩٤٨، الذى شهد تغيرات على مستويين:

الأول: الوضع السياسى والجيوبوليتيكى فى منطقة الشرق الأوسط، حيث جاء إعلان قيام الدولة الإسرائيلية ليغير من طبيعة المنطقة ويصبح وجودها أمرا واقعا.

الثانى: التطورات الداخلية فى الهند، إذ كان لاغتيال غاندى عام ١٩٥٠ أثر كبير فى تحول الموقف الهندى بسبب الضغوط الداخلية والخارجية التى تعرضت لها الحكومة الهندية، مما دفعها إلى منح إسرائيل اعترافا واقعيا قانونيا فى سبتمبر ١٩٥٠، تلاه خلال شهور قيام إسرائيل بفتح مكتب تجارى لها فى بومباى، تحول تدريجيا إلى بعثة قنصلية فى يونيو ١٩٥٣، وذلك عقب زيارة قام بها مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ولتر إيتان إلى الهند عام ١٩٥٢.

إلى جانب ذلك، بحث الجانبان إمكانية قيام علاقات دبلوماسية بينهما، إلا أن التطور فى هذا الاتجاه توقف بسبب بعض المعوقات السياسية الإقليمية والدولية، ومن أبرزها:

(*) باحث فى العلوم السياسية.

- مشاركة الهند فى حركة عدم الانحياز، وممارسة الكتلة العربية داخل الحركة مزيدا من الضغوط التى حالت دون رفع مستوى العلاقات بين البلدين، رغم المساعى الإسرائيلية المتكررة المطالبة بذلك.

- العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وإدانة الهند له.

- حالة الانقسام الدولى بين المعسكرين الغربى والشرقى والعلاقات الجيدة بين الهند والمعسكر الشرقى، فى حين تنتمى إسرائيل إلى المعسكر الغربى.

أدت تلك العوامل إلى منع قيام تفاهم علنى بين الهند وإسرائيل، إلا أن هذا لم يمنع وجود تعاون سرى بين البلدين منذ بداية ستينيات القرن الماضى، خاصة فى المجالات الأمنية والدفاعية. وقد اتضح ذلك جليا فى العديد من الزيارات السرية المتبادلة بين البلدين، والدعم الذى قدمته إسرائيل إلى الهند فى حربها مع الصين عام ١٩٦٢، ثم مع باكستان عامى ١٩٦٥ و١٩٧١. وفى المقابل، دعمت الهند إسرائيل فى حرب عام ١٩٦٧ بإرسالها كميات ضخمة من قطع غيار مركبات القتال، لاسيما بالنسبة للدبابات (م.زكس-١٣). واتسع مجال التعاون بين البلدين عقب حرب ١٩٧٣، حيث تعددت زيارات الوفود العسكرية المتبادلة بينها، خاصة الجانب الهندى، للحصول على الخبرة الإسرائيلية فى مجال الحرب الإلكترونية، ومقاومة الصواريخ المضادة للدبابات. وتوسع التعاون الأمنى كذلك عقب حرب لبنان ١٩٨٢، حيث حرصت الهند على الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية فى مجال تشغيل طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر، وكذلك الاستفادة فى مجال تنظيم وإدارة مناطق الحزام الأمنى فى جنوب لبنان لمحاولة تطبيقها فى منطقة الحدود بكشمير، ومكافحة عمليات التسلل عبر الحدود وتأمينها.

وشهدت الفترة التى أعقبت فوز راجيف غاندى -حزب المؤتمر- فى انتخابات ١٩٨٤ مزيدا من التقارب الهندى- الإسرائيلى، شجع عليه حدوث ثلاثة تطورات مهمة، هى:

- قيام علاقات رسمية بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

- تنامى قوة إسرائيل لدى الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة.

- بروز قوة التنظيمات الدينية المتشددة فى الدول العربية والإسلامية واتساع نشاطها ليشمل "كشمير" الهندية وباكستان وأفغانستان، بما يعنيه ذلك من أثر على الأمن القومى الهندى.

ب- التحول إلى العلن:

حدث التحول الجذرى فى السياسة الهندية فى علاقاتها مع إسرائيل مع بداية تسعينيات القرن العشرين بما شهدته من تغيرات وتحولات دولية وإقليمية وداخلية دفعت الجانبين إلى الخروج من مرحلة السرية والحرص على إخفاء التعاون، لتبدأ مرحلة العلنية فى علاقاتهما. ومن أهم تلك التغيرات والتحولات ما يلى:

١- على المستوى العالمى، أدى سقوط الاتحاد السوفيتى، الحليف الاستراتيجى للهند، منذ استقلالها وما واكبه من تحلل لكتلة عدم الانحياز، وسيادة الولايات المتحدة، كقطب واحد على رأس النظام العالمى، إلى أن تعيد إعادة تقييم سياستها الخارجية، ومن بينها علاقاتها مع إسرائيل، نظرا لما تتمتع به إسرائيل واللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة من نفوذ فى دوائر صنع القرار الأمريكى.

فضلا عن ذلك، هناك التحولات التى شهدها أيضا قطاع الطاقة العالمى، بانتقال السيطرة على السوق النفطية إلى المشترين بدلا من المنتجين، وهو ما أضعف تأثير الضغط السياسى الذى دأبت البلدان العربية المنتجة للنفط على ممارسته تجاه الهند.

٢- على المستوى الإقليمى، أدى تدشين عملية السلام العربية- الإسرائيلية إلى التقليل من شأن الاعتراضات العربية ضد أية أطراف ثالثة تقيم علاقات مع إسرائيل. فقد تحول مؤتمر مدريد للسلام المنعقد فى أكتوبر ١٩٩١ إلى فرصة أمام الدول التى ظلت مترددة فى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، أو الإعلان عنها.

٣- على المستوى الداخلى، نجم عن خسارة حزب المؤتمر انتخابات عام ١٩٨٩تزايد دور حزب الشعب الهندى "بهاراتيا جاناتا" فى النظام السياسى الهندى، الأمر الذى ساعد على إزالة التردد الذى ساد المواقف المتخذة حيال إسرائيل، وذلك فى ضوء توجهات هذا الحزب القومية الهندوسية، والذى رأى أن إسرائيل لم تعد تشكل عبئا دبلوماسيا، إن أمست حليفا للهند، فى مواجهة باكستان والتيارات الإسلامية المتطرفة، وهو ما برز فى دعوة الحزب، خلال مؤتمره الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩١، إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل.

فى ضوء ما سبق، أعلن رئيس الوزراء الهندى فى ٢٩ يناير ١٩٩٢ إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين لتبدأ مرحلة جديدة من علاقاتهما، انتقلت فيها من السرية فى معظم تحركاتها إلى العلنية فى مختلف المجالات. وكانت بدايتها تصويت الهند فى العام نفسه لصالح القرار الذى حركته الولايات المتحدة من أجل التراجع عن اعتبار الصهيونية شكلا من العنصرية، لتتبعها خطوات أكثر تقاربا فى مختلف أطر التعاون العسكرى والأمنى والاقتصادى والتقنى.

أهداف ودوافع الطرفين :

ثمة تداخل كبير فى الدوافع والأهداف بين الطرفين، دفع كلا منهما إلى اتخاذ خطوات ايجابية للتقارب مع الطرف الآخر. وتبرز تلك الدوافع والأهداف على النحو التالى:

أ- الجانب الهندى :

١- رغبة الهند فى تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدى وفوق التقليدى، بما يدعم نفوذها ودورها.

٢- الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية لمواجهة ما سمته الإرهاب فى ضوء ما تشهده الهند خلال السنوات الأخيرة من تفجيرات وأعمال إرهابية.

٣- تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها البوابة إلى الولايات المتحدة.

٤- ترى الهند أن تدعيم علاقاتها مع إسرائيل يعد إضافة مهمة إلى رصيدها الاستراتيجى فى مواجهتها مع باكستان فى شأن قضية كشمير من ناحية، وتدعيما للتوازن بينها وبين الصين من ناحية أخرى.

ب- الجانب الإسرائيلى :

١- سعى إسرائيل إلى كسب مؤيدين جدد لمواقفها من قضية الصراع العربى - الإسرائيلى أو -على الأقل- تحييد مواقف الأطراف المساندة للقضايا العربية.

٢- اختراق السوق الهندية، البالغ قوامها أكثر من مليار نسمة، والتى أصبحت مفتوحة بالفعل أمام المنتجات الإسرائيلية.

٣- سعى إسرائيل إلى تطوير برنامجها النووى دون اللجوء إلى إجراء التجارب بواسطة تفجيرات فعلية، نظرا لضيق رقعتها الجغرافية، وهو ما توفره الهند لها لإجراء تجاربها، سواء فى المحيط الهندى أو فى صحراء راجستان. ووفقا لبعض المصادر، فإن تجربتين من التجارب الخمس التى أجرتها الهند فى ١٩٩٨ كانتا لحساب إسرائيل.

٤- الرغبة فى تطويق إيران ومراقبة تطوراتها العسكرية والنووية، حيث يمكن لإسرائيل - فى ضوء القرب الهندى من الحدود الإيرانية من جانب، والتقارب الهندى - الإيرانى من جانب آخر- الاطلاع عن كثب على ما حققته طهران من تقدم فى هذه المجالات.

٥- حاجة إسرائيل إلى تصدير خبراتها التكنولوجية وجذب تمويلات خارجية لأبحاثها، بهدف إضافة المزيد من التطوير إلى قدراتها المتنوعة.

إضافة إلى تلك الدوافع والأهداف الخاصة بكل طرف، هناك عامل مهم تشترك فيه الدولتان، هو العامل الأمريكى، إذ تتوافق مساعى الدولتين إلى التقارب والتنسيق بينهما مع المصلحة الأمريكية والحسابات الاستراتيجية لواشنطن إقليميا فى غرب آسيا، أو عالميا فى ظل الصعود الصينى المخيف لواشنطن. وتتجسد أبرز ملامح هذا البعد الأمريكى الذى يعمل لصالح واشنطن فى:

١- حصار روسيا وإضعافها بصورة تمنعها من استعادة دورها كقوة عظمى فى المستقبل المنظور على الأقل، أو عزلها عن مجالها الحيوى، وذلك من خلال وجود قوة موالية لواشنطن على الحدود الروسية.

٢- التضييق على الصين، باعتبارها القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة خلال العقود القليلة المقبلة، هذا فضلا عن سعيها إلى ضرب التحالف الناشئ بين بكين وموسكو المناوئ لانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم.

٣- استكمال تطويق إيران من الجنوب الشرقى تمهيدا لإخضاعها للمطالب الأمريكية أو توجيه ضربة عسكرية إذا اقتضى الأمر وتصفية برنامجها النووى.

٤- منع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية، وكذلك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية المتطورة، وتسربها إلى الدول التى تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة أو -حسب التعبير الشائع- "محور الشر"، كذلك منع تسربها إلى الدول العربية حتى وإن كانت معتدلة، حرصا على احتفاظ إسرائيل بتفوقها النوعى.

مجالات التعاون الهندى -الإسرائيلى:

يمكن تناول مجالات التعاون بين البلدين من خلال محاور ثلاثة:

أ- التعاون العسكرى والأمنى :

يمكن القول، بشكل عام، إن مواقف المؤسسة العسكرية الهندية حيال إسرائيل أقل عداء من المواقف الحكومية الرسمية. ففور إقامة العلاقات الدبلوماسية، بدأت زيارات متبادلة لكبار العسكريين. وفى عام ١٩٩٧، أوفدت الهند أول ملحق عسكرى لها فى إسرائيل لتبدأ بذلك حقبة جديدة فى العلاقات الثنائية.

لكن، لم يرتق هذا التنسيق العسكرى بين الجانبين إلى مستوى التحالف العسكرى، إذ لم يكن أى من الطرفين يريد التدخل فى الصراع الإقليمى الذى يخوضه الآخر. فإسرائيل لم ترد الوقوف خصما لباكستان، كما أظهرت حرصا كبيرا على سلامة علاقاتها مع الصين. وعلى النحو نفسه، للهند هى الأخرى مصالح سياسية واقتصادية فى العالم العربى، وسجل حافل بالمواقف الداعمة للفلسطينيين. أضف إلى ذلك أن مواقف الهند حيال إيران المجاورة لباكستان تختلف عن تلك التى تتخذها إسرائيل إزاءها. بيد أن ثمة مجالات للتنسيق والتعاون العسكرى تشتمل على: مشتريات الأسلحة، خطط مشتركة لإنتاج المعدات الحربية، التعاون فى مكافحة الإرهاب، التعاون فى مجال النشاطات الفضائية، وذلك على النحو التالى:

١- نقل الأسلحة والتكنولوجيا: فقد جاء المسعى الهندى لامتلاك أحدث التقنيات الحربية متوافقا مع حاجة إسرائيل لتوسيع سوق منتجاتها العسكرية، حيث شهدت السنوات الماضية إبرام الجانبين للعديد من الصفقات العسكرية، سواء لتطوير القدرات العسكرية الموجودة، أو لشراء قدرات عسكرية جديدة. ففى عام ١٩٩٦، اشترت الهند من إسرائيل منظومة متطورة لمناورات القتال الجوى، جرى نصبها فى قاعدة جامناجار الجوية. وفى أواخر العام نفسه، فازت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بعقد قيمته ١٠ملايين دولار لبناء زورقين من زوارق البحرية من طراز دفورا. كذلك، أبرمت وزارة الدفاع الهندية عام ٢٠٠١ عقدا مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية لتطوير المركبات الجوية الهندية بقيمة ٧,٢ مليون دولار للطائرة الواحدة. كذلك، أبرمت الهند عام ٢٠٠٣ مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية عقدا بقيمة ١٣٠ مليون دولار. وفى مجال السلاح البحرى، قررت الهند فى يناير ٢٠٠٣ تزويد عشر من سفنها الحربية بمنظومة باراك الإسرائيلية المضادة للصواريخ. ثم جاء إطلاق صاروخ هندى من قاعدة سريهاريكوتا الفضائية فى المحيط الهندى حاملا قمر التجسس الإسرائيلى "بولاريس" ليلقى بمزيد من الضوء على تنامى علاقات البلدين. وفى هذا الإطار، يشهد حجم مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى الهند نموا متواصلا، إذ بلغ فى الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ ما قيمته مليار ونصف مليار دولار سنويا، وهو ما يعنى أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالى قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التى بلغت ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وتشمل المبيعات الإسرائيلية إلى الهند نماذج مطورة من طائرة "ميج ٢١" ودبابات "ت-٧٢"، ونظام باراك المضاد للصواريخ، ومعدات اتصال وقذائف موجهة بأشعة الليزر، ونظام فالكون للإنذار المبكر.

٢- الإنتاج المشترك: تصب برامج الإنتاج المشترك فى صالح الشركات الإسرائيلية والهندية على حد سواء، الأولى من حيث قدراتها فى مجال الأبحاث والتصاميم، والثانية من حيث إمكاناتها التصنيعية. ومن أبرز ما تم فى هذا الخصوص اتفاق بين مؤسسة

الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة هندوستان لصناعة الطائرات فى سبتمبر ٢٠٠٢، يتم بمقتضاه إنتاج مشترك لمروحيات خفيفة متطورة، يتيح لها تصميمها الأساسى تنفيذ عمليات هجومية واستخبارية، إضافة للعمليات المضادة للدبابات والغواصات. كما تم التوصل إلى عقد اتفاقيات مماثلة تدخل فى نطاق نقل التكنولوجيا لإنتاج قطع المدفعية. إلى جانب ذلك، أبرمت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية مع شركة نيلكو الهندية فى فبراير ٢٠٠٣ اتفاقا لتطوير وتصنيع وتسويق سلسلة من المنتجات الإلكترونية لصالح قوات الدفاع الهندية. ومن أبرز ما تم فى هذا الإطار الاتفاقية الموقعة عام ٢٠٠٧ لتطوير وصناعة أنظمة صاروخية من طراز باراك متوسطة المدى.

٣- التعاون النووى: يرجع تاريخ التعاون النووى بين البلدين إلى عام ١٩٦٢، عندما وقعا اتفاقا للتعاون النووى، يتم بمقتضاه تبادل الخبرات والمعرفة النووية وتنظيم الزيارات بين العلماء فى البلدين. ويذكر أن الهند قامت بتزويد إسرائيل بمادة اليورانيوم مقابل تزويد إسرائيل لها بالتكنولوجيا النووية الجديدة والخبرات النووية. ومن أهم مجالات التعاون النووى بينهما: التعاون فى مجال تصنيع الأسلحة النووية، والتجارب النووية.

٤- مكافحة الإرهاب: مع بدء إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كشف وزير الدفاع الهندى فى فبراير ١٩٩٢ عن أن هناك تعاونا قائما بالفعل بين إسرائيل والهند فى ميدان مكافحة الإرهاب، مشيرا إلى أهم ما تضمنه بنود هذا التعاون، التى تدار بعيدا عن الأنظار، حيث شمل تبادل المعلومات، حول الجماعات الإرهابية وتمويلاتها، أساليب التجنيد والتدريب التى تتبعها. وقد تجسد ذلك جليا فيما أعلنه وزير الخارجية الهندية، جاسوانت سينج، فى أول زيارة لوزير خارجية هندى لإسرائيل عام ١٩٩٨، حيث تم الاتفاق على: إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجمع وزيرى خارجيتى البلدين، وتلتقى تباعا فى عاصمتى البلدين مرتين فى السنة لبحث وتوسيع أوجه التعاون بينهما، وإنشاء مجموعة عمل مشتركة تجمع كبار مسئولى الأمن والمخابرات فى البلدين. وشهد التعاون فى هذا المجال مزيدا من التقارب عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

٥- المشاريع الفضائية: شهد التعاون فى مجال الفضاء تقاربا سريعا بين البلدين. ففى نوفمبر ٢٠٠٢، توصلت وكالتا الفضاء فى الهند وإسرائيل إلى اتفاق للتعاون فيما بينهما. وعلى الرغم من أن البرامج الفضائية ذات طابع مدنى من حيث المسمى، إلا أنها تؤدى مهام عسكرية ومخابراتية. وليس أدل على ذلك من إطلاق صاروخ هندى فى ٢١ يناير ٢٠٠٨ من قاعدة "سريهاريكوتا" الفضائية فى المحيط الهندى، يحمل قمر التجسس الإسرائيلى "بولاريس" الذى يعد الأكثر تطورا بين أقمارها التجسسية.

ب- التعاون الاقتصادى والتجارى:

لم تقتصر العلاقات بين الطرفين على المجالات العسكرية والأمنية فحسب، بل شهدت المجالات الاقتصادية بينهما تطورا كبيرا، خاصة بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية كاملة بينهما، إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الهند عام ٢٠٠٦ مليارا و٢٧٠ مليون دولار أمريكى، وقيمة الواردات منها مليارا و٤٣٣ مليون دولار، ليتضاعف بذلك حجم التبادل التجارى بين البلدين بوتيرة متسارعة أكثر من عشرة أضعاف مما كان عليه مع إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢. فضلا عن ذلك، تنوعت علاقاتهما فى مجالات أخرى، فقد أقام البلدان نحو ٢٠٠ مشروع مشترك فى مجالات الهندسة، وإدارة المياه الجوفية، ومحاربة التصحر، والتكنولوجيا الرفيعة.

جـ- مناطق اهتمام مشترك:

يجمع الدولتين بعض القضايا محل الاهتمام المشترك، حيث تعكس مواقفهما تجاه تلك القضايا مدى التباين أو التوافق فى مصالحهما. ومن أبرز تلك القضايا:

١- الوضع الاستراتيجى فى منطقة المحيط الهندى: تعد الهند أحد اللاعبين الدوليين الرئيسيين فى هذه المنطقة التى أصبحت فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام بالغ من جانب إسرائيل، إذ تعتبرها تل أبيب ساحة مهمة يفضى إليها مضيق باب المندب الذى تمر عبره الصادرات الإسرائيلية المتجهة إلى جنوب آسيا وشرقيها. وقد شرعت إسرائيل منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين فى تعزيز قدرتها على نشر منظومات بحرية وجوية عسكرية ذات مدى بعيد يزيد على ١٥٠٠كم. كما حرصت على بناء قوة بحرية تصلح للعمل فى المحيطات، ومن بينها المحيط الهندى، حيث وضعت إسرائيل طرادات(سفن الحراسة الصغيرة) من طراز سار-٥ القادرة على المكوث فى البحر لفترات طويلة من الزمن، وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن تعاون هندى - إسرائيلى بحرى، خاصة فى ظل عدم معارضة نيودلهى لتنامى الوجود الإسرائيلى فى المحيط.

٢- آسيا الوسطى: ترتبط الهند بصلات استراتيجية وثقافية قديمة العهد مع آسيا الوسطى الغنية بمصادر الطاقة، والتى لم تفتح أبوابها أمام العالم الخارجى إلا مؤخرا، حيث تتسابق مع منافسيها، الصين وباكستان، للفوز بمواقف نفوذ فيها، وإسرائيل ليست أقل اهتماما بهذه المنطقة، حيث يحدوها الرغبة فى استمرار تدفق النفط والغاز من هذه المنطقة بدون عوائق، وذلك بضمان أسعار منخفضة لمصادر الطاقة.

خلاصة ما سبق أن العلاقات الهندية- الإسرائيلية قد تخطت حدود الوفاق الآنى المؤقت، ودخلت علاقاتهما فى مرحلة جديدة تتناسب متطلباتها واستحقاقاتها مع حسابات ومصالح جديدة ومتجددة خاصة بكل طرف.

وعلى هذا، وفى ضوء ما يشهده الحاضر وما ينتظر فى المستقبل من تقارب بين الطرفين، فإن الأمر يستوجب سرعة الانتباه من العالم العربى، باعتبار أن كل خطوة إضافية على طريق التقارب الهندى- الإسرائيلى تعنى خصما من رصيد العلاقات العربية - الهندية ذات التاريخ الممتد، وهو ما يشكل بدوره تهديدا للأمن العربى، سواء القومى أو القطرى، يتطلب سرعة التحرك للحفاظ على رصيد العلاقات العربية الطويل، ليس مع الهند فقط، لكن مع مختلف القوى الدولية المساندة للحقوق العربية.

الخليج فى سياسة إسرائيل الخارجية



سامح راشد

شهدت العلاقات الخليجية - الإسرائيلية فى الآونة الأخيرة تطورات مهمة، واكب بعضها المستجدات الإقليمية والدولية، بينما بدا البعض الآخر غير متسق مع المعطيات والتطورات الحاصلة، خصوصا فى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى.

فقد تسربت مؤخرا إشارات حول احتمال استعانة دول مجلس التعاون الخليجى بإسرائيل كمظلة نووية حمائية ضد القدرات النووية الإيرانية. ففى ١٢ فبراير ٢٠٠٨، أعلن سامى الفرج، وهو مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية ويعمل مستشارا للحكومة الكويتية ولمجلس التعاون الخليجى، أن امتلاك طهران قدرات نووية من شأنه إطلاق سباق تسلح نووى فى المنطقة، وأبدى قبولا صريحا بمظلة نووية إسرائيلية لحماية دول مجلس التعاون حال امتلاك إيران سلاحا نوويا(١).

ويمكن فهم دوافع مثل هذا التوجه الخليجى نحو إسرائيل بالنظر إلى إدراك دول مجلس التعاون للقدرات النووية الإيرانية باعتبارها تهديدا، مما يؤكد أن المستجدات التى طرأت بالفعل على العلاقات الخليجية -الإسرائيلية، أو المحتمل حدوثها مستقبلا، إنما تعكس تغيرا فى أوضاع المنطقة، خصوصا لجهة التوازنات الإقليمية الاستراتيجية.

من ناحية أخرى، قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبى ليفنى، بزيارة لقطر فى شهر أبريل ٢٠٠٨، شاركت خلالها فى أعمال منتدى الديمقراطية والتنمية الثامن. والتقت ليفنى فى أثناء الزيارة كبار المسئولين القطريين وبحثت معهم -إضافة إلى الموضوعات السياسية- مسألة تزويد قطر لإسرائيل بالغاز الطبيعى، فى صفقة تبلغ قيمتها ١١,٤ مليار دولار. كما التقت الوزيرة الإسرائيلية فى الدوحة وزير الخارجية العمانى يوسف بن علوى، وهو اللقاء الأول من نوعه (علنا) على هذا المستوى بين إسرائيل وسلطنة عمان.

ورغم أن الوزير العمانى استبعد فى لقائه مع ليفنى إعادة فتح مكتب التمثيل التجارى الإسرائيلى فى مسقط قبل قيام الدولة الفلسطينية، إلا أن مجرد عقد اللقاء، فضلا عن الزيارة ذاتها، خطوة لا تتسق والتطورات السلبية المتتالية التى تشهدها عملية التسوية السلمية بين إسرائيل والعرب، خصوصا على المسار الفلسطينى الذى يتعرض لانتكاسات متلاحقة، مصدرها الأساسى التعنت الإسرائيلى فى المفاوضات، واستمرار عمليات الاستيطان، والاجتياحات والمذابح المستمرة ضد الفلسطينيين المدنيين.

ومن شأن هذه التطورات فى العلاقات الخليجية - الإسرائيلية، سواء المتسقة مع مجمل التطورات الإقليمية أو تلك المتعارضة معها، أن تدعو إلى النظر فى مسيرة العلاقات بين الجانبين، واستكشاف كيفية نجاح إسرائيل فى كسر طوق المقاطعة الخليجية لها، بل والخروج بالعلاقات -التى كانت تشهد فى الماضى(٢) خطوات محدودة وعلى استحياء- إلى دائرة العلن. ثم الدعوة التى وجهتها ليفنى، لدى وجودها فى الدوحة، بألا تربط الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالتقدم فى المفاوضات، وصولا إلى ما أعلنته ليفنى قبل وصولها إلى الدوحة بأنها ستعمل خلال زيارتها على إقناع الدول العربية بأن إسرائيل لم تعد هى العدو، وأن مصدر التهديد حاليا يكمن فى إيران و"المتطرفين" مثل حزب الله وحماس، الأمر الذى يفرض على المراقب عدم التقليل من أهمية تصريحات سامى الفرج. فرغم أنها لا تعكس -حتى الآن- موقفا رسميا، إلا أنها فى سياق تلك التطورات ربما تعطى إشارة مبكرة إلى موقف

(*) مساعد مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية".

خليجى جديد لا يتخلى فحسب عن العداء التاريخى لتل أبيب، لكن ربما أيضا يذهب إلى حد الاستقواء بإسرائيل فى مواجهة إيران.

الخليج فى الإدراك الإسرائيلى :

حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أى إلى ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، كان المتصور لدى كثير من الساسة والمحللين الخليجيين أن منطقة الخليج فى منأى عن التأثيرات المباشرة لمجريات الصراع العربى - الإسرائيلى، أو على الأقل هى ليست منغمسة فيه بشكل مباشر. إلا أن التاريخ المكتوب والسلوك الفعلى يشيران إلى غير ذلك، إذ لم تكن إسرائيل يوما بعيدة بأنظارها عن منطقة الخليج، ليس قبل حرب الخليج الثانية فحسب، ولا أيضا قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ والدور الحاسم الذى لعبه النفط الخليجى فى تشكيل نتائجها، لكن أيضا من قبل قيام دولة إسرائيل ذاتها. ورغم أن البعد الاقتصادى الغالب على الصورة الذهنية المأخوذة عن تلك المنطقة يمثل محددا جوهريا فى تشكيل الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الخليج، إلا أن أهمية الخليج فى الإدراك(٣) الإسرائيلى (اليهودى قبل قيام الدولة) تشكلت بتراكم حزمة من الاعتبارات والمحددات، يتلخص أهمها فيما يلى:

١- الاعتبار الأول **فكرى وعقيدى**: ينبع من ارتباط هذه المنطقة وانتمائها إلى الإطار العربى الذى يمثل بيئة معادية لإسرائيل، حيث يسود العالم العربى انطباع بأن إسرائيل هى العدو الأول والأساسى للعرب والمسلمين. وفى ضوء ترسخ القيم الإسلامية فى دول الخليج وتنامى الحس الإسلامى هناك فكريا وحركيا، تدرك إسرائيل أن شعوب تلك الدول تمثل شقا مهما من تلك البيئة العربية المعادية لها، وهو أمر له أهميته فى استراتيجية إسرائيل للتعامل مع العرب، خصوصا مع تزايد التأثير الخليجى فى السنوات الأخيرة على وسائل الإعلام العربية، سواء من خلال الصحف واسعة الانتشار والتأثير (الحياة/ الشرق الأوسط/ السياسة/ الراية ..)، أو بواسطة الشبكات التليفزيونية الأوسع انتشارا والأكثر تأثيرا على الشارع العربى (الجزيرة/ العربية/ دبى/..).

٢- الاعتبار الثانى **جيواستراتيجى**: نظرا لموقع دول الخليج كمعبر وممر بين غرب آسيا وشرقها أفقيا، وبين البحر المتوسط والمحيط الهندى رأسيا، فإذا ضمنت إسرائيل مسارات نقل آمنة إلى مياه الخليج عبر السعودية أو الكويت، فإنها بذلك تكون قد حققت نفاذية أوسع إلى العالم الخارجى، ووفرت لنفسها إمكانات أكبر للاضطلاع بدور محطة تجارية مركزية على مستوى العالم، خصوصا فى النقل البحرى والبرى. وهنا، تأتى أهمية وجود هذا الممر (الافتراضى) عبر الخليج والدول المطلة عليه كمنفذ بديل للبحر الأحمر، فى حالة إغلاقه أمام الملاحة أو التجارة الإسرائيلية.

ويرتبط بهذا الاعتبار أيضا **الدافع الأمنى**، أى رغبة إسرائيل (واليهود عموما) فى تدعيم مقومات الأمن والدفاع لديهم إلى أقصى حد ممكن. ومن اللافت أنه رغم التقدم التكنولوجى الكبير والتفوق النوعى الذى تتميز به إسرائيل على كافة الدول المحيطة بها فى المنطقة منذ سنوات طويلة، إلا أنها لا تعتبر ذلك التفوق ضمانا كافيا لأمنها، وسرعان ما تعود ثانية إلى الوسائل والأدوات "التقليدية" للحفاظ على الأمن، مثال ذلك "الجدار العازل"، وقبله بأكثر من ثلاثة عقود "خط بارليف".

وفى هذا السياق، كانت -ولا تزال- إسرائيل تتملك دائما رغبة محمومة نحو إقامة سياج أمنى ضخم -رأسيا أو أفقيا- يحول دون الوصول إلى مكان وجود اليهود. ولما تجسد هذا المكان بعد عام ١٩٤٨ فى دولة على أرض فلسطين، كان من الطبيعى أن يمتد هذا السياج، المرغوب دائما، ليصل إلى شاطئ الخليج. ولهذا الدافع أوجه عدة، أولها: الامتداد الجغرافى الشاسع الذى لو فرضت إسرائيل سيطرتها عليه، لقلصت احتمالات الخطر إلى حد كبير. وثانيها: أن تلك المساحة تسمح ليهود العالم بالتجمع ثم التوسع ديموجرافيا دون مواجهة مشكلات قلة الأرض أو ندرة الموارد.

٣- الاعتبار الثالث **اقتصادى**: فدول مجلس التعاون الخليجى تعنى بالنسبة لإسرائيل **تلال أموال ترقد فوق بحيرة نفط**، أى تمويل وسيولة نقدية لمشروعات اقتصادية، ومصدر طاقة لتشغيل تلك المشروعات. وقبل هذا وذاك، مصدر مالى أساسى للإنفاق على بعض جوانب الخطط والتصورات الإسرائيلية لإنهاء الصراع مع العرب عموما والفلسطينيين خصوصا، مثال ذلك عمليات توطين فلسطينيى الشتات وصرف تعويضات مالية لهم.

٤- الاعتبار الرابع **دينى**: فحدود الدولة اليهودية المزعومة فى أرض فلسطين ليست مقصورة على الحدود الحالية لإسرائيل، فالحدود القائمة أو حتى المتنازع عليها مع العرب ليست سوى حدود سياسية صيغت بواسطة الأمم المتحدة (فى قرار التقسيم) وانطلقت أصلا من تقسيمات معاهدة سايكس بيكو. أما الحدود "الدينية" أو بالأحرى "التوراتية" للدولة اليهودية، فهى أوسع كثيرا، فتمتد من شمال العراق حتى ساحل الخليج شرقا إلى النيل غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى المنطقة الشمالية من الجزيرة العربية جنوبا، باعتبار تلك المساحة من الأرض هبة ربانية لليهود بموجب وعد إلهى كما جاء فى الآية: "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"(٤). لذلك، تشير الخرائط القديمة، التى وردت فى كتابات هيرتزل وغيره من آباء الصهيونية العالمية، إلى أن حدود الدولة اليهودية المفترضة تمتد إلى هذا النطاق(٥).

ومن الواضح أن الاعتبارات المشار إليها تجمع بين الشقين السلبى والإيجابى، فبعضها يعنى (فى الرؤية الإسرائيلية) أن دول الخليج مصدر تهديد أو خطر على إسرائيل، بينما تعد فى اعتبارات أخرى مصدر قوة أو إضافة لها. وبالتالى، كان من الطبيعى أن تتنوع اتجاهات التعامل الإسرائيلى مع دول الخليج، فتتباين وتتطور بدورها من التحرك الدفاعى ضد الخطر أو التهديد أو العدائية الموجهة ضدها من تلك الدول، إلى السعى نحو الاستفادة من تلك الدول وإقامة علاقات تعاونية انتفاعية معها.

السياسات الإسرائيلية تجاه الخليج :

لم يكن مستغربا -فى ضوء الاعتبارات السابقة- أن تظهر

فى المخططات اليهودية، لإنشاء دولة يهودية فى المنطقة العربية، فكرة امتداد حدود هذه الدولة لتشمل جزءا من الجزيرة العربية وساحل الخليج، قبل أن تصدر دعوات واضحة وصريحة لاحتلال منطقة الخليج فى توقيتات مختلفة، كان آخرها إثر حرب ١٩٧٣ وبروز الأهمية النفطية والاستراتيجية لمنطقة الخليج(٦).

ولا توجد معلومات كافية فى تفسير عدم إقدام إسرائيل على خطوة احتلال منطقة الخليج أو القيام بعمل عسكرى ضد شعوبها، سواء فى المراحل الأولى لقيام الدولة أو بعد ذلك. لكن باستقراء سلوك مختلف الأطراف فى ضوء التطورات والمعطيات الإقليمية والعالمية، يمكن القول إنه خلال الفترة الأولى لقيام دولة إسرائيل، انهمك الإسرائيليون فى بناء الدولة من الداخل، مع تركيز الاهتمام الخارجى على مواجهة الخطر القريب المتمثل فى الطوق العربى المحيط بها (الأردن وسوريا ومصر ولبنان). كما كان مصدر تأجيج العداء العربى الجماعى ضد إسرائيل هو الزعامة المصرية للمنطقة فى ظل قيادة عروبية راديكالية (جمال عبد الناصر). وكان التنافس -وأحيانا التوتر- المصرى - السعودى، فى بعض فترات عقدى الخمسينيات والستينيات، فى صالح إسرائيل. لذا، لم تكن منطقة الخليج ضمن أولويات إسرائيل فى تلك الفترة، خصوصا أنها (منطقة الخليج) لم تكن اكتسبت بعد ثقلها وأهميتها، سواء النفطية أو الاستراتيجية. أما بعد احتلال أراضى عدة دول عربية فى ١٩٦٧، فقد عاشت إسرائيل حالة "نشوة قومية" بتحقيق نصر كبير والاقتراب من تحويل حلم "أرض إسرائيل الكبرى" إلى واقع، ثم لم تكد تخرج من تلك الحالة إلا وبوغتت بحرب ١٩٧٣. ورغم اهتمام إسرائيل الشديد بالبحث والتدقيق فى أسباب هزيمتها والأطراف التى وقفت وراء النصر العربى عام ١٩٧٣، وفى مقدمتها دول الخليج العربية، إلا أن عوامل متعددة وقفت وراء عجز إسرائيل عن ترجمة تهديداتها التى صدرت بعد الحرب بمهاجمة تلك الدول النفطية التى مولت ودعم مصر وسوريا فى الحرب. فقد ظلت إسرائيل ترزح تحت وطأة الهزيمة ذاتها والخسائر العسكرية والسياسية التى تكبدتها بضع سنوات بعد الحرب. كما أن النظام الدولى السائد، والمحكوم بالقطبية الثنائية والحرب الباردة، لم يكن يسمح بتوسيع نطاق أى مواجهة عسكرية بين العرب والإسرائيليين لتشمل الخليج. كما تغيرت معطيات الصراع ذاته، واستراتيجيات أطرافه المباشرة، فوجدت إسرائيل نفسها -تحت تأثير هزيمة ١٩٧٣- مضطرة لتحويل استراتيجية إدارة الصراع إلى الوجه السلمى، تجاوبا مع التحول المصرى فى هذا الاتجاه.

وقد فرض السلام مع مصر واقعا جديدا على السياسة الإسرائيلية، من أبرز مقتضياته الرغبة فى الحفاظ على تحييد القاهرة وضمان عدم ارتدادها إلى مربع المواجهة المسلحة. كما ساهم فى هذا التوجه الجديد ونجاحه أيضا النفوذ المتنامى للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية ككل وفى منطقة الخليج بصفة خاصة. وبفعل تلك التطورات، تطورت بدورها الرؤية الإسرائيلية لكيفية التعامل مع دول الخليج لتتجه إلى **السياسة الناعمة** لتحقيق السيطرة المرجوة.

وتنوعت أشكال ووسائل تطبيق هذا النهج فى السلوك الإسرائيلى تجاه دول منطقة الخليج، وذلك كما يلى:

١- الأداة الأمريكية :

حيث نابت واشنطن عن تل أبيب فى كثير من المراحل التى كانت تحتاج إليها إسرائيل للتأثير على توجهات دول مجلس التعاون الخليجى ومواقفها من إسرائيل ومن قضية الصراع فى المنطقة بشكل عام، فضلا عن التأثير غير المباشر الناجم عن الترابط الوثيق الذى جمع دول المجلس بواشنطن أمنيا فاقتصاديا، وبالتالى سياسيا.

فراحت إسرائيل تتابع عن كثب الاضطلاع الأمريكى بمهمة صد "العداء" ووقف تدفق الدعم الخليجى للفلسطينيين بشكل خاص، وبدرجة أقل لكل من سوريا ولبنان. وفى هذا السياق، شهد العقدان الأخيران سلسلة طويلة من التحركات والإجراءات الأمريكية الرامية إلى إخراج دول مجلس التعاون الخليجى من دائرة الأطراف المنغمسة فى الصراع العربى- الإسرائيلى فى مساره المسلح، أى مقاومة الاحتلال ورفض التطبيع معه. وقد نجحت بالفعل الضغوط الأمريكية الرامية إلى هذا الهدف، خاصة بعد التطورات الدرامية التى شهدتها الساحة الفلسطينية تحديدا منذ وفاة الرئيس ياسر عرفات، ثم بروز الدور السياسى لحركة حماس ومشاركتها فى مؤسسات وممارسات "السلطة" الفلسطينية، والانقسام الداخلى الذى أعقب ذلك. فمن أهم النتائج السلبية التى ترتبت على هذه التطورات، التى تلاحقت فى السنوات الخمس الماضية، أن وجدت دول مجلس التعاون الخليجى نفسها أمام واقع فلسطينى منقسم على نفسه، وواجهت معضلة اختيار إلى مَن مِن الفلسطينيين تقدم دعمها.

وساعد هذا الوضع الفلسطينى "غير السوى" فى تصعيد الضغوط الأمريكية الرامية إلى التحكم فى وتيرة واتجاه الدعم الخليجى للفلسطينيين، وضبط إيقاع حركة المساعدات الخليجية حسب تطور عملية التفاوض مع إسرائيل من جانب، وحسب مدى تجاوب كل طرف فلسطينى (سواء حماس أو مؤسسة الرئاسة) مع مطالب واشنطن وتل أبيب.

ورغم أن الهدف الإسرائيلى النهائى تجاه الخليج ظل كما هو بوجهيه (السيطرة على منابع أهم مصدر للطاقة فى العالم، ووقف الدعم المالى الخليجى لدول المواجهة فى الصراع مع إسرائيل)، إلا أن تضافر العوامل المؤثرة مع نجاح الوسائل والأدوات المستخدمة، فى تطبيق الرؤية الإسرائيلية للخليج، جعل تل أبيب تنتقل من التركيز على مواجهة "العداء" الخليجى لها، ومحاولة وقف أو تقليص مختلف أشكال الدعم والمساندة الخليجية للفلسطينيين وللحقوق العربية المسلوبة، إلى العمل بدأب على جذب دول مجلس التعاون الخليجى إلى مصاف الدول الصديقة لإسرائيل أو على الأقل المحايدة معها، بعد أن خفت بالفعل حدة العداء الخليجى لها، وتقلص إلى حد كبير حجم الدعم المادى والمعنوى والسياسى الخليجى، ليس للفلسطينيين مباشرة فحسب، لكن للقضية الفلسطينية ولمختلف مسارات الصراع العربى - الإسرائيلى بوجه عام.

٢- اختراق اقتصادى :

يقصد بالاختراق الاقتصادى هنا إحداث فجوات فى سياج المقاطعة الاقتصادية الذى فرضته دول الخليج مع بقية الدول العربية على إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن محاولات إسرائيل لكسر هذه المقاطعة بدأت مبكرا، لكن بشكل غير مباشر وغير معلن. فلطالما سعت تل أبيب إلى اختراق الأسواق الخليجية بالبضائع والسلع الإسرائيلية المنشأ، تارة تحت مسمى مختلف لبلد المنشأ، وتارة أخرى بواسطة شركات أمريكية وأوروبية، وهناك أمثلة عديدة على تسرب بضائع وسلع إسرائيلية إلى أسواق الخليج منذ ثمانينيات القرن الماضى(٧). ولم يقتصر أسلوب الاختراق الاقتصادى على تصدير السلع، وإنما امتد إلى محاولة رجال الأعمال الإسرائيليين دخول مجال الاستثمار فى مشروعات كبيرة فى الخليج، إضافة إلى مجالات أخرى، منها البنوك والسياحة(٨). ومع تبلور بعض النتائج الإيجابية لعملية السلام على المسارين الفلسطينى والأردنى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤، حاولت إسرائيل الترويج لمشروعات اقتصادية مشتركة عرفت فى ذلك الوقت باسم "الشرق أوسطية"، بحيث تضم تلك المشروعات الدول العربية وإسرائيل فى شبكة من التعاون الإقليمى تشمل مشروعات كبيرة فى مختلف المجالات، تجمع بين التمويل الخليجى، والعقلية، والخبرة التكنولوجية الإسرائيلية، والموارد البشرية والطبيعية الموجودة فى دول عربية أخرى.

ولما كان العائد الاقتصادى أحد أبرز أهداف إسرائيل من التعامل مع الخليج، فإن تل أبيب لم تتخل عن هذا المسعى فى أى وقت، واختلفت فقط الأشكال والمظاهر التى اتبعتها، بما يتوافق والظروف القائمة فى المنطقة بشكل عام وفى منطقة الخليج على وجه الخصوص. فرغم التلازم -على الأقل ظاهريا- بين الموقف الخليجى من إسرائيل وتطور مجريات الصراع، إلا أن إسرائيل لم تتوقف يوما عن طرق أبواب الخليج اقتصاديا. وهى فى الآونة الأخيرة ومع التطورات السلبية فى مسيرة التسوية السلمية، غيرت إسرائيل أسلوبها من تشجيع دول الخليج على مكافأتها اقتصاديا وسياسيا مقابل السلام و"التنازلات" التى تقدمها فى المفاوضات، إلى محاولة إقناع تلك الدول بالفصل بين تقدم المفاوضات أو تعثرها، ومسار التعاون الاقتصادى بين الجانبين (والسياسى أيضا). وذلك عبر تحميل مسئولية جمود التسوية للفلسطينيين، والسوريين، وأن الأطراف العربية المعنية إما أنها ليست راغبة فى السلام، أو أنها ليست مؤهلة بما يكفى كى تصبح شريكا فى سلام مع إسرائيل.

٣- استدراج سياسى :

فى خط مواز تقريبا لخط الاختراق الاقتصادى، تتبع إسرائيل، منذ تدشين عملية التسوية السلمية الجماعية بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، أسلوب "الاستدراج" السياسى لدول الخليج العربية، إذ لم تكل تل أبيب عن المطالبة مرارا وتكرارا بإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع دول الخليج، معتبرة أن مجرد الدخول فى مفاوضات سلام خطوة كافية لتنتقل دول الخليج العربية بدورها من مربع الدول المقاطعة إلى ساحة الدول المتعاونة مع إسرائيل، أو على الأقل الدول ذات العلاقات الطبيعية معها. ودأبت إسرائيل على وضع مسألة إقامة علاقات مع دول الخليج بصفة خاصة ضمن أولوياتها القصوى فى أى طرح يتعلق بمستقبل المنطقة ككل، خصوصا ما يتصل منه بمصير عملية السلام. وكثيرا ما كان يتكشف أن الهدف الحقيقى لإسرائيل من أى تقدم ظاهرى، أو صيغة مقترحة لتفعيل التسوية، هو فتح خطوط تواصل سياسى مع دول الخليج، بل ربما مجرد مصافحة مسئول إسرائيلى كبير لنظيره الخليجى، ومثال ذلك تمسك تل أبيب بمشاركة خليجية فى مؤتمر أنابوليس للسلام الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠٧(٩)، وهو الموقف نفسه الذى تبنته تسيبى ليفنى فى تصريحاتها أمام منتدى الدوحة الثامن للديمقراطية والتنمية فى أبريل ٢٠٠٨، حيث اعتبرت أن توقف أو تقدم مفاوضات السلام يجب ألا يعوق تطور العلاقات مع الدول العربية.

٤- اختلاق مشتركات :

تدعيما لأسلوب الاستدراج، تعمد إسرائيل إلى إيهام دول الخليج العربية بأن ثمة "**مشتركات**" بين الجانبين، تشمل مصالح ومخاطر واحدة تجمع بينهما. وتستند فى عملية الاختلاق هذه إلى التطورات المتلاحقة التى تشهدها المنطقة بالفعل من جانب، وتأجيج الأزمات وتضخيم التطورات من جانب آخر، وهو ما يعرف إجمالا بأسلوب "الإدارة بالأزمات". وهو ليس جديدا على المنطقة، لكن الجديد هو استخدامه من جانب إسرائيل بشكل مباشر، وليس كما كان متبعا عبر الوسيط الأمريكى. وربما كان وراء ذلك التحرك المباشر انشغال واشنطن بملفات إقليمية مهمة، مثل الوضع فى العراق، خاصة مع ما يفرضه مثل ذلك الملف من قيود ومحاذير على التحركات والاتصالات الأمريكية المناوئة لإيران لدى دول المنطقة.

الأمر الذى حدا بتل أبيب إلى التصدى لتلك المهمة بشكل مباشر وصريح، عكسته مواقف رسمية معلنة، آخرها تلك الصادرة عن تسيبى ليفنى بشأن التهديد الإيرانى. إذ تحاول إسرائيل بذلك إقناع دول الخليج العربية بأن تقف معها فى خندق واحد أمام التهديدات الناجمة عن طموحات إيران النووية.

وهو ما ينطبق أيضا على مسيرة التسوية السلمية، إذ تزعم إسرائيل أن السبب وراء تعثر التسوية ليس تعنتها أو ممارساتها ضد الفلسطينيين، وإنما مقاومة الاحتلال والعمليات المسلحة التى تنطلق من الأراضى الفلسطينية، فيما تعتبره إسرائيل "إرهابا" يقوم به "متطرفون"، وتحاول جمع دول الخليج ودول عربية أخرى لتقف هى وإسرائيل والولايات المتحدة فى جانب واحد بشكل ما يسمى "جبهة الاعتدال" ضد ذلك "التطرف" و"الإرهاب".

مردود السياسة الإسرائيلية خليجيا :

نتيجة اعتبارات وعوامل متعددة (خليجية وإقليمية وعالمية)، لقيت التحركات والأساليب الإسرائيلية (والأمريكية) صدى فى الساحة الخليجية الرسمية. فبعد حرب الخليج الثانية، عُقد مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١. ومع تمخض التفاوض على المسارين الفلسطينى والأردنى عن اتفاقى أوسلو ١٩٩٣، ثم وادى عربة ١٩٩٤، حدث تجاوب خليجى مع مطالب كسر طوق

العداء لإسرائيل، بدأ بقرار من مجلس التعاون بإنهاء المقاطعة المفروضة على إسرائيل بأشكالها غير المباشرة من الدرجتين الثانية والثالثة (مقاطعة الدول والشركات التى تتعاون مع إسرائيل)، ثم شهد النصف الثانى من عقد التسعينيات تطورا إيجابيا فى العلاقات المباشرة بين إسرائيل وعدد من دول مجلس التعاون الخليجى، خصوصا قطر وعمان اللتين اتخذ التطور الإيجابى معهما صبغة رسمية بفتح مكتبى تمثيل تجاريين إسرائيليين لديهما.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠، تراجعت مجددا وتيرة التقارب الخليجى - الإسرائيلى، وتم تجميد مكتبى التمثيل الإسرائيليين فى الدوحة ومسقط. ثم مع الانسحاب الإسرائيلى الأحادى من غزة عام ٢٠٠٥ (الذى صورته تل أبيب على أنه تنازل ودليل رغبتها فى السلام وليس للتخلص من هموم وأعباء القطاع)، عادت دول الخليج لتفتح باب العلاقات الرسمية مع إسرائيل، سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر. فقد أعلنت البحرين إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وأبدت السعودية التزامها بكافة القواعد التجارية المطلوبة لاستيفاء شروط عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن بينها عدم فرض مقاطعة على أى دولة عضو، وإسرائيل عضو فى المنظمة(١٠).

لكن ما يجدر الانتباه إليه أن التلازم، الذى كان قائما بين تطورات الصراع بين إسرائيل ودول المواجهة، وموقف دول الخليج من التقارب مع إسرائيل لم يعد قائما، فانتهى عمليا أو يكاد. وهو ما يمكن استخلاصه من التطورات والمواقف التى شهدتها المنطقة فى الأعوام الثلاثة الأخيرة بصفة خاصة. فرغم أن التطورات الإيجابية الخليجية نحو إسرائيل فى تلك الفترة بدأت استجابة لعملية الانسحاب من غزة، إلا أن عملية الانسحاب ذاتها سرعان ما تكشفت حقيقتها ودوافعها، ثم تأكدت نوايا إسرائيل ومواقفها من مجمل عملية التسوية السلمية بانتهاكاتها المستمرة للحقوق العربية، سواء فى الأراضى الفلسطينية طوال تلك السنوات الثلاث، أو بالحرب على لبنان فى يوليو/أغسطس ٢٠٠٦، أو بقصف ضاحية دير الزور بدمشق فى سبتمبر ٢٠٠٧. والحاصل أن أيا من تلك التطورات -وغيرها كثير- لم ينعكس سلبا على السلوك الخليجى تجاه إسرائيل، بل على العكس، شهدت الفترة الأخيرة مستجدات غير مسبوقة فى التعامل الخليجى مع إسرائيل (رسميا)، لعل أبرزها المشاركة الخليجية فى مؤتمر أنابوليس.

وإذا كانت الدلالة المهمة فى ذلك هى انتهاء سياسة الربط خليجيا بين مجريات الصراع والموقف الخليجى من العلاقة مع إسرائيل، فإن دلالة أخرى أهم وأخطر، يحملها الموقف الخليجى من إيران. فالمواقف الصادرة من دول الخليج إزاء هذا الملف لا تطمئن إلى تمتع دول مجلس التعاون بمناعة ضد عمليات "التخويف" و"التهويل" التى كانت تمارسها واشنطن، ثم تولتها تل أبيب مؤخرا. ورغم عدم صدور موقف رسمى واضح يؤكد تلبية دول مجلس التعاون الخليجى لرغبة إسرائيل فى الوقوف (معا) ضد الخطر الإيرانى المزعوم، إلا أن الإشارات الواردة تكشف عما هو أخطر كثيرا من المواقف المعلنة حتى الآن. مثال ذلك ما نقلته صحيفة "السياسة" الكويتية حول موافقة قطر والإمارات وسلطنة عمان على فتح أجوائها أمام ضربة جوية للمنشآت النووية الإيرانية(١١).

الهوامش :

١- أعلن المستشار الخليجى هذا الموقف على هامش مشاركته فى مؤتمر عن التطورات الأمنية فى المنطقة. انظر تصريحاته على موقع سويس إنفو بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٨:

http://www.swissinfo.org/ara/search/Result.html?siteSect=882&ty=st&sid=8752836

٢- يمكن الرجوع إلى حصر بكافة الاتصالات (الرسمية وغير الرسمية) المتبادلة بين إسرائيل ودول الخليج ودول إسلامية أخرى، حتى عام ٢٠٠٣، وذلك فى:

د. جهاد عودة، إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامى، (القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣).

٣- تجدر الإشارة فى هذا الخصوص، إلى أن إسرائيل تتابع بدقة كل التطورات الخليجية داخليا وخارجيا، وتلعب وسائل الإعلام الإسرائيلية دورا جوهريا فى تلك المتابعة، كما تلعب دورا بالغ التأثير فى تشكيل اتجاهات الرأى العام الإسرائيلى تجاه الخليج. انظر لمزيد من التفاصيل:

احمد صلاح البهنسى، رؤية الصحافة الإسرائيلية للشئون الخليجية، مجلة "شئون خليجية"، العدد ٤٤، (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شتاء ٢٠٠٦)، ص ص ١٣٨-١٤٦.

٤- د. عبداللطيف على المياح وحنان على الطائى، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربى، (الأردن: دار مجدلاوى،٢٠٠٢)، ص ص ٥٩-٦٠، نقلا عن:

الكتاب المقدس، سفر التكوين، الإصحاح ١٥، الآية ١٩، ص٢٣.

٥- يمكن الرجوع لبعض هذه الخرائط فى المرجع السابق مباشرة، وانظر أيضا:

محمد حسنين هيكل (تقديم)، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٢)، ص٣٢.

وانظر كذلك خرائط أخرى فى:

د.جمال حمدان، ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤) ص٢٠٠.

٦- عرفت هذه الخطة باسم "خطة شارون" وكانت تقضى باحتلال دولة الكويت ومنطقة الظهران فى السعودية.

حول هذه الخطة والتوجه الإسرائيلى إلى اتخاذ إجراءات عسكرية ضد دول الخليج، انظر:

جلال الدين عز الدين، مخاطر الانفتاح الخليجى على إسرائيل، نشرة "دراسات"، العدد ١٠٨، (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، نوفمبر ١٩٩٦)، ص١٨.

٧- من أمثلة ذلك ما نشرته صحيفة "الأنباء" الكويتية فى أبريل ١٩٨٤ حول دخول سلع إسرائيلية إلى الكويت. انظر تفاصيل أخرى حول اختراق إسرائيل لأسواق الخليج على الرابط التالى:

http://islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=79&artid=2923

٨- المرجع السابق مباشرة.

٩- انتقد أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى بشدة التناقض بين ما تطلبه إسرائيل وسلوكها الفعلى قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس، معتبرا أن كل ما تريده من المؤتمر هو مصافحات مع وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل، بينما تستمر فى مصادرة الأراضى وعمليات الاستيطان، واصفا ذلك بأنه "خداع ونصب". انظر: صحيفة "القبس" الكويتية، العدد ١٢٣٤٦، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٧.

١٠- ليست هذه فقط مؤشرات التقارب الخليجى - الإسرائيلى فى تلك الفترة، فهناك لقاءات تمت بين مسئولين من الجانبين. كما دعا وزير الخارجية القطرى إلى إعادة النظر فى وضع العلاقات مع إسرائيل. حول تلك المؤشرات والتوظيف الإسرائيلى لها، انظر:

أشرف العيسوى، أهداف إسرائيل من التطبيع مع دول الخليج العربى، تقرير القدس، العدد ٨٦، القدس أونلاين، أغسطس ٢٠٠٦:

http://www.alqudsonline.com/qudsreport/Article.asp?year=2006&NumeralID=46&ArticleID=365

11-http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=20968

مداخل إسرائيل إلى الدول المناوئة

أحمد صلاح البهنسى*

كان لافتا تواكب الاحتفالات الإسرائيلية بمرور ٦٠ عاما على إنشاء الدولة مع حدوث تحولات مهمة على مستوى العلاقات الخارجية الإسرائيلية مع عدد من البلدان التى يربطها بإسرائيل تراث من العداء والكراهية التاريخية (مثل معظم بلدان أوروبا الشرقية خصوصا بولندا)، فى الوقت الذى تمكنت فيه إسرائيل من ترسيخ علاقاتها مع عدد من البلدان والمنظمات التى كانت تناهضها سياسيا (الاتحاد الأوروبى ومعظم بلدان إفريقيا واستراليا). ويمكن تحديد أهم الوسائل والمداخل التى استخدمتها إسرائيل لهذا الهدف فيما يلى:

١- المدخل الاقتصادى:

انعكس الإدراك الإسرائيلى لأهمية تأثير العامل الاقتصادى فى تحولات سياساتها الخارجية تجاه كل من الاتحاد الأوروبى ومعظم بلدان إفريقيا. لقد نجحت إسرائيل خلال السنوات العشر الماضية فى أن تكون الشريك التجارى الأكبر للاتحاد الأوروبى، برغم حالة الجدل المستمر بين الدوائر السياسية الإسرائيلية ونظيراتها الأوروبية فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية، الأمر الذى يؤدى فى كثير من الأحيان إلى حدوث حالة فتور فى العلاقات بين تل أبيب والاتحاد. كما تمكنت إسرائيل من كسر المقاطعة الدبلوماسية والسياسية التى فرضتها الدول الإفريقية عليها تدعيما للحق العربى والفلسطينى، حتى صارت لها حاليا علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة من أصل ٥٢ دولة إفريقية.

ومن اهم وسائل التعاون الاقتصادى التى تستخدمها إسرائيل مع إفريقيا وأوروبا، فى ان واحد، ما يعرف باسم مشروع مركز التعاون الدولى الإسرائيلى (MASHAV) وهو قسم فى وزارة الخارجية يقوم بدور أشبه بـ "الوسيط" بين الدول النامية ودول يمر اقتصادها بفترة انتقالية من جانب، وبين الدول الاقتصادية الكبرى ومنظمات ووكالات الإغاثة الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، ومشروع التطوير التابع للأمم المتحدة(UNDP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والبنك الدولى من جانب آخر.

وتتركز أنشطة المشروع فى دول جنوب ووسط إفريقيا، خاصة الدول التى قطعت علاقاتها مع إسرائيل عقب حرب عام ١٩٧٣، إذ إنه يهتم - وفقا لبرنامجه المعلن على شبكة الانترنت - ببناء علاقات أكثر صداقة مع دول كانت مناهضة فى السابق لإسرائيل(١).

وقد نجح (MASHAV) منذ تأسيسه فى تدريب ٢٠٠ ألف رجل وامرأة من مختلف الدول الإفريقية، سواء داخل إسرائيل أو فى دول أوروبية، وذلك لإكسابهم خبرات تقنية وفنية لبناء مشروعات صغيرة بهدف مواجهة التحديات التنموية فى مجالات مثل الحد من الفقر، وتقديم الخدمات الصحية الأساسية، وضمان الغذاء، ومكافحة التصحر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإقامة شركات صغيرة ومتوسطة، وتطوير متكامل للمناطق الريفية، حيث يتم إرسال خبراء ومدربين إسرائيليين إلى مناطق يتم اختيارها وفق دراسات جدوى اقتصادية، بحيث يتم وضع برنامج تدريبى متكامل لمجموعات بشرية على استخدام تقنيات تكنولوجية وعلمية فى مشاريع اقتصادية وإنمائية تمول من جهات أوروبية بحيث - فى النهاية - تخرج سلعا رخيصة التكاليف وعالية الجودة تستفيد منها كل من إسرائيل وأوروبا. وبذلك، تكون إسرائيل قد نجحت فى بناء قواعد لمشاريع اقتصادية كبرى تستخدم فيها الأموال الأوروبية والأممية

(*) باحث متخصص فى الشئون الإسرائيلية.

والإمكانيات البشرية والمادية الإفريقية، بشكل يساعدها على المزيد من التغلغل الاقتصادى فى الدول الإفريقية، وفى الوقت نفسه تقديم منفعة اقتصادية لأوروبا بشكل يدعم من علاقات الشراكة التجارية القائمة بين تل أبيب والاتحاد الأوروبى.

أما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى الإسرائيلى - الأوروبى تحديدا، فإنه عائد بالأساس إلى قدرة إسرائيل على تحقيق تطور تكنولوجى وتقنى على مستوى السلع والمنتجات، وذلك بالاستعانة بمراكز الأبحاث والتدريب المهنى والصناعى المختلفة، بشكل جعل من منتجاتها التجارية هدفا لجميع الدول الأوروبية نظرا لميزتها النسبية ومواءمتها لمعايير الجودة الأوروبية والعالمية. إذ إن القطاعين الصناعى والزراعى فى إسرائيل قائمان بالأساس على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، حيث أصبحت شركات البحث والتطوير المكثف المصدر الرئيسى لزيادة فرص العمل ونمو التصدير الصناعى والتجارى. فالمنتجات المتعلقة بالبحث والتطوير الآن أكثر من نصف مجموع الصادرات الصناعية إلى أوروبا باستثناء الماس(٢).

وبالتالى، نجد أن معظم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية - الأوروبية عادة ما تتسم بالتركيز على البعد "العلمى والتكنولوجى". ففى عام ١٩٩٧، تم توقيع اتفاقين منفصلين حول التجارة الحرة والاتصالات بين الاتحاد وإسرائيل، أعقبهما اتفاق حول تشغيل مختبرات GLP (Good Laboratory Practices). وفى عام ١٩٩٩، تم توقيع اتفاق حول خطة الإطار للبحث والتطوير فى الاتحاد الأوروبى، ويستوجب بموجبه تمويل البحوث الصناعية والاقتصادية وتطوير الصناعة التكنولوجية المتقدمة فى إسرائيل ودول الاتحاد، وفى مايو ٢٠٠٠، فازت إسرائيل بمكانة دولة شريكة "Co-operating State" للاتحاد فى نطاق برنامج COST، وهو برنامج أوروبى للتعاون فى البحوث العلمية والتكنولوجية. وفى يونيو ٢٠٠٠، أصبحت عضوا كاملا فى برنامج EUREKA، الذى أنشأه الاتحاد الأوروبى عام ١٩٨٥ بهدف تشجيع التطوير التكنولوجى وقدرة المنافسة الصناعية.

٢- التعاون العسكرى والأمنى:

تمتلك إسرائيل شبكة صناعات عسكرية ضخمة، كما أنها من أكبر الدول التى لديها إمكانيات فائقة على تطوير تقنيات أمنية، سواء فى الأسلحة أو فى المعدات والأجهزة، الأمر الذى أهلها لأن تكون من بين أكبر مصدرى الأسلحة والمعدات الأمنية لجميع دول العالم. إذ يؤكد موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية على شبكة الانترنت(٣) أن حجم صادرات الأسلحة الإسرائيلية يشكل نسبة عالية من أرباح الاقتصاد الإسرائيلى، تصل إلى أكثر من ٢٥٪ من إجماليها. فعلى سبيل المثال، أشار موقع هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية "رفائيل" على شبكة الانترنت(٤) إلى أن أرباح الهيئة قد وصلت خلال عام ٢٠٠٧ إلى ما يقارب مليارى دولار.

واستثمرت إسرائيل هذا التفوق النسبى فى مجال الصناعات العسكرية بشكل يخدم سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وذلك بالضغط على دول مناصرة للحقوق العربية (مثل الهند) لصالح دعم سياسات تل أبيب، أو للتقارب مع دول أوروبية (مثل بولندا) يمكن من خلالها الحصول على أكبر دعم مادى وسياسى.

وفى إطار ما سبق، يأتى تطور العلاقات فيما بين الهند وإسرائيل بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة، والذى يمكن العودة بتاريخه إلى عام ١٩٩١، حيث استغلت تل أبيب حالة التوتر العسكرى فى منطقة شبه القارة الهندية بين الجارتين النوويتين، الهند وباكستان، من أجل إمداد إحداهما بالسلاح والعمل على ضمان تفوق نوعى وتقنى لها فى هذا المضمار، وكانت الهند هى المرشح الأفضل، نظرا لضمان إسرائيل عدم اعتراض الولايات المتحدة على مثل هذا النوع من الدعم العسكرى الذى من شأنه أن يخفف من ميزان القوى العسكرية التقليدية فى مواجهة الصين التى تناهض الهند(٥).

وانطلاقا من ذلك، وظفت إسرائيل هذا الوضع الإقليمى العسكرى المتوتر لتحويل الهند من داعم أساسى للحقوق العربية والفلسطينية إلى حليف عسكرى لتل أبيب. ففى عام ٢٠٠٦، تحولت الهند إلى أكبر سوق للأسلحة الإسرائيلية فى العالم، إذ بلغت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند ما قيمته مليار ونصف مليار دولار، وهى قيمة المبيعات نفسها فى السنوات الثلاث التى سبقتها. كما حاول خبراء الأسلحة الإسرائيليون أيضا بيع نظام صواريخ "آرو-٢" الباليستية إلى الهند، مما سيمنح الهند نظام دفاع صاروخيا متطورا، ذلك النظام الذى تتمتع فيه إسرائيل بتفوق كبير، نظرا لخبراتها التكنولوجية والتقنية الواسعة فى مجال الصواريخ والأقمار الصناعية المستخدمة لأهداف العسكرية، مثل التجسس، والتى اكتسبتها من الولايات المتحدة.

وفى هذا الإطار، نجحت إسرائيل فى تطوير علاقاتها السياسية بشكل كبير مع "بولندا"، التى يربطها بإسرائيل تراث من العداء التاريخى، والذى تعود جذوره إلى ما يعرف بـ "تمرد جيتو وارسو"، وهو تمرد منظمة يهودية بولندية مسلحة فى ٢٨ من يوليو عام ١٩٤٢، والذى كان له تأثير سلبى على العلاقات بين كل من وارسو وتل أبيب، إذ إنه يذكر بأحداث "الهولوكوست" النازية(٦).

إلا أنه على الرغم من ذلك، شهد شهر أبريل ٢٠٠٨ مجموعة من الزيارات الرسمية بين مسئولين بولنديين وإسرائيليين على مستوى القمة، فقد قام دونالد تاسك، رئيس الوزراء البولندى، بزيارة إسرائيل، فى حين قام الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز بزيارة للعاصمة وارسو خلال الشهر نفسه.

وكان الدافع الأكبر والمحرك وراء وصول العلاقات بين البلدين إلى هذا المستوى هو تنامى التعاون العسكرى بين وارسو وتل أبيب فى الآونة الأخيرة، حيث أدركت إسرائيل مدى احتياج جهاز الأمن الداخلى البولندى لأنواع معينة من الأسلحة الإسرائيلية ذات التقنيات الخاصة، إضافة إلى افتقار الجيش البولندى للقدرات الجوية والصاروخية التى تمتلك فيها إسرائيل قدرات فائقة، الأمر الذى اتضح فى نوعية صفقات الأسلحة بين الجانبين. ففى عام ١٩٩٤، وقعت إسرائيل وبولندا اتفاق تعاون أمنى وعسكرى، تبعه عقد وارسو صفقة عسكرية مع إسرائيل

فى عام ٢٠٠٣ تقدر بنحو ٢٦٠ مليون دولار، اشترت بموجبها صواريخ مضادة للدبابات يصل مداها إلى ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كيلو متر لتدعيم قدرات الجيش البولندى. كما أعربت بولندا أكثر من مرة عن رغبتها الشديدة فى الاستعانة بخبرات سلاح الجو الإسرائيلى لتدريب الطيارين البولنديين.

٣- الجاليات اليهودية :

معروف أن إسرائيل تكونت بفعل الهجرات اليهودية من مناطق مختلفة، إلا أنها لم تنجح حتى الآن فى تهجير كل يهود العالم، إذ لا تزال هناك الكثير من الجاليات اليهودية فى عدد من بلدان العالم، والتى تحرص الحكومة الإسرائيلية على التواصل معهم بأشكال مختلفة، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو إعلاميا. إذ تلعب هذه الجاليات دورا كبيرا فى خدمة مصالح إسرائيل وتوجيه سياسات البلدان التى تعيش بها نحو تدعيم وخدمة سياساتها الخارجية، وهو ما يفسر اهتمام الحكومة الإسرائيلية البالغ -فى إطار سياساتها الخارجية - بالعمل على تدعيم البعد التضامنى للجاليات اليهودية فى شتى أنحاء العالم، وتطوير شبكة أشبه بـ "الأوانى المستطرقة" بين اليهود خارج إسرائيل عن طريق وسائل مختلفة، من أهمها "الاقتصادية"، ولاسيما التبرعات المالية، بشكل يسهم بالنهاية فى تحقيق أهداف إسرائيل(٧).

وفى إطار ما سبق، تمكنت إسرائيل من توظيف إمكانيات الجالية اليهودية فى استراليا، للعب دور كبير فى توجيه سياسات سيدنى نحو مزيد من التقارب مع تل أبيب، وذلك نظرا لكون استراليا إحدى الدول التى عارضت قيام إسرائيل والاعتراف بها عام ١٩٤٨، وهو ما دفع الدكتور حنان رايخ، الخبير الإسرائيلى فى شئون العلاقات الدولية الإسرائيلية، لتأكيد - فى دراسة نشرت له على موقع أوميديا الإسرائيلى بعنوان:

Israel and Australia: An Ambiguous Relationship.

(٨) - أن العلاقات بين تل أبيب وسيدنى دائما ما كانت تمر بالكثير من الأزمات والصعوبات، الأمر الذى ترتب عليه عدم تحسن العلاقات السياسة والدبلوماسية بين البلدين إلا فى أواخر عقد الثمانينيات، وتحديدا عام ١٩٨٨ الذى شهد الاعتراف الرسمى من استراليا بإسرائيل.

وقد وظفت إسرائيل ما يعرف بـ"مجلس الشئون اليهودية الاسترالية"(٩)، وهو أكبر منظمة ليهود استراليا، ليكون بمثابة "لوبى" يهودى فى استراليا يخدم المصالح الإسرائيلية، حيث دائما ما كانت تضغط من خلاله على الحكومات الاسترالية المتعاقبة بملف المعاداة للسامية، واضطهاد الطائفة اليهودية فى البلاد. ووصل هذا الأمر إلى ذروته فى عهد رئيس الوزراء الاسترالى الأسبق، جون هوارد، بعدما قامت تيانا بلبرسكى، إحدى نائبات البرلمان الاسترالى - تمثل الجناح اليسارى فى الحزب الليبرالى الاسترالى - بشن هجوم على رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أرييل شارون، ووصفته بأنه مجرم حرب، حيث تمكنت تل أبيب بمساعدة المنظمات اليهودية الاسترالية من توظيف هذا الأمر من أجل الضغط على حكومة سيدنى وابتزازها سياسيا، والتخفيف من حدة مناهضتها للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

كما تمكنت الجالية اليهودية فى استراليا من استخدام لعبة الاستقطابات بين الأحزاب السياسية الاسترالية المختلفة، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى اضطرار عدد كبير من هذه الأحزاب لتأييد دعم العلاقات مع إسرائيل لكسب دعم الطائفة اليهودية فى استراليا، والحصول على أكبر عدد من أصواتها الانتخابية، وتجنبا للضغوط الدولية المتعلقة بملف المعاداة للسامية فى الوقت نفسه، وهو ما أثمر عن تطور العلاقات بين إسرائيل واستراليا بشكل كبير. وبرز ذلك فى اتخاذ الحكومة الاسترالية مجموعة من الخطوات، كان آخرها وأهمها تمرير مشروع قانون فى البرلمان الاسترالى، حظى بدعم سائر الأحزاب الاسترالية لتقديم التهنئة لإسرائيل بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ٦٠ عاما على تأسيس الدولة.

الهوامش :

1- mashav.mfa.gov.il

٢- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، www.mfa.gov.il

3- www.mod.gov.il

4- www.rafael.co.il

٥- ران فورت، علاقات إسرائيل والهند .. والتوازن بين واشنطن والقدس وطهران، موقع أوميديا الإسرائيلى على شبكة الانترنت www.omedia.co.il، ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٦.

٦- يديعوت احرونوت، ٢٥ ابريل ٢٠٠٨.

٧- إسرائيل ٢٠٢٠، المجلد السادس، إسرائيل .. والشعب اليهودى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٤٦، ٢٠٠٥ .

8- www.omedia.co.il

٩- حول انشطة هذا المجلس، انظر موقع "يهود استراليا" على شبكة الإنترنت www.jewishaustralia.com

الدبلوماسية الإسرائيلية والعالم

الدولة	مستوى التمثيل	بدء العلاقات	التطور
مصر	السفراء	1982	أقيمت العلاقات الدبلوماسية بعد توقيع معاهدة سلام عام 1979
الأردن	السفراء	1994	أقيمت العلاقات فور توقيع معاهدة وادي عربة للسلام في 26 أكتوبر 1994
عمان	مكتب تمثيل تجاري	1996	
قطر	مكتب تمثيل تجاري	1996	
المغرب	مكتب ارتباط	1994	أغلق إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية نهاية سبتمبر 2000
موريتانيا	السفراء	1999	
تونس	مكتب رعاية مصالح	1996	أغلق إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية نهاية سبتمبر 2000
الولايات المتحدة	السفراء	1948	تحالف استراتيجي تم توثيقه عام 1987 بموجب تشريع أقره الكونجرس الأمريكي يعتبر إسرائيل الحليف الرئيسي خارج الناتو
روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً)	السفراء	1948	
الفاتيكان	السفراء	1993	
ألمانيا	السفراء	1965	
كازاخستان	مكتب تمثيل تجاري	1992	
أوزباكستان	السفراء	1995	
الصين/ الهند	السفراء	1992	
غانا / ليبريا	السفراء	1948/1956	قطعت العلاقات عام 1973 واستؤنفت مطلع الثمانينيات
جنوب أفريقيا	السفراء	1948	شهدت توترا عقب سقوط نظام الفصل العنصري 1990
نيوزيلندا	السفراء	1949	شهدت انقطاعا مؤقتا عام 2004 بسبب محاولة عميلين للموساد تزوير جوازات سفر نيوزيلندية

إفـــريقيـــا

إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا

د. حمدى عبد الرحمن حسن (*)

يمكن قراءة وتحليل جولة الرئيس جورج دبليو بوش الإفريقية الثانية فى فبراير ٢٠٠٨، والتى قادته إلى خمس دول تبعد نسبيا عن مناطق التوتر والنزاع الكبرى فى إفريقيا، بأكثر من منظور واحد. فالبعض يرى أن الرجل، بنزعته اليمينية المحافظة، يريد أن يضفى مسحة أخلاقية وإنسانية على سياسته الإفريقية التى هيمنت عليها الاعتبارات الأمنية والعسكرية.

وثمة من يرى أن الزيارة تتعلق بعملية التنافس الدولى على السيطرة والنفوذ فى إفريقيا. ولعل ما يلفت الانتباه أن الرئيس بوش نفسه قد صرح فى أثناء حملته الانتخابية فى عام ٢٠٠٠ بأن "إفريقيا، على أهميتها، لا تدخل ضمن أولويات قائمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية"(١). فما الذى تغير إذن ودفع به لزيارة القارة الإفريقية مرتين فى أثناء ولايته ليكون أول رئيس أمريكى يفعل ذلك وهو على سدة الحكم؟ بل إن زيارة الرئيس كارتر لإفريقيا عام ١٩٧٨ جاءت بعد وقت طويل من زيارة فرانكلين روزفلت للدار البيضاء المغربية من أجل لقاء رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل فى أثناء الحرب العالمية الثانية.

يقينا حدثت مراجعات مهمة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث تزايدت الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا، وفقا للرؤى الأمريكية الجديدة. بل إن إدارة بوش عمدت إلى إضفاء قدر كبير من العسكرة على سياستها الإفريقية. وقد تزامنت هذه التوجهات الأمريكية مع تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا.

وبعيدا عن الأهداف المعلنة لزيارة بوش الإفريقية، وحتى غير المعلنة التى تأخذ بعين الاعتبار مسارات الداخل الأمريكى، فإن جوهر السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا فى ظل إدارة بوش لم يتغير، وهى تشمل ما يلى:

* تأمين الوصول إلى مصادر النفط الإفريقى، حيث تخطط الولايات المتحدة لاستيراد ٢٥٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. يأتى ذلك فى ظل الرؤية الأمريكية المطالبة بتقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط وتنويع مصادر الحصول على الطاقة. ويرى بعض المحللين أن قيام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعى فى إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع الأساسى لإنشاء الأفريكوم(٢).

* احتواء النفوذ الصينى المتزايد فى إفريقيا. فالصين تستثمر دعوات إفريقية متصاعدة مطالبة بالتوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية السياسية والاقتصادية، والخاصة بالشفافية والحكم الرشيد التى تفرضها أوروبا والولايات المتحدة فى تعاملها مع إفريقيا. وقد بات النفوذ الصينى واضحا فى مجالات النفط ومشروعات البنية الأساسية فى كثير من أنحاء إفريقيا. ويلاحظ أن بعض عناصر الإدارة الأمريكية المؤثرين، وكذلك مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، قد أبدت انزعاجها الشديد من تنامى الدور الصينى فى إفريقيا، حتى إنه أطلق على عام ٢٠٠٦ عام الصين فى إفريقيا، حيث شهد جولة الرئيس الصينى ورئيس وزرائه فى إفريقيا، فضلا عن انعقاد القمة الصينية - الإفريقية فى الصين فى العام نفسه(٣).

* إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أية تهديدات

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

محتملة من قبل الحركات والتنظيمات الإسلامية الراديكالية. ولعل ثالث جبهة يشنها الرئيس بوش فى حربه ضد الإرهاب بعد كل من العراق وأفغانستان تقع على الأراضى الإفريقية فى الصومال. وتحاول الإدارة الأمريكية دعم دول إفريقية موالية، بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمى معين تراها مهمة فى إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا فى إفريقيا(٤).

وسوف نحاول فى هذه الدراسة الموجزة متابعة تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا منذ عصر الحرب الباردة، وحتى سيطرة الاعتبارات الأمنية على توجهات الولايات المتحدة الخارجية فى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

مرحلة الحرب الباردة :

يكاد يجمع الكتاب والمتخصصون على أن إفريقيا احتلت مكانة هامشية وصلت إلى حد الإهمال فى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٧٨٩ وحتى سنوات الحرب الباردة. فإفريقيا كانت بمثابة منطقة جغرافية بعيدة وغير مهمة استراتيجيا، وفقا للغة المصالح القومية الأمريكية، وذلك مقارنة بمناطق جغرافية أخرى نظر إليها صانع القرار الأمريكى بحسبانها ذات أهمية استراتيجية كبرى. وقد أدى غياب الفهم لحقيقة تاريخ وأوضاع إفريقيا إلى رسم صورة ذهنية نمطية سلبية عنها فى وسائل الإعلام ولدى الرأى العام الأمريكى(٥).

ويبدو أن تلك النظرة لم تتغير كثيرا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ لم تكن إفريقيا تحتل فى سنوات الحرب الباردة حيزا كبيرا على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. فقد كانت مجرد ساحة للمناورات والحروب بالوكالة، ولم تكن أبدا الميدان الأول للمواجهة بين القوتين العظميين آنذاك، وعليه فقد نظرت النخب الأمريكية، خاصة صانعى القرار منهم، إلى إفريقيا بحسبانها منطقة مهمة لتجنيد الدول "الموالية" للولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير Kraxberger إلى أن موقع إفريقيا فى خريطة مدركات صانع قرار السياسة الخارجية الأمريكية فى زمن الحرب الباردة اتسم بما يلى(٦):

- سيادة مبدأ المباراة الصفرية من الناحية الجيوبوليتيكية فى التنافس بين القوتين العظميين، وهو ما تضمن الحروب بالوكالة والتنافس من أجل تجنيد الدول "الموالية". وباستثناء مجموعة دول عدم الانحياز، فقد اختارت الدول الأخرى أن ترتمى فى أحضان أى من القوتين العظميين. وقد انتشرت فى أدبيات تلك المرحلة مصطلحات مثل "نظرية الدومينو"، التى عبر عنها بوضوح الرئيس ايزنهاور. وتطبيقا لذلك المبدأ، قامت الدول الغربية والولايات المتحدة بتطبيق سياسة "الاحتواء" للمد الشيوعى، ولاسيما فى آسيا وفى بعض المناطق الإفريقية المهمة، مثل أنجولا وزائير ومنطقة القرن الإفريقى.

- تبنى استراتيجيات شمولية على الصعيد الجيوبوليتيكى العالمى. إذ رأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن كل المناطق الخارجية تدخل فى إطار منظومتيهما الاستراتيجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الدول والمناطق اكتسبت أهمية استراتيجية أكبر من غيرها بحسب ما تملكه من قدرات وإمكانات، مثل مصادر الطاقة أو وقوعها على خطوط الإمدادات الدولية.

- عدم الاكتراث بطبيعة الدول الموالية، وقد أدى ذلك إلى ظهور واستمرار ما أطلق عليه البعض اسم الدول الهشة أو الفاشلة، أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم "أشباه الدول"، حيث لم تأبه الإدارة الأمريكية بمدى توافر خصائص الدولة الوطنية فى الدول "الموالية" لها. كما أن سيادة مبدأ المحافظة على السلامة الإقليمية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، فضلا عن تبنى منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ عدم جواز تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار، أدت إلى المحافظة على واستمرار الدول الصغيرة فى إفريقيا.

إعادة تقويم موقع إفريقيا فى التسعينيات من القرن الماضى :

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، احتلت إفريقيا مكانة ثانوية فى قائمة أولويات السياسة الأمريكية(٧)، حيث تركز الاهتمام على دول أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا الوسطى التى تحررت من النفوذ السوفيتى. اتضح ذلك فى توجهات إدارة الرئيس كلينتون الخارجية الساعية إلى نشر قيم الديمقراطية والمؤسسات الاقتصادية التى تعكس قيم الليبرالية الجديدة، كما أنه سعى إلى تدعيم الروابط مع دول أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وبات الاهتمام الغربى منصبا على ما يمكن أن نسميه إعادة صياغة وتشكيل ما كان يطلق عليه اسم "العالم الثانى".

من ناحية أخرى، أضحت إفريقيا أكثر هامشية خلال التسعينيات، وهو ما عبر عنه الانخفاض فى المساعدات الثنائية الأمريكية - الإفريقية بمقدار الثلث خلال ذلك العقد. وربما يعزى ذلك إلى تبنى إدارة كلينتون شعار "التجارة بدلا من المساعدات"، وإقرار قانون النمو والفرص فى إفريقيا. وقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال تلك المرحلة بالانتقائية ومحدودية التدخل فى القضايا الصراعية. وربما يمكن الإشارة فى هذا السياق إلى مبدأ التدخل لأغراض السياسة. وفى أوائل فترة إدارة الرئيس كلينتون، قادت الولايات المتحدة عمليات الأمم المتحدة فى الصومال عقب مقتل عدد من الجنود الأمريكيين فى مقديشيو. ولكنها أحجمت عن التدخل فى مواقف صراعية أخرى خطيرة فى رواندا وسيراليون والكونغو كينشاسا.

وقد أدى غياب مبدأ المباراة الصفرية الذى ساد زمن الحرب الباردة إلى أن تفقد الدول "الموالية" للولايات المتحدة رصيدها الاستراتيجى. ولنضرب على ذلك الأمثلة، فقد أضحت الصومال، وهى حليف سابق للولايات المتحدة، مجرد دولة منهارة. كما أن جبهتى "اليونيتا" فى أنجولا، والكونغو الديمقراطية، قد واجهتا المصير نفسه. وربما يصدق هنا قول جاك سبنسر، المحلل الأمريكى، بأنه "عندما انتهت الحرب الباردة، انتهى الاهتمام الاستراتيجى الأمريكى بالقارة الإفريقية".

وقد تبدى فى هذا الوقت استمرار نسق التفكير الاستراتيجى السائد فى زمن العصر الباردة بعدم الاكتراث

بظاهرة الدول المنهارة فى إفريقيا، رغم أنها أبدت بعض الاهتمام بظواهر غير قانونية معينة، مثل تهريب المخدرات وغسل الأموال. ويمكن للمرء هنا أن يتذكر المقالة المشهورة للدبلوماسى الأمريكى روبرت جاكسون عن "الفرص القادمة" فى غرب إفريقيا، ودعوته لضرورة أن تتجاهل الولايات المتحدة هذه الدول المنهارة فى المنطقة(٨).

وأيا كان الأمر، فإن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ظل يحتفظ بأمرين مهمين، ولو من الناحية الرمزية والبلاغية، خلال عقد التسعينيات. أولهما: تجديد خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتباره إحدى النتائج الإيجابية لما بعد الحرب الباردة. ثانيهما: تأكيد ضرورة انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادى وذلك فى سياق ما سمى بالمشروطية السياسية والاقتصادية التى مارستها الولايات المتحدة والدول الغربية بحرية أكبر تجاه إفريقيا.

موقع إفريقيا بعد ١١ سبتمبر:

يمكن القول إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تمثل نقطة فاصلة فى تاريخ الولايات المتحدة والعالم بأسره، حيث أعيدت صياغة السياسة الكونية للولايات المتحدة فى إطار إدراكها لخطر ما سمته "الأصولية الإسلامية" وإعلانها حملة عالمية للحرب على الإرهاب.

وفى هذا الإطار، بدأ التفكير الاستراتيجى الأمريكى يعطى إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبدأ هذا الاهتمام يتجه صوب الدول المنهارة، والتى يمكن أن تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات التى تضعها الولايات على قائمة الإرهاب(٩). وعلى صعيد آخر، طرحت مبادرات كبرى مثل القرن الإفريقى الكبير، ومحاولة تبنى سياسة تدخلية أكثر فاعلية فى القضايا الإفريقية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية بدأت تنظر إلى إفريقيا من منظور الأمن، ولعل ذلك يفسر التحول الكبير فى موقف الرئيس جورج بوش الابن من قضايا المساعدات الخارجية التى تقدمها بلاده للدول الفقيرة. إذ من المعروف عنه أنه رئيس "محافظ" اتخذ وحزبه موقفا رافضا لزيادة الدعم الأمريكى للدول الفقيرة فى العالم، معتبرا أن ذلك يمثل إهدارا للموارد الأمريكية. وعليه، فقد نظر كثير من المراقبين والمحللين بحذر شديد إلى إعلانه فى ١٤ مارس عام ٢٠٠٢ عن مشروعه الذى أطلق عليه "حساب تحدى القرن"، والذى يهدف إلى زيادة المساعدات التنموية التى تقدمها الولايات المتحدة للدول الفقيرة بنحو خمسة مليارات دولار خلال سنوات ثلاث تبدأ من السنة المالية لعام ٢٠٠٤(١٠). وربما يمكن للمرء أن يفسر هذا التحول فى موقف هذه الإدارة المحافظة من خلال النظر إلى هذه السياسات الجديدة بحسبانها أداة أمريكية جديدة تحارب "الإرهاب". يؤكد هذا المعنى الرئيس بوش نفسه، حينما يقول "إننا نحارب الفقر لأن الأمل هو خير رد على الإرهاب .. إننا سوف نتحدى الفقر وغياب الأمل وقلة فرص التعليم وانهيار الحكومات، وهى الأمور التى تدفع بالعناصر الإرهابية إلى السيطرة واستغلال الأوضاع السائدة لمصلحتها"(١١).

ويجادل أحد الباحثين بأن ربط الفقر بالإرهاب يمكننا من تقسيم العالم إلى ثلاثة معسكرات: معسكر الخير، ومعسكر الشر، ومعسكر الفقر. وربما يتحول الأخير إلى الشر إذا ما استمر على حاله من الفقر. يدعو ذلك التحليل إلى دعوة الولايات المتحدة إلى تبنى استراتيجية للتنمية مناهضة للإرهاب(١٢).

وقد رأى كثير من المحللين أن الربط بين الفقر والإرهاب عملية بالغة الخطورة فى الحملة العالمية للقضاء على الفقر. إذ يمكن للمجتمع الدولى أن يفقد الرغبة والمصلحة فى توفير الدعم للدول النامية، حالة زوال خطر الإرهاب، كما أن ذلك يدفع بالاهتمام بعيدا عن الجذور الحقيقية المسببة للإرهاب.

إن عملية الربط بين الفقر والإرهاب قد يدفع بالاهتمام بعيدا عن هؤلاء المحرومين والأشد فقرا، ومعظمهم فى إفريقيا. صحيح أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر قد جذبت اهتمام معظم الناس فى الدول المتقدمة إلى مشاكل الفقر حول العالم، إلا أنها فى الوقت نفسه قد أدت إلى غض الطرف عن أوضاع الأشد فقرا فى إفريقيا.

وثمة مخاوف كبيرة من تغليب الاعتبارات الأمنية والعسكرية فى التعامل الدولى مع إفريقيا، إذ لا يخفى أن التركيز على قضايا محاربة الارهاب قد انعكس بوضوح على سياسة توزيع المساعدات الخارجية، وعلى تحديد علاقات الأطراف الدولية المانحة بالدول النامية. ولا شك فى أن عسكرة سلاح المساعدات لإفريقيا تنطوى على مخاطر جمة(١٣).

الأفريكوم .. وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية:

أعلن الرئيس جورج بوش فى السادس من فبراير ٢٠٠٧ أن الولايات المتحدة سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا، يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "أفريكوم" "Africom"(١٥). ومن المعلوم أنه خلال سنوات الحرب الباردة وما بعدها، كانت أنشطة الولايات المتحدة العسكرية الخاصة بإفريقيا يتم تنفيذها من خلال ثلاث قيادات عسكرية: القيادة الأوروبية التى تولت مسئولية معظم أنحاء القارة الإفريقية، والقيادة الوسطى التى أنيط بها مسئولية مصر ومنطقة القرن الإفريقى، بالإضافة إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وقيادة المحيط الهادى التى تولت مهام الروابط العسكرية مع مدغشقر وغيرها من جزر المحيط الهندى.

ولا يخفى أن هذه القيادات العسكرية الأمريكية الثلاث كانت تهتم أساسا بشئون مناطق أخرى أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية للأمن القومى الأمريكى. بيد أنها مع ذلك، كانت تخصص بعض موظفيها من القيادات الوسطى للتعامل مع الملفات الإفريقية. وربما يعكس ذلك وضعية إفريقيا فى سلم الأولويات الأمريكية. فهى لم تكن ذات أهمية محورية بالنسبة لصانعى القرار الأمريكيين.

على أن هذه الوضعية المتدنية لإفريقيا فى قائمة الأولويات الأمريكية سرعان ما تغيرت بشكل درامى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. فمع إعلان الرئيس بوش عن حملته العالمية للحرب على الإرهاب، وربطه بين الفقر وانتشار الإرهاب، أضحت إفريقيا تحتل مكانة بارزة فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى. ولعل ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم ملامح مشهد السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الملاحظ أن القيادة الإفريقية الجديدة، التى تتولى مهامها بالكامل فى موعد لا يتجاوز الأول من أكتوبر ٢٠٠٨، تختلف عن القيادات المركزية الأخرى فى عدة جوانب، لعل من أبرزها:

١- عدم تخصيص قوات عسكرية كبيرة لخدمة هذه القيادة الجديدة، فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تخفيض أعداد القوات الأمريكية العاملة فى الخارج بهدف تقليص النفقات وعودة الجنود للوطن. يأتى ذلك فى ظل زيادة مقدرة وزارة الدفاع على إرسال عدد كبير من الجنود إلى مناطق بعيدة فى وقت قصير، إن دعت الضرورة إلى ذلك.

٢- تتألف إدارة أفريكوم من موظفين مدنيين وعسكريين، بمن فى ذلك مسئولون من وزارة الخارجية وهيئة التنمية الدولية (USAID). كما أن القائد العام لهذه القيادة الإفريقية، وهو جنرال بأربع نجوم، سوف يكون له نائبان، أحدهما عسكرى والآخر مدنى.

٣- تتولى أفريكوم، بالإضافة إلى المهام العسكرية التقليدية مثل سائر القيادات الأمريكية الأخرى، مراقبة تنفيذ الأنشطة والبرامج التى يتم تمويلها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية. ولعل ذلك يمثل تمايزا واضحا لقيادة أفريكوم، وهو ما جعل بعض مؤيديها ينفى السمة العسكرية الخالصة عنها. لكن السؤال المطروح - والحالة هذه - هو: ما هى الأسباب الحقيقية التى تفسر لنا إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا فى هذا التوقيت بالتحديد؟ نستطيع أن نشير إلى أربعة أسباب رئيسية:

أولا- أسباب بيروقراطية وإدارية، حيث كانت المهام الإفريقية موزعة على أكثر من قيادة عسكرية. ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، باتت القيادة الأوروبية تكرس جانبا كبيرا من جهدها لمناقشة القضايا الإفريقية. وعليه، كان من الضرورى إنشاء قيادة جديدة خاصة بإفريقيا، وتستطيع مثل هذه القيادة أن تنافس القيادات الأخرى على تخصيص الموارد والنفوذ.

ثانيا- أسباب تتعلق بدعم دول إفريقية موالية، بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك. ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمى معين تراها مهمة فى إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا فى القارة الإفريقية. وعليه، فإن تزايد أهمية الاعتبارات الأمنية والدفاعية لإفريقيا يفسر لنا إقدام إدارة بوش على تخصيص قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا.

ثالثا- أسباب تتعلق بالنفط والموارد الطبيعية. إذ يرى بعض المحللين أن قيام الرئيس بوش بالربط بين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعى فى إفريقيا وبين المصالح القومية الأمريكية يمثل الدافع الأساسى لإنشاء أفريكوم، أى أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه القيادة سوف يتركز على حماية موارد النفط الإفريقية.

رابعا- أسباب تتعلق بتزايد النفوذ الصينى فى إفريقيا، والتى سبق أن استعرضناها فى الحديث عن سياسة إدارة بوش تجاه إفريقيا.

وباختصار شديد، فإن أفريكوم موجهة إلى محاور ثلاثة أساسية هى: الحرب على الإرهاب، والوصول إلى منابع النفط والغاز الطبيعى، ومواجهة النفوذ الصينى المتزايد، وهو ما يضفى بعدا عسكريا جديدا على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، وإن حاولت التجمل من خلال إضفاء أبعاد سياسية وحقوقية عليها.

وأيا كان الأمر، فإن أفريكوم سوف تتولى مهام البرامج العسكرية وكافة الأنشطة التى تمولها وزارتا الخارجية والدفاع فى القارة الإفريقية، ومن ذلك:

- برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة، والتى تتم على أساس ثنائى أو جماعى. فالولايات المتحدة تقدم التدريبات اللازمة للعسكريين الأفارقة عبر برامج تعليمية وتدريبية منوعة. بالاضافة إلى ذلك، فإنها تقوم بمناورات مشتركة مع القوات الإفريقية وكذلك القوات الأوروبية الحليفة بهدف تدريب الأفارقة والجنود الأمريكيين أنفسهم لمواجهة احتمالات تدخلهم فى إفريقيا، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

- برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية "ACOTA". وقد بدأ العمل بهذا البرنامج فى عام ٢٠٠٢ ليحل محل مبادرة التدخل فى الأزمات الإفريقية التى طرحتها إدارة كلينتون عام ١٩٩٧. ويهدف برنامج "أكوتا" إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الإفريقية لتولى مهام حفظ السلام فى مناطق صراعية معقدة. وتشمل هذه التدريبات القيام بمهام شرطية فى مواجهة المدنيين العزل، وكذلك القيام بعمليات عسكرية هجومية ضد أية قوات معادية. وقد شاركت نحو (١٩) دولة إفريقية حتى العام الماضى فى برنامج "ACOTA".

- برنامج التعليم والتدريب العسكرى الدولى "IMET". وهو يهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة، وذلك بغية الحصول على تدريبات مهنية. ويمكن القول إن جميع الدول الإفريقية تقريبا شاركت فى هذا البرنامج. وإذا استثنينا مصر، لوجدنا أنه فى عام ٢٠٠٦ وصل عدد المتدربين الأفارقة الذين استفادوا من هذا البرنامج إلى نحو "١٤٧٣١" عسكريا بتكلفة ١٤,٧ مليون دولار.

- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية. إذ يتولى هذا البرنامج مهمة بيع المعدات العسكرية للدول الإفريقية. وعادة ما تقوم الحكومة الإفريقية بتوفير القروض اللازمة لهذه المشتريات وذلك من خلال برنامج التمويل العسكرى الأجنبى. وقد جرت العادة على أن تقوم الولايات المتحدة بإعفاء الدول الإفريقية من سداد هذه القروض. وفى عام ٢٠٠٦، حصلت الدول الإفريقية جنوب الصحراء على نحو (١٤) مليون دولار من برنامج التمويل العسكرى، بينما حصلت كل من المغرب وتونس على نحو (٢١) مليون دولار أخرى.

- برنامج أمن الحدود والسواحل الإفريقية. ويوفر هذا البرنامج المعدات المتخصصة اللازمة للدول الإفريقية للقيام بهذه المهام الأمنية، مثل عربات ومعدات المراقبة، ويهدف البرنامج إلى زيادة قدرة الدول الإفريقية على مراقبة وحماية حدودها البرية والبحرية فى مواجهة عمليات التهريب والإرهاب وكافة الأنشطة غير المشروعة.

- برنامج المعدات العسكرية الزائدة. ويهدف هذا البرنامج

إلى التخلص من فائض المعدات العسكرية الأمريكية من خلال منحها لحكومات أجنبية. وقد اشتمل هذا البرنامج على منح جنوب إفريقيا وبتسوانا طائرات نقل من طراز C130، وإعطاء عربات عسكرية لأوغندا، ومدافع M16 للسنغال، فضلا عن معدات لمراقبة السواحل النيجيرية.

– القوة الخاصة المشتركة في القرن الإفريقي. وقد لعبت القيادة العسكرية الوسطى دورا أساسيا في إنشاء هذه القوة في أكتوبر ٢٠٠٢. صممت هذه القوة الخاصة من أجل تنفيذ مهام المراقبة الجوية والبحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى السواحل الشمالية للمحيط الهندي. وتتركز القوات – التي تتألف من نحو "٧٠٠" عسكري أمريكي – في معسكر لامونيه بجيبوتي. ويعمل هؤلاء الجنود، وأغلبهم من البحارة والمارينز والقوات الخاصة، بالتعاون مع قوات بحرية أخرى من دول حلف الأطلنطي، مثل ألمانيا وايطاليا وفرنسا. وفي يناير ٢٠٠٧، قامت هذه القوات بتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لإثيوبيا في أثناء غزوها للصومال. كما أنها قامت باستخدام التسهيلات العسكرية الموجودة في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا لشن ضربات ضد أفراد تنظيم القاعدة في المنطقة. وتخضع هذه القوات الخاصة المشتركة لإدارة القيادة المركزية الوسطى، إلى أن يتم عمل قيادة "أفريكوم".

– القوات المشتركة الخاصة أزيتك سيلانس (وهو اسم ذو دلالة استخباراتية رمزية). أنشأت وزارة الدفاع في ديسمبر عام ٢٠٠٣ هذه القوات تحت قيادة الأسطول السادس المتمركز في أوروبا، ومن ثم فهي بالتبعية تخضع لإشراف القيادة الأوروبية. وعلى المستوى الإفريقي، تسعى هذه القوات إلى القيام بعمليات لمحاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، والتنسيق مع الدول الإفريقية المعنية. أضف إلى ذلك أنه يتم تبادل المعلومات الاستخباراتية من كافة الأجهزة الأمريكية مع السلطات المحلية في الدول الإفريقية. ولعل المسئولية الكبرى في تنفيذ هذه المهام تقع على عاتق وحدة الأسطول الأمريكي المتمركز في جزيرة صقلية. ففي عام ٢٠٠٤، قامت هذه الوحدة بأعمال مراقبة جوية في الجزائر وتشاد لرصد أنشطة الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، وإبلاغ المسئولين في البلدين عنها.

– الأعمال البحرية في منطقة خليج غينيا. إذ إنه على الرغم من أن مراقبة سواحل خليج غينيا الغنية بالنفط وغيرها من السواحل الإفريقية تقع على عاتق الأسطول السادس القابع في مياه المتوسط، وكذلك وحدات البحرية الأمريكية الأخرى، فإن أفريكوم سوف تقوم بتنسيق العمل فيما يخص السواحل الإفريقية. ولتأكيد زيادة وجود الأسطول الأمريكي في المياه الإفريقية، قامت البارجة العسكرية "يو اس اس فورت ماكهنري" بمهمة في سواحل خليج غينيا تمتد لمدة ستة أشهر، ابتداء من نوفمبر ٢٠٠٧. وتحمل هذه السفينة على متنها ما بين مائتين وثلاثمائة من البحارة وخفر السواحل. ويتوقع أن ترسو هذه البارجة في موانئ ١١ دولة إفريقية، هي: أنجولا، وبنين، والكاميرون، والكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل، وغينيا الاستوائية، والجابون، وغانا، ونيجيريا، وتوجو، وساوتو مي وبرنسيب. ولعل المهمة الرئيسية لهذه السفينة الحربية تكمن في كونها مركز تدريب متحركا لخدمة القوات الإفريقية المحلية في الموانئ و مناطق الآبار النفطية.

– اتفاقيات التعاون والتسهيلات العسكرية. إذ استطاعت إدارة الرئيس بوش التفاوض مع العديد من الدول الإفريقية للحصول على قواعد عسكرية في أراضيها، ومن بين هذه الدول: الجابون، وكينيا، ومالي، والمغرب، وتونس، وناميبيا، وساوتومي، والسنغال، وأوغندا، وزامبيا. وطبقا لهذه الاتفاقيات، تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام القواعد العسكرية وغيرها من التسهيلات في تلك الدول للقيام بمهام استطلاعية أو حربية أو غيرها من العمليات العسكرية.

إن تأسيس أفريكوم يعني – من وجهة النظر الأمريكية – أن إفريقيا قد أضحت جزءا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مواجهة تحديات ما بعد ١١ سبتمبر. وقد أكدت السيدة تيريزا ويلان Theresa Whelan، وهي من وزارة الدفاع الأمريكية، هذا المعنى في دراسة نشرتها عن الأفريكوم في معهد الدراسات الأمنية بمدينة بريتوريا في جنوب إفريقيا أواخر العام الماضي. وتبدو الإدارة الأمريكية مترددة في اختيار الدولة الإفريقية المناسبة لاستضافة مقر هذه القيادة العسكرية الجديدة، وهو ما دفعها إلى الإبقاء على مقر هذه القيادة مؤقتا في مدينة شتوتجارت الألمانية.

السياسة الأمريكية تجاه الصومال نموذجا :

في عام ٢٠٠١، قام المخرج رايدلي سكوت بتحويل قصة كتاب الصحفي "مارك باودن" المعنون "إسقاط البلاك هوك .. قصة الحرب الحديثة"(١٥) – والذي يعد محاولة لتدوين أحداث معركة مقديشيو عام ١٩٩٣ – إلى فيلم سينمائي يحمل الاسم نفسه، وعرض في دور السينما الأمريكية والعالمية. ولعل توقيت عرض هذا الفيلم يعكس مدى الاهتمام الأمريكي بالصومال بعد هجمات سبتمبر، إذ نظر إلى حالة الفوضى العارمة وانهيار الدولة في الصومال باعتبارها تهديدا للأمن القومي الأمريكي. فقد ساد اعتقاد جازم لدى أركان الإدارة الأمريكية بأن الصومال يمثل ملاذا آمنا لعناصر القاعدة الفارين من بلاد الأفغان.

على أن فهم السياسة الأمريكية تجاه الصومال يقتضي الرجوع إلى الوراء، وبالتحديد إلى خبرة الحرب العالمية الثانية، حينما شكلت كل من مقديشيو وأسمرا وجيبوتي مراكز إمداد للقوات الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط في صراعها ضد القوات الإيطالية وقوات المحور. ففي عام ١٩٤٤، اقترحت بريطانيا توحيد الصوماليين في إطار دولة الصومال الكبرى (بما في ذلك إقليم الأوجادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا)، بيد أن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك، لأنها أرادت مكافأة الحليف الإثيوبي الذي وقف بجانبها في الحرب ضد المحور. وللسبب نفسه، وافقت الولايات المتحدة على ضم إثيوبيا لإقليم إريتريا دون موافقة الشعب الإريتري(١٦).

وبعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠، نظرت إليه الولايات المتحدة باعتباره دولة محورية في القرن الإفريقي تطل على البحر الأحمر وقريبة من الخليج العربي. بيد أنه سرعان ما وقعت المنطقة في أتون الحرب الباردة، حيث اشتدت حدة المنافسة عليها بين موسكو وواشنطن، ولاسيما بعد تبني الرئيس سياد بري الماركسية اللينينية كسياسة رسمية للدولة

الصومالية. على أن البعد القومى لسياسة الصومال فى عهد برى مثل تهديدا خطيرا لمنطقة الأوجادين، وهو ما أفضى إلى قيام صراع مسلح فى القرن الإفريقى عام ١٩٧٧. وقبل ذلك بعامين، حدث تحول دراماتيكى فى موازين القوى الإقليمية مع انقلاب مانجستو فى إثيوبيا، وتبنيه هو الآخر نظاما ماركسيا لينينيا. وقد قامت موسكو بمحاولات للتقريب بين الأخوين فى الماركسية مانجستو وبرى، لكنها باءت بالفشل نتيجة رغبة الصومال الجارفة فى ضم الأوجادين. عندئذ، انتهزت الولايات المتحدة الفرصة وحافظت على وجودها فى الصومال لمواجهة المد السوفيتى فى القرن الإفريقى.

وقد جاء الاحتلال السوفيتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ ليؤكد أهمية فرض المنظومة الأمنية العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج وشرق إفريقيا. وبالفعل، حافظ الأمريكيون على دعمهم لنظام سياد برى الذى أصبح أكثر استبدادا ووحشية فى تعامله مع المعارضة خلال عقد الثمانينيات. وظل الوضع على حاله حتى انهار نظام سياد برى فى الصومال، وسقط نظام مانجستو فى إثيوبيا، وأضحت الحرب الباردة من معالم الماضى القريب. عندئذ، سقطت مقديشيو فى حالة من الفوضى العارمة وانهارت جميع مؤسسات الدولة المركزية.

فقد أضحى الصومال مرة أخرى فى قلب اهتمامات الحكومة الأمريكية بعد جهود الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالى والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية بغرض التدخل الدولى لإنقاذ الصوماليين. ففى أغسطس ١٩٩٢، أمر الرئيس بوش الأب الجيش الأمريكى بإقامة جسر إغاثة جوى للصومال، ينطلق من ميناء مومباسا الكينى. لكن العقبة التى وقفت دائما فى الطريق هى تأمين جهود الإغاثة والتصدى لأمراء الحرب الصوماليين الذين اتخذوا مواد الإغاثة أوراقا مهمة للمساومة وكسب النفوذ. وقبل أن يترك مهام منصبه الرئاسى، أمر الرئيس بوش الأب بتنفيذ عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة لإنهاء حالة المجاعة فى الصومال، وذلك بشرط موافقة مجلس الأمن الدولى ومشاركة قوات من دول أخرى، وعلى أن تتولى الأمم المتحدة عمليات الإغاثة فى غضون ستة أشهر. وبالفعل، وصلت طلائع القوات الأمريكية إلى الصومال فى أوائل ديسمبر ١٩٩٢. وكما هو مخطط سلفا، فقد تم تسليم هذه المهمة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٩٣، حيث عين بطرس غالى الأدميرال الأمريكى المتقاعد، جونثان هوى، قائدا عاما لقوات حفظ السلام فى الصومال. بيد أن بعض أمراء الحرب، وأبرزهم محمد فارح عيديد، رفضوا هذا التدخل الأممى، وطالبوا بخروج القوات الأجنبية من بلادهم، حتى إنهم قاموا بعمل كمين فى سبتمبر ١٩٩٣، قتلوا فيه ٢٥ جنديا باكستانيا من العاملين فى قوات حفظ السلام(١٧).

يبدو أن رد الفعل على هذا الحدث كان فرديا، ولم يتم التنسيق مع الأمم المتحدة، فقد قام أحد القادة الأمريكيين بتنفيذ عملية مقديشيو الشهيرة عام ١٩٩٣، والتى صدمت الرأى العام الأمريكى، ودفعت بالرئيس كلينتون إلى اتخاذ قراره بسحب القوات الأمريكية من الصومال. وظل الوضع الصومالى على حاله من الفوضى والانهيار، وكأن العالم تعود على أخباره فيئس منه وقرر أن يتناساه. وبات لسان حال الإدارة الأمريكية وكأنه يقول "وداعا للصومال". لكن أحداث ١١ سبتمبر، والخوف من تنظيم القاعدة، دفعا بالصومال ليحتل مكانة بارزة فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى الجديد، ولكن هذه المرة بالاستفادة من دروس الماضى القريب.

نظرت إدارة الرئيس بوش إلى المعارضة الإسلامية، التى أفرزت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية بعد ذلك، على أنها امتداد لتأثير أسامة بن لادن وفكر القاعدة، حينما كان موجودا فى السودان(١٨). وقد دفعت تلك المخاوف هذه الإدارة إلى مساندة تحالف أمراء الحرب فى الصومال، لمواجهة تيار الإسلام السياسى هناك. وحينما سنحت الفرصة لعودة الاستقرار فى الصومال بعد صعود نجم المحاكم الإسلامية فى النصف الثانى من ٢٠٠٦ وسيطرتها على معظم أرجاء البلاد مع محاصرة الحكومة الانتقالية فى مدينة بيدوا الحدودية، تم تفويت هذه الفرصة، وكان القرار الأمريكى بغزو الصومال عن طريق القوات الإثيوبية لدحر الإسلاميين وبسط سيطرة الحكومة الشرعية.

لقد بدا الأمر بسيطا: أن توفر أمريكا الدعم المادى واللوجيستى للقوات الإثيوبية فى غزوها للصومال، وتضرب عصفورين بحجر واحد، أولهما: القضاء على المحاكم، والآخر: التخلص من عناصر القاعدة المختبئين فى الصومال. لكن الرياح قد تأتى بما لا تشتهى السفن. فقد تورط الأمريكيون وحلفاؤهم مرة أخرى فى دائرة مفرغة، تغمرها حسابات خاطئة لأطراف الصراع الأساسية، سواء من الداخل أو الخارج(١٩)، وليصبح الصومال تكرارا - ولو من زاوية معينة - للمشهد العراقى.

خاتمة:

إن ثمة مؤشرات ودلائل قوية على دخول الولايات المتحدة بشكل حثيث فى نمط من العلاقات التفاعلية مع القارة الإفريقية، يولى الاعتبارات الأمنية والمصلحية أولوية قصوى. وقد حاولنا إبراز هذا التطور من خلال متابعة التغيرات والتحولات فى مدركات صانع القرار الأمريكى. فقد حصرت الحرب الباردة الاهتمام الأمريكى فى محاربة النفوذ الشيوعى فى القارة ودعم بعض الدول الموالية. بيد أن عقد التسعينيات شهد مراجعة كبيرة لتوجهات السياسة الأمريكية وتحويل الاهتمام والموارد الأمريكية إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتى سابقا فى أوروبا الشرقية وشرق آسيا، وهو ما أدى إلى تهميش إفريقيا فى منظومة العلاقات الدولية للولايات المتحدة.

ترتب على أحداث ١١ سبتمبر تحول هائل فى مسيرة العلاقات الأمريكية مع إفريقيا، حيث باتت محاربة ما يسمى بالراديكالية الإسلامية ومحاصرة ظاهرة الإسلام السياسى، بالإضافة إلى الوصول إلى آبار النفط الإفريقى واحتواء المد الصينى فى إفريقيا، تمثل أهدافا استراتيجية بالغة الأهمية لصانع القرار الأمريكى. وقد نظر كثير من المحللين إلى إنشاء القيادة العسكرية الإفريقية "أفريكوم" باعتباره تجسيدا لعملية عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، الأمر الذى دفع بكثير من الأفارقة إلى التردد فى قبول الأهداف المعلنة للأفريكوم، بل ورفضهم استضافة مقرها العام على التراب الإفريقى. فهل تشهد السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا عملية مراجعة أخرى فى مرحلة ما بعد إدارة بوش، بحيث يعود التوازن إليها مرة أخرى، وتمارس الولايات المتحدة ما تبشر به؟

الهوامش :

1- Quoted in :Peter J. Schraeder, "Forget The Rhetoric and Boost the Geopolitics: Emerging Trends in The Bush Administration's Policy Towards Africa"; 2001, African Affairs, Vol 100, No. 400, 2001, pp 387-404.

2- Wafula Okumu, "Africa Command: Opportunity Bor Enhanced Engagement or the Militarization of US-Africa Relations?" Testimony before the House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Africa and Global Health, August 2, 2007.

٣- انظر فى تفصيلات ذلك: د. حمدى عبدالرحمن حسن، العلاقات الصينية - الإفريقية .. شراكة أم هيمنة؟مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٧٢، فبراير ٢٠٠٧.

4- Princeton N. Lyman and J. Stephen Morrison, "The Terrorist Threat in Africa", Foreign Affairs, January/February, 2004.

5- M.A. Fitzgerald,"The News Hole: Reporting Africa", Africa Report, July/ August, 1989, pp 59-61.

6- Brennan M. Kraxberger, "The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an Age of Terror", Africa Today,Vols.2, No1, Fall 2005, PP47-68.

٧- لمناقشة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فى التسعينيات تجاه إفريقيا، انظر:

- Peter J. Schraeder, United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change, Cambridge: Cambridge, MA, 1994.

8- Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy", The Atlantic Monthly, February, 1994.

9- Sebastian Mallaby, "The Reluctant Imperialist: Terrorism, Failed States, and the Case for American Empire", Foreign Affairs, March/April, 2002.

10- Francis Y. Owusu' "Post-11/9 U.S. Foreign Aid, The Millennium Change Account, and Africa: How Many Birds Can One Stone Kill?", Africa Today, Vol 54., No1. fall, 2007.

11- Remarks by the President at United Nations Financing for Development Conference, Cintermex Convention Center,Monterrey, Mexico, 22 March 2002, retrieved from http:// www.whitehouse.gov/news/releases/20020322/03/2002-.1html

12- Nicola Bullard, "Will September 11th Save the G8 from Oblivion?", Development Vol. 45, No 2, 2002, pp32-35.

١٣- انظر فى ذلك:

- Padraig Carmody, "Transforming Globalization and Security: Africa and America post- 9/11" "Africa Today 2005, vol 52, No1, pp 85-120. See also: Antonio Tujan, Audrey Gaugharm and Howard Mollet, "Development and the Global War on Terror" ,Race and Class, 2004, vol 46, No1, pp53-74.

14- Theresa Whelan, "Why Africom? An American Perspective" Situation Report Pretoria: Institute of Security Studies, 17 August 2007. and Sean McFate, "U.S. Africa Command: A New Strategic Paradigm?" Military Review, Vol. 88, No1, Feb 2008.

15- Mark Bowden, Black Hawk Down: A Story of Modern War , Atlantic Monthly Press; 1st edition (1999).

١٦- لمزيد من التفصيلات، انظر: حمدى عبدالرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربى، مجلة آفاق إفريقية، العدد ٢٦، خريف ٢٠٠٧.

17- Menkhaus, K, "Somalia: Political Order in a Stateless Society", Current History New York - 1998, VOL 97; No 619, pp 220-224.

١٨- حول تأثير حركة الإسلام السياسى على الواقع الصومالى قبل المحاكم، انظر:

- Roland. Marchal, 'Islamic Political Dynamics in the Somali Civil War". In, Islamism and its Enemies in the Horn of Africa, edited by Alex de Waal. London: Hurst, 2004.

19- K.Menkhaus, "The Crisis in Somalia: Tragedy in Five Acts", African Affairs -London- Royal African Society, 2007, VOL 106; No 424, pp 357-390.

الهجوم على أم درمان .. الأبعاد والدلالات



فى تطور لافت، قامت حركة العدل والمساواة السودانية، فى حوالى الساعة الثانية من ظهر يوم السبت ١٠ مايو ٢٠٠٨، بهجوم عسكرى واسع النطاق على مدينة أم درمان، التى تمثل إحدى المدن الثلاث التى تتشكل منها العاصمة القومية المثلثة "الخرطوم"، محاولة بذلك نقل معركة دارفور إلى داخل العاصمة الخرطوم.

وقد حشدت الحركة معظم عتادها العسكرى وقادتها الميدانيين والعسكريين فى هذا الهجوم، الذى أثار الكثير من التساؤلات حول أهدافه ومراميه الرئيسية، وعما إذا كانت تقتصر على توجيه رسالة إلى النظام الحاكم، تهدف إلى إحداث نقلة نوعية فى مجريات أزمة دارفور، وإعطاء دفعة لعملية التسوية السياسية وتعزيز مكانة حركة العدل والمساواة نفسها فى هذه التسوية - خاصة وقد دأبت حركة العدل والمساواة فى مرحلة ما بعد اتفاق أبوجا، على اعتبار نفسها القوة الأساسية فى دارفور على المستويين السياسى والعسكرى، والنظر إلى الحركات الاخرى على أنها محدودة الوجود والتأثير، أو مجرد صنائع لأجهزة الأمن السودانية - أم أن الهدف الفعلى للهجوم على أم درمان كان إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، كما أوضحت العديد من المؤشرات التى تكشفت فى أثناء وبعيد فشل عملية الغزو؟

وقائع الهجوم :

فى التصريحات التى أدلى بها وزير الدفاع السودانى، الفريق عبد الرحيم محمد حسين، أمام البرلمان بعيد صد الهجوم وتدميره، قال إن قوات العدل والمساواة جاءت فى ٣ مجموعات رئيسية، كانت إحداها تستهدف الوصول الى مبنى الإذاعة والتلفزيون بأم درمان، والثانية والثالثة كانتا تقصدان القصر الجمهورى والقيادة العامة للجيش بالخرطوم. وأوضح أنه قد تم التصدى للمجموعة الأولى التى جاءت عن طريق شارع العرضة بأم درمان، وحسمت فى زمن وجيز، وأن القوات المسلحة تصدت للمجموعتين الثانية والثالثة عند جسر الإنقاذ (الذى يصل بين أم درمان ومدينة الخرطوم، حيث يوجد القصر والقيادة العامة) وحسمتها أيضا فى أقل من ساعة.

وقد أشارت التصريحات الحكومية إلى أن الهجوم انطلق بأكثر من ثلاثمائة سيارة ذات دفع رباعى محملة بالمدافع ومضادات الطيران ومضادات الدروع وصواريخ سام ٧، بالإضافة إلى أجهزة اتصالات متصلة بالقمر الصناعى، وكذلك كميات كبيرة من الوقود والمواد اللوجيستية، وأن هذه القوات تسللت الى داخل السودان من دولة تشاد، وتجمعت فى منطقة شمال وادى هور، وتوجهت صوب العاصمة. وقبل أن تصل هذه القافلة الى العاصمة بيومين، كان قد تم كشفها بواسطة سلطات ولايتى الشمالية وشمال كردفان، حيث رصدت منذ يوم الأربعاء ٧ مايو ٢٠٠٨ فى منطقة "سودرى" و"حمرة الوز" فى ولاية شمال كردفان على بعد نحو ٥٠٠ كيلومتر غرب أم درمان. وتم رصد مجموعة أخرى قرب منطقة "الدبة" على بعد ٤٥٠ كيلومترا شمال

(*) رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

العاصمة الخرطوم فى الولاية الشمالية، فى يوم الاربعاء نفسه.

وقد تعددت تصريحات المسئولين السودانيين عن كيفية تسلل هذه القوات ونجاحها فى الوصول إلى أم درمان، رغم رصدها منذ وقت مبكر ورغم إعلان حالة التأهب الأمنى فى الخرطوم منذ مساء الخميس ٨ مايو ٢٠٠٨ . وخلاصة القول إن القوات المهاجمة تم تعقبها بسلاح الطيران إلا أنها كانت تسير ليلا وتتوقف نهارا، وأنها لجأت الى مناطق يوجد بها مدنيون، الأمر الذى حال دون قدرة الطيران على ملاحقتها بشكل ناجز. من ناحية أخرى، فإن الطائرات التى تستخدمها القوات المسلحة السودانية قديمة سوفيتية الصنع، تستخدم فى قصف أهداف عريضة وثابتة، وليس فى متابعة أهداف صغيرة متحركة بسرعات عالية، مثل هذه القوات المتسللة. وبالرغم من ذلك، فقد تم تدمير أكثر من ٢٠ عربة من القوة الزاحفة. وبينما ركزت القوات الحكومية خط دفاعها الأول على مداخل معروفة لمدينة أم درمان ، فقد سلكت سيارات القوة المهاجمة طرقا غير مألوفة، مما أدى إلى تجاوز القوات المهاجمة لخط الدفاع الأول، واستطاعت الوصول إلى ضواحى أم درمان. وقال مسئولون حكوميون آخرون إن القوات الحكومية أتاحت الفرصة عمدا للقوة للدخول إلى مشارف المدينة لتواجه قوة الدفاع الثانية. وعندما حاول المتسللون العودة من حيث أتوا، وجدوا خلفهم قوة الدفاع الأولى، مما سهل محاصرتهم ودحرهم. وطبقا لمصادر حكومية، فإن القوات المهاجمة وجدت مساعدة ممن تمت تسميتهم "الطابور الخامس" فى العاصمة، ويرجح أنهم تلقوا مساعدات تخبرهم بأماكن تمركز خط الدفاع الأول، فلجأوا الى الطرق غير المعتادة للتسلل. وقد وقع الصدام مع خط الدفاع الثانى فى عدة مواقع، وتم حسم المعركة فى نحو ثلاث ساعات تقريبا عبر تدمير عدد كبير من السيارات المهاجمة وإعطاب بعضها، وكذلك قتل وأسر عدد كبير من أفراد قوة الهجوم التى قدرتها المصادر بما يتراوح ما بين ألف وخمسمائة وألفين من المقاتلين، الذين يوجد بينهم عدد كبير من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٥ عاما. ونتيجة لذلك، ترك عدد كبير من أفراد الهجوم أسلحتهم وارتدوا ملابس مدنية واختفوا بين المواطنين، الأمر الذى ترتب عليه قيام حملات تعقب وتفتيش واسعة استمرت لعدة أيام. وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت حظر التجوال فى كل أنحاء العاصمة فى أثناء وقوع الاشتباكات، ثم عادت ورفعته فى الخرطوم بعد وقت وجيز، وأبقت عليه فى أم درمان إلى أن تمت السيطرة على الوضع بشكل كامل.

وكشفت المعلومات التى تدفقت عبر العديد من المصادر عن أن القوة المهاجمة تحركت بقيادة خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، ومعه معظم قيادات الصف الأول فى الحركة، وعلى رأسهم عبد العزيز نود عشر (الأخ غير الشقيق لخليل إبراهيم)، وأبو بكر حامد نور، وسليمان صندل، وجمالى حسن جلال الدين. وقد أشارت المعلومات المنشورة فيما بعد الى مقتل جمالى حسن جلال الدين، أمين شئون الرئاسة بالحركة، والقبض على عبد العزيز عشر، ومقتل قائد استخبارات الحركة، وقتل وأسر عدد آخر من القادة الميدانيين الأساسيين. وتواردت معلومات بأن خليل إبراهيم استطاع التسلل عائدا مرة أخرى إلى دارفور، رغم الإعلان عن مكافآت سخية لمن يساعد فى القبض عليه، وإن كانت بعض التحليلات لا تزال تشكك فى أن خليل إبراهيم قد دخل إلى أم درمان بالفعل، وترجح أنه كان يقف على بعد خمسين كيلومترا خارجها فى انتظار إشارة من قواته لكى يتقدم.

وقد أشارت التقارير شبه النهائية إلى أنه قد تم دفن ٤٥٠ من قتلى الهجوم فى مقبرة جماعية لم يعلن عن مكانها كما تم أسر أكثر من ١٥٠ فردا، بخلاف الذين قبض عليهم بعد ذلك فى أنحاء متفرقة من البلاد وهم فى طريقهم إلى الحدود فى اتجاهات مختلفة.

موقف حركة العدل والمساواة :

من جهتها، أطلقت حركة العدل والمساواة على هجوم أم درمان "عملية الذراع الطويلة" وأعلنت فى اليوم الأول للهجوم أنها استولت على قاعدة وادى سيدنا الجوية بغرب أم درمان، معللة ذلك بأن القاعدة تنطلق منها طائرات الجيش لقتل الأبرياء من النساء والأطفال. وقالت الحركة إنها جاءت من أجل تحقيق تطلعات الشعب السودانى فى السلام والتحول الديمقراطى، وأكدت التزامها بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، وأن قواتها دخلت الى الخرطوم لبعث رسالة واضحة بأن جرائم النظام الحاكم لن تمر من دون حساب أو عقاب.

وأكد الناطقون باسم الحركة فى ذلك الوقت أنها تتجه نحو العمق فى العاصمة الخرطوم، ونفوا استهدافها للمدنيين أو إحداث التخريب. واستمر هؤلاء القادة فى تأكيد سيطرة الحركة على أجزاء واسعة من العاصمة، وأن المواطنين يرحبون بها وهى تواصل التقدم حتى صباح الأحد، وهو اليوم الثانى للهجوم، رغم أن الهجوم كان قد تم دحره قبل نهاية اليوم السابق (السبت). وبعد عدة أيام من الهجوم، أدلى خليل إبراهيم بتصريحات أعلن فيها أنه استطاع الخروج من أم درمان بأمان، وعبر عن رغبته فى حل مشكلة دارفور عبر التفاوض، وإلا فإنه سوف يعاود الهجوم على العاصمة، كما نفى أنه تلقى أى دعم خارجى، حيث أكد أن أسلحته كلها من غنائم الحركة فى معاركها مع الجيش السودانى.

الإطار العام للحدث :

من المؤكد ان يوم السبت العاشر من مايو ٢٠٠٨ الذى شهد هجوم حركة العدل والمساواة الدارفورية على أم درمان، من الأيام التى حفرت فى ذاكرة العاصمة السودانية محفوفة بالخوف والقلق والترقب. وهو بذلك يشابه عدة أيام أخرى فى التاريخ الحديث للعاصمة المثلثة، من بينها يوم الجمعة الأسود الذى أعقب مقتل الزعيم الجنوبى جون قرنق، إلا أنه أكثر شبها بيوم آخر يعود إلى أكثر من ثلاثين عاما، حين قامت قوات الجبهة الوطنية المعارضة فى يوليو ١٩٧٦ بغزو مماثل للخرطوم، منطلقة من الحدود الليبية - السودانية لمحاولة إسقاط نظام الرئيس الأسبق جعفر نميرى. ورغم تشابه اليومين فى الهدف، وهو إسقاط النظام، إلا أن الفوارق بينهما هائلة. لقد كانت محاولة يوليو ١٩٧٦ تعبر عن إجماع قطاع واسع من القوى

السياسية الأساسية فى البلاد، ضمت إلى جوار حزب الأمة كلا من الحزب الاتحادى، والحركة الإسلامية الحديثة، غير أن تحرك العدل والمساواة جاء معزولا من الناحية السياسية بشكل كامل، ولم يعبر سوى عن فصيل واحد من الحركات المسلحة الأخرى فى دارفور، متجاهلا كل الفصائل الأخرى.

وقد كشف الهجوم عن وجود ثغرات أمنية فى الدفاع عن العاصمة، حيث ظهرت بعض الارتباكات الأمنية التى سمحت للقوة المهاجمة بدخول أم درمان، رغم أن الهجوم كان معروفا ومرصودا قبل ٤٨ ساعة من وقوعه على الأقل. وقد دارت المعركة الرئيسية عند رأس كوبرى الفتيحاب المؤدى إلى الخرطوم، حيث يقع القصر الجمهورى والقيادة العامة. ورغم بعض التبريرات التى أشارت إلى أن القوات المسلحة أحجمت عن التعامل المباشر مع الهجوم، وأنه جرى نوع من التفضيل لاستخدام أجهزة الأمن وقوات الدفاع الشعبى، إلا أن كل ذلك لا ينفى أن هناك تقصيرا من نوع ما فى منع الهجوم من الوصول إلى العاصمة أو ضواحيها.

وعلى الناحية الأخرى، يمكن ملاحظة نجاح القوة المهاجمة فى الدخول إلى أم درمان، بعد أن قطعت مسافة تزيد على الألف كيلومتر، منطلقة من أقصى الحدود الشرقية للسودان، وهو أمر استلزم قدرا كبيرا من التخطيط، والمهارة فى التنفيذ، وأيضا العون الاستخبارى واللوجيستى، الذى أثار الكثير من علامات الاستفهام حول مصادره ووسائله. إلا أن القوى الأمنية وقوات الدفاع الشعبى استطاعت تصفية الهجوم وتحطيمه فى وقت قياسى، ومنعته من الوصول إلى أهدافه الرئيسية، أو حتى مجرد الاقتراب من المؤسسات الحيوية. وقد لعب عنصر السرعة فى دحر الهجوم دورا أساسيا فى تأمين السكان، والحد من أى تداعيات قد تنتج عن بعض التحركات من هنا أو من هناك، من القوى التى يفترض أن الهجوم كان يعول عليها فى الحصول على الدعم أو المؤازرة.

والاستنتاج الأساسى فى هذا الإطار يعنى أن الهجوم، رغم التخطيط الفنى الدقيق له، إلا أنه لم يكن قادرا بأى حال على الوصول إلى أى من أهدافه الرئيسية، سواء السياسية أو الأمنية.

وقد تأكد أن هدف الحركة من الهجوم هو إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، نظرا لدخول قادة الحركة مع القوات المهاجمة لتقديم أنفسهم، باعتبارهم قادة النظام الجديد، وعبر محاولات التطمين، التى وردت فى التصريحات الإعلامية لبعض قادة حركة العدل الذين كانوا موجودين خارج السودان، للحركة الشعبية بأنهم سوف يحترمون اتفاقية نيفاشا.

ولو تم تحديد هدف الهجوم بأنه توجيه رسالة خاطفة ذات دلالات سياسية وإعلامية لتحريك عملية التسوية أو تعزيز مكانة حركة العدل فيها، فإن هذه الأهداف كانت سوف تتحقق بمجرد وقوع الهجوم ووصوله إلى ضواحى أم درمان، سواء استطاعت القوة المهاجمة الانسحاب من عدمه.

ومن ثم، فإن الهجوم فى التحليل النهائى كان عملا طائشا بكل المعايير ويمثل مغامرة غير محسوبة، أدت فى نهاية الأمر إلى إلحاق ضربة قاصمة بحركة العدل على كل مستوياتها، كان من نتائجها شل الجانب الأكبر من القدرات العسكرية والسياسية للحركة، التى خسرت معظم عناصر الصف الأول فى قياداتها ، سواء بالقتل أو بالأسر.

ويمكن القول إن ما قامت به حركة العدل لتنفيذ هذا الهجوم يعد أحد ردود الفعل المتأخرة للانقسام الذى وقع فى صفوف نظام الإنقاذ عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وانعكاسا للضغائن التى صاحبت هذا الانقسام. فخليل إبراهيم، الذى كان قياديا نشطا فى التنظيم الإسلامى ومسئولا عن قطاع دارفور، انحاز إلى الترابى عند وقوع الانشقاق، وبقى فاعلا فى صفوف المؤتمر الشعبى إلى أن أعلن عن خروجه إلى العمل المسلح، والأمر نفسه ينطبق على عدد كبير من قيادات الحركة، وهذا ما يفسر رغبتهم الشديدة فى الانتقام من رفاقهم السابقين، وربما يفسر أيضا بعض مناحى القوة والتنظيم اللذين اتسم بهما الهجوم.

كما أن هروب خليل إبراهيم، بعد أن تم تدمير القوة وقتل وأسر معظم عناصرها، يوضح انه تلقى المساعدة على الهرب عبر شبكة منظمة ومدربة، وكانت متأهبة لتقديم هذه المساعدة من داخل المدينة، بالإضافة إلى المساعدات التى تلقتها القوة المهاجمة عند دخولها لتفادى أماكن تمركز القوات التى خرجت لملاقاتها. وهذا يثير التساؤل عما إذا كان هناك ترتيبات للدعم أو الإسناد من الداخل لم يتم الكشف عنها حتى الآن أم لا.

الأبعاد الجهوية والإثنية :

تبقى النقطة الأهم فى أحداث أم درمان هى تلك المتعلقة بالأبعاد الإثنية والجهوية للهجوم، فقد سعى خليل إبراهيم - عبر التصريحات التى أدلى بها للفضائيات من داخل أم درمان - إلى كسب تعاطف أبناء دارفور وتكريس نفسه مدافعا عنهم، من خلال التشديد على أن الهجوم كان انتقاما لمعاناتهم، رغم أن ذلك يهدم ما كانت تعلنه حركته من قومية توجهاتها ورؤاها، ويفتح بابا جديدا فى السياسة السودانية يحاول تقويض بنية وطبيعة الدولة القائمة فى السودان، ويرتد بها من صراعات سياسية، حول الرؤى والسياسات اللازمة للتحديث والتكامل الوطنى ودفع التنمية ومحاولة الخروج من أزمة الهوية، إلى عهد جديد يتم الصراع فيه عبر العودة الى الانتماءات الأولية، مناطقية كانت أو إثنية أو قبلية. إن الاستسلام لهذا النوع من الخطابات المفخخة قد يقود إلى تفكك الدولة السودانية بحدودها الحالية. وفى اعتقادى أن هذه هى الدلالة الأكثر عمقا للهجوم على أم درمان. لم يكن ما حدث تهديدا للنظام القائم فقط، بل كان فى الحقيقة استهدافا لبنية وطبيعة الدولة فى السودان، ولذلك يجب التعامل السليم مع الأسباب التى أفرزته، والسعى إلى استجابات تصب فى الاتجاه الصحيح.

ردود الأفعال الداخلية :

أدى الهجوم إلى إعادة اصطفاف وفرز من نوع جديد على الساحة السياسية السودانية. فقد توالت الإدانات الفورية والحاسمة من كل من السيد الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة القومى، والفريق سلفا كير، زعيم الحركة الشعبية، والسيد محمد عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى. كذلك، ساد

شعور واسع من السخط والإدانة لما قامت به حركة العدل فى أوساط الرأى العام السودانى فى الداخل، وأيضا فى المهاجر، الأمر الذى يعنى أن القوى السياسية الرئيسية فى البلاد وقطاعات واسعة للغاية من الرأى العام ترى أن لها مصلحة أساسية فى استمرار النظام الحالى الذى هو إفراز مباشر لتطبيقات اتفاقية نيفاشا، وأن هناك اتجاها غالبا يتوافق على أهمية الحفاظ على النظام الحالى والاستمرار فى التحول التدريجى نحو الديمقراطية والحفاظ على السلام، للعبور بالسودان إلى بر الأمان. وقد عبر السيد الصادق المهدى عن ذلك ببلاغة، حين قال إننا لا يمكن أن نقبل بشمولية جديدة محملة بفواتير خارجية مستحقة الدفع على حساب الشعب السودانى. وهذا يعنى أن هناك إمكانية كبيرة للتوافق الداخلى يمكن البناء عليها، انطلاقا من الإدراك الواضح للمخاطر الناتجة عن استمرار الاحتقانات هنا أو هناك.

الأبعاد والمواقف الخارجية:

تجدر الإشارة هنا إلى وجود دلالات على أبعاد خارجية للهجوم. فالهجوم بالطريقة والكيفية التى تم بها، وبهذا الكم الكبير من السيارات المسلحة والمجهزة بطريقة خاصة، والتمويل المالى الوفير الذى قدرته مصادر سودانية بما يتراوح بين ١٥٠ و٣٠٠ مليون دولار، يفوق بكثير قوة وقدرة حركة العدل والمساواة، الأمر الذى يثبت الدور التشادى، وربما أدوارا أخرى لم يتم الكشف عنها بعد. وقد سارع الرئيس السودانى عمر البشير إلى قطع العلاقات مع تشاد وتوعدها بالرد على هذا العمل، وإن كانت بعض الصحف السودانية قد أشارت إلى وجود دور ليبى فى الهجوم عبر تمويل الحركة بالعتاد وبالأموال اللازمة للتحرك، وأسندت ذلك إلى الاعترافات التى أدلى بها عبد العزيز عشر، القائد الميدانى للحركة عقب إلقاء القبض عليه. ولكن الحكومة السودانية أمسكت عن توجيه أى اتهام رسمى لليبيا بالتورط فى الهجوم، كما سارعت، عقب انتشار الاتهامات ضد ليبيا فى بعض وسائل الإعلام السودانية، إلى التأكيد - مرة أخرى - على أنها لا توجه اتهاما إلى ليبيا، وانصرفت إلى تأكيد وجود أدوار خارجية أكثر قوة وقدرة من تشاد. وأشار وزير الدفاع إلى أن هناك جهة أمدت حركة العدل بمعلومات تستند إلى صور الأقمار الصناعية، تبين مواضع تمركز القوات الحكومية التى خرجت لملاقاة المهاجمين، وبدا أن المقصود بهذه التصريحات هو فرنسا. وربما يمكن فهم وتفسير هذا الموقف الملتبس للحكومة السودانية تجاه ليبيا إلى خشيتها من اندفاع ليبيا فى العداء للسودان، لو توترت العلاقات بين البلدين ووصلت إلى نقطة اللاعودة، حيث يمكن لليبيا، من خلال وجودها المباشر على الحدود مع دارفور، وصلتها الوطيدة مع إدريس ديبى، وقدرتها العالية على تقديم الدعم المالى واللوجيستى، أن تلعب أدوارا متصاعدة فى تعقيد الأزمة بدلا من المساعدة على حلها. وكانت ليبيا قد أدانت الهجوم. وقالت وزارة الخارجية الليبية فى بيان إنها تدين بكل قوة هذا العدوان، الذى تم فى وقت تتواصل فيه الجهود من قبل الاتحاد الإفريقى ودول الجوار لحل مشكلة دارفور، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة. ودعت الخارجية الليبية إلى الحوار بين تشاد والسودان لتخفيف التوتر بين الدولتين، والمساعدة فى تسوية أزمة دارفور.

على المستوى العربى، كان للموقف المبدئى الواضح والسريع لمصر بالإدانة منذ اللحظة الأولى أثر كبير فى دعم الاستقرار فى السودان، حيث أدانت مصر بشدة الاعتداء الذى قامت به عناصر من حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان، ودعت كل القوى السياسية السودانية للتوحد والالتفاف حول هدف حماية السودان وسيادته، وحذرت فى الوقت نفسه من أى محاولة للمساس بأمن واستقرار السودان. وأكدت وزارة الخارجية المصرية خطورة توسيع دائرة الصراع فى الإقليم ، مشيرة إلى أن نقل الصراع إلى مناطق أخرى، مثل كردفان أو الخرطوم، سيزيد من تعقيد الأزمة ويقوض جهود التسوية السلمية.

كما أدانت كل من الأردن والسعودية الهجوم على الخرطوم، فيما اعتبرت الجامعة العربية حركة العدل والمساواة "حركة إرهابية". وأدان المجلس الوزارى للجامعة العربية، فى اجتماعه الطارئ فى ١١مايو ٢٠٠٨ ، الهجوم على الخرطوم، وأكدت الجامعة وقوفها إلى جانب السودان فيما يتعرض له من اعتداءات تستهدف أمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وطالبت حركة العدل بنبذ كافة أشكال العنف وصوره.

غير أن اللافت للنظر هو الإدانة القوية أيضا من المجتمع الدولى، حيث أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون الهجوم بشدة، ودعا إلى وقف المعارك، معربا عن خشيته من أن تعرقل جهود السلام فى المنطقة. وقالت ميشال مونتاس، المتحدثة باسم الأمين العام، إنه أعرب عن خشيته من أن يفسد هجوم حركة العدالة والمساواة الوضع العام فى السودان، وكذلك اتفاق السلام الشامل والاتفاق حول دارفور، ويؤثر على حياة المدنيين والممتلكات.

كما أدانت الولايات المتحدة الأمريكية الهجوم فى سابقة نادرة انحازت فيها إلى موقف الحكومة السودانية، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، شون ماكورماك، إن واشنطن تدين الهجوم الأخير الذى شنته قوات حركة العدالة والمساواة قرب الخرطوم، ودعا الى وقف فورى للمعارك، موضحا أن هذا الهجوم ينسف الجهود التى تبذلها المجموعة الدولية للمساعدة على إيجاد حل للنزاعات فى السودان. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت إدانات أخرى عديدة على المستوى الدولى من بريطانيا ومن مجلس الأمن، والاتحاد الإفريقى، والاتحاد الأوروبى، مع التركيز على الدعوة إلى تحكيم صوت العقل، ووقف المعارك فى العاصمة ودارفور، الأمر الذى بدا أنه قد يعيد إلى أزمة دارفور بعض التوازن فى المعالجات المفضية إلى الحل.

قراءة فى اتفاق "التراضى الوطنى" بين حزبى المؤتمر والأمة

■ بدر حسن شافعى

فى خطوة اختلف فى تقييمها الكثير من المراقبين للشأن السودانى - بين مؤيد ومعارض - أبرم اتفاق بين حزب المؤتمر الوطنى الحاكم بزعامة الرئيس عمر البشير، وحزب الأمة القومى بزعامة السيد الصادق المهدى. تضمن الاتفاق - الذى أنجز فى ٢٠ مايو ٢٠٠٨ وعرف باسم اتفاق التراضى - سبعة موضوعات هى: الثوابت الوطنية، وأولها الثوابت الدينية، وتهيئة المناخ، ودارفور، والانتخابات، والسلام، والمطلوب عمله، ثم الحريات.

ويثير الاتفاق تساؤلات كثيرة، يتعلق بعضها بتوقيته، ويتعلق بعضها الآخر بالأسباب الدافعة له من ناحية، وثالثها يتعلق بانعكاساته على فرص تحقيق الاستقرار الشامل فى السودان.

أولا - دلالات التوقيت :

استغرقت المفاوضات التمهيدية التى سبقت الاتفاق ستة أشهر، حيث كانت هناك لجان مشتركة تخللتها بين الحين والآخر اجتماعات لرئيسى الحزبين لتسهيل التوصل إليه. ومعنى ذلك أنه ليس وليد اللحظة، أو مجرد رد فعل للأحداث التى شهدها السودان فى الفترة السابقة عليه مباشرة، ونقصد بها الظروف السياسية المضطربة التى شهدتها البلاد فى شهر مايو ٢٠٠٨، والمتمثلة فى انفجار مشكلة أبيى، وتواصل توتر العلاقات بين شريكى الحكم، فضلا عن تعقيد أزمة دارفور، وما تمخض عنها من هجوم سريع لحركة العدل والمساواة صوب العاصمة الخرطوم للمرة الأولى. لكن يمكن القول إن هذه الأحداث ساهمت فى التعجيل بالاتفاق، خاصة من جانب الطرف الحكومى.

ثانيا - دوافع الاتفاق :

تتباين الدوافع الخاصة بكل طرف من وراء توقيع هذا الاتفاق. فبالنسبة للحزب الحاكم، تمثلت هذه الدوافع فى الرغبة فى تقوية موقف النظام فى مواجهة قوى الجنوب "الحركة الشعبية"، خاصة فى ظل تعقد تطبيق اتفاقيات نيفاشا، وتعليق الحركة قبل عدة أشهر مشاركتها فى الحكومة من أجل إجبار النظام على ترشيحات معينة، خاصة فيما يتعلق بحقيبة الخارجية، فضلا عن التعقيد المستمر فى قضية أبيى، وقيام الحركة - بصورة منفردة - بتعيين مسئول للإقليم، وما ترتب عليه من حدوث صدامات بين قبائل المسيرية الموالية للنظام، وقوات الجبهة الشعبية من ناحية، تلاها دخول قوات الجيش الحكومى فى المواجهات التى أسفرت عن وقوع عشرات القتلى والمصابين .

ومن ناحية أخرى، فإن النظام يسعى أيضا لتقوية موقفه السياسى فى مواجهة حركات التمرد فى دارفور، والتى ترفض الانضمام لاتفاق أبوجا، مستغلة فى ذلك وجود المزيد من الضغوط الدولية على الخرطوم بشأن تسليم بعض المتهمين بارتكاب جرائم حرب للمحكمة الجنائية الدولية، وفى مقدمتهم وزير الشئون الإنسانية فى الحكومة، وقائد ميليشيا الجنجويد. هذه الضغوط الدولية، فضلا عن الدعم الإقليمى، خاصة من قبل تشاد، لهذه الفصائل، دفعتها ليس فقط لرفض الانضمام لاتفاق أبوجا، وإنما الإعلان عن رغبتها فى الوصول إلى العاصمة الخرطوم، وإسقاط النظام. ومن هنا، يمكن فهم رغبة النظام فى إيجاد حلفاء له فى مثل هذه اللحظة الفارقة، لأن وجوده ذاته صار محل نظر كبير.

(*) باحث دكتوراه فى الشئون الإفريقية .

علاوة على ذلك، هناك أسباب أخرى، لعل أبرزها السعى لتفويض المعارضة. فحزب الأمة بهذا الاتفاق يصبح الضلع الثالث فى المعارضة، الذى يقوم بتوقيع اتفاق سلام مع المؤتمر الوطنى، أسوة بما فعلته الحركة الشعبية والتجمع الوطنى الديمقراطى. وباتفاق التراضى، ينهار الضلع الثالث فى مثلث المعارضة، ويبقى فقط الحزب الشيوعى والمؤتمر الشعبى بزعامة الترابى خارج تلك الاتفاقيات. فضلا عن ذلك، فإن هذا الاتفاق ذاته قد يضعف حزب الأمة، صاحب النفوذ القوى فى الشمال. فهناك قطاع كبير من كوادر ونشطاء الحزب يعارضون على الدوام نظام الإنقاذ منذ وصوله للحكم فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وكذلك يعارضون أى شكل من أشكال التقارب أو التحالف معه، اللهم إلا إذا تم اعتبار حزب المؤتمر لا ينتمى إلى الإنقاذيين الآن، بل هو يقف نفس موقف كوادر الأمة من الإسلاميين، خاصة الترابى .

أما بالنسبة للأسباب الدافعة لحزب الأمة من توقيع هذا الاتفاق، فهى متعددة أيضا. فمن ناحية، يرغب الحزب فى ألا يصبح خارج المعادلة السياسية، خاصة أنه - كما سبق القول - لم يقم منذ أوائل هذا القرن بتوقيع اتفاق منفصل مع الحزب الحاكم، أسوة بالحركة الشعبية والتجمع الوطنى. علاوة على ذلك، فإن مثل هذا الاتفاق يساهم فى تقوية الحزب بعدما شهد عدة تصدعات فى السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بخروج مبارك المهدى وجماعته عنه. فضلا عن ذلك، فإن الحزب يعتبر الاتفاق فرصة، ليس لإلغاء وإنما لتعديل اتفاق نيفاشا، خاصة فيما يتعلق بنسب التمثيل والمشاركة فى السلطة والثروة (حددها اتفاق نيفاشا بـ ١٤ ٪ فقط لقوى الشمال، مقابل ٢٨٪ للحركة الشعبية، و٥٢٪ للمؤتمر، و٦٪ للقوى الجنوبية الأخرى). لذا، فإن إلغاء نيفاشا ظل هو مسعى الصادق المهدى الذى لم يكل أو يمل عنه منذ توقيع الاتفاقية، خاصة أنه يراه اتفاقا ثنائيا لا يهتم بباقى الأطراف. وحيث إن الإلغاء صعب فى مثل هذه الظروف، فإن عملية التعديل قد تكون هدفا فى حد ذاته، خاصة إذا ما أقدم المؤتمر- صاحبة الحصة الأكبر - على التنازل عن جزء من حصته، سواء لقوى الشمال أو حتى قوى الغرب.

ثالثا- مضمون الاتفاق :

تضمن الاتفاق سبعة أقسام رئيسية ، حوى كل منها قضايا فرعية كثيرة.

جاء القسم الأول تحت عنوان "الثوابت الوطنية"، وتناول دور الدين كمرجع موجه وهاد للناس، مع تأكيد حرية العقيدة، والتعايش السلمى بين الأديان.

كما أكد هذا القسم أهمية الالتزام بسيادة الوطن، ونبذ العنف وانتهاج الحوار والطرق الديمقراطية والشورى فى سبيل تحقيق المقاصد السياسية، مع المشاركة العادلة فى الثروة والسلطة، وبناء مؤسسات الدولة النظامية والمدنية دون إقصاء.

وينتقل الاتفاق فى القسم الثانى إلى "تهيئة المناخ"، ويقصد به خلق مناخ إعلامى صحى يقوم على تحقيق قومية الإعلام والتناول الموضوعى لقضايا، ووقف أى تراشق فى الوسائط الإعلامية، واحترام الثوابت المتفق عليها وعدم المساس بها.

وتم تخصيص القسم الثالث من الاتفاق لمشكلة دارفور، حيث تضمن بنودا فرعية كثيرة، لعل أهمها هو البند الرابع عشر، الذى يدعو إلى ملتقى دارفورى جامع بحضور أطراف النزاع، وتفويض الملتقى لبحث أجندة دارفور السياسية، والتنموية، والخدمية، والإدارية، والقبلية، والأمنية، وأسس التصالح والتعايش، وفق إعلان المبادئ الموقع عليه من كافة أطراف النزاع.

وتناول القسم الرابع قضية الانتخابات التى يفترض إجراؤها العام القادم (العام الرابع وفق اتفاق نيفاشا)، حيث تضمن تفصيلات كثيرة، بدءا من تشكيل مفوضية "لجنة" خاصة لهذه الانتخابات، وفق الدستور الانتقالى لضمان الشفافية والمراقبة، مرورا بالنظام الانتخابى ، وما يتضمنه من تفاصيل خاصة بتشكيل الدوائر الانتخابية ، وتمثيل المرأة انتخابا وترشيحا، ووصولا إلى الرقابة الإقليمية والدولية عليها.

وفى الأجزاء الثلاثة الأخيرة من الاتفاق، تم تناول قضية السلام والإجراءات المطلوبة لمواجهة مشكلات السودان، ثم موضوع الحريات. فيما يتعلق بالسلام، تطرق الاتفاق إلى الموقف من اتفاقيات السلام السابقة، مثل اتفاقية السلام من الداخل (الخرطوم وفاشودة) ١٩٩٧، واتفاقية إعلان نداء الوطن (جيبوتى) ١٩٩٩، واتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ٢٠٠٥، واتفاقية التجمع الوطنى الديمقراطى (القاهرة) ٢٠٠٥، واتفاقية دارفور (أبوجا) ٢٠٠٦، واتفاقية الشرق (أسمرا) ٢٠٠٦ . وإن كان قد تم التركيز على اتفاقية نيفاشا، حيث امتازت عن غيرها - حسب الاتفاق - بأنها الأكثر شمولا وأصبحت الأساس للنظام السياسى والدستورى للبلاد اليوم، حيث حققت عددا من الإنجازات، لعل أبرزها وقف الحرب فى الجنوب وإقرار مبدأ نبذ العنف والتبشير بالسلام.

وحول الإجراءات العملية والتنفيذية لمواجهة مشكلات السودان ، طالب الاتفاق القوى الوطنية، التى أبدت تحفظات على اتفاقيات السلام الموقعة، بالقيام بواجبها الوطنى الذى يدعو إلى دعم هذه الاتفاقيات وتقويمها واستكمال النواقص فيها عبر الحوار وبالوسائل السلمية للوصول إلى حلول تستمد فاعليتها وشرعيتها من التراضى الوطنى. ولم يغفل هذا الجزء الحديث عن أزمة أبيى، حيث طالب بالإسراع فى تطبيق الإجراءات الأمنية وسحب القوات إلى حدود ١٩٥٦، وترسيم وتثبيت الحدود، والاستعجال بإقامة إدارة انتقالية مؤقتة متفق عليها لمنطقة أبيى، وذلك لبسط الأمن وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان، والإسراع بالوصول لحل نهائى للأزمة، مع ابتدار آلية للحقيقة والمصالحة لتنقية الحياة السياسية وإزالة الاحتقان.

أما الشق الخاص بالحريات، فقد تضمن إلغاء أو تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات وغيرها لتتوافق مع الدستور والمواثيق والعهود الدولية، وهو ما يتطلب تعديل القوانين التالية للتأكد من دستوريتها وتماشيها مع مواثيق حقوق الإنسان، وهى - على سبيل المثال - قانون الصحافة والمطبوعات (٢٠٠٤)، قانون مفوضية الخدمة المدنية القومية (٢٠٠٤)، قانون تنظيم الاتحادات المهنية (٢٠٠٤)، قانون نقابات العمال (٢٠٠١)، قانون

مفوضية العمل الإنسانى (٢٠٠٦)، قانون الأمن الوطنى، قانون الشرطة، قانون القوات المسلحة، ومجموعة قوانين أخرى.

رابعا- تقييم الاتفاق :

بصدد التقييم الموضوعى، يمكن رصد النقاط التالية للاتفاق:

أ- إن الموضوعات السبعة جمعت بين قضايا وإجراءات مثل قضايا الثوابت الوطنية، مثل دارفور، والسلام، والانتخابات، والحريات، وإجراءات مثل تهيئة المناخ، والمطلوب عمله، دون التمييز بين الأمرين، فضلا عن وجود بعض التداخل الملحوظ مثل الحديث عن مبادئ السلام فى موضوع الثوابت الوطنية، ثم تكرار الأمر عند الحديث عن موضوع السلام.

ب- إن الاتفاق ليس هو الاتفاق الأول الذى تعقده قوى سياسية معارضة مع الحزب الحاكم، ولن يكون الأخير، كما أنه ليس الاتفاق الأول بين الجانبين، لكن سبقته اتفاقات أخرى ، مثل اتفاق جيبوتى (١٩٩٩) بين الحكومة وحزب الأمة، وأعقبه اتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية (٢٠٠٥)، واتفاق القاهرة مع التجمع الوطنى (٢٠٠٥)، وأبوجا (٥ مايو ٢٠٠٦) ، مع بعض فصائل دارفور، وأسمرا مع جبهة الشرق (أكتوبر ٢٠٠٦).

ومن ثم، فإن الاتفاق قد تضمن قضايا سبق تناولها فى هذه الاتفاقيات. لكن الجديد فيه هو حرص طرفيه على تأكيد أن الاتفاق ليس ثنائيا، وإنما هو نواة لحوار قومى شامل، وذلك من أجل تلافى سلبيات نيفاشا تحديدا، وكذلك كل الاتفاقات السابقة التى كانت تتضمن بعض الفصائل دون بعضها الآخر.

ج- ذهب حزب الأمة مباشرة إلى التفاوض دون التنسيق مع شركائه فى المعارضة، وهو ما قد يؤدى إلى حدوث مزيد من الانشقاق داخل المعارضة، أو دفعها لإعادة تقييم الأمور من جديد .

د- باتفاق "التراضى"، ينهار الضلع الثالث فى مثلث المعارضة، ويبقى فقط الحزب الشيوعى والمؤتمر الشعبى اللذان لم ترضهما اتفاقية التراضى. وقد فسر حزب المؤتمر الشعبى هذا الاتفاق بكونه نكوصا من حزب الأمة عن تفاهمات تم إبرامها من قبل مع أحزاب التحالف الوطنى فيما يخص توزيع الدوائر الانتخابية فى الانتخابات القادمة، بل اعتبر أنه اتخذ - أى الأمة - من الآخرين سلما وتكتيكا، وصولا إلى تفاهمه الثنائى مع حزب المؤتمر، وسط توقعات بعدم حصوله - أى الأمة - على شئ على غرار ما حدث فى اتفاقات سابقة.

هـ- إن هذا الاتفاق جاء ليضع مبادرة الميرغنى للوفاق الوطنى فى مأزق حقيقى، تلك المبادرة التى تحدث عنها الميرغنى منذ نحو عامين. وبالرغم من أن الميرغنى أجرى بشأنها اتصالات مع كافة الأطراف الرئيسية "حزب المؤتمر، الأمة، الحركة الشعبية" وغيرها، إلا أن هناك من يرى أن هذه المبادرة تحتاج الآن إلى إعادة تقييم فى ضوء المعطيات الجديدة، خاصة أن اللجان التى أنيط بها تسويقها لا تزال فى مراحلها الأولى، سواء فيما يتعلق بالتشكيل أو أداء المهام المنوطة بها. وهنا، ينبغى القول إن هناك فارقا بين اتفاق التراضى، ومبادرة الميرغنى. فالاتفاق تم بين طرفين فى حدودهما ويسعيان لعرضه على الآخرين، بينما المبادرة مقدمة للجميع، بما فيها منظمات المجتمع المدنى لخلق وفاق وطنى يشمل الجميع، وتدعو لأن يجلس فرقاء الساحة من أجل تصميم شكل للتراضى. أو كما قال الميرغنى - عقب لقائه مع الأمين العام للجامعة العربية - "فإن المبادرة تتضمن اجتماع أهل الحل والعقد فى السودان من أجل الوصول للحد الأدنى من التوافق اللازم لحل مشاكل السودان ولمنع التدخلات فى الشأن السودانى"، ومن ثم، فهى لا تتضمن تفاصيل عكس اتفاق التراضى، وإنما تتضمن القضايا العامة التى يكاد يتفق الجميع على أنها أزمات تستوجب الاجتهاد الجماعى بشأن وضع آليات حلها.

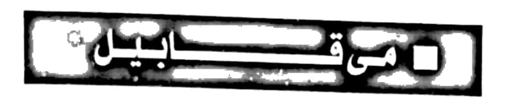
وبالرغم من هذا الفارق، إلا أنه يمكن الجمع بين الاتفاق والمبادرة، فهناك قواسم مشتركة. أما القضايا الخلافية، فيمكن الاجتماع الوطنى عليها من أجل الخروج بصياغة توفيقية لها، وهذا ما نص عليه الاتفاق.

و- عدم إعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاهتمام الكافى فى الاتفاق، خاصة فى ظل انتشار الفقر (يعيش أكثر من ٩٠٪ من السودانيين دون خط الفقر، وبمتوسط دخل يقل عن دولار فى اليوم) والمرض "انتشار الملاريا والسل وغيرها من الأوبئة الفتاكة)، والأمية (تبلغ نسبة الأمية الأبجدية بين مواطنيه ٧٠٪) وزيادة أعداد اللاجئين الذين يقدر عددهم بمئات الآلاف بسبب الحروب ..

ز- يمكن أن يكون الاتفاق نواة لتحالف انتخابى مرتقب، خاصة أنه توسع واستطرد فى تناول قانون الانتخابات، وكذلك دعوة منسوبى وقواعد الحزبين للتعاون.

بشكل عام ، هناك مخاوف من ألا يحقق اتفاق التراضى الإجماع الوطنى بشأنه، لأن القوى الأخرى قد ترفض توقيع اتفاق لم تشارك فى صياغته بداية، بل إن هذه القوى السياسية قد تشعر بالتهميش والتجاهل. فالحركة الشعبية قد تشعر بأن الاتفاق موجه ضدها بشكل خاص وضد الجنوب بشكل عام. يضاف إلى ذلك أن هناك مبادرات أخرى حول (الوفاق الوطنى)، أبرزها مبادرة جمع الصف الوطنى، ومبادرة الميرغنى، ومبادرة الحركة الشعبية حول المصالحة الوطنية، والتى وافق عليها المؤتمر الوطنى ضمن المصفوفة التى طرحها الشريكان فى ديسمبر ٢٠٠٧ . ومن ثم، قد يقود ذلك إلى استقطاب واسع بين الأمة والمؤتمر الوطنى من جهة والقوى السياسية الأخرى من جهة ثانية، بكل ما يحمله ذلك من صراعات وانقسامات، بما فى ذلك صراعات الجنوب والشمال، والختمية، والأنصار، وأنصار الدولة الدينية، وأنصار الدولة المدنية الديمقراطية وغيرها. لكن تظل كل هذه توجسات، سوف يؤكدها أو ينفيها الواقع العملى المتمثل فى تحركات طرفيه مع باقى الفصائل الأخرى.

ملامح أزمة الغذاء العالمية



□ مى قابيل (*)

فرضت مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء فى العالم نفسها على مختلف التجمعات الدولية والتصريحات السياسية فى الآونة الأخيرة، نظرا لتشابكها مع عدد كبير من القضايا السياسية والاقتصادية، وتعلقها بحق رئيسى من حقوق الإنسان، هو الحق فى الغذاء. فقد شهد العالم فى الشهور الأخيرة واحدة من أسوأ موجات الغلاء فى التاريخ الحديث، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية، خاصة الحبوب، بشكل قياسى لم يتكرر سوى ثلاث مرات طوال القرن الماضى، فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخلال الصدمة النفطية الأولى فى السبعينيات.

ولم ترتبط موجة الغلاء الأخيرة بأحداث درامية فى العالم، كما حدث فى المرات السابقة، وإنما كانت انعكاسا لأزمات متراكمة فى مجال الغذاء، لم تهتم الدول الأكثر تقدما بعلاجها حتى تفاقمت، وأضيفت إليها عوامل اقتصادية ومناخية تلاقت لتشكل هذه الأزمة، التى مست بقطاعات واسعة من البشر فى مختلف دول العالم. ورغم تنوع العوامل التى ساهمت فى رفع أسعار الغذاء، فإن المتهم الرئيسى والأكثر إثارة للجدل فيها هو إنتاج الوقود الحيوى، الذى اعتبره أحد مسئولى الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية.

تطور الأزمة وتداعياتها :

يرى الخبراء أن ظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء قد بدأت قبل سنتين، وتسارعت فى عام ٢٠٠٧ لتظهر نتائجها بشكل واضح فى العام الحالى. وقد سجل مؤشر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) ،الذى يقيس أسعار المواد الغذائية فى العالم، ارتفاعا بنسبة ٤٠٪ خلال عام ٢٠٠٧. وكان القمح فى مقدمة هذه المواد، حيث سجل ارتفاعا بنسبة ٢٨٧٪ فى الأسواق العالمية للمواد الأولية منذ يناير ٢٠٠٦، بينما ارتفعت أسعار الذرة (١٤٩٪)، والصويا (١٢٩٪)، والأرز (٦٠٪)، والبن (١٣٩٪). أما فى العام الحالى، فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة ٥٣٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى منه مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. وأدت تلك الارتفاعات المتوالية إلى موجة من الاحتجاجات بدأت فى الدول النامية، حيث ثارت احتجاجات فى بعض دول آسيا. ففى فيتنام -الدولة الثانية المصدرة للأرز فى العالم- دارت شائعات عن أزمة محتملة فى وفرة الأغذية، فتعرضت متاجر كبرى ومحال للنهب. وفى الفلبين، بلغ التوتر درجة أمسى ضروريا فيها توكيل الجيش بتوزيع الأرز فى أحياء مانيلا الفقيرة، وتحدث وزير العدل راؤول جونزالس عن "حالة طوارئ". ووصلت الاحتجاجات إلى الحد الذى أدى لسقوط الحكومة فى هايتى. وحذر رئيس منظمة الفاو من خطورة استمرار أزمة الغذاء، ليس فقط على الفقراء، وإنما على استقرار العديد من الديمقراطيات الناشئة التى قد تسقط "نتيجة غضب شعوبها". إلا أن الاحتجاجات قد امتدت إلى الدول المتقدمة فى الأيام القليلة الماضية، حيث احتج المواطنون فى بعض الدول الأوروبية بسبب تراجع القوة الشرائية مع ارتفاع أسعار مواد أساسية مثل الخبز والحليب والبطاطس.

وتواجه دول صاعدة بقوة فى المجال الاقتصادى، مثل

(*) باحثة فى العلوم السياسية .

الصين، تحدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذى قد يشل القدرة الشرائية للملايين هناك ويهدد الاستقرار الاجتماعى، وكذا الأمر بالنسبة للهند التى ما زال نحو ٣٠٠ مليون من سكانها يعيشون بأقل من دولار يوميا.

وتعانى الدول الفقيرة والنامية، حتى الزراعية منها، بشكل أكبر من أزمة الارتفاع الهائل فى أسعار الغذاء فى العالم، ذلك أن أهمية الغذاء فى أولويات الإنفاق الإجمالى للمستهلكين تتناسب عكسيا مع مستويات الدخل. فبينما يمثل الغذاء ٦٠٪ من سلة الاستهلاك للسكان فى إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من هذا الإنفاق فى الصين، و١٠٪ فقط فى الولايات المتحدة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولى. من جهة أخرى، فإن الأسعار المرتفعة للحاصلات الزراعية لا تفيد الفلاح العادى ومن ثم تساهم فى تحسين معيشته، لأنها تذهب للشركات الكبرى والتجار العالميين فى الحبوب والمحاصيل الزراعية، الذين يحصلون عليها من الفلاح بأثمان أقل كثيرا.

ولجأت العديد من الدول النامية لوقف الصادرات، بشكل كامل أو جزئى، فى بعض السلع الأساسية، حفاظا على الأسعار المحلية ومحاولة لضمان توفير ما يكفى احتياج مواطنيها لفترات قادمة. فأعلنت الهند تعليق صادراتها الزراعية تماما، ثم خفضته ليقتصر على صادرات الأرز (الهند ثالث مصدر للأرز بالعالم)، وتراجعت الحكومة الهندية بعد ذلك جزئيا عن قرارها، لكنها واصلت فرض قيود كبيرة على الصادرات. وللأسباب نفسها، أعلنت فيتنام، وهى ثانى مصدر للأرز بالعالم فى مارس ٢٠٠٨، خفض صادراتها، وأوقفت مصر، وهى سابع مصدر عالمى للأرز، صادراتها منه فى الفترة نفسها.

وقد توقعت منظمة الفاو أن يشهد العالم ارتفاعا فى إنتاج المحاصيل الزراعية هذا العام، لكنها لن تكفى لحماية الدول الفقيرة من ارتفاع أسعار الغذاء. وقالت الفاو فى تقرير لها إن ارتفاع فاتورة الغذاء للدول الفقيرة يمثل تطورا يبعث على القلق بشكل كبير، حيث سترتفع سلة غذائها المستورد إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠، رغم أن التقرير توقع زيادة فى إنتاج العالم من الحبوب بنسبة تصل إلى ٣,٨٪، خاصة القمح بنسبة ٨,٧٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضى، إلا أنه توقع أن تؤدى زيادة الطلب وارتفاع التكلفة والحاجة لإعادة بناء المخزونات إلى منع الأسعار من الانخفاض بشكل كبير.

أسباب ارتفاع الأسعار:

لم تشهد كمية المحاصيل الزراعية الغذائية التى ينتجها العالم نقصا حادا فى السنتين الأخيرتين بقدر ما ارتفعت الأسعار. وقد اختلف الخبراء فى تقدير الوزن النسبى للعوامل التى أدت لتفاقم أزمة الغذاء العالمية. فهناك عدة عوامل تسببت فى زيادة أسعار الغذاء، منها تزايد القدرة الشرائية فى الدول الصاعدة، مثل الصين مع تحسن مستويات المعيشة فيها، حيث أصبح هناك ميل للاعتماد على نظام غذائى يستند أكثر إلى اللحوم، وهو ما يتطلب مزيدا من الماشية وبالتالى تخصيص المزيد من الذرة والقمح والمساحات المزروعة لإطعامها، مقابل عدم زيادة المعروض من هذه المحاصيل فى السوق العالمية. كذلك، تزايد الطلب الهندى على الغذاء مع تحسن أوضاع نحو ٣٠٠ مليون شخص يمثلون ثلث الشعب الهندى.

كما أن العوامل المناخية قد لعبت دورا خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان لها أثرها على نقص إمدادات الغذاء، خاصة الجفاف الذى شهدته عدة مناطق فى العالم، ومحاصيل القمح السيئة فى استراليا التى تعد أحد المصادر الرئيسية لهذا المحصول فى العالم. كما أن تطور استخدام الطاقة النظيفة فى أوروبا والولايات المتحدة يعد متهما رئيسيا فى تلك الأزمة، حيث أصبح استخدام الحبوب والزيوت لإنتاج أنواع الوقود الحيوى يتنافس مع الاستهلاك الغذائى لهذه المنتجات. وكان للمضاربة فى المواد الأولية دور فى زيادة الأزمة، حيث دخلت صناديق الاستثمار الخاصة سوق السلع بكثافة هروبا من عدم اليقين الذى ساد الأسواق المالية، وانهيار العملة الأمريكية. كذلك، ساهمت المضاربة على النفط بشكل غير مباشر فى زيادة الأزمة، حيث أدى الارتفاع القياسى فى أسعار النفط دورا مهما فى تفاقم أسعار الغذاء، سواء من خلال إسهامه فى زيادة التضخم العالمى ومن ثم زيادة أسعار السلع بما فيها الغذاء، أو نتيجة دخول منتجات النفط فى تسيير العملية الزراعية وفى عملية نقل المنتجات، مما أسهم بدوره فى رفع تكلفة المنتجات الزراعية.

أما السبب الهيكلى لأزمة الغذاء، التى تتزايد منذ سنوات قبل انفجارها فى شكلها الأعنف مؤخرا، فيعود إلى تراجع الاستثمارات فى مجال الزراعة والتنمية الزراعية، خاصة مع تراجع دور الدولة فى إدارة الاقتصاد لدى معظم الدول. وكان لتراجع المعونات الزراعية كذلك دور مهم فى تدهور أحوال الأمن الغذائى فى الدول الأكثر فقرا، حيث تراجعت القيمة الحقيقية لتلك المساعدات فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٨٪، رغم تزايد مشكلات الفقر وسوء التغذية فى تلك الفترة. وفى الوقت نفسه الذى تتراجع فيه الدول الأغنى عن مساعدة الأفقر، فإنها تحثها على فتح أسواقها وتحرير منتجاتها الزراعية، بينما لا تلتزم تلك الدول بخفض المساعدات التى تمنحها لمزارعيها، وهو ما يؤدى إلى وضع تنافسى غير مشروع حيال المزارعين فى الدول النامية، بحيث تباع الفاكهة والخضراوات الأوروبية فى أسواق إفريقيا بنصف أو ثلث أسعار المنتجات المحلية.

التناقضات الغربية:

ورغم أن استخدام الحبوب فى إنتاج الوقود الحيوى لم يكن السبب الوحيد وراء أزمة الغذاء، إلا أنه الأكثر إثارة للجدل. فالمعهد الدولى لسياسات الغذاء، ومقره واشنطن، ذكر فى تقرير له أن زيادة الطلب على الوقود الحيوى بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ أسهمت فى ٣٠٪ من الزيادة فى أسعار الحبوب، بينما قدر صندوق النقد الدولى ذلك الإسهام بـ ١٥٪، وأعلنت منظمة الفاو أن الوقود الحيوى هو أحد "المحركات الرئيسية" لتوقعات زيادة أسعار الغذاء، بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٦. واعتبر مدير صندوق النقد الدولى، دومينيك ستراوس، أن الوقود الحيوى يمثل مشكلة أخلاقية، مادام يتم إنتاجه من منتجات زراعية تستخدم فى الغذاء، مؤكدا ضرورة الموازنة بين معالجة مشكلات البيئة والحاجة لضمان عدم موت الناس جوعا.

ومع ذلك، فإن الدول المنتجة لهذا النوع من الوقود تحاول تبرئته من أزمة الغذاء، حيث أكد الرئيس الأمريكي، الذى تعد بلاده رائدة فى هذا المجال، أن إسهام الوقود الحيوى فى الأزمة "هامشي"، وصرح وزير الزراعة الأمريكي بأن دوره لا يتجاوز ٣٪ من زيادة أسعار الغذاء، بينما تعود الأسباب الأخرى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب.

أما المستشارة الألمانية ميركل، التى تشغل المنصب التنفيذى الأعلى فى أكبر بلد منتج للوقود الحيوى فى أوروبا، فصرحت بأن ارتفاع أسعار الغذاء لا يرجع إلى إنتاج الوقود الحيوى، وإنما إلى تغير العادات الغذائية فى الأسواق الناشئة، "فمن يسافر إلى الهند هذه الأيام، فسيلاحظ أن النقاش الرئيسى يدور حول الوجبة الثانية .. الناس يأكلون مرتين فى اليوم، وهذا ينطبق على ثلث الشعب الهندى البالغ تعداده مليار نسمة".

وتعكس مثل تلك التصريحات طغيان المصالح المادية والسياسية على مبدأ التضامن الإنسانى الذى تصور الدول الغربية نفسها من خلاله، فلا ترى المستشارة الألمانية غضاضة فى الحديث عن استخدام ١٠٠ مليون طن من القمح كوقود للسيارات (فضلا عن الحاصلات الأخرى) كأمر غير مؤثر، فى الوقت نفسه الذى تشير فيه إلى أن ٣٠٠ مليون إنسان قد بدأوا يتناولون وجبة ثانية لأول مرة، على اعتبار أن تلك هى المشكلة (أخذا فى الاعتبار أن طن القمح يصنع نحو ١٢ ألف رغيف بلدى فى مصر على سبيل المثال).

ورغم أن هناك شبه إجماع على كون التلوث البيئى، وما نتج عنه من اضطرابات مناخية مثل ظاهرة الاحتباس الحرارى، هى أمورا تسببت فى معظمها تاريخيا الدول الصناعية الغنية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان، فإن بعض هذه الدول تسعى اليوم للتخلص من هذا التلوث على حساب حياة الفقراء، الذين لم يكونوا مسئولين عن هذا الإتلاف من الأساس. وإذا حاولت إحدى الدول النامية مسايرة هذا الاتجاه الجديد فى إنتاج الطاقة لتحقيق مكاسب مادية، فستكون أيضا خاسرة. فدول أمريكا اللاتينية مثلا تحول قدرا كبيرا من الذرة والقمح الذى تنتجه إلى إيثانول لتموين السيارات الأمريكية والأوروبية بالوقود، لأن إنتاج الوقود من الزراعة أكثر ربحا لها من بيع الحبوب، إلا أنها لا تدرك عواقب ذلك على تغذية مواطنيها والعالم. وهى من جهة أخرى، تخسر خسائر بيئية فادحة، حيث يتم تدمير الغابات لصالح زراعة المحاصيل المربحة دون اعتبار لتزايد الأضرار البيئية.

ويتجلى التناقض فى سياسة الدول الغربية تجاه هذه القضية بالنظر إلى تشكيك الكثير من المتخصصين فى الآونة الأخيرة فى إمكانية خفض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون للمحافظة على البيئة، وهو الهدف الرئيسى من اللجوء لهذا النوع من الوقود. كما أن علماء البيئة، الذين كثيرا ما أيدوا إنتاج الوقود الحيوى الصديق للبيئة، أصبحوا يعتقدون بأن إنتاجه يزيد من عمليات التصحر فى العالم، كما يحول الأراضى المزروعة بمحاصيل زراعية للغذاء إلى زراعة الحبوب المخصصة لإنتاج الوقود الحيوى، ومن ثم تراجع مساحة الأراضى المخصصة للاحتياجات الغذائية.

يقترح المشرعون بالاتحاد الأوروبى فى الوقت الحالى خفض سقف الأهداف التى وضعها الاتحاد للتوسع فى استخدام الوقود الحيوى فى السيارات، حيث كانت دول الاتحاد السبع والعشرون قد أقرت خطة العام الماضى لزيادة مساهمة الوقود الحيوى فى وقود سيارات الركاب والشاحنات لتصل إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. وتعتبر هذه الأهداف جزءا من التزام قطعته دول الاتحاد لتوفير ٢٠٪ من احتياجات المواطن الأوروبى من الطاقة من مصادر متجددة عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٨,٥٪ حاليا.

إلا أن رئيس منظمة الفاو يتوقع زيادة الإنتاج العالمى من الوقود الحيوى سريعا فى السنوات العشر المقبلة بدعم من الخطط الحكومية ذات الأهداف الطموح فى هذا المجال. وتوقع أن يبلغ إنتاج الإيثانول العالمى نحو ١٢٥ مليار لتر فى عام ٢٠١٧، بما يعادل ضعفى حجم الإنتاج فى عام ٢٠٠٧. وذكر تقرير شاركت فيه منظمة الفاو أن نمو إنتاج الديزل الحيوى سيكون أسرع من الإيثانول ليبلغ نحو ٢٤ مليار لتر بحلول عام ٢٠١٧، مقارنة بنحو ١١ مليارا فى نهاية العام الماضى. وأشار التقرير إلى أن نمو الإنتاج يحدث رغم توقع أن أسعار الديزل الحيوى العالمية ستبقى أعلى كثيرا من تكاليف إنتاج الوقود المعتمد على النفط ومشتقاته، وستستمر فى نطاق من ١٠٤ إلى ١٠٦ دولارات لكل مائة لتر لمعظم فترة التوقعات.

قمة عالمية للغذاء :

دعت منظمة الفاو، التابعة للأمم المتحدة، دول العالم لقمة فى روما فى الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو ٢٠٠٨ لبحث كيفية انقاذ العالم، لمنع انتشار الجوع والعمل على تقليصه، والتخطيط حتى ينتج العالم قدر احتياجه من الغذاء. وعرضت الخلافات السياسية القمة للفشل، فقد خرجت فى النهاية دون اتفاق على حلول جدية للأزمة، ودون اتفاق بشأن الوقود الحيوى، خاصة مع وجود معارضة أمريكية وبرازيلية لأى مراجعة لإنتاج الإيثانول. وقال البيان الرسمى للقمة "نحن مقتنعون بأن الدراسات المتعمقة ضرورية لضمان أن إنتاج واستخدام الوقود الحيوى قابل للاستمرار". وأعلن المشاركون فى قمة روما فى بيان لدى اختتامها أنهم ملتزمون بتقليص عدد الجياع فى العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتعهدوا بمحاربة الجوع. ولكن من الجدير بالذكر أن القمة التى عقدت من أجل مشكلة الغذاء فى ٢٠٠٢ كانت قد تبنت الهدف نفسه، بينما كان عدد الجوعى فى العالم ٨٠٠ مليون شخص، ولم تتحقق تلك المعدلات بعد مرور ستة أعوام، وإنما بلغ عددهم الآن ٨٥٠ مليون، إضافة إلى ١٠٠ مليون آخرين مرشحين للانضمام للجياع نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

وأكد بان كى مون -الأمين العام للأمم المتحدة- فى كلمة أمام قمة الغذاء بالعاصمة الإيطالية روما، عرض فيها خطة عمل أعدتها خلية الأزمة التى شكلت قبل شهر، وتضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية -ضرورة زيادة إنتاج الغذاء بنسبة ٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠ لمكافحة الفقر. وقال

المسئول الأممى إنه ليس هناك ما هو أكثر إذلالا من الجوع، بصفة خاصة حين يكون من صنع البشر. كما ركز جاك ضيوف، رئيس منظمة الفاو التى تستضيف القمة، على أن الدول الغنية تنفق مليارات الدولارات على الدعم الزراعى لمزارعيها، وعلى الاستهلاك الزائد للغذاء أو إهداره، وعلى التسلح الذى بلغ حجم الإنفاق عليه ١٢٠٠مليار دولار فى عام ٢٠٠٦.

وناقشت القمة اقتراحات الحل الواردة فى تقرير خلية العمل الخاصة التى شكلتها الأمم المتحدة لمتابعة أزمة الغذاء فى اجتماع وكالاتها المعنية بسويسرا فى شهر أبريل ٢٠٠٨، والذى يتضمن سلسلة إجراءات قصيرة وطويلة المدى، ربما يتطلب تطبيقها إنفاق مبلغ يتجاوز ١٥ مليار دولار. فعلى المدى القصير، يدعو التقرير لخفض الرسوم على الغذاء، وتوفير الدعم المادى للمزارعين الأكثر فقرا. أما على المدى البعيد، فيعول التقرير على أن يزيد العالم استثماراته فى القطاع الزراعى.

قال جاك ضيوف، مدير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، إن على الدول الغنية مضاعفة المعونات التى تقدمها للدول النامية من أجل تطوير الزراعة فيها، وذلك للتغلب على أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى يواجهها العالم حاليا. وقال ضيوف -فى مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة الفايننشال تايمز اللندنية- إن حجم المعونات يجب أن يتضاعف عشر مرات ليصل إلى ثلاثين مليار دولار سنويا لمساعدة الدول النامية على رفع إنتاجها الزراعى (وهى نسبة لا تتجاوز ٢٥ فى الألف من الإنفاق السنوى على السلاح).

وتسعى المؤسسات الدولية إلى البحث عن آفاق للخروج من أزمة الغذاء، حيث شهد التاريخ أزمات شبيهة كانت مرتبطة بازدياد الطلب والنمو السكانى، لكنها أدت إلى ازدياد الاستثمار فى الزراعة، لأن عائدها صار مجديا، ومن ثم أعادت بعض التوازن للدورة الاقتصادية. وقد أعلن البنك الدولى أنه سيخصص ١,٢ مليار دولار لتخفيف أزمة الغذاء فى العالم، من ضمنها ٢٠٠ مليون دولار على شكل هبات ستستفيد منها جيبوتى وهايتى وليبيريا. كما أعلن البنك أنه سينشئ صندوقا للمانحين للمساعدة فى تمويل صغار المزارعين بالبذور والأسمدة قبل موسم الزراعة الجديد.

وتشير التقارير الأخيرة إلى حدوث تحسن فى الإنتاج الغذائى المتوقع فى السنة الزراعية الجديدة، كرد فعل على الأزمة، حيث رفع مجلس الحبوب العالمى، فى تقرير له، تقديراته لإنتاج القمح فى العالم هذا العام إلى مستوى قياسى يرجى أن يخفف من أزمة غلاء الأغذية. فتوقع المجلس أن يرتفع إنتاج الموسم الحالى بمقدار خمسة ملايين طن ليبلغ ٦٥٠ مليون طن. وأوضح أن أسعار القمح تراجعت بالفعل بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٥٠٪ عن المستويات القياسية التى سجلتها فى مارس ٢٠٠٨. كما توقع المجلس وفرة محصول القمح الهندى، وتحسن معدل سقوط الأمطار فى أوروبا وروسيا وأوكرانيا ومناطق القمح الشتوى فى الولايات المتحدة.

كما يشار إلى أن أسعار الأرز التايلندى قد انخفضت من أعلى مستويات لها، بعد أن كانت قد تضاعفت فى آسيا ثلاث مرات هذا العام. وتشير التقارير إلى وفرة بالمحصول فى فيتنام، التى أعلنت عن زيادة ٦٪ فى محصولها من الأرز، مما قلل المخاوف إزاء الإمدادات من آسيا، ثانى أكبر مصدر بعد تايلاند. وقد أدت الظروف الجديدة لخفض سعر الأرز التايلاندى القياسى إلى أكثر من ١٠٪ إلى ٩٣٠ دولارا للطن بدلا من ١٠٣٠ دولارا بنهاية مايو ٢٠٠٨.

إلا أن هذا التحسن لن يحل المشكلة الهيكلية التى تقتضى فى الأساس إرادة سياسية من دول العالم لإعادة الوزن للاستثمار الزراعى، وإصلاح مشاكله المزمنة فى الدول الأكثر فقرا، وهو أمر يقتضى إعادة ترتيب الأولويات بشكل يجعل الدول الأكثر اهتماما بحقوق الإنسان فى العالم تضع قضية الجوع والحق فى الحياة قبل السلاح وحتمية الموت.

المضاربات تشعل أسعار الغذاء

■ نزيرة الأفندى (*)

الرغبة فى الحماية من تقلبات الأسعار، وبخاصة النزوع إلى الانخفاض بالنسبة للدولار الأمريكى ، إلى جانب أزمة الائتمان العقارى الأمريكية، التى امتدت إلى القطاعات المصرفية والعقارية فى العديد من دول العالم..، وانعكاس كل ذلك على أوضاع البورصات العالمية، كل ذلك جعل الجميع يرغب فى حماية استثماراته بعيدا عن هذه المجالات المتقلبة، التى تنحو تجاه الانخفاض وانكماش القيمة النقدية.

وإذا أضفنا إلى ذلك تعدد وتنوع الأدوات المالية الجديدة، التى تنافست عليها البورصات العالمية، وكذلك بنوك الاستثمار ذات الطبيعة العابرة للحدود والقوميات، بالاضافة إلى تراكم فوائض مالية ضخمة لدى العديد من الدول، وأخيرا -وليس آخرا- التطور الهائل فى مجال تكنولوجيا المعلومات والانترنت، فسوف نجد أن النتيجة الطبيعية والمنطقية هى هذه الغزوة العالمية من جانب المضاربين فى الأسواق السلعية، والتى ترجمت فى الارتفاع الجنونى لأسعار المواد الغذائية والطاقة، وامتدت إلى سخونة اجتماعية ومواجهات سياسية فى العديد من دول العالم بشقيه النامى والمتقدم على حد سواء.

لقد شكلت هذه العوامل الخمسة مجتمعة الواقع الراهن الذى تشهده الاسواق العالمية والنظم السياسية والحكومات جنبا إلى جنب مع المواطنين فيما يسمى أزمة "ارتفاع أسعار الغذاء". ويتضح من واقع استقراء النذر الأولى للأزمة وتطوراتها المتلاحقة، وجود البصمة الأمريكية بالدرجة الأولى وتوابعها العالمية. والقول بذلك ليس من قبيل الاختزال أو مجرد إلقاء التبعات، ولكنها الحقيقة الأساسية التى فجرها ضعف قيمة الدولار، وتوالى انخفاض أسعار الفائدة عليه، وتوافق ذلك مع الأزمة الائتمانية العقارية. فقد كانت هذه التطورات "دافعا" إلى الاستثمار المكثف فى مجال السلع الأساسية جنبا إلى جنب مع الذهب والبترول. بينما رأت الأدارة الأمريكية أن هذه التطورات هى الأداة الرئيسية لتقليم أظافر الدول المنتجة والمصدرة للبترول وذات الثروات المالية المتراكمة، مثال "الصين"، بل ذهبت الأدارة الأمريكية إلى أبعد من ذلك برفعها شعار "الوقود الحيوى" المستخرج من الذرة بصفة أساسية "الإيثانول".

وإذا كان هناك العديد من العوامل التى تقدم فى مجال تبرير وتفسير أزمة "الغذاء العالمية" -التى ألقى بتبعاتها الرئيس الأمريكى "جورج بوش" على عاتق الدول النامية والصناعية الجديدة، خاصة الآسيوية، نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة بها وتزايد الطلب على المعروض العالمى من الغذاء، إلى جانب الاتهامات المعتادة لمنظمة "أوبك"- فإن كل هذا لم يقلل من أثر ووضوح "البصمة الأمريكية" فى هذه الأزمة وتفاقم أوضاعها، نتيجة "حمى المضاربة" التى اجتاحت الأسواق السلعية، وفى مقدمتها الغذاء والطاقة. لقد شكل ذلك "فقاعة مضاربات" زادت من ارتفاع الأسعار، مما يهدد بحدوث "هزة مالية" ضخمة إذا انفجرت هذه "الفقاعة" على غرار "الفقاعات العقارية" فى كل من اليابان والولايات المتحدة. ومن أسباب اشتعال المضاربات فى الأسواق السلعية:

(*) نائب رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى .

١- التأثيرات السلبية للأزمات النقدية والمالية الامريكية.

٢- بما أن الطلب على الغذاء قائم ويتزايد مع تزايد السكان وارتفاع مستويات المعيشة، فإن الاستثمار فى "الغذاء" يظل حصنا أمنا فى مواجهة التضخم على النقيض من تقلبات مجالات استثمار أخرى.

٣- تعد الأدوات المالية المستحدثة فى مجال الاستثمار المالى على صعيد البورصات العالمية، تتقدمها "البورصة الأمريكية"، مثل "المشتقات" و"صناديق التحوط" و"الخيارات"، والتى ترتبط بصفة أساسية بالعقود المستقبلية، من الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع الأسعار. ونخص بالذكر "صناديق المؤشرات" التى تصاعدت الاتهامات الموجهة إليها باعتبارها السبب الأساسى فى انفجار أسعار المواد الغذائية والطاقة، ممثلة فى النفط الخام، حيث تجاوزت الزيادة فى قيمة مؤشرات هذه الصناديق أضعاف الزيادات فى المؤشرات العالمية الخاصة بالزراعة.

٤- أدى نجاح أداء هذه الصناديق إلى تدافع الصناديق الاستثمارية التقليدية، مثل صناديق الاستثمار والمعاشات، إلى التعامل فى هذه المجالات، حيث شكل الطلب المتزايد منها جميعا عاملا مساهما فى زيادة الأسعار للسلع الغذائية، وجاءت عقود "المقاصة" لتضيف بعدا آخر.

٥- الدور الذى تلعبه البنوك الاستثمارية العالمية ذات المنشأ الأمريكى، مثال "مورجان ستانلى"، و"جولدمان ساكس"، و"بيير ستيرنز"، والتى سعت جاهدة إلى تنويع مجالات الاستثمار أمام عملائها وادارة محافظها المالية، فكانت صناديق التحوط ومن ثم المضاربة أحد نوافذها الرئيسية.

وفى ظل هذه التطورات وانعكاساتها السلبية على أزمة الغذاء العالمية، كان القرار الذى اتخذته حكومة "الهند" بمنع المضاربة على العقود الآجلة والمستقبلية فى السلع الغذائية، وتلك كانت نقطة البداية التى تلتها اجراءات مماثلة فى العديد من الدول المتقدمة، ابتداء من الولايات المتحدة إلى المانيا. وقد كانت العقود الآجلة فى مجال السوق العالمية للبترول أحد المؤشرات الرئيسية التى ركزت الانتباه على دور المضاربين والصفقات التى تتم خارج نطاق المقصورة، حيث ارتفعت هذه العمليات خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٧، بما يعادل ثلاثة أمثال الرقم المسجل فى سنة الأساس وهى ٢٠٠٤. إن هذه العقود لا تترجم إلى تدفق فعلى وإنما مجرد عقود لبراميل من النفط الخام أو كميات من السلع الزراعية، وكلاهما على الورق ولايمكن شراؤها أو بيعها، أى أنها مجرد "مضاربة" فى ظاهرها الحماية من انخفاض الأسعار. لكن الواقع أثبت أن العقود الآجلة وعملية المضاربة عليها خارج المقصورة، ومن خلال الانترنت، خرجت عن مسارها من مجال "الحماية من المخاطر" إلى مجال "المضاربة" المطلقة. لقد اتضح الجانب السلبى لهذه العملية، حين اصبح تدفق السيولة -ممثلة فى صناديق استثمار تقليدية، أو صناديق تحوط، ومؤشرات، وكذلك البنوك الاستثمارية، والصناديق السيادية، والأفراد- سببا أساسيا فى إذكاء نيران أسعار السلع الغذائية التى أشعل وقودها الأساسى "المشتقات". وأبرز دليل على ذلك لجوء العديد من الصناديق الزراعية الجديدة إلى إغلاق الاكتتاب فى إصداراتها بعد تعاظم الاتجاه اليها، بل واللجوء إلى المفهوم الواسع والمطلق لصناديق الاستثمار الزراعية، ليشمل إلى جانب السلع الزراعية: الآلات والماكينات الزراعية والمبيدات والأسمدة، إضافة إلى البذور والتقاوى الخاصة بهذه السلع والمحاصيل.

وقد تأكد هذا الاتجاه فى الأشهر الأخيرة، من خلال النزوح العالمى للاستثمارات المالية من "الدولار المنكمش" و"العقارات المتهاوية" إلى جبهة أكثر ضمانا فى مجال الطلب، ومن ثم تحقيق ارباح أكثر ارتفاعا واكثر أمانا بالنسبة لمعدلات التضخم فى الأسعار والانكماش المتوالى فى قيمة الدولار وسعر الفائدة عليه، وانعكاس ذلك على أسعار الأوراق المالية فى البورصات العالمية. وقد دلل على ذلك أحد بنوك الاستثمار "مورجان ستانلى" بالاشارة إلى القفزة التى حققتها العقود المستقبلية للذرة، والتى ارتفعت من ٥٠٠ ألف عقد فى عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٢,٥ مليون عقد مؤخرا.

وإذا كانت "الهند" قد أطلقت اشارة "البدء" فى مواجهة المضاربات فى سوق السلع الزراعية، فان "صندوق النقد الدولى" قد لمس هذه الحقيقة منذ عام ٢٠٠٦، ثم بدأت الأحزاب الاشتراكية فى دول أوروبا الغربية، وتحديدا فى ألمانيا وبلجيكا، تطالب بحظر انشاء صناديق استثمارية تعتمد فى تحقيق إيراداتها وارباحها من المضاربة على أسعار السلع الزراعية. كما طالب الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ألمانيا بضرورة فرض حظر دولى على الاقتراض من أجل التعاقد على عقود آجلة، سواء فى مجال النفط أوغيره. وقد دفع موقف هذه الاحزاب وتزايد حملة النقد العالمية لدور المضاربة على أسعار السلع الغذائية والنفط الخام، بوزراء المالية فى الاتحاد الأوروبى إلى الاعلان عن عزمهم دراسة الأساليب الكفيلة بتقليل المضاربة على أسعار السلع الغذائية. وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء لوكسمبورج "جان كلود جونكر" بقوله: "يحب ان نكون أكثر يقظة إزاء أثر هذه المشكلة وضرورة اتخاذ فعل إزاءها". وقد جاءت هذه التصريحات عقب الاعلان عن "تكلفة الغذاء" فى المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى) خلال شهر ابريل، والتى تضاعفت خلال فترة العام بين ابريل ٢٠٠٧ وابريل ٢٠٠٨. ويمكن القول "رب ضارة نافعة"، وذلك بالاشارة إلى مطالبة وزراء المالية فى الاتحاد بضرورة اجراء تغييرات فى السياسة الزراعية الأوروبية لتكون أكثر توافقا مع قوى السوق، ودفع القطاعات المختلفة فى "القطاع الزراعى الشامل" لتكون أكثر قدرة على المنافسة.

وتأتى الجبهة الأمريكية لتكشف عن المزيد من الحقائق من خلال إلقاء الضوء على الدور الذى تلعبه "المضاربة" بالنسبة

حجج المدافعين

إذا كانت الانتقادات تتصاعد والاتهامات توجه إلى المضاربة والمضاربين، فإنه يوجد فى الوقت نفسه بعض الآراء المدافعة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وترى أنها تطور طبيعى وليست "فقاعة صناعية". ويستندون فى ذلك إلى أن انخفاض "قيمة الدولار" جعل القيمة الفعلية لأسعار هذه السلع، على الرغم من ارتفاعها، لا تصل إلى مستواها الذى سجلته قبل ذلك، ويتضح هذا الوضع بالنسبة للأسعار التى سجلتها "الذرة" فى عام ١٩٧٤.

يضاف إلى ما سبق أثر معدلات التضخم على مدى السنوات الممتدة منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن. فأخذ هذه المعدلات فى الاعتبار يبرر الزيادة فى الأسعار السوقية لهذه السلع الغذائية. ويدللون على ذلك بأن أسعار بوشلة الذرة، التى سجلت ٦ دولارات مقابل دولارين فى عام ٢٠٠٥، لا تزال أقل من السعر الفعلى الذى سجلته فى عام ١٩٧٤ بما يقرب من ٧٥٪.

ويستند أصحاب هذه الآراء إلى أن السلع والحاصلات الزراعية لم ترتفع خلال العقود الماضية بما يتفق أو يتناسب مع الزيادة التى شهدتها أسعار المعادن والطاقة.

بل يذهب البعض إلى أكثر من ذلك بالاشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والحاصلات الزراعية يشكل حافزا على زيادة الاستثمارات وتدفق الأموال على القطاع الزراعى، سواء من داخل الدولة أو من خارجها، مما يعجل بعملية التنمية فى هذا القطاع على صعيد الدول النامية والصناعية الجديدة. ويضرب فى هذا الصدد المثل بالبرازيل والأرجنتين وكذلك المكسيك، حيث تشهد الدولتان الأولى والثانية تدفقات مالية معددة الأطراف فى مجال الاستثمار الزراعى. وبالنسبة للدولة "الثالثة" المكسيك، فإن التدفقات المالية الأمريكية أبرز ما تكون فى هذا المجال.

وفصل الختام فى هذه الآراء ينصرف إلى أن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والحاصلات الزراعية، بالاضافة إلى الطاقة، أدى إلى تفاقم عبء المساعدات الغذائية المتدفقة من الشمال إلى الجنوب، وتزايد تكلفة النقل والشحن إلى المناطق التى تتلقى المساعدات العينية، ومن ثم كان التحول فى فلسفة المساعدات إلى التركيز على التدفقات المالية التى تركز بدورها على الاستثمارات الزراعية. ويتفق هذا مع مصلحة الدولة المتلقية للمساعدات المالية، ويدعم مستقبل الايرادات الزراعية، وفى الوقت نفسه مصلحة المستثمرين الأفراد فى الدول المانحة، والذين يستثمرون أموالهم فى الصناديق والعقود الآجلة بمختلف أنواعها.

لأسعار السلع الغذائية. فاذا كان "جورج سورس"، الملياردير العالمى، قد أعلنها صراحة بقوله إن الزيادة فى اسعار الطاقة نتيجة طبيعية "للفقاعة" التى تولدت عن المضاربات التى مارستها صناديق المؤشرات، فان "جوليبرمان"، رئيس لجنة الأمن الداخلى فى مجلس الشيوخ، قد صعد من درجة المواجهة لهذه الممارسات الخاصة من نطاق الكلمات إلى التلويح باللجوء إلى التشريعات لمواجهة المضاربة على الأسعار، حيث قدم اقتراحا يحظر على المؤسسات الاستثمارية الضخمة التعامل فى السوق السلعية بصفة نهائية. كما شهدت قاعات الكونجرس عدة جلسات استماع تتعلق بالقضية نفسها. وقد وافق البيت الأبيض على اقتراح مقدم من الكونجرس "مجلس الشيوخ" من اجل تشكيلى لجنة فيدرالية متعددة الأطراف للبحث وتقصى الحقائق حول المضاربات فى الأسواق السلعية.

وجاء التطور الأخير، الذى يحمل فى ثناياه الإقرار بالشك بل والاتهام لدور المضاربة فى إذكاء نار أسعار السلع الغذائية والطاقة -ممثلا فى قرار "لجنة التجارة والعقود السلعية الآجلة"- باتخاذ مجموعة من الخطوات تضمن الحصول على مزيد من المعلومات عن المستثمرين ودورهم فى هذه التطورات الأخيرة. يضاف إلى ما سبق دخول اللجنة فى محادثات مع مراقبى البنوك والقطاع المصرفى الأمريكى للتعرف على حجم الائتمان المخصص لقطاع الزراعة، وخفض التكلفة التى يتحملها المزارعون فى مواجهة التحوط من تقلبات الأسعار الزراعية، حيث ازدادت قيمة هذه التكلفة مع التقلبات فى الأسعار.

ولابد ان نشير فى هذا الصدد إلى نقطة جديرة بالملاحظة، وتعد ذات صلة بما سبق أن أشرنا إليه فى بداية هذا التناول، الا وهى "الصبغة أو البصمة الأمريكية" فى هذه القضية من حيث الأسباب وأساليب المواجهة. فاذا كانت "المشتقات" و"صناديق المؤشرات" و"المقاصات"، وعجز الدولار، وانخفاض

أسعار الفائدة، وأزمة الائتمان العقارى الأمريكى، قد أدت إلى اشتعال أسعار السلع الغذائية، نتيجة المضاربة عليها، فان التحرك الأمريكى الأخير -ممثلا فى الكونجرس والبيت الأبيض وكذلك اللجنة المراقبة للعقود السلعية الآجلة- كان هو المحرك الرئيسى لمواجهة "حمى المضاربة والمضاربين".

فقد شمرت اللجنة عن ساعديها -بعد طول تأجيل وتسويف- وأعلنت عزمها المطالبة بمزيد من المعلومات عن "صناديق المؤشرات" والأطراف الأخرى فى صفقات "المقاصة" التى تتم تحت ستار المبادلات السلعية الآجلة خارج نطاق البورصات السلعية المنتظمة، حيث يلجأ المضاربون إلى هذه الصفقات بغية الخروج من الرقابة والإفلات من الحد الأقصى الذى يحدد القواعد والاجراءات بالنسبة لحجم المضاربات فى البورصات السلعية الرسمية. بل ذهبت الى أبعد من ذلك بالاعلان عن عزمها تتبع وكشف المزيد من المعلومات عن "صناديق المؤشرات" التى تتمتع باستثناءات وإعفاءات واسعة تحت شعار "حماية أموال المستثمرين لديها"، والتى تسعى من خلال المضاربة على الأسعار إلى تحقيق المزيد من الايرادات والأرباح، ولو كان الثمن اشتعال الأسعار فى الأسواق العالمية للسلع، وزعزعة الاستقرار الاجتماعى والسياسى لكثير من الدول فى العالم النامى بشكل خاص. لكن عندما امتدت النيران إلى العالم المتقدم عبر الأطلنطى، كانت الصحوة واليقظة لدور "المضاربة" و"المضاربين".

الرابحون والخاسرون من ارتفاع الأسعار العالمية

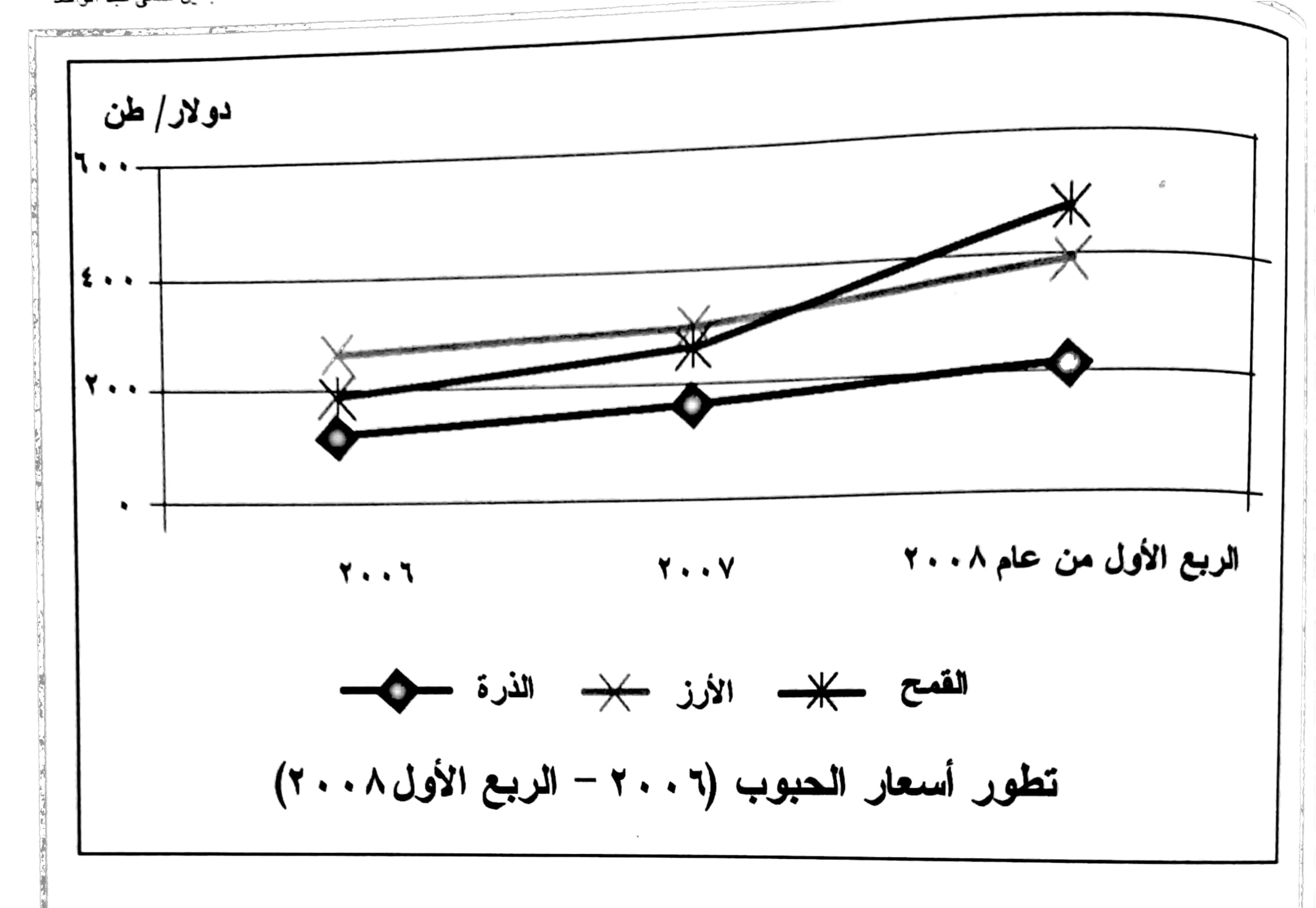
■ جميل حلمى عبد الواحد

واجهت ٣٧ دولة فى العالم أزمات غذائية طاحنة، فى ديسمبر ٢٠٠٧، نتيجة الموجة التضخمية فى الأسعار العالمية للعديد من السلع فى كافة القطاعات السلعية (قطاع الوقود، قطاع السلع الغذائية والحبوب، قطاع الأسمدة) والتى بدأت منذ أوائل عام ٢٠٠٥ وتصاعدت حدتها حتى وصلت حاليا إلى مستويات غير مسبوقة، وليس من المعلوم لدى أشد المتفائلين موعد انتهائها. ويرجع ذلك لكونها ترجع بالأساس إلى أسباب هيكلية طويلة الأجل، وليس إلى أسباب عرضية قصيرة الأجل يمكن علاجها بمسكنات اقتصادية. وتتمثل تلك الأسباب فى عوامل العرض والطلب، فقد تزايد الطلب من قبل الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا ودول الشرق الاوسط، وذلك نتيجة نمو حركة التصنيع، والنمو المتزايد للسكان، وتزايد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى هذه الدول.

وفيما يخص تحسن مستويات الدخول، فقد كان له أثر كبير يمكن تفسيره بتحول أنماط الاستهلاك تجاه السلع الغذائية ذات البروتينات المرتفعة مثل اللحوم والفواكه والمأكولات البحرية. ففى عام ٢٠٠٦، شكل استهلاك الصين نحو ٢٠٪ من الاستهلاك العالمى من "القمح، والذرة، والارز، وفول الصويا" وفى الواقع، فان الصين حاليا تعد أكبر مستورد لفول الصويا فى العالم، حيث تستهلك ٤٠٪ من صادرات العالم من فول الصويا. والجدير بالذكر أن الاستجابة البطيئة من جانب العرض قد ضخمت من حدة المشكلة، حيث تمت الاستجابة لضغوط الطلب بالسحب من المخزون مع استمرار ارتفاع الأسعار، كون العديد من السلع التى ارتفعت أسعارها ذات طلب غير مرن، بما يعنى أن التغير الكبير فى أسعارها قد نتج عنه تغير طفيف فى جانب الطلب، خاصة فى الاجل القصير.

ولقد أدت زيادة الانتاج العالمى من الوقود الحيوى الى تزايد الطلب على المحاصيل الغذائية، حيث أدى كل من ارتفاع أسعار البترول وسياسات الدعم المتزايدة فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبى لصناعة الوقود الحيوى، الى زيادة استخدام الوقود الحيوى كمكمل للوقود فى الدول المتقدمة. وتجدر الاشارة الى أنه فى عام ٢٠٠٥، كانت البرازيل هى أكبر منتج للوقود الحيوى فى العالم، حيث كانت تساهم بنحو ٨٠٪ من الاستهلاك العالمى من الوقود الحيوى، وكان الاتحاد الأوروبى أكبر منتج للديزل الحيوى. وفيما يخص الوقود الحيوى، فله أثر كبير على أسواق السلع الغذائية، حيث تم تحويل ما بين ٢٠و٥٠٪ من المخزون العالمى للذرة فى الدول المنتجة الى صناعة الوقود الحيوى، وهو مالم يكن له أثر على أسواق المنتجات البترولية، حيث إن الوقود الحيوى لا يساهم سوى بنسبة ١,٥٪ من المعروض الخاص بوقود النقل. يذكر فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة أعلنت عام ٢٠٠٧ عن تحديد المستهدف فى

(*) محلل اقتصادى بالمكتب الفنى لوزير التجارة والصناعة.



تطور أسعار الحبوب (٢٠٠٦ - الربع الأول ٢٠٠٨)

إنتاج الوقود الحيوى ليصل عام ٢٠٢٢ لنحو ٣٥ مليار جالون، وهو ما يزيد بخمسة أضعاف عن الإنتاج الحالى. كما أعلن الاتحاد الأوروبى عن ضرورة استخدام الوقود الحيوى بنسبة ١٠٪ كوقود للنقل وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعنى أن هناك ضغوطا متزايدة سوف تلقى على أسواق العديد من السلع الغذائية.

وفقا للبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، فإنه يتم استخدام ٢٣٢كجم من الذرة لكى يتم ملء تانك سيارة بـ ٥٠ لتر إيثانول، وهو ما يكفى لتغذية طفل لمدة عام كامل. والجدير بالذكر أن البرازيل تنتج الايثانول من قصب السكر منذ عام ١٩٧٥ لاستخدامه وقودا لسياراتها، بينما تنتج الولايات المتحدة هذا الوقود الكحولى من الذرة، وتستأثر هاتان الدولتان بنحو ٩٠٪ من الانتاج العالمى. والإيثانول الذى يتم انتاجه اساسا من قصب السكر والذرة، يشكل اكثر من ٩٠٪ من مجمل انتاج الوقود الحيوى فى العالم. اما "البيوديزل" المستمد من زيوت نباتية، فهو النوع الرئيسى الثانى من الوقود الحيوى، وقد قفز انتاجه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٦٠٪.

ونظرا لوجود روابط قوية بين العديد من السلع، فقد ادى ذلك الى نقل عدوى ارتفاع الأسعار. ويذكر ان تزايد انتاج الوقود الحيوى لم يؤثر فقط على الذرة ولكن على منتجات أخرى كثيرة، منها "اللحوم، والدواجن، والالبان". ونتيجة ايضا لزيادة الاستهلاك الامريكى من وجبة فول الصويا، فقد أدى ذلك ايضا الى ارتفاع أسعار زيوت الطعام وذلك نتيجة لأثر الإحلال، وايضا أدى تزايد انتاج الديزل الحيوى الى تزايد أسعار الزيوت بسبب أن زيوت فول الصويا وزيت النخيل يستخدمان فى انتاج الديزل الحيوى. ويذكر أيضا أن اثر الاحلال قد أدى الى ارتفاع أسعار المطاط الطبيعى، كون بديلها، وهو المطاط الصناعى، يعتمد على مشتقات البترول فى صناعته والتى ارتفعت نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد ارتفعت أيضا أسعار الفحم نتيجة التحول من استخدام أنواع الوقود المرتفعة الثمن إلى استخدام الفحم.

وفيما يخص قطاع الوقود، فقد شكل طلب الصين والهند والشرق الاوسط نحو ٥٦٪ من الاستهلاك العالمى (٢٠٠١-٢٠٠٧) وقد قاد هذا النمو فى الاستهلاك جزئيا زيادة تملك السيارات، والذى صاحب تحسن مستويات الدخول. ففى الصين، زادت مبيعات السيارات بمعدل ٥٠٠٪ خلال الفترة نفسها، وفى الوقت نفسه لعبت حركة التصنيع دورا مهما فى زيادة الطلب على الوقود لتوليد الطاقة اللازمة لعملية التصنيع. وكنتيجة لذلك، فقد ارتفعت كافة انواع الوقود، خاصة الفحم الذى يعد من السلع الضرورية لتوليد القوى اللازمة للتصنيع.

يضاف لذلك زيادة استهلاك المعادن الاساسية، حيث شكل استهلاك الصين من النحاس نحو ٩٠٪ من الزيادة فى الاستهلاك العالمى للنحاس، وهو يعد من السلع الضرورية لقطاع التشييد والبناء.

ولا يفوتنا فى هذا الصدد الاشارة الى ارتفاع أسعار الشحن البحرى نتيجة ارتفاع أسعار البترول. فوفقا للبيانات الصادرة عن منظمة الفاو، فقد ارتفعت تكلفة شحن واردات الحبوب المصرية من الموانئ الأمريكية – على سبيل المثال – بنسبة ٥٨٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، حيث بلغت تكلفة شحن طن الحبوب التى تقوم مصر باستيرادها من الموانئ الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠٧ نحو ٨٩ دولارا للطن، مقارنة بنحو ٥٠,٣ دولار للطن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

تداعيات الأزمة :

يمكن رصد التداعيات الاقتصادية العامة التى نتجت عن هذه الأزمة من خلال ما يلى:

١– "تزايد عدد الفقراء": فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار من لا يتجاوز دخله اليومى الدولارين، فإن نسبة من تطولهم موجة الغلاء العالمى تبلغ أكثر من ٢,٥ مليار شخص. يضاف لذلك أنه خلال الأشهر الستة الماضية فقط، أضيف لفقراء العالم وجوعاه أكثر من ١٠٠ مليون فرد. والجدير بالذكر أن منطقة أمريكا اللاتينية هى من أكثر المناطق تضررا، حيث يضع ارتفاع أسعار الغذاء أمريكا اللاتينية التى يبلغ عدد فقرائها ١٩٠ مليونا فى مأزق يفرض عليها التعامل مع تأثيرات الارتفاع، خاصة فى هايتى وهندوراس.

٢– "تزايد عدد الاطفال الجوعى": حيث حذر رئيس مؤسسة إنقاذ الطفل العالمية، "تشارلز ماكورماك،" المجتمع الدولى من أن تضيف أزمة الغذاء أكثر من ٢٠٠ مليون طفل الى لائحة الأطفال الذين يعانون من المجاعة حول العالم، ويزيد عددهم على ٨٠٠ مليون طفل.

٣– "أعباء جديدة": حيث تكبدت العديد من الدول تكاليف اضافية بهدف تأمين مخزونها من السلع الغذائية، حيث تم تخصيص آلاف من جنود القوات المسلحة لحراسة الشاحنات التى تنقل القمح والدقيق فى باكستان. وفى تايلاند، قام مزارعو الأرز بتنظيم دوريات حراسة ليلية لتأمين حقول الأرز من اللصوص، حيث ألقت الأسعار العالمية بظلالها الكثيفة ومخاوفها على تايلاند، رغم أنها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للأرز، حيث قامت بتقييد حصة صادراتها، ونحا نحوها فى هذا الصدد كل من "فيتنام، والهند، ومصر، وكمبوديا".

٤– "تأثر المؤسسات الدولية": فهناك العديد من المخاوف التى يشكو منها مسئولو البنك والصندوق الدوليين وذلك وفقا لتقديراتهم بعدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ٣٣ دولة من دول العالم الأعضاء فيهما، بما يهدد مسيرة برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تسعى هاتان المؤسستان لانجاحها. كما ضاعفت هذه الازمة من حجم الانفاق والدعم والقروض التى تقدمها هاتان المؤسستان للدول المتضررة، فيذكر أن البنك الدولى قام مطلع العام الجارى ٢٠٠٨ بتقديم ١٠ مليون دولار لهايتى، كما أكدت تقديرات البنك الدولى ضرورة توفير ٥٠٠ مليون دولار لدعم الدول المتضررة قبل حلول مايو ٢٠٠٨. كما خصصت الوكالة الامريكية للمساعدات الخارجية USAID نحو ٢٠٠ مليون دولار لدعم الدول الفقيرة المتضررة. ولم ينج أيضا برنامج الغذاء العالمى من التأثر بالأسعار، حيث أصبح يعانى من نقص تمويلى يقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار فى مارس ٢٠٠٨.

٥ – تزايد أعباء الدول الغنية : كما تزايد إنفاق الولايات المتحدة الامريكية على اعانات الفقراء. ففى بداية كل شهر، ينتظر أكثر من ٢٦ مليون فقير فى الولايات المتحدة نصيبهم من الاغاثة الحكومية ضمن برنامج كوبونات الطعام المخصصة للأسر الفقيرة.

أما فى فرنسا، فقد ارتفعت الأسعار خلال عام ٢٠٠٧ بمعدل أسرع أربعة أضعاف من معدل الزيادة فى الرواتب، ولكن يجب عدم التعجل فى الحكم الا بعد الاخذ فى الاعتبار أن مستوى الدخل المتوسط فى فرنسا يبلغ ٦٢ الف دولار سنويا.

أما فى بريطانيا، فتشير الاحصاءات الى أن الاسرة فى بريطانيا أصبحت تدفع فى المتوسط زيادة اضافية ١٦٠ جنيها استرلينيا شهريا مقابل نفس كميات الغذاء والبنزين التى كانت تحصل عليها منذ عام فقط.

كما تشير الدراسات فى ألمانيا الى تآكل الطبقة المتوسطة الالمانية ودخول آلاف الاسر دائرة الفقر، بحيث أصبحت هذه الطبقة تشكل نحو ٥٤٪ من السكان بعد أن كانت ٦٢٪ عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠ أن تصل نسبتها الى ٤٠٪، ويرتبط خطر هذا الامر بدور هذه الطبقة الوسطى فى نجاح ألمانيا كقوة عظمى فى السبعينيات والثمانينيات.

وفى ايطاليا، أدى ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الى تراجع معدل الاستهلاك نتيجة لتناقص القوة الشرائية للمستهلك وارتفاع أسعار السلع بمتوسط بلغ ٢٠٪، ومن المنطقى أن ما ينسحب على ايطاليا ينسحب بالتبعية على كتلة اليورو أيضا.

تآكل دخل الفرد فى دول الخليج جراء الأعباء التى فرضتها هذه الأزمة. وتشير التقارير الى أن هناك آثارا سلبية لارتفاع معدلات التضخم على مناخ الاستثمار فى دول مجلس التعاون الخليجى، وأن العديد من رءوس الأموال والاستثمارات قررت الهجرة من الخليج إلى أسواق أخرى فى العالم، وهو ما يعتبر

انعكاسا لمعدلات التضخم المرتفعة على مستويات دخول الأفراد فى دول الخليج، حيث انخفضت القوة الشرائية للعملات الخليجية والقيمة الحقيقية لمعدلات دخل الأفراد.

٦- "تأثير الأزمة على تحقيق أهداف الألفية": حيث أعلن برنامج الغذاء العالمى أن ارتفاع المواد الغذائية سيكون له تأثير على تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية التى حددتها الأمم المتحدة، خاصة الهدف الأول المتعلق بتخفيض معدل الفقر المدقع والجوع، والهدف الرابع الخاص بتخفيض معدل وفيات الأطفال، حيث تقول منظمة الصحة العالمية إن الجوع ونقص الغذاء يشكلان الخطر الأول على الصحة العامة، ومازال هناك طفل يموت كل ست ثوان بسبب الجوع، وأن الجوع يؤثر أيضا على فرص الأطفال فى الذهاب الى المدارس، حيث يضطر الكثيرون منهم، ممن لا يحصلون على الغذاء الكافى، الى البحث عن وسيلة يحصلون بها على احتياجاتهم. كما أنه يؤثر أيضا على تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الانمائية للألفية، الخاص بصحة الأمومة. فكما يشير البنك الدولى، فإن عشرين فى المائة من الوفيات فى أثناء الولادة يعود إلى أزمة سوء تغذية.

٧- "وقف التصدير": حيث قامت بعض الدول بوقف تصدير السلع التى ارتفعت أسعارها فى السوق المحلية مثل الأرز، حيث قامت كل من "ماليزيا، والفلبين، والهند، وفيتنام" بوقف تصدير الارز، الامر الذى وصفه البعض بأنه ردة للخلف أدت الى فقدان المصدرين لعقود تصدير عديدة قد أبرموها.

كما أن هناك تداعيات سياسية واجتماعية نتجت بالفعل عن هذه الأزمة، ومنها حالات الشغب والإضراب والمظاهرات بما أثر على الاستقرار السياسى فى العديد من دول العالم، مثل: "هايتى، الكاميرون، مصر، إندونيسيا". والأمر هنا يمكن تشبيهه بمتوالية من الأضرار تبتدئ بضغط حجم الإنفاق على الغذاءمن الدخل الشهرى لطبقة محدودى الدخل والطبقة المتوسطة فى تلك الدول، فيدفعها هذا من جهة للسخط العام أو للخروج إلى الشوارع، معبرة عن مطالبها للحكومات القائمة.

الخاسرون والرابحون:

على الرغم من أن نحو نصف سكان العالم، أى ثلاثة مليارات نسمة يعيشون فى المناطق الريفية، بحسب تقديرات البنك الدولى، منهم ٢,٥ مليار نسمة يشتغلون فى الزراعة، فإن المستفيد من موجة ارتفاع أسعار الغذاء ليست شريحة المزارعين الفقراء، التى تجنى من وراء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، لكن المستفيد الأبرز من هذا الارتفاع هى الولايات المتحدة التى تعتبر أكبر مصدر للغذاء فى العالم، إذ جنت عام ٢٠٠٧ نحو ٨٧ مليار دولار من صادراتها الزراعية، وهو ما يزيد ٥٠٪ على متوسط ايراداتها فى السنوات العشر الأخيرة، كما استفادت أيضا سويسرا والدول الغربية الرئيسية المصدرة للمنتجات الغذائية.

حتى الدول النامية فى إفريقيا، مثل مالاوى وزيمبابوى اللتين كانتا من الدول المصدرة للمنتجات الغذائية، لم تعد تستفيد من قطاعها الزراعى بعد تراجع صادراتها الزراعية. بل إن عددا من الدول النامية الفقيرة، مثل بنجلاديش ونيبال فى آسيا والنيجر فى إفريقيا، تعانى كغيرها من دول نامية أخرى مثل السعودية والمكسيك من ارتفاع أسعار الغذاء، باستثناء أن الأخيرتين تستطيعان تحمل عبء هذا الارتفاع. وسنعرض هنا للخاسرين والرابحين فى قطاعات الطاقة والسلع الغذائية والأسمدة.

أولا - قطاع الطاقة:

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى، فإنه من بين ٧٥ دولة ذات دخل متوسط ومنخفض ومستوردة لصافى الوقود، توجد ٣٥ دولة تنتمى لمجموعة الدول الأقل دخلا فى العالم، بما أدى إلى تأثرها بنسب تتراوح بين ٢و٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى سنويا. ففى أثناء الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، تأثرت كل من "تنزانيا، وكينيا، ونيكاراجوا" بنسب ١,٠٪، ٢,١٪، ٣,٣٪ من الناتج المحلى على التوالى، وكانت كينيا ونيكاراجوا الأكثر تأثرا نتيجة ارتفاع وارداتها البترولية كنسبة من جملة الواردات، حيث تبلغ نحو ١٧٪ و٢٠٪ على التوالى. كما كان لزيادة أسعار الوقود أثر كبير على زيادة تكلفة الانتاج فى قطاعات التصدير، خاصة فى نيكاراجوا، حيث إن قطاعات التصدير بها كثيفة استخدام الطاقة. ولكن عند الأخذ فى الاعتبار ارتفاع أسعار السلع غير البترولية أيضا، تكون الخسائر عند أقل حد. ففى تنزانيا، أدى ارتفاع الأسعار العالمية للقهوة إلى رفاهية اضافية بنحو ٠,٧ من الناتج المحلى.

وقد بلغ متوسط ارتفاع الأسعار العالمية لسلع قطاع الطاقة نحو ٥١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، مقارنة بعام ٢٠٠٦. وقد تركزت أهم الارتفاعات فى الفحم بمعدل نمو بلغ ١٣٦٪ ليصل إلى ١١٦ دولارا للطن، يليه البترول الخام بمعدل نمو ٥٠٪ ليصل إلى ٩٧ دولارا للبرميل. وبتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للبترول الخام فى العالم، نجد أن البرازيل من بين هذه الدول (١٪ من واردات العالم) حيث بلغت قيمة ما استوردته عام ٢٠٠٦ من البترول الخام نحو ٩ مليارات دولار، وبكمية استيراد بلغت ١٧ مليون طن، وقدرت تكلفة استيراد الطن آنذاك بنحو ٥٠٧ دولارات. وبالأخذ فى الاعتبار معدل نمو الأسعار العالمية للبترول الخام بين عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، والبالغ نحو ١١٪ وللتبسيط وبفرض ثبات الكمية التى تم استيرادها عام ٢٠٠٧ عند ١٧ مليون طن، فتقدر التكاليف الإضافية التى تحملها الميزان التجارى البرازيلى بنحو ٩٥٢ مليون دولار.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للبترول الخام فى العالم- والتى تعد مصدرا صافيا للبترول الخام بما يعنى أنها من أهم الدول المصدرة فى العالم، كما أن صادراتها تفوق وارداتها بدرجة كبيرة، بما تحقق معه

فائضا تجاريا ضخما يفيد ميزانها التجارى، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية- نجدها تتركز بنسبة ٨٢٪ فى "السعودية، روسيا، الإمارات، فنزويلا، نيجيريا، النرويج، إيران، المكسيك، الكويت، كندا، ليبيا، أنجولا، الجزائر، العراق، كازاخستان"، وهذه الدول تشهد صادراتها من البترول الخام ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نمت صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى "١٨٪، ٢١٪، ٤٢٪، ١٦٪، ٣٦٪، ١٠٪، ٤٪، ٢٣٪، ٤٤٪، ٣٥٪، ٢٩٪، ٤٧٪، ٢٤٪، ٦١٪، ٣٦٪".

ثانيا - قطاع السلع الغذائية :

١- المشروبات:

بلغ متوسط ارتفاع الأسعار العالمية فى قطاع المشروبات (الكاكاو، القهوة، الشاى) معدل ٣٦٪ خلال الربع الأول ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وكانت أكبر الارتفاعات قد تركزت فى القهوة بمعدل نمو ٦٦٪، وليصل سعر الكيلو جرام إلى ٢٤٧ سنتا. وبتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للقهوة، سواء لأغراض الاستهلاك أو التصنيع الغذائى فى العالم، يلاحظ أن المكسيك تحتل المركز رقم ١٦ على مستوى العالم (١,٣٪ من واردات العالم من الكاكاو)، وقد بلغت قيمة واردات المكسيك عام ٢٠٠٦ من الكاكاو نحو ٢٨٥ مليون دولار، بما حقق عجزا فى الميزان التجارى المكسيكى من الكاكاو بلغ ١٢٨ مليون دولار، مع الأخذ فى الاعتبار أن معدل نمو واردات المكسيك من الكاكاو بلغ بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ نحو ١٢٪.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للكاكاو فى العالم، والتى تعد مصدرا صافيا للكاكاو، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٥١٪ فى "هولندا، ألمانيا، بلجيكا، كوت ديفوار، غانا، إندونيسيا، ايطاليا، سويسرا، بولندا، البرازيل، نيجيريا، سنغافورة، ايرلندا، الكاميرون، أوكرانيا"، التى تشهد صادراتها من الكاكاو ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نمت صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى :"- ٢٪، ١٩٪، ١١٪، -١٪، ٣٪، ٢٨٪، ٢٤٪، ١٠٪، ٢٥٪، -٦٪، -٢٢٪، ١٩٪، -٦٪، ٦٪، ٩٪".

٢- الزيوت :

شهدت أسعار كافة أنواع الزيوت ارتفاعا شديدا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وبمتوسط بلغ لجميع الأنواع نحو ١٢٥٪. وقد تركزت أهم الارتفاعات فى زيت النخيل، حيث بلغ سعر طن زيت النخيل نحو ١٤٢ دولارا. وبتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة لزيوت النخيل (H.S CODE ١٥١١)، نجد أن مصر تحتل المركز الحادى عشر ضمن أهم دول العالم استيرادا لزيوت النخيل (٢,٢٣٪ من واردات العالم)، وبقيمة بلغت ٢٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦ بكمية بلغت ٦٤٠ ألف طن، وبمتوسط تكلفة للطن بلغت آنذاك وفقا للأسعار العالمية ٤٧٨ دولارا. وبالنظر لمعدل ارتفاع الأسعار خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ والبالغ ٦٣٪ - وبفرض أن مصر قامت باستيراد الكمية نفسها خلال عام ٢٠٠٧، مع العلم بأن معدل نمو الواردات بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بلغ ١٢٪ - فإن التكلفة الإضافية التى تحملها الميزان التجارى المصرى تقدر بما يزيد على ٢٤٠ مليون دولار.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة لزيت النخيل فى العالم، والتى تعد مصدرا صافيا لزيت النخيل، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٨٤٪ فى "ماليزيا، إندونيسيا" والتى تشهد صادراتهما من الزيوت ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نمت صادرات هاتين الدولتين بمعدلات بلغت على التوالى "٢١٪، ٨٪".

٣- الحبوب :

شهدت أسعار كافة أنواع الحبوب"الشعير، الذرة، الأرز بأنواعه، القمح بأنواعه"ارتفاعا غير مسبوق وبمعدلات نمو بلغت على التوالى "٨٧٪، ٨١٪، ٤٠٪، ١٣٠٪" وذلك خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦ . وكما هو واضح، فقد تركزت أهم الارتفاعات فى القمح خاصة التايلاندى الذى ارتفع بمعدل ١٨٧٪ ليصل سعر الطن إلى ٦٢٢ دولارا مقارنة بـ ٢١٧ دولارا عام ٢٠٠٦ . وبتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للقمح (H.S CODE ١٠٠١)، نجد أن مصر تحتل المركز الرابع عالميا ضمن أهم الدول المستوردة للقمح فى العالم، حيث قامت مصر باستيراد قمح عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠٢٧ مليون دولار، وبكمية بلغت نحو ٦,٨ مليون طن وبمتوسط تكلفة بالسعر العالمى والبالغ ١٨٩ دولارا كمتوسط لكل الأنواع "الكندى، الامريكى الصلب، الامريكى الناعم". وبفرض ثبات الكمية التى قامت مصر باستيرادها من القمح خلال عام ٢٠٠٧ عند ٦,٨ مليون طن، نجد أن التكلفة التى أضيفت إلى الميزان التجارى المصرى تقدر بنحو ٥١٦ مليون دولار، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن معدل نمو واردات مصر من القمح بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بلغ ٣٢٪، بما يعنى أن هذه التكلفة المقدرة اقل من التى تحملتها مصر بالفعل.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للقمح فى العالم، والتى تعد مصدرا صافيا للقمح، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٩٢٪ فى "الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، استراليا، الأرجنتين، روسيا، ألمانيا، أوكرانيا، كازاخستان، المملكة المتحدة، المجر، سوريا، بلغاريا، الصين، بلجيكا"، والتى تشهد صادرات العديد منها من القمح ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥

أهم الدول المنتجة للقمح فى العالم

الكمية بالمليون طن

البيان	الاتحاد الأوربى	الصين	الهند	الولايات المتحدة	روسيا الاتحادية	كندا	باكستان	تركيا	إيران	الأرجنتين	استراليا	العالم	إنتاج الدول المختارة/إنتاج العالم %
2007/2006	118.3	104.5	69.4	49.3	44.9	27.3	21.7	20.5	14.5	14	9.8	596	%83
2008/2007 متوقع	132.7	101.8	73.5	59.2	46	24.3	23	20.2	13.8	12.8	25	628.3	%85

Source: FAO, Food out look, June2007.

أهم الدول المستهلكة للقمح فى العالم

الكمية بالمليون طن

البيان	الاتحاد الأوربى	الصين	الهند	روسيا الاتحادية	الولايات المتحدة	باكستان	تركيا	مصر	إيران	أوكرانيا	العالم	استهلاك الدول المختارة/استهلاك العالم %
2007/2006	119.7	105.1	73.6	36.5	31.9	21.7	19.2	15.3	15.4	12.2	621	%73
2008/2007 (متوقع)	125.6	105.1	74.7	37	33.6	21.9	19.3	15.6	15.5	14.5	631.8	%75

Source: FAO, Food out look, June2007.

أهم الدول المنتجة للحوم الأبقار فى العالم

الكمية بالمليون طن

البيان	الولايات المتحدة	البرازيل	الاتحاد الاوربى	الصين	الهند	الأرجنتين	استراليا	روسيا	المكسيك	كندا	العالم	نسبة الدول المختارة/ إنتاج العالم%
2007/2006	12.1	8.8	8.0	7.5	3.3	3	2.2	1.8	1.6	1.4	65.6	%76
2008/2007 (متوقع)	12.1	8.4	8.1	7.9	3.5	3	2.2	1.7	1.6	1.4	66.7	%75

Source: FAO, Food out look, June2007.

أهم الدول المستهلكة للحوم الأبقار فى العالم

الكمية بالمليون طن

البيان	الولايات المتحدة	الاتحاد الاوربى	الصين	البرازيل	الهند	روسيا	الأرجنتين	المكسيك	كندا	اليابان	العالم	نسبة الدول المختارة/ استهلاك العالم
2007/2006	12.8	8.2	7.7	7.0	2.8	2.6	2.5	1.9	1.1	1.1	64.9	%73
2008/2007 (متوقع)	12.5	8.5	8.0	6.4	3.0	2.5	2.5	2.0	1.2	1.1	66.2	%74

Source: FAO, Food out look, June2007

و٢٠٠٦، تغيرت قيم صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى "-٣٪، ٤٤٪، ١٢٪، ١٢٪، ١٥٪، ٢١٪، ٣٦٪، -٩٪، ١٣٨٪، -٢٪، ٤٢٪، ١١٢٪، ٢٩٪، ٣٣٩٪، ٢٣٪".

وفيما يخص أهم الاتجاهات العالمية المتوقعة للقمح خلال الفترة القادمة، يمكن الاشارة الى ما يلى:

من المتوقع انخفاض الأسعار العالمية للقمح عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٠٠,٨ دولار/طن وذلك نتيجة زيادة انتاج وانتاجية كبار الدول المصدرة، وذلك بزيادة المساحة المنزرعة بنحو ٨ ملايين هكتار. يذكر أن انخفاض المساحة المنزرعة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نتيجة انحفاض المساحة المنزرعة خاصة فى "استراليا، وروسيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة"، وكذلك نتيجة سوء الأحوال الجوية.

ومن المتوقع ارتفاع الاستهلاك العالمى الغذائى والصناعى من القمح ليصل إلى ٦٤,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وذلك نتيجة زيادة الطلب لصناعة الإيثانول، وزيادة استهلاك الدول الآسيوية نتيجة زيادة السكان وزيادة مستوى الدخل بما سينتج عنه نمو الورادات بنحو ٥٪ سنويا.

كما أنه من المتوقع زيادة الاستهلاك فى الدول الإفريقية ودول الشرق الاوسط بما سيؤدى الى زيادة واردات هذه الدول ليصل صافى الفجوة المستوردة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ فى مصر إلى ٨,٩ مليون طن، وفى الجزائر إلى ٦,٣ مليون طن.

وفيما يخص تحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للأرز (H.S CODE ١٠٠٦)، نجد أن كوت ديفوار تحتل المركز الثامن عالميا ضمن أهم الدول المستوردة للأرز، حيث قامت باستيراد أرز عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٩٢ مليون دولار، وبكمية بلغت نحو ٩٠٣ آلاف طن، وبمتوسط تكلفة بالسعر العالمى والبالغ ٣٢٣ دولارا كمتوسط لكل الأنواع. وبفرض ثبات الكمية التى قامت كوت ديفوار باستيرادها من الأرز خلال عام ٢٠٠٧ عند ٩٠٣ آلاف طن، نجد أن التكلفة التى أضيفت الى الميزان التجارى فى كوت ديفوار، نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية، تقدر بنحو ١١٧ مليون دولار، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن معدل نمو واردات كوت ديفوار من الأرز بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بلغ ١٥٪ ، بما يعنى أن هذه التكلفة المقدرة اقل من التى تحملتها كوت ديفوار بالفعل.

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن من أهم الدول النامية المستوردة للأرز فى العالم، والتى من المؤكد انها تأثرت نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية للارز ، هى "نيجيريا ، بنين ، السنغال، المكسيك ، البرازيل ، حيث تحتل مراكز متقدمة ضمن أهم الدول المستوردة للارز فى العالم.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للأرز فى العالم، والتى تعد مصدرا صافيا للأرز ، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٨٥٪ فى "تايلاند ، الهند، الولايات المتحدة، باكستان، فيتنام، ايطاليا، الصين، مصر "، والتى تشهد صادرات العديد منها من الأرز ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، تغيرت قيم صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى: ١١٪ ، ١٠٪ ، ١٪، ٥٪، - ٧٪، -٤٪، ٨٢٪، ١٣٪.

٤- اللحم البقرى :

ارتفعت الأسعار العالمية للحم البقرى خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وذلك بنحو ١١٪ ليصل ثمن الطن إلى ٢٨٢٠ دولارا. وبتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول النامية المستوردة للحم البقرى (H.S CODE ٢٠١)، نجد أن المكسيك تعد سادس أكبر مستورد فى العالم (بعد ايطاليا، وفرنسا، واليابان، والولايات المتحدة، وألمانيا)، حيث بلغت قيمة وارداتها نحو ٩٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٦، الأمر الذى جعل عجز الميزان التجارى المكسيكى فى اللحم البقرى يقدر بنحو ٨٤٣ مليون دولار، وتقدر الكمية التى تم استيرادها بنحو ٢٥٤ ألف طن وبمتوسط تكلفة للطن بلغ ٢٥٤٧ دولارا. وبالنظر لمعدل نمو الأسعار العالمية البالغة ٢٪ خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ - وبفرض ثبات الكمية المستوردة، مع العلم بأن معدل نمو واردات المكسيك من اللحم البقرى بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بلغ ١٤٪- فان التكاليف المقدر أن تكون قد تكبدتها المكسيك على الاقل تبلغ ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٧، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية.

و بتحليل هيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للحم البقرى فى العالم، والتى تعد مصدرا صافيا له، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٥٢٪ فى "هولندا، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، كندا، البرازيل، الأرجنتين، بلجيكا، بولندا، النمسا"، والتى تشهد صادرات العديد منها من القمح ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، تغيرت قيم صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى"١٠٪، ٣٪، ٢٤٪، ١٤٪، -٢٦٪، ٦٪، ٦٪، -٣٪، ١٢٪، ٤٨٪.

ثالثا- قطاع الأسمدة :

شهدت أسعار الأسمدة بكافة أنواعها ارتفاعا هائلا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وبمتوسط ارتفاع عام لجميع الأنواع بلغ ٢١٧٪. وقد تركزت أهم الارتفاعات فى "الأسمدة الفوسفاتية الصلبة "، حيث ارتفعت خلال الفترة المذكورة بنحو ٤٣٠٪ ليصل سعر الطن منها إلى نحو ٢٣٤ دولارا. وبالنظر لأهم الدول النامية المستوردة للأسمدة، نجد أن "البرازيل والمكسيك" تعدان من أهم الدول النامية المستوردة للأسمدة (H.S CODE 31) فى العالم. وفيما يخص البرازيل، فتحتل المركز الرابع عالميا ضمن أهم الدول المستوردة

للأسمدة (٧٪ من واردات العالم)، وقد بلغت قيمة وارداتها عام ٢٠٠٦ نحو ٢,٤ مليار دولار، مما جعل الميزان التجارى البرازيلى للأسمدة فى حالة عجز بقيمة ٢,٢ مليار دولار يتحملها الميزان التجارى الكلى للبرازيل. ومما يؤكد تنامى الطلب البرازيلى على واردات الأسمدة هو معدل نمو الواردات الذى بلغ ١٧٪ بين عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ . وفيما يخص المكسيك، فتحتل المركز الثامن عالميا ضمن أهم الدول المستوردة للأسمدة (٢,٦٪ من واردات العالم)، وقد بلغت قيمة وارداتها عام ٢٠٠٦ نحو ٨٤١ دولارا، مما جعل الميزان التجارى المكسيكى للأسمدة فى حالة عجز بقيمة ٧٧٠ مليون دولار يتحملها الميزان التجارى الكلى للمكسيك. ومما يؤكد تنامى الطلب المكسيكى على واردات الأسمدة هو معدل نمو الواردات الذى بلغ ٢٠٪ بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

كما أنه بالنظر لهيكل التجارة الخارجية العالمية لأهم الدول المصدرة للأسمدة فى العالم، والتى تعد مصدرا صافيا للأسمدة ، وبالتالى تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية، نجدها تتركز بنسبة ٤٥٪ فى "روسيا، كندا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، بيلاروسيا، أوكرانيا، إسرائيل، قطر، السعودية، ليتوانيا، المغرب، الأردن، مصر"، والتى تشهد صادراتها من خام الحديد ارتفاعات مستمرة. فبين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نمت صادرات هذه الدول بمعدلات بلغت على التوالى "٥٪، -٣٪، ٤٪، ١٦٪، ٥٪، ١٪، ٣٪، -١٠٪، -٢٪، ٥٪، -١٪، ١٦٪، ٢٪، ٩٥٪".

الجميع خاسرون ولكن مع الفارق :

المشكلة فى الأزمة الحالية أن آثار ارتفاع أسعار الغذاء وشحه لم تعد مقتصرة على الشعوب الفقيرة، والتى يمكن أن نسميها شعوبا أجبرت على التخلف، بل باتت تهدد أيضا الأفراد والمجتمعات فى الدول المتقدمة، وإن تباين بالطبع الوضع ودرجة التأثر فى كلتا الحالتين، وفقا للقدرة على التحمل والتعاطى مع الازمة من قبل الحكومة والشعوب. حتى إن كانت هناك دول متقدمة تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، فان الوضع يختلف. وكما يقول جارى بيكر، من جامعة شيكاجو والحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، إذا ارتفعت أسعار الغذاء بمقدار الثلث، فإن من شأن ذلك ان يخفض مستوى المعيشة فى الدول الغنية بنسبة ٣٪، فى حين يصل تدهورها فى الدول الفقيرة إلى نسبة ٢٠٪.

العرب ومخاطر أزمة الغذاء العالمية

د. حنان رجائى عبد اللطيف *

أصبحت قضية تأمين الغذاء من أهم القضايا المثارة فى عالم اليوم، فى ظل الأزمة الغذائية التى تمر بها معظم دول العالم، والتى تمثلت فى تناقص إنتاج أهم السلع الغذائية، وتزايد الطلب عليها والارتفاعات القياسية فى الأسعار، بشكل يفوق القدرة الشرائية لدى الأفراد، الأمر الذى أدى إلى حدوث العديد من الاضطرابات السياسية فى بعض دول العالم. يأتى ذلك فى ظل التوقعات والتحذيرات المستمرة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية من استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لعدة سنوات قادمة قد تصل إلى عام ٢٠١٥، ودخول العالم فى نفق مظلم من المجاعات والصراع على الغذاء، الأمر الذى يؤدى إلى إفشال جميع المساعى والجهود الرامية للتخفيف من حدة الفقر فى العالم.

وما يزيد من تفاقم المشكلة ارتباطها وتزامنها مع ظهور أزمات أخرى، منها ارتفاع أسعار النفط، والأزمة المالية العالمية، إلى جانب تدهور قيمة الدولار الأمريكى، وما نتج عنه من ارتفاع معدلات التضخم فى العالم، الأمر الذى يعنى استمرارية معاناة العالم لسنوات طويلة من ارتفاع أسعار الغذاء، حتى مع إمكانية توافره.

وتواجه الدول العربية وضعا حرجا بالنسبة للأمن الغذائى فى ظل هذه الأزمة، نتيجة اعتمادها على استيراد الغذاء من الخارج، وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتى منه، ويزداد هذا الوضع تأزما فى ظل تناقص المعروض العالمى من الغذاء، ومن ثم صعوبة الحصول عليه حتى فى ظل توافر الأموال فى بعض هذه الدول، خاصة النفطية منها. ويأتى الإعلان العربى، الصادر بالرياض فى ٣٠ ابريل ٢٠٠٨ عن اجتماع وزراء الزراعة العرب والخبراء الزراعيين بالجمعية العمومية الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تجسيدا لأهمية المشكلة الغذائية العربية والمخاطر التى تتعرض لها هذه الدول فى ظل أزمة الغذاء العالمية، حيث تم طرح مبادرة لبرنامج عربى طارئ للأمن الغذائى يهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء فى الوطن العربى، والعمل على استقراره، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب والبذور الزيتية، التى تمثل واردات الدول العربية منها ثلث الواردات العربية من السلع الغذائية، بالإضافة لتبنيه برنامج غذاء عربيا لدعم الدول الأكثر تضررا من نقص الغذاء وارتفاع أسعاره. ورغم خلو هذا الإعلان من الآليات والخطط الكفيلة بتحقيق هذه البرامج(١)، إلا أنه يعتبر بادرة لتحرك عربى نحو تحقيق الأمن الغذائى وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الدول العربية، بعد موجة الاضطرابات والمظاهرات التى شهدتها بعض الدول العربية فى بداية هذا العام.

والجدير بالذكر أنه رغم التحذيرات والدعوات الكثيرة المستمرة منذ عشرات السنين خطورة الوضع الغذائى العربى، وضرورة تحقيق التكامل الزراعى كآلية لتحقيق الأمن الغذائى، إلا أن هذه الدعوات لم تجد لها صدى، بدليل استمرار معاناة الدول العربية من مشكلة انعدام الأمن الغذائى. وتأتى أهمية طرح هذا الموضوع فى ضوء تفاوت توجهات الدول العربية فى التعامل مع مشكلة الغذاء العالمية الراهنة، حيث يعتبر بعضها

(*) خبير بمعهد التخطيط القومى.

فى الاتجاه غير الصحيح. ومن ثم، فإن هذا الملف يستعرض بالتحليل الأبعاد الحقيقية للأزمة من حيث أسبابها وتداعياتها، مع التركيز على المستوى العربى والتوقعات المستقبلية لوضع الأمن الغذائى العربى فى ظل هذه الأزمة. يتناول هذا التقرير الأبعاد العالمية لأزمة الغذاء وسبل مواجهتها، وحالة الأمن الغذائى العربى وآليات تحقيقه.

الأبعاد العالمية لأزمة الغذاء :

رغم الأزمات الغذائية المتعددة التى مر بها العالم فى سنوات سابقة، إلا أن الأزمة الراهنة تتميز بتضرر جميع دول العالم، سواء الفقيرة أو الغنية منها على السواء، واتصاف الأزمة بالاستمرار، حيث كثرت التحذيرات من المؤسسات والمنظمات الدولية من أضرار تفاقم هذه الأزمة وتهديدها للاستقرار العالمى، وأن السنوات القادمة ستشهد اتساعا فى هذه الأزمة فى ظل تزايد الطلب العالمى على الغذاء ونقص كل من الإمدادات الغذائية والمخزون الغذائى العالمى بما ينذر بانتهاء عصر الغذاء الرخيص. من ناحية أخرى، أكدت معظم المنظمات الدولية أن هذه الأزمة هيكلية وليست عابرة، وأنها تتطلب التحرك السريع من جانب دول وحكومات العالم للسيطرة عليها. فقد طالب برنامج الغذاء العالمى الدول المانحة بضرورة تقديم مليار ونصف مليار دولار لسد العجز لدى البرنامج، وحذر من عواقب تأمين هذا المبلغ فى أسرع وقت، والتى تتمثل فى نقص توزيع المساعدات بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما يترتب عليه من زيادة الاضطرابات التى ستشمل معظم دول العالم(٢).

الجديد فى هذه الأزمة هو توجيه الاتهامات للمنظمات الدولية، خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بتسبب سياساتهما فى هذه الأزمة وفشل هذه المنظمات فى مواجهتها(٣)، هذا إلى جانب فشل برامج الإصلاح والعولمة وغيرها من الشعارات التى نادت بها هذه المنظمات لوقت طويل.

وتشير توقعات المنظمات الدولية باستمرار الارتفاعات فى الأسعار حتى عام ٢٠١٥، موضحة أن الأسوأ فى الأزمة لم يأت بعد(٤). ويعزز هذه التوقعات ارتفاع الطلب العالمى على الغذاء خلال الفترة القادمة نتيجة تزايد السكان، حيث يتوقع المعهد الدولى لبحوث الأرز ارتفاع عدد السكان الذين يعتمدون على الأرز كمصدر رئيسى للغذاء من ٢,٧ مليار إلى ٣,٩ مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٥ وبنسبة ٤٠٪(٥).

من ناحية أخرى، تزداد المخاوف بشأن هذه التوقعات من أن تؤدى الارتفاعات المستمرة فى أسعار الغذاء إلى إعادة الملايين إلى دائرة الفقر، ومحو وضياع مكاسب النمو والتنمية لعقود طويلة فى العديد من دول العالم. كما قد يفاقم الأزمة الهلع لدى بعض الدول والاتجاه نحو تكوين مخزون استراتيجى من السلع الغذائية، خاصة الحبوب، مما سيساهم فى مزيد من ارتفاع الأسعار.

- أساليب مواجهة الأزمة عالميا:

كما سبق القول، فإن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحالية تختلف عن الأزمات السابقة من حيث إجراءات المواجهة وسرعتها، فقد دفع ارتفاع أسعار الغذاء حكومات الدول المختلفة لاتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير المختلفة للتخفيف من حدة الأزمة، وتقليل أعبائها على مواطنيها، حيث اتخذت هذه الإجراءات عدة أشكال، منها:

١- فرض المزيد من الرسوم على صادرات الأغذية لضمان الاكتفاء من الإمدادات المحلية، كما فى حالة الصين التى فرضت ضرائب على صادرات الأرز بنسبة ٥٪، وصادرات القمح بنسبة ٢٠٪، وزيادة الضرائب المفروضة على شحنات الأسمدة.

٢- وقف تصدير السلعة خارج البلاد لفترة زمنية معينة، كما فى حالة الهند وباكستان ومصر بالنسبة لمحصول الأرز.

٣- اتخذت بعض الدول إجراءات أخرى، منها(٦):

* تنويع الواردات من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع حكومات الدول المصدرة للسلع الغذائية، كالاتفاق بين ليبيا وأوكرانيا.

* فرض قيود (حد أقصى) على أسعار السلع الزراعية كما فى حالة الإمارات والكويت وبعض الدول العربية.

* زيادة الإنتاج الزراعى المحلى، كما فى حالة إيران وسوريا.

* الاتجاه للاستثمار الزراعى والاستزراع فى مناطق أخرى من العالم بهدف توفير موارد زراعية أرخص تكلفة وطويلة الأمد من السلع الرئيسية، كما فى حالة الإمارات التى اشترت ٨٠٠ ألف فدان من الاراضى الزراعية فى باكستان(٧)، وكما فى حالة توجه مصر والسعودية نحو الزراعة فى السودان.

حالة الأمن الغذائى العربى :

ينطوى مفهوم الأمن الغذائى بشكل عام على ثلاثة أبعاد رئيسية ومهمة هى(٨):

* البعد الاقتصادى: الذى يعنى ارتباط الأمن الغذائى بالفجوة الغذائية، وعدم كفاية الغذاء لحاجات السكان.

* البعد السياسى: الخاص بما يؤدى إليه انعدام الأمن الغذائى من احتمالات التبعية السياسية والاقتصادية للدول.

* البعد الاجتماعى: الذى ينظر للغذاء على أنه حق أساسى للفرد لابد أن يكفله له المجتمع.

وقد أظهرت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحالية أن قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى تنبع من قدرتها على تحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى لمواطنيها. ومن هنا، يظهر بوضوح البعد الاستراتيجى فى أزمة الغذاء، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته. وينطبق هذا القول على الدول العربية التى تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء، الأمر الذى يجعلها عرضة للتأثر بالتغيرات السلبية التى تطرأ على الأسواق العالمية. ويمكن استعراض الوضع الغذائى العربى من خلال المؤشرات التالية:

الوقود الحيوى وأزمة الغذاء

* إن إنتاج لتر واحد من الإيثانول يحتاج إلى ٢,٥ كيلو من القمح أو الذرة.

* إن إنتاج ١٠٠ لتر من هذا الوقود يستهلك نصيب فرد واحد من القمح فى العام.

* تشير إحصاءات تقرير التنمية فى العالم، الصادر عن البنك الدولى لعام ٢٠٠٧، إلى أن حجم الإنتاج العالمى من الوقود الحيوى قد بلغ فى عام ٢٠٠٦ نحو ٤٠ مليار لتر مكعب من الإيثانول المستخرج من حبوب الذرة وقصب السكر والقمح، و٦.٥ مليار متر مكعب من زيت الديزل الحيوى المستخرج من المحاصيل المنتجة للزيوت.

* تعتبر البرازيل من أكثر دول العالم إنتاجا للإيثانول، حيث تنتج نحو ٩٠٪ من الإنتاج العالمى من الايثانول المستخرج من قصب السكر، ويطلق عليها البعض "سعودية الوقود الحيوى"

* يبلغ إنتاج الاتحاد الأوربى من زيت الديزل الحيوى المستخرج من المحاصيل الزيتية نحو ٧٥٪ من الإنتاج العالمى لهذا النوع من الوقود.

* تنتج الولايات المتحدة الإيثانول من نبات الذرة الذى توجه له ربع إنتاجها من الذرة .

* تستخدم فرنسا نحو ٢٠٪ من إنتاجها من القمح لإنتاج ٣٠٠ مليون جالون من الوقود الحيوى سنويا .

* ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة فى إنتاج الوقود الحيوى بأكثر من٨٠٪، الأمر الذى اعتبره البنك الدولى والكثير من المؤسسات الدولية جريمة فى حق الإنسانية.

* تتمثل أهم الدول المنتجة للحبوب فى العالم فى الصين (١٨,٢٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (١٧,٥٪)، الهند (١٠,٢٣٪)، الاتحاد الأوروبى (٥,٣٪)، روسيا (٣,٣٦٪) من الإنتاج العالمى للحبوب فى ٢٠٠٤، والبالغ ٢,٢٧ مليار طن.

١- اتسم الناتج الزراعى العربى لفترة طويلة بالضآلة وعدم كفايته لحاجة السكان، حيث لم تتعد نسبة النمو فيه ٤,٧ ٪ على مدى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، كما لا تتعدى نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ٦,٧٪ خلال الفترة نفسها (٩).

٢- فيما يعتبر أقوى دليل على ضعف الأمن الغذائى وتأثر الدول العربية بالأزمة العالمية للغذاء، تزايدت قيمة الواردات الغذائية العربية لتبلغ نحو ٢٢,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨م، وبنسبة زيادة تبلغ ٤٠٪ عن عام ٢٠٠٧، و(١٧٠٪) عن عام ٢٠٠٠(١٠). وتشكل قيمة الواردات العربية من الحبوب نحو (٤٠٪) من إجمالى الواردات الغذائية، تليها واردات الألبان ومنتجاتها بنسبة (١٤٪)، ثم الزيوت النباتية بنسبة (١٣٪)، فاللحوم بنسبة (١٠٪)، فالسكر بنسبة (٧٪) (١١).

٣- بلغت قيمة الفجوة فى السلع الغذائية الرئيسية بالدول العربية نحو ١٨,٤٪ عام ٢٠٠٦، تساهم مجموعة الحبوب وحدها بالجزء الأكبر فيها بنسبة ٤٨,٩٪(١٢). ومن المتوقع أن تزاد هذه الفجوة فى المرحلة القادمة فى ظل زيادة الطلب على الغذاء بسبب المخاوف من نقص الإمدادات نتيجة أزمة الغذاء العالمية.

٤- ما زالت معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية بالدول العربية دون المستوى المأمول، حيث بلغت (٥٦٪) فى الحبوب، و(٣١٪) فى الزيوت النباتية، و(٣٥٪) فى السكر(١٣).

٥- يبلغ استهلاك الفرد فى الدول العربية نحو ٣٢٥ كيلو جراما من الحبوب سنويا، بينما يبلغ معدل استهلاكه من القمح فقط ١٥٨ كيلو جراما سنويا، وهو من أعلى المعدلات العالمية، حيث يبلغ المعدل العالمى لاستهلاك الفرد من القمح نحو ١٤٢ كيلو جراما .

ونستنتج من المؤشرات السابقة أن الوضع الغذائى العربى يعتبر فى مرحلة خطيرة جدا، فى ظل تواضع معدلات الإنتاج الزراعى وعدم كفايته للحاجات الاستهلاكية المتزايدة السكان، واعتماد البلدان العربية بشكل أساسى على استيراد الغذاء من الخارج، أى أن هذه البلدان منكشفة بشكل كبير على أزمة الغذاء العالمية الراهنة، وهو ما يعنى أن البلدان العربية ستكون فى عين عاصفة أزمة الغذاء العالمية، وإن كان تأثرها بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى.

معوقات تحقيق الأمن الغذائى العربى :

يواجه القطاع الزراعى بالدول العربية العديد من المعوقات التى تحد من إمكانيات تحقيقها للاكتفاء الذاتى للغذاء، وتدفعها للاستيراد من الخارج، الأمر الذى ينعكس على مستقبل التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بهذه الدول. ومن أهم هذه المعوقات ما يلى:

أ- عدم وجود مناخ جاذب للاستثمار الزراعى : فالملاحظ أن الدول العربية ركزت فى جهودها على تشجيع الاستثمار فى المجالات الصناعية والتجارية والمالية وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار فى هذه القطاعات، والواضح أن ذلك كان على حساب إهمال تهيئة المناخ للاستثمار فى المجال الزراعى. وعلى

الرغم من نجاح بعض المشروعات الزراعية الكبيرة فى عدد من البلدان العربية، إلا أنه لا تزال هناك ضرورة لإزالة المعوقات التى تواجه الاستثمار فى المجال الزراعى.

ب- ضعف مستوى التقنيات المستخدمة فى الزراعة : أدى تدنى معدلات الاستثمار فى الزراعة بالبلدان العربية إلى محدودية استخدام التكنولوجيا، نظرا لضخامة التكاليف الاستثمارية والأعباء التنظيمية لهذه التكنولوجيا، والمتمثلة فى المعدات والخبرات، والدعم المؤسسى وغيره، ومن ثم عدم اتباع الأساليب الحديثة فى الزراعة، مما أدى إلى تدنى الإنتاجية الزراعية ونقص الإنتاج الزراعى. فمثلا، يوجد ٨ جرارات لكل ألف هكتار فى الدول العربية، مقارنة بأكثر من ٣٠ لكل ألف هكتار من الاراضى فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، كما يقدر متوسط إنتاجية الحبوب فى الدول العربية بنحو ١,٧ طن/هكتار، مقارنة نحو ٥,٩ طن/هكتار فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- ضعف القدرات الفنية والمهارية للعمالة الزراعية : تشكل القوى العاملة الزراعية نحو ٢٨,٩٪ من العمالة الكلية فى البلدان العربية، تمثل العمالة الماهرة منها نحو ٦٧,٣٪ فقط، فى حين تساهم النسبة الباقية فى النشاط الزراعى بشكل محدود. كما تتسم إنتاجية العامل الزراعى العربى بالانخفاض الشديد مقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية الأخرى، حيث تمثل نحو ٩٪، ٦,٥٪، ٨٪، ٤,٤٪، ١٢٪، ١٥٪ من إنتاجية العامل الزراعى فى الدول المتقدمة لكل من الحبوب، والخضر، والفاكهة، والبقول، والدرنيات(١٤).

د- ضعف وعدم كفاية البنى الأساسية للقطاع الزراعى : لا تزال البنية الأساسية فى القطاع الزراعى العربى غير متطورة، حيث يعانى القطاع الزراعى من عدم كفاية وانعدام وسائل النقل الحديثة والمجهزة للمحاصيل الزراعية، والطرق غير الممهدة، وعدم توافر الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، وضعف وتخلف الخدمات والأجهزة التسويقية.

يضاف إلى ما سبق ضعف الخدمات الإرشادية والوقائية والمخبرية، وخدمات الأبحاث الزراعية، والخدمات التدريبية، بالإضافة لضعف الكفاءات المؤهلة والمتخصصة فى هذه الخدمات، نظرا لانخفاض الدعم المالى المقدم لهذه الخدمات.

هـ- نقص الموارد المائية : تعتبر مشكلات شح الموارد المائية والجفاف فى بعض البلدان العربية، وعدم توافر السدود والخزانات الكافية والجيدة لتخزين المياه والحفاظ عليها لاستخدامها فى أوقات المواسم الزراعية، أهم المعوقات التى تواجه القطاع الزراعى، علاوة على ملوحة التربة فى بعض الأماكن الزراعية. ومن المعروف أن البلدان العربية تعانى من مشكلة نقص فى المياه تنعكس بشكل مباشر على القطاع الزراعى، وقد زادت هذه المشكلة فى العامين الأخيرين بسبب موجة الجفاف وشح الأمطار فى معظم البلدان العربية.

آليات تحقيق الأمن الغذائى العربى :

إن أزمة الغذاء العالمى هى بمثابة جرس إنذار للدول العربية للتحرك الجدى نحو العمل على كل ما من شأنه تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتى للشعوب العربية، وتقليص الفجوة الغذائية بقدر المستطاع، حيث يتطلب هذا الأمر فى البداية إزالة ومعالجة المعوقات التى تواجه القطاع الزراعى والعمل على سرعة علاجها بأقصى ما يمكن، وذلك لضمان حد أدنى من الأمن الغذائى وتقليص الفجوة الغذائية. ومن ثم، فإن الأمر يتطلب وضع تصور للأمن الغذائى العربى يأخذ فى اعتباره الاستفادة من الموارد الزراعية غير المستغلة كالتالى:

١- التوسع الزراعى الأفقى والرأسى والعمل على استغلال المساحات الصالحة للزراعة وغير المستزرعة، والتى تقدر بنحو ١٢٩ مليون هكتار، ولن يتم ذلك إلا من خلال التكامل الزراعى العربى الفعلى. ولاشك فى أن الخطوة التى اتخذتها بعض الدول العربية، والمتمثلة فى التوجه نحو الاستثمار الزراعى فى السودان، هى خطوة جيدة على طريق التكامل الزراعى العربى، رغم ما يحيطها من مخاطر بسبب الظروف والقلاقل التى يعانى منها السودان فى الوقت الحالى، والتى قد يكون لها تأثير سلبى على هذه الاستثمارات.

٢- تشجيع القطاع الزراعى فى الدول العربية ودعمه بكل الوسائل الممكنة ماديا وتقنيا وفنيا، والعمل على زيادة إنتاجيته وصولا لرفع نسب الاكتفاء الذاتى.

٣- تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بدوره فى النهوض بالقطاع الزراعى، من خلال إدخال التقنيات واستخدام الأساليب والمعدات والأجهزة الحديثة فى الزراعة، فضلا عن ضرورة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص فى البلدان العربية لتحقيق الأمن الغذائى من خلال تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات الزراعية من خلال تسهيل القوانين، وخفض الرسوم والضرائب على المشروعات الزراعية، ووضع سقوف معينة لأسعار مستلزمات الإنتاج، حتى لا يؤثر ذلك على الأسعار النهائية للمنتج الزراعى، والمساهمة فى ضخ المزيد من الاستثمارات فى القطاع الزراعى، وإنشاء بورصات عربية للحبوب والمحاصيل الزراعية لضمان أسعار عادلة للمزارعين وضمان الشفافية فى هذه الأسعار، مع منع عمليات المضاربة عبر هذه البورصات.

٤- الاهتمام بالتصنيع الزراعى والعمل على إقامة المزيد من المصانع الخاصة بحفظ المنتجات الزراعية وتجميدها وتجفيفها وتعليبها، حتى تكون السلع الزراعية متاحة بأسعار مناسبة فى جميع المواسم، بالإضافة لرفع الطاقة التصديرية لها فى الأسواق الزراعية.

الهوامش :

(١) عمر عبدالعزيز، وزراء الزراعة العرب يطلقون إعلانا مبهما من الرياض للأمن الغذائى
http://www.Alaswaq.net/articles/1/5/2008/.15642html

(٢) جريدة المصرى اليوم، الأمم المتحدة تحذر من اندلاع (مظاهرات جوع) وكارثة وشيكة بسبب ارتفاع الأسعار، العدد ١٤٠٤، ١٧ أبريل ٢٠٠٨، ص١.

(٣) اتهم مقرر الأمم المتحدة الجديد "أوليفيه دوشاتر" البنك والصندوق الدوليين بأنهما السبب فى زيادة أسعار الغذاء، حيث أشار إلى أن هذه الزيادة ما هى إلا تسديد لفاتورة أخطاء تم ارتكابها على مدى الأعوام العشرين الماضية، حيث إن الصندوق قلل من أهمية الحاجة للاستثمار الزراعى، وأجبر الدول المدينة على تصدير حاصلاتها الزراعية لتسديد مديونياتها، دون تحقيق اكتفاء ذاتى زراعيا.

(٤) جريدة الاقتصادية السعودية، صندوق النقد يعلق الجرس: القادم سيكون الأسوأ فى الأزمة الغذائية، العدد ٥٣٠٤، ١٩ أبريل ٢٠٠٨، ص١١.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم، ٢٠٠٤، ص٣٠.

(٦) خافير بلاس، الشرق الأوسط يفيق على واقع سوق الغذاء الصعب، جريدة الاقتصادية، (فايننشيال تايمز)، العدد ٥٣٢٤، ٩ مايو ٢٠٠٨.

(٧) جريدة الرياض السعودية، الإمارات تشترى ٨٠٠ ألف فدان من الأراضى الزراعية فى باكستان، العدد ١٤٥٦٩، ١٤ مايو ٢٠٠٨.

(٨) عزة إبراهيم عمارة، سياسة الأمن الغذائى، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين، ٢٤- ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، ص٥٢٣.

(٩) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٦.

(١٠) خافير بلاس، الشرق الأوسط يفيق على واقع سوق الغذاء الصعب، مرجع سابق.

(١١) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى، التقرير السنوى ٢٠٠٦.

(١٢) عمر عبد العزيز، وزراء الزراعة العرب يطلقون إعلانا مبهما من الرياض للأمن الغذائى، مرجع سابق.

(١٣) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى، مرجع سابق.

(١٤) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سابق.



رؤى عالمية

الولايات المتحدة.. صعود أم انحدار؟

د. السيد أمين شلبي (*)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية، وحيث كان الاتحاد السوفيتي يشارك وينافس الولايات المتحدة على القوة والمكانة الدولية، بدت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى والوحيدة في العالم، بل إن عبارة "القوة الأعظم" Super Power لم تعد تكفي لوصف الولايات المتحدة والتعبير عن وضعها الدولي، لذلك وصفها وزير الخارجية الفرنسي السابق، هربرت فيدرين، بأنها أصبحت Hyper Power تتمتع بمستوى من النفوذ العالمي غير مسبوق في التاريخ. وتحدث آخرون عن هيمنة أمريكية جديدة، وظهور نظام أحادي القطبية لا تواجه الولايات المتحدة فيه أي منافسين. في هذا السياق، تصبح القوة المهيمنة قادرة على أن تفرض قواعدها ورغباتها في الساحات: الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والدبلوماسية، بل وحتى الثقافية. وكما عبر جوزيف جوف، Joffeفإن القوة المهيمنة هي التي لها مصالح تمتد عبر كل النظام الدولي، وقوتها تفوق قدرات منافسيها بهامش كبير. والولايات المتحدة وحدها هي الدولة التي تملك مثل هذه القوة. وفي تحليل الدور العالمي الجديد للولايات المتحدة، تجرأت بعض المدارس بتشبيه الولايات المتحدة بالامبراطورية، خاصة بالإمبراطورية الرومانية. غير أن هذا التشبيه لم ينصرف إلى الغزو الامبراطوري القائم على الاستيلاء على الأراضي، بل إلى نظام تراتبي من علاقات القوة، تصبح فيه قوة واحدة أقوى بشكل واضح من أي قوة أخرى، وبشكل يمكنها من أن تقيم وجودا دائما في دول أخرى غالبا في صورة قواعد عسكرية.

هذه الأفكار والأوصاف حول قوة ومكانة الولايات المتحدة يستدعيها الأستاذ الأمريكي John Mcgromick في كتابه The European Superpower الذي صدر هذا العام عن ويناقش من خلاله علاقات القوى بعد الحرب الباردة. وخلال هذا النقاش، يطرح سؤالا جوهريا حول الولايات المتحدة، هو: هل هي في حالة انتصار ام انحدار؟ Triumph or Declineوهو يرجع الإحساس بانتصار الولايات المتحدة حتى إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة. ففي محاضرة عام ١٩٩٠، اعلن المعلق الامريكي "Charles Kvauthmmer" عن وصول لحظة القطب الواحد uni polar moment مجادلا بانه ليس هناك في العالم إلا قوة واحدة من الدرجة الأولى، وليست هناك مؤشرات عن ظهور قوة منافسة لها في القريب العاجل. وفي عام ٢٠٠٢، لام نفسه على تواضع توقعاته الاولى، وجادل بأن "لحظة القطب الأوحد" قد اصبحت "عصر القطب الأوحد The unipolar era". واعتبر أن السيطرة الأمريكية ليس لها مثيل في التاريخ، فقوتها البحرية والجوية والفضائية لا تجاري قدراتها التكنولوجية، فهي مسيطرة بكل المقاييس. كذلك ردد آخرون نفس النظرة المنتصرة.

ومنهم جون اكنبري الذي ادعى بـ "أننا نعيش في عالم القوة الأعظم الواحدة وليس هناك أمامها منافس جاد". وعلى المستوى الاقتصادي، فإن الولايات المتحدة تسيطر، لأن أوروبا قد "تحولت الى الداخل". كما جادل وليام ووفوت بأنه "ليس من المحتمل أن نتعرض -لمدة عقود قادمة - لأي تجاوز في أي من عناصر القوة الرئيسية"، وليست هناك إشارات عن محاولات من لاعبين آخرين لكي يوازنوا الولايات المتحدة. أما صمويل هنتنجتون، فكان رأيه أن الولايات المتحدة "هي القوة الوحيدة التي تمتلك تفوقا في كل مجال من مجالات القوة والقدرات للترويج للمصالح في كل مكان في العالم تقريبا".

وبحسب الرؤية التي طرحها شيفر Shafer، فإن الاستثنائية الأمريكية تعني أن الولايات المتحدة خلقت بشكل مختلف، ونمت بشكل مختلف ولهذا فيجب أن تفهم بصورة مختلفة، وفقا لشروطها وداخل سياقها. والقيم الأساسية، الاقتصادية والثقافية التي تعتمدها الولايات المتحدة، متميزة، كما أنها تقدم فرصا غير عادية. وبالتأكيد، فإن ادعاءات الاستثنائية قد استخدمت لكل تفسير وتبرر أعمال الولايات المتحدة.

وقد انعكست الاستثنائية الأمريكية في محاولات رونالد ريجان لإحياء الروح الأمريكية بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت، عن طريق إعادة تأكيد الأفكار والقيم التي اعتقد أنها جعلت الولايات المتحدة عظيمة وفريدة. كما عبر بيل كلينتون عن إحساسه بهذه الاستثنائية، بوصفه الولايات المتحدة بأنها القوة "التي لاغنى عنها" والبلد الوحيد الذي يمكن أن يصنع الفرق بين السلام والحرب، وبين الحرية والقمع، وبين الخوف والأمل. وقد أعيد إحياء فكرة الاستثنائية، ولكن بشكل عدواني، من جانب إدارة بوش الحالية، ربما لأنها تتلاءم مع الفكرة المحافظة التي تقول إن الولايات المتحدة يجب أن تستغل قوتها بشكل كامل. وفيما عبر بوش، فإن الولايات المتحدة "قد استهدفت في ١١ سبتمبر لأننا المنارة الأكثر إضاءة للحرية في العالم". وفي مؤتمر الحزب الجمهوري في سبتمبر ٢٠٠٤، قال إن

(*) سفير مصري سابق، المدير التنفيذي للمجلس المصري للشئون الخارجية.

الولايات المتحدة كانت "أعظم قوة للخير على وجه الأرض".

ويوضح Mccormick أن هناك مدرسة فكرية أخرى تنشط منذ فيتنام تقول إن قوة الولايات المتحدة قد تكون فى حالة انحدار، سواء كان نسبيا أو بشكل مطلق. ويكمن منطق مدرسة الانحدار فى خمسة محاور، هى:

* إن قوة الولايات المتحدة ليست كما كانت، وربما لم تكن أصلا بالقوة التى صورت بها.

* إن ادعاءات حكمة القيادة العالمية للولايات المتحدة قد أسئ وضعها، فبينما يعجب الكثيرون بما تقدمه الولايات المتحدة (تنمية الفرص الاقتصادية، والمنافسة، والقيادة التكنولوجية، وفرص التعليم، وجاذبية الثقافة الأمريكية)، فإن السياسة الخارجية الأمريكية مثار جدل وتعانى من تدهور فى مصداقيتها.

* وفقا لنظرية توازن القوى Balance of Power، فإنه من الحتمى أن سيطرة الولايات المتحدة سوف تشجع قوى أخرى لأن تصعد من أجل إقامة التوازن. وكما عبر كيينث والتر Kenneth Waltz، فإن "القوة الطاغية تدفع دولا أخرى لأن تتوازن معها". وهكذا، فإن الاتحاد الأوروبى والصين وقوى أخرى سوف تسعى للصعود وخلق التوازن مع الولايات المتحدة.

* إن الولايات المتحدة أكثر تعرضا، للخطر مما يعتقد قادتها وشعبها، ومصادر هذا الخطر متعددة، ومنها الإرهاب، والدول المارقة، والمخدرات، وعجز الميزانية، وإدمان البترول، والانقسامات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

* إن الولايات المتحدة لم تراع الفرق بين طموحاتها ومواردها. فوفقا لنظرية "فجوة ليبرمان" التى عبر عنها والتر ليبرمان عام ١٩٤٣، فإن "القائد يجب أن يوازن بين أهدافه ووسائله، فإن لم يفعل فإنه سوف يتتبع طريقا يؤدى إلى كارثة".

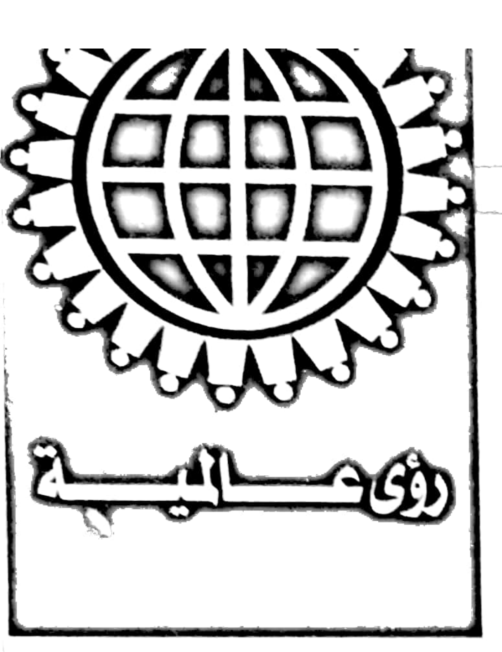
ويعتبر المؤرخ الأمريكى جون كيندى من أبرز دعاة نظرية الانحدار فى كتابه الذى نشره عام ١٩٨٧ حول "صعود وهبوط القوى العظمى". استخلص كيندى أن أوروبا والصين واليابان فى صعود، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى انحدار اقتصادى نسبى، وأن نظام القطبية الثنائية الأمريكية - السوفيتية قد استبدل بنظام متعدد الأقطاب. وجادل كيندى بأن الولايات المتحدة تواجه مشكلة "التمدد الامبريالى" Imperial Overstretch لأن مصالحها والتزاماتها أوسع من قدراتها للدفاع عنها جميعا فى وقت واحد.

غير أن عددا كبيرا من المفكرين عبروا عن اختلافهم مع هذا الطرح. فقد اعتبر هنتنجتون أن الولايات المتحدة قد مرت بعدة موجات من الانحدار والتجديد، ولكن "عبقريتها فى التجديد الذاتى" قد سادت فى النهاية. بل إن كيندى نفسه قد غير من تفكيره، مجادلا فى عام ٢٠٠٢ بأن المزيج من انهيار الاتحاد السوفيتى وركود الاقتصاد اليابانى ورد الفعل فى الولايات المتحدة تجاه الحديث عن الانحدار قد أدى إلى إعادة إحياء القوة الأمريكية. وهى الآن تعتقد انه لا شئ فى التاريخ يمكن أن يقارن بالنفوذ الغالب للولايات المتحدة باستثناء واحد هو الصين، وأنها يمكن يوما ما أن تشن تحديا جديا.

بدأت موجه من الاهتمام المتزايد من المعلقين الأمريكيين حول طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة القيادة الأمريكية، حتى قبل وصول الرئيس الحالى جورج بوش إلى السلطة. فقد حذر المؤرخ جارى ويلز عام ١٩٩٩ بأن الولايات المتحدة قد أصبحت "المستأسد فى العالم"، وأنها تفشل فى أن تقود بالإقناع، وأنها بدلا من ذلك تستعمل العمل السرى والتخريب والتهديدات لشق طريقها. وبعد أن جاء بوش إلى السلطة، فإن هذه الموجة قد تصاعدت. وقد انتقد جون كيندى حرب جورج بوش على الإرهاب، واصفا إياها بأنها شكلت أساسا لرؤية "إمبريالية جديدة"، أعطت فيها الولايات المتحدة لنفسها الحق فى أن تحدد التهديدات وتستخدم القوة، بما يهدد بتدمير نسيج المشاركات الدولية فى وقت أصبحت فيه الحاجة إليها شديدة. واستخلص كيندى أن هذا الأسلوب محمل بالخطر وغير قابل للاستمرار سياسيا، بل وضار دبلوماسيا، وسيترك الولايات المتحدة فى عالم أكثر عداوة وانقساما.

ويلاحظ فى جميع هذه التحليلات بروز أهمية القوة العسكرية. ولكن كما أظهرت حربا فيتنام والعراق، فإنه حتى قوة البلدان الضخمة قد لا تكون كافية لهزيمة وزعزعة معنوية خصم له دوافع، أيا كان فقر الجيش الذى يمتلكه. كما أظهرت أنه حتى قوة عظمى، مثل الولايات المتحدة، لا تستطيع تحقيق أهدافها بدون تأمين حلفائها.

من ناحية أخرى، فالإنفاق العسكرى الضخم الذى يستخدم دائما كدليل على قوة الولايات المتحدة قد يكون فى الحقيقة دلالة على الضعف، لأنه فى الوقت الذى ينفق فيه الأمريكيون هذا المبلغ الضخم على السلاح، فإن الأوروبيين ينفقون أكثر على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تستوعب هذه المستويات العالمية من الإنفاق العسكرى فقط بسبب نموها الاقتصادى. فإذا ما انخفض هذا النمو، فإن معدل الإنفاق العسكرى سوف تكون له وطأة ثقيلة على أكتاف دافعى الضرائب. وبالاضافة إلى قصور القدرة العسكرية، فإن هناك على الأقل ثلاثة أسباب إضافية للتساؤل عن قدرة الولايات المتحدة على تحويل قوتها الى نفوذ. ويحدد ماكورميك السبب الأول فى أن الولايات المتحدة تواجه مجموعة من المشكلات الاقتصادية الداخلية، ليس أقلها العجز التجارى والعجز فى الميزانية. أما السبب الثانى، فهو الانقسامات الداخلية المتزايدة. إن انقسام الولايات المتحدة إلى ولايات "زرقاء" و"حمراء" فى انتخابات عام ٢٠٠٤ كان عرضا على انقسامات أعمق، مما أثار التساؤل عما إذا كانت هناك فعلا رؤية أمريكية موحدة عن العالم، فالأمريكيون منقسمون بشكل حاد حول العديد من القضايا الاجتماعية من الإعدام إلى الإجهاض، والصلاة فى المدارس، والزواج المثلى. وهم منقسمون على خطوط عنصرية تتجاوز الانقسامات القديمة بين البيض والسود بسبب النمو السريع للأقليات الآسيوية واللاتينية. وهم منقسمون على خطوط اقتصادية، حيث توجد فجوة واسعة فى الثروة. وينعكس كل ذلك فى انقسامهم حول أولويات السياسة الخارجية، ومكانة الولايات المتحدة فى العالم. ويتعلق السبب الثالث بقدرة الولايات المتحدة على القيادة، والتى تتقوض بالانقسام المتزايد بين الأمريكيين وباقى شعوب العالم حول القواعد السياسية والقيم الاجتماعية، مما يقوض النفوذ المعنوى الذى تمتعت به يوما الولايات المتحدة. ويبدو ذلك واضحا فى الاختلاف حول قضايا مثل الإرهاب، والشرق الأوسط، والمحكمة الجنائية، ومعاهدة الألغام، وتأمين الأمم المتحدة، وقضايا البيئة العالمية.



الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال

عمرو عبد العاطى (*)

إن التحديات المختلفة التى تواجهها الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلى والخارجى، منذ تولى الرئيس جورج بوش الابن الحكم، ودخول الولايات المتحدة فى حربين: أفغانستان (٢٠٠١)، والعراق (٢٠٠٣) شجع بعض المراقبين على القول إنها تواجه الآن بداية النهاية لعصر هيمنتها الأحادية. ويستند المراقبون فى ذلك إلى تحليل بول كيندى فى كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى"، والذى ذهب إلى أن التمدد المفرط "Overstretch"، كان نقطة البداية لزوال امبراطوريات عظمى مثل الرومانية والبريطانية. من ناحية أخرى، يذهب آخرون إلى القول إنه رغم المأزق الذى تواجهه الولايات المتحدة، فإن المجال لا يزال مفتوحا أمامها للحفاظ على تماسكها وتفوقها وهيمنتها على جميع المستويات. وقد كان التساؤل حول مستقبل القوة الأمريكية محور العديد من الكتابات الغربية والأمريكية، نستعرض منها هنا ما نشرته مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs الأمريكية، الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية Council On Foreign Relations فى عددها عن شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٨، من مقالتين متميزتين، تبحثان هل انتهى عصر الهيمنة والأحادية الأمريكية. المقالة الأولى(١) لرئيس مجلس العلاقات الخارجية، والأكاديمى والسياسى الأمريكى البارز "ريتشارد هاس"، والثانية(٢) لمحرر مجلة النيوزويك للنسخة الدولية "فريد زكريا".

نظام دولى جديد :

فى بداية طرح "هاس" لرؤيته لمستقبل النظام الدولى فى ظل احتدام الجدل حول مستقبل هذا النظام، يعارض من يقولون إنه نظام متعدد الأقطاب (Multipolar)، الذين يرون أنه يضم ست قوى فاعلة -الصين، الهند، الاتحاد الأوروبى، اليابان، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية- يصل عدد سكانها إلى ما يقرب من نصف سكان العالم، ويمثل ناتجها القومى الإجمالى ما يقرب من ٧٥٪ من الناتج الإجمالى العالمى، وأن إنفاقها العسكرى يفوق ٨٠٪ من إجمالى الإنفاق العسكرى العالمى. وعلى خلاف هؤلاء، يرى هاس أن النظام الدولى الجديد يتجه نحو نظام عديم الأقطاب (Age of Nonpolarity)، حيث إن هناك تعددا فى مراكز القوى، ولكنه تعدد مختلف عن التعددية القطبية التقليدية.

يتميز هذا النظام الجديد، من وجهة نظر هاس، بصعود فاعلين غير الدولة القومية (Non State Actors)، فى الوقت الذى تشهد فيه تلك الدول القومية العديد من التحديات، سواء على المستوى الدولى من المنظمات الدولية، أو على المستوى القومى من الجماعات المسلحة، أو فى الداخل من المنظمات والتجمعات غير الحكومية.

وسيشهد هذا النظام تعدد وتشتت مراكز القوى من حيث انتشارها وتعدد من يملكها. فبجانب وجود ست قوى كبرى -السابق الإشارة إليها- يرى "هاس" أن هناك دولا صاعدة كقوى إقليمية، مثل البرازيل، وفنزويلا، والسعودية، ومصر، .. وهناك قوى أخرى مثل المنظمات الدولية -بشقيها الدولى والإقليمى- والشركات متعددة الجنسيات، ووسائل الإعلام، والجماعات المسلحة والإرهابية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، فضلا عن بعض المدن داخل دولها كمدينتى نيويورك وشنغهاى.

ورغم تزايد ظهور قوى جديدة، إلا أن "هاس" يرى أن الولايات المتحدة سوف تظل القوة الكبرى، حيث تنفق أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنويا على قواتها العسكرية، ويرتفع هذا الرقم إلى ٧٠٠ مليار دولار سنويا عند إضافة العمليات العسكرية فى العراق

(*) منسق ومحرر تقرير واشنطن، احد مشاريع معهد الأمن العالمى بواشنطن.

وأفغانستان. ويرجع "هاس" عدم قدرة مجموعة من الدول على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تزايد قوة معاداة الولايات المتحدة عالميا إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هى كالآتى:

١- عدم تكافؤ تلك القوى الصاعدة مع القوة الأمريكية. فعلى الرغم من تزايد الناتج الإجمالى القومى الصينى ومعدل النمو الاقتصادى عن نظيره الأمريكى، إلا أن تلك الزيادة لا تذهب إلى الدفاع والقوة العسكرية نظرا لتزايد عدد السكان. كما أن الهند أيضا تواجه معضلة تزايد عدد السكان وتزايد معدل البيروقراطية وتراجع البنية التحتية. أما الاتحاد الأوروبى، الذى يفوق ناتجه القومى الإجمالى نظيره الأمريكى، فإنه لا يتحرك كأمة واحدة -دولة قومية- وليس قادرا على لعب دور القوى الكبرى. من ناحية أخرى، تعانى اليابان من غياب القوة السكانية والثقافة السياسية اللازمة للعب دور القوى الكبرى، فضلا عن أن روسيا -وريثة الاتحاد السوفيتى السابق- تعانى من أزمات اقتصادية وتحديات داخلية تفقدها تماسكها.

٢- السلوك الأمريكى الذى يقوض ظهور قوى منافسة: نجحت إدارة بوش فى عزل مجموعة من الدول، لكنها فى الوقت نفسه ساعدت على ظهور قوى أخرى ترى أن السياسة الأمريكية تمثل تهديدا لمصالحها الوطنية.

٣- استمرار اعتماد القوى الكبرى الأخرى على النظام الدولى الحالى لرفاهيتها الاقتصادية واستقرارها السياسى، فهى لا تريد إحداث اضطرابات فى ذلك النظام الذى يخدم مصالحها، وهى تلك المصالح التى ترتبط بصورة أساسية بتدفق البضائع والخدمات والأفراد والاستثمارات عبر الحدود، وللولايات المتحدة دور كبير فيها.

ولكن هذا التفوق لا يصرفنا عن تراجع المكانة الأمريكية عالميا -حسبما أشار هاس - والذى يستتبعه تراجع فى القوة الأمريكية، وبالتالى تراجع فى القدرة على التأثير. وقد ظهر هذا التراجع فى عدد من المجالات، منها:

أولا- فى المجال الاقتصادى: فقد انخفض الناتج القومى الإجمالى الأمريكى عند مقارنته بالعمالقة الآسيويين، فقد وصل معدل النمو فى تلك البلدان إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف نسبته بالولايات المتحدة. وليس انخفاض معدل النمو والناتج القومى الإجمالى للولايات المتحدة المؤشر الوحيد على تراجع مكانة واشنطن اقتصاديا، ولكن ارتفاع الثروة المحلية داخل بلدان، مثل المملكة العربية السعودية والصين والكويت وروسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، يعد سببا آخر. فقد أصبح هناك تمركز لمصادر القوة فى تلك البلدان نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعى، فهى تنمو بمعدل تريليون دولار سنويا، ويستمر تمركز مصادر الثروة فى تلك البلدان مع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد الطلب الصينى والهندى.

وفى سياق التعبير عن مخاطر انتقال الثروة إلى الدول المصدرة للنفط، يقول أحد الخبراء الأمريكيين فى مجال الطاقة، بجلسة استماع بالكونجرس الأمريكى، "إن الارتفاع فى أسعار الطاقة يمكن دول الأوبك من شراء بنك أمريكا بعائدات شهر واحد، وشركة أبل للكمبيوتر بعائدات أسبوع، وشراء جنرال موتورز بعائدات ثلاثة أيام"(٣).

هذا، وقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة فى سواق الأوراق المالية والتبادلات التجارية، فأصبحت لندن تحل محل نيويورك كمركز عالمى. كما حلت عملات أخرى محل الدولار الأمريكى فى المعاملات المالية، وهناك تحرك لإجراء المعاملات النفطية باليورو أو عملات أخرى محل الدولار، وهو ما يزيد من الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

ثانيا- فى المجال العسكرى: الإنفاق العسكرى الأمريكى الذى يفوق العديد من القوى الصاعدة لا يعد مؤشرا كافيا على القدرة العسكرية الأمريكية، فأحداث الحادى عشر من سبتمبر أظهرت أن حدثا إرهابيا صغيرا قد ينتج عنه خسائر مادية وبشرية هائلة. كما أن العديد من مناطق النزاع التقليدية تحتاج إلى عدد كبير من الجنود ذوى تسلح قليل أكثر من مجموعة صغيرة من الجنود الأمريكيين المدربين والمسلحين تسلحا جيدا، فالكثير من الأسلحة الحديثة قد لا تكون مناسبة فى النزاعات التقليدية، كما تراجعت قدرة الولايات المتحدة فى الولوج فى أى نزاعات مستقبلية.

ثالثا- سياسيا ودبلوماسيا: فقد تراجعت القوة التأثيرية للولايات المتحدة، وتراجعت نتائج المساعدات والضغوط والعقوبات على دول المانعة. فالولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط وتفرض قيودا على النظام الإيرانى بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية (الترويكا الأوروبية). وقد تراجع دورها أمام قوى دولية أخرى كالصين، التى أضحى لها دور جلى فى الأزمتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية، وتمتلك أوراقا للضغط فى عدة ملفات.

رابعا- ثقافيا ومعلوماتيا: تراجعت القوة الأمريكية على الجانبين الثقافى والمعلوماتى، فبوليوود (السينما الهندية) تنتج أفلاما أكثر من هوليوود الأمريكية. كما أصبحت هناك خيارات متعددة ومنافسة للبرامج والتليفزيونات الأمريكية، فى وقت أضحت فيه المدونات والمواقع الإلكترونية فى الكثير من الدول منافسا قويا للولايات المتحدة فى تقديم الأخبار والتحليلات.

أفول القطبية الأحادية :

فى الوقت الذى لا يتوقع فيه صعود قوى أخرى -للأسباب السابق الإشارة إليها- فإن النظام الدولى الأحادى القطبية سوف ينتهى ويتحول إلى نظام جديد عديم الأقطاب يشهد نموا فى مراكز القوى. وهناك ثلاثة تفسيرات لذلك، وهى كالآتى:

التفسير الأول: ذو بعد تاريخى ويتعلق بعملية نمو الدول، التى تشهد توليد وتراكم الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، والتى تؤدى إلى الرفاهية، والتى تشكل العماد الرئيسى للشركات والمؤسسات، وهو الأمر المحفز لصعود قوى جديدة لا يمكن إيقافها، حيث ينتج مجموعة من مراكز القوى القادرة على التأثير إقليميا وعالميا.

وهو ما ذهب إليه دافيد روثكوبوف David Rothkopf، الأستاذ الزائر بمؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، فى كتابه "الطبقة العليا .. نخبة القوى العالمية والعالم الذى يشكلونه"، والذى يرى فيه أن هناك قوى جديدة تتمثل فى الشركات والمؤسسات، وبعض الأفراد، وجماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وبعض الإعلاميين، ورجال دين، وأن القليل منهم مسئولون سياسيون يمكنهم إدراك حجم التأثير الذى يمكن أن يحدثوه(٤).

التفسير الثانى: يتعلق بالسياسة الأمريكية فى مجال الطاقة. فبعد أزمة النفط العالمية فى عام ١٩٧٣، زاد الاستهلاك الأمريكى من النفط بنسبة ٢٠٪، وتزايد الطلب الأمريكى على النفط الخارجى، وهو ما سبب زيادة فى أسعاره، مما جعل الدول المصدرة للنفط قوى عالمية لها قدرة على التأثير بعد انتقال مصادر الثروة إليها، وزيادة معدل النمو فيها لارتفاع أسعار النفط.

كما أن الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية فى أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعا فى الاقتصاد الأمريكى. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠١، أصبحت تعانى من عجز يقدر بـ ٢٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧ . وما الأزمة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى خلال الأشهر الماضية من أزمة الرهن العقارى وأزمة الائتمان وارتفاع أسعار النفط، إلا انعكاس لتلك السياسات.

التفسير الثالث: يتعلق بظاهرة العولمة، والتى زادت من سرعة تدفق المنتجات الصناعية والإشارات التليفزيونية والأموال والمخدرات عبر الحدود، وبالتالى دعمت نظاما دوليا عديم الأقطاب من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: إن التدفق عبر الحدود يكون خارج إدارة وسيطرة الحكومات وبدون علمها، بما قلل من تأثير القوى التقليدية.

الاتجاه الثانى: إن هذا التدفق يعزز من قوى الفاعلين غير الدول القومية، مثل مصدرى الغاز والجماعات الإرهابية والشركات متعددة الجنسيات، مما مكن من أن تمتلك جماعات وأفراد مصادر قوة قد تفوق مثيلاتها لدى الدول القومية التقليدية.

تغير الدور الأمريكى فى ضوء تحديات النظام الدولى الجديد :

لا يؤثر هذا النظام الدولى الجديد الذى يصفه هاس بأنه عديم الأقطاب على الولايات المتحدة فقط، ولكن على باقى دول العالم أيضا. حيث إنه فى ظل تعدد مراكز القوى والتأثير، يصعب إحداث إجماع دولى عند مواجهة الأزمات الدولية، مما يحمل فى طياته تقويض عمل المنظمات الدولية أيضا.

ويمثل تزايد الدول العاصية -كإيران حاليا- والجماعات الإرهابية تهديدا لواشنطن فى إطار هذا النظام. كما يهددها أيضا منتجو الطاقة الذين قد يختارون تقليل إنتاجهم، أو البنوك المركزية التى قد تتخذ - أو تتوقف عن اتخاذ - إجراءات من شأنها التأثير على قوة ودور الدولار الأمريكى عالميا.

ويعول "هاس" على دور للولايات المتحدة فى تقليل التحديات والفوضى التى ستعم هذا النظام الدولى الجديد. وهذا لا يعنى - حسب هاس- أحادية قطبية، بل يعنى أن الولايات المتحدة ستظل لها قدرة على ترتيب وتحقيق استقرار النظام الدولى أكثر من أى قوة أخرى.

ويرتبط نجاح واشنطن فى لعب هذا الدور بتقليل استهلاك الطاقة والاعتماد على الخارج، مما يقلل من الضعف الأمريكى أمام موردى النفط. ولكن هل يمكن أن يحدث ذلك بدون التأثير على الاقتصاد الأمريكى؟

يركز "هاس" أيضا على ضرورة تعزيز الأمن القومى الأمريكى لمواجهة أى هجمات إرهابية، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والمواد النووية غير المؤمنة، وأن يكون هناك بنك لليورانيوم المخصب خاضع لمؤسسة دولية لإمداد الدول الراغبة فى امتلاك طاقة نووية سلمية، وتقديم الدعم العسكرى والأنظمة الدفاعية للدول التى تواجه تحديات نووية من دول الجوار، بدلا من أن تلجأ لامتلاك إمكانيات نووية غير سلمية، وفرض عقوبات، بل واستخدام القوة العسكرية لتقويض سلوك الدول الراغبة فى امتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية.

وهنا يفرق"هاس" بين الضربات الإجهاضية(Preemptive) والاستباقية(Preventive) التى قد تؤدى إلى عدم استقرار نظام اللاقطبية، وتدفع الدول إلى امتلاك قوى نووية لردع الدول الأخرى عن مهاجمتها. ويضيف مجالات أخرى للدور الأمريكى فى هذا النظام الدولى الجديد، تتمثل فى محاربة الجماعات الإرهابية، وتقويض أنشطتها، ولن تنجح الولايات المتحدة فى هذا بدون محاربة سبل تجنيد وتعبئة الأفراد لتلك الجماعات.

وفى ظل هذا النظام الذى تتعدد فيه مراكز القوى، يصعب الحصول على موافقة جميع الأعضاء، مما ينتج عنه أن تكون العلاقات انتقائية وموقفية، فيكون هناك حلفاء فى قضية، وأعداء فى قضية أخرى، وتتعقد الوسائل الدبلوماسية. ويختتم "هاس" مقالته بأن هذا النظام الدولى الجديد صعب وخطير، ولكن تزايد درجات الاندماج الدولى سوف يسهم فى دعم الاستقرار.

موقع الولايات المتحدة فى النظام الدولى الجديد:

أما فريد زكريا(٥)، فيؤكد أيضا أن العالم يشهد حاليا المرحلة الثالثة من التحولات العالمية. وقد تمثلت المرحلة الأولى فى صعود العالم الغربى فى بدايات القرن الخامس عشر، وانتهت فى أواخر القرن الثامن عشر. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت مع نهايات القرن التاسع عشر، وتمثلت فى صعود نجم الولايات المتحدة، وقد كانت أكبر قوة منذ الإمبراطورية الرومانية. وتتمثل المرحلة الثالثة – وهى التى نشهدها حاليا– فى صعود دول ذات معدلات نمو غير متوقعة. ورغم تركز هذه الدول حاليا فى آسيا، فإن قصر هذا التحول على القارة الآسيوية لا يعد وصفا دقيقا لهذه المرحلة الثالثة من تطور النظام الدولى.

يؤكد فريد زكريا أن الولايات المتحدة لا تزال لها مكانتها العالمية فى كافة المجالات. كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكى يعد، فى نظره، غير ملحوظ، حيث تشير بعض التوقعات إلى أنه فى عام ٢٠٢٥ سوف سيصل الاقتصاد الأمريكى إلى ضعف حجم الناتج القومى الإجمالى الصينى. كما أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر قوة عسكرية من حيث الإنفاق العسكرى، حيث تنفق واشنطن أكبر من باقى الدول الأربع عشرة التى تليها فى مرتبة الإنفاق العسكرى على الأبحاث والتطويرات الدفاعية، والذى يقدر بـ ٥٠٪ من الإنفاق العالمى على الدفاع، وما نسبته ٤,١٪ من الناتج القومى الإجمالى.

وتعد اشنطن مهد الصناعات النانوتكنولجية (الصناعات التكنولوجية الدقيقة) والبيولوجية، حيث تتفوق على باقى الدول الأخرى، وتحقق منها أرباحا طائلة، فقد بلغت عائداتها من الصناعات التقنية الحيوية أكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو خمسة أضعاف ما تحققه أوروبا، ويوازى ٧٦٪ من العائدات العالمية من التقنية الحيوية.

ويخلص زكريا فى مقالته إلى أنه من الصعوبة بمكان المقارنة بين سقوط الإمبراطورية البريطانية وحالة الولايات المتحدة اليوم. فقد سقطت الأولى لأسباب تتعلق بسوء أحوالها الاقتصادية، ولكن الثانية لا تزال تمثل القوة الفاعلة فى تشكيل العالم، خاصة إذا تغلبت على تأزمها السياسى وأعادت صياغة سياساتها لتلائم عالما يشهد صعود قوى أخرى.

ويشير زكريا إلى أن هذا النظام العالمى الجديد الذى يشهد صعود قوى أخرى لا يتعارض مع قوة الولايات المتحدة. فالقوى الصاعدة تؤمن بحرية السوق والقيم الديمقراطية –التى تختلف من دولة إلى أخرى– وأيضا قيم الشفافية والمحاسبية، التى هى قيم أمريكية. وعلى الرغم من الدور الأصغر للولايات المتحدة فى هذا النظام الدولى الجديد، إلا أنه عالم تهيمن عليه القيم والنماذج الأمريكية بشكل قوى.

كيف تتعامل الولايات المتحدة مع النظام الدولى الجديد؟

على عكس "هاس"، يرى "زكريا" أن النظام الدولى الجديد سيكون نظاما متعدد الأقطاب. وفى ظل هذا النظام، على الولايات المتحدة الاختيار بين محاولة الحفاظ على استقرار هذا النظام الدولى الجديد الذى بدأ فى التشكل، أو مشاهدة صعود تلك القوى، محدثة تفككا فى النظام العالمى الذى أنتجته الولايات المتحدة خلال الأعوام الستين الماضية.

وقد اختارت واشنطن الخيار الأول الذى كان محور مقالة دانيال دريزنر(٦) بعدد مارس/ابريل ٢٠٠٧ من مجلة الشئون الخارجية. فقد عملت الولايات المتحدة على إدماج القوى الصاعدة – الصين والهند – فى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وفى قضايا تتنوع مابين الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحتى قضايا البيئة، وذلك إحياء لما كان ينادى به "بوش الأب" من نظام عالمى جديد، ولكنه اليوم – حسب دانيال – (ما بعد النظام العالمى الجديد).

ولمواجهة هذا الصعود القوى، بدأت واشنطن فى إجراء العديد من التغيرات لمواجهة صعود تلك القوى الكبرى، تمثل أحدها فى إعلان الرئيس الأمريكى بوش الابن فى أغسطس ٢٠٠٤ خفض حجم القوات الأمريكية المرابطة فى الخارج، وإغلاق ٣٥٪ من القواعد العسكرية فى الخارج بحلول عام ٢٠١٤. كما سعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى نقل المئات من موظفيها من أوروبا إلى تلك البلدان الصاعدة.

هذا بالإضافة إلى إقامة علاقات جديدة وقوية مع تلك القوى الصاعدة مثل الصين، حيث أعلن العديد من المسئولين الأمريكيين عن حاجة الولايات المتحدة إلى أن تكون الصين عضوا مسئولا فى النظام العالمى الجديد، وبدأت قضايا التعاون تتصدر أجندة لقاءات مسئولى البلدين، والتى تتنوع مابين التعاون فى مجال الطاقة والخدمات المالية وأسعار الصرف، وكذلك التعامل مع ملفى كوريا الشمالية ودارفور، والكثير من الملفات الأخرى.

وفى هذا الإطار، حسنت الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند، فكان الاتفاق النووى بين البلدين لأغراض مدنية، والاعتراف الأمريكى بالهند كقوة نووية، والاتفاق على الالتزام الهندى بمبادئ الحد من الانتشار النووى فيما يخص برنامجها النووى، وإن كان خارج دائرة تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رؤية ختامية :

فى التحليل الأخير، يمكن القول إن مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا يرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمى الجديد، الذى يشهد صعود قوى جديدة وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى فى العالم، إلا أننا نجدها اليوم تتعثر بشدة فى حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التى يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى العظمى الأخرى. وفى حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة، فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلى نظام تعددى جديد، من دون كوارث وحروب تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

وفى واقع الأمر، لا تستطيع أى قوة أن تزيح الولايات المتحدة من موقع الزعامة، ولن تنتهى الولايات المتحدة إلا فى الحالات الثلاث التالية(٧):

الحالة الأولى: إذا ما توسعت الولايات المتحدة فى اهتماماتها وأدوارها العالمية بما يحملها أعباء تفوق طاقتها، وإذا ما أمعنت فى تأدية دورها الأحادى المتفرد.

الحالة الثانية: إذا ما تفجرت التناقضات الداخلية الإثنية والدينية والعرقية والاقتصادية، التى تؤدى فى نهاية المطاف إلى شرذمة الولايات المتحدة وإضعافها.

الحالة الثالثة: إذا استشرى فيها الفساد الذى سيؤدى إلى زعزعتها وتدميرها اقتصاديا وبنيويا وسياسيا، وإحلال الفوضى محل الاستقرار والتماسك الداخلى.

من ناحية أخرى، تزخر المكتبة العربية بالأدبيات التى ترى أن سقوط القوة العظمى الأمريكية وشيك استنادا إلى ما تشنه من حروب توسعية، مضيفة أن كافة الإمبراطوريات على مر التاريخ لجأت إلى استخدام القوة وأصبحت أكثر دموية فى مراحل سقوطها. وترى العديد من الكتابات العربية والغربية، بل والأمريكية، أن استراتيجية التوسع العسكرى الخارجى الذى أرادته الإدارة الأمريكية كحل لأزمتها الاقتصادية، وإمعانها فى التمدد المفرط الذى تحدث عنه بول كينيدى فى كتابه -السابق الإشارة إليه- ستكون سببا أساسيا فى انهيار الإمبراطورية الأمريكية "الوشيك" و"المدوى"(٨).

الهوامش :

1- Richard N. Haass, The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, Foreign Affairs, May/June 2008, at:

ww.foreignaffairs.org/20080501faessay87304/richard-n-haass/the-age-of noplarity.html?mode=print

2- Fareed Zakaria, The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest, Foreign Affairs, May/June 2008, at:

www.foreignaffairs.org/20080501facomment87303/fareed-zakaria/the-future-of-american-power.html?mode=print

٣- توماس فريدمان، تهاوى موازين القوى، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٤ مايو ٢٠٠٨.

٤ - لعرض موجز لهذا الكتاب، يمكن الرجوع إلى:

- David Rothkopf, Superclass: The Global Power Elite and the World They Are Making, Publisher: Farrar, Straus and Giroux, March 2008, at Carnegie Endowment for International Peace,

www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=20002&prog=zgp&proj=zusr&zoom_highlight=superclass

٥- تلك المقالة هى جزء من كتابه الجديدة المعنون "عالم ما بعد أمريكا" The Post-American World، الصادر فى شهر مايو ٢٠٠٨ . ولعرض لهذا الكتاب، يمكن الرجوع إلى:

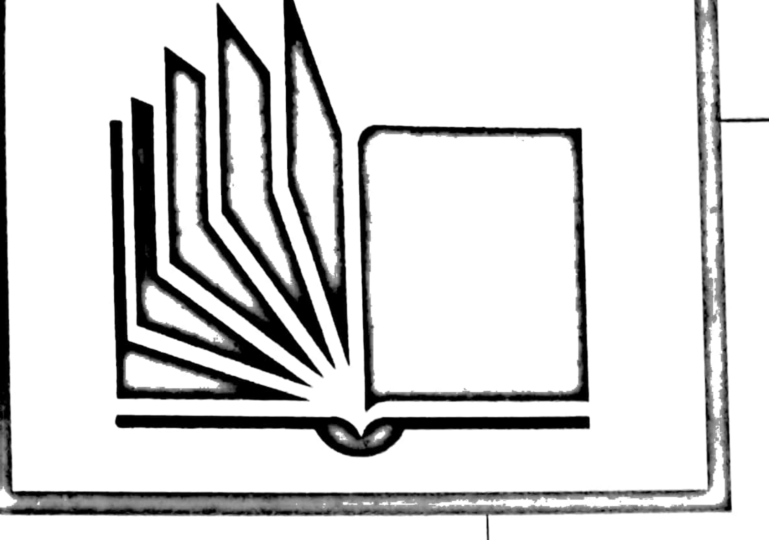
- Michiko Kakutani, A Challenge for the U.S.: Sun Rising on the East, New York Times, May 6, .2008 At:- http://www.nytimes.com/06/05/2008/books/06kaku.html?_r=1&oref=slogin

6- Daniel W. Drezner, The New New World Order, Foreign Affairs , March/April .2007 at:-

www.foreignaffairs.org/20070301faessay86203/daniel-w-drezner/the-new-new-world-order.html?mode=print

٧- غازى شعيا، النظام الجديد مدول لا معولم (العولمة الثقافية والنظام)، شئون الأوسط، السنة ١٤، العدد ١١٣، شتاء ٢٠٠٤، ص١٢١.

٨ - لمزيد من الرؤى العربية والغربية والأمريكية التى تتحدث عن سقوط الولايات المتحدة نتيجة لسياساتها الحالية، يرجى الرجوع إلى: فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ٢٠٠٨).



قوانين مكافحة الإرهاب.. تطبيق لالتزام دولى

د. أحمد أبو الحسن زرد

وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٨

فى عالم متغير يعانى من ظاهرة الإرهاب التى طالت عواصم أمريكية وأوروبية وعربية وآسيوية وإفريقية عديدة، كان ضروريا التحرك لمواجهة تلك الظاهرة بعمل دولى مشترك يعزز لجوء دول كثيرة إلى سن قوانين لمكافحة الإرهاب. وفى هذا السياق، أعدت الأمم المتحدة قانونا نموذجيا لمكافحة الإرهاب، قامت أكثر من ٤٠ دولة بتطبيقه والاحتفاء به.

ومن هنا، تأتى أهمية كتاب د. أحمد أبو الحسن زرد عن (قوانين مكافحة الإرهاب .. تطبيق لالتزام دولى) من منطلق كون تلك القوانين تشكل تطبيقا لالتزامات قانونية دولية، فى مقدمتها قرارات مجلس الأمن، وتوصيات كثير من المحافل الدولية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). ويضم الكتاب أحد عشر فصلا تشكل عملا موسوعيا تحليليا متكاملا.

جاء الباب الأول تحت عنوان (الإرهاب كظاهرة عالمية)، وتناول ظاهرة الإرهاب فى سياق عصور التاريخ المتعاقبة، القديم والوسيط والحديث، حيث تداعت حوادث إرهابية متفرقة فى مواقع جغرافية عديدة ومتنوعة، تشير إلى أن الظاهرة الإرهابية لا ترتبط بدين معين أو جنسية لذاتها أو منطقة جغرافية دون أخرى. ولكن الاهتمام ببحث أسباب الإرهاب ودوافعه تزايد عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وإن اختلفت الرؤى حول الأسباب والدوافع. لكن الرأى الغالب ذهب إلى أن الأسباب الرئيسية للإرهاب تتمثل فى الفقر المدقع، والنظام والهيكل الاجتماعى غير العادل، والفساد، والاحتلال الأجنبى، والاستغلال الشديد، والتطرف الدينى، والانتهاك المنظم لحقوق الإنسان، والتهميش الاقتصادى، والاستلاب الثقافى نتيجة العولمة. ويعنى هذا أن الإرهاب يشكل تهديدا للمجتمع الدولى ككل، ويهدد على وجه التحديد السلم والأمن الدوليين، مما استوجب تعامل مجلس الأمن مع تلك الظاهرة التى تؤرق البشرية جميعا.

وحول إشكالية تحديد مصطلح الإرهاب، يعرض الفصل الثانى للمصطلح ومفهومه فى القواميس العربية والأجنبية والمحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب، وكذلك تعريف الإرهاب فى إطار المنظمات الدولية، ابتداء من الأمم المتحدة إلى منظمة الدول الأمريكية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والاتحاد الأوروبى، ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقى حاليا). ويختتم المؤلف مجمل تعريفات الإرهاب من قبل تلك المنظمات بأحدث تعريف دولى أطلقته اتفاقية شنغهاى لمحاربة الإرهاب، وجاء به أنه يقصد بالإرهاب (وفقا للمادة الأولى للاتفاقية) أى عمل يعرف على أنه اعتداء على أى من الاتفاقيات المدونة فى ملحق هذه الاتفاقية، وكما هو معروف فى هذه الاتفاقية، وأى عمل يهدف إلى قتل أو إحداث أذى جسدى خطير لأى من المدنيين أو أى شخص غير منخرط فى أعمال عدائية أو صراعات مسلحة، أو أى عمل يتسبب فى إحداث تخريب فى أى من المنشآت، أو أى عمل يهدف إلى تنظيم أو تخطيط أو مساعدة أو تحريض على أعمال تستهدف إرهاب المواطنين، أو النيل من الأمن العام، أو إجبار السلطات العامة على عمل، أو الامتناع عن القيام بأى تحرك .. يجب أن تتم محاكمته طبقا للقوانين الوطنية للدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

ويعرض الفصل الثالث لقوانين مكافحة الإرهاب من منطلق كونها التزاما قانونيا دوليا، ومرجعيتها الأساسية قرارات مجلس الأمن، وأهمها القرار ١٣٧٣ الصادر عام ٢٠٠١، والقرار ١٦٢٤ الصادر عام ٢٠٠٥، وبموجبهما تلتزم الدول بتقديم تقارير حول الإجراءات التى اتخذتها والقوانين التى أصدرتها كمنع ومكافحة الإرهاب، وكذلك الاتفاقيات الدولية التى تجرم الإرهاب، والتى وصل عددها إلى ١٣ اتفاقية دولية شاملة، والاتفاقيات الإقليمية التى أصبحت الدول أطرافا بها.

ويخصص المؤلف الفصل الرابع لدور مصر فى مكافحة الإرهاب، بحكم كونها من الدول التى عانت كثيرا من الجرائم الإرهابية فى القرن العشرين. ولم تكف مصر عن مناشدة المجتمع أن يكتل جهوده فى مكافحة الإرهاب، درءا لشروره، على استقرار الأنظمة السياسية ومساسه بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة. ومن هنا، يأتى وضع تشريع لمكافحة الإرهاب فى إطار استراتيجية مصر الشاملة لمكافحة هذه الظاهرة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة توافق قانون مكافحة الإرهاب مع المعايير الدولية.

وحول تجارب القارات والتجمعات الدولية المختلفة فى صياغة تشريعات مكافحة الإرهاب، يستعرض المؤلف من الفصل الخامس إلى الفصل الحادى عشر نماذج مختارة لتجارب تشريعات وقوانين دول من كل من أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك)، ومن الدول الأوروبية (بريطانيا - فرنسا - إيطاليا - إسبانيا - البرتغال - النرويج)، ومن الدول الآسيوية (اليابان - إندونيسيا - ماليزيا - تايلاند - تركيا - أرمينيا - إيران)، ومن الدول العربية (الأردن - البحرين - الجزائر - تونس). كما يستعرض تجارب استراليا، ونيوزيلندا، وجزر المحيط الهادى (مارشال وفانواتو)، ومن الدول الإفريقية (نيجيريا - أوغندا - جنوب إفريقيا - موريشيوس - كينيا - جامبيا - ناميبيا)، ومن دول أمريكا اللاتينية (ساموا - سانت كيتس ونيفيس - شيلى - جواتيمالا - جرينادين).

وبعد تقصى حال قوانين مكافحة الإرهاب فى عالمنا المعاصر، يسجل المؤلف فى خاتمة الكتاب عددا من الحقائق والنتائج والاستنتاجات، فى مقدمتها:

- إن الإرهاب لم يعد شأنا محليا وطنيا، ومن ثم أقرت الجماعة الدولية مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية. وتشكل تلك الأطر القانونية فى مجموعها أساسا قانونيا دوليا لمواجهة تلك الظاهرة.

- على الرغم من عدم توافق الجماعة الدولية

على تعريف واضح ومحدد لمفهوم الإرهاب، إلا أن هناك توافقا على تجريم عدد من الأعمال الإرهابية التى اشتملت عليها الاتفاقيات الدولية المتسارعة.

- إن وضع قيود - وإن كانت مؤقتة - على حقوق الإنسان يجد تبريره فى إطار أهم وأشمل، هو توفير الحماية للمجتمع فى مواجهة الهجمات الإرهابية، أى تحقيق أمن المجتمع، وإن كان ذلك على حساب الإيقاف لعدد من حقوق الإنسان. بيد أن قوانين مكافحة الإرهاب كفلت حقوق المواطن فى كافة الظروف، حيث جعلت ممارسة الإجراءات التى قد تمس الحقوق الأساسية للمواطن تتم بالأساس على سبيل الاستثناء، وتحت رقابة القضاء فى كافة مراحل التحقيق فى الجرائم الإرهابية، وتلغى كافة القيود، متى زال خطر الإرهاب.

وأخيرا، يضيف المؤلف إلى هذا العرض التحليلى لقوانين مكافحة الإرهاب ملحقا وثائقيا لعدد من اتفاقيات وقوانين مكافحة الإرهاب.

د. أحمد يوسف القرعى

الصراع فى الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون

السفير/ طاهر شاش

مكتبة الشروق الدولية
فبراير ٢٠٠٨

يوضح الكتاب التراث الدينى اليهودى، والتراث التاريخى لليهود، وطبيعة المشروع الصهيونى الاستيطانية ونزعته الإرهابية والتاريخ العدوانى لدولة إسرائيل. وترجع السياسة العدوانية لدولة إسرائيل إلى عدة عوامل، من أهمها: طبيعة المشروع الصهيونى القائم على أساس الاستيلاء بالقوة على الوطن الفلسطينى، وإقامة الدولة اليهودية، وطرد أصحابة الأصليين بالقوة، الأمر الذى كان لا يمكن لهؤلاء قبوله، ومن ثم تصدوا للمقاومة، ووقفت الدول العربية إلى جانبهم فشنت إسرائيل الحروب ضد هذه الدول لفرض سياستها عليها، وقامت بالتوسع فى أراضيها واحتلال أجزاء منها. ومع ذلك، واصلت إسرائيل سياستها العدوانية رغم توجه الفلسطينيين والدول العربية لقبولها وإقامة السلام معها.

أما العامل الأساسى الآخر، فهو الدور الذى قامت به الدول الغربية للمشروع الصهيونى ولدولة إسرائيل، حيث تولت بريطانيا مهمة بناء الدولة اليهودية فى فلسطين، وفتحت فرنسا ترسانتها لتزويد إسرائيل بالأسلحة، وتآمرت - وبريطانيا معها - لشن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م، ثم أقامت الولايات المتحدة مع إسرائيل علاقة خاصة عقب حرب ١٩٦٧، واعتبرتها رصيدا استراتيجيا لها فى المنطقة، وقدمت لها الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى والمالى الذى يكفل التفوق على الدول العربية مجتمعة، ويمكنها من مواصلة احتلالها للأراضى العربية منذ أربعين عاما، وأيدت سياستها العدوانية، التى تجاوزت كل الحدود فى عهد الرئيس جورج بوش الابن.

ويتساءل الكاتب: بعد مضى قرن على نشأة الحركة الصهيونية، وما يقرب من ستين عاما على قيام دولة إسرائيل، هل حققت الصهيونية أهدافها؟ وهل استقرت إسرائيل فى محيطها العربى؟ وهل حققت لمواطنيها الأمن والسلام؟ ويجيب الكاتب بأن الصهيونية قد تمكنت من تحقيق حلم هيرتزل بإقامة دولة لليهود بفضل دعم الدول الاستعمارية. ولكن تحقيق هذا الحلم جاء على حساب الشعب الفلسطينى، وتسبب فى نشوب حروب دامية. بل إن المشروع الصهيونى لم ينجح فى بلوغ هدفه من جمع يهود العالم فى إسرائيل، حيث لا تزال غالبية اليهود راغبة عن الهجرة إليها، وأثبتت بتفضيلها العيش فى دول أخرى عدم صحة الأساس الذى بنى عليه هيرتزل فكرته عن استحالة انقضاء العداء للسامية من العالم. أما إسرائيل، فلا تزال مطامعها التوسعية وهواجسها الأمنية تملى عليها سياستها العدوانية تجاه العرب عامة، والفلسطينيين بوجه خاص، ولا يزال سكانها يعيشون داخل جيتو كبير، لا يشعرون داخله بالأمن، ويتوهم ساستها أن أمنها يتحقق بحصولها على أحدث الأسلحة التقليدية وغير التقليدية (النووية والكيماوية والبيولوجية) واتباع سياسة (الجدار الحديدى) ضد العرب. وقد أدرك فريق من الإسرائيليين أنه آن الأوان لإعادة النظر فى المذهب الصهيونى، وفى الظروف التى نشأت فيها دولة إسرائيل، ومحاولة التعرف على الحقائق التى طمستها الدعاية الإسرائيلية.

ويتطرق الكاتب إلى ظاهرة "المؤرخين الجدد" التى برزت على الساحة الإسرائيلية منذ سنوات قليلة، حيث عكف عدد من المفكرين على دراسة الوثائق الإسرائيلية التى تم الإفراج عنها وتحليلها، وتوصلوا إلى إعادة النظر فى تاريخ إسرائيل وتصحيح معلومات خاطئة كانت متداولة على أنها حقائق. ومن القضايا التى ناقشها "المؤرخون الجدد" الخطيئة الكبرى التى ارتكبتها الصهيونية بحق الشعب الفلسطينى، باعتبار المشروع الصهيونى مشروعا استيطانيا إحلاليا يستهدف تفريغ فلسطين من سكانها العرب لإحلال اليهود محلهم، ومن ثم صكت الشعار القائل "شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب".

وعالج آخرون مشكلة التناقض بين هوية الدولة اليهودية والنظام الديمقراطى. ومن هؤلاء "المؤرخين الجدد" (باروخ كيرانج) الذى يذكر أن التنازلات التى قدمت لصالح التيارات المتطرفة جعلت إسرائيل يهودية أرثوذكسية، وأن الصهيونية عندما اختارت فلسطين مكانا لتجميع يهود العالم، كانت دوافعها أيديولوجية دينية. وأدى هذا الاختيار إلى جعل المشروع الصهيونى عاجزا عن إعالة نفسه اقتصاديا، بل إلى تحويله إلى مشروع دينى من أساسه لا يستطيع الانفصال عن هويته الأصلية. وقد تحدث عدد من المفكرين عن مرحلة (ما بعد الصهيونية) فرأوا أنه آن الأوان لكى تصبح إسرائيل دولة عادية كبقية دول العالم، فترعى مصالح مواطنيها دون أن تكون لها علاقات خاصة مع يهود العالم. وطالبوا بإلغاء قانون العودة الذى يعطى أى يهودى الحق فى الهجرة والإقامة فى إسرائيل، حيث لم تعد ثمة حاجة عملية أو أيديولوجية له، فضلا عن كونه قانونا عنصريا يتعارض مع حق عرب إسرائيل فى المساواة. ويطالب دعاة ما بعد الصهيونية بأن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها من يهود وعرب وآخرين.

وشرح الكاتب أبعاد وأسباب السياسة التى لا تزال تنتهجها إسرائيل، خاصة فى تعاملها مع الفلسطينيين، حيث تواصل قواتها التوغل فى قطاع غزة والضفة الغربية لتعمل القتل والدمار فيهما، وتطلق طائراتها الصواريخ لاغتيال الشخصيات الفلسطينية، وتهدم البيوت على رءوس سكانها وتعتقل الآلاف منهم، وتفرض حصارا خانقا على قطاع غزة.

وقد كان أولى بإسرائيل أن توقف هذه الممارسات وتتجاوب مع التوجهات العربية للسلام. إذ كانت تتمنى - منذ نشأتها - أن يعترف بها العرب ويطبعوا علاقاتهم معها، وأصبح ذلك ممكنا منذ أن سارت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية فى طريق السلام، ومدت القمة العربية يد السلام إليها بالمبادرة التى طرحتها عليها منذ أعوام، ولكنها لم تتجاوب معها حتى اليوم.

إن حماس سبق أن أوقفت عملياتها ضد إسرائيل، وقررت وقف إطلاق النار أكثر من مرة، كما عرضت عقد هدنة طويلة مع الدول العبرية مقابل انسحابها من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولاشك فى أن قبول إسرائيل لهذه العروض سوف يرسى الأسس لإقامة سلام دائم وعادل بين إسرائيل والأطراف العربية، ويؤدى -بالتالى- إلى تحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط.

ومن الخطأ اعتبار النزاع العربى - الإسرائيلى نزاعا دينيا، بل هو نزاع سياسى، فالإسلام يعترف باليهودية كديانة توحيد سامية، بوصاياها العشر وتعاليمها وعباداتها وطقوسها. كما لم تعرف الدول الإسلامية ظاهرة عداء اليهود على نحو ما تفشت فى الدول الغربية، وذلك إلى أن تسببت الصهيونية فى إثارة عداء المسلمين والعرب. والواقع أن الصهيونية قد استغلت بعض العقائد اليهودية ذات الطابع القومى، وأساءت تفسيرها، بل وأدت إلى تشجيع التطرف والأصولية الدينية، وسلكت طريق العنف لتحقيق هدفها. ولا تزال الحكومات الإسرائيلية تسير على النهج نفسه الذى رسمته الحركة الصهيونية. ويرى كثيرون من المفكرين والكتاب اليهود أنه حان الوقت لإعادة النظر فى الأهداف الصهيونية، وينتقدون بشدة سياسة إسرائيل العدوانية تجاه الفلسطينيين والدول العربية. ومن المؤسف أن بعض الكتاب يدافعون عن سياسة إسرائيل، أيا كانت، وعن مواقفها حتى المتعنتة والخاطئة منها، ويمارسون نوعا من الإرهاب الفكرى ضد من ينتقدها، أو ينتقد الصهيونية، وهم بذلك يلحقون الضرر بإسرائيل، ولا يفيدونها ويساعدون على استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى.

أما الولايات المتحدة، فعسى أن تدرك أن "علاقتها الخاصة" مع إسرائيل قد سببت لها عداء العالمين العربى والإسلامى، وأن تأييدها للسياسة الإسرائيلية العدوانية هو السبب الرئيسى للإرهاب الدولى الذى عجزت عن القضاء عليه، وأنه لا سبيل إلى تحقيق السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط إلا بحل النزاع العربى - الإسرائيلى حلا عادلا شاملا ودائما ينهى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ويعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، بما فيها حقه فى إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلا على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

أمنية السيد حجاج

الموقف النووى فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الحادى والعشرين

د. زينب عبدالعظيم محمد

القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠٧

يتناول الكتاب القضية الأكثر أهمية وجدلا على الأجندة العالمية، ألا وهى قضية الملف النووى فى الشرق الاوسط وما لهذا الملف من أهمية، خاصة أن القوى الكبرى تستخدم ازدواجية المعايير فى التعامل مع أطرافه. فعلى الرغم من تساهلها مع اسرائيل، فهى ترفض تماما امتلاك ايران للسلاح النووى أو لأى دولة اخرى فى المنطقة، وما يكمن وراء ذلك من أسباب غير معلنة واخرى معلنة، مثل دحض الارهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

وتتناول المؤلفة الموضوع من خلال خمسة فصول، أولها جاء بعنوان "السلاح النووى والولايات المتحدة الأمريكية .. من الاستخدام الفعلى إلى منع الانتشار"، وتعرض فيه بداية استخدام السلاح النووى، الامريكى ضد اليابان فى الحرب العالمية الثانية إلى ان احتكرت السلاح النووى مما دعم وضعها الدولى وسعت للمحافظة عليه، ولكن هذا الاحتكار لم يدم طويلا حيث بدأ السباق النووى بين القطبين مما أتاح الفرصة لانضمام أعضاء جدد للنادى النووى.

وتحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدأ العمل لمنع الاستخدام النووى إلا فى الاغراض السلمية، الى ان تم التوصل لمعاهدة منع الانتشار النووى ١٩٧٠ والتى تعتبرها الدول غير النووية تحيزية، فهى تضحى بعدم امتلاكها سلاحا نوويا دون مقابل من الدول النووية التى تحرمها حتى من الاستخدام السلمى لها بدعوى انها تنوى استخدامه فى أغراض عسكرية. وزاد الحرص على منع الانتشار الأفقى بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقد تم اللجوء إلى كافة الوسائل المتاحة فى إطار الحرب على الارهاب الذى ربطت الولايات المتحدة بينه وبين امتلاك السلاح النووى، وحددت كلا من كوريا الشمالية وإيران والعراق كأنظمة ترعى الارهاب، وأنها لن تنتظر وقوع الخطر، بل ستقوم بضربات وقائية.

وأما الموضوع الأكثر جدلا على الساحة الدولية، خاصة العربية، فهو "البرنامج النووى الاسرائيلى"، حيث تطرح المؤلفة فى الفصل الثانى تساؤلا رئيسيا، هو : هل من مجال لاستمرار سياسة الغموض؟، حيث يشير هذا الفصل للسياسة الاسرائيلية النووية الغامضة، وكيف عملت على امتلاك السلاح النووى منذ قيام الدولة بمساعدة فرنسية ثم أمريكية فى إطار من السرية والغموض، إلى أن كان تقرير فانونو الذى نشرته صحيفة صنداى تايمز البريطانية ٥ أكتوبر ١٩٨٦، الذى أكد أن اسرائيل تمثل سادس قوة نووية فى العالم، وهو ما أكده أولمرت فيما بعد.

وتعددت دوافع اسرائيل لامتلاك السلاح النووى، أهمها أن تكون الرادع النهائى ضد أى هجوم عسكرى عربى. وعلى الرغم من أنها شجعت حركة منع سباق التسلح النووى منذ البداية، إلا أنها لم تنضم (بالتصديق) لأية معاهدة فى هذا الصدد حتى الآن، بدعوى ارتباط ذلك بالامن الاسرائيلى.

ورغم جهود الوكالة الدولية والجهود العربية لوضع بند القدرات النووية الاسرائيلية على جدول أعمال مؤتمرات الوكالة، إلا أنه نتيجة لضغط اسرائيل وحلفائها يتم حذفه، لذا لن يكون هناك سلام حقيقى فى المنطقة ، مادامت لم تخضع اسرائيل لما خضعت له الدول العربية.

ويجب ألا نغفل تعدد محددات استخدام السلاح النووى الاسرائيلى، وأهمها أن تتحول مصر لدولة نووية أو حدوث انخفاض حاد فى قدرة اسرائيل العسكرية التقليدية.

أما الفصل الثالث، فقد جاء تحت عنوان "البرنامج النووى العراقى .. مرحلة جديدة فى سياسات منع الانتشار"، وأهم ما يميز هذه المرحلة كونها استخدم فيها القوة العسكرية بدلا من غيرها، وضد العراق دون اسرائيل وكوريا الشمالية.

كانت بداية البرنامج النووى العراقى أواخر الخمسينيات بدافع التصدى للتحدى الصهيونى فى المنطقة، وكذلك مواجهة الأطماع الايرانية. وكانت المواقف الدولية والاقليمية من المشروع تصب فى بوتقة الرفض، وإن لم يكن بنفس الدرجة، وكانت اسرائيل الاكثر رفضا، حيث قامت بضرب المفاعل النووى العراقى، ووصولا لمرحلة غزو الكويت والتى اتخذت ذريعة لإضعاف البرنامج النووى العراقى.

وزاد على ذلك قرار مجلس الامن ٦٨٧ الذى نص على تدمير وإزالة جميع الاسلحة الموجودة فى العراق من خلال لجنة "اليونسكوم"، حيث

قامت العلاقة بين العراق والغرب على التوتر والشك المتبادل واستمرت حتى عام ٢٠٠٢، إلى أن أتت لحظة غزو العراق، التي جاءت بعد أحداث ١١ سبتمبر في إطار عملية الربط بين الارهاب واسلحة الدمار الشامل. ورغم أن تقرير بليكس والبرادعي يؤكدان خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل، إلا أن الولايات المتحدة تحدت سلطات الامم المتحدة والوكالة الدولية وضربت العراق عسكريا. وبثبوت عدم جدية دعاوى الولايات المتحدة، تأكدت المساعي الحقيقية للغزو، وأهمها السيطرة على منابع النفط. وتأكيدا على هذا، أنها كانت تدعم صدام حسين في الفترة التي مارس فيها فظائعه.

ثم عرضت المؤلفة في الفصل الرابع للملف النووي الايراني، متسائلة: هل سيستمر سيناريو الصبر في مواجهة طهران باعتبار أن هذا الملف هو الأكثر تشويقا، خاصة أن أحمدي نجاد معروف بتشدده تجاه الغرب وخصوصا الولايات المتحدة؟

وقد سعت إيران دوما لامتلاك قوة نووية، ولم يكن هناك ما يمنعها في ظل حكم الشاه، ولكن بعد الثورة لم تجد ايران من يدعمها، فلجأت للتعاون مع الروس. وزاد هذا الرفض بعد أحداث ١١ سبتمبر واعتبارها دولة من دول محور الشر. وعلى الرغم من إعلان ايران إدانتها لهذه الهجمات، وأنها مستعدة للمشاركة في جهود مكافحة الارهاب الدولي، إلا أنه باستئناف برنامجها، تواصلت الحملة الاعلامية الامريكية - الاسرائيلية ضد إيران. وزاد الأزمة تعقيدا تقارير مفتشي الوكالة التي قضت بحيازتها مواد نووية، لذا طالبتها الوكالة بسرعة الانضمام الى البروتوكول الاضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

ويحمد الجانب الأوروبي الحل الدبلوماسي، ويميل الجانب الفرنسي تحديدا لاحتفاظ ايران بالحد الادنى من التكنولوجيا النووية بما لايسمح بامتلاك سلاح نووي، بينما اقنعت الترويكا إيران بتوقيع البروتوكول الاضافي في أكتوبر ٢٠٠٣، وأبدت ايران قدرا كبيرا من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة.

وبوصول أحمدي نجاد للحكم، أعلن عن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم ، والذي اعتبر بمثابة محاولة لإقناع الاطراف الاخرى بأن الانشطة النووية الايرانية وصلت الى نقطة اللاعودة. وعلى الرغم من إحالة الملف لمجلس الامن، إلا أن الولايات المتحدة فشلت في التغلب على الموقف الروسي- الصيني فعادت للمفاوضات، ووافقت على عرض الحوافز.

وقد أثارت الحرب على لبنان جدلا واسعا في أن اسرائيل تريد تنفيذ نظرية "الفوضى البناءة" في المنطقة، ويعد قرار مجلس الامن ١٦٩٦ الاول الذي يفرض على طهران مهلة لوقف تخصيب اليورانيوم، وهو ما شجعته كل الاطراف. أما ايران، فقد أعلنت أن القرار يفتقر لاى أساس قانوني، لأن برنامجها سلمي ولا يمثل خطرا على الأمن والسلم الدوليين.

وقد دعت أغلب الاطراف لضرورة الحل الدبلوماسي لتجنب المواجهة بين إيران والغرب، فقد تعهد أحمدي نجاد -بما لديه من أوراق ضغط- بفرض عقوبات تأديبية على القوى العظمى في العالم إذا تعرضت إيران لعقوبات من قبل مجلس الأمن فيما يتعلق ببرنامجها النووي، فإيران تدرك أن الموقف النهائي منها سيتوقف بشكل كبير على الموقف النهائي من كوريا الشمالية، الذي يبدو حتى الآن هادئا.

أما الفصل الخامس، فقد جاء بعنوان "البرنامج النووي المصري .. إخفاقات متتالية فهل من أمل في إحيائه؟"، حيث كانت بداية البرنامج في الخمسينيات بداية قوية، حيث أبدت مصر اهتماما جادا بالقدرة النووية الاسرائيلية. ورغم المحاولات العديدة لإحيائه، فقد توقف أكثر من مرة، وعملت الولايات المتحدة واسرائيل على منع مصر من المضي قدما في برنامجها النووي، ورغم ذلك لم تفوت مصر فرصة لإثارة قضية الأسلحة النووية الاسرائيلية، ودعت أكثر من مرة لإقامة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.

وكانت قضية الانسحاب من معاهدة منع الانتشار قد أثيرت على المستوى غير الرسمي، وآثرت مصر عدم الانسحاب لأنه سيمنعها من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ولكن مصر رفضت معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية. فمن غير المعقول أن تظل دولة تتمتع بقدرات الأسلحة التدميرية بما فيها النووية، بينما تطالب الدول الاخرى بتوقيع اتفاقية الاسلحة الكيميائية.

وجاءت الدعوة الاخيرة لإحياء البرنامج النووي المصري، والتي أثارت حولها عدة تكهنات، منها انه بمثابة دعاية للنظام الحالي، وتلميع لقضية المرشح المحتمل للرئاسة، أو انه قد تم بالاتفاق مع الولايات المتحدة للتصدي للتصاعد الشيعي في إيران ولبنان.

وأيا كان الأمر، فيجب أن تعمل مصر جاهدة على امتلاك برنامج نووي حقيقي، كما يجب استمرار الجهود لتدشين اسرائيل نظام منع الانتشار، وحصول دول المنطقة على حقها في امتلاك برامج نووية سلمية، بما فيها ايران، كما يجب أن يكون البرنامج المصري بعيدا عن مصالح القوى الخارجية لضمان بقائه.

إيمان شادى

الأعمدة السبعة للمستقبل العربي

عبدالكريم العلوجي

دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨

إن الحديث عن مستقبل الوطن العربي يثير الكثير من الصعوبات، ليس فقط لأن محاولة استكشاف المستقبل ليست بالأمر اليسير، بل إن تحديد ما المقصود لم يعد بالشيء الواضح فحتى سنوات قليلة، كانت الإشارة إلى المنطقة تعني المنطقة العربية بحدودها الثقافية والقومية. أما الآن، فقد اختلطت المفاهيم فإلى جانب المنطقة العربية أو الوطن العربي، هناك تعبيرات أخرى، مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو حوض البحر المتوسط.

ويحاول هذا الكتاب من خلال فصوله الستة الإجابة العلمية على أسئلة المستقبل التي تركز على قضايا الأمة الجوهرية، وذلك في ظل خطورة أوضاع متطورة نشاهد بدايتها الآن.

يتناول الفصل الأول والمعنون "السياسة والمستقبل العربي" الآثار السياسية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على المستقبل العربي فتذرعا بأحداث ١١ سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة توجه تهديداتها إلى الدول التي لا تتطابق مصالحها معها، خاصة العراق وإيران وكوريا الشمالية، التي وصفتها بـ "محور الشر"، بالإضافة إلى كل من السودان وليبيا واليمن ولبنان والصومال. فالولايات المتحدة - كما يشير الكاتب - تهدد الأمن القومي العربي بمحاولة العدوان على هذه الدول العربية، بادئة بسياسة الضغط وهي سياسة شاملة موجهة ضد العرب، بدأت في فلسطين بدعم شارون، وامتدت إلى سوريا ولبنان، والعراق، وبدأت تتوسع في هذه التهديدات لتشمل كل الدول المعادية لها ويتم تأكيد أنه من خلال الأحداث التي تجري من حولنا، فلابد أن نحدد مستقبلنا، وهذا يتطلب من الجميع إعادة تقييم الواقع الذى نراه اليوم

ويؤكد المؤلف فى الفصل الثانى "الدين والمستقبل العربى" أن ما تردده الأوساط الغربية من أفكار ضد الإسلام، هو بمثابة أفكار مغلوطة ومدمرة لهدم قيم الإسلام ومثله العليا فى الحياة، فالإسلام دين حضارى رفع من قيمة الإنسان، وجعله خليفة لله فى هذا الكون، كما أرسى أسس الحفاظ على كرامته، وحرم دمه وماله وعرضه، وجعل من التعارف بين الإنسانية على اختلاف أديانها وأجناسها ولغاتها رباطا جامعا. لذلك على العرب والمسلمين أن يعوا حقيقة موقف الإسلام من الوحدة والحضارة والتاريخ، وذلك حتى لا تقع فى الغموض والتعميم.

أما الفصل الثالث والمعنون "الإسلام السياسى والمستقبل العربى"، فيؤكد أن الواقع يتطلب من الجميع التغيير فى أسلوب الخطاب السياسى مع مراجعة شاملة للأحداث الماضية وإعادة بناء الثقة بين الجميع.

ويركز الفصل الرابع على "الثقافة والمستقبل العربى" ويؤكد أن الأمة الإسلامية والعربية تعانى من الغزو الفكرى، الذى يعمل على شغل الناس بكل ما هو بعيد عن الفهم الصحيح لمبادئ الإسلام والعروبة. فالتيارات الغازية تعمل بكل ما تملك من إمكانيات على غزو المجتمعات الإسلامية والعربية، غزوا يفتت الأمة ويضعف انطلاقها ويقيد حركتها ويبعدها عن الواقع. والغزو الفكرى هو تصفية العقول لتكون تابعة للغازى، وقد يكون أشد وأقسى لأن الأمة المهزومة فكريا تسير إلى غازيها طواعية. ويستعرض الكتاب مظاهر الغزو الفكرى والتى هى كثيرة ومتعددة، ومن أهمها الاستشراق، حيث يرى الكاتب أنه يشكل الجذور الحقيقية، التى تقدم المدد للتنصير والاستعمار. كما أن ممارسة الخصوصيات وإدارة المشاريع والمشاركة فى الشأن العالمى فى عصر تتعولم فيه العلاقات بين البشر وتقوم على الاعتماد المتبادل، كل ذلك يحتاج إلى أفكار جديدة لكى تكون له آثاره الإيجابية ولكى يؤتى ثماره البناءة أو الطيبة تنمية وتفتحا.

أما الفصل الخامس والمعنون "الاقتصاد والمستقبل العربى"، فيؤكد أن الوطن العربى هو فى أسوأ أوضاعه وأقل فرص نجاحه اقتصاديا، إذا واجه تحديات المستقبل الاقتصادى والسياسة الحضارية كدول منفردة متفرقة. ولكنه يكون فى أفضل أوضاعه وأكبر الفرص المتاحة له إذا واجه المستقبل كمجموعة منسقة ومتماسكة تعرف كيف تتعامل مع هذه التحديات لخدمة مصالحها الوطنية والجماعية، وكيف تدير علاقاتها الاقتصادية والإقليمية والدولية. فالوطن العربى لا يمكنه مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والتعامل معها إلا من خلال منظور قومى جماعى يشمل الفكر والتخطيط والعمل، ويديره ويوجهه عقل عربى جماعى واحد، يعمل على مختلف مستويات صنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الالتزامات والاضطلاع بالمسئوليات. ويتم التركيز فى هذا الفصل على أهم التحديات الاقتصادية الراهنة، التى تتمثل فى التحديات على المستوى القطرى، والتحديات على المستوى القومى، والتحديات على المستوى الإقليمى، وأخيرا التحديات على المستوى الدولى كما يتعرض المؤلف لمختلف القطاعات الاقتصادية بالعالم العربى، وذلك لبيان الآثار المحتملة عليها من جراء تطبيق جولة أوروجواى وذلك بالنسبة لقطاع الصناعة، حيث يتم تناول أثر اتفاقية الجات على الصناعات الثلاث الرئيسية وهى الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وصناعة النسيج والملابس. أما بالنسبة للبترول، فهو فى حقيقة أمره يشكل قوة الردع العربية الاقتصادية الرئيسية، لو خلصت الإرادة وصدقت النية، حيث إنه يمثل الثقل المهم فى منظومة القوة الشاملة العربية. فالعالم العربى بالتنسيق مع عدد من الدول الإسلامية وأيضا مع بعض الدول النامية مثل فنزويلا، يمكن أن يضمن تفعيل دور النفط ويحوله إلى قوة ردع عالمية. كما أن تحديد وزن البترول كقوة ردع عربية لا يرتبط بالدرجة الأولى بحسابات الحاضر وحده، بل أيضا يرتبط فى الأساس بحسابات المستقبل القريب والبعيد، حيث يمتلك العالم العربى ٦٢٪ من احتياطيات النفط الخام العالمية، بالرغم من كل أحاديث الاكتشافات النفطية الجديدة وتوقعاتها. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجى وحدها، فإنها تملك ٥٧٪ من احتياطى دول الأوبك، و٤٥٪ من جملة الاحتياطى العالمى. ودولة واحدة فقط هى المملكة العربية السعودية تملك ٥٦٪ من احتياطى دول المجلس، ونحو ٣٢٪ من احتياطى الأوبك ونحو ٢٥٪ من الاحتياطى العالمى. ولا يتجاهل هذا الجزء أبرز المشاريع الإسرائيلية النفطية من مشروع تشغيل وتوسيع خط أنابيب إيلات - عسقلان، ومشروع جعل ميناء إيلات منطقة تجميع للنفط القادم من خلال مجموعة شبكات الأنابيب. حيث ترتكز الاستراتيجية الصهيونية فى المجال النفطى على الانتقال من دور الحارس للمصالح النفطية الأمريكية واحتكارها إلى دور المشارك فى الثروة النفطية، مع إتاحة صناعة تكرير إسرائيلية متقدمة لإنتاج المواد المشتقة من النفط للتصدير الخارجى، وتشغيل وإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط العربى بين الشرق والغرب فى منافسة قناة السويس وخط أنابيب سوميد، والارتكاز على هذه الخطوط لبيع النفط الخاص للأسواق الأوروبية والأمريكية، وبذلك تتحول إسرائيل إلى مركز دولى لتجارة النفط والمشتقات النفطية والغاز.

ويأتى الفصل السادس تحت عنوان "التعليم والمستقبل العربى"، ويركز على التحديات والمخاطر التى تواجه التعليم فى الوطن العربى، محاولا الإجابة على سؤال أساسى شغل المفكرين طويلا، خاصة فى العصر الحديث، يدور حول طبيعة العلاقة بين التعليم والمجتمع، حيث يؤكد أن العلاقة كبيرة بين منجزات التنمية فى الأقطار العربية ومدى انتشار المؤسسات التربوية. وبما أن التنمية من أجل الإنسان ويقوم بها الإنسان، إذ هو هدف التنمية ووسيلتها، فإن التربية هى وسيلة تنمية القوى البشرية التى تصنع التنمية وتحدد معالمها. بل إن أهم معلم من معالم التنمية هو تنمية القوى البشرية. ويؤكد هذا الفصل أهمية دور البحث العلمى فى تطوير المجتمع العربى.

فى حين يركز الفصل السابع والأخير والمعنون "امتلاك السلاح والمستقبل العربى" على الدور العراقى ومفاجأة ما كشفت عنه البرامج العراقية لتطوير الأسلحة البيولوجية وإنتاجها ونشرها. لكن التطورات بين نهاية الحرب مع إيران عام ١٩٨٨ واحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ حالت دون تحقيق الكثير من هذه الطموحات. كما يركز هذا الفصل على مبادئ السوق النووية العامة التى تتمثل فى الآتى:

١- شن حرب نووية لتدمير أسلحة العدو النووية فى أماكنها.

٢- اعتراض أسلحة العدو النووية وهى فى طريقها إلى أهدافها.

٣- اتخاذ التدابير الفعالة لتقليل تأثير أسلحة العدو النووية الانتقامية.

٤- الرد المقابل بالأسلحة النووية.

كما يتناول هذا الفصل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كبداية لتناول الحرب الصاروخية والتسلح الصاروخى فى الشرق الأوسط، مع توضيح كيف واجهت إسرائيل الوضعية الاستراتيجية الجديدة فى المنطقة بعد تعرضها لسيل الصواريخ عام ١٩٩١.

ويوجد فصل ختامى تحت عنوان "الاحتلال والحرب من العراق إلى لبنان"، حيث يركز على نقطتين، النقطة الأولى: احتلال العراق، حيث تتمثل فى إبراز الأهداف الأمريكية بعد إسقاط الحكم العراقى، والتى تتمثل فى الآتى:

- الحفاظ على وجود عسكرى استراتيجى أمريكى فى المنطقة، يضمن للولايات المتحدة السيطرة على مصادر الطاقة، والتحكم فى الأسعار، وتشديد الحصار على كل من إيران وسوريا لتغيير سلوكهما، والضغط على أنظمة عربية حليفة للولايات المتحدة، ولكنها تناور فى تنفيذ المشروع الأمريكى، من خلال اعتبار العراق أحد الأعمدة الرئيسية للسياسة الأمريكية - الشرق أوسطية.

أما النقطة الثانية، فيتم التركيز فيها على حرب يوليو ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل، ودور حزب الله فى لبنان فمنذ انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبنانى، أمضى الحزب سنوات فى تهيئة جبهة الجنوب للمعركة المقبلة مع الجيش الإسرائيلى بتدعيم دفاعاته، لكى يملك مقدرة أكبر على التصدى للغزو الإسرائيلى أو - فى أضعف الأحوال - إعاقة تقدم القوات الإسرائيلية الغازية.

الشيماء عبدالسلام إبراهيم

السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربى بعد الاحتلال الأمريكى للعراق

جورج ثروت فهمى

رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧

تدور هذه الدراسة حول تفسير السلوك الفرنسى من أزمة العراق والأزمة السورية - اللبنانية، وهو السلوك الذى انتقل من الصدام الدبلوماسى مع الولايات المتحدة الأمريكية، فى الحالة الأولى، إلى التنسيق السياسى فى الحالة الثانية.

وقد اعتمدت الدراسة فى مقاربتها الأزمتين العراقية، والسورية - اللبنانية على عرض الموقف الفرنسى تجاه كل من الأزمتين، كما تبدى فى تصريحات المسئولين الفرنسيين وممارساتهم من خلال فصلين، فضلا عن الفصل التمهيدى والخاتمة.

حيث تناول الفصل التمهيدى محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربى وأثرها على العلاقات مع العراق ولبنان وسوريا (١٩٩٠-٢٠٠١).

أما الفصل الثانى، فيتطرق الباحث فيه إلى السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة العراقية (٢٠٠١-٢٠٠٥)، من خلال عرض تطور الأزمة، ثم السياسة الخارجية الفرنسية تجاهها، وتقييم تلك السياسة.

ووجدت الدراسة أن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة العراقية قد اتخذت ثلاثة مسارات:

- التمسك بأن فرق التفتيش الدولية هى الجهة الوحيدة المخولة بمتابعة وفحص برامج التسليح العراقية.

- رفض تلقائية استخدام القوة المسلحة تجاه العراق، استنادا إلى تقييمات غير موضوعية.

- إن استخدام القوة المسلحة يجب أن يظل هو الحل الأخير فى التعامل مع الأزمة العراقية.

وبالتالى، يتضح أن باريس لم تستبعد الخيار العسكرى فى أى مرحلة من المراحل. اما بعد الغزو ومع بداية الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، فقد مالت السياسة الخارجية الفرنسية إلى تهدئة التوتر الذى شاب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أشارت إلى أنه فى حالة توسيع دائرة الحرب، فإن فرنسا ستنضم إلى حليفتيها، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. إلا أنه ما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى عاد التوتر مرة أخرى إلى العلاقات الفرنسية - الأمريكية، وعادت فرنسا إلى التنسيق مع حلفائها الفعليين خلال الحرب الباردة (ألمانيا وروسيا) حيث كانت هناك رغبة فرنسية فى دور أوسع للأمم المتحدة فى عملية إعادة الإعمار، مع تأكيد مبدأ الانسحاب الأمريكى من العراق. كما استمرت فرنسا فى رفضها مشاركة قوات حلف شمال الأطلنطى فى العراق. ويفسر البعض ذلك بتوجهات الرأى العام فى فرنسا، بصفة عامة، حيث أهمية الحفاظ على التماسك الداخلى تجاه الأقلية المسلمة التى تشكل نحو ١٠٪ من تعداد سكان فرنسا. كما يرى البعض الآخر أن فرنسا تسعى من أجل إرساء الأسس لنظام عالمى متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بأحقية اتخاذ القرار، بل تشارك فيه مجموعة من الدول. فى حين يرى بعض ثالث أن الموقف الفرنسى من الأزمة العراقية يجئ كجزء من سياسة فرنسا العربية التى ترى أن هناك وطنا عربيا يمثل كيانا جغرافيا محددا ويجب أن تنشئ علاقات متميزة معه.

ويتناول الفصل الأخير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة السورية - اللبنانية (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وذلك من خلال أربعة مباحث، يتعرض أولها لتطور الأزمة السورية - اللبنانية التى بدأت صيف ٢٠٠٤، وفى ثانيها يعرض الباحث للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة محل الدراسة. أما المبحث الثالث، فيستعرض القراءات التفسيرية للموقف الفرنسى. ثم يختم الباحث هذا الفصل بتقييم للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الأزمة السورية - اللبنانية.

وربطت الدراسة بين الموقف الفرنسى من أزمة لبنان واغتيال رفيق الحريرى، نظرا للعلاقات الشخصية التى ربطت الحريرى بالرئيس الفرنسى جاك شيراك. أما العلاقات الفرنسية - السورية، فهى مرتبطة إلى حد كبير بالعلاقات السورية - اللبنانية. كما أن التغير الكبير فى المواقف الفرنسية تجاه سوريا نحو مزيد من التشدد يجئ كرد فعل للشعور بخيبة أمل تعرضت لها فرنسا من أداء النظام السورى - بشار الأسد- حيث اتبع الأخير نفس نهج السياسة الخارجية الذى وضعه حافظ الأسد، خاصة تجاه لبنان برغم ظهور العديد من المعطيات الإقليمية الجديدة.

وبالنسبة للعلاقات الفرنسية - الأمريكية، لاحظ الباحث أن هناك تقاربا فرنسيا - امريكيا تجاه الأزمة السورية - اللبنانية، حيث مالت الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ موقف معتدل تجاه فرنسا، وكأن لبنان ساحة التقارب الرئيسية بين الدولتين، فضلا عن أن هذا التقارب سيحجم الدور السورى ويحاصره فى لبنان.

وختاما، يخلص الباحث إلى أن الموقف الفرنسى من الأزمتين العراقية والسورية - اللبنانية لا يمكن فهمه إلا من خلال مفهومين رئيسيين، هما: ١- الدور الفرنسى فى العلاقات الدولية، أى رغبة فرنسا فى المشاركة فى اتخاذ القرار الدولى بحيث لا يتم تهميشها.

٢- صورة فرنسا فى العلاقات الدولية، أى المهمة الحضارية لفرنسا القائمة على نشر قيم العدالة وحقوق الإنسان والدفاع عن القانون الدولى.

وقد استبعد الباحث حدوث تغيرات جذرية فى السياسة الخارجية الفرنسية. فالمبادئ الأساسية للسياسة الفرنسية لن تتغير لأنها ترتبط بالمصالح الأساسية لفرنسا، وهذا لا ينفى حدوث تغيرات تكتيكية محدودة فى الأسلوب، تتكيف مع البيئة الدولية.

وبالتالى، لن تتغير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضايا العربية إلا بالقدر الذى تتغير به سياسات الدول العربية تجاه قضاياها، كما حدث خلال الأزمة السورية - اللبنانية، فكان التغير الفرنسى نتيجة للتغير فى التفاعلات السورية - اللبنانية ذاتها.

مى عبدالرحمن غيث

تحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى (١٩٩١-٢٠٠٣)

صبحى على السيد عسيلة

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨

تمثل استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل واحدة من أهم الآليات التى تعتمد عليها إسرائيل فى معرفة توجهات الرأى العام لديها. إذ تسمح إسرائيل بشكل دائم ومستمر، فى إطار حرصها على تقديم نفسها باعتبارها الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، بأنشطة قياس الرأى العام من مختلف المؤسسات وإزاء مختلف الموضوعات دون قيود، الأمر الذى أدى إلى تطور آلية استطلاعات

الرأى العام فيها. وقد كان للتطورات التى شهدها ملف التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى فى بداية التسعينيات من القرن العشرين أثر إيجابى -بشكل أو بآخر- على توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء إمكانية التسوية السلمية للصراع. إذ أدت التطورات المتعلقة باندلاع الانتفاضة الفلسطينية السلمية وانتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية إلى تهيئة المناخ للبدء فى علمية التسوية السلمية بانعقاد مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١، وهو الأمر الذى انعكس بالإيجاب أيضا على توجهات الرأى العام الإسرائيلى. فمن جهة، ساعدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى السلمية فى اتجاه دفع الرأى العام الإسرائيلى نحو تفضيل الحل السلمى، أو ما يرتبط به من قضايا. وعلى الأقل، فقد بدا الرأى العام الإسرائيلى فى بداية التسعينيات من القرن الماضى منقسما بالتساوى إلى نصفين، أحدهما متشدد، والآخر معتدل فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين. ثم جاءت حرب الخليج الثانية فخلقت لدى الطرفين الإسرائيلى والعربى استعدادا أكثر لقبول التسوية -بصرف النظر عن عدالتها- لاسيما الطرف العربى الذى فقد الكثير من عناصر قوته بخروج الطرف العراقى من معادلة القوة العربية.

ومن هذا المنطلق، تأتى أهمية الدراسة محل العرض، نظرا لمناقشتها العوامل التى تدفع نحو تحول الرأى العام الإسرائيلى أو تقلبه من توجه إلى آخر، وتناولها -بشكل تفصيلى ومتكامل- العلاقة بين تطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وتوجه الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين، فى وقت اقتصر فيه ما تناولته الدراسات المعنية بالرأى العام الإسرائيلى على التركيز على وصف ومتابعة تطور توجهات الرأى العام إزاء قضية معينة، دون الوقوف كثيرا على تفسير أسباب التحول الذى يطرأ على تلك التوجهات.

وقد حاولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة الإجابة على تساؤل رئيسى مفاده: ما هى العلاقة بين تطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وتحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين؟ بمعنى آخر: هل جاء تحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين نتيجة لتعثر عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، أم أن تعثر التسوية السلمية للصراع قد حدث بسبب يمينية الرأى العام الإسرائيلى؟ ثم ما هى العوامل أو الأسباب التى أدت إلى تحول الرأى العام الإسرائيلى فى نهاية فترة الدراسة نحو اليمين؟.

ففى الفصل الأول، تناول الباحث طبيعة الرأى العام فى إسرائيل وتوجهاته إزاء عملية التسوية، من خلال مبحثين رئيسيين، ركز الأول على تحديد طبيعة تأثير الرأى العام الإسرائيلى فى الحياة السياسية فى إسرائيل، من خلال أربعة محاور، ناقش أولها طبيعة الديموقراطية الإسرائيلية وعلاقتها بالرأى العام، بينما ناقش ثانيها بنية وتكوين المجتمع الإسرائيلى وتأثير ذلك على توجهات الرأى العام. أما ثالثها، فقد عرض للمقولات النظرية المتصلة بكيفية تأثير الرأى العام فى الحياة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى، بينما عرض المحور الأخير عملية قياس الرأى العام فى إسرائيل والمراكز التى تتولى تلك المهمة. أما المبحث الثانى، فقد عرض بقدر من التفصيل لتوجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء عملية السلام على مرحلتين، الأولى فى ظل تأثير الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية فى ظل عملية التسوية مع الفلسطينيين خلال فترة الدراسة ١٩٩١ - ٢٠٠٣، مع التركيز على خمس قضايا أساسية تمثل فى مجملها مؤشرا لقياس توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء التسوية مع الفلسطينيين، وهى: الدولة الفلسطينية، واتفاق أوسلو، والمستوطنات، واللاجئون، والقدس.

أما الفصل الثانى، فقد خصصه الباحث لمناقشة تأثير العوامل الداخلية على تحول الرأى العام نحو اليمين. حيث ركز المبحث الأول على العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بتحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين، من خلال محورين أساسيين، عرض الأول لطبيعة النظام الاقتصادى فى إسرائيل منذ نشأتها وحتى الآن، بينما عرض الثانى للاقتصاد الإسرائيلى فى ظل انتفاضة الأقصى. أما المبحث الثانى، فقد تناول العوامل السياسية، وتحديدا الائتلافات الحكومية أو تأثير الحكومة الموجودة فى إسرائيل فى دفع الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين. وقد تعرض هذا المبحث لدراسة الرأى العام الإسرائيلى فى ظل خمس حكومات، منها اثنتان لحزب العمل، هما حكومة اسحاق رابين فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، وحكومة إيهود باراك فى الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، وثلاث حكومات لحزب الليكود، الأولى حكومة بنيامين نيتانياهو فى الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، والثانية والثالثة هما حكومتا أرييل شارون فى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. ثم عرض المبحث الثالث لتأثير العوامل أو التغيرات الديموجرافية، لاسيما تلك المتعلقة بالهجرة إلى إسرائيل، على توجهات الرأى العام الإسرائيلى.

أما الفصل الثالث، فتناول فيه الباحث تأثير العوامل الإقليمية وتأثيرها على تحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين، من خلال ثلاثة مباحث. عرض الأول منها لتأثير تطورات عملية التسوية على المسار الفلسطينى، والمقاومة المسلحة الفلسطينية على الرأى العام الإسرائيلى، من خلال محورين أساسيين، ناقش أولهما تأثير تقدم أو تحرك عملية التسوية مثلما حدث أثناء وبعد اتفاق أوسلو كمثال لاتفاق تم فى عهد حكومة عمالية، واتفاق واى ريفر كمثال لاتفاق تم فى عهد حكومة ليكودية، وقمة كامب ديفيد التى لم تنته إلى شئ فى عهد حكومة باراك. أما المحور الثانى، فناقش تأثير توقف عملية التسوية واللجوء إلى نمط العمليات الفدائية والعنف المسلح. أما المبحث الثانى، فقد تناول تأثير تطورات التسوية على المسارين المترابطين السورى واللبنانى على تحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين. بينما ناقش المبحث الثالث تأثير تطورات القضية العراقية منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣ على الرأى العام الإسرائيلى.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج فى نهاية دراسته، يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلى:

١- يتمتع المجتمع الإسرائيلى بعدة خصائص ساهم بعضها فى تفعيل دور الرأى العام الإسرائيلى، بينما ساهم البعض الآخر فى الاتجاه العكسى. فقد ساهم مستوى الديموقراطية الذى يتمتع النظام السياسى الإسرائيلى بها فى تفعيل دور الرأى العام، على نحو ما يوجد فى الديمقراطيات العريقة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومقابل ذلك، فإن الطريقة التى نشأ بها المجتمع الإسرائيلى قد أثرت بالسلب إلى حد بعيد على طبيعة ودور الرأى العام الإسرائيلى. فالمجتمع الإسرائيلى هو مجتمع مهاجرين بالأساس، ويتكون من لفيف من المجموعات الإثنية التى تشكل فسيفساء غير متجانسة على كافة المستويات، ولم تنجح المحاولات الإسرائيلية العديدة فى صهر تلك الاختلافات لخلق ما يسميه الإسرائيليون المواطن الإسرائيلى، بصرف النظر عن انتمائه السابق.

٢- إن توجهات الرأى العام الإسرائيلى ليست من المعطيات الثابتة أو الجامدة، فقد تأثرت بالتغيرات التى شهدتها البيئة الداخلية فى إسرائيل، خاصة تلك التى تتعلق بالتغيرات التى طالت النواحى السياسية والاقتصادية والديموجرافية، والتى بدأت قبل فترة الدراسة وتعمقت خلالها، لاسيما ما يتصل باستمرار عملية الخصخصة وتزايد نسب البطالة، التى أفرزت أوضاعا لم تكن فى صالح حزب العمل بالمرة، لاسيما فى ظل عجز الحزب خلال العقد الأخير من القرن الماضى عن طرح بديل اقتصادى واجتماعى لما طرحه اليمين، لا فى أثناء اشتراكه فى الحكومة ولا فى فى حملاته الانتخابية ولا فى أثناء توليه الحكومة بمفرده. وهو الأمر الذى مثل سببا مهما فى ابتعاد الإسرائيليين عن اليسار، ممثلا فى الابتعاد عن حزب العمل، متجها نحو اليمين بأطروحاته المختلفة.

٣- على المستوى السياسى، اتضح أن وجود حكومة إسرائيلية يمينية يعتبر من العوامل

المساعدة والمهمة ضمن قائمة العوامل التى تدفع بالرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين. ومع التسليم بأن دور الرأى العام يكون سابقا على وجود الحكومة، فهو الذى انتخبها، إلا أن وجود حكومة بتوجهات يمينية يعمق من التوجهات اليمينية لدى الرأى العام. وفى مقابل ذلك، فإن وجود حكومة يسارية فى الحكم يدفع الرأى العام الإسرائيلى فى اتجاه اليسار فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين. كما لابد من الإشارة أيضا إلى أنه فى حال اتخذت حكومة ما مواقف تقترب من مواقف التيار الآخر -اليمين أو اليسار- فإن الرأى العام ينحاز إلى تلك المواقف، ويبدو أقرب إليها مما هو أقرب لتوجهات الحكومة القائمة، على نحو ما شهدته توجهات الرأى العام الإسرائيلى من تغيرات حينما قام نيتانياهو بتوقيع اتفاق الخليل، وحينما تبنى باراك أساليب العنف لقمع الانتفاضة.

٤- لم تتأثر توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء التسوية مع الفلسطينيين بتطورات الموقف على المسار السورى، بل إن توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء الجولان المحتل لم تتأثر كذلك بتطورات التسوية على المسار السورى ذاته، حيث ظلت المعارضة الشديدة للانسحاب من الجولان هى السمة الأساسية لتوجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء ملف الجولان. أما عن تأثير الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى على توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء التسوية، فقد اتضح أن التأييد الذى حظى به هذا الانسحاب من جانب الرأى العام الإسرائيلى قد أدى إلى خلق حالة معنوية جيدة لديه، انعكست فى تقييمات إيجابية لأداء رئيس الوزراء، وتفضيل لخيارات التسوية بشكل عام، حتى اندلعت انتفاضة الأقصى، فتغيرت كافة الحسابات.

٥- بصرف النظر عن العوامل التى أدت إلى دفع الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين، فإن الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن الرأى العام الإسرائيلى قد وصل إلى نقطة من اليمينية غير مسبوقة -تتجاوز تلك الحالة التى كان عليها عندما أتى باليمين إلى الحكم للمرة الأولى فى إسرائيل فى عام ١٩٧٧- وهو الأمر الذى انعكس سلبا على عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، خاصة فى بعدها الفلسطينى، التى عادت - بوصول شارون إلى الحكم - إلى ما يطلق عليه المربع رقم واحد، أى إلى ما قبل انطلاق عملية التسوية فى مدريد عام ١٩٩١.

رانيا مكرم

الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الأزمات.. دراسة لحالتى الحظر الجوى على كل من العراق وليبيا

محمد إبراهيم ملتم خليل

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨

تتناول هذه الدراسة التحول الذى طرأ على أسلوب الأمم المتحدة فى إدارتها للأزمات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والتغير فى هيكل النظام الدولى. كما تبحث الدراسة إشكالية العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة وتعاظم دور بعضها (مجلس الأمن) على حساب أدوار الأجهزة الأخرى (الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية). وتقود تلك الإشكالية إلى البحث فى تكييف النزاعات الدولية، أى التفرقة بين النزاعات الدولية ذات الصفة القانونية والنزاعات الدولية ذات الصفة السياسية. وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد الجهة ذات الاختصاص الرئيسى فى إدارة تلك النزاعات.

والعراق حالة فريدة رفعت خلالها الولايات المتحدة شعار النظام العالمى الجديد، الذى يقوم على فكرة قيام الأمم المتحدة بدورها كما رسمه الميثاق. ولما كانت تلك الحرب الباردة قد انتهت، فإن العقبات التى تعترض تفعيل نظام الأمن الجماعى لابد أن تنتهى إلى الأبد وحسب الرؤية الأمريكية. وقد ترتب على طرح تلك الفكرة الوقوع فى شرك الخديعة، بحيث تعامل مجلس الأمن مع أزمة الخليج الثانية بطريقة غير مسبوقة، واتخذ العديد من القرارات الدولية التى استندت إلى الفصل السابع من الميثاق، وبدأت آليات الأمن الجماعى المنصوص عليها فى الميثاق فى العمل لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة وبدقة متناهية، وليفرض مجلس الأمن ضمن ما فرضه أنواعا متعددة من الجزاءات ضد العراق، ازدادت إحكاما يوما بعد يوم.

وبخصوص ليبيا، صدرت ثلاثة قرارات متعلقة بفرض الجزاءات ضدها والتى كانت أساسا متعلقة بالحظر الجوى، تبنتها كل من الولايات المتحدة و انجلترا وفرنسا إثر حادثة لوكيربى. وفى هذا السياق، صدر القرار رقم ٧٣١، الذى طالب ليبيا بالكف عن ممارسة الإرهاب، كما كان هذا القرار تمهيدا لما صدر بعده من القرارين ٧٤٨ لسنة ١٩٩٢ و٨٨٣ لسنة ١٩٩٣، وهما القراران اللذان فرضا الحظر الجوى ضد ليبيا. كما عبر هذان القراران عن الضغط الذى مارسته الدول الغربية ضد ليبيا لتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية عام ١٩٨٨. واشار الباحث الى مدى قدرة الدول الغربية الثلاث على استخدام مجلس الأمن فى تبنى سياسات وإصدار قرارات لا تتناسب مع طبيعة الأزمة. إلا أن تلك القرارات قد عكست دوافع وأهداف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فى الهيمنة على النظام الدولى، كما عكست تجاوز مجلس الأمن لاختصاصاته وصلاحياته المنصوص عليها بالميثاق.

قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة، بحيث تناول الفصل الأول دراسة نظام الجزاءات الدولية فى التنظيم الدولى وتأثير المتغيرات الدولية على إدارة الأزمات، حيث أشار الباحث إلى أن التنظيم الدولى عرف نظام الجزاءات كوسيلة يتصدى بها لمواجهة الأزمات والنزاعات التى تنشأ بين أعضائه، وذلك على الرغم من اختلاف الفلسفات والقيم التى استند إليها استخدام تلك الوسيلة، الأمر الذى عكس بالضرورة الاختلاف فى طبيعتها ومصدرها وشرعيتها من زمن إلى آخر وطبقا للتطور التنظيمى للمجتمع الدولى. وخلصت الدراسة إلى أن نظام الجزاءات قد اكتمل بشكل كبير كوسيلة للتصدى لمواجهة الأزمات فى ميثاق الأمم المتحدة، كما أن تلك الآلية ازداد تفعيلها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية.

وتوصل الباحث إلى أن انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم قد زاد وبكثافة من استخدام آلية الجزاءات الدولية للتصدى لمواجهة الأزمات والنزاعات الدولية، سواء كانت الحقيقية أو المفتعلة. كما طرح قضايا جديدة منها قضية نزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل، وقضية مكافحة ما عرف "بالإرهاب الدولى"، بالرغم من عدم تحديد ماهية ذلك الإرهاب، وقضية العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد ظهر من توظيف معطيات تلك القضية تآكل سيادة الدول الصغيرة أو تضاؤلها فى مواجهة سيادة الدول الكبيرة، الى ان وصل الباحث الى أن الشرعية الدولية اصبحت بمثابة غطاء التبرير للسياسات والممارسات الأمريكية.

وفى الفصل الثانى المتعلق بالجزاءات الدولية ضد العراق كآلية من آليات إدارة الأزمات معه، فقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من سياسة

الوفاق التى سادت أثناء أزمة الخليج الثانية بين الشرق والغرب والاتفاق على إدانة الغزو العراقى للكويت واحتلاله والتأكيد على انسحاب العراق من الكويت، إلا أن الأزمة أظهرت اختلافات أساسية بين القطبين الرئيسيين فى النظام الدولى آنذاك وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. كما أظهرت الأزمة أيضا تراجع دور الاتحاد السوفيتى الذى لم يستطع إلا قبول الرؤية الأمريكية لإدارة الأزمة. كما كشفت الأزمة عن محدودية القدرة الأوروبية الجماعية على ممارسة دور دولى مستقل وفاعل نتيجة للاختلافات فيما بين الرؤى الفردية لكل دولة على حدة، وأيضا بسبب القيود التى فرضتها الولايات المتحدة على الدور الأوروبى المستقل.

أما فى الفصل الثالث، فقد تناول الباحث إدارة الأزمة الليبية - الغربية واستخدام آلية الجزاءات الدولية فى مواجهة تلك الأزمة. وقد انتهت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية - الغربية تكاد تكون مختلفة تماما عن أزمة الخليج الثانية من حيث مبررات ودوافع صدور قرارات مجلس الأمن. وبينما اكتسبت قرارات مجلس الأمن فى أزمة الخليج الثانية شرعية دولية جماعية، فإنها فى الأزمة الليبية - الغربية اقتصرت على الدول الغربية الثلاث وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما لاحظ الباحث أن تلك الدول لم تحظ بتأييد يذكر لوضوح افتعال الأزمة، ولكون الأزمة قانونية فى جوهرها، كما أن مرونة الموقف الليبى فى مواجهة الأزمة قد أظهر تجاوز الدول الغربية فى مطالبها. ولقد انتهت الدراسة إلى أنه إذا كان طلب تسليم المتهمين الليبيين تحكمه اعتبارات قانونية، وأن الاتهام غير مؤكد وتحكمه اعتبارات سياسية، فإن الجزاءات التى فرضت على ليبيا بموجب قرارى مجلس الأمن -قبل إجراء المحاكمة- هى جزاءات غير شرعية وحكمتها الاعتبارات السياسية للدول الغربية التى تهيمن على مجلس الأمن ولم تحكمها اعتبارات العدالة واعتبارات إقامة نظام عالمى يسوده السلام والأمن.

ومن ناحية أخرى، فقد أثارت الأزمة الليبية - الغربية إشكالية العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. ومن ناحية ثالثة، فإن حكم المحكمة الصادر عام ١٩٩٨ بمرجعية اتفاقية مونتريال بشأن محاكمة المتهمين قد أظهر بوضوح أن مجلس الأمن حينما أصدر قراريه المتعلقين بالجزاءات على ليبيا قد افتئت على اختصاص المحكمة واغتصب حقا لم يكن له. ومن ناحية رابعة، إذا كانت الجزاءات الدولية على العراق قد أدت إلى عزلته السياسية والدبلوماسية، فإن الأزمة الليبية - الغربية قد أنتجت دورا نشطا للدبلوماسية الليبية، حاولت ليبيا من خلال هذا الدور أن توضح أبعاد الأزمة فى المحافل الدولية. كما توجت الدبلوماسية الليبية بحكم محكمة العدل الدولية بمرجعية اتفاقية مونتريال للحكم فى القضية، الأمر الذى شكل عقبة حقيقية أمام الدبلوماسية الغربية لاسيما الأمريكية، لم تملك أمامها سوى قبول محاكمة المتهمين على مرجعية اتفاقية مونتريال.

وتناول الفصل الرابع مواقف بعض الدول وبعض المنظمات الدولية الإقليمية من الجزاءات على كل من العراق وليبيا. فقد انتهت الدراسة إلى أن مواقف الدول تتحدد طبقا لما تمليه عليها المصالح الوطنية، وليس طبقا لما تمليه اعتبارات العدالة أو اعتبارات المواثيق الدولية أو حتى الاعتبارات الإنسانية.

وفى الخاتمة، يوصى الباحث ببعض التوصيات التى يراها ضرورية فى ضوء ما توصل إليه من عدم شرعية للجزاءات التى فرضت على العراق، لاسيما مع استمرارية الجزاءات والتى كان لها التأثير السلبى الكبير الذى نال الأبرياء. حيث ثبت بالدليل القاطع خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٢ الصادر فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٧ الذى قضى برفع الجزاءات عن العراق، ناهيك عن عدم شرعية الجزاءات التى فرضت على ليبيا كما ثبت من الدراسة. وهذه التوصيات هى: أولا: خلق آلية جديدة للجزاءات الدولية بخلاف مجلس الأمن فى صورته الحالية والذى تسيطر عليه بعض القوى الدولية وتسخره لخدمة أهدافها ومصالحها. أى أن الدراسة توصى بضرورة إصلاح الأمم المتحدة ميثاقا وآليات. ثانيا: النظر للمقاصد النهائية للجزاءات التى تفرض على الدول ودراسة آثارها المحتملة والحقيقية على الشعوب بكل دقة وبما لا يتعارض مع الأهداف الإنسانية العامة والمقاصد والأهداف الكلية للأمم والشعوب، وبحيث لا يكفى لشرعية تلك الجزاءات أن تكون صادرة عن صاحب الاختصاص، أى المشروعية القانونية، وإنما يجب أن ينال استخدام تلك الآلية قبول ورضاء المجتمع الدولى استنادا إلى الأسباب التى أدت إلى استخدام تلك الآلية. ثالثا: ضرورة وضع تقارير الهيئات الدولية المعنية بالشئون الإنسانية موضع الاعتبار، بحيث تصبح تقاريرها فى هذا الشأن صاحبة القول الفصل، لاسيما فى مجال الشئون الإنسانية وحقوق الإنسان. رابعا: ضرورة تحديد المخالفات التى تستوجب إجراءات الجزاءات تحديدا دقيقا من الناحية المعيارية والأخلاقية والقانونية، وبحيث لا يصبح غموض التحديد وسيلة من الوسائل التى تستخدمها بعض القوى لفرض هيمنتها على العالم وخدمة أهدافها.

محمود حمدى أبوالقاسم

الإسلاميون التقدميون .. عن وجه آخر للفكر والسياسة فى إيران

د. وليد محمود عبد الناصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨

يتناول هذا الكتاب، فى ٧ فصول وخاتمة، ما اصطلح على تسميته بالتيار الإسلامى التقدمى فى إيران على الصعيدين الفكرى والسياسى. ويعرض الكتاب بشكل خاص لتطور هذا التيار وفكره ونشاطه السياسى خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الراهن. وإن كان هذا الكتاب سيركز بالذات على المفكر الراحل الدكتور على شريعتى، ورجل الدين الراحل آية الله سيد محمود طلقانى، ومنظمة "مجاهدى خلق إيران" كممثلين أساسيين لهذا التيار فى إيران فى الفترة موضع الدراسة.

فتناول المؤلف فى الفصل الأول المعنون "ثلاثة على الطريق" ثلاث شخصيات يعدهم جزءا من هذا التيار وهم: أحمد قصراوى وجلال الأحمد اللذان غلب على نشاطهما الجانب الفكرى، والدكتور أبو الحسن بنى صدر، الذى جمع بين العطاء الفكرى والسياسى بشكل متوازن، وهو أول رئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية. وعرض المؤلف للأسباب الموضوعية التى تتصل بمحتوى الطرح الفكرى والمشروع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدينى لدى كل من الشخصيات الثلاث والدور الفكرى والسياسى للتيار الإسلامى التقدمى فى إيران، باعتبارهم مثلوا - بشكل أو بآخر - إسهاما فى مسيرة هذا التيار وفى تطوره المعرفى والأيديولوجى، بحثا عن صياغة بديل آخر فى إيران، يكون إسلاميا وتقدميا فى آن واحد، ويكتسب الانسجام والتناغم الداخلى بين مكوناته، ومصداقيته مع ذاته ومع الشعب الإيرانى، وبالتالى القاعدة الشعبية المؤيدة له واللازمة لترجمة هذا المشروع الفكرى والبرنامج السياسى إلى واقع ملموس.

وفى الفصل الثانى، قدم المؤلف عرضا شاملا وموجزا لحياة الراحل الدكتور على شريعتى

(١٩٣٣ – ١٩٧٧)، وللسياق السياسى والاجتماعى الذى كان يطرح فيه فكره وكتاباته ونشاطه، وذلك أملا فى أن يسهم هذا العرض فى تحسين قدرتنا على التعرف على فكر شريعتى وتحليله بشكل نقدى يسمح بإدراك البعد الإسلامى التقدمى فى المشروع الفكرى لشريعتى، أو إطار التأثيرات الفكرية التى تعرض لها، أخذا فى الاعتبار الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية والثقافية التى كانت سائدة فى إيران خلال حياته، وهى مسئولية علمية وموضوعية، فكرية وتاريخية، يتعين القيام بها لتعريف الكثيرين بالطابع الإسلامى التقدمى لفكر شريعتى، وإلى أى درجة مثل فكره مشروعا بديلا للمشروع الفكرى الذى جسده الراحل آية الله الخمينى، وأثر فى آخرين من أبناء النخبة السياسية والثقافية.

وأشار المؤلف إلى أن الدكتور على شريعتى كان على معرفة متعمقة بالتاريخ والفلسفة الغربية مع وعيه الذاتى بدينه وتقاليده، وبالتالى كان الأجدر على إدماج الفكر الراديكالى فى الغرب والعالم الثالث مع المبادئ والتقاليد الشيعية. إلا أنه انتقد الأفكار الأجنبية بنفس القدر الذى انتقد به الفكر الإسلامى التقليدى. فقد انتقد المفكر العالم ثالثى لفرانز فانون، خاصة دعوته لشعوب العالم الثالث للتخلى عن تقاليدها الدينية، حتى تتمكن من الانتصار فى نضالها ضد الإمبريالية الغربية. ورغم أن البعض ذكر أن شريعتى كرس حياته لمهمة إدماج الاشتراكية مع المبادئ التقدمية الموجودة فى المذهب الشيعى، فإن الواقع يؤكد أن هدف شريعتى كان جعل الأصالة وسيلة للتحرير والتغيير. ولهذا الغرض، استخدم شريعتى كافة المفاهيم والأساليب وأدوات التحليل التى وجدها مفيدة له فى تلك المهمة، مهما تعددت مصادرها. ولم يكن كافيا بالنسبة لشريعتى أن يقول إن المسلمين لديهم القرآن والسنة، بل كان من الضرورى فهم جوهريهما ودراسة ما هو موجود لدى غير المسلمين فى بقية أنحاء العالم لمعرفة ما قد يفيد المسلمين ويتفق مع مبادئ الإسلام.

وأشار المؤلف فى الفصل الثالث "الإجابة على سؤال: هل يوجد رجل دين إسلامى شيعى تقدمى؟"، إلى أنه رغم كثرة ما كتب وذكر عن ثورة عام ١٩٧٩ فى إيران، فإن الكثير من جوانب هذه الثورة لا يزال بعيدا عن متناول أيدى الباحثين. ومن بين تلك الجوانب شخصيات لعبت أدوارا رئيسية، سواء فى الإعداد للثورة على المستويين الفكرى والحركى، أو فى قيادتها وفى المراحل التى تلت انتصار هذه الثورة. من هذه الشخصيات هو آية الله سيد محمود طلقانى (١٩١١–١٩٧٩) الذى عرض هذا الفصل لأهم أفكاره وممارساته فى محاولة لاستكمال حلقة جديدة من حلقات فهم الثورة الإيرانية، فكرا وأحداثا، خاصة من منظور إسهامه فى صياغة طرح إسلامى تقدمى فى الحياة الفكرية والسياسية الإيرانية.

وكان تعريف طلقانى للجهاد متصلا بتفسيره الممتد عالميا لمفهوم "المستضعفين" وبتفسيره السياسى والاجتماعى لأسباب الحروب. إلا أنه كان يعى دائما أولوية الحفاظ على قوة الثورة الإيرانية كقوة دعم لثورات المستضعفين على مستوى العالم. كما كان طلقانى صارما فى عدائه للاستعمار بكافة صوره، ولإسرائيل، خاصة من حيث ربط هذا العداء بأسباب داخلية فى إيران، سواء كانت أحداثا أو مشكلات بعينها. فقد تنازعت اختيارات طلقانى فكرة الإجماع والانسجام والتناغم بين كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت قيادة إسلامية من جانب، ومفهوم الصراع بين الأضداد من جانب آخر.

وخلص المؤلف فى الفصل الرابع المعنون "التيار الإسلامى التقدمى فى إيران بين الفكر والحركة" إلى أن غياب التصور المؤسسى الشامل الذى يجسد أيديولوجية مجاهدى خلق كان عاملا فى فشل المشروع السياسى لمجاهدى خلق ورؤيتها الإسلامية التقدمية، وبالمقابل فى انتصار خصومها الذين بلوروا وطبقوا هذا التصور سريعا، وهو ما يكشف عن أن المنظمة لم تستفد من دراسة التجارب الثورية السابقة التى أظهرت أهمية دور الأطر المؤسسية فى ترجمة الأهداف الأيديولوجية وتنظيم صفوف المؤيدين وضمان التزامهم.

وفى نهاية الفصل، أشار المؤلف إلى أن تجربة مجاهدى خلق فى إيران تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الأديان فى حد ذاتها لا توجه لليمين أو لليسار، وإنما الأمر يتصل بالقوى التى تحمل لواء الدين فى المعترك السياسى وانتماءاتها ومصالحها العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والإطار العام الذى تتحرك فيه.

وتناول المؤلف فى الفصل الخامس "قراءة فى فكر الرئيس السابق محمد خاتمى" موضوع الحوار بين الحضارات، الذى يشير فيه خاتمى إلى ضرورة أن يتأسس هذا الحوار على أساس المساواة بين الدول والشعوب والاحترام المتبادل. ويبرز أن الدعوة للحوار جاءت من العالم الإسلامى، مما يعكس الثقة بالنفس، ولكنه يقر بوجود مشكلات تواجه العالم الإسلامى، أبرزها غياب الوحدة عنه لأسباب داخلية وخارجية، والتناقض المزعوم بين العقل والنقل، وسعى بعض المسلمين للعودة إلى الماضى وهو ما يشكل نزعة رجعية.

وينتقد خاتمى ضمنيا إقصاء قوى عديدة خلال مسيرة الثورة الإيرانية بحجة أن رؤيتها للإسلام اختلفت عن الرؤية السائدة، كما ينتقد من سعوا لاستبعاد المرأة من أماكن العمل والدور السياسى، وأدان دور بعض رجال الدين فى التأثير على الإمام الخمينى بشأن هذه المسائل، واصفا إياهم بالرجعية والدوجماطيقية.

وتتسم معالجة خاتمى للمشكلات الراهنة للمجتمع الإيرانى بالتباين نظرا لتنازع طبيعته كمفكر ومثقف ينتمى أصلا للتيار الإسلامى التقدمى، ثم كزعيم لتيار عريض يضم فئات كثيرة تجتمع تحت راية "الإصلاحيين"، وأخيرا كرئيس للجمهورية فى ظل حكم توجهه محددات عديدة، فى مقدمتها نظرية "ولاية الفقيه".

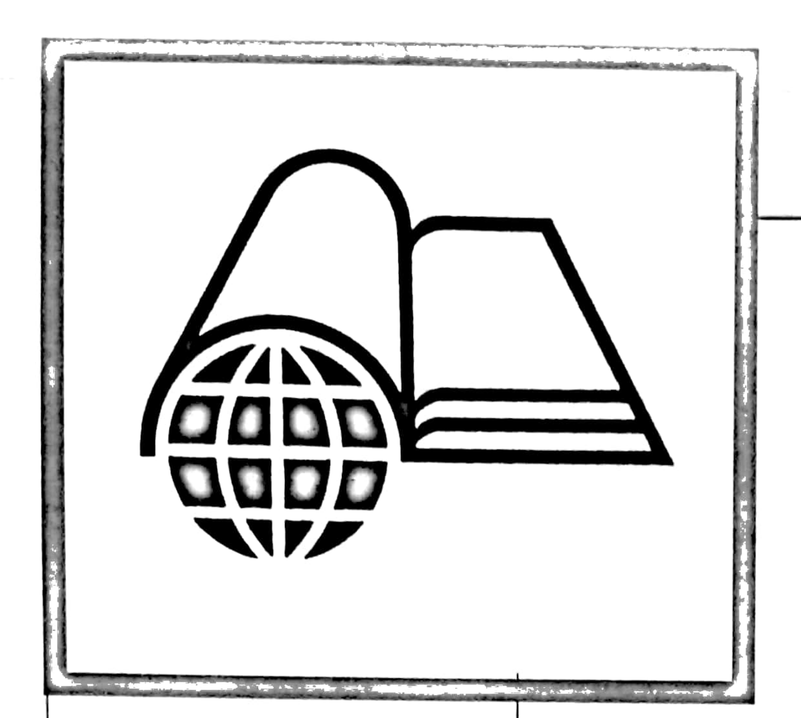
وتناول الفصل السادس "التيارات التقدمية من منظور تاريخى مقارن .. تيار يسار البلشفيك فى روسيا السوفيتية والتيار الإسلامى التقدمى فى إيران"، مقارنة آراء ومواقف اليسار البلشفيكى خلال الثورة الروسية والتيار الإسلامى التقدمى خلال الثورة الإيرانية فيما يتصل بقضايا بعينها وتطورات لحقت بالحالة الثورية فى البلدين، وترتبط بالحالة الإقليمية والدولية القائمة فى زمن كل منهما. وهناك عوامل ضعف نجدها فى اليسار البلشفيكى فى روسيا دون حالة التيار الإسلامى التقدمى فى إيران. ومن ذلك الصراعات ذات الطابع الشخصى أو الفصائلى التى دارت، والتى خدمت فقط مصالح منافسيهم اللينينيين. كما أن التزام اليسار البلشفيكى وإصراره على الاستمرار داخل صفوف الحزب اللينينى، أسهما بشكل سلبى على تأثير اليسار وعلى هامش حرية الحركة المتاح لها. كما أثبت فى نهاية المطاف أنه يصب لصالح لينين الذى كان فى الأساس مناضلا من أجل سيطرة الحرب، كما أثبت هذا الموقف أنه شكل ضربة قاضية لليسار البلشفيكى.

وأشار المؤلف فى الفصل السابع والأخير من الكتاب والمعنون "رؤية مقارنة للتيار الإسلامى التقدمى فى إيران بين ثلاثة عهود" إلى أنه فى ظل ما يمكن اعتباره المرحلة الانتقالية التى مر بها نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، منذ نجاح ثورة فبراير ١٩٧٩ عقب انتخاب الرئيس محمد خاتمى المنتمى للتيار الإسلامى التقدمى داخل المؤسسة الدينية الحاكمة لرئاسة الجمهورية فى مايو ١٩٩٧، والتى يجوز أن نطلق عليها مرحلة التحول من الثورة إلى الدولة وبناء مؤسساتها، سواء خلال الفترة الأولى للثورة أى ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١، أو فى فترة الولاية الثانية للرئيس الأسبق على أكبر هاشمى رافسنجانى ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٧ خاصة الفترة التى انتهت بالانتخابات النيابية لـ"المجلس" (البرلمان) الإيرانى فى ٨ مارس ١٩٩٦، أو خلال فترة حكم الرئيس السابق خاتمى.

وختاما، فإن تجربة التيار الإسلامى التقدمى فى إيران أثبتت – بما لا يدع مجالا للشك – أن الأديان ليست فى حد ذاتها أفيونا للشعوب، ولا هى أيضا دعوات ثورية، وإنما يتحدد دورها السياسى – إلى حد كبير – بناء على القوى التى تحمل لواء هذا الدين وأفكارها ومصالحها، بالإضافة إلى الإطار الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى المحلى والإقليمى والدولى الذى تتحرك داخله.

سمير محمد شحاتة

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



War by Other Means, Building Complete and Balanced Capabilities for Counterinsurgency David C. Gompert and John Gordn, Rand, 2008.

الحرب بطرق مختلفة .. بناء قدرات كاملة ومتوازنة لمواجهة المقاومة

تعتبر الفكرة الرئيسية التى يتناولها هذا الكتاب هى أنه نتيجة الصعوبات وارتفاع تكلفة تأمين الوضع الأمنى فى العراق وأفغانستان أمام الولايات المتحدة، فقد أثير التساؤل حول ماهية القدرات التى تحتاج إليها الولايات المتحدة فى مواجهة المقاومة "التمرد" فى الادبيات الامريكية، والذى لن يكون الاخير.

ويمكن الفهم من قول "لن يكون الاخير" أن الولايات المتحدة لن تتوقف عن التدخل فى شئون الدول لتحقيق مصالحها، وانه نتيجة لتدخلها الذى يأخذ اشكالا مختلفة من الضغط على الحكومات الى الاحتلال، سوف تواجه بحركات تمرد. وتحدد هذه الدراسة القدرات التى يجب أن تحوزها الولايات المتحدة وتنميها لمواجهة الاشكال المختلفة للتمرد، والذى يحتاج الى الاعتماد على وسائل جديدة مختلفة غير المواجهة العسكرية التقليدية والتى تكلف الولايات المتحدة الكثير، سواء فى المعدات أو الارواح كما اتضح من الوضع فى افغانستان والعراق.

وبالنظر الى فصول الكتاب، نجد أن الفصل الأول يسعى لتعريف المشكلة وهى حركات التمرد. ويسعى الفصل الثانى الى تحديد المشكلة بمعنى ما هى التحديات المختلفة التى تفرضها حركات التمرد المختلفة لتحديد القدرات المطلوبة. اما الفصل الثالث، فيركز على النوع الثالث للتمرد، وهو التمرد العالمى المحلى الذى تعتبره الدراسة اكثر الانواع خطورة. والفصل الرابع يحاول وضع مجموعة متوازنة من القدرات المطلوبة لمواجهة التمرد بشكل عام، ثم يفصل هذه القدرات فى الفصول اللاحقة للكتاب.

ويبدأ الكتاب بتعريف المشكلة وهى حركات التمرد، فعدد حركات التمرد التى تستخدم العنف لإزاحة الحكومات قد انخفض منذ نهاية الحرب الباردة. ففى ظل الحرب الباردة، كان القطبان يدعمان حركات التمرد فكان فيما بين ١٩٥٠و١٩٩٠ يظهر نحو ١٢ حركة تمرد، لكن منذ عام ٢٠٠٠، انخفض العدد الى نحو ٥ حركات.

ولكن لماذا هناك اهتمام الآن بمواجهة حركات التمرد؟ يرى الكتاب أن السبب الرئيسى هو النزاع فى العراق، خاصة فى ظل تزايد خسائر الولايات المتحدة فيه، فى الوقت نفسه تتزايد خسائر حلف الناتو فى افغانستان. واضاف الكتاب مثالين آخرين لحركات التمرد هما حزب الله وحماس اللذان يمارسان العنف ضد اسرائيل. وبالطبع يتجاهل الكتاب ان هذه الحركات هى حركات مقاومة ضد محتل وان سبب ظهورها هو الاحتلال. ويوضح الكتاب أن هذه الاشكال من التمرد قد اعطت شكا كبيرا فى قدرة افضل الجيوش فى مواجهة هذا العدو.

ويوضح الكتاب ان الخطورة من التمرد تكمن فى الاندماج بين التطرف الدينى، المتمثل فى الحركات الجهادية العالمية كالقاعدة، وحركات التمرد السياسية المحلية. فدرجة وحدة التطرف الدينى تؤثر بشدة على حركات التمرد مما يجعلها اكثر تعقيدا. وتعتبر "القاعدة" اكثرها تطرفا وتؤمن بالجهاد والعمليات الانتحارية ضد "الصليبيين الجدد" وهم الديمقراطيات الغربية واليهود و"اسرائيل"، بالاضافة الى الانظمة العلمانية فى العالم الاسلامى والشيعة. وتهدف لإلغاء نظام الدولة القومية فى العالم الاسلامى واقامة الخلافة. ويرى زعماء القاعدة ان الولايات المتحدة هى الشر الاكبر والسبب فى استمرار الوضع المقسم للعالم الاسلامى، واستراتيجيتهم هى الانضمام الى حركات التمرد المحلية وجعلها أكثر تطرفا.

ويوضح الكتاب انه قد حدث خلط واساءة فهم للعلاقة بين التمرد والارهاب، ويرجع ذلك الى ما بعد أحداث ١١ سبتمبر واعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب، ومعاملة الولايات المتحدة لكل حركات التمرد الاسلامى على أنها حركات ارهابية وقيامها بتحركات عسكرية كبيرة تجاه العالم الاسلامى، مما زاد من كراهية الشعوب لها. فليس كل تمرد يوظف الإرهاب وليس كل الارهابيين متمردين. فالتمرد لديه رؤية مغايرة لتنظيم المجتمع ويستخدم وسائل مختلفة من الخدمة العامة الى الارهاب لتحقيق هذه الرؤية. اذن الارهاب قد يكون ملحقا بالتمرد، لكن الارهاب قد يكون متواجدا ايضا بعيدا عن التمرد.

ويعتبر الكتاب ان المعضلة فى مواجهة التمرد تكمن فى انه اذا كنا نريد الشعوب الاسلامية تختار التقدم وترفض العنف الدينى، فذلك يتناقض مع ان الشعوب المسلمة لم تر التقدم والنمو مع الانظمة الحالية ذات التوجه الغربى، فالتمرد الاسلامى يعتمد على العودة الى الاصولية الدينية التى تعيد الامل الذى أضاعته الحكومات غير الكفء.

ويحدد الكتاب المشكلة بعد ذلك بتوضيح التحديات التى تفرضها الاشكال المختلفة للتمرد، وأوجه مواجهة التمرد والقدرات المطلوبة لمواجهته. فلقد أثرت العولمة تأثيرا كبيرا على أشكال ووسائل التمرد، فأصبحت هناك سهولة فى الحركة، سواء للمعلومات أو للافكار أو للاموال، وزيادة فى قدرة الفاعلين غير الدول، وسرعة انتشار الاحداث فى الإعلام العالمى.

ويصنف الكتاب أنواع التمرد الى اربعة انواع، هى أولا: التمرد المحلى الذى يهدف لتحقيق اهداف محلية، والذى لا يزال يمثل ٦٠٪من انواع التمرد، ومثال ذلك التمرد الفلبينى ١٨٩٩-١٩٠٢. وثانيا: التمرد المحلى الدولى، الذى يحصل فيه المتمردون المحليون على دعم خارجي من مال وسلاح وخبراء وإعلام ومقاتلين، ومثال ذلك فيتنام وكوسوفو والشيشان.وثالثا: التمرد العالمى المحلى وهو التمرد المحلى المدعوم خارجيا، إلا انه يصبح جزءا من صراع دولى أو اقليمى أوسع، ومثال ذلك العراق وافغانستان. وترجع خطورة هذا التمرد الى ارتباط الاراء الدينية المتطرفة العابرة للقوميات مع الحركات المحلية، مما يجعلها اكثر شدة واصعب فى المواجهة. وقد أصبح هذا النوع فى ظل العولمة اكثر الاشكال تهديدا وديناميكية، واصبح النوع الثانى للتمرد يتحول تدريجيا الى النوع الثالث فى العالم الاسلامى. ورابعا التمرد العالمى، وهو التمرد الذى يجعل قضيته ليس فقط الدولة بل نظم الدول، ومنها حركات سبقت العولمة كالحركة البلشفية الشيوعية، ولكن لم تكن لديها ميزات اليوم من سهولة الاتصال والحركة. ولقد زادت العولمة خطورة هذا النوع من التمرد، الذى يعتمد على وجود روابط قوية تجمع اعضاء المجتمعات عبر القومية مثل "الأمة" بين المسلمين.

ولمواجهة التمرد، فلابد من الفهم الجيد لتشكيل السياسات الملائمة ثم التحرك لمواجهته. ويؤكد الكتاب اهمية التوقيت ففى حالة التمرد البدائى، فان المواجهة يجب أن تكون بوسائل غير عسكرية مباشرة، أى أنه ما دامت قدرة التمرد صغيرة، فيجب ان تظل مسئولية الشرطة والمخابرات. اما اذا تحول التمرد الى تمرد واسع النطاق نتيجة لقصور الحكومة والفشل فى فهم خطورته، ووصوله لمرحلة تدمير المنشآت الحيوية وان يكون لديه تعاطف شعبى، ففى هذه الحالة فان المواجهة العسكرية تصبح محتومة. وقد تزيد قوة التمرد على قوة الدولة وتحتاج لدعم خارجى، وبوصول القوة الخارجية يظهر التمرد انه يقاوم تدخلا خارجيا.

أما بالنسبة للقدرات المطلوبة لمواجهة التمرد، فهى قدرات تتعلق بالتحكم فى الارض وتأمين الحدود وتحقيق الامن الداخلى، وأخرى تتعلق بإحداث تعديلات فى الابنية والاجهزة المختلفة استجابة لتحديات القرن الحادى و العشرين، وأخرى تتعلق بأهمية الاستخدام الافضل للمعلومات وفهمها واقامة روابط بينها وتنسيقها. ويؤكد الكتاب انه يجب ان يكون هناك توازن بين القدرات المختلفة، إلا أنه فى الواقع لا يوجد هذا، فالقوة العسكرية لها الغلبة بين القدرات الاخرى.

ويركز الكتاب على النوع الثالث للتمرد، حيث انه الاكثر خطورة وانتشارا فى عصر العولمة. فالجهاديون العالميون يرون ان النوع الثالث للتمرد هو استراتيجيتهم الاساسية، وذلك بجعل التمرد المحلى اكثر تطرفا ضد الانظمة الحاكمة، لكن لا يشترط ان يتحول كل تمرد محلى إلى عالمى.

ويشير الكتاب الى نقطة مهمة، هى ان السبب الرئيسى لوجود النوع الثالث للتمرد، اى التمرد المحلى المرتبط بالجهاد فى المنطقة العربية، هو وجود احتلال، سواء الامريكى فى العراق او الاسرائيلى فى فلسطين. فالجهاد العالمى يعتمد على ان "الامة" معرضة للخطر. وذلك يتضح من عدم تأثير الجهاد العالمى فى جنوب شرق اسيا أو فى افريقيا جنوب الصحراء، وتأثيره الشديد فى المنطقة العربية. فوجود قوات عسكرية غربية فى قلب العالم الاسلامى يعطى الشرعية للجهايين لمقاومة الغرب المعتدى على الامة.

لذلك، يجب ان تكون هناك مواجهة افضل ومختلفة لمواجهة هذا النوع من التمرد. فمفتاح استراتيجية مواجهة التمرد يكمن فى تقوية القدرات البديلة لاستخدام القوة العسكرية، وذلك بالتركيز على عدة بدائل، منها الاستخدام المبكر للادوات المدنية (الناعمة)، بالاضافة الى زيادة كفاءة قدرات الامن المحلية، والاستخدام الافضل للمعلومات. ولكن ليس هناك ضمان بأن تحسين القدرات المدنية سوف يحقق نجاحا فى مواجهة التمرد، لذلك يجب المحافظة على تحسين القدرات العسكرية ايضا بجانب تنمية النواحى المدنية والمعلوماتية والامنية المحلية.

لذلك، يسعى الكتاب لوضع مجموعة متوازنة من القدرات لمواجهة التمرد. فتحسين القدرات المدنية والاستخدام الافضل للمعلومات اقل تكلفة من التدخل العسكرى، بالاضافة الى انها لا تؤدى لخطورة إشعال التمرد كمحاولة تدميره بالقوة.

ويثار تساؤل هو: لماذا هناك قصور فى السياسات الامريكية تجاه القدرات المدنية؟ ويرجع الكتاب ذلك الى ان التحرك تجاه التمرد لا يتم الا بعد ان يصبح له تهديد ويستخدم العنف. وعندما يبدأ العنف، تصبح هناك صعوبة فى المواجهة المدنية. ثانيا: إن البنية المؤسسية الامريكية غير معدة للمواجهة المدنية من ناحية الكوادر أو الموارد. واخيرا، فان المشكلة الرئيسية فى المواجهة المدنية انها تأخذ وقتا طويلا لاعطاء نتائج ملموسة.

وبالنسبة للقدرات المدنية، فوضع الولايات المتحدة سيىء من وجهة نظر الكتاب ولكن ليس لا امل منه، لذلك فان تنمية الادوات المدنية لمواجهة التمرد هى قضية مركزية لاستراتيجية المواجهة.

ويحدد الكتاب ثلاث استراتيجيات لمواجهة تحديات النوع الثالث للتمرد وهى اولا: استراتيجية العصا والجزرة، وهى خليط من الادوات المدنية والعسكرية، فالحوافز المدنية تستخدم للمكافأة والقوة تستخدم للعقاب. ثانيا: استراتيجية العقول والقلوب وجوهرها تحقيق اشياء تريدها الشعوب مما يكون رابطة مع الشعب، وبالتالى يتجنب الشعب التعاطف مع المتمردين. ثالثا: استراتيجية التحول وهى تقوم على إحداث تحول فى بنية المجتمع والحكم. وفى هذه الاستراتيجية، فان اصلاح التعليم والنظام القضائى مثلا جزء من اصلاح سياسى واقتصادى شامل وليس منحة كاستراتيجية العقول والقلوب. ولكن يعيب هذه الاستراتيجية انها تأخذ سنين واحيانا اجيالا، الا انها تظل الاستراتيجية الافضل فى المدى الطويل. وتحتاج مواجهة النوع الثالث للتمرد إلى خليط من هذه الاستراتيجيات واقامة تنسيق بينها لتكون استراتيجية واحدة متكاملة.

ان أى استراتيجية ناجحة تحتاج إلى تنسيق الجهود المدنية والعسكرية، والبدء مبكرا، اى استخدام الادوات المدنية مبكرا، حتى يشعر المجتمع بتأثيرها فى المراحل الاولية للتمرد وبالتالى يؤخر تأثيرها من نمو التمرد. بالاضافة الى ان تصاعد النزاع يجعل هناك صعوبة فى نجاح الجهود المدنية.

ويتضح من الممارسة الامريكية فى العراق وافغانستان انه لم يتم استخدام المعلومات بالشكل الملائم، وان مواجهة التمرد من الممكن ان تتحسن بالاستخدام الافضل للمعلومات. فهذه الدراسة تؤكد اهمية المعلومات، بالاضافة الى اهمية تحسين القوات الامنية المحلية، فالقوات المحلية هى الافضل فى مواجهة التمرد، فهى الاكثر دراية بالعادات والتقاليد. بالاضافة الى ان تقليل الاعتماد على القوات الامريكية يقلل الخسائر فى صفوف القوات الامريكية، أى ان القوات المحلية هى الدرع الامامية لهم والتى تحصد الخسائر كلها.

ولان المواجهة المدنية وتطوير القوات المحلية قد لا تنجح بالشكل الكامل، فلابد من تحسين قدرات القوات الامريكية على الارض، وجعلها اكثر مهارة واكثر قدرة على الحركة واقل اعتمادا على القوة واكثر تحملا.

وتستنتج الدراسة انه من الخطأ الاعتماد على القوة فى مواجهة التمرد الاسلامى، فذلك غير كفء، بالاضافة لعدم ترحيب الشعوب الاسلامية بالتدخل الاجنبى. وترى الدراسة ان هناك ارتباطا بين استخدام قوات اجنبية على نطاق واسع وفشل مواجهة التمرد.

ولان قدرات مواجهة التمرد كثيرة وهناك صعوبات امام الولايات المتحدة فى الحفاظ على هذه القدرات المطلوبة، خاصة تلك التى تتعلق بتحسين أداء الحكومة المحلية وأداء القوات الامنية المحلية، لذلك ترى الدراسة ان حلفاء الولايات المتحدة، كحلف شمال الاطلنطى

والاتحاد الاوروبى والمنظمات العالمية كالامم المتحدة والبنك الدولى، لديها من الكفاءة والقدرة ما يكمل قدرات الولايات المتحدة.

فالولايات المتحدة إذا قامت بتنظيم تعاون متعدد الاطراف لمواجهة التمرد، فانها بذلك ستستثمر جهودها فى قدرات يكون شركاؤها غير قادرين على الوفاء بها.

ويخلص الكتاب إلى أن هناك فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق الواقعى لعملية مواجهة التمرد، خاصة من النوع الثالث "العالمى المحلى" لما يحتويه من تحد كبير عن التمرد التقليدى.

ولن تكون الولايات المتحدة ناجحة فى مواجهة هذا النوع من التمرد بقدراتها الحالية، فاعتمادها على القوات التقليدية الكبيرة فى العالم الاسلامى سوف يؤدى الى هزيمة شاملة لها فى هذا النزاع. لذلك، فإن هذه الدراسة تقدم خطة شاملة لتحسين القدرات المختلفة لمواجهة التمرد.

إيمان العيوطى

The War of Ideas.. Jihad against Democracy, Walid phares, Palgrave Macmillan. 2008.

حرب الأفكار .. الجهاد فى مواجهة الديمقراطية

صدر هذا الكتاب للمفكر الأمريكى من أصل لبنانى، الخبير فى شئون الإرهاب والحركات الإسلامية، د. وليد فارس حول "حرب الأفكار"، والذى حذر فيه من أن الغرب قد يخسر حربه مع قوى "الجهاد" العالمى بسبب ترهله وتقاعسه.

وفى الجزء الأول من الكتاب، يدور الحديث حول طبيعة حرب الأفكار التى يشهدها العالم منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فهى ليست بجديدة. وتتميز هذه الحرب ببروز الأفكار الدينية إلى السطح بطريقه كانت متعارضة مع مسيرة التطور فى معظم بلدان العالم. وبعد الحادى عشر من سبتمبر، تغير وجه العالم بشكل يدفع إلى التركيز فعلا على الجوانب التى تحكمت فى الأحداث لتقود العالم الى هذا المكان.

ويعرض الكتاب للحرب التى يخوضها التيار "الجهادى" العالمى، ممثلا فى تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى، ضد الغرب، بوصفها "أكثر الحروب احتداما على الإطلاق" والتى تدور رحاها من أفغانستان والعراق إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ويؤكد د. فارس، وهو كبير الباحثين فى مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات فى واشنطن، أن الجانب الأكثر أهمية فى هذه الحرب إنما يدور على المستوى الفكرى، وتحديدا فى قلوب وعقول سكان العالم.

ومن أجل ذلك، قام بسبر غور الاعتقادات والأفكار التى ينطلق منها كلا الطرفين. فالأول يقف فى صف الديمقراطية وحقوق الإنسان، والثانى يرفض فكرة المجتمع الدولى ويدعو للجهاد ضد الغرب.

ويكشف عن استراتيجيات المعسكرين، موضحا أن التكنولوجيات الحديثة والاستخدام المتنامى والمبتكر من جانب الجهاديين للإعلام، قد رفعت من مستوى التحدى فى هذا الصراع.

لكن يحذر من أن الغرب قد يواجه خطر خسارة هذه الحرب، بسبب أن النقاش والتنظير الدائرين هنا نادرا ما يترجمان إلى أفعال، بينما قوى "الجهاد" تحرص على ربط أقوالها بأفعالها.

إن حرب الولايات المتحدة على ما تسميه الإرهاب نشأت بالأساس من خلال الصراع الطبيعى بين ظاهرتى المصالح الاقتصادية والعقيدة الدينية التى تتحكم فى مركز القرار الأمريكى، وهذا بدوره أدى إلى إحداث نوع من التوازن بدل التشابك فى العلاقة التى تربط الموضوعين، وأدى فى النهاية الى تحول الصراع الى حرب حقيقية للأفكار بين الولايات المتحدة والعالمين العربى والإسلامى، وهذا ما دفع بالحال إلى التأزم أكثر من المتوقع، لاسيما أن العالمين العربى والإسلامى - مثلا - أرض خصبة للأفكار الدينية عبر العصور. لذلك، فإن حربا دينية الطابع لا يمكن للولايات المتحدة أن تربحها بأى شكل.

لقد بدأت الولايات المتحدة نفسها هذه الحرب بعد الضربات التى تعرضت لها فى الحادى عشر من سبتمبر، ووجهت الرأى العام الأمريكى توجيها يصب فى اتجاه تحويل الحرب إلى حرب أفكار بين عالمين مختلفين. وفى المقابل، وجدت الحركات والأحزاب الإسلامية نفسها أمام واقع جديد يعطيها الفرصة التى حلمت بها طويلا، وهى امتلاك حجم يفوق حجمها وتأثيرها على الساحة بكثير.

وفى الجزء الثانى من الكتاب، عرض المؤلف لدور وسائل الإعلام فى حقن هذه الحرب، حيث لعبت وسائل الإعلام العالمية الدور الأبرز فى صياغة واقع دولى جديد يخضع لثوابت لم تكن معروفة فى السابق، وهى الثوابت العقائدية القائمة على أساس التمايز بين العالمين الإسلامى والمسيحى. الخطاب الأمريكى نفسه اخذ منحا آخر اشد تطرفا فى البداية من موضوع ما تطلق عليه الصحافة الأمريكية بالإرهاب، لذلك كانت ردود الأفعال من الطرف الآخر موازية لذلك التطرف، وخضعت العملية بأسرها لمجموعة من المواقف غير المدروسة أصلا، لاسيما فى ظل عدم توصل المجموعة الدولية إلى تعريف صحيح للإرهاب، لأنه موضوع معقد ولا يمكن الوصول إلى اتفاق حوله. فبعض الدول تعتقد ان كل ممارسات الإدارة الأمريكية هى ممارسات إرهابية منذ إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناجازاكى. ومن يدور فى الفلك الأمريكى نفسه من البلدان يمارس أيضا سياسات لا تقل تطرفا عن تلك التى تمارسها الولايات المتحدة، لكنها خاضعة لتعتيم إعلامى شديد، مادام الموقف الأمريكى يناصرها. وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الإسلامية التى راحت تعود إلى ممارسات دينية وفتاوى عفى عليها الزمن. وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه الأحزاب ومعها بعض الدول التى تشجعها هى إرهابية الطابع وينبغى الوقوف بحزم ضدها.

وذهبت الولايات المتحدة لصياغة خطاب إعلامى متوازن يضع كل حلفائها فى إطار السياسة التى ترغب فى بسطها على الساحة العالمية بإدارة منفردة، وسخرت كل الأقلام التى تعتبرها من الموالية والمبدعة للأفكار التى تحملها فى سبيل جعل العالم الغربى مجندا على الأقل فكريا لمواجهة خطر المد الإرهابى إلى العالم الغربى. والكثير من الكتاب والصحفيين الأمريكيين حذروا من أن أى حرب من هذا النوع ستؤدى إلى خسارة الولايات المتحدة لها، والمقصود هنا حرب الأفكار، وهم أدركوا جيدا العوامل التى قادتهم إلى تبنى هذا الرأى. فهناك حالة من النفور موجودة أصلا فى هذه المجتمعات سببها المواقف الأمريكية المتصلبة من قضايا الدول العربية، رغم أن لها حلفاء أقوياء فى البلدان العربية كالأردن والسعودية ومصر وتونس والمغرب، لكن الحكومات هذه على الأغلب تفضل تحالفها مع الولايات المتحدة على النظر إلى المواقف الأمريكية من الزاوية التى تنظر لها الشعوب عادة.

والخطاب العربى والاسلامى نفسه يخضع

لثوابت لا ترغب وسائل الاعلام العربية فى الخروج من إطارها وامتلاك مدى أوسع، وهى المواقف الامريكية من القضية الفلسطينية، وكذلك مواقفها من قضية الإسلام وانتشاره، وفوق ذلك مواقفها المؤيدة باستمرار لإسرائيل فى مختلف الموضوعات دون النظر اليها على أنها موضوع يخص الموقف من القوانين الدولية .. هذا كله شكل لدى المواطن فى البلدان العربية والإسلامية تراكمات سلبية فى المواقف لاشك فى أنها ستتفاعل لتولد مواقف مختلفة أشد عنفا وتعصبا عن السابق بحق الولايات المتحدة، والأخيرة تكون بشكل طبيعى المسئول عن وصول القناعات والمواقف عند الآخرين الى هذا الحد تجاهها. كما عرض المؤلف تفصيلا للاستراتيجيات التى تتبعها الجماعات "الإرهابية" ضد الولايات المتحدة، وأمثلة عما قد تستطيع هذه الجماعات القيام به فى المستقبل.

وفى الجزء الثالث والأخير من الكتاب، يطرح المؤلف احتمال خسارة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (مناصرى الديمقراطية وحقوق الإنسان) ضد تنظيم القاعدة والجهاد الإسلامى (مناصرى الوقوف فى وجه الغرب)، موضحا أن الولايات المتحدة تخسر حربها الدعائية والفكرية ضد (المتشددين) الإسلاميين وأن هناك ضرورة لإيجاد وسائل أخرى بديلة لكسب قلوب وعقول الناس فى العالم الإسلامى، حيث نجح المتشددون فى تسميم الأفكار عن الولايات المتحدة. مستشهدا على ذلك بتقرير أعدته هيئة استشارية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). إن الولايات المتحدة عجزت عن إقناع العالم الإسلامى باستراتيجيتها الدبلوماسية والعسكرية، وهو ما اعتبره التقرير خسارة لما يسمى (حرب الأفكار). وقال التقرير الذى قدم فى نوفمبر ٢٠٠٤: (إنه لا أحد يصدق وعود الولايات المتحدة عن الحرية والديمقراطية). وبين أن تدخلات الولايات المتحدة فى العديد من بقاع العالم الإسلامى، رفعت من أسهم القوى المناوئة لها.

وقد أشار المؤلف إلى تصريح السفير الأمريكى السابق فى المغرب (مارك جنزبيرج)، وهو أحد الخبراء الأمريكيين المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط، بأن الولايات المتحدة تواجه هزيمة فى حرب الأفكار، رغم ضخامة الإمكانات المرصودة لها. وقال - فى حديث له نشرته صحيفة الواشنطن بوست - "نحن نهزم فى حرب الأفكار لسببين، الأول: إننا تركنا الساحة للمتشددين الإسلاميين ليزاحمونا بما عندهم، والثانى إننا لم نساعد حلفاءنا بالقدر الكافى فى مواجهة هؤلاء المتشددين".

وقد صدر تقرير عن البنتاجون حول نتائج الحرب الأمريكية العالمية على ما تسميه الإرهاب، اشتمل على انتقادات حادة لإدارة بوش لهذه الحرب، واختص هذا التقرير بوضع تصور عن كيفية كسب حرب الأفكار ضد ما سماه (الجماعات المعادية للولايات المتحدة). ونصت خلاصة التقرير على ضرورة العمل على إجراء تحول فى الاتصالات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد أن فشلت فى إيصال رسالتها فى الداخل والخارج عن أهمية الحرب على الإرهاب، وبدأت تخسر معركة الأفكار أيضا. وأكد التقرير أن أساليب إدارة بوش كانت فاشلة فى إدارة تلك الحرب بشقيها العسكرى والفكرى. وأشار إلى أن جموع الشعوب الإسلامية لا تكره الولايات المتحدة لذاتها، ولا تكره الحرية التى تنادى بها، ولكنها تكره سياستها التى يحركها بوش وفريقه منذ بداية الألفية الثالثة. وعبر التقرير أيضا عن القلق من حالة الارتباك الحادة التى وضعت الولايات المتحدة نفسها فيها عندما سلكت تكتيكات خاطئة لمحاربة الإرهاب، تسببت فى الوصول إلى خلل جسيم فى استراتيجية تلك الحرب. وجاء فيه: (إن الولايات المتحدة قد تورطت فى صراع عالمى بين الأجيال بشأن المعتقدات والأفكار، لم يعد مقصورا على مواجهة بين الإسلام والغرب فقط، بل بين الغرب وبقية العالم. ولأجل كسب هذه المعركة العالمية الخاصة بالأفكار، ينبغى اعتماد سياسة جديدة للعلاقات تعتمد على التعامل مع الواقع كما هو على الأرض، لا كما يريد ساسة الولايات المتحدة). لكن مع تلك الهزيمة التى تبدو جسيمة فى هذه الحرب الفكرية، قياسا بما رصد لها من إمكانات، وما رسم لها من توقعات، فإن الحرب ضد الإرهاب بشقيها: الفكرى والعسكرى هى حرب طويلة، وإنها يمكن أن تستمر لثلاثين عاما أخرى، وأنها تمثل المرتكز الأكبر فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لسنوات عديدة قادمة.

وفى نهاية الكتاب، يرى المؤلف أن المواجهة بين حركات الجهاد الإسلامى والديمقراطية- من وجهة نظر الغرب- ربما لن تكون لصالح الغرب، حيث إن حركات الجهاد الإسلامى ترى أن الإسلام ليس ذلك الشكل الكاريكاتيرى الذى يتم تصويره فى الغرب أو وسائل الإعلام الغربية، على العكس، فإنه دين منفتح وتعددى وتسامحى، دين بنى على المبادئ الديمقراطية والشورى والإجماع على نحو يؤدى فى النهاية إلى حكم صالح، مؤكدة أن المبادئ المشار إليها تعد جزءا من عناصر وديناميات المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطى.

ولاء على البحيرى

Narasaiah, Lakshmi. Agriculture and Rural Poverty. New Delhi: Discovery Publishing House, 2007.

الزراعة والفقر فى الريف

يعتبر د. لاكشمى نراسايا من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين فى مجال التنمية الريفية على المستوى العالمى. فبجانب عمله كأستاذ للاقتصاد بجامعة كريشناديفارايا الهندية، فقد شارك، على مدى واحد وعشرين عاما، مع حكومة أندرا براديش المحلية فى الجهود المتصلة بتخطيط وتنفيذ الدراسات والمشاريع التنموية.

وللدكتور نراسايا ٨١ مؤلفا فى مجال الاقتصاد والتنمية، خاصة ما يتعلق بالتنمية الريفية. وقد صدر له فى العام الماضى كتاب بعنوان "الزراعة والفقر فى القطاع الريفى".

وتأتى أهمية عرض هذا الكتاب الآن لتزامنه مع الحديث الدائر حول موضوعيين رئيسيين، هما: الآثار السلبية للعولمة على القطاع الريفى وزيادة معدلات الفقر به، وأزمة الغذاء الحالية والمتمثلة فى الارتفاع الهائل فى أسعار السلع الغذائية.

يتكون الكتاب من مقدمة وعدد من الأجزاء، تتناول موضوع الزراعة والفقر فى القطاع الريفى فى الدول النامية بوجه عام، ثم يعطى دراسة حالة حول هذا الموضوع فى الهند.

فى مقدمة الكتاب، يقول د. ناراسايا إنه حتى ستينيات القرن الماضى، لم يكن الفقراء يأخذون حيزا كبيرا من اهتمام المسئولين أو المنظمات الدولية، على أساس أنهم سيستفيدون بشكل أوتوماتيكى من ثمار النمو الاقتصادى. ولكن تلك النظرة قد تغيرت بعد ثبوت عدم صحة تلك المقولة. لذلك، فقد تم البدء فى تنفيذ سياسة جديدة متمثلة فى تقديم مختلف طرق الدعم للفقراء، لكى يكونوا شركاء فى عملية التنمية، خاصة فى المناطق الريفية، حتى يستطيعوا زيادة دخولهم وبالتالى، تقليل نسبة الفقر. ويمكن التعرض للقضايا الأساسية التى ناقشها هذا الكتاب، وأهم النتائج التى توصل إليها من خلال المحاور التالية:

أولا- فيما يتعلق بالزراعة والفقر والتنمية الريفية فى الدول النامية بشكل عام:

لقد نالت الدول النامية معاملة خاصة خلال مفاوضات تحرير التجارة، ممثلة فى اجراءات أقل صرامة من التى فرضت على الدول المتقدمة - وفى المفاوضات المستقبلية حول تحرير التجارة فى المجال الزراعى، وستستطيع تلك الدول التحدث بحرية حول عدة موضوعات تهمها مثل استقرار الأسعار - تحقيق الأمن الغذائى - زيادة المعونات الغذائية - رفع القيود المفروضة على الحاصلات الزراعية وفتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، ولذلك فإنه على الدول النامية اتباع عدة خطوات بغية نجاحها فى المفاوضات المستقبلية لتحرير التجارة، خاصة فى المجال الزراعى، من أهمها:

أ- دراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمختلف السيناريوهات المطروحة.

ب- دراسة ماهية الموضوعات القانونية المطروحة (الالتزامات - التوقيتات ... إلخ).

ج- الجانب السياسى، أى معرفة الأطراف الرئيسية وماهية التحالفات التى تدير المفاوضات.

وعلى الرغم من وجود عدد من المعوقات أمام تنفيذ النقاط السابق ذكرها كقلة الموارد المادية والبشرية، إلا أن الحل أمام التنفيذ الدقيق يتمثل فى المشاركة الفاعلة لكافة الدول النامية والتحدث ككتلة واحدة بمعنى توحيد المواقف فيما بينها.

ويشير الكتاب إلى أن قائمة الفقراء تتضمن فى القطاع الريفى: المزارعين والنساء والعائلات لأسر، وفى بعض الأحيان -كأوقات الأزمات- من الممكن أن تتضمن أيضا تلك القائمة أصحاب الأراضى والمنتجين.

كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحيوية للحد من الفقر فى القطاع الريفى وتحسين مستوى المعيشة به فى الدول النامية فى النقاط التالية:

- تقديم حلول فعالة للأزمات التى من الممكن أن يتعرض لها السكان الريفيون، سواء كانت فيضانات أو مجاعات أو سوء تغذية.

- تقديم حلول مستدامة وبتكلفة أقل للمشاكل الرئيسية التى تواجه المزارعين وتناسب البيئة التى يعملون بها، مع زيادة العائد الذى سيحصلون عليه.

- دعم دور منظمات المجتمع المدنى كالقطاع الخاص فى انتاج تلك التكنولوجيا.

ومن الممكن أن يتسبب النمو السكانى غير المحسوب فى الدول النامية فى: تقليل نسبة الأراضى المزروعة وتقليص انتاجيتها أو انعدام تلك الانتاجية، وبالتالى زيادة نسبة الفقر فى القطاع الريفى مثل الذى حدث فى الفلبين وبنجلاديش. فقد زادت نسبة السكان الريفيين فى بنجلاديش الذين لا يملكون أراضى زراعية من ٣٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٣٪ فى أوائل تسعينيات القرن الماضى.

فقد تقلصت بشدة مساهمات الدول المتقدمة فى التنمية الدولية فى التسعينيات لأسباب مالية. لذا، يجب على تلك الدول زيادة استثماراتها خاصة فى مجال الزراعة، وبالتالى، تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، فذلك يعد استثمارا فى الحياة وفى السلام.

وقد تطرق الكاتب فى هذا الإطار للآثار السلبية للعولمة على الحياة فى القطاع الريفى، حيث كان من المفترض أن يجنى الجميع ثمار العولمة، سواء الفقراء أو الأغنياء، ولكن العولمة ارتبطت بعدم المساواة. فلقد زادت من غنى الأغنياء وفقر الفقراء، خاصة فى المناطق الريفية فى الدول النامية.

ولقد تعددت الأسباب وراء ذلك ومنها: عدم تحرير تجارة السلع الغذائية والزراعية حتى الآن بسبب إصرار الدول المتقدمة على عدم تحريرها، إضافة إلى وجود نسبة كبيرة من السكان الريفيين، خاصة النساء، إما تجهل القراءة والكتابة أو المهارات التكنولوجية والقانونية اللازمة لدخول هذا العصر، وصعوبة الحصول على قروض ميسرة، وصعوبة الوصول إلى مصادر تسويقية، إلى جانب عدم الاهتمام بالريف مثل المدن، كقلة الاهتمام بالبنية الأساسية كوجود وسائل للنقل، ومصادر المياه النقية وخدمات صحية وخدمات الصرف الصحى.

وحتى يستفيد السكان الريفيون فى الدول النامية من ثمار العولمة وعملية تحرير التجارة، فيجب اتباع عدد من الخطوات تعتمد فى الأساس على الاستثمار فى البشر، وأهمها: تأسيس نظام اقتصادى عالمى عادل، وإزالة العراقيل التى تضعها الدول المتقدمة لاستيراد المواد الغذائية من الدول النامية، إلى جانب محو أمية السكان الريفيين، سواء كانت أبجدية أو تكنولوجية أو قانونية، خاصة بين النساء، وتوفير قروض ميسرة للسكان الريفيين، خاصة للشباب والنساء، وفتح أسواق جديدة للسكان الريفيين، خاصة الشباب والنساء، لبيع وتسويق منتجاتهم، ووجود توازن فى الخدمات التنموية المقدمة لكل من الريف والمدن، فضلا عن تضافر جهود الهيئات الدولية العاملة فى مجال الزراعة كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، وبرنامج الغذاء العالمى (WFP)، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD) لتنفيذ السياسات التى تساعد على الحد من الفقر فى القطاع الريفى، وذلك بالتعاون مع الحكومات وهيئات المجتمع المدنى كالمنظمات غير الحكومية (NGO's) والقطاع الخاص.

ثانيا- فيما يتعلق بدراسة الحالة حول الفقر فى القطاع الريفى فى الهند:

فتتعدد مظاهر الفقر فى القطاع الريفى فى الهند، ومن أهم تلك المظاهر أن أقل من نصف السكان الريفيين باستطاعتهم الحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحى، كما أن باستطاعة ٦٠٪ فقط من السكان الريفيين الحصول على خدمات صحية، مما قد يؤدى إلى زيادة الاصابة بعدد من الأمراض كسوء التغذية، هذا إلى جانب تزايد نسبة الأمية، خاصة بين النساء فى الريف.

وتتعدد الأسباب وراء تلك المظاهر، ومن أهمها قلة الخدمات المقدمة للسكان الريفيين والتى تتمثل فى: عدم حصولهم على الأراضى، وصعوبة حصولهم على قروض ميسرة حتى فى حالة وجود أراض، وعدم وجود مصادر تسويقية لمنتجاتهم، ونسبة الأمية العالية، سواء كانت أبجدية أو تكنولوجية أو قانونية، وعدم كفاءة الخدمات الارشادية المقدمة لهم وقلة عدد الجمعيات والتعاونيات التى تخدمهم.

إلى جانب استمرار وجود النظم الزراعية المزدوجة والتى كانت قائمة إبان الاحتلال الانجليزى للهند. فمازال كبار الملاك يحتكرون الأراضى والعمال ومصادر المياه، إضافة للنمو السكانى السريع الذى لا يتناسب مع مساحة الأرض المزروعة، وتدمير بعض السكان الريفيين فى المناطق النائية للموارد الطبيعية كالأخشاب. والأخطر من ذلك تهميش بعض الجماعات العرقية والقبلية وعدم توفير الخدمات لهم.

أما بالنسبة للحلول المقترحة للحد من معدلات الفقر العالية فى القطاع الريفى فى الهند، فتعتمد على زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام السكان الريفيين، خاصة الفقراء منهم لأنه سيضمن حدوث استقرار وتحسن فى نوعية الحياة، وذلك من خلال محو الأمية الأبجدية والقانونية، وسهولة الحصول على الموارد الرئيسية كالأراضى والمياه، والتركيز على التكنولوجيا الحيوية لتأقلمها مع البيئة الريفية أكثر من وسائل تكنولوجية أخرى كالثروة الخضراء.

فضلا عن ضرورة توفير قروض ميسرة لصغار المزارعين بدلا من توفيرها فقط لكبار المزارعين كما يحدث حاليا، وضرورة وجود احصاءات دقيقة حول مختلف نواحى الحياة الريفية والقبائل والسكان الريفيين، خاصة المرأة، حيث لا توجد حتى الآن احصاءات رسمية يمكن الاعتماد عليها فى التخطيط التنموى.

فضلا عن حتمية العمل على مشاركة كافة أطراف المجتمع الريفى فى عملية التنمية. فالحل ليس فقط فى اعطائهم الأموال بل فى مساعدتهم فى أن يحلوا مشاكلهم بأيديهم والايمان بقدراتهم ودورهم الفعال فى تحقيق التنمية. وتتضمن تلك الأطراف الشباب وصغار المزارعين والنساء. فبالرغم من الدور الرئيسى الذى تلعبه المرأة الريفية فى تحقيق التنمية الزراعية، سواء كانت ربة منزل أوعاملة فى الحقل، فانها تعيش فى فقر مدقع تبلغ نسبته ٥٠٪ مقارنة بـ ٣٠٪ بين الرجال.

د. ماهيتاب مكاوى